الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة

٢٠٠٠-٢٠٠٣

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٦٧٦٩٥١ – ٥٦٧٦٤٨٦ – ٥٧٠٣٧٦٩
فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٧٠٣٧٦٩
E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg

الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة

٢٠٠٠-٢٠٠٣

أعمال الندوة التى عقدت فى القاهرة ٢٤-٢٥ يونيو ٢٠٠٣ .

مصطفى الفقى

أحمد إبراهيم — محمد شوقى

باكينام الشرقاوى — محمد عاشور

حسن أبو طالب — محمد كمال

حسنين توفيق — مصطفى علوى

فؤاد السعيد — منير بدوى

محمد سعد أبو عامود — وفاء الشربينى

تحرير

د/ نادية محمود مصطفى

د/ زينب عبد العظيم

٢٠٠٣

المحتويات

الكلمات الافتتاحية

- د.نادية محمود مصطفى
- د.كمال المنوفى

يسعدنا أن نرحب بضيف هذه الندوة الدكتور/ مصطفى الفقى،وعلى الرغم من مشاغله الجمة إلا أنه حرص على أن يشاركنا فى هذه الجلسة ، فهو دائما يحرص على أن يتواجد فى كافة أنشطة مركز الدراسات السياسية بالكلية. وفى البداية يجدر بنا أن نعرف هذه الندوة ، وهو الدور الإقليمى لمصر فى ظل التحديات الراهنة وبالتحديد فى المرحلة الممتدة بين عامى ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ ، وهذا الموضوع يمثل استمرارية فى اهتمامات المركز بالسياسات الإقليمية والعربية والتى تقع فى بؤرتها سياسات مصر الخارجية.فما هى دوافع اختياره؟، وما هى محاوره من واقع ورقة عمل الندوة التى شارك فى إعدادها د.زينب عبد العظيم ؟.

وفى الواقع إن اختيار هذا الموضوع للندوة يعود إلى أمور عدة:

فتشهد مصر والنظام العربى برمته منذ بداية الألفية الثانية مرحله تنطوى على قدر هائل ومتزايد من المخاطر والتهديدات التى ربما لم يشهد مثلها منذ قرابة نصف القرن، والتى ربما تحمل بين جنباتها عوامل تحلل هذا النظام وتفككه، إذا لم يتم الاستجابة لها بالقدر المناسب وفى الوقت المناسب فمنذ ما قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بنحو العام، عاش ولا يزال النظام العربى تداعيات اندلاع انتفاضة الأقصى ثم وصول إريل شارون إلى السلطة وتقويض مسيرة السلام ثم قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة فى يناير ٢٠٠١ التى اتبعت سياسة عدم التورط فى المنطقة الأمر الذى كان يعنى عمليا الانحياز الكامل لإسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال والطرف الأكثر قوة.

ثم جاءت هجمات سبتمبر لتبرز إلى السطح وعلى نحو غير مسبوق الاستراتيجية الأمريكية اليمينية فى أقصى صورها تطرفاً، والتى بات واضحاً بعد مرور أكثر من عام على تلك الهجمات أنها تملك تصوراً شاملاً بالفعل لتغيير الجغرافية السياسية والمنظومة الثقافية للإقليم العربى، مستخدمة فى ذلك كل الأساليب والوسائل المتاحة وفى مقدمتها الآلة العسكرية ببعديها التقليدى وغير التقليدى إذا لزم الأمر .

وما بين التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، بات واضحاً توجهات التحالف الحالى بين اليمين المسيحى وصقور الصهيونية التى أصبحت تسيطر على سياسات واشنطن إزاء المنطقة، وأنه بالفعل قد تم بلوره إستراتيجية أمريكية إسرائيلية مشتركة فى المنطقة تهدف لتحقيق السيادة والسيطرة عليها للولايات المتحدة وإسرائيل، وقوامها المبدأ الإستراتيجى

الأمريكى الجديد المعلن والمتعلق بالهجوم الوقائى المسبق والذى من المعروف أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية تستند إليه ولا تزال منذ أكثر من نصف قرن، هذا إلى جانب تحميل العدوان الإسرائيلى على الفلسطينيين على الحرب الأمريكية ضد الإرهاب.

هذه الإستراتيجية لم تعد فقط موجهة نحو العراق، ولكن يمكن القول أن العراق المحطة الأولى التى سيتم فيها إعمال هذه الإستراتيجية لتليها بعد ذلك محطات أخرى لدول عربية أخرى (سوريا – ليبيا – لبنان – السودان) يعلن عنها صراحة هذه الأيام فى إطار المناقشات الدائرة حول هذه الإستراتيجية داخل دوائر صنع القرار الأمريكية .

أضف إلى ذلك أن كثيراً من التصريحات الصادرة عن شخصيات أمريكية هامة وقريبة من دوائر صنع القرار فى الولايات المتحدة (وآخرها تصريحات جيمس ولس المدير الأسبق لوكالة الاستخبارات الأمريكية) تؤكد أن الحرب الأمريكية المزمعة ضد العراق لا تهدف فقط إلى مجرد إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية أو حتى الإطاحة بنظام حكم الرئيس صدام فقط وإنما يعتبر ذلك مجرد بداية لتنفيذ خطة أمريكية متكاملة تهدف إلى تحقيق تحولات كبرى فى منطقة الشرق الأوسط سعياً إلى تكرار تجربة أوربا الشرقية فى المنطقة بما فى ذلك إشعال موجه من التحولات الداخلية فى دول المنطقة مع استهداف كل من السعودية ومصر فى المرحلة التالية عقب الإطاحة بنظام صدام حسين.

وربما فى هذا الإطار تأتى المبادرة الأمريكية الجديدة التى أعلنها باول بشأن تشجيع الحريات السياسية والاقتصادية ونشر التعليم وتطويره والتى قال باول أنه سيتم تخصيص نحو ٢٩ مليون دولار لتطبيق المرحلة الأولى منها. وهذه المبادرة تقوم على اعتقاد الولايات المتحدة أن انعدام الحريات الاقتصادية والسياسية فى المنطقة من شأنه أن يزيد الشعور بفقدان الأمل لدى شعوب المنطقة الأمر الذى يؤدى إلى توفير التربة الخصبة لنمو الإرهاب والتعصب.

وقد خصصت الولايات المتحدة الأموال اللازمة لتطبيق المرحلة الأولى من المبادرة وقد قررت الولايات المتحدة فى ضوء ذلك إعادة النظر فى أوجه إنفاق المساعدات السنوية لدول المنطقة بهدف توجيه الأموال لتحقيق الأهداف المنشودة، وذلك فى إشارة واضحة إلى الربط بين تقديم المساعدات الأمريكية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعليمية المطلوبة.

لقد أصبح واضحاً إذن أن تغيير صورة المنطقة سواء من خلال أدوات سلمية أو غير سلمية بات هدفاً واضحاً للولايات المتحدة من أجل أن يتاح لها فى النهاية إمكانيات التدخل لتغيير وإعادة التشكيل وفرض أوضاع معينة تخدم فى النهاية إسرائيل وتعزز الخطة الإستراتيجية الأمريكية العالمية الأشمل والأوسع وذلك بوضع خيوط القيادة العالمية فى يد الولايات المتحدة.

وفى ضوء هذه التحديات التى تواجهها مصر والنظام العربى يبرز التساؤل بشأن كيفية مواجهة هذا المأزق الإستراتيجي المصرى والعربى والذى يلاحظ أنه أصبح يواجه بصمت عربى على المستويات المختلفة الرسمية والشعبية لم يسبق له مثيل، حتى أن الحد الأدنى المعتاد لمواجهه الدول العربية لمثل هذه التحديات من خلال كلمات الشجب والإدانة الرسمية أصبح غير وارد. ولم نعد نسمع عن خروج مظاهرات طلابية عربية تدين الهجمات الأمريكية المحتملة أو العدوان الإسرائيلى المتكرر على الشعب الفلسطينى الأعزل وإعادة احتلال مدنه وقراه . كما توارت فى الظل، أمام تصاعد هذه التهديدات الفجة قضايا عربية وإسلامية أخرى لا تقل تحدياتها خطورة ولا تنفصل فى الواقع عن بقية الخيوط فى المنطقة، مثل قضية السودان، والقرن الإفريقى، العنف الكامن فى الجزائر.

لقد أصبحت الخيارات الإستراتيجية أمام العرب محدودة ولها تكاليفها :

١- التضامن سويا فى وجه عدوان أمريكى محتمل على العراق ولكن هذا التضامن (حتى فى حالة إمكانية تصور تحقيقه نظرياً) ستراه الولايات المتحدة باعتباره عملاً عدائياً من جانب الدول العربية وهو ما يعنى تقريب استهداف الدول العربية المتضامنة واحدة تلو الأخرى. وكذلك التضامن الفعلى فى مواجهة إسرائيل بما يعنيه ذلك من تصاعد احتمالات تسخين الحدود العربية الإسرائيلية على نحو قد يهدد باندلاع حرب وهو ما لا تسعى إليه مصر والدول العربية فى ظل اختلال توازن القوى الحالى.

٢- الصمت أمام العدوان الأمريكى على الدول العربية واحدة تلو الأخرى وذلك يعنى أن الدور سيأتى على معظم الدول العربية متتابعة ومنفردة ودون أن تجد من يقف بجانبها. وكذلك الصمت على العدوان الإسرائيلى بما يعنيه ذلك من مخاطر تصفية القضية الفلسطينية.

فى ضوء هذه المخاطر الإقليمية والدولية التى باتت تواجهها مصر والنظام العربى، يأتى اهتمام مركز الدراسات السياسية الذى يعود لسنوات عديدة بقضايا النظام العربى

وعلاقاته الخارجية وتفاعلاته الداخلية، من ناحية وبقضايا السياسات المصرية العربية والدولية فى ظل البيئة الإقليمية والعالمية المتغيرة، ناهيك عن البيئة الداخلية بقيودها من ناحية أخرى .

ومن هذا الإطار يأتى اهتمام هذه الندوة برصد وتحليل خصائص البيئة الإقليمية العربية، والتحديات التى تواجهها وطبيعة البيئة الدولية المحيطة بها وبمصر والتى تؤثر على التفاعلات العربية والمصرية على نحو يفرض قيوداً عديدة عليها تفوق كثيراً ما تتيحه من فرص .

وفى هذا الإطار تهتم الندوة بصفة خاصة بإبراز رؤية مصر باعتبارها الدولة الرئيسية والقائدة فى النظام العربى، وباعتبار أيضا إحدى الدول التى تؤثر عليها هذه البيئة أشد التأثير، فيهتم المشروع بتصور مصر لهذه التحديات وانعكاساتها الفعلية والمتوقعة على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية فى مصر، ثم برؤية مصر وموقفها إزاء القضايا المثارة على مستوى النظام العربى والتى تمثل فى مجموعها مأزقاً إستراتيجياً وعربياً بات النظام العربى يواجهه على عدة أصعدة وجبهات متشابكة ومترابطة أكثر منها متنافرة ومتباعدة.

فى ضوء ذلك يمكن تقسيم المشروع إلى عدة محاور ينطوى كل منها على عدة أسئلة هامة يمكن رصدها فى المجموعات التالية :

١- البيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية فى ظل المرحلة الراهنة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) :

ماهى أهم ملامح البيئة الداخلية المصرية وماهى أهم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية البارزة؟ وكيف تشكل هذه المشكلات محددات للسياسة المصرية إزاء مجمل القضايا الإقليمية والقضايا الدولية ذات التأثيرات الإقليمية ؟ ما هى أهم ملامح البيئة الإقليمية الحالية ؟ ما هى أهم التحديات التى تواجهها وأهم القضايا المثارة؟ هل يوجد حد أدنى من الإجماع بشأن كيفية مواجهة تلك التحديات وحل هذه القضايا؟ كيف يمكن تحديد ملامح البيئة الدولية المؤثرة ؟ ما هى طبيعة النظام الدولى الراهن وطبيعة التحالفات القائمة والمتغيرة فى علاقة القوة العظمى بالقوى الرئيسية الأخرى فى النظام؟ وكيف يمكن أن تؤثر مثل هذه البيئة الدولية على مجريات البيئة الإقليمية العربية والسياسات المصرية؟ وما هى أبعاد الإستراتيجية الأمريكية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠٢ تجاه المنطقة العربية؟

٢- رؤية مصر لدورها الإقليمى فى ظل تحديات هذه المرحلة الحرجة ورؤية الآخرين.

فى إطار هذا المحور يمكن التساؤل حول كيف ترى مصر على المستويين الرسمى وغير الرسمى دورها فى ظل إدراكها لتحديات هذه المرحلة الراهنة الخارجية (الإقليمية والعالمية) وما هى محددات هذا الدور داخلياً (وخاصة الاقتصادية - والاتجاهات الشعبية) وخارجياً (رؤية مصر للقيود التى تفرضها البيئتين الإقليمية والدولية) ؟ ثم كيف يرى العرب هذا الدور المصرى؟ هل هناك بالفعل رؤية أو تصور عربى بشأن هذا الدور فى هذه المرحلة؟ وهل هناك إمكانية لدور قيادى مصرى عربى لعبور هذه المرحلة الراهنة بتحدياتها المختلفة؟ وأخيراً كيف ترى الولايات المتحدة الدور المصرى وكيف توظفه لخدمة أهداف إستراتيجيتها ؟ وما مدى الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة حول أبعاد هذا الدور؟ إن هذا المحور يطرح إشكالية خطيرة وهامة تبرز فى خلفية السياسة المصرية تجاه القضايا المتفجرة على الساحة العربية وهى إشكالية العلاقة بين المصلحة الوطنية والمصالح العربية والتزامات التضامن العربى من ناحية والالتزامات الدولية والضغوط الدولية من ناحية أخرى، وهى الإشكالية التى تنقسم الاتجاهات حول كيفية إدارتها : هل على نحو كبير من البراجماتية والواقعية حفاظاً على المصالح الوطنية أساساً ؟ وكيف لم يعد بمقدور مصر والنظام العربى التصدى للتحديات الإقليمية والعالمية التى تهدد الاستقلال والاستقرار؟ وما هى المبررات التى تقدمها الخطابات المصرية الرسمية وغير الرسمية؟

٣- سياسة مصر إزاء القضايا الإقليمية والقضايا الدولية ذات التأثيرات الإقليمية: ونتساءل فى هذا المحور عن سياسات مصر إزاء مجموعة من القضايا الإقليمية الساخنة ومجموعة أخرى من القضايا الدولية ذات الانعكاسات والتأثيرات الإقليمية الواضحة.

وبصدد المجموعة الأولى نتساءل عن سياسة مصر إزاء التدهور الحادث بشأن القضية الفلسطينية وما هو تصور مصر بشأن الخروج من المأزق الفلسطينى فى ظل القيادة الشارونية لإسرائيل ؟ كيف ترى مصر إمكانية الخروج من مأزق العراق ؟ وما هى أبعاد السياسة المصرية إزاء القضية العراقية وإزاء إمكانية توسيع الحرب ضد الإرهاب لتمتد لدول أخرى فى المنطقة ؟ وما هى العلاقة بين المواقف الرسمية وغير الرسمية حول هذه القضية وغيرها وكيف تدرك مصر إمكانية مواجهة قضية جنوب السودان؟ وما هى المساعى المصرية فى هذا الصدد؟ وما هى حدود هذه المساعى؟ وأخيراً كيف تدرك مصر المبادرة الأمريكية بشأن التحرير السياسى والاقتصادى وتطوير التعليم فى المنطقة ؟ وكيف

نتعامل معها ؟ وما هى المخاطر التى تنبع من هذه المبادرة وفقاً للإدراك المصرى بالنسبة للمنطقة ككل؟

وبشأن المجموعة الثانية نتساءل عن ماهية السياسات المصرية إزاء قضية الحرب الدولية ضد الإرهاب ومن الواضح أن هذه القضية تمثل إطاراً مشتركاً وجامعاً بين العديد من القضايا محل الاهتمام وهنا نتساءل عن ماهى حدود استفادة مصر من تلك الحرب وما هى المخاطر التى تتصور أن تنجم عن استمرارها على النحو الذى تسير عليه الأمور؟ وما مدى مساهمتها فى هذه الحرب على الأصعدة القانونية والسياسية؟ كيف ترى مصر تداعيات حرب أفغانستان وما بعدها على القضايا العربية وماهو تصورها بشأن الإستراتيجية الملاءمة لمواجهة تلك التداعيات؟ وما هى السياسات المصرية إزاء امتداد الحرب ضد الإرهاب؟ وما تصورها لانعكاسات ذلك على الأوضاع الإقليمية والمصالح الوطنية؟

وأخيراً ماهو موقف مصر إزاء مبادرات حوار الحضارات والثقافات والأديان وماهى أبعاد الاستراتيجية الثقافية المصرية الخارجية فى مواجهة تلك التحديات الجديدة؟

ومن الواضح أنه يمكن الإجابة على الأسئلة الخاصة بكل قضية على مستويين : الرسمى وغير الرسمى، كما أن المقصود بالسياسة كل من التوجهات والأهداف والسلوك القولى والفعلى. ولأخيراً فإن من الواضح أن الجميع يتساءل وينتظر وقوع الحرب ضد العراق، وإذا كانت احتمالات وقوعها قائمة فمما لاشك فيه أن وقوعها بالفعل لابد أن يؤثر فى التحليل الخاص بالموضوعات المقترحة بمحاور الندوة ومن المتوقع من السادة الباحثين ومعدى الدراسات أن يأخذوا فى الاعتبار هذه الاحتمالات والآثار فى دراساتهم قبل وبعد انعقاد الندوة عند تسليم الصورة النهائية من البحوث بعد التعديلات التى قد يرون إضافتها على ضوء مناقشات الندوة.

إذن فى ضوء هذه التساؤلات والملاحظات يمكن تحديد محاور ثلاثة رئيسية وعدة موضوعات فرعية ينقسم إليها المشروع على النحو التالى :

وفى محاولة الإجابة على تلك الأسئلة وغيرها تم تقسيم تلك الندوة إلى عدة محاور:-

<u>المحور الأول</u>: يتصل بالبيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية المحيطة بالسياسة المصرية فى المرحلة الراهنة.

المحور الثاني: فقد خصص لمناقشة رؤية مصر لدورها الإقليمي في ظل تحديات تلك المرحلة ورؤية الآخرين على الصعيد العربي وعلى صعيد الجوار العربي لهذا الدور.

المحور الثالث: وقد خصص لمناقشة سياسة مصر الخارجية تجاه عدة قضايا تم تقسيمها إلى مجموعتين من القضايا:-

المجموعة الأولى: وتشمل القضايا الإقليمية وعلى رأسها تأتي القضية الفلسطينية ثم القضية العراقية قبل وبعد العدوان الأمريكي على العراق، ثم قضية جنوب السودان ثم أخيرا كيف تدرك وتتعامل مصر مع قضية التحرير السياسي والاقتصادي في مصر والمنطقة ، والتي دشنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر .

أما المجموعة الثانية: فتشمل القضايا العالمية ذات التأثيرات الإقليمية، وهي بدورها تضم موضوعين رئيسيين، الأول يتمثل في موقف مصر من الحرب الدولية على الإرهاب، والثاني موقف مصر من إدارة حوار الثقافات وحوار الحضارات والذي يمثل مجالاً يجب أن تسهم مصر فيه في تلك المرحلة .

وأمل أن تتمكن بحوث الندوة ومناقشاتها من تقديم الإجابات على الكثير من الأسئلة التي تطرحها موضوعاتها .

وفي النهاية أشكر د.زينب عبد العظيم على تنسيق هذه الندوة والمشاركة في إعداد ورقة العمل الخاصة بها .

٢- د. جمال المنوفي

في بداية أعمال تلك الندوة التي تتناول موضوعا مهما للغاية وهو دور مصر الإقليمي في ظل التحديات الراهنة، يجدر التنبيه إلى أن تلك الندوة تكتسب أهميتها من عدة اعتبارات: الأول يتعلق بحيثية ومكانة ضيفنا ومحدثنا في هذه الجلسة الافتتاحية أما الاعتبار الثاني فيتمثل في أهمية موضوع الندوة.

أما عن ضيفنا الدكتور/ مصطفى الفقي فهو أحد أبناء الكلية البارزين وصل إلى أعلى الدرجات في وزارة الخارجية ويعمل حاليا رئيسا للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وهو مفكر ذو اتجاه قومي بارز وله العديد من المؤلفات الرصينة أبرزها تجديد الفكر القومي الذي يدعو فيه إلى إعادة التفكير في ذلك الاتجاه وتجديده بما يلائم التغييرات والتطورات في العالم، وله العديد من المقالات التي تتناول الأحداث الجارية، كما أنه يعد أول ابن من أبناء تلك الكلية يحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية مما يضع وساما على صدر كل منتمٍ لتلك الكلية بل وساما على صدر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية نفسها.

أما عن موضوع الندوة وهو دور مصر في ظل التغيرات العالمية والإقليمية فأحسب أن هذا الموضوع قديم ومتجدد معا حيث إنه يطرح ويثار مع كل أزمة تلم بالعرب وهو الأمر المطروح على مائدة السياسة المصرية وعلى جدول أعمال المثقفين المصريين **وهو موضوع يثير العديد من الإشكاليات والنقاط التي يمكن أن نشير إلى بعض منها:-**

الأولى: تتعلق بالجدل المثار على مختلف الساحات حول حقيقة وجود نظام إقليمي عربي من عدم وجوده وهي إشكالية لم تحسم ، فهناك من يدفع بوجود هذا النظام رغم ما يتعرض له من أزمات طاحنة تتسبب دائما في تقطيع أوصاله ، فالدول العربية بينها تفاعلات تعاونية ولو كانت في حدودها الدنيا كما أن تلك الدول يجمعها قاسم مشترك أعظم يتمثل في رابطة العروبة، والدول العربية كلها أعضاء في تنظيم إقليمي يجمعها هو الجامعة العربية ، وعلى العكس من ذلك الرأي يذهب فريق آخر من المفكرين والباحثين إلى التشكيك في وجود هذا النظام بدعوى أن الدول العربية وإن اجتمعت على رابطة العروبة إلا أنها لا تكاد تجتمع على كلمة سواء فهي تنطلق في تعاملاتها الخارجية من مصالحها القطرية كما تراها هي وكما تفهمها ،ولا تكاد تتعاون اقتصاديا أو تجاريا. فالعرب وهذا أمر لافت للنظر لا

يتاجرون مع بعضهم البعض ولكنهم يتاجرون فى المقام الأول مع الغير أما الجامعة العربية فما هى إلا منظمة فاقدة للفاعلية وصورتها سلبية فى عيون المصريين والعرب إلى حد بعيد. وهكذا نجد أنفسنا أمام رأيين على طرفى نقيض بل هما رأيان حديان .

<u>الثانية:</u> تتعلق بطبيعة النظام الإقليمى العربى فى المرحلة الراهنة ، فهو يواجه أحداثا شديدة الوطأة لا أظن أنه واجه مثلها من قبل. فدولة رئيسية فيه وهى العراق تضرب وتحتل والعراق ليس جيبوتى أو جزر القمر، فالعراق واحدة من أهم الدول العربية ويتم احتلالها من القطب الأوحد فى العالم ويقف العرب عاجزين سواء على المستوى الجماعى أو على المستوى الفردى أن يفعلوا شيئا يحول دون وقوع الحرب. أما الجامعة العربية لم تستطع أن تفعل إلا أن تقنع النظام العراقى السابق أن يخضع للإرادة الدولية ويقبل بعودة المفتشين الدوليين،كما أن القمة العربية فى القاهرة التى سبقت الحرب لم تتوصل إلا إلى إعلان مفاده معارضة قيام الحرب، والدعوة إلى إتاحة الفرصة كاملة للحل السلمي أو للتعاون مع اللجنة الوزارية المصغرة للامتناع عن المشاركة فى الحرب إذا وقعت، لكننا نجد القوات الأمريكية والبريطانية التى غزت العراق قد انطلقت من أراضى دول عربية مما يثير تساؤل حول مفهوم عدم المشاركة الكاملة الوارد فى إعلان قمة القاهرة ، ألا يعد تقديم تسهيلات إلى القوات الغازية مشاركة فى الحرب؟!. والجامعة العربية ليس لها أن تقول كلمة فى عراق ما بعد الحرب بل إن الأمين العام نفسه أعلن مؤخرا أنه لو كان لدى الجامعة العربية علم بموضوع المقابر العراقية الجماعية لكان للجامعة موقف آخر. والسؤال ما الذي يمكن أن يكونه ذلك الموقف ؟ ، بل إن أهم المؤشرات على عجز هذا التنظيم تطورات خارطة الطريق التى تجرى بمعزل عن الجامعة العربية .

<u>الثالثة</u>: تتعلق بدور مصر فى ظل النظام الاقليمى العربي بحالته الراهنة ، هذا الدور تتناوله مواقف ثلاثة:-

الأول:- ينادى بأن الدور الريادى لمصر فى العالم العربى هو من قبيل المسلمات، فقدر المنطقة هو أن تقود مصر العالم العربى وفقاً لمقتضيات الجغرافيا والتاريخ والديموغرافيا،كما أن أمن مصر لا ينفك مطلقا عن الأمن القومى العربى وبحجة أن هذا الدور أو تبعات هذا الدور لايمكن أن تخضع لحسابات تحليل التكلفة والعائد بالمعنى الاقتصادي .

فما هى إلا منظمة فاقدة للفاعلية وصورتها سلبية فى عيون المصريين والعرب إلى حد بعيد. وهكذا نجد أنفسنا أمام رأيين على طرفى نقيض بل هما رأيان حديان .

الثانية: تتعلق بطبيعة النظام الإقليمى العربى فى المرحلة الراهنة ، فهو يواجه أحداثا شديدة الوطأة لا أظن أنه واجه مثلها من قبل. فدولة رئيسية فيه وهى العراق تضرب وتحتل والعراق ليس جيبوتى أو جزر القمر، فالعراق واحدة من أهم الدول العربية ويتم احتلالها من القطب الأوحد فى العالم ويقف العرب عاجزين سواء على المستوى الجماعى أو على المستوى الفردى أن يفعلوا شيئا يحول دون وقوع الحرب. أما الجامعة العربية لم تستطع أن تفعل إلا أن تقنع النظام العراقى السابق أن يخضع للإرادة الدولية ويقبل بعودة المفتشين الدوليين،كما أن القمة العربية فى القاهرة التى سبقت الحرب لم تتوصل إلا إلى إعلان مفاده معارضة قيام الحرب، والدعوة إلى إتاحة الفرصة كاملة للحل السلمي أو للتعاون مع اللجنة الوزارية المصغرة للامتناع عن المشاركة فى الحرب إذا وقعت، لكننا نجد القوات الأمريكية والبريطانية التى غزت العراق قد انطلقت من أراضى دول عربية مما يثير تساؤل حول مفهوم عدم المشاركة الكاملة الوارد فى إعلان قمة القاهرة ، ألا يعد تقديم تسهيلات إلى القوات الغازية مشاركة فى الحرب؟!. والجامعة العربية ليس لها أن تقول كلمة فى عراق ما بعد الحرب بل إن الأمين العام نفسه أعلن مؤخرا أنه لو كان لدى الجامعة العربية علم بموضوع المقابر العراقية الجماعية لكان للجامعة موقف آخر. والسؤال ما الذي يمكن أن يكونه ذلك الموقف ؟ ، بل إن أهم المؤشرات على عجز هذا التنظيم تطورات خارطة الطريق التى تجرى بمعزل عن الجامعة العربية .

الثالثة: تتعلق بدور مصر فى ظل النظام الاقليمى العربي بحالته الراهنة ، هذا الدور تتناوله مواقف ثلاثة:-

الأول:- ينادى بأن الدور الريادى لمصر فى العالم العربى هو من قبيل المسلمات، فقدر المنطقة هو أن تقود مصر العالم العربى وفقاً لمقتضيات الجغرافيا والتاريخ والديموغرافيا، كما أن أمن مصر لا ينفك مطلقا عن الأمن القومى العربى وبحجة أن هذا الدور أو تبعات هذا الدور لايمكن أن تخضع لحسابات تحليل التكلفة والعائد بالمعنى الاقتصادي .

أما الرأى الثانى، فيرفض ذلك منطلقا مما يسمى بالذرائعية أو الواقعية أو البرجماتية ويدفع بان أطروحة القيادة المصرية للوطن العربى قد ولى زمانها وأن أعباء الدور القيادي والريادي لا تستطيع مصر تحمله فى ظل الوضع الاقتصادي المصرى كما أن

المصالح المصرية العليا -كما يقدم لها أصحاب هذا الرأى- ينبغى أن يكون لها الاعتبار الأول فى الحسابات المصرية مؤكدا فى الوقت نفسه على أن مصر لا ينبغي أن تتحمل كل الأعباء والتضحيات التى يتطلبها الدفاع عن القضايا العربية .

أما أنصار الرأى الثالث، فيدعون إلى قيام نظام عربى مترابط وفاعل تصب تفاعلاته فى المصالح المصرية ،ونظام عربى بهذه المواصفات لابد له من قيادة مصرية تتطلب بدورها شروطا حيث تتأسس هذه القيادة على الرغبة والفاعلية وعلى التحرر من مسألة التمسك بموضوع الجغرافيا والتاريخ إلى نهاية تلك الأسانيد، بل إن تلك القيادة يجب أن تبنى من خلال استكمال تحديث الدولة المصرية فى كافة المجالات لتصبح مصر بحق نموذجا وقدوة لكل الدول العربية، ومن ثم تتحقق لها الريادة بمعنى أن عليها أن تطور مشروعا اقتصاديا واجتماعيا و سياسيا وثقافيا وتطرحه على الدول العربية وتحاول أن تقنعها به ثم تعمل على تطوير الجامعة العربية من خلال دعم مبادرة الأمين العام وإعادة هيكلة الجامعة العربية بالإضافة إلى دعم السوق العربية المشتركة وتمكين الصلات بين مؤسسات المجتمع المدنى فى الدول العربية.بتلك الخطوات كما يرى أصحاب هذا الرأى يمكن مواجهة فكرة الشرق أوسطية والتى عادت لتطل برأسها من جديد ويرجح أن يتزايد زخم تلك الفكرة فى المستقبل خصوصا إذا تم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية أيا كان معنى تلك الدولة .

وإن كان لضيفنا الدكتور/ مصطفى الفقى رأي متميز فى تلك القضية حيث إنه لا يرى تعارضا بين وجود نظام شرق أوسطى يضم إلى جانب الدول العربية تركيا وإيران وإسرائيل مع وجود نظام عربى فاعل أيضا ، بل إن السلوك الإسرائيلي سيكون أكثر انضباطا وأكثر التزاما، فهذا التنظيم سيفرض عليها قواعد ستلتزم بها وهذا أفضل لمصالحنا ولاستقرار الأمن فى المنطقة من ترك إسرائيل منفردة لا يقيدها قيد فى أى حال من الأحوال. ويدعو دكتور مصطفى الفقى إلى أنه لا يوجد أى تعارض بين دور مصر فى النظام الاقليمى العربى وبين دورها فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى .

المحاضرة الافتتاحية

مستقبل الدور الإقليمى لمصر فى ظل التحديات الراهنة

د. مصطفى الفقى

مستقبل الدور الإقليمي لمصر في ظل التحديات الراهنة

د. مصطفى الفقي *

بسم الله الرحمن الرحيم، الأستاذ الدكتور/عميد الكلية، الأستاذة الدكتورة/ مدير المركز، السيدات والسادة، أود أن أوجه شكرى العميق لصديقى العزيز الأستاذ الدكتور/ كمال المنوفى على كلماته الطيبة، وللأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى كذلك، ولكم جميعا على هذه المشاعر الطيبة التى أشعر بها فى هذه الندوة .

أما موضوع الدور الإقليمى، فإن ظروف تلك المرحلة تدعو إلى- بل توجب- مناقشته بصراحة، وبما أننا الآن فى محفل علمى، فلا مانع من أن نتعرض بتوسع لكافة التيارات التى تتناول ذلك الدور، فالبعض يرى أن فكرة الشقيقة الكبرى كانت فكرة مؤقتة بل مرحلية وليست بالضرورة قابلة للاستمرار، والبعض الآخر يرى أن أدوات مصر للعب دور إقليمى قد تضاءلت- أو انكمشت- فقد دعا السيد/ عمرو موسى إلى ندوة فكرية مغلقة لخمسة عشر مفكرا وسياسيا فى العالم العربى، وقد كنت من ضمن المجموعة التى دعيت لها .ووجدت أن المفكرين العرب عندما يتعرضون لتلك الفكرة يتعاملون معها كما لو كانت مؤكدة بقولهم " أما ولم يعد للعرب دولة قيادية فلابد من كذا وكذا" وذلك ليتعاملوا مع فكرة تضاؤل الأدوات المصرية للعب دور إقليمى . والواقع إننى أعتقد أن هذا الادعاء به الكثير من المغالطات، وذلك ليس انطلاقا من الإيمان المطلق بالدور المصرى ولكن هذا الرأى يقوم على أساس أن هناك فهما مغلوطا شائعا فى المنطقة لطبيعة الأدوات المؤثرة فى هذا الدور، فإن كان التاريخ يؤكد على أن الدور المصرى كان قائما على الثقافة والتعليم والوزن السكانى، وهى حقيقة لا يجب أن يتناساها أحد، فهى تمثل جزءاً كبيراً جدا من خلفية فكر جمال عبد الناصر فى هذا الصدد، حيث كان ينظر من منظور الدولة الكبيرة، تلك الفكرة التى ظلت تشغل حيزا أعظم فى العقلية والثقافة المصرية، ولذلك كانت هناك دائما أسباب سياسية فى اللاوعى المصرى تجعل الاتجاه نحو التعامل مع المشكلة السكانية اتجاها أقرب إلى مسألة إبراء الذمة وغسل الأيدى بجهود حقيقية فى التعامل مع تلك الأزمة .

ولعل أبرز تعبير سياسى عن هذا المكون الثقافى ما ورد فى خطبة للرئيس جمال عبد الناصر، موجها إياها إلى ملك الأردن "أذاع راديو عمان أن هناك انفجارات فى القاهرة،

* نص تفريغ المحاضرة الافتتاحية

إنهم واهمون، فهم يظنون أن القاهرة مثل عمان ، إن عمان أقل من شبرا ". إن هذا التيه الذى يسيطر على العقلية المصرية بالحجم السكانى كان- ولا يزال- جزءاً من قيمة الدور المصرى، فلو كان عدد سكان مصر مثلا عشرة ملايين نسمة، لما كان لمصر أن يكون لها أن تتحدث عن دور، ولما كان للمصريين أن يطالبوا بدور، ويمر كثيرون على هذه الحقيقة بغير اهتمام، وأحيانا بغير اهتمام متعمد منافيين كل الاعتبارات من أن الحجم السكانى يعد من دعائم مركز الدولة .

ولقد دعيت إلى ندوة فى أحد المراكز البحثية كانت تجمع كل الأساطين من العلماء المعنيين بقضية السكان- منهم الدكتور/ محفوظ، والدكتور/ البندارى، والدكتور/ صبحى عبد الحكيم- واتخذت وجهة نظر مخالفة تماما لما كان سائدا فى الندوة، حيث رأيت إن تناولنا للمشكلة السكانية هو تناول غير دقيق قائماً على فكرة الإنقاص، وهذا أحد الحلول وليس كل الحل، بل إن هناك العديد من الحلول، مثل تحويل الكم إلى كيف بل إن هناك حلولاً أخرى ترى أن الزيادة السكانية يمكن أن تكون قيمة مضافة فى ظل التنمية البشرية ،وتدريب الكوادر القادرة على الوفاء بحاجات التنمية، وليس بالضرورة التوجهات نحو إنقاص العدد وضبط المواليد هى الحل الوحيد الذى يقع تحت عنوان" المشكلة السكانية" ، حقا يمكن أن نقصر الحديث على تلك الفكرة .ولكن عندما نتحدث عن أن تنظيم النسل هو الهدف الأساسي، ولكن عندما نضع أمام أعيننا مفهوم القضية السكانية فإن مناقشته تتطلب مناقشة موسعة متعددة الأبعاد وتدخل فيها كل المدخلات المتاحة من المؤثرات الموجودة بما فيها المكون السياسى والذى يعنى أهمية هذا الحجم وتوظيفه . والبعض ينظر إلى عدد السكان المصرى كعبءٍ من منظور التكلفة، حيث إن الدولة لا تستطيع توفير الحاجات الأساسية له. وفى الواقع، إن هذا التحليل يفتقد إلى رؤية كلية لجميع أبعاد القضية، فتاريخيا مصر تقدم سلعة أساسية فى السوق العالمي فى مقابل حصولها على سلعة أخرى، فمثلا فى زيارة الرئيس مبارك المقبلة إلى الولايات المتحدة فإن رؤوس موضوعات اجندة المباحثات ستركز ظاهرياً على القضية الفلسطينية والمسألة العراقية، ولكن إذا ما نظرنا فى أعماق تلك الأجندة، سنجد أجندة أخرى غير مرئية تتصل بالقضايا الثنائية ذات الاهتمام المشترك بين البلدين والتى تنطوى على مطالب للبلدين لا تتوفر إلا عندما يشعر الطرف الآخر الذى يتحدث معك أنك الدولة المؤثرة فى المنطقة.

وأتذكر حادثة عندما كنت دبلوماسيا صغيرا فى لندن، و لم أكن قد أكملت الثلاثينيات من عمرى، وحين طلبت موعدا مع مدير قسم الشرق الأوسط فى الخارجية البريطانية، وذهبت إليه في الميعاد، وأبلغنى أنه قد حدد لنا الميعاد بصعوبة، وبرر ذلك بأنه أراد أن يقوى مركزه التفاوضى أمام جماعة الشيخ زايد- والتى كانت تتفاوض حينئذ من أجل بناء دولة الإمارات- حيث رأى أن مقابلته مع دبلوماسي السفارة المصرية سوف تقوى من هذا المركز، بل إن بدء الرئيس الأمريكى بوش أول زيارة له للشرق الأوسط بمصر يمثل مؤشراً عن الدور القوى لتلك الدولة. ولا يجب أن ننسى أن السوفيت دخلوا إلى الشرق الأوسط عبر البوابة المصرية فى عهد عبد الناصر وطردوا منها فى عهد السادات . وعلى نفس المنوال فلقد دشنت زيارة الرئيسى نكسون لمصر عام ١٩٧٤ العلاقات الأمريكية مع العالم العربى، ولازالت طبيعة تلك العلاقات محكومة بالدور المصرى.

وبالتالى فإن التقييمات الاستراتيجية التى قد تظهر فى مصر والعالم العربى بين الحين والحين للدور الإقليمى المصرى تقوم على أسس تحكمية يسود في جزء كبير منها المشاعر العاطفية والوجدانية وليست بالضرورة موضوعية بشكل يسمح بتداولها فى الساحات العلمية.

إن الدور المصرى قام فى الماضى على أسس هيكلية فإضافة إلى الحجم السكانى هناك الثقافة والدور التى قامت به ولا تزال تقوم به العسكرية المصرية، فمثلا جامعة القاهرة لم يكن فى مستواها إلا جامعة أو جامعتين ولكن الآن شب الصغار عن الطوق فانحسر حجم الدور مع زيادة عدد الدول التي تمتلك نفس الأدوات، فلم تتمكن مصر من الاستمرار فى أن تكون دولة قائدة فى مجال تقديم النموذج الثقافى والسياسى والاقتصادى، وتنبع أهمية هذا المجال من أن فكرة مصر الدولة النموذج هى فكرة قائمة على أن تقدم مصر للآخرين تجربتها ، فالجاذبية التى كانت للدور المصرى فى السابق لم تتأتى إلا من تأثير إبهار التجربة على الآخرين ، بل إن الذي يطوف بالدول العربية الآن يجد نفسه أمام صور متعددة لمراحل التجربة المصرية، فتجد دولة تمر بالتجربة المصرية فى الخمسينيات وأخرى تمر بمرحلة الستينيات المصرية وثالثة تختبر تجربة السبعينيات بل إن المتفحص فى الهياكل الحكومية لتلك الدول ليجدن نفسه أمام نفس الهياكل والتقنيات المصرية ويعود ذلك إلى ظاهرة تقليد التجربة المصرية بكل مكوناتها فى المشرق العربي والمغرب العربى. فعلى سبيل المثال تجد تونس تؤسس مجمعا لغويا على نفس منوال المجمع المصرى ودولة

أخرى تنشئ أكاديمية عسكرية على نفس الصورة التى عليها أكاديمية ناصر العسكرية المصرية ...وهكذا

إن فكرة رفض الدور المصرى هى فكرة تفرغ العالم العربى إلى حد كبير من شخصيته وهى فكرة ليست صحيحة، وفى مقابل ذلك يمكننا القول أن الدور المصرى يمكنه أن يستمر ولكن بأدوات مختلفة ليس فيها فى هذه المرة التعليم، وذلك لأن التعليم المصرى أصبح تعليما متراجعا عما كان عليه الوضع سابقا، فحتى السبعينيات كان خريج كلية الطب المصرية يمكنه الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا فى الجامعات البريطانية دون الحاجة إلى دراسة مواد معادلة حيث كانت الجامعات البريطانية تعتبر خريج الجامعة المصرية ذا مستوى دراسى عالٍ ولم يكن عليه إلا أداء اختبار فى اللغة الإنجليزية، باعتبار أن اللغة الإنجليزية ليست سائدة فى مصر بينما كان على الطالب الهندى أن يمر باختبار تأهيل فى علوم الطب قبل أن يلتحق ببرنامج الدراسات العليا. أما الآن فإن شهادات الطب المصرية غير معترف بها فى كثير من جامعات الدول العربية، لقد حدث تدهور شديد فى قيمة المهن المختلفة بسبب ضعف التعليم الأمر الذى أدى إلى آثار متضاعفة على نواحى الحياة العامة الأخرى حيث تدهور البحث العلمى وانعكس ذلك على التنمية، كما انعكست آثار ضعف التعليم المصرى على الممارسة والتطور الديموقراطي فى الحياة السياسية المصرية .

إن قضية التعليم قضية استراتيجية حاكمة بينما تقتصر الحلول التى نقدمها للتعامل مع المشاكل التى تبرز فى الجسد التعليمي المصرى على حلول تركز على الجانب الكمى وليس الكيفي فنجد تركيزا على بناء المدارس أو دمج سنتين دراستين (الفصل السادس والخامس) أو فكهما .إلا أن المشكلة لا ترتبط بهذه النواحي الكمية فالقضية ترتبط بالمفهوم التعليمى نفسه وفلسفة العملية التعليمية والتى لا نجدها مطروحة فى العقلية المصرية ، ولذلك لم نزل ندرس فى الثانوى المناهج والأساليب التى كانت متبعة فى الخمسينيات والستينيات الأمر الذى أدى إلى فقدان التجربة المصرية لعنصر الإبهار التى كان لها فى الستينات حيث أصبح العالم يدرس علوما مختلفة عما يدرسه الطالب المصرى .

أما على صعيد العمل الثقافى فإنه يمكن القول إنه لم يحدث تراجع ثقافى فى مصر ولكن الحادث هو قيام منافسة شديدة نتيجة ظهور منافسين جدد مثل الفضائيات، فلقد استطاعت الدول التى أثرت على نحو مفاجئ أن توظف هذا الثراء وبخبراء مصريين للخروج من دائرة التأثير والهوى المصرى .

والحقيقة أن عامل المشاعر الذى استطاعت التجربة المصرية فى الماضى أن تؤسسه لدى الشعوب العربية لعب دورا كبيرا فى علاقة تلك الشعوب بمصر، فمثلا عندما أعلنت المقاطعة العربية لمصر عام ١٩٧٧ بسبب اتفاقية كامب ديفيد كان تليفزيون إحدى الدول العربية يبث مسلسلاً مصريا وقامت الحكومة بوقف إذاعة هذا المسلسل الأمر الذى أدى إلى قيام مظاهرات فى الشارع تطالب بعودة بثه. فالهوى العربى هوى مصرى إلا أن العلاقات العربية العربية تحكمها الكثير من الحساسيات نحن لا نشعر بها، ولكن ندرك آثارها فى كتاباتهم وآراء يبثونها فى منتجاتهم الثقافية فعلى صفحات صحيفة القدس كتب مقالا شديد الهجوم على مصر يقول بأن المصريين يعيشون فى وهم الدور الإقليمى. فالسائد لدى العرب شعور مشابه للشعور الذى لدى الاخوة الصغار تجاه الأخ الأكبر هم لا يكرهونه ولكن اسمه يتصدر فى كل الأمور، أبوهم يكنى باسمه وفى بعض التشريعات الوضعية يعد هو الوريث الوحيد .

إن إشكالية الأخ الكبير هى المسيطرة على شعور وموقف تلك الدول من مصر ولقد تناولت هذا الموضوع فى مقال فى الحياة اللندنية تناول الحساسيات القطرية السائدة فى العلاقات العربية العربية وفى العلاقات العربية المصرية، فالعرب لا يكرهون مصر أرضا وربما يستظرفون شعبها، ولكن لديهم حساسية كامنة تجاه دورها المتعاظم على الأصعدة المختلفة (الثقافى والديني والتكنولوجي والسياسي والدولي) مما يثير لديهم رغبات كامنة وظاهرة للخروج من إسار دائرة التأثير المصرى، ويبرز هنا دور تاريخي لإسرائيل حيث كانت هى الداعم التاريخي لهذا الاتجاه، وتسعى إسرائيل لترسيخ هذا الاتجاه منذ نهاية الثمانينات حتى كانت دعوة بيريز التى قال فيها إن مصر قادت النظام الاقليمى سياسيا في المنطقة منذ عهد عبد الناصر لتوظيف قضية العروبة لخدمة أهداف السياسة الخارجية المصرية أو العكس، أي استخدام السياسة المصرية لإعلاء أهداف العروبة القومية. والواقع أنه قبل عبد الناصر كانت العروبة فكرة دينية ثقافية حتى أن النحاس باشا عندما كان يقابل وفدا تونسياً لا يمانع أن تشتمل نفس اجندة العمل لقاءً مع وفد إندونيسي حتى أن الجامعة العربية لم تقم على فكرة العروبة السياسية ولكن على أساس فكرة العروبة الثقافية والإنسانية أو حتى بمعنى العمل الإسلامي المشترك. ولكن جاء عبد الناصر ليجرد العروبة من مضامينها الأخرى وركز على العروبة السياسية وبدأ يتحدث عن دور قيادى مباشر فى المنطقة. ويعنى ذلك أن هذا الدور لم يكن موجودا، فعندما انعقد مؤتمر انشاص لقمة العرب

الأولى وحانت صلاة الجمعة تقدم الملك فاروق ليؤم الملوك والزعماء العرب فى صلاة الجمعة، هذا على الرغم من أن تلك المرحلة شهدت عجزا للملكية المصرية عن وراثة الخلافة الإسلامية التى انهارت مع صعود اتاتورك للسلطة فى تركيا. بل إن دليلا آخر على هذا الدور يمكن أن نلاحظه بوضوح مع انهيار الخلافة العثمانية حيث رشح الملك فؤاد تلقائيا لوراثة تلك الخلافة لتنتقل الخلافة إلى مصر، بل إن فؤاد نفسه سعى إلى ذلك بكافة الطرق، بل إن كل المحيطين بالملك فاروق كانوا يميلون إلى إعطاء الملكية المصرية طابعا إسلاميا شعبيا حتى أنهم دعوا إلى أن يتم تتويج الملك فاروق فى القلعة وأن يلبس عباءة جده، الكل كان يريد أن يعطى الحكم طابعا إسلاميا شعبيا .

وهكذا يتضح أن الدور المصرى كان دوراً مستمراً منذ ما قبل الثورة بل ما قبل الاحتلال حيث كانت مصر تقود المنطقة خلال القرن التاسع عشر قرن التنوير.

لم تكن الفكرة القومية فكرة مستقرة فى مصر، فالفكرة القومية هي ابنة للعقل الشامي الذى حارب الأتراك الذين يشتركون معه فى الديانة وليس لهم تصور آخر للاختلاف معهم إلا بالاعتصام بعروبتهم، فتبنى عرب الشام فكرة القومية ولكن فى مصر التوجه كان إسلاميا، فمثلا عرابي كان ذا توجه إسلامي صوفي بل إن تفاعل الأمة المصرية معه كان مرتبطا إلى حد كبير بموقف الخلافة العثمانية منه، فعندما سحب الخليفة العثماني منه التأييد بإيعاز من إنجلترا انفض الناس من حوله بل وأيضا مصطفى كامل الذى دشن الحركة الوطنية المصرية كان ينطلق من منطلقات إسلامية، وبالتالى فإن الحركة الوطنية المصرية بدأت فى عباءة إسلامية واستمرت حتي ثورة ١٩١٩ والتى وإن أخرجتها من تلك العباءة إلا أنها لم تدخلها فى العباءة العربية بل كان الحديث عن الأمة المصرية ورفع شعار مصر للمصريين. ونرى أن تعبير الأمة المصرية كان ثابتاً ومؤكداً عليه فى كل كتابات العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، بل إن كاتب هذه السطور كان يستحي من استخدامه باعتباره رجلا محسوبا على التيار القومي إلى أن وجدت اميل لحود يتحدث فى خطابه عن الأمة اللبنانية فشجعنى ذلك إلى استخدامه للإشارة إلى الأمة المصرية .

إن ذلك إنما يؤكد على حقيقة يمكن أن نراها فى الشارع المصرى فإذا ما سألت رجلا فى الشارع عن هويته سيقول لك مصرى فإذا سألته مصرى ماذا؟ سيقول مسلم والحمد لله أو مسيحى ذلك إنما يؤكد على حقيقة أن انتماء مصر لم يكن عربيا خالصا. فالعروبة قضية فى النهاية ثقافية ولا يجب أن نظن غير ذلك وإلا فسنجد أنفسنا أمام مشاكل

مع العالم العربى، إذ أننا مطالبون دائما أن نوجد توازنا بين التزاماتنا العربية والتزاماتنا الدولية وقد ظلت مصر هكذا منذ زمن طويل ولم تسير أبدا بشكل غيبى وراء توجهاتها القومية إلا فى بعض المواقف فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وبهذا لا تستقيم أي دعوة تدفع باتباع مصر الجانب العربى وترك الالتزامات الدولية لأنها لا تستقيم مع الواقع الداخلى الاقليمى الدولى المصرى .

وهكذا فإن الدور الاقليمى لمصر وإن كنا قد تصورنا لفترة طويلة أنه دور معطى من العالم العربى لها إلا أنه معطى تاريخي وليس تحكميا، هو دور تلقائي تحكمه ظروف مصر إذ أنها دولة فى الوسط ذات تاريخ حضارى كبير يثير الكثير من الأبعاد عند التعرض لها، حتى إن عمرو بن العاص نفسه قد كابد الكثير من المشقة فى إقناع عمر بن الخطاب باتخاذ قراره الإستراتيجي بفتح مصر ، كان عمر يدرك جيدا حجم هذه البلاد والتكلفة الشديدة التى يمكن أن تتكلفها أية قوة مهما كانت إذا أرادت أن تغزو مصر عسكريا لذا كانت اشتراطاته على عمرو أن يتم الفتح بأقل قدر من القتال، لقد كان إدراك المسلمين الأوائل عظيما لحجم هذه الدولة حضاريا والدور الذى يمكن أن تلعبه فى الحضارة الإسلامية، حتى أنهم وهم الذين حطموا أصنام مكة انتصارا لدينهم لم يروا إلا البعد الحضارى لتماثيل الأقصر الفرعونية ونظروا بمنتهى الإجلال إلى الأهرام وهم الذين أطلقوا على التمثال المجاور لها اسمه المشهور به أبو الهول. وأتذكر أنه فى أحد الحوارات مع الجماعات الإسلامية قام أحدهم وقال هل ترضى وأنت امرؤ مسلم أن تقف الأصنام الفرعونية لتبارز الإسلام فكان ردى إن المسلمين الأوائل لم يروا فيها ذلك منذ اكثر من أربعة عشر قرنا. ومن الجدير بالذكر أن هذا أيضا أى ضرب الآثار الفرعونية مطلب عربي ويظهر ذلك فيما تظهره التقارير من تدنى نسبة زيارة السائح العربى للآثار الفرعونية والتى لا تزيد عن ٣% وذلك لأنها تذكره بما لا يريد أن يتذكر، أما السائح الأوربي فعلى العكس .

ولعل أهم المؤشرات على صعود تأثير العامل الثقافى ما أثير حول أهمية الثقافة على الصعيد الدولى فى أحد المؤتمرات الكبيرة التى عقدت فى الأيام القليلة الماضية حول دور الثقافة فى عالم عربى مختلف فى ظل المشروعات المطروحة بداية من مشروع باول إلى المشروع الأمريكى للشراكة المتوسطية. ولقد ظهر العديد من القضايا حول الثقافة

والهوية للدرجة التى جعلت الكثير يدفع بأن الثقافة هى الحضارة ، إلا أن الثقافة هى نسق القيم وهى التعبير الملموس المباشر عن البناء الحضارى.

وهكذا يتضح أن مقومات الدور المصرى فى العقلية العربية تحتاج إلى مراجعة فكثير منها يقوم على حساسيات يمكن تلخيصها فى أن العربي لا يكره المصرى بل بالعكس الهوى العام هوى مصرى إنما تبقى هناك حفيظة واحدة هى ألا يرى المصريون أن دورهم دورا طبيعيا لا يمكن المساس بها فلقد حدث تراجع حيث تضاءلت الأدوات للدور المصرى.

خلاصة ما أريد أن أعبر عنه فى هذا المقام أن مقومات الدور المصرى ليست ثابتة فالقول بذلك مثله مثل القول بأن الجيل الحالى أسوأ من الجيل السابق، ليس لديه اهتمام بالحياة العامة وليس لديه ترابط أسرى، هذا أمرا غير صحيح فالشاب فى الجيل الحالى لدية أدوات اطلاع مختلفة على الأحداث الجارية والتطورات فى العالم عبر الإنترنت والفضائيات ويرى فى نفس اللحظة ما يراه الشباب فى الدول الأخرى، هكذا تسقط تلك المقولة كما تسقط مقولة ثبات الدور المصرى.

فلقد نمت للدور المصرى أدوات جديدة فمصر تستطيع أن تبهر المنطقة بتجربة ديموقراطية واسعة مغرية و لم تزل لديها الفرصة فى أن تقدم النموذج بل إن الدور المصرى فى الفترة القادمة يتوقف على قدرة الدولة المصرية أن تقدم النموذج للدولة العصرية الحديثة القائمة على مجتمع مدنى متماسك وحقوق إنسان مرعية وديموقراطية كاملة ومساحة مقبولة من المشاركة السياسية تحتوى كل القوى بين جنباتها، إن حالة الانبهار التى تسود فى العالم العربى بمساحة الحرية الممنوحة فى الصحف المصرية إنما تقدم القاعدة التى يمكن البناء عليها لتقديم هذا النموذج، فإن مصر لا تستطيع أن تتقدم إلى العالم العربى إلا بالنموذج الذى يفرض الاحترام، علاقة الحب علاقة عابرة ولكن علاقة الاحترام فى السياسة الدولية علاقة ثابتة بل إن العلاقة الأوثق فى العلاقات الدولية هى علاقة الاحترام، فالعاطفة والحب أمور عابرة تتغير بأحداث عابرة أيضا أما الاحترام فهو أمر يستقر بالتواتر وبتراكم الخبرة وبالتقاليد الثابتة، مصر دولة ذات تقاليد ثابتة ما عليها إلا أن تستعيد ما لديها من مخزون التقاليد المهنية مما يطور تلك المهن ويعيدها إلى موقعها وذلك بالتحول من عقلية الكم إلى عقلية الكيف، ثم لماذا لا يتم التوسع فى فتح كافة مجالات الدراسات العليا للطلاب العرب؟.

فيكفى القول للدلالة على أهمية ذلك إن الذى خلق المنظور الذى يتعامل به الشيخ زايد مع المجتمع الدولى هو أحد خريجى الجامعة المصرية ، وفى ظل غلق هذا المجال سوف تتقلص أعداد المسؤولين فى الدول العربية من خريجى الجامعة المصرية، فالبلد الذى يدرس الإنسان فيه هى البلد الثانى، ولذا فإننا ارتبطنا بجزء كبير من صانعى السياسة العربية عبر التعليم .

وكذلك تأتى قضية الثقافة فإذا ما قدمت ثقافة رصينة متميزة فإن العالم العربى على استعداد أن يتقبلها، ومثال على ذلك ذهبت و مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والملك محمد السادس بمناسبة عقد مؤتمر الدول الأوربية الأفريقية فى مصر وقد تم إقناعهما بالحضور رغم الخلافات بينهما على الحدود، وما راعنى أنه رغم تلك الخلافات إلا إنهما اشتركا فى الحديث عن مسلسل أم كلثوم، وهكذا يتضح أن البضاعة الثقافية الجيدة تفرض نفسها وأن العرب مستعدون لاستقبال السلعة الثقافية وهى أغلى منتج مصرى فى أى وقت بشرط أن تكون بضاعة جيدة. فمثلا عندما افتتحت الأوبرا المصرية جلس إلى جانب الرئيس مبارك نائب الرئيس العراقى للمراسم طه ياسين وهو كردى فقال للرئيس يا فخامة الرئيس إن تلك الأوبرا وهذا المبنى يمكن لأى دولة عربية أن تنشئها فتطلع إليه الرئيس متفحصا، واستطرد الرجل قائلا إن أمير قطر قد أنشأ قصرا وكأنه قطعة من الرخام منحوتة بإمكانياتهم ولكنهم إن أرادوا أن يفعلوا تلك الأوبرا وهذه الأبنية فلن يجدوا إلا الشعراء المصريين والفنانين المصريين والتقنيين من مصر بل لعلهم يأتون بالحضور من مصر .وهكذا فإن الدور المصرى ثابت فمصر لابد لها أن تقود المنطقة ولكن لايمكن أن يكون ذلك بعقدة الاستعلاء أو بالشوفينية المطلقة، فمثلا لا يجب أن يتم ترشيح مصرى لكل منصب فى منظمة عربية وأتذكر حادثة تنم على وعى وإدراك القيادة المصرية بتلك الحقيقة حيث اتصل بي الرئيس مبارك ليسألني عن المرشح لرئاسة منظمة الثقافة العربية وأبلغته إنه الدكتور صفى أبو العز فكان رد الرئيس مستنكرا حرص المسؤولين المصريين على ترشيح مصريين للمناصب العربية، وهنا دعا الرئيس إلى إفساح المجال للكفاءات من الدول الأخرى سواء من تونس أو الجزائر. ومن ثم فيجب على المصريين أن يضعوا الحساسيات العربية فى حساباتهم عند التعامل مع أى قضية تتصل بالشأن العربى فالعرب أيضا لديهم الكثير من الكفاءات .

القضية الثانية التي يجب مناقشتها تتعلق بالتعامل مع إسرائيل. والواقع أنها دولة زئبقية لم نستطع حتى الآن أن نتعامل معها بالطريقة المطلوبة بل إننا فشلنا فى هذا الصدد على مدى العقود الخمسة الماضية لسبب بسيط هو أننا سمحنا لها بالفكاك خارج كل الدوائر الإقليمية والدولية .

إن العالم يشهد الآن محنة تنظيم دولى حيث إن كل قرارات الأمم المتحدة لم تحترم وبالتالى فإنه على الأقل لابد من حصر الموضوعات بشأن إسرائيل فى تلك النطاقات السياسية الدولية والإقليمية .

ولعل التعامل العربى مع الأزمة العراقية يبرز أهمية تلك الاستراتيجية ، فلقد انتهج العرب فى تعاملهم مع تلك الأزمة نهجا غريبا فلقد تحدثوا مع كل الأطراف الدولية فيما عدا الفاعل الرئيسى فى تلك الأزمة، فالقوة التى تقف وراء السياسة الإقليمية الأمريكية هى إسرائيل وما جرى فى العراق إنما كان بتحميس وبدفع من العقلية الإسرائيلية، فلقد أرادت تلك العقلية الاستراتيجية أن تؤمن هذا الجانب تأمينا لا رجعة فيه ولو عدنا إلى الخلفية التاريخية للأزمة عام ١٩٩١ لوجدنا انه كانت هناك أطروحتين استراتيجيتين للتعامل مع الغزو العراقى للكويت <u>**الأطروحة الأولى**</u> تقول إنه لا توجد مشكلة فى التعامل مع هذا الغزو فالولايات المتحدة يمكن لها أن تنهى الأزمة دون الدخول فى حرب حيث يمكنها أن تدبر إنقلابا وكان ذلك ممكنا فى ذلك الوقت حيث لم يكن نظام صدام حسين قد اتخذ التدابير الأمنية التى ضمنت استمرار نظامه وتأمين حكمه مثل الدائرة التكريتية والدائرة البعثية، فى ذلك الوقت كان من الممكن أن يتم التعامل مع أحد القادة العسكريين فى الجيش العراقى للإطاحة بصدام حسين ثم ينسحب من الكويت ويعتذر للعالم العربى وكفى الله العراق شر القتال ، كان هذا السيناريو واردا وكان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تنفيذه حتى ولو بدعم عربى .

<u>**أما الأطروحة الثانية**</u> فلقد رأت أن وجود صدام فى السلطة فى ذلك الوقت أمر ضرورى للمصالح الأمريكية حيث سيوفر لها المبرر الدائم الذى لا ينقطع للتدخل فى المنطقة، وعلى ذلك كان الهدف الذى رسم لهذا السيناريو هو ضرب الآلة العسكرية والبنية الاقتصادية لهذه الدولة المشاغبة تاريخيا . لقد رأى هذا السيناريو أن العراق كما إيران دولتان غير طبيعتين سياسيا ليستا سهلة القيادة وتعود تلك السمات إلى طبيعة شعبيهما وإلى الثقافة الفارسية بهما. كما أن الشيعة الذين يشكلون قوام الشعب فى البلدين مثلوا الثوار

واليسار فى التاريخ الإسلامي و الحضارة الإسلامية وبالتالى فهى دول شديدة المراس و لا يزال لديها إحساس تاريخي بالمكانة والقيمة ، فالعراقيون ينظرون إلى مصر كأنها تمثل القرين الثانى لهم، وكان شعور المقارنة بينهم وبين مصر هو المسيطر على الوجدان العراقى، حتى إن أحد القواد العسكريين العراقيين سئل بعد معركة الفاو والتى ساعدت مصر فيها العراقيين بالإضافة إلى المساعدة الأمريكية و ما قدمته من أسلحة كيماوية لاستخدامها ضد الإيرانيين (وهنا نلاحظ المعايير المزدوجة التى طبقتها الولايات المتحدة فى سياساتها المشينة مع العراق فأنت ديموقراطى طالما كنت قريبا من الولايات المتحدة وديكتاتور متسلط إذا كنت بعيدا عنها، لك أن تستخدم أسلحة الدمار الشامل كما تشاء إذا كان ذلك فى صالحها ولكن إن كان الأمر يثير القلق الأمريكى فأنت إرهابى تستخدم هذا السلاح المحرم) سئل هذا القائد العسكرى ألا تجد تشابها بين أداء الجندى العراقى فى استعادة شبه جزيرة الفاو وبين ما فعله المصريون فى التعامل مع أزمة الثغرة وحصار الجيش الثالث؟ وهنا رد الرجل العراقى قائلا عفوا أخي لاتقارن بين شجاعة البواسل العراقيين والجنود المصريين. وهكذا نجد مفهوم الندية والمقارنة فى العقل العراقى والتى تعود إلى أعماق التاريخ الإسلامي فتجد تعبيرات مثل" بنى الفاطميون قصرا فى القاهرة بنى العباسيون مسجدا ". ومن ثم فإن ذلك يدعونا إلى التركيز على حقيقة واحدة وهى خطورة إقصاء العراق والتي تمثل البوابة الشرقية للعالم العربى وهى التى جمعت كل شوامخ الحضارة الإسلامية فما من مفكر عربى أو مسلم إلا ومر ببغداد أو درس فى المستنصرية بل إن ازدهار الحضارة الإسلامية العربية لم يكن إلا فى العصر العباسى الأول والثانى، وبالتالى فهى إن كانت عاصمة العباسيين فهى حاضرة الحضارة الإسلامية .وبالتالى فنحن نشدد على قول السيد الدكتور كمال المنوفى عميد الكلية بأن ما حدث يمثل ضربة حقيقية لتاريخ الحضارة العربية والإسلامية بل إنه فرغ العالم العربى من جزء كبير من قوته، فحتي لو اجتمعنا على قول واحد فى صدام حسين كطاغية متجبر يمتلئ ملفه بالاستبداد واستخدام أقصى درجات البطش بخصومه متخذا لهم من المقابر الجماعية وأشكال القتل والتعذيب ما تقشعر منه الأبدان مثل القتل بالتفجير فلقد رأيت مشهد للقتل بالتفجير حيث كان يضع قنابل التحكم عن بعد فى جيوب ضحاياه ثم يركعه أمامه ويذهب ليدير جهاز التحكم لتتلاشى الضحية فور التفجير بل انه كان يضع خصومه فى حوامض فلا يكون له اثر، ولكن رغم كل هذا فإنه بسبب جرائمه مكن الآخرين من أن يسحبوا من القوة العربية ما يمكن أن

يعادلوا به قوة الخصم،ولذلك فأنه لأول مره ستمارس الإدارة الأمريكية ضغطا على إسرائيل وهذا أمر حقيقى وليس أمرا ظاهريا فان كان كلينتون رغم قوته وجاذبيته السياسية إلا أن كل ما أخذ منه زيارات مجاملة للمنطقة وجولات لدينيس رووس مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجولات أولبريت، بل إن كلينتون نفسه بكى أمام المجلس الوطني الفلسطينى ليبدى تأثره بالفتيات الفلسطينيات اللاتى عرضن عليه مشكلات آبائهن المسجونين فى السجون الإسرائيلية، ومع ذلك لم يمكنه أن يتحدث عن دولة فلسطينية ولو لمرة واحدة. أما تلك الإدارة الحالية فرغم ما يمكن أن نقوله عنها بأنها إدارة يمينية متطرفة تقع فى أحبال اليمين الاسرائيلى تملأ عقول أفرادها خزعبلات للتفسير التوراتى للمسيحية أي تفسير العهد الجديد بأصوليات العهد القديم (ويجب علينا هنا حتى نفهم تلك العقيدة أن ندرك الخصوصية التى بين العقيدة المسيحية والعقيدة اليهودية لأن المسيح كما يرى هؤلاء كان يهوديا ويولد المسيحى يهوديا حتى يعمد) وفى الواقع أن هذه العقيدة ليست جديدة على العقل السياسى الأمريكى، فالرئيس الأمريكى كارتر كان لديه هذا المفهوم ولقد وظفت قوى معينة فى المجتمع الأمريكى المتدين ولعلنا عندما ننظر إلى ما كتبه الأمريكيون على عملتهم، نحن نثق فى الله، تتضح لنا تلك الطبيعة وذلك على عكس المجتمع الأوروبى، تلك القوى وظفت تلك المفاهيم وما يرتبط بها من توجهات لخدمة الأغراض السياسية الإسرائيلية، رغم كل ذلك فتلك الإدارة كانت هى الوحيدة التى لم توافق فقط على قرار مجلس الأمن بقيام دولة فلسطينية بل إنها هى التى قدمته وتبنته فى إبريل ٢٠٠٢ ، بهذا المعنى فأننا نجد أنفسنا أمام إدراة شبيهة بإدارة مناحم بيجن متشدد وأحمق ومتعب ولكن تستطيع أن تحصل منه على شئ ما وهذا ما أرجوه ، وأهمية الدور المصرى سياسيا هنا يعتمد على قدرتها على جذب الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على إسرائيل لحل الصراع العربى الاسرائيلى .

هذا بخصوص الصراع مع إسرائيل أما فى العراق فدور مصر لم يحن وقته بعد حيث إن معالم النظام السياسى هناك لم يتشكل بعد والولايات المتحدة حتما ستلجأ إلى مصر لإضفاء الشرعية على النظام عندما يكتمل تشكيله فعندما تنتهى الولايات من إعادة تشكيل المؤسسات العراقية بداية من المؤسسة الدينية انتهاء إلى حركة الموظفين العراقيين عند ذلك ستبرز أمامها أهمية المباركة العربية وهنا فأن مصر مستدعاه للعب دور أساسي فى ذلك، ولكن الآن ليس أمامنا إلا التحرك على مسار القضية الفلسطينية الإسرائيلية، فخارطة الطريق التى رسمتها اللجنة الرباعية الدولية بفكر أمريكى تمثل حزمة تحتوى على متطلبات

من الفلسطينيين والإسرائيليين معا كل منهم مطالب بتنفيذ ما عليه من التزامات هنا قال الإسرائيليون إنها لا تعدو ورقة تفاوض ووضعوا عليها أربعة عشر تحفظا، وإن كانت الولايات المتحدة قد أقنعت إسرائيل بقبولها قبولا عاما على أن تراعى تحفظاتها عند التفاوض .ولكن جاء الوقت ليشعر الأمريكيون أن السياسات الإسرائيلية تكاد تشكل عبئا على المصالح الأمريكية الإقليمية حيث رأوا أن بلادهم منغمسة الآن فى حرب مفتوحة ضد الإرهاب كما انهم رأوا أن الولايات المتحدة قد أمنت إسرائيل من كافة النواحى وبالتالى لا يوجد خطر خارجي واضح عليها مع إزاحة العراق من الخريطة العالمية ومع جهودها المستمرة للتخلص من حزب الله ، ومصر أكبر قوة عسكرية تم تحيدها عسكريا أما سوريا فعليها من الضغوط التى تجبر ساساتها على الهرولة نحو قبول ما لم يكن يقبلونه قبل ذلك، أما إيران ففى وضع داخلى صعب بالإضافة إلى العمل الأمريكى بداخلها الذى يركز على تحريك القوى الداخلية، لذا فليس هناك مبرر أمام إسرائيل للحديث عن المخاوف وبالتالى فإنه قد حان الوقت كى تتحول فيه قضية الأمن لدى إسرائيل إلى التحرك نحو السلام، ومن ثم تظهر المطالب العربية والتى تتلخص فى الأمن للمواطن الاسرائيلى مقابل العدل للمواطن الفلسطينى، فاستمرار الاحتلال هو السبب فى المقاومة العنيفة ويقولون أحيانا أن العمليات الاستشهادية تخرج أسبابها الرئيسة من رحم الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين فى الأراضي المحتلة ، وقد توقف الفلسطينيون شهرين كاملين عن العمليات الاستشهادية وكانت المحصلة النهائية ستون شهيدا فلسطينيا منهم عشرون طفلا. فشارون يرى أن السبب الرئيسى وراء وصوله إلى سدة الحكم انه وعد المواطن الاسرائيلى بتحقيق أمنه ومع ذلك فإنني أرى أن أمن الاسرائيلى لم يكن مهددا فى تاريخه مثلما هو عليه الآن فهو لا يستطيع أن يمارس حياته العادية فى الشارع والعمل والمتنزهات العامة لذا فلقد فشلت دعواه حيث إن الأصل هو السلام القائم على العدل والذى يكفل الأمن وليس الأمن الذى يصنع السلام، تلك الحقيقة التى ربما خامرت عقل شارون عندما قال إن إسرائيل لا تستطيع أن تحكم ثلاثة مليون فلسطينى تحت الاحتلال، والواقع إن هناك ضغوطاً تمارس فى كواليس السياسة، بل إن الأمريكيين عند التعامل مع شارون يثيرون لديه موضوعات حساسة فى السياسة الإسرائيلية حيث يحرصون على أن يذكروه دائما بأنه كان الوكيل الأول للولايات المتحدة فى المنطقة فى الماضى ولكن السياسة الأمريكية لم تعد فى حاجة الآن إلى وكلاء فى المنطقة حيث أصبحت هى تتواجد فيها بذاتها بقواتها وبالتالى فهى قادرة على

حماية مصالحها دون إعطاء المزيد من الصلاحيات للوكيل ، كما أن الجبهة التي تفتحها إسرائيل فى المنطقة تحول دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية من الحرب المفتوحة التى شنتها ضد الإرهاب، هذا ناهيك عن العمل الأمريكى الدؤوب فى الفترة الماضية والذى أدى إلى إزالة أية أخطار ضد إسرائيل ولم تعد الأخطار التى تهدد الدولة نابعة من مصادر خارجية وإنما بالأحرى مصادر داخلية، وبالتالى فإن وقف الانتفاضة يتطلب تنفيذ التزامات جديدة من الجانب الاسرائيلى.

وقد أعترف الإسرائيليون بأن هناك ضغوطا نسبية تقع عليهم فى هذه المرحلة إلا أن تلك الأحداث وان دعتنا إلى الأمل فيجب أن يكون محدودا وأن كانت تدعوا إلى التفاؤل فيجب أن يكون حذرا فقد عودت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية أن تتوقع الخذلان، فإسرائيل ذات عقلية لا تقترب منها العاطفة فى شئ فلقد تصور الرئيس السادات أن زيارته للقدس عام ١٩٧٧ يمكن لها أن تنهى الخصومة بين العرب وإسرائيل إلى الأبد بل انه عندما ذهب إلى القدس ألقى خطابه الشهير فى الكنيست وتحدث عن إسرائيل كدولة فإذ بالرد فى خطابات بيجن وشامير فى منتهى الصلف ولغة أكثر تشددا مما عليه الآن ، لا يوجد لدى إسرائيل عاطفة كاملة حتى لو من قبيل المجاملة الخطابية فتلك سمة تمثل مفهوماً راسخاً فى العقلية اليهودية .

وإن كانت السياسة لا تقوم على الأخلاق كما أنها ليست فن توظيف المشاعر ولكنها فن إدارة المصالح فأن إسرائيل تدرك هذا جيدا، ونحن فى العالم العربى عطلنا مسيرة التنمية وعطلنا طريق الديموقراطية وأوقفنا كل شئ انتظارا للحظة سلام لا أعتقد أنها قادمة بهذا القرب الذى نتصوره ولا بالطريقة التى نتصورها، ومن هنا تبدو صعوبة الدور المصرى المطالب بتقريب وجهات النظر الفلسطينية بما يحافظ على جبهة فلسطينية صلبة من خلال التعامل مع الفصائل المختلفة. ذلك الدور الذى تبرز أهميته بجلاء عندما استطاع الفلسطينيون بمساعدة مصرية استطاعوا أن يشكلوا حكومة وطنية يجمع عليها كافة القوى الفلسطينية . إن المشكلة هنا تعود إلى أن إسرائيل تريد أن تأخذ كل شئ و لا تعطى إلا ما تريد فى الوقت الذى تريد فهى دولة تقوم كل سياستها على محددات مادية ملموسة، وللأسف فإن حجم الدعم السياسى للفلسطينيين فى دوائر صنع القرار فى كافة دول العالم متراجع دائما. ففى الهند ابلغني السيد مستشار الأمن القومي عندما كنت فى زيارة لبلاده فى وقت سابق أبلغني أن بين الهند وإسرائيل علاقات عسكرية وثيقة، فلنقارن هذا الوضع بما كانت

عليه السياسات الهندية فى الماضى حيث كان السفير الفلسطينى يمكنه أن يقابل رئيسة الوزراء انديرا غاندى فى أي وقت من اليوم بل كانت السفارة الفلسطينية هى السفارة الممثلة فى الهند تقريبا من العالم العربى لرعاية المصالح الهندية فى الخليج، ولكن نتيجة حصارنا للسيادة الهندية بحمق ونتيجة لأسلمة الصراع فى جنوب آسيا وتشجيعنا لباكستان المسلمة ضد الهند اندفعت إلى اتجاه أخر، بل إن الهند طلبت منذ عامين الانضمام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي فرفض العرب والمسلمون رغم أن لديها ١٢٠ مليون مسلم ورغم أن هناك دول أعضاء نسبة المسلمين فيها تصل إلى الثلث ورؤساء جمهوريتها ليسوا مسلمين، وكل هذا نتاج الغرام بالنظرة العاطفية التقليدية التى تغلق علينا آفاق المصالح العليا للعرب والمسلمين، وكذلك الأمر مع الصين الذى زار رئيسها إسرائيل لمدة ستة أيام بهدف الحصول على تكنولوجيا طائرات حربية أمريكية ورغم أنهم أي الإسرائيليين وعدوه بذلك إلا انهم تراجعوا تحت الضغوط الأمريكية. وهذا إنما يعطينا درسا فى أن السياسة الأمريكية ليست سلوك طفل كما يصوره لنا المنظور التآمرى فى تفسير التاريخ الذى يسيطر على العقلية العربية بل إنها تعلم جيدا مصالحها وتمارس ضغوطا هائلة على إسرائيل عندما ترى انه فى غير صالح إسرائيل ما تمضى إليه، وان كانت المصالح الأمريكية والإسرائيلية متطابقة إلا أن الولايات المتحدة تراجعها عندما تكتشف أن إسرائيل تسير فى توجه معين يعارض مصالحها الاستراتيجية. وأظن وأرجو أننا بصدد شئ من ذلك فى هذه المرحلة .

ومن ثم فإن قضية الدور المصرى فى المنطقة محكومة بمحددات معقدة،المسألة العراقية الدور فيها مؤجل أما المسألة الفلسطينية فالدور فيها حالى ولكنه صعب .أضف إلى هذا أن هناك طرح بدأ يلقى تجاوبا عالميا ويتمثل فى أحياء الشرق أوسطية وهو تعبير كريه لدى دول المنطقة حيث إنه صيغ لإخضاع المنطقة اقتصاديا لإسرائيل وفق مفهوم شيمون بيريز. خلاصة القول هنا وما أريد أن أشدد عليه أننا فى حاجة إلى دور مصرى إقليمى يتجاوز المنطقة العربية إلى تأثير قوى على تركيا، (وهى الدولة القنطرة التى ترنوا أحلامها إلى أن تتعلق بزيل الاتحاد الأوربي لا أن تكون مقدمة الشرق العربى، و هى تخطب ود الولايات المتحدة من خلال إسرائيل، وباعتبارها دولة عضو فى الناتو فإنها تطالب بضغوط أمريكية على الاتحاد الأوروبي لإدخال تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وفى رأيي أن تركيا مهما فعلت فى قوانينها الداخلية لن تدخل إلى الاتحاد الأوروبي وذلك لأنه قد أقيم على مفهوم ثقافى ويحرص أعضاؤه على عدم إدخال أي جزء من تاريخ الحضارة العربية

الإسلامية في الاتحاد الأوروبي، ويتضح ذلك فى رد ديستان المسؤول عن تعديل دستور الاتحاد بقوله "إن دخول تركيا يتطلب دخول المغرب أولا"،وبالتالى لابد من توظيف الطموح التركى فى خدمة جزء من سياسات المنطقة .

أما إيران فإن الدور الوظيفى لها فى طريقه إلى التغير بهدوء. ففى يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٠١ طلب السيد محتشمى لقائى وهو فى ذلك الوقت وزير الداخلية وزعيم التيار الإصلاحى فى البرلمان وكان سفيراً فى سوريا وهو الأب الروحى لحزب الله وفقد أطراف أصابعه فى رسالة مفخخة، فقال لى وقد كنت متوقعاً أن يهاجم الولايات المتحدة قال لى يا أخى إننا نأسف للجريمة التى وقعت أول أمس فى واشنطن ونيويورك وقد أرسل السيد خاتمى برقية تعزية للشعب الأمريكي بل إن إيران فتحت أجواءها للطيران الأمريكى فى العمليات ضد طالبان وقامت باعتقال عدد من أعضاء تنظيم القاعدة .

إن هناك تغييرات كبيرة فى المواقف العالمية نحو أخذ جانب السياسة الأمريكية بل إن فرنسا التى تشدد على السياسة الاستقلالية لديجول إلا أنها عند نقطة معينة لايمكن أن تتعداها فى معارضة المصالح حتى إن شيراك تراجع أثناء الحرب على العراق عن مواقفه قائلا انه فى حال استخدام صدام لأسلحة دمار شامل فإنني سوف أحارب فى جانب القوات الأمريكية، وشرودر يتحول موقفه الآن تماما عما كان عليه وقت الحرب. وبالتالى يجب أن يكون العرب والمصريون على وعى تام بان التناطح مع الصخر لا يفيد وفى نفس الوقت فلا يجب القبول بالرضوخ التام للإرادة الأمريكية، فمصر هى إحدى القوى الإقليمية المحدودة التى تحتفظ بهامش اختلاف مع السياسة الأمريكية فى العراق وفى لوكيربى وفى قضيتي الإصلاح فى المنطقة. فمصر دولة محورية ذات وزن ثقيل فى المنطقة وأن حاولت الولايات المتحدة تقليص الدور المصرى كلما ابتعدت مواقف مصر عن المواقف الأمريكية،وعلى العكس تدفع أمريكا هذا الدور كلما تقاربت المواقف والرهان الآن أنه لن تقود المنطقة دولة محورية إلا بمباركة أمريكية فالدولة التي سوف تصطدم تماما مع المصالح الأمريكية فى المنطقة لن تكون دولة قادرة على القيادة فى المنطقة، بل إن الأكثر من ذلك أن النظرة الأمريكية للدور المصرى ليست نظرة عدائية ولكنها تريده دائما أن يكون فى صالحها. لذلك فإن قائمة الإصلاح المطروحة على مصر تختلف عن القائمة المطروحة على الدول الأخرى فى المنطقة. فإن كانت تركز فى حالات الدول الأخرى على إصلاح النظم فإنها مع مصر تتناول المجتمع المدنى والنظام معا، بل إن المطالب

المطروحة على المجتمع المدنى والشعب المصرى أعظم مما هو مطروح على النظام، ذلك الشعب الذى ينفرد فى المنطقة بأن له رأى عام قادر على تحريك الجماهير فى المنطقة الشعب الذى يقود فكريا وثقافيا. لذا فلابد من التغيير وهنا تظهر ضرورة تعديل الخطاب الدينى وتطوير الأزهر وتطوير مؤسسات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان والجامعات والحفاظ على حرية الآخر والتطوير الثقافى .

إن المطالب الصعبة التى يريدوها لا تتوقف عند السلطة في مصر وهيكلها بل تمتد إلى من هم خارج السلطة أيضا أنها الدولة النموذج التى تقود العالم العربى. لذا فإننى أرى أننا نعيش فى لحظة فاصلة وحاسمة فى تاريخ الدور المصرى. فهذا الدور الذى قاد المنطقة فى القرن التاسع عشر بالتنوير والذى قاد المنطقة فى القرن العشرين بالتحرير مطالب الآن وبسرعة بأن يتبنى الاتجاهات الإصلاحية فى المنطقة وان يرفعها شعارا ليس شعار كولن باول ولكن شعارا مصريا وأن يتجه بها من أجل استمرار الدور المصرى فى المنطقة، فالدولة النموذج العصرية هى الضمانة الوحيدة لاستمرار الدور المصرى وإلا فى حالة تغيب ذلك النموذج والوقوف عند مجرد الذكريات السياسية فان هذا الدور معرض للخطر الحقيقى، إن مصر والعالم العربى بحق فى حاجة إلى التطوير، إن تلك البلاد تسودها درجة عالية من التخلف بل إنهم يعيشون عالة على الحضارة الأوروبية يعيشون واقع به أكثر غيبية للحريات وأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان فى العالم وأكثر ديكورا سياسيا فالمنطقة تتطلب مراجعة أمينة وصحيحة .

المحور الأول

البيئة الدولية والإقليمية والوطنية الراهنة

١- البيئة الدولية :خصائص النظام العالمي، المخاطر والفرص

د.مصطفى علوي

٢- البيئة الإقليمية :خصائص النظام الإقليمى العربي ،المخاطر والفرص

د.حسنين توفيق

٣- البيئة الداخلية المصرية :المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

د.محمد سعد أبو عامود

منذ بيرل هاربور فى ١٩٤١ أخذت الولايات المتحدة فى الانخراط فى الشئون العالمية بقوة ودون تراجع وذلك تعبيراً عن تمدد توسعى متزايد استمر حتى لحظة الانسحاب من فيتنام فى منتصف سبعينيات القرن العشرين. وخلال تلك المرحلة مرت السياسة الأمريكية بمحطات مهمة فى مسيرة التوسع هذه بدءا ببيرل هاربور ١٩٤١، ومروراً بتكوين حلف شمال الأطلنطى (الناتو) فى ١٩٤٩، فالتدخل الضخم فى كوريا من ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٣، ثم التدخل الأضخم فى فيتنام والذى استمر حوالى عقدين من الزمن، وانتهى بانسحاب وعقدة جعلت الولايات المتحدة تمتنع عن التدخلات الكبيرة منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضى وحتى حرب الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠ ، ثم كان سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتى كعلامات رئيسية على طريق تطور النظام الدولى فى أواخر القرن العشرين. ومع بداية القرن الحادى والعشرين صعد جورج دبليو بوش إلى قمة الحكم فى الولايات المتحدة ومعه فريق " المحافظين الجدد" ثم سرعان ما وقعت الواقعة التى هزت النظام الدولى وأدخلت عليه تغييرات كبرى وهى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

إن هيكل النظام الدولى يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذى يحدد بدوره نمط القطبية فى النظام الدولى، ولكن بالقوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية جميعاً يتحدد ذلك الهيكل. وفى هذا الشأن فإن الولايات المتحدة تنفرد دون سواها من القوى الكبرى، بوضع القطب الذى يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معاً. ولعل ذلك الوضع هو الذى يدعو كثيراً من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولى بالأحادية القطبية ، فاليابان قوة كبرى تكنولوجيا واقتصادياً، ولكنها ليست كذلك عسكرياً، والاتحاد الأوروبى قوة كبرى اقتصادياً وتكنولوجيا ولكنه ليس كذلك لا سياسياً ولا عسكرياً، والصين والهند ما تزالان قوتين إقليميتين بالأساس. ولعل القدرة الكبيرة التى تتمتع بها الولايات المتحدة الآن على إنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاش تعود إلى الفجوة الكبيرة التى تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية العسكرية، وإلى تقدمها على تلك القوى الأخرى من حيث القوة الاقتصادية،وأيضاً إلى امتلاكها لتصور استراتيجى متكامل لمستقبل النظام الدولى وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل، بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور– وبخاصة تلك

العناصر التي تتعلق بالأهداف- حتى وإن اختلفوا كلهم أو بعضهم مع التصور الأمريكى فى أدوات ووسائل تنفيذه.

أولاً: رؤية السياسة الأمريكية لمستقبل النظام الدولى

تنطلق رؤية السياسة الأمريكية من اعتبار أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تمثل نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولى . والتغيير المتصور هنا هو تغيير فى قواعد إدارة العلاقات الدولية ، وتغيير فى أنظمة بعض الدول أو الوحدات التى تشكل عضوية النظام الدولى،وعلى النحو الذى يكرس أحادية القطب الأمريكى وسيطرته على النظام الدولى وبنشر " مبدأ الحرية" بالفهم الذى اتخذته الولايات المتحدة معياراً لسياستها منذ لحظة انخراطها فى شئون العلاقات الدولية.

هذه الرؤية لا تقر إذن سياسة الاحتواء ، ولا توازنات القوى، ولا استراتيجيات الردع، كما أنها لا تقدس القواعد القانونية التى قامت عليها حركة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . والسبب فى ذلك هو تغير الأساس الفلسفى للرؤية الأمريكية الراهنة لمستقبل النظام الدولى، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم، والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القوى والاحتواء والردع، أصبح واجباً أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولى حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وصنع التغيير لدى الغير بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل ، والمؤمنة به مثل بريطانيا ، وإلا فيجب أن يتم التغيير بتدخل أمريكى منفرد.

ووفقاً لهذه الرؤية الجديدة لفريق المحافظين الجدد، فإن العبرة فى شأن مشروعية التدخل من أجل التغيير ليست بما إذا كان ذلك العمل متوافقاً مع المبادئ والقواعد القانونية الدولية التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة أو الاتفاقيات والأعراف الدولية، ولكن المهم هنا بالنسبة لهم هو إذا كان التدخل محدثاً لتغيير فى الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية نحو الأحسن أو نحو الأسوأ. فإذا كانت نتيجة التدخل تحسيناً فى أوضاع المرأة ، وأوضاع حقوق الإنسان، وتقدماً فى سجل قبول التعددية الفكرية والسياسية، وإدارة أفضل للمرافق والخدمات الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك التدخل يوصف عندئذ بأنه تدخل تقدمى، ويصبح تدخلاً مشروعاً ومطلوباً بغض النظر عن كل قواعد القانون الدولى وعن كل صرخات الأمم المتحدة، بل إن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التى تكرس مبادئ السيادة

الوطنية، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، لا تحظى باهتمام ولا باحترام هذه الرؤية "المحافظة الجديدة " للعالم، فطبقاً لبعض المعبرين عن هذه الرؤية فإن خمسة أشياء قد اختفت من العالم الراهن هى:الغول والعنقاء والخل الوفى والأمم المتحدة والمجتمع الدولى.

وتطبيقاً لهذه الرؤية، فإن التدخل الأمريكى لإسقاط نظام طالبان فى أفغانستان ونظام صدام فى العراق، ومن قبلهما نظام ميلوسوفيتش فى صربيا، هو تدخل تقدمى ومحمود، إذ أنه أصلح كثيراً من أوضاع المجتمع السياسي فى البلاد الثلاث، وأدى- لدى هذه الرؤية- إلى تحسن واضح فى سجل احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة فى هذه البلاد، فضلاً على إزاحته لأنظمة كانت تقف ضد الحرية والديموقراطية، ومن ثم فإنه خدم المصالح الأمريكية التى يصيبها ضرراً بالغاً من جراء وجود أنظمة حاكمة معادية للحرية- سواء كانت نظماً شيوعية (كوريا الشمالية) أو نظماً فاشية (العراق) أو نظماً إسلامية شمولية (إيران) .

إذن يجب أن تقلع الولايات المتحدة عن سياسة الحفاظ على الأمر القائم وان تتحول إلى قوة تتبنى التغيير فى النظام الدولى، إن الرضا بالوضع الدولى المترتب على انهيار سور برلين وسقوط الاتحاد السوفيتى فى التسعينيات كان يعكس فلسفة الحفاظ على الوضع القائم، والشعور بالارتياح والاسترخاء الذى كان بدوره أحد أسباب أو مصادر الأزمة الحالية التى تفجرت فى ٢٠٠١. وإذا كان هناك من درس يجب استخلاصه من سبتمبر ٢٠٠١ فإنه يتمثل لدى المحافظين الجدد فى ضرورة هجر سياسة الرضا عن الوضع القائم والسعى من أجل التغيير الدولى بتغيير الأنظمة الدكتاتورية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها الأنظمة الحاكمة فى دول محور الشر كما تحددها تلك الرؤية.

ويضفى المحافظون الجدد على هذه الرؤية هالة من القدسية حين يشيرون إلى الرسالة السماوية والوحى الإلهى كمصدر لإيمانهم بهذه الرؤية وحماسهم لها.

ولديهم، فإن السياسات المستندة إلى المدرسة الواقعية، والتى سادت خلال العقود الأربعة اللاحقة على الحرب العالمية الثانية، لم تعد صالحة كأساس للسياسة الأمريكية فى التعامل مع النظام الدولى. فالقوة وتوازن القوة، هما أحد مكونات النظام الدولى وأحد عناصر حسابات السياسة الخارجية ولكنهما ليسا كل شئ، على خلاف ما ذهبت إليه "الواقعية السياسية". وإذا كان توازن القوى قد نجح فى الحفاظ على "الوفاق الأوروبى" إطاراً للعلاقات الدولية طيلة القرن التاسع عشر فإن هذا التوازن ذاته قد فشل فى عام ١٩١٤ ثم فى عام ١٩٣٩ فى الحفاظ على السلام والاستقرار. وإذا كان التوازن فى القوة بين الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتى قد نجح فى الحفاظ على الاستقرار الدولى وعدم التورط فى حرب دولية كبرى، فإن ذلك كان بسبب الطبيعة النووية لذلك التوازن . ومن ناحية ثانية، فإن "النجاح " الأمريكى لم يتحقق إلا بتغيير فى النظام الحاكم فى الاتحاد السوفيتى ثم سقوط هذا الأخير لاحقاً ثم فى انهيار لوضعية توازن القوى. كذلك فشلت سياسة الولايات المتحدة فى إقامة توازن إقليمى بين العراق وإيران فى منطقة الخليج، والذى انتهى بأن أصبح كل من البلدين أكثر عداء للولايات المتحدة عن ذى قبل. وعلى كل حال فقد سقطت نظريات وسياسات الاحتواء فى التعامل مع الخصوم والأعداء العالميين (الاتحاد السوفيتى) والإقليميين (العراق وإيران) مع نهاية القرن العشرين . ورغم أن سياسة الاحتواء وفلسفة الدفاع عن الوضع القائم واستراتيجية الردع كانت أحد الأسباب المهمة فى سقوط الاتحاد السوفيتى"بفعل أمريكى غير مباشر " فإن أصحاب مدرسة المحافظين الجدد على اقتناع بأن تلك السياسة والفلسفة والاستراتيجية لم يعد لها محل ولا مبرر، وأنه آن أوان هجرها للانتقال إلى سياسة وفلسفة واستراتيجية جديدة تقوم على مفهوم تغيير النظام الدولى بتغيير أعضائه أو بعضهم وجعل دوله أكثر حرية وأكثر ديمقراطية وهو ما يتأتى مطلقاً إلا بتبنى سياسة صريحة تستهدف "تغيير النظام الداخلى فى الدول الدكتاتورية أو المتمردة أو المارقة".

وإذا كانت "الواقعية السياسية" لا تمثل بديلاً مقبولاً لرؤية المحافظين الجدد الداعية إلى تغيير النظام الدولى فإن دعوات "الانعزالية اليمينية أو اليسارية" وتعددية الأطراف – Multi lateralism ليست كذلك بدائل مقبولة ، فالانعزالية اليمينية تدعو إلى بناء قلعة أمريكية معزولة عن العالم ، وفاتها أنه مهما كانت القوة الأمريكية فائقة ومهما كانت الصواريخ الدفاعية حصينة فإنها لن تحول دون انخراط الولايات المتحدة فى عالم اليوم الذى يتسم بالانفتاح المتبادل والتركيبية الشديدة والاعتماد المتبادل والتشابك المعقد، والانعزالية اليسارية التى تحمل شعار "عش ودع الآخرين يعيشون" لا تتفق مع متطلبات العالم الراهن الذى يتحرك فى اتجاه "فك الارتباط" بين حركة تصفية الاستعمار وبين مبدأ السيادة الوطنية، إذ لا يجب الوقوف بجمود وتقديس أمام مبدأ السيادة الوطنية لدول مستقلة تدهورت أوضاعها الداخلية إلى حد يجعل التدخل الدولى ضرورياً لتحسين أوضاعها أو إنقاذها، ومن ثم فإن تحقيق تقدم فيها يعد أمراً ضرورياً ومستحسناً ، إن مبدأ السيادة الوطنية عند المحافظين

الجدد يقود إلى العجز عن أداء وظيفة تحقيق التقدم للبشرية التى هى الرسالة العالمية للولايات المتحدة.

والواقع أن تغيير الأنظمة السيئة واجب لا حيده عنه ذلك أن بعض أنصار التعددية Multi- lateralism كانوا قد وقعوا فى خطأ افتراض أن الأنظمة السيئة يمكن أن تتغير إلى الأفضل من خلال عضويتها فى المؤسسات متعددة الأطراف . فقد قيل هذا منذ خمسين عاماً فى حالة الاتحاد السوفييتى وثبت فشل هذه النظرية ، ويقال الآن من جانب "التعدديين" الذين يدعون إلى استيعاب روسيا بإدخالها إلى عضوية الناتو، ولكن المحافظين الجدد يرون أن الوقت مبكراً لتحقيق ذلك وأن المدخل السليم هو أن يتم تغيير النظام الداخلى بجعله أكثر حرية وأكثر ديمقراطية أولاً وقبل أن تنضم الدولة إلى مؤسسات التعاون الدولى التعددية. إذن، ففكرة تغيير النظام هى فكرة محورية فى رؤية الإدارة الأمريكية الراهنة للنظام الدولى وكيفية إدارته والتعامل معه.

ثانياً : القوة الأمريكية وأدوات التغيير

يعتمد تنفيذ رؤية التغيير سالفة الذكر بالأساس على القوة الأمريكية ، أو بالأحرى على التفوق الأمريكى الكاسح فى القوة العسكرية، والتفوق الواضح فى القوة الاقتصادية ، مع تعزيز لأدوار عناصر أخرى فى القوة الأمريكية، عناصر الاستخبارات والقوات الخاصة وأدوات الإعلام والقوة الناعمة فضلاً على تطوير أداة المساعدات بتوجيهها لتحقيق هدف التغيير.

طبقاً لرؤية المحافظين الجدد، فإن على الولايات المتحدة أن تحافظ على تفوق عسكرى كاسح على كل القوى الكبرى الأخرى، حلفاء وأصدقاء وخصوم، ولذلك عمدت إدارة جورج دبليو بوش إلى زيادة الإنفاق العسكرى من ٢٣٢ مليار دولار تباعاً فى عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، وأنشأت وزارة للأمن الداخلى تبلغ موازنتها حوالى ٦٠ مليار دولار ، أى أن عند أواخر عهد كلينتون إلى ٣٥٢ مليار دولار ثم ٤٠٠ مليار دولار هذه الإدارة قامت بمضاعفة الإنفاق الدفاعى والأمنى فى حوالى سنتين والمعروف أن الإنفاق العسكرى الأمريكى الراهن يمثل ٥٠% من إجمالى الإنفاق العسكرى لكل دول العالم ، كما أنه يزيد على الإنفاق العسكرى لروسيا والصين واليابان والدول الخمس عشرة أعضاء الاتحاد الأوروبى مجتمعين، كما أن ثانى أكبر إنفاق عسكرى فى العالم يبلغ ثمن الإنفاق العسكرى الأمريكى وحده.

وتتمتع الولايات المتحدة بقوة نقل وإسقاط لقواتها ومعداتها وقدراتها العسكرية فى محيطات العالم وبحاره، وتملك أكبر عدد لدى دولة من حاملات الطائرات العملاقة المتطورة، فضلاً عن أسطول النقل الجوى الأضخم فى العالم الذى تمتلكه ، كذلك تتميز الولايات المتحدة عن دول العالم كافة فى تكنولوجيا أسلحتها، إذ ارتفعت نسبة الأسلحة الذكية لديها من ٣٠% من مجموع أسلحتها عند حرب الخليج الثانية فى ١٩٩١ إلى ٧٠% فى الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣. كذلك فإن هذا التقدم التكنولوجى الكبير يظهر واضحاً فى منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات العسكرية الأمريكية، وهى المنظومة التى لعبت دوراً محورياً فى الحرب على العراق وبشكل غير مسبوق فى عام ٢٠٠٣. ولا شك أن ضخامة الإنفاق العسكرى الأمريكى يمكن الولايات المتحدة من تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على برامج البحث والتطوير العسكرية وبرامج الصيانة والتدريب على نحو لا يجارى فى العالم كله.

وإذا كان الإنفاق العسكرى الأمريكى على ذلك النحو الخطير فإنه لا يمثل عبئاً ضخماً على الاقتصاد الأمريكى، إذ أنه لا يمثل سوى ٣% فقط من الناتج المحلى الاجمالى بينما كان يمثل نسبة ٧% فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ومعنى هذا أنه لو أرادت الولايات المتحدة أن تزيد إنفاقها العسكرى ليصبح ٤% بدلاً من ٣% من ناتجها المحلى الإجمالى فإن ذلك الإنفاق يمكن أن يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار، وهو رقم لا يمكن أن تجاريه أيه دولة أخرى أو مجموعة محدودة من الدول الأخرى دون أن يتأثر اقتصادها بشدة. أما إذا أرادت الولايات المتحدة العودة إلى معدل ٧% من الناتج المحلى الاجمالى فسيصل إنفاقها العسكرى إلى أكثر من ٨٥٠ مليار دولار فى العالم الواحد.

إن الاحتفاظ بالتفوق العسكرى الكاسح وزيادته يقنع الدول الكبرى الأخرى بجدوى الانضمام إلى سياسة الولايات المتحدة، أو على الأقل عدم السعى إلى موازنة القوة العسكرية الأمريكية، كما أنه يدفع الدول الصغيرة إلى إدراك فوائد التعاون مع الولايات المتحدة. إن الهزيمة السريعة والحاسمة عسكرياً لكل من ميلوسوفيتش فى يوغسلافيا وطالبان فى أفغانستان وصدام فى العراق تزين للدول الأخرى بديل التعاون والصداقة مع الولايات المتحدة . ومع استمرار الانفراد الأمريكى بقمة النظام الدولى، واستمرار اتجاه واشنطن إلى نشر قيم الليبرالية والتغيير، ومع اتجاه الدول الديموقراطية إلى التعاون بينها فإن ذلك سيؤدى –فى مفهوم ورؤية المحافظين الجدد– إلى استمرار التعاون الدولى ونشر الليبرالية .

وإذا كان بإمكان القوة العسكرية الكاسحة تدمير الدول وإسقاط الأنظمة ، فإنها تكون أقل نجاحاً فى مواجهة الفاعلين من غير الدول ، لذلك اهتمت إدارة بوش كثيراً بتطوير استخدام المخابرات والقوات الخاصة والحرب الإعلامية كأدوات جديدة لتقويض حركات الإرهاب الدولى ، بل وللتمهيد للتدخل العسكرى التقليدى لإزاحة أنظمة ديكتاتورية، كما اهتمت هذه الإدارة بمراقبة حركة أسلحة الدمار الشامل كى لا تقع فى يد إرهابيين فضلاً عن متابعتها لحركة الإرهابيين أنفسهم .

وتقتضى تحقيق أهداف رؤية التغيير هذه، الاحتفاظ بالتفوق فى القوة الاقتصادية على الدول الكبرى الأخرى. حقاً إن معدلات النمو الاقتصادى السنوى فى الولايات المتحدة تنخفض، كما أن أداء الاقتصاد الأمريكى فى ظل إدارة بوش آخذ فى التدهور، إذ بلغ عجز الموازنة حوالى ٥٠٠ مليار دولار، بعد أن كانت قد حققت فائضاً قدره ١٥٠ مليار دولار عند آخر عهد كلينتون. وبالطبع فإن من شأن ذلك - إن استمر -أن يضعف الاقتصاد الأمريكى وأن يضعف قدرة أمريكا على الاحتفاظ بقوتها العسكرية والسياسية الساحقة الراهنة. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ما تزال فى المقدمة من حيث القوة الاقتصادية مقاسة بالناتج المحلى الإجمالى الذى يبلغ أكثر من ١٠ تريليون دولار وبما يعادل حوالى ٢٣% من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله. ولا نحسب أن الوضع الاقتصادى للولايات المتحدة يمكن أن يتزعزع فتنخفض مكانتها إلى المرتبة الثانية أو الثالثة بين دول العالم قبل مرور عشر سنوات من الآن، وإلى أن يصبح الاتحاد الأوروبى قوة سياسية واحدة فلن تتمكن قوة دولية أخرى من إنزال الولايات المتحدة من مكانتها كأكبر وأقوى اقتصاد فى العالم.

ولا يفوت المحافظون الإشارة إلى أن أدوات التغيير الدولى تتفاوت حسب الهدف، فتغيير الأنظمة هدف أصعب من هدف الإطاحة بنظام سابق وإعادة بناء دولة على أساس ديمقراطى فى بلد غير ديمقراطى فى الأصل ومن ثم تمثل مهمة صعبة. ومن أجل تيسير عملية تحقيق ذلك التغيير الصعب يدعو المحافظون إلى مراجعة لسياسة المساعدات الأمريكية، وذلك بزيادة حجمها وبتوجيهها إلى البلاد التى يعاد بناؤها ديمقراطياً ، ويدعون إلى تقليد الأساليب والأدوات التى سبق أن استخدمت فى إعادة بناء أوروبا لتغييرها بعد الحرب العالمية الثانية، حين استخدم راديو أوروبا الحرة، ومشروع مارشال، ووقفية الديموقراطية، والتبادل التعليمى والطلابى، وإنشاء كراسى متخصصة فى الشئون الأوروبية

بالجامعات، وإحداث المواءمات اللازمة لاستخدام هذه الأدوات ذاتها من أجل تغيير العالم الإسلامى الذى يعتبر مصدر الخطر الأكبر على الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: التغيير ونظام الأولويات

ويدرك أصحاب رؤية التغيير هذه، أن المهام المطلوب إنجازها لتحقيق تلك الرؤية مهام متعددة وصعبة ، ومن ثم فإن ثمة حاجة إلى تحديد أولويات فى هذا الصدد . حقاً إن تحديد نظام للأولويات لا يعنى تأجيل تنفيذ بعض المهام حتى يكتمل تنفيذ مهام أخرى، ولكن ومع الإقرار بالتزامن أو التداخل فى المساعى الرامية إلى تحقيق تلك المهام فإنه من المهم أن تنطلق عملية التنفيذ من تصور للأولويات يخدم الحركة الأمريكية على الساحة العالمية ويحقق لها الفاعلية.

ويرتبط نظام الأولويات بالتصور الأمريكى للخطر، أو بالأحرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذى يهدد الأمن الأمريكى والأمن الدولى. ولقد كان لأحداث ١١ سبتمبر أثر كبير فى تحديد ذلك التصور، وبما يجعل الإرهاب الدولى أول وأخطر مصادر التهديد، ويليه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة فى بلاد محور الشر، ثم الخلل فى البنيان الاجتماعى السياسى فى بعض البلاد الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التى قد يؤدى استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التى تقع فيها أو الأمن الدولى على اتساعه.

وعلى ذلك فإن أولى المهام على خريطة الأولويات تتمثل فى ضرب حركات الإرهاب، وبالذات تنظيم القاعدة الذى يعد أكبر وأخطر هذه الحركات ، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتيه، وتجفيف منابع التمويل لهذه الحركات من خلال مراقبة دقيقة لحركة الأموال والتبرعات التى كانت تذهب إليها مباشرة أو تؤول إليها بشكل غير مباشر ، وإصدار تشريعات وطنية لمكافحة غسل الأموال فضلاً على إعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية وتطويرها ومراجعتها كل عام لتستخدم كأساس فى هذه "الحرب العالمية على الإرهاب". ولقد كانت الحرب فى أفغانستان ٢٠٠١ حلقة رئيسية فى هذه الحرب.أمكن فيها ضرب تنظيم القاعدة وإزاحة نظام طالبان من الحكم فى ذلك البلد. وإن لم تفض إلى التقويض الكامل لتنظيم القاعدة ولا لحركة الإرهاب العالمية التى تنتشر قواعد تنظيماتها فى عشرات الدول. ولكن أهمية الحرب على أفغانستان لدى الإدارة الأمريكية تتمثل فى ضرب تنظيم القاعدة قبل أن يتمكن من السيطرة على دولة أخرى فتمثل بذلك

خطراً أكبر على الأمن الأمريكى والدولى، وخاصة إذا كانت هذه "الدولة الأخرى" أكبر وأهم من أفغانستان كالسعودية مثلاً .

الهدف الثاني فى هذه الاستراتيجية الأمريكية يتمثل فى تغيير "الأنظمة الديكتاتورية" التى تدعم الإرهاب بشكل مباشر، أو التى يمثل مجرد وجودها دعماً غير مباشر للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية. ولعل وجود هذه الأنظمة فى العراق وإيران وكوريا الشمالية هو الذى جعل من هذه الدول فى مفهوم الإدارة الأمريكية الحالية محوراً للشر يجب مواجهته. ومثلما كانت المواجهة العسكرية المباشرة هى الأداة المناسبة فى التعامل مع بن لادن وتنظيم القاعدة، فإنها كانت أيضاً الأداة المناسبة للقضاء على صدام حسين ونظامه فى العراق. ومع أن الهدف فى التعامل مع إيران وكوريا الشمالية هو لدى الإدارة الأمريكية ذات الهدف فى حالة العراق فإن الوسيلة لتحقيق الهدف تختلف فى حالة إيران وكوريا عنها فى حالة العراق، ففى إيران يمكن تقويض "النظام الإسلامى الشمولى" من خلال تشجيع الإصلاحيين ومدحهم ودعم حركة الاحتجاج والرفض التى يقوم بها الداعون إلى التغيير وهو ما ظهر جلياً من تأييد إدارة بوش المعلن لحركة الاحتجاج الطلابية فى يونيو ٢٠٠٣ التى أعلنت احتجاجها على كل من فريق المتشددين بزعامة خامنئى وفريق الإصلاحيين بزعامة خاتمى ، بعد أن كانت حركات الاحتجاج توجه من قبل أساساً إلى المتشددين فقط. وفى المخطط الأمريكى فإنه مما يساعد على زعزعة النظام الإيرانى الضغوط الأمريكية الهائلة والضغوط الدولية المتصاعدة بشأن برنامج إيران النووى. ومع أن الانتصار العسكرى السريع والحاسم فى العراق يغرى بعض العناصر الأكثر تشدداً داخل الإدارة الأمريكية بعدم استبعاد الحرب على إيران أو حتى الاستعداد لضربة عسكرية عليها ، فإن الخط السائد حتى الآن هو أنه مع إبقاء كل الخيارات مفتوحة فإن خيار الضغط من الداخل بتشجيع حركة الاحتجاج ومن الخارج بالابتزاز المتصاعد بخصوص الملف النووى وملف دعم الإرهاب، كاف الآن للسير فى اتجاه التغيير فى إيران. أما كوريا الشمالية فإن الرئيس والنظام هما العدو، وهو عدو يشبه فى طبيعته النظام السوفيتى وكل الأنظمة الشيوعية السابقة التى لم تكن تملك قاعدة شرعية سياسية لدى الناس فى البلاد التى كانت تحكمها. ولذلك ، فإن فتح كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية وتعميق الارتباط بين البلدين -فيما يشبة منهج هلسنكى ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى فتح المجتمع السوفييتى على المجتمعات الغربية وثقافتها وفنونها وأساليب حياتها- كفيل بتفجير الوضع السياسى فى

كوريا الشمالية من الداخل على نحو يؤدى إلى نفس النتيجة ، أى إلى سقوط النظام الشيوعى الشمولى البالى فى ذلك البلد، وربما يعزز ذلك، الضغط الأمريكى المتواصل على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووى.

يلى ذلك كأولوية ثالثة، نشر الحرية لدى البلاد الصديقة للولايات المتحدة وذلك بدعم حركة إصلاح سياسي اقتصادى اجتماعى حقيقى بواسطة الأنظمة الحاكمة فى هذه البلاد، ومن هذا القبيل بلاد مثل الباكستان والسعودية ومصر والأردن والمغرب والبحرين وقطر.

ورغم أن الهدف الأساسى هو التغيير فى الأنظمة ، ومن ثم التغيير فى عضوية النظام الدولى ووحداتها التى هى الدول، بما قد يستلزمه ذلك من تغيير فى قواعد اللعبة الدولية أو قواعد إدارة العلاقات الدولية على نحو لا يتفق بالضرورة مع قواعد القانون الدولى، فإن تحقيق هذا الهدف قد يتطلب جهداً فى اتجاه تسوية بعض الصراعات الإقليمية المهمة والتى تقوم على مصادر جيواستراتيجية وأخرى أيديولوجية وتؤدى تسويتها إلى ضرب جماعات وقوى وتيارات التطرف السياسي الدينى أو القومي ودعم تلك التى تعبر عن الاعتدال والانفتاح والتعدد الفكرى والسياسي، وهو ما يخدم فى النهاية هدف تغيير النظام الدولى ولعله يمكن وضع الجهود الدولية التى تقودها الولايات المتحدة لتسوية الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى على أساس من خطة خريطة الطريق الرباعية الدولية من ناحية ، وربما توسيع هذه العملية لتتضمن سوريا ولبنان من ناحية أخرى ، ربما يمكن وضع هذه الجهود فى إطار ذلك التفكير الاستراتيجى الأمريكى الذى وظف عمليات تسوية الصراعات الإقليمية كأداة لتحقيق التغيير الدولى الذى سلفت الإشارة إليه، وإن كان الانحياز المطلق من جانب إدارة بوش لإسرائيل وعدم قدرتها أو عدم رغبتها فى الضغط على حكومة شارون كى تقلع عن سياسة العدوان العسكرى المتصل على الشعب الفلسطينى وتنخرط فى عملية تنفيذ خريطة الطريق يمكن أن يؤدى إلى نسف الخريطة وعملية السلام تماماً.

<u>رابعاً :الدول الكبرى الأخرى وهيكل النظام الدولى</u>

المقصود بالدول الكبرى الأخرى هنا: روسيا والصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبى التى ينظر إليها كدول كبرى مثل، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، كما ينظر إلى الاتحاد الأوروبى فى مجموعة كقوة كبرى اقتصادية ويتحدد دور هذه الدول الكبرى الأخرى فى النظام الدولى والتأثير الذى يباشره على هيكله، فى ضوء ما تتمتع به من قوة، وما تملكه

من تصورات لمستقبل النظام الدولى وقدرة هذا وذاك -أى القوة والتصورات- على التفاعل مع القوة الأمريكية والتصور الذى تستند إليه على نحو قد يؤدى إلى رسم مستقبل النظام الدولى أو على نحو يعطى للقوة الأمريكية منفردة صلاحية تقرير ذلك المستقبل. والمعنى هنا أن المقصود بالدراسة ليس قوة كل من الدول الكبرى على حداء، ولكن التفاعل بين القوى التى تملكها تلك الدول، وينطبق الأمر نفسه على التصورات التى تحملها تلك الدول لمستقبل النظام الدولى .

ولاشك فى أن الولايات المتحدة تتفوق على الدول الكبرى الأخرى فى مجال القوة العسكرية والتكنولوجيه وفى مجال القوة الناعمة أو القوة الثقافية والسياسية بامتياز. كما أن الولايات المتحدة تملك قوة اقتصادية أقل من القوة الاقتصادية التى تملكها الدول الكبرى الأخرى مجتمعة ، وربما تكون القوة الاقتصادية -مقاسه بالناتج المحلى الاجمالى - للاتحاد الأوروبى أكبر من القوة الاقتصادية للولايات المتحدة فى الوقت الراهن أو على الأقل فى المستقبل القريب جداً، وخاصة بعد الوحدة النقدية والاقتصادية التى تحققت للاتحاد وتشمل الآن إثنتا عشرة من الدول الأعضاء. وبالطبع عندما تنضم الدول العشرة الجديدة إلى الاتحاد فى عام ٢٠٠٤، سيكون الناتج المحلى الاجمالى للاتحاد الأوروبى أكبر من نظيره الأمريكى، كما أن عدد سكان بلاد الاتحاد الأوروبى سيفوق بشكل واضح عدد سكان الولايات المتحدة.ولكن يوازن ذلك، عناصر القوة الجيواستراتيجية التى تتفوق بها الولايات المتحدة بشكل واضح على الاتحاد الأوروبى، وخصوصاً من حيث الحجم الجغرافى والموقع الممتاز والسواحل العظيمة والبعد عن قلب موقع المشاكل والصراعات.

إن الاتحاد الأوروبى يحاول الآن أن يتحول إلى مرحلة الوحدة السياسية من خلال صياغة دستور أوروبى ينشئ مناصب وأجهزة مهمة تسعى فى سبيل سياسة خارجية وأمنية واحدة ، كما أن بعض دول الاتحاد متحمسة لبناء قوة دفاع أوروبية أو قوة انتشار أو تدخل سريع تكون نواة لقوة دفاع أوروبية مستقلة عن الناتو وتقلل الاعتماد على الولايات المتحدة.

ولكن ثمة دول أعضاء فى الاتحاد يتبنون منهجاً متحفظاً إزاء تلك المشاريع ويدعون إلى عدم الانفصال عن الناتو أو الولايات المتحدة والى ضرورة استمرار ربط جانبى الأطلنطى وعدم الدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة، بل إن بعضاً من هذه الدول لا يزال متحفظاً حتى على سياسة الوحدة النقدية والاقتصادية للاتحاد.

ولقد أثبتت تجربة الحرب الانجلو -أمريكية على العراق أن الاتحاد الأوروبى غير موحد سياسياً، وأنه انقسم على نفسه إزاء تلك الحرب، بمشاركة بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا والدنمارك ودول أوروبا الشرقية الأعضاء الجدد بالناتو كحلفاء للولايات المتحدة، بينما عارضت فرنسا وألمانيا وبلجيكا هذه الحرب. ولقد استمرت المعارضة المبدئية للحرب من جانب تلك الدول، غير أن الانتصار العسكرى الحاسم والسريع للقوات الأمريكية فى العراق- وبغض النظر عن أسبابه- قد أدى إلى تراخى تلك المعارضة عملاً إلى الحد الذى دفع دولها إلى التراجع عن مواقفها وتأييد القرار رقم ١٨٤٣ لمجلس الأمن والذى لم يقتصر على إسباغ الشرعية على الأوضاع التى خلقتها الحرب الأمريكية على العراق، بما فى ذلك الاقرار بالاحتلال الأمريكى لذلك البلد، ومن ثم إسباغ الشرعية بأثر رجعى على تلك الحرب التى كان مجلس الأمن قد رفض منحها لها قبيل نشوبها بسبب المعارضة القوية من جانب كل من فرنسا وروسيا اللتين تملكان حق النقض (الفيتو) فى المجلس، وإنما ذهب ذلك القرار إلى مدى أبعد من القرار الذى أصدره ليعطى به شرعية -بأثر رجعى- للحرب التى شنتها الولايات المتحدة على صربيا بشأن قضية كوسوفو، ذلك أن القرار ١٤٨٣ قد أعطى "للسلطة" فى العراق- التى هى الولايات المتحدة وبريطانيا- اختصاصاً من صميم اختصاصات السيادة على العراق ، وهو ذلك الذى يتعلق بالحق المطلق والمتفرد فى إدارة الموارد السيادية للدولة العراقية التى هى الموارد النفطية، وهو ما يعد تجاوزاً واضحاً لقواعد احترام السيادة الوطنية للدول حيث نقل سلطة السيادة إلى سلطة الاحتلال، التى لم تكن قبل هذا القرار تملك سوى سلطة إدارة مؤقتة لشئون الحياة اليومية من دون أعمال السيادة. ولقد جاءت موافقة الدول الكبرى الأخرى - بل وجميع أعضاء مجلس الأمن بما فيها الدولة العربية العضو، أى سوريا- على ذلك القرار ليؤشر على تراجع واضح عن نهج معارضة الحرب على العراق، ولم تصمد الاعتبارات المبدئية التى استندت إلى ضرورة احترام القواعد والمعايير والمبادئ القانونية الدولية أمام اعتبارات البراجماتية فى حسابات المصالح واعتبارات ضرورة احترام الواقع الدولى والاقليمى الجديد الذى فرضته شرعية القوة عندما اصطدمت بشرعية القانون وتفوقت عليها.

وربما كان الأمر هنا هو أن الخلاف فى التصور والرؤية بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ليس خلافاً بين كل دول الاتحاد وإنما بين بعض دول الاتحاد وبين واشنطن، أما البعض الآخر من هذه الدول فإنه يتفق مع معظم عناصر التصور الأمريكى

لمستقبل النظام الدولى، سواء من حيث الأهداف أو من حيث الوسائل. والأهم من ذلك، أنه حتى الدول التى اختلفت فى التصور مع الولايات المتحدة لم تختلف مع الأهداف وإنما اختلفت حول أنسب الوسائل لتحقيق تلك الأهداف . وقد يكون مهما هنا التفرقة بين الأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة فى التصور الأمريكى. وربما يكون من بين الأهداف غير المعلنة إنشاء إمبراطورية أمريكية تنفرد بالسيطرة على العالم بما فيه أوروبا واستخدام النفط كورقة ضغط على هذه الأخيرة مستقبلاً، غير أن الدول الأوروبية الشريكة للتصور الأمريكى لا تقتنع بمثل هذه الأهداف الخفية، ومن ناحية أخرى قد يكون الأسهل علمياً أن ندرس الفروق بين الولايات المتحدة والأوروبيين فيما يتعلق بالأهداف المعلنة فى تصور التغيير الدولى الذى تتبناه الولايات المتحدة. هذه الأهداف المعلنة تتمثل فى مكافحة الإرهاب ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا نظن أن الدول الأوروبية التى اختلفت مع الولايات المتحدة فى شأن الحرب على العراق، تختلف معها حول هذين الهدفين، إذ تشير بيانات قمة الاتحاد الأوروبى المعقودة فى سالونيك باليونان فى يونيو ٢٠٠٣ إلى تبنى الاتحاد للهدفين ذاتهما اتفاقاً مع التصور الأمريكى .

ولقد أثبتت تجربة التدخل فى أفغانستان أن ثمة درجة عالية للغاية من التوافق فى الرؤى والسياسات فيما بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى الأخرى فيما يخص إدارة العلاقات الدولية الاستراتيجية، وبخاصة الجانب المتعلق منها بمكافحة الإرهاب الدولى. كذلك فإن تجربة التدخل فى العراق- وعلى الرغم مما أحاط بها من اختلاف فى الرؤى بين الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبى وروسيا حول الأدوات والوسائل- قد أثبتت أن التصورات الأمريكية وحدها هى القابلة للتحقق على أرض الواقع، أما مواقف وتصورات القوى الكبرى الأخرى التى عارضت الحرب العدوانية الأمريكية على العراق، فقد قصرت عن أن تتحول إلى قدرة على الفعل الإيجابى المضاد، بل وعجزت عن أن تقوم بوظيفة المقاومة السلبية التى تمنع إنفاذ التصورات الاستراتيجية الأمريكية.

ومن هنا يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبى شريكاً أساسياً للولايات المتحدة فى حملة مكافحة الإرهاب وفى حملة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وتأتى الضغوط الأوروبية على إيران فى الأسابيع الأخيرة لكى تتخلى عن برنامجها النووى تأكيداً للتوافق فى الرؤى على الأهداف الاستراتيجية فيما بين الطرفين، كذلك لا ننسى أن الاتحاد الأوروبى شريك فى خطة خريطة الطريق الرامية إلى تسوية الصراع الفلسطينى- الإسرائيلى، وهى الخطة

التى تحمل اسم الرباعية الدولية رسمياً، ويتم طرحها ورعاية تنفيذها بواسطة الولايات المتحدة دون سواها من أطراف الرباعية الدولية.

إن أهم الاختلافات بين الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبى تنصرف إلى رؤية الطرفين للأدوات والوسائل اللازمة للوصول إلى الأهداف التى تحظى بدرجة توافق عالية فيما بين الطرفين، وحتى إذا كانت بعض الأهداف لا تحظى فى البداية عادة بقبول أوروبى- مثل تلك التى تتعلق ببرنامج الدفاع الصاروخى أو بتوسيع الناتو شرقاً- فإن الأمر ينتهى دائماً، وبعد مناقشات ومباحثات طويلة، وأحياناً شاقة، إلى القبول الأوروبى بتلك البرامج والسياسات التى تعبر عن أهداف قد تكون وسيطة. أما الاختلافات حول أساليب العمل فتنحصر فى مسألة استخدام القوة فى معالجة المشكلات الدولية ، فقد كان الأوروبيون المعارضون للحرب على العراق يتفقون مع الولايات المتحدة حول ضرورة وفائدة اختفاء صدام حسين ونظامه، ولكنهم اختلفوا مع واشنطن حول الوسيلة، فقد دعا الأوربيون إلى استكمال عمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل بينما فضل الأمريكيون – ومعهم بعض الأوروبيين- اللجوء إلى القوة العسكرية. كذلك يفضل الأوروبيون أن يكون العمل الدولى من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية، ولذا عارض بعضهم الحرب على العراق والتى تمت دون قرار من مجلس الأمن، أما الأمريكيون فلا يأبهون كثيراً بمسألة العمل من خلال المنظمات الدولية إذا ما كانت هذه الأخيرة عاجزة عن تأييد العمل الأمريكى. وبالمناسبة لم تكن الحرب على العراق هى الحالة الأولى التى ذهبت فيها واشنطن إلى الحرب دون قرار من مجلس الأمن ثم عادت فأخذت من الأخير قراراً يضفى عليها الشرعية بأثر رجعى، فقد فعلها كلينتون فى ١٩٩٩ حينما ذهب إلى حرب كوسوفو ثم عاد إلى مجلس الأمن ليستصدر منه قراراً يعطى الشرعية للحرب أيضاً بأثر رجعى. وقد يختلف الأوروبيون مع الأساس الفلسفى للتصور الأمريكى القائم على تقسيم العالم إلى محور شر ومحور خير.

غير أن الأمريكيين لديهم تفسيرهم لهذا الاختلاف فى الرؤى حول الأدوات والأساليب، ويستند هذا التفسير إلى عامل فارق القوة بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، حيث كانت الدول الأوروبية التى تعارض الآن استخدام القوة هى الأكثر استخداماً للقوة فى العصر الاستعمارى حينما كانت هى الأكثر قوة فى النظام الدولى، كما يعود ذلك الخلاف فى التصور ذاته أيضاً إلى اختلاف خبرات الطرفين من حيث قيام خبرة

الاندماج داخل الاتحاد الأوروبى فى النظر إلى المشكلات الدولية وكيفيه حلها، بينما تقوم الخبرة الأمريكية فى جانب مهم منها على دور رئيسى للقوة فى حسم المشكلات الداخلية، الأمر الذى أنشأ ثقافة احترام القوة أساساً للعمل السياسى.

أما اليابان، فهى أولاً: عملاق اقتصادى وقزم سياسى، وهى ثانياً: حليف وثيق للولايات المتحدة وتقوم بينهما توافقات كبرى فى الرؤى والتصورات على مستوى الأهداف وعلى مستوى الوسائل أيضاً، وتزداد درجة التوافق بين الطرفين إذا كانت الرؤى تتعلق بمنطقة الشرق الوسط. ومن ناحية ثانية، فإن اليابان قد تكون قوة إقليمية مهمة فى شرق آسيا والمحيط الهادى، ولكنها بالقطع ليست قوة سياسية أو استراتيجية عالمياً ، فما زال يفصلها عن ذلك عمل كبير على مستوى إعادة بناء قوتها العسكرية وإعادة صياغة استراتيجيتها العسكرية، كما أن اليابان ما تزال خاضعة لوجود عسكرى مباشر وقوى للولايات المتحدة على أرضها، وهو ما يحد من إمكانيات تحولها إلى قوة عالمية منافسة، وفى كل عناوين الرؤية التى تطرحها الولايات المتحدة للعالم سواء من حيث مكافحة الإرهاب أو مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أو تغيير الأنظمة لا تعترض اليابان على أى منها، بل تعلن توافقها التام مع تلك الأطروحات الأمريكية. كذلك فإنه يبدو أن اليابان قد وصلت إلى سقف النمو فى قوتها الاقتصادية، وربما يكون منحناها قد دخل مرحلة الثبات التى قد تفضى إلى مرحلة من الانخفاض بعد أن كانت قد بلغت ذروة قوتها الاقتصادية فى أوائل التسعينيات من القرن الماضى.

وتعتبر الصين قوة بشرية واقتصادية هائلة، كما أنها تحوز قوة عسكرية متنامية هى الأكبر والأهم فى إقليمها، وقد تصبح الصين خلال العقدين أو الثلاث عقود القادمة قوة عالمية عظمى، ولكنها فى الأجل المنظور والمتوسط تبقى قوة إقليمية عظمى بالأساس. وهى بهذا الوصف تضع على رأس جدول أعمالها ، بالإضافة إلى قضايا الاقتصاد والتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا ، القضايا السياسية الإقليمية الأهم وهى: تايوان وكوريا الشمالية والعلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى .

ومن المحددات الرئيسية لمواقف الصين الدولية تبرز علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة التى يعد سوقها هو السوق الرئيسى للمنتجات الصينية، والمعروف أن الصين تحقق فائضاً فى تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد على مائه مليار دولار سنوياً، ولا يمكن تصور أن تضحى الصين بهذا الفائض التجارى الأكبر من أجل أية قضية دولية أو

إقليمية، ولذلك فإن الصين- رغم اعتراضها على الحرب على العراق دون قرار من مجلس الأمن – لم تقم بترجمة ذلك الاعتراض اللفظى النظرى إلى أيه إجراءات قد تضر بعلاقاتها بالولايات المتحدة ثم انتهى الأمر إلى موافقتها – كغيرها من القوى الدولية- على القرارين ١٤٨٣و ١٥١١.

وفى مواجهة تصاعد القوة الأمريكية فى العالم وفى آسيا تلجأ الصين -على فترات متقطعة- إلى الإعلان عن قيام شراكة استراتيجية مع روسيا، ولكننا نعتقد أنه فى ظل القيود الواردة على حركة كل من روسيا والصين، وفى ضوء الخبرة العملية لشراكة كانت قد أعلنت فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى، ليس من المتوقع أن تكون مثل هذه الشراكات فاعلة ونشطة بل تظل دائماً فى إطار التحرك السياسي الرمزى الذى يعلن عن الرغبة فى تحول هيكل النظام الدولى إلى التعددية القطبية دون أن يملك القدرة على تحويل تلك الرغبة إلى إجراءات عملية على أرض الواقع.

وأخيراً، فإن الوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان وكوريا الجنوبية، والالتزامات القائمة بين الولايات المتحدة ودول آسيوية أخرى – بما فى ذلك الهند وباكستان والفلبين وإندونيسيا، وبينها وبين استراليا – تعتبر كلها من قبيل القيود الواردة على الحركة الدولية للصين.

أما روسيا فما تزال تعانى من مشكلات اقتصادية وسياسية ورثت معظمها من عملية تفكك الاتحاد السوفيتى السابق، ورغم جهودها المستمرة فى تحسين وضعها الاقتصادى والسياسى، ورغم مصالحها المهمة مع العراق وفيه، فإنها لم تستطع أن تحول رفضها المبدئى القوى للغزو الأمريكى للعراق إلى إجراءات تمنع ذلك الغزو أو تحول دون تحقيقه لمكاسب استراتيجية أمريكية. وقد تنجح روسيا خلال عقدين من الزمان فى استعادة مركزها كقوة عظمى، ولكنها الآن تعانى من مشكلة الشيشان، ولذلك تشارك الولايات المتحدة حملتها العالمية على الإرهاب، وهى بحاجة إلى الاستثمارات والمساعدات الأمريكية والأوروبية ليس فقط لإعادة بناء اقتصاد رأسمالى متقدم بل أيضاً للإنفاق على عملية تفكيك الأسلحة النووية التى يجب التخلص منها بموجب اتفاقيات تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وبعض المنشآت النووية الروسية التى تصنف دولياً بأنها لا تتمتع بحراسة أو نظام أمن دقيق، توضع تحت نظام مراقبة تعاونى رسمياً وإن كان أمريكياً بالتصميم والإنفاق والإدارة فعلياً، وبعد أن كانت روسيا تعارض توسع الناتو شرقاً فإنها سحبت

اعتراضها ودخلت اتفاق شراكة استراتيجية مع الناتو بل وربما طالبت بانضمامها إليه مستقبلاً ، وبعد أن اعترضت روسيا على انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ لعام ١٩٧٢ ABM Treaty فإنها سحبت ذلك الاعتراض وقبلت البرنامج الأمريكى بإنشاء شبكة دفاع صاروخية تغير تماماً مفاهيم ونظريات العلاقات الاستراتيجية الدولية، وهذه علامات على عدم قدرة روسيا على اعتراض مسيرة أو حركة هيكل النظام الدولى نحو هيكل أحادى القطبية فى اللحظة الراهنة رغم عدم سعادتها بذلك.

خامساً : هيكل النظام الدولى ومستقبل الدور الإقليمى لمصر

بعد أن عرضنا لملامح النظام الدولى الراهن ننتقل إلى بيان آثار ذلك النظام وهيكل القوة فيه على دور مصر الإقليمي ومستقبله من حيث المفهوم والمضمون والأدوات التى تخص ذلك الدور وكذلك القيود الواردة عليه والفرص المتاحة أمامه.

لا يمكن الحديث عن أثر هيكل النظام الدولى على دور مصر الإقليمى إلاً باستعراض تأثر الأوضاع الإقليمية فى الوطن العربى وفى منطقة الشرق الأوسط بالتطور الراهن لذلك الهيكل . فمن الواضح أن تطور هيكل النظام الدولى قد أفضى إلى نتائج إقليمية مهمة وخطيرة يأتى فى مقدمتها الاحتلال الأمريكى للعراق بعد غزوه فى مارس – أبريل ٢٠٠٣. وبموجب ذلك الاحتلال أضحت الولايات المتحدة دولة جوار مباشر لكل من سوريا والسعودية وتركيا وإيران والكويت والأردن ودولة جوار غير مباشر لبقية دول مجلس التعاون الخليجى ولبنان واليمن ومصر والسودان وليبيا. وذلك الجوار الذى يتحقق الآن للولايات المتحدة من خلال وجودها العسكرى والسياسي المباشر والقوى فى العراق بالأساس، وبدرجة أقل فى دول أخرى بالمنطقة وكذلك فى مياهها وأجوائها، أخذ ينعكس بشكل مباشر فى شكل ضغوط أمريكية أو ضغوط أمريكية – إسرائيلية مشتركة أو متبادلة على كل من سوريا ولبنان وكذلك على إيران. وتعددت قائمة المطالب الأمريكية التى على هذه الدول أن تقوم بتلبيتها، وشملت هذه القائمة تعهدات وإجراءات لضمان عدم التدخل فى شئون "العراق المحتلة" ، وخاصة الامتناع عن مساعدة عمليات المقاومة العراقية ، وضمان عدم تسلل عناصر للمقاومة أو ما تعتبره الولايات المتحدة "إرهاباً " من هذه الدول إلى داخل العراق. وكذلك تضغط الولايات المتحدة من أجل تصفية معسكرات منظمات المقاومة الفلسطينية – وخاصة حماس والجهاد – فى سوريا ، وتصفية حزب الله بعد قطع كل أنواع المساندة التى تقدمها سوريا وإيران ولبنان له. وهناك أيضاً اتهامات أمريكية –إسرائيلية –

لهذه الدول – وبخاصة سوريا وإيران – بالضلوع فى أنشطة الإرهاب والتحالف مع منظماته ورعايتها، واتهامات أخرى لها بالضلوع فى برامج وأنشطة هادفة إلى إنتاج أو تطوير أو امتلاك أو حيازة برامج لأسلحة الدمار الشامل، (الكيماوية والبيولوجية فى حالة سوريا والنووية فى حالة إيران). ويقترن بهذه الاتهامات مطالب بالإقلاع التام من جانب الدولتين (سوريا وإيران) عن تلك الأنشطة والعلاقات والانخراط الكامل- بالمعايير الأمريكية – فيما يعرف بالحملة العالمية على الإرهاب وفى أنشطة مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل . ولم يقتصر الأمر على الاتهامات والمطالب فى هذا الصدد بل تعداه إلى تهديدات إسرائيلية بتوجيه ضربات عسكرية لتدمير ستة مواقع إيرانية تزعم إسرائيل أنها مواقع لإنتاج الأسلحة النووية ، وتعداه أيضاً إلى توجيه ضربة جوية إسرائيلية فى ٥ أكتوبر ٢٠٠٣ إلى موقع "عين الصاحب" على بعد كيلو مترات إلى الشمال من العاصمة السورية دمشق.

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة تضغط فى اتجاه إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي فى كل من هذه البلدان . ففى حالة إيران، تؤيد الولايات المتحدة – علانية- حركة قوى المعارضة، وسبق أن أعلنت تأييدها لمظاهرات الطلاب التى تبنت شعارات معادية لكل من الجناحين المتشدد والإصلاحى فى نظام الثورة الإسلامية الحالى فى إيران وذلك فى ربيع ٢٠٠٣. وفى حالة سوريا تعلن الولايات المتحدة -دون مواربة- أن على سوريا وقيادتها السياسية أن تدرك أن لسوريا جيران، وأن العالم يتغير، وأن الإقليم الذى تنتمى إليه سوريا أيضاً يتغير وان على سوريا ،من ثم، أن تدخل تغييرات جوهرية على نظامها السياسي فى اتجاه احترام حقوق الإنسان وإقرار التعددية السياسية والإصلاح السياسي.

وأما بالنسبة للبنان فإن وضع حزب الله واستمراره كقوة مقاومة فعالة هى القضية الأساسية المعلقة بين الولايات المتحدة ولبنان، ويضاف إلى ذلك أن الوجود السورى فى لبنان وضرورة إنهائه يمثل قضية رئيسية فى العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة وسوريا ولبنان.

وبالنسبة للسعودية، اتجهت السياسة الأمريكية مؤخراً إلى إنهاء وجودها العسكري بقاعدة الأمير سلطان الجوية بعد أن كانت قد نقلت مقر قيادة القوات المركزية الأمريكية بالمنطقة إلى قاعدة السيلية فى قطر. وأدى ذلك التحرك إلى التخفيف من حالة عدم الرضا

داخل المملكة عن ذلك الوجود العسكرى. ولكن ،من ناحية أخرى، عززت الولايات المتحدة من تعاونها مع السعودية فى مجال مكافحة الإرهاب فى نفس الوقت الذى تستمر فيه دوائر سياسية وإعلامية داخل الولايات المتحدة فى الضغط من أجل إدخال إصلاحات سياسية على النظام وإدخال تعديلات على السياسات التعليمية والثقافية لما يمثله – فى نظر هذه الدوائر– من أهمية فى تقليل احتمالات ظهور عناصر وحركات وأنشطة إرهابية تنطلق من المملكة العربية السعودية مستقبلاً .

وفى شأن العلاقة مع الأردن والكويت – وبوجه عام بقية دول مجلس التعاون الخليجى – فإن الولايات المتحدة لا تواجه مشكلات حقيقية فى التعامل مع هذه الدول فى مرحلة ما بعد الحرب على العراق. بعض هذه الدول تعتبر تلك الحرب حرباً لتحرير العراق، وبعضها الآخر التزم بتقديم مساعدات لإعادة إعمار العراق تحت الاحتلال فى مؤتمر مدريد للدول المانحة الذى عقد فى ٢٣–٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣، وبعض هذه الدول تقدم مساعدات لوجيستية وقيادية واتصالية مهمة للقوات الأمريكية فى العراق.

ولا يبقى بعد ذلك من دول الجوار المباشر مع العراق سوى تركيا وهى حليف للولايات المتحدة وشريك لها فى حلف الناتو. صحيح أن البرلمان التركى كان قد رفض قبيل الحرب الأمريكية على العراق وأثناء الحرب، عدم التصريح للقوات الأمريكية الغازية باستخدام الأراضى التركية لضرب العراق وأثناء الحرب التصريح للقوات الأمريكية الغازية باستخدام الأراضى التركية فى الدخول إلى شمال العراق ، وسبب ذلك أزمة عملت الدولتان على احتواء آثارها . لكن مخاوف تركيا من تداعيات الموقف فى العراق وحالة انفلات الأمن فى وسط العراق وأجزاء من شماله وإمكانية امتدادها إلى تركيا للتأثير على أمنها القومى، وكذلك رغبة الولايات المتحدة فى إشراك تركيا فى حل المعضلة الأمنية فى العراق ولو جزئياً بإرسال قوات تركية للمشاركة فى حفظ السلم واستعادة الأمن فى الشمال العراقى، تدل على أنه ليس بين تركيا والولايات المتحدة تناقض مهم فيما يخص الموقف من المشكلة العراقية، بل إن ثمة درجة تنسيق فى المواقف بين الدولتين الحليفتين كانت ستسمح لتركيا بدور مهم فى شمال العراق لولا رفض كثير من الفصائل والقوى السياسية العراقية، وبخاصة الكردية، وعناصر فى مجلس الحكم الانتقالى، وهو الرفض الذى أدى إلى قيام الولايات المتحدة فى منتصف أكتوبر ٢٠٠٣ بنقل رسالة إلى الحكومة التركية بعدم الحاجة إلى إرسال قوات تركية إلى العراق فى الوقت الراهن بعد أن كان البرلمان التركى قد وافق

على ذلك، وهو ما يدل على أنه ليس ثمة مشكلات حقيقية تعترض مسار العلاقات التركية الأمريكية فيما يخص أكثر القضايا إشكالية فى المنطقة بالنسبة لكل من البلدين، وهى المسألة العراقية.

وخارج نطاق الجوار المباشر للعراق، ولقوات الاحتلال الأمريكى هناك ، تبرز تأثيرات الحرب الأخيرة وانفراد الولايات المتحدة بوضع القطب الأوحد، على قضايا السودان وفلسطين وليبيا، وكلها قضايا بالغة التأثير ليس فقط على الدور الإقليمى لمصر، وإنما أيضاً على أمن مصر القومي ذاته.

ففى السودان، تجرى مفاوضات برعاية أمريكية منفردة ، وباستضافة كينية ، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد تم توقيع اتفاق إطار ماشاكوس، ثم تعثرت المفاوضات لفترة من الزمن، ثم نجح الطرفان دون غيرهما من فرقاء الصراع فى السودان فى التوصل إلى اتفاق إطار للترتيبات الأمنية، وما زالت المفاوضات بين وفدى الطرفين برئاسه على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية السودانى وجون جارانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وها هى تتواصل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومفصل يتضمن اتفاقاً بشأن بعض القضايا التى لا تزال عالقة فى شأن تقاسم الثروة وتقاسم السلطة. ووضع المرحلة الانتقالية المؤلفة من ست سنوات، قبل ممارسة "الشعب" فى جنوب السودان لحق تقرير المصير. واللافت للنظر أن جارانج أبدى مواقف أكثر تشدداً فى المفاوضات بشأن الولايات التى تقع تحت سيطرته فى الجنوب والغرب والشرق خلال المرحلة الانتقالية وبشأن مسألة تداول السلطة والتناوب من عدمه على منصب رئيس الدولة السودانية الموحدة خلال المرحلة الانتقالية، وذلك فى أعقاب الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الأمريكية كولن باول فى ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣، وهى الزيارة ذاتها التى شهدت تأكيدات باول على أنه لا يمكن أن تقوم دولة فلسطينية – فى إطار تصور بوش لحل المشكلة الفلسطينية – إلا إذا قامت قيادة فلسطينية فعالة قادرة على تفكيك ما يعتبره منظمات الإرهاب الفلسطينية وتجريدها من السلاح.

وينقلنا هذا مباشرة إلى القضية الفلسطينية وعملية السلام حيث تستمر السياسة الأمريكية فى الإعلان عن التمسك برؤية بوش للسلام فى الشرق الوسط، والتى أعلنها فى ٢٤ يونيو ٢٠٠٢، وتقوم على وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب فى أمن وسلام: فلسطين وإسرائيل، ولكن السياسة الأمريكية أضحت أكثر تشدداً بعد الاحتلال الأمريكى للعراق تجاه

شروط قيام هذه الدولة وأكثر تساهلاً مع العدوان الإسرائيلى العسكرى المتصاعد ضد الشعب والأرض فى الضفة وغزة وبما يجعل من الكلام عن دولة فلسطينية مستقلة بحلول عام ٢٠٠٥ "مجرد نكتة" حسب تعبير أحمد قريع (أبو العلاء) رئيس الوزراء الفلسطينى فى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣. وتكتفى السياسة الأمريكية بالتعبير عن القلق تجاه استمرار إسرائيل فى بناء الجدار العازل وفى التوسع فى النشاط الاستيطانى الاستعمارى بما يجهض تماماً أيه فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة. بل لقد ذهبت السياسة الأمريكية إلى آخر المدى فى تأييد ودعم السياسة العدوانية الإسرائيلية من خلال استخدامها لحق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الذى يدين قيام إسرائيل ببناء السور الفاصل فى أراضى الضفة الغربية (كما كانت الولايات المتحدة واحدة من أربعة دول رفضت قراراً للجمعية العامة للأمم المتحدة يطالب إسرائيل بإيقاف بناء ذلك السور وهدم ما كان قد بنى منه) وكذلك ضد مشروع قرار مجلس الأمن بإدانه الغارة الجوية الإسرائيلية على سوريا يوم ٥ أكتوبر ٢٠٠٣.

أما ليبيا فقد اضطرت، تحت وطأة التحولات العالمية والإقليمية القاسية، إلى إبرام واحدة من أغرب الصفقات حين وافقت على دفع تعويض قدرة عشرة ملايين دولار لأسر كل واحد من ضحايا لوكيربى، وذلك حتى تحل أزمتها مع الولايات المتحدة، وترفع العقوبات التى كانت مفروضة عليها، وتقوم بتطبيع علاقتها تدريجيا مع القطب الأوحد؛ تجنباً لأى تصعيد محتمل فى المستقبل، هذا علماً بأن هذه الصفقة قد أدت إلى رفع العقوبات وإلى تخفيف الاحتقان فى العلاقات بين الدولتين ولكن دون أن تزيله تماماً، إذ ليس مستبعداً أن تعود الولايات المتحدة مجدداً فى المستقبل إلى افتعال أزمات مع ليبيا، وبخاصة فى مجال الاتهامات سابقة التجهيز بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل.

والملاحظ أن القوى الدولية الأخرى يقل نفوذها وتأثيرها باطراد فى كل – أو على الأقل معظم– قضايا المنطقة سالفة الذكر، فالمجتمع الدولى يبارك الرعاية الأمريكية لمفاوضات السلام السودانية ولا يلعب فيها أى دور.وهو – أى المجتمع الدولى – استقبل أنباء صفقة لوكيربى الغربية بالترحاب باستثناء فرنسا التى تحاول أن تحسن من شروط اتفاقها السابق الخاص بتعويض أسر ضحايا الطائرة الفرنسية بأثر رجعى، وذلك بعد أن اكتشفت الفرق الرهيب بين حجم التعويض الممنوح فى حالة لوكيربى وفى حالة الطائرة الفرنسية، أى أن الاعتراض الفرنسى لم يكن على مضمون الصفقة ولا على المبدأ الذى بنيت عليه، بل على العكس فإن فرنسا تحاول الاستفادة مما حدث بفتح باب التفاوض مجدداً

من أجل زيادة التعويضات التى دفعتها ليبيا من قبل لضحايا الطائرة الفرنسية. وبعد أن كانت فرنسا قد هددت باستخدام حق النقض ضد مشروع القرار الذى أصدره مجلس الأمن برفع العقوبات عن ليبيا بعد أن دفعت تعويضات لوكيربى، فإنها لم تنفذ ذلك التهديد، ولم تعترض على القرار، وسمحت بتمريره، وفى ذلك دلالة واضحة على موقع مركز الثقل والتأثير فى النظام الدولى الراهن.

وفيما يتعلق بالعراق فإن فرنسا وروسيا وألمانيا التى كانت قد تبنت موقفاً بعدم الموافقة على مشروع قرار أمريكى لمجلس الأمن يسمح بقوات متعددة الجنسيات لحفظ الأمن والسلم فى العراق تحت قيادة موحده (أمريكية) ويدعو إلى مساهمات الدول المختلفة المالية من أجل إعادة إعمار العراق إلاً أن اعتراضها يخص فى عدم تضمنه جدولاً زمنياً محدداً لنقل السيادة والسلطة إلى حكومة عراقية منتخبة ممثلة للشعب العراقى وإنهاء مهمة قوات الاحتلال فى العراق، ومع ذلك فإن القرار رقم ١٥٥١ قد صدر بعد مداولات ومشاورات طويلة، ودون أن يستجيب للمطالب الفرنسية الروسية الألمانية صراحة،وبإجماع الدول الخمس عشرة أعضاء مجلس الأمن.

وعن فلسطين والعدوان اليومى لإسرائيل على الأرض والشعب والمقدسات وعن صمت المجتمع الدولى إزاء ذلك، وعن تجاهل متعمد لأطراف خريطة الطريق أعضاء اللجنة الرباعية الدولية فحدث ولا حرج . فالشعب الفلسطينى يُـقَتَّل ويُذَبح ويُعَذب وتُهدم بيوته ويُغتال رموزه وتُجرّف أرضه وأشجار زيتونه وتدمر إسرائيل وطنه بإقامة السور الفاصل فى عمق أراضى الضفة الغربية ولا يحرك العالم ساكناً ، ويصمت العالم أمام الفيتو الأمريكى ضد مشروع قرار أعرج منعدم الأثر يكتفى بإدانة إسرائيل على بناء ذلك السور،ويكتفى ذلك العالم الغريب بتطييب الخاطر الفلسطينى من خلال قرار للجمعية العامة (غير ملزم) يطلب إيقاف بناء ذلك الجدار وهدم ما بنى منه فعلاً. ورغم أن هذا القرار صدر بأغلبية كبيرة (١٤٤ صوتاً) فإن عدداً كبيراً من الدول تراوحت مواقفه بين الرفض (٤ دول فقط من بينها إسرائيل والولايات المتحدة)،والامتناع عن التصويت (١٢ دولة) والغياب عن التصويت (أكثر من ٦٠ دولة) وهو عدد كبير نسبياً ويعبر عن الاضمحلال الذى وصل إليه النظام الدولى فى قيام مواقفه وسياساته على غير أساس من الأخلاق ولا القانون حال معالجته لقضايا السلم والأمن الدوليين الخطيرة.

وإذا كانت القوى الكبرى الأخرى لا تتفق أحياناً مع الولايات المتحدة حول الوسائل والأدوات أو حول اللغة والنغمة التى تستخدمها السياسات الأمريكية، فإن اختلافها مع واشنطن لا يصل إلى حد التناقض حول الأهداف المعلنة من قبيل الحرب على الإرهاب العالمى أو مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الإصلاح الاقتصادى والسياسى والتغيير الثقافى فى بلدان الشرق الأوسط، وبخاصة العربية والإسلامية منها.الخلاف إذن – فى تقديرنا – ليس فى الهدف بقدر ما هو بشأن الأدوات والوسائل، وربما يكون التعارض المؤقت فى المصالح ناتجاً عن الرغبة المحمومة لدى الإدارة الأمريكية الحالية للانفراد التام من جانبها بإدارة شئون العالم السياسية والأمنية والاقتصادية .

وإذا كنا تحدثنا فى الصفحات السابقة عن التغير العميق فى المسرح الإقليمى فى الشرق الأوسط الناتج عن الاحتلال الأمريكى للعراق وتداعياته ونتائجه على قضايا المنطقة، وكذلك عن حقيقة مواقف القوى الكبرى الأخرى والنظام الدولى من تلك القضايا والتحولات الحادثة بشأنها ، فإنه لا يمكننا اختتام هذا الجزء من التحليل دون التأكيد على أن كل تلك التحولات قد تتأثر مستقبلاً بعدد من العوامل أهمها: عامل المقاومة العراقية لقوات الاحتلال الأمريكى، والمستقبل السياسى للعراق فى ظل سيناريوهات الفوضى وعدم الأمن، وعراق ديمقراطى حر وسيناريو الحالة الوسط ، والتكلفة السياسية والبشرية والمالية المتصاعدة التى تتحملها الولايات المتحدة نتيجة لتلك المقاومة ولإدارة وجودها العسكرى الكبير فى العراق، وانتخابات الرئاسة الأمريكية فى نوفمبر ٢٠٠٤ وما قد تسفر عنه من استمرار للمحافظين الجدد بزعامة بوش أو وصول قيادة ديمقراطية أكثر ليبرالية أو أقل محافظة إلى البيت البيض، وذلك فى ظل تدهور الأداء الاقتصادى الأمريكى وتصاعد العجز فى الموازنة الأمريكية ليصل مؤخراً إلى ٥٠٠ مليار دولار بعد أن كان يتمتع بفائض قدره ١٥٠ مليار دولارعند نهاية حكم كلينتون،وكذلك ارتفاع معدل البطالة إلى٦،٩%، وغير ذلك من مؤشرات للعجز فى الميزان التجارى وانخفاض معدلات النمو السنوى لمؤشرات الأداء الاقتصادى الأمريكى.

غير أنه مع كل تلك المشكلات والتشابكات والتحديات التى تواجهها الإدارة الأمريكية فى الداخل، من انخفاض فى الأداء الاقتصادى، واستثمار من جانب الديمقراطيين للمعضلة التى تواجه القوات الأمريكية فى العراق وتحول هذه المعضلة إلى قضية انتخابية فى معركة انتخابات الرئاسة، وبخاصة مع تصاعد عمليات المقاومة والخسائر فى صفوف القوات

الأمريكية الناتجة عنها، مع كل ذلك، فإنه قد يكون من الصعب تصور قيام الولايات المتحدة باتخاذ قرار بالانسحاب من العراق قريباً، حتى ولو خسر الجمهوريون الانتخابات القادمة،فمثل ذلك الانسحاب سيكون ذو تأثيرات كارثية على مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد وعلى قدرتها على الاستمرار فى تحمل أعباء القيادة المنفردة لمقدرات النظام الدولى.

وستجد أيه قيادة أمريكية – قديمة أو جديدة – نفسها مطالبة بالاستمرار فى العراق مع السعى إلى زيادة عدد القوات التى تساهم بها دول أخرى فى القوة الدولية متعددة الجنسيات، وخفض القوات الأمريكية فى المقابل وبما يخفض من الأعباء التى تتحملها الولايات المتحدة نتيجة إدارتها المنفردة للشأن العراقى. وستسعى أيه قيادة أمريكية كذلك إلى الاستمرار فى الضغط – أو الإقناع – لأطراف أخرى (دول أو منظمات دولية) لزيادة مساهماتها المالية فى جهود إعادة إعمار العراق على النحو الذى فعلته فى مؤتمر مدريد الذى أعلن فيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عن مساعدات تبلغ ٩,٥ مليار دولار، فضلاً عن مساعدات من اليابان قدرها ٥ مليار دولار ومن السعودية والكويت والإمارات مساعدات قدرها ١٧٢٠ مليون دولار ومن الاتحاد الأوروبى ما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار. ومعنى ذلك أن التغيير فى تفاعلات وتشابكات السياسات الدولية والإقليمية تجاه قضايا المنطقة (العراق وفلسطين والسودان وليبيا والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل) لن يكون فى المستقبل المنظور تغييراً جوهرياً، ومن ثم يجب على السياسة المصرية، عند نظرها فى مسألة الدور الإقليمى لمصر، أن تأخذ ذلك فى الاعتبار.

الدور الإقليمى لمصر : ما الذى يمكن عمله؟

فى ظل هذا الوضع الدولى وانعكاساته على الإقليم التى رأيناها فى الصفحات السابقة، وفى ضوء علاقات المصالح القائمة بالفعل بين مصر والقوى الدولية المختلفة (وبخاصة الولايات المتحدة وهى القطب الأوحد فى اللحظة الدولية الراهنة)، وفى ضوء التزامات مصر الإقليمية (المبدئية والمصلحية) كذلك، يجب أن نفهم الدور الإقليمى لمصر. فلكل عصر أوضاعه ومتغيراته وعلاقاته وهياكله، ومن ثم يجب أن يكون لكل عصر لغته ومواقفه وسياساته. فعالم اليوم غير عالم الخمسينيات والستينيات ، وكذلك إقليم اليوم غير إقليم الأمس، وتوازنات القوى والمصالح تغيرت وتبدلت وزادت فيها الفجوات الفاصلة بين الكبار المتقدمين والقادرين وبين غيرهم من الدول المتوسطة والصغيرة (النامية والأقل قدرة)، ومن شأن كل ذلك أن يفرض تغييراً فى مفهوم الدور الإقليمى وفى محتواه،

وقد حدث ذلك التغيير بالفعل فى حالة كل الدول الأخرى الإقليمية فى المنطقة، وليست مصر – ولا ينبغي لها أن تكون – استثناءاً ولا بدعا من الدول الأخرى فى هذا السياق، وهى مسألة تتطلب فى معالجتها أقصى درجات الشفافية والصراحة والصدق مع الذات .

فالدور الإقليمى لمصر يتأثر بمصالح مصر وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية . والأسباب التى تقف وراء استمرار تلك العلاقات الاستراتيجية لا تقتصر فقط على كون الولايات المتحدة هى القطب العالمى الأوحد خلال المرحلة الممتدة عبر العقدين الماضيين على وجه الإجمال ، ولكن تلك الأسباب تمتد لتشمل أيضاً الدور الكبير الذى لعبته الولايات المتحدة فى قيادة عملية السلام التى افتتحتها مصر منذ زيارة السادات للقدس فى ١٩٧٧ ، ثم انخرطت فيها الأطراف العربية الأخرى المجاورة لإسرائيل منذ مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١، وبعد حرب الخليج الثانية فى بدايات العام نفسه. ومعنى ذلك أن كلا من مصر والولايات المتحدة أصبح لهما خلال ربع القرن الفائت– وما يزال – مصلحة مشتركة فى استمرار عملية السلام فى الشرق الأوسط، مصر لأن العملية السلمية هى مصدر مهم للاستقرار الإقليمى الضرورى للاستقرار الداخلى وبالتالى لنجاح جهود إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والولايات المتحدة، لأن استمرار قيادتها لهذه العملية السلمية يخدم مصالحها وصورتها فى المنطقة ويعزز علاقاتها وارتباطاتها مع كافة الأطراف فيها. ورغم الصعوبات الكبيرة التى تواجه عملية السلام الآن بسبب السياسة العدوانية العنصرية لحكومة شارون فى إسرائيل، فإن مصر والولايات المتحدة تبذلان – كلاً بطريقته ووفق رؤيته وفى إطار القيود المفروضة على حركته– جهوداً ملحوظة من أجل الإبقاء على عملية السلام حية والحيلولة دون موتها، وإن كان الانحياز الأمريكى المطلق والأعمى لإسرائيل يعرقل بالطبع جهود البلدين فى هذا الصدد.

وإذا كانت مصر تدرك أن الولايات المتحدة هى القطب الأوحد فى عالم اليوم وأن المواجهة معها، لذلك، غير مطلوبة ولا مرغوبة، بل إن علاقة جيدة أو قوية معها تحقق صالح الطرفين ، فإن الولايات المتحدة – من جانبها– تدرك أن مصر ما تزال هى بوابة المنطقة وأهم دولة فيها، وأن مصر تملك، أكثر من أى دولة أخرى بالمنطقة، أن تضع جدول أعمال المنطقة الإقليمى وأن تحدد النغمة السائدة أو الأكثر شيوعاً بين شعوبها.

ولذلك فإن العلاقات الثنائية بين الدولتين قد بلغت مرحلة من النضج تمكنها من تجاوز أو احتواء أو تجنب الأزمات التى تقع فى مسار تلك العلاقات وكذلك الآثار السلبية

التى يمكن أن تنجم عن هذه الأزمات على علاقات البلدين الثنائية. فلدى مصر أنه لا بديل عن الولايات المتحدة قائداً وراعياً لعملية السلام العربية الإسرائيلية ، ولدى الولايات المتحدة فإن مصر التى قادت المنطقة إلى علاقات سلام – وإن كان بارداً– مع إسرائيل هى المؤهلة لقيادة المنطقة إلى عملية إعادة بناء الأنظمة السياسية على طريق التحول الديمقراطى والمشاركة السياسية.

وفى إطار عملية السلام تمت علاقات استراتيجية بين مصر والولايات المتحدة شملت برنامجاً للمساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر هو الأكبر بعد برنامج المساعدات الأمريكية لإسرائيل، وشمل كذلك برامج للتعاون العسكرى والدفاعى فى مجال المناورات المشتركة والتدريب والصناعة الدفاعية وتبادل الزيارات وتبادل المعلومات بين الطرفين كذلك فإن البلدين قد دخلا فى شراكة ضمن تحالف دولى أكبر قادته الولايات المتحدة فى عام ١٩٩١/٩٠ لتحرير الكويت وطرد قوات الغزو العراقى من أراضيه.

وتقدر مصر للولايات المتحدة طرحها لخطة الطريق ورعايتها لها، وهى الخطة التى تقر للمرة الأولى هدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل فى أمن وسلام.غير أن حكومة شارون التى اضطرت –تحت ضغط أمريكى– للقبول المعلن بهذه الخطة تصعد عدوانها العسكرى على الأرض والشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة، وتبنى جداراً فاصلاً يقوض أى فرصة لسلام حقيقى وبناء دولة فلسطينية على أرض الضفة وغزة ، وتزيد من نشاط التوسع فى بناء المستعمرات وتحويل العشوائيات منها إلى مستعمرات دائمة تهدد الأرض الفلسطينية. وتخشى مصر أن رد الفعل الأمريكى تجاه أعمال العدوان الإسرائيلى هذه غير كافية لردع إسرائيل، فالإدارة الأمريكية تعتبر كثيراً من هذه الأعمال دفاعاً عن النفس يحق لإسرائيل أن تقوم به، وهى – أى الإدارة الأمريكية – لا تتخذ موقفاً حاسماً من قضية الجدار الفاصل وتكتفى بالتعبير عن القلق والتلويح باقتطاع تكلفه إنشائه من ضمانات القروض (عشرة مليارات من الدولارات) المقدمة إلى إسرائيل. وتنشط الدبلوماسية المصرية فى اتصالها بالولايات المتحدة لكى تنقل إليها رسالة واضحة قوامها أن هذا الموقف المنحاز لإسرائيل سوف يقوض عملية السلام ويضر بمصالح الجميع ويطلق موجات جديدة من الإرهاب أخطر من كل ما سبقها . ومعنى ذلك أنه رغم الحرص من جانب الطرفين على تعزيز علاقاتهما الاستراتيجية، فإن الفجوة بين الموقفين المصرى والأمريكى تأخذ فى الاتساع بشأن قضية السلام فى الشرق الأوسط وهو ما يستوجب منهما

طرح هذه الفجوة فى حوار صريح بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالقضية وبالعلاقات المصرية الأمريكية الاستراتيجية داخل كل من البلدين فى محاولة للتوصل إلى تفاهم أو نقطة وسط تجمع بين الطرفين وتحقق مصالح السلام للجميع.

وإذا كانت مصر قد انضمت إلى التحالف الدولى الذى قام بقيادة أمريكية فى ١٩٩١ لتحرير الكويت ، فإن الوجود العسكرى الاحتلالى الأمريكى المباشر فى العراق ، وبحجم كبير، ومن قبله العدوان العسكرى الأمريكى على العراق ، قد حال دون إمكان مشاركة مصر لا فى عملية الغزو الأمريكى للعراق ولا فى عملية استعادة الأمن وحفظ السلام أو عمليات إعادة الإعمار فى العراق بعد الحرب. كما أن الاحتلال العسكرى الأمريكى للعراق،وعمليات المقاومة العراقية الوطنية المتصاعدة ضده، من شأنه، وخصوصاً حال استمراره لفترة غير قصيرة،أن يضر بفرص استمرار العلاقة الاستراتيجية المصرية الأمريكية، فالاحتلال، ومن ثم المقاومة، يولد واقعاً يضغط على تلك العلاقة من خلال ما يفرزه من تأثيرات مباشرة على مشاعر واتجاهات ومدركات الرأى العام المصرى تجاه ما يحدث للشعب العراقى الشقيق فى ظل استمرار حالة الاحتلال.

ويتصل بتأثيرات الحالة فى العراق على الوضع فى المنطقة، ومن ثم على علاقات مصر بالولايات المتحدة وعلى دور مصر الإقليمى، ما يجرى من سياسات ومساعى لتوسيع دائرة الصراع لتشمل إيران وسوريا وذلك بوسائل مختلفة للضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى. وليس خافياً أن من مصلحة مصر ودورها بالمنطقة أن تسعى إلى الحيلولة دون جر المنطقة إلى صراع شامل أو حرب شاملة تشمل، إلى جانب العراق ، أطرافاً مثل سوريا أو إيران أو الشعب الفلسطينى، أو كل هذه الأطراف، وإن يكن فى أوقات وسياقات مختلفة. وإزاء هذا الموقف المحتمل فإن مصر تتبنى مواقف أكثر صراحة فى الإعلان، بطرق مختلفة، عن دعمها وتأييدها لنضال الشعب الفلسطينى ضد الاحتلال ، وإن كانت تمارس ضغطها أيضاً علي القيادات الفلسطينية لتوحيد صفوفها حتى لا تنشأ حالة فراغ سياسى تستغلها إسرائيل بمساندة أمريكية، وتعلن مصر أيضاً دعمها الواضح لسوريا فى مواجهة محاولات التحرش بها إسرائيلياً لجرها إلى حرب غير ضرورية وغير مرغوبة.

ويرتبط بذلك ما ولدته الحرب على العراق وتداعياتها من إنعاش لنظرية أثيره لدى عناصر المحافظين الجدد فى الإدارة الأمريكية وهى نظرية التغيير السياسي والثقافى لبلاد منطقة الشرق الأوسط فى اتجاه الإسراع بالإصلاحات السياسية والديمقراطية وتغيير البنى

الثقافية والتعليمية كأداة لتحرير هذه المنطقة من خطر الإرهاب. وتستند هذه النظرية إلى افتراضات خطيرة، من بينها أن الخطأ الاستراتيجي في السياسة الأمريكية بالمنطقة على مدى الستين عاماً الماضية يتمثل في تعاملها وتعاونها مع "أنظمة استبدادية" وأن ذلك التعاون كان السبب الأهم وراء كراهية الشعوب في المنطقة العربية للولايات المتحدة. وليس هنا هو مقام مناقشة تفصيلية لهذه النظرية وما تقوم عليها من حجج وافتراضات، ولكن المؤكد أن تمسك عناصر المحافظين الجدد بها من شأنه الإضرار بالعلاقات مع مصر، بل والإضرار بمصالح الولايات المتحدة بالمنطقة ككل. فالتغيير والإصلاح لا يجب، ولا يمكن، أن يكون نتيجة لضغط خارجي، بل يجب أن يتحقق استجابة لمطالب داخلية، هذا من ناحية أولى.ومن ناحية ثانية، فإن خطوات مهمة نحو الإصلاح السياسي والثقافي قد تحققت في بلاد عربية عديدة مثل مصر والمغرب والأردن والبحرين وعمان وقطر والسعودية من قبل الإعلان عن هذه النظرية الأمريكية،وثالثاً، فإن كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة هي بسبب انحياز الأخيرة الأعمى والمطلق لإسرائيل وضد هذه الشعوب وليس بسبب تعامل السياسة الأمريكية مع "النظم الاستبدادية" بالمنطقة.ويتمثل التحدي الذي يواجه الدور المصري الإقليمي في هذا الصدد في التناقض المحتمل بين الرغبة في استكمال عملية الإصلاح الداخلي في مصر – والتي بدأت منذ انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر –ديسمبر ٢٠٠٠ واكتسبت قوة دفع كبيرة بعد المؤتمر العام الثامن للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في سبتمبر ٢٠٠٢– وفي تشجيع هذه العملية في بلاد عربية أخرى، وبين الربط الذي تقيمه عناصر سياسية وفكرية في الخارج والداخل بين هذه الإجراءات الإصلاحية من ناحية وبين الضغط الخارجي، وبخاصة الأمريكي، وبما يتحدى شرعية هذه الإصلاحات ومصداقيتها وأصالتها من ناحية ويطعن في نوايا وتوجهات الأنظمة العربية التي تقوم بتنفيذ تلك الإجراءات الإصلاحية من ناحية أخرى.ولذلك سوف يتمثل الموقف المصري من هذه المسألة في تشجيع عمليات الإصلاح الداخلي في مصر والبلاد العربية الأخرى دون ربط هذه العمليات بالضغوط الأمريكية أو بالعلاقات مع الولايات المتحدة على وجه الإجمال.

ويبرز في النطاق الإقليمي وفي نطاق علاقات المنطقة مع الولايات المتحدة، بل وفي نطاق علاقات المنطقة مع العالم، وما يؤثر في دور مصر الإقليمي بوضوح،وهما مسألتان الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل .

أما فى شأن الإرهاب ومكافحته، فإن درجة التوافق كبيرة بين الرؤية المصرية ورؤية الغالبية العظمى من دول المنطقة –فيما عدا إسرائيل – سواء بشأن جذور الإرهاب ومصادره، أو بشأن أفضل السبل لمواجهته. وتبرز نقاط للخلاف بين التصورات المصرية والعربية وتصور الولايات المتحدة فى هذا الشأن . ومن هذا القبيل خلط الولايات المتحدة الإرهاب بالحق المشروع للشعوب فى مقاومة قوات الاحتلال ولو بالقوة المسلحة. كذلك فإن الولايات المتحدة دخلت الحرب العدوانية على العراق على أساس من حجة واهية بضلوع العراق فى علاقات مع تنظيم القاعدة وفى أنشطة إرهابية، وهو ما لم يثبت مطلقاً حتى الآن، بل إن الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق قد أنتج ، ضمن أشياء أخرى ، موجة هائلة وخطيرة للإرهاب بحيث أصبح العراق الآن –وليس قبل ذلك – بؤرة إرهابية خطيرة،وهو ما كان حذر منه الرئيس المصرى حسنى مبارك مراراً وتكراراً قبل حرب الولايات المتحدة على العراق فى مارس ٢٠٠٣ دون أن ينصت إليه أحد فى واشنطن . ورغم وجاهه الرؤية المصرية والعربية الخاصة بقضية الإرهاب ومكافحته، سواء من حيث مصادر الإرهاب أو من حيث أفضل مناهج مكافحته عالمياً، فإن توازنات القوى السائدة عالمياً وإقليمياً لا تعطى هذه الرؤية السليمة أى مساحة للتأثير المباشر عل مجريات الأحداث فى هذا الصدد، ولكن الفجوة بين الموقف المصرى – العربى والموقف الأمريكى قابلة للاتساع، وهو ما يمثل عنصراً ضاغطاً على العلاقات بين الطرفين وعلى الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى هذا الصدد.

وما قيل عن الإرهاب يقال مثله على قضية أسلحة الدمار الشامل ونزعها أو منع انتشارها ، فالولايات المتحدة استندت بالأساس فى حربها على العراق على امتلاك الأخير لبرامج خطيرة لأسلحة الدمار الشامل، ثم ثبت بعد ستة شهور من البحث المكثف بواسطة ١٢٠٠ خبير أمريكى خلو العراق من تلك الأسلحة أو أيه آثار دالة عليها. يحدث ذلك فى الوقت الذى تمتلك فيه إسرائيل كل أنواع أسلحة الدمار الشامل وتنشرها فى مواجهة الدول العربية، وفى ظل حالة صمت دولى مريب تجاه أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الأسلحة النووية التى تملكها إسرائيل. وفى نفس الوقت تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً هائلة،وبأساليب متنوعة، على إيران لتخضع منشآتها النووية لنظام التفتيش المفاجئ والصارم المتضمن فى البروتوكول النموذجى الإضافى للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سياسة المعايير المزدوجة التى تتبعها الولايات المتحدة فى التعامل مع هذه القضية من شأنها أن تزيد كراهية شعوب المنطقة للولايات المتحدة ، وبالتالى زيادة ضغط الرأى العام على الحكومات فى وقت يصعب فيه أن تصل هذه الأخيرة إلى مدى بعيد فى مواجهتها مع الولايات المتحدة فى هذه اللحظة الخطرة من الأحادية القطبية . ورغم ذلك تستمر هذه القضية بارزة على جدول أعمال النظام الإقليمى وعلى جدول أعمال الدور الإقليمى لمصر فى المنطقة، ولعل هذا هو الذى يفسر المبادرات المصرية المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الحالية لإصدار قرارات بشأن إخضاع منشآت إسرائيل النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبشأن منع عسكرة الفضاء.

وفى شأن السودان فإن مصر كانت قد قدمت مبادرة مصرية – ليبية لحل المشكلة السودانية حلاً شاملاً لكافة أطراف المشكلة وقضاياها. ولكن التوازن الدولى لم يسمح بتبنى تلك المبادرة أساساً للحل فدخلت الولايات المتحدة بقوة راعية لمفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون هارانج، ورغم أن هذه المفاوضات لم تشمل بقية أطراف الصراع فى السودان حيث ركزت فقط على مشكلة جنوب السودان، فإن التوازن الدولى ذاته فرض تلك المفاوضات كمدخل وحيد لحل المشكلة. وتدرك مصر تأثير ذلك التوازن على واقع الأمور وتشابكاتها فى السودان، ولذلك فإنها تقيم علاقات متوازنة وجيدة مع كل الأطراف فى السودان، وتساند جهود الحل السلمى للمشكلة، وتعلن تأييدها لوحدة السودان وترفض انفصال الجنوب، كما يتم الآن إحياء مؤسسات وأنشطة وبرامج التكامل المصرى السودانى.

وتسعى السياسة المصرية إلى علاقات متوازنة مع القوى الدولية الأخرى وبخاصة الاتحاد الأوروبى وروسيا الاتحادية والصين واليابان ، ليس بالضرورة لكى توازن العلاقات مع الولايات المتحدة وإنما لكى تقلل التأثيرات الكبرى للعلاقات مع الولايات المتحدة على أوضاع المنطقة أو على دورها الإقليمى فيها.

ويدخل فى هذا السياق أيضاً جهود مصر فى تمثيل العالم الثالث والتعبير عن مصالحه فى مفاوضات المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية. ولكن دور مصر المهم فى هذا الشأن لا يستند إلى دورها الإقليمى ولا إلى تنسيق مع القوى الإقليمية العربية أو الشرق أوسطية الأخرى، وإنما يقوم بالأساس على تنسيق المواقف مع دول مؤثرة فى الجنوب مثل الهند فى آسيا والبرازيل فى أمريكا اللاتينية، ذلك أن نصيب المنطقة العربية فى التجارة الدولية هو

نصيب ضئيل، كما أن حوالى ٧٠% من ذلك النصيب يتمثل فى صادرات المنطقة العربية من خام النفط، ولأن النفط والتجارة فيه يتخذ القرار الدولى بشأنه فى إطار العلاقة بين منظمة الأقطار المصدرة للنفط OPEC والدول المتقدمة الكبيرة المستوردة للنفط، ولأن الأوبك ليست منظمة عربية، مع أن الجزء الأكبر من إنتاجها عربى، فإن إمكانية التأثير عربياً فى قرارات التجارة الدولية تظل إمكانية محدودة، ولذلك تلجأ مصر إلى التنسيق مع قوى أخرى مهمة فى مناطق أخرى من الجنوب خارج نطاق الإقليم العربى لتبنى قضايا ومواقف دول الجنوب المهمة فى مفاوضات تحرير التجارة التى تتم فى إطار منظمة التجارة العالمية.

ولا يمكن فى هذا المقام أن نتحدث عما يمكن عمله فى الدور الإقليمى لمصر، دون أن نعرض للتغير العميق والجوهرى الذى لحق بالنظام أو النطاق الإقليمى العربى الذى يمارس فيه ذلك الدور الإقليمى لمصر وبخاصه كنتيجة لأحداث الغزو العراقى للكويت فى ١٩٩٠ وحرب تحرير الكويت فى ١٩٩١، ثم مرة ثانية كنتيجة للحرب الأمريكية على العراق فى ٢٠٠٣ . فقد وقع شرخ عميق فى جدار العلاقات العربية – العربية بعد غزو العراق للكويت، ولم يكن ممكناً مع الوجود الأمريكى المتنامى كنتيجة للحرب، ومع ظهور مصدر عربى للتهديد الوجودى لدولة عربية أخرى، ومع استمرار الأخطاء الكارثية لتعامل النظام العراقى السابق مع الكويت ودول الخليج وكافة أطراف الصراع الآخرين فيما بين عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٣، لم يكن ممكناً مع كل تلك الأوضاع والظروف أن يلتئم الجرح العميق فى بنية العلاقات العربية – العربية، ثم مع كارثة ٢٠٠٣ والغزو ثم الاحتلال الأمريكى للعراق، لم تعد العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجى فقط هى التى تواجه تحديات خطيرة، بل إن النظام الإقليمى العربى ذاته بات يواجه تهديداً خطيراً لوجوده وإلى الحد الذى يجعل من الحد الأدنى للعمل العربى المتمثل فى مجرد الإبقاء على الكيان التنظيمى المعبر عن النظام العربى والمتمثل فى الجامعة العربية هو الهدف المنشود، بل إن مسألة بقاء الجامعة العربية ذاتها قد تصبح مطروحة، مع إعلان دولة عربية عن رغبتها فى الانسحاب منها، ومع تهديد دولة عربية أخرى بالانسحاب. هذا هو الإطار الإقليمى الذى تتحرك فيه مصر ودورها الإقليمى، ولا يمكن مطالبة مصر بلعب دور إقليمى يتجاوز ذلك الإطار الإقليمى الراهن، حقاً إن مصر تسعى إلى تطوير النظام الإقليمى العربى بطرح مشروع لإصلاح هيكلى للجامعة العربية ، ولكن فى ظل الأوضاع الإقليمية المتردية فإن أيّاً من مشاريع إصلاح الجامعة العربية أو تطوير العمل العربى لم يطرح بعد على مائدة التفاوض أو النقاش رسمياً فى اجتماعات الجامعة العربية.

إننا مطالبون إزاء تلك التغيرات الهائلة والعميقة فى بنية العلاقات الدولية،وفى بنية العلاقات الإقليمية -سواء العربية أو الشرق أوسطية- مطالبون بمراجعة جادة وجوهرية لمفهوم الدور الإقليمى المناسب والمطلوب والممكن. فليس من المعقول أن نستمر فى طرح مفاهيم ومقولات للدور الإقليمى لمصر تنتمى إلى عصر المد القومي الثورى العربى فى الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات من القرن العشرين. وفى نفس الوقت لابد من تعلم دروس الإخفاق فى تجربة العمل العربى المشترك وفى تجربة الدور الإقليمى "الرائد" لمصر فى المنطقة العربية خلال النصف قرن الأخير . فلم يعد ضرورياً أن يكون لدولة عربية ما أو أخرى دوراً إقليمياً رائداً بل المطلوب الآن هو ائتلافات أو تحالفات إقليمية عامة أو إقليمية فرعية بين دول عربية وبعضها البعض لمعالجة كلاً من قضايا العمل العربى المشترك الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية. كما أننا تعلمنا من خبرة الماضى والحاضر أن الدور الإقليمى رهن فى نجاحه ليس بالتمنيات أو المطالب أو المواقف الأيديولوجية المثالية ولكنه رهن بتشييد بناء داخلى وطنى صلب على أساس من البحث العلمى والتطوير التكنولوجى وبما يسمح ببناء قاعدة قوة اقتصادية وقوة عسكرية موثوقة، وعلى أساس من الإصلاح الثقافى والإصلاح السياسي الذى يتيح الفرصة لكافة قوى المجتمع الفكرية والسياسية للإبداع والابتكار والتعبير والمشاركة فى بناء مجتمع صحى وصحيح قادر على أن يقدم النموذج للآخرين. إن قوة مصر وقدرتها فى المنطقة العربية لم تكن يوماً قائمة على أساس اقتصادى أو عسكرى مادى محض، مع أهمية هذا وذاك، ولكنها قامت دائماً وبدرجة أكبر، على القوة المعنوية للنموذج المتمثل فى التفوق العلمى والثقافى والتعليمى أى المستند إلى أركان القوة المعنوية أو قوة النموذج.

إن هذا النموذج الذى ندعو إليه فى مباشرة مصر لدورها الإقليمى الجديد والمتطور لابد وأن يكون موضع نقاش وطنى عام فى مصر بين كافة القوى الاجتماعية والسياسية، الرسمية وغير الرسمية حتى يخرج الحوار بإجابات مهمة عن أسئلة لا يستطيع باحث واحد مهما كان قدره أن يجيب عنها ، أسئلة مثل:

- ما الذى نتمناه للدور المصرى فى المنطقة؟
- وهل نستطيع تنفيذ كل ما نتمناه؟
- وما هى أدواتنا فى ذلك، وما الذى يمكن عمله، وبماذا يمكن عمله، ومع من يمكن عمله؟

- وما هى التحديات والقيود التى نواجهها الآن وسنواجهها فى المستقبل إذا اردنا أن نلعب هذا الدور ، وما هو الثمن السياسي الذى سيكون علينا أن ندفعه، وهل نحن مستعدون وجاهزون لدفعه؟

ونحسب أن هذه الأسئلة العقلانية والعملية لم تطرح على حوار وطنى شامل يوماً من الأيام، ونحسب أيضاً أن غياب مثل ذلك الحوار ومثل تلك الأسئلة كان دائماً أحد أوجه القصور التى عانى منها دور مصر الإقليمى، فإذا كنا نريد التخلص من ذلك القصور فإن علينا أن نطرح هذه الأسئلة وأن نجتهد فى الإجابة عنها بكل الانفتاح والجرأة والمصارحة والحب لمصر.

خاتمة

نحن نتفق مع القائلين بأن الأحادية القطبية قصيرة العمر، وأن تكلفة الاحتفاظ بها تكلفة باهظة ، وبأن الولايات المتحدة، وإن كانت حققت نصراً عسكرياً حاسماً فى أفغانستان ثم العراق فإنها لم تستطع تحويله إلى نصر سياسي بعد،وأن هناك قدرة الشعوب على المقاومة للتمدد الاستعمارى العالمى للولايات المتحدة ، ولعل تجربة العراق هنا كانت ذات دلالة رغم قصر زمنها، ونحن أيضاً مع القائلين بأن القوى الكبرى الأخرى قد تتمكن من عبور الحاجز الذى يفصلها عن مكانة القوى العظمى خلال عقدين من الزمان، وأن النظام الدولى عندئذ سوف يتحول فى هيكله إلى نظام تعددية قطبية .

كل ذلك قد يكون صحيحاً، وكله يتفق مع منطق حركة التاريخ، ولكن وحتى يتحقق ذلك كله خلال عقدين أو ثلاثة من الزمن، فلا شك أن القوة الأمريكية ستنفرد بوضع القوة العالمية الوحيدة التى تقرر للعالم ، أى أننا سنعيش قرنين من الأحادية القطبية، ولذلك فإننا توسعنا فى تحليل هذه "اللحظة" التى تمتد لعقدين من الزمن، وقد نتبع ذلك بدراسة لاتجاهات التطور فى هيكل النظام الدولى بما ينتقل به إلى وضع القطبية المتعددة، ولكننا رأينا أن الواجب العلمى والواجب الوطنى يقتضى أن نبين معالم المرحلة الحالية ، حتى نستطيع أن نبنى خططنا للتعامل معها بعملية وواقعية لا تعنى الاستسلام أو التسليم، ولكن تعنى التعرف على الواقع منطلقاً للتعامل الإيجابى والنشط معه بما يحقق مصالحنا أو يخفض من الأضرار والمخاطر المحتملة على أقل تقدير.

البيئة الإقليمية : خصائص النظام الإقليمي العربي، المخاطر والفرص

د.حسنين توفيق *

مقدمة : في طرح المشكلة وتقسيم الدراسة*

أريد أن أقول للأمة العربية : يا أمة عربية ليس من المعقول ولا من المقبول إننا عندما تواجهنا أزمة نقول أين مصر؟، وأين اتفاقية الدفاع العربي المشترك ؟ ، قبل أن نقول ذلك نسأل أين السوق العربية المشتركة، والتي ستؤدى إلى التنمية في كل ربوع الدول العربية ؟، والتنمية تعنى اقتصادا قويا، فإذا كان اقتصادنا قويا نستطيع أن نتعاون وأن نتلاحم مع بعضنا البعض، وبالتالي فعندما تواجهنا أي مشكلة نستطيع أن نتكاتف ونواجهها بفاعلية وإيجابية، ويصبح من الممكن تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك ، ولكن مادمنا لانتعاون، ومادامت التجارة العربية البينية لا تزيد على ٨%، فكيف تكون اقتصادياتنا قوية ؟، فالاقتصاد الضعيف لا يستطيع أن يتحمل نقل قوات ، كما لا يستطيع أن يجعل دولة عربية تساعد دولة أخرى لعدم وجود استثمارات بالقدر الكافي ، فالدول العربية تستثمر أموالها في أوروبا وفى أمريكا وتوفر لمواطنيهم بهذه الاستثمارات وظائف وفرص عمل، على الرغم من أن كل الدول العربية وليس مصر فقط لديها بطالة، إذن فالاستثمارات والمشروعات المشتركة ليست في مصر فقط ، بل وفى جميع الدول العربية ستعود بالفائدة على الجميع "(السيد الرئيس محمد حسنى مبارك- جـريدة الأهـــرام ٢٠٠٣/٤/١٦) .

" مصر أكثر من عضو ضخم في الجسم العربي ، إنها رأس ، ورأس موح مؤثر ، ثم هي جهاز عصبي ومركزي فعال، وهى في الحالة الأولى بمثابة جيروسكوب العالم العربي الذي يرسى سفينته في وجه العواصف الخارجية، ويمنحه من وزنه ليمنع تميعه أو ضياعه بين الضغوط والإغراءات، وهى في الثانية كبوصلة العالم العربي التي تتحسس نبضه وترصد تيارات العالم ثم تحدد اتجاه القافلة، وهى في الحالتين النموذج الذي يترسمه

---

* يــود الباحث الإشارة إلى أمرين : أولهما : أن أجزاء من هذا البحث مستمدة من دراسة أكبر سوف تصدر بمشيئة الله تعالى فــي كتاب بعنوان (من الاحتلال العراقي للكويت إلى الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق : دراسة فى مستقبل النظام العربي) ، وثانيهما : أنه قد تم الانتهاء من هذا البحث فى أواخر مايو ٢٠٠٣ ، ولذلك فهــو لم يتناول أي تطورات لاحقة له" .

العالم العربي في تطوره السياسي وغير السياسي، وبحكم هذا الموقع كانت مصر ملتقى العرب ، ومجمع الأسرة، وأحيانا ملجأ وملاذا وخط دفاع أخيرا عن التراث العربي، إن دور مصر القيادي والريادي فى العالم العربي لم ينقطع أبدا حتى فى الفترات التي آلت فيها الزعامة الشكلية إلى غيرها، ومن هذه الأوضاع جميعا تحتمت على مصر بانتظام مسؤولية الحماية والدفاع عن العروبة ، ابتداء من الصليبيين والتتار حتى الاستعمار الأوروبي الحديث والاستعمار الصهيوني الأحدث . إن زعامة مصر لا تعنى طبقية إقليمية داخل العروبة ، وإنما تعنى أولوية بين أكفاء ، وأسبقية لا رياسة في حلبة مفتوحة تظل تترك دار العرب "مائدة مستديرة". إن دور الزعامة هو ممارسة متواضعة صامتة، وهو بهذا لايمكن أن يكون تشريفا أو تخليدا، بل هي تكليف وتقليد : تكليف من الجغرافيا، وتقليد من التاريخ "

(مقتطفات من كتاب المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع، دار الهلال ، طبعة عام ١٩٩٥، ص ص٦٤٦-٦٤٧، ص ٦٥٨، ص ٦٦٢) .

إن الهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل وتقييم الحالة الراهنة للنظام الإقليمي العربي [1]، وبخاصة في ضوء تداعيات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق، الذي انطلق في ٢٠/٣/٢٠٠٣، وانتهى بالإطاحة بنظام صدام حسين، أو بالأحرى الانهيار السريع والمفاجئ لهذا النظام ، ووقوع العراق في قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني لفترة لا أحد يستطيع أن يتكهن بنهايتها، مع استشراف الآفاق المستقبلية للنظام العربي، وتحليل الانعكاسات ، القائمة والمحتملة ، لهذا الوضع على دور مصر فى دائرتها العربية، أي أن الدراسة تحاول الإجابة على تساؤل رئيسي مفاده : إلى أي مدى تعتبر البيئة العربية في ظل الأوضاع والمستجدات الراهنة التي خلقها العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق مواتية أو غير مواتية لدور مصري فاعل ومؤثر على الصعيد العربي؟، بمعنى ما هي القيود التي تفرضها على دور مصر العربي والفرص التي تتيحها له؟. ويرتبط بهذا التساؤل ويترتب عليه تساؤلات أخرى عديدة مثل : هل مصر لديها رؤية واضحة لدورها العربي في ظل المعطيات والتحولات الراهنة ؟، وهل لديها القدرة والرغبة على ترجمة هذه الرؤية، في حال وجودها ، إلى واقع ملموس ؟، وما هي شروط ومعطيات تفعيل دور مصر العربي في ضوء التحديات الراهنة من ناحية، وخبرة ممارسة هذا الدور منذ عودة مصر إلى الصف العربي في نهاية ثمانينيات القرن العشرين من ناحية أخرى ؟ .

وفى ضوء الهدف من هذه الدراسة، فإن التصريح السابق للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك والذي قاله كرد واضح و مباشر على سؤال صحفي بشأن إمكانية بناء كيان عربي قوى ومتماسك في ظل الظروف الراهنة، وكذلك الرؤية التي طرحها المفكر الراحل د. جمال حمدان بشأن دور مصر العربي تعتبران مفتاحان رئيسيان في فهم الموضوع الذي تتناوله الدراسة . فتصريح السيد الرئيس يبرز أربع نقاط أساسية تتعلق برؤية القيادة السياسية المصرية لحالة النظام العربي في الوقت الراهن ودور مصر فيه:أولاها،أن الدول العربية لم تستطع إقامة تضامن عربي فاعل ومستقر فيما بينها، وبالتالي ليس لديها القدرة على مساعدة بعضها البعض بشكل جدي وفعال في وقت الأزمات. ***وثانيتها***، أن العرب اعتادوا أن يتطلعوا إلى مصر ويسألوا عنها وعن دورها في وقت الشدائد والملمات، وذلك من منطلق الشعور العام أو القناعة بأنها هي الدولة الأكبر في النظام العربي، ومن ثم يتعين أن يكون موقفها من الأزمات واضحا ومبادرا، خاصة وأنه يؤثر على مواقف أطراف أخرى في هذا النظام ، بمعنى أن دولا عربية أخرى كثيرة تنتظر موقف مصر حتى تتصرف على هذا الأساس، ولكن بالمقابل فإن مصر ليس لديها الكثير الذي يمكن أن تقدمه للعرب ، وذلك نظرا لاعتبارات عديدة أهمها المشكلة الاقتصادية التي تعانى منها ، وما تفرضه من قيود على حركتها الخارجية. **وثالثتها**، أن تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك معلق على شرطين هما: تحقيق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال إنشاء السوق العربية المشتركة،وبغير ذلك يجب ألا يسأل أحد عن دفاع عربي مشترك. **ورابعتها**، أن تحقيق التنمية في الوطن العربي يتوقف على اعتبارات عديدة في مقدمتها إعادة الأموال العربية المستثمرة في أوربا وأمريكا واستثمارها في الدول العربية، وهو ما يعنى ضمنا أن الذين يسألون عن دور مصر عليهم أن يسألوا قبل ذلك عن دور الأموال العربية المستثمرة في الخارج. أما رؤية د. جمال حمدان فتجسد دلالات الخبرة التاريخية لدور مصر في محيطها العربي ، والتي شكل موقعها الجغرافي، وثقلها البشرى، وتجانسها الاجتماعي، واستقرارها السياسي، وقدرتها العسكرية عناصر حاكمة في صياغة هذا الدور، وما بين تصور السيد الرئيس الذي يعكس واقع الحال كما تدركه القيادة السياسية، ورؤية المفكر التي تستحضر ثوابت الجغرافيا ودروس التاريخ، يمكن طرح ومناقشة العديد من القضايا والتساؤلات حول دور مصر العربي في الوقت

الراهن وخلال المستقبل المنظور سواء من حيث محدداته أو طبيعته أو انعكاساته على مصر من ناحية وعلى الوطن العربى من ناحية أخرى .

وفى ضوء ما سبق سوف تركز هذه الدراسة على مناقشة أربع مقولات أساسية :

المقولة الأولى، أن كارثة العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق هي كارثة كاشفة ؛ حيث أظهرت من ناحية مدى عمق الأزمة البنائية التي يعانى منها النظام العربي، والتي لها جذورها وأسبابها السابقة على العدوان، بل أن وجودها هو من بين الأسباب التي شجعت على حدوثه ، كما كشفت من ناحية أخرى عن حدود دور مصر العربي والسقف الذي يمكن أن يصل إليه هذا الدور. **والمقولة الثانية** ، أن العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وتداعياته فرض – وسوف يفرض – تحديات وتهديدات جديدة على النظام العربي المثقل أصلا بكثير من المشكلات وأوجه الخلل ، لدرجة أن هناك من يعتبر أن ما حدث هو بمثابة النهاية لهذا النظام [٢]. **والمقولة الثالثة،** أن البيئة العربية في ظل الأوضاع والتحولات الراهنة تتضمن من القيود على دور مصر العربي أكثر مما تتضمن من الفرص لهذا الدور، وبذلك تعتبر غير مواتية لدور مصري فاعل على الأقل خلال المستقبل المنظور . **والمقولة الرابعة،** إن أي حديث عن دور فاعل ومؤثر لمصر في دائرتها العربية له شروطه ومتطلباته التي يتعين توفيرها وإنضاجها، وبدون ذلك يصبح مثل هذا الحديث أقرب إلى الأماني، ونوعا من النرجسية في النظر إلى دور مصر باعتبارها " شمس لاتغيب " .ومع التسليم الكامل بأهمية مصر ومكانتها كدولة رئيسية في دائرتها العربية ، إلا أن دورها العربي ليس شيئا سرمديا ثابتا، حيث إنه اختلف في حجمه وطبيعته ومدى تأثيره من مرحلة زمنية إلى أخرى، مما يؤكد على أهمية البحث بتعمق وموضوعية في طبيعة العوامل والمحددات الحاكمة لهذا الدور سواء أكانت داخلية أم إقليمية أم دولية، وسبل توفير وإنضاج شروط ومتطلبات تفعليه، حيث إن " أقل الأشياء فائدة هو التشدق بأن كل شئ على ما يرام، وأن دورنا منحة إلهية لاراد لها ، فلا دور للكسالى، والدور ليس إرثا نتمتع به، بقدر ماهو جهد ومجاهدة مع النفس " [٣].

وبناء على ما سبق ، فقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي :

أولا: العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق : الكشف عن الأزمة البنائية التي يعانى منها النظام العربي من ناحية وحدود دور مصر العربى من ناحية أخرى.

ثانيا: مظاهر الأزمة البنائية التي يعانى منها النظام العربي

ثالثاً: تفسير الأزمة البنائية للنظام العربي

رابعاً: الآفاق المستقبلية للنظام العربي وحدود دور مصر في ضوء العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق وتداعياته

وتعرض الدراسة لكل من العناصر السابقة بقليل من التفصيل .

أولاً : العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق : الكشف عن الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام العربي من ناحية وحدود دور مصر العربي من ناحية أخرى

بالعودة إلى مطلع تسعينيات القرن العشرين يمكن القول : إن حرب أو بالأحرى كارثة الخليج الثانية التي انطلقت شرارتها في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠على أثر خطيئة احتلال العراق لدولة الكويت وما ترتب على ذلك من آثار وتداعيات معروفة ، قد أظهرت مدى حالة العجز التي بلغها النظام العربي، حيث فشل في التعامل مع هذه الكارثة وحلها في سياق عربي ، كما وجهت في الوقت نفسه ضربة قاصمة لهذا النظام باعتبارها مثلت حدثا غير مسبوق في تاريخه، أي منذ تأسيس الجامعة العربية التي هي بمثابة الإطار المؤسسي له في عام ١٩٤٥، حيث لم يسبق أن قامت دولة عربية باحتلال كامل التراب الوطني لدولة أخرى وشطبها من على الخارطة، ولذلك فقد أدت هذه الكارثة إلى حدوث انقسام حاد وشرخ خطير في الصف العربي، كما ترتب عليها تعميق حالة الشك المتبادل وعدم الثقة في العلاقات العربية – العربية، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الهواجس والمخاوف الأمنية لدى الدول العربية الصغيرة، مما أسهم في انتفاء مفهوم الأمن القومي العربي، حيث لم يعد هناك حد أدنى من الاتفاق العربي حول مصادر التهديد الرئيسية لهذا الأمن، وسبل تحقيقه وحمايته، ولذلك فقد كان من أبرز إفرازات حرب الخليج الثانية هو تزايد الوجود العسكري الأجنبي وبخاصة الأمريكي في المنطقة، حيث لجأت دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء السعودية، إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الكبرى معتبرة ذلك هو الضمانة الأساسية لتوفير الأمن والحماية لها. وعلى الرغم من أن السعودية لم توقع اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك قواعد وقوات أمريكية ظلت موجودة على أراضيها منذ عام ١٩٩٠، وإن كان قد أُعلن فى مايو ٢٠٠٣بأن واشنطن سوف تنهى وجودها العسكري فى المملكة، خاصة بعد بروز دور قطر كبديل مناسب .

وعلى الرغم من فشل النظام العربي في التعامل مع خطيئة الاحتلال العراقي لدولة الكويت لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها ، إلا أنه استمر في حالة الفشل والتعثر في تطويق تداعياتها على العلاقات العربية – العربية ، فمنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين تم طرح العديد من الأفكار والمبادرات والمشاريع بشأن تصفية الأجواء العربية، وتحقيق مصالحة عربية شاملة، وتطوير الجامعة العربية، وتعزيز العمل العربي المشترك ، إلا أن شيئا جوهريا لم يتحقق على صعيد الواقع ، وبخاصة فيما يتعلق بما أصطلح علـى تسميته خـلال السنوات الأخيـرة بـ " الحالة العراقية ـ الكويتية "، والتي شكلت معضلة كبرى للنظام العربي ، فضلا عن الإخفاق في التعامل مع التحدي الكبير الـذي مثلتـه – وتمثله – السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ، حيث تواصل حلقات حربها العدوانية ضدهم ، وبخاصة منذ تولى " شارون " منصب رئيس الوزراء في إسرائيل ، ناهيك عن عدم أو ضعف القدرة على الاستجابة الفاعلة للتحديات النابعة من البيئة العالمية وبخاصة فيما يتعلق بانعكاسات ظاهرة العولمة على المجتمعات والاقتصادات العربية من ناحية، وتداعيات ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الوطن العربي من ناحية أخرى .

ورغم موجة التفاؤل التي عمت كثيرا من الأوساط العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي بإقرار دورية انعقاد القمة العربية اعتبارا من مارس ٢٠٠١، وذلك في قمة القاهرة غير العادية التي عُقدت عام ٢٠٠٠، وتولي السيد عمرو موسى منصب أمين عام الجامعة العربية، حيث نظر كثيرون إلى الأمرين باعتبارهما يشكلان عنصرين هامين لإحياء النظام العربي وتفعيل دوره ، إلا أن حرب أو بالأحرى كارثة الخليج الثالثة المتمثلة في العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق ، جاءت لتكشف عن عمق وفداحة الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام العربي ، ولتؤكد على أن معضلات وتعقيدات وهواجس العلاقات العربية – العربية والعمل العربي المشترك هي أكبر من أن تجدي معها ديناميكية السيد عمرو موسى وخبرته ، أو تفلح معها دورية انعقاد القمة طالما لا توجد إرادة سياسية حقيقية لدى الدول العربية لإحياء وتفعيل النظام العربي، وقد عبر أمين عام الجامعة العربية في غير مناسبة و بكثير من الأسى عن حالة التدهور والانقسام في العلاقات العربية – العربية، والتي أصابت الجامعة العربية بالشلل وعدم القدرة على الفعل [٤]، كما أن قمة شرم الشيخ التي عُقدت في مطلع مارس ٢٠٠٣ شهدت الكثير من الخلافات خلف الكواليس، وكادت أن

تنفجر من الداخل على خلفية التلاسن الحاد بين الأمير عبد الله ولى العهد السعودي والعقيد معمرا لقذافي ، ولكن أهم من هذا كله أن العدوان على العراق أثبت أن قرارات قمة شرم الشيخ ، وقبلها قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢ بشأن العراق لم يكن لها أية قيمة، وأنها مجرد حبر على ورق ، وأن كل الدول العربية وافقت عليها وفى نيتها عدم الالتزام بتنفيذها على نحو ما سيأتي ذكره بشيء من التفصيل فيما بعد .

وإذا كان العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وتداعياته قد كشف عن عمق الأزمة البنائية التي يعانى منها النظام العربي ، فإنـــــه طرح ــ وسيطرح ــ تحديات كبرى على هذا النظام، حتى أن البعض يعتبر ما حدث بمثابة نهاية له من الناحية العملية، إن لم يكن من الناحية الشكلية بالطبع ، فهو فشل فشلا ذريعا في طرح أي موقف عربي جماعي جدي ومؤثر بشأن التعامل مع حرب عدوانية ، غير شــــرعية وغير أخلاقية وغير عادلة، على دولة عضو في الجامعة العربية (العراق)، فى الوقت الذي أظهرت فيه دول غير عربية مثل فرنسا وألمانيا وغيرهما مواقف صلبة فى رفض الحرب أو رفض تقديم تسهيلات معينة لواشنطن بهذا الخصوص مثلما هو الحال بالنسبة لتركيا ، وذلك بغض النظر عن دوافع هذه الدول وحساباتها من وراء ذلك ، وبغض النظر كذلك عما آلت إليه التطورات بعد أن قررت واشنطن ولندن المضي فى طريق الحرب بغير غطاء من الشرعية الدولية بعد أن هددت فرنسا باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار يخول واشنطن حق الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق، فالمهم هو أن هذه الدول بدت فى مواقفها أكثر عروبية إذا جاز التعبير من الدول العربية ذاتها. كما فشل النظام العربي في بناء حد أدنى من التوافق العربي على إجراءات عملية للتعامل مع تداعيات العدوان، وبخاصة فيما يتعلق بمستقبل النظام السياسي والدولة في العراق بعد الحرب، والذي حدث عملا هو أن دولا عربية عديدة تجاهلت قرارات قمتي بيروت (مارس٢٠٠٢) وشرم الشيخ (مارس٢٠٠٣) بشأن المسألة العراقية، والتي أكدت على الرفض العربي المطلق لضرب العراق، وضرورة حل الأزمة بالطرق السلمية في إطار الشرعية الدولية، وإعطاء فرق التفتيش المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق، فضلا عن تأكيدها على امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضى العراق، كما تجاهلت هذه الدول قرارات مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري بشأن العراق ، سواء فى دورته غير العادية التي عُقدت بتاريخ ٢/١٦/ ٢٠٠٣، والتي أكدت على ضرورة امتناع الدول العربية عن تقديم أي نوع من

المساعدة والتسهيلات لأى عمل عسكري يؤدى إلى تهديد أمن وسلامة العراق ووحدة أراضيه، أو في دورته الـ (١١٩) التي عُقدت بالقاهرة في ٢٠٠٣/٣/٢٤، أي بعد أربعة أيام على بدء الحرب ضد العراق ، والتي أدانت ما اعتبرته عدوانا على العراق، وطالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأمريكية والبريطانية الغازية، كما أكدت مجدداً على الالتزام بضرورة امتناع الدول العربية عن المشاركة في أي عمل عسكري يمس سيادة وأمن ووحدة أراضى العراق، تجاهلت دول عربية عديدة كل ذلك، بل أن بعضها خالفه صراحة بمبررات وذرائع عديدة. وفى ضوء ذلك فإن جهود اللجنة التي تم تشكيلها فى إطار قرارات قمة شرم الشيخ لم تسفر عن أي نتيجة، كما أن الإجراءات التي تم اتخاذها فى إطار قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الذي انعقد فى ٢٠٠٣/٣/٢٤ بشأن التحرك على صعيد مجلس الأمن والجمعية العامة قد وصلت إلى طريق مسدود .وقد أصبح من أبرز علامات بؤس النظام العربي أن العدوان الأمريكـي ـ البريطاني ضد دولة عربية ينطلق ويُدار في جانب هام منه من معسكرات وقواعد ومراكز قيادة وتوجيه ومخازن أسلحة موجودة على أراضى دول عربية، ناهيك عن التسهيلات البرية والبحرية والجوية ، المعلنة وغير المعلنة ، التي قدمتها دول عربية أخرى للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حكم الشريك ، ولو غير المباشر ، في العدوان على العراق . كما سارعت دول عربية نفطية بزيادة إنتاجها من النفط بشكل كبير لتعويض توقف ضخ النفط العراقي حتى لا تتأثر الأسعار في الأسواق العالمية (٥) .

وإزاء هذا الوضع فقد ظهر النظام العربي في أسوأ حالاته،حيث حدث انقسام على الأرض بين الدول العربية بشأن الموقف من العدوان الأمريكي ـ البريطاني ضد العراق، وبدت الجامعة العربية في حالة شلل كامل نتيجة لهذا الانقسام، ولم تتعد المواقف الرسمية لمعظم النظم العربية دائرة التصريحات الجوفاء التي تصب في اتجاه إبراء الذمة وغسل اليدين من الكوارث التي خلفـها ـ وسيخلفها ـ العدوان ضد دولة عضو في الجامعة العربية، والتي راح أصحابها يؤكدون على أنهم فعلوا ما فى وسعهم لمنع وقوع هذه الحرب، ويطالبون بوقفها في أسرع وقت ممكن (دأب البعض على استخدام تعبيرات مثل وقف إطلاق النار أو وقف العمليات العسكرية لتجنب وصف ما يحدث بمسماه الحقيقي باعتباره عدوان وغزو)، أو يعبرون عن خشيتهم من احتمال إطالة أمد الحرب بسبب المقاومة العراقية غير المتوقعة خلال الأسبوعين الأولين منها، فضلا عن الإعراب عن

قلقهم من جراء كثرة الضحايا والخسائر في صفوف المدنيين والمرافق والمنشآت المدنية العراقية،وكلها ردود أفعال تكشف عن عدم المصداقية وعدم الجدية من قبل هذه النظم، والافتقار إلى الحد الأدنى من الإرادة السياسية للارتفاع إلى مستوى التحدي الذي يمثله العدوان، ليس على حاضر العراق ومستقبله فحسب، ولكن على حاضر الوطن العربي ومستقبله أيضا.وهكذا بدا النظام العربي في التعامل مع العدوان وكأنه في حالة شلل كلى أو استقالة تامة ، وبدت النظم العربية وكأنها غائبة أو كأن الأمر لا يعنيها، ولذا لم تستطع أن تصبح طرفا مؤثرا أو لاعبا له دور في التأثير على سير الأحداث، بشأن حرب عدوانية تستهدف دولة عربية، وأن العرب هم أول من سيدفع ثمنها إن عاجلا أو آجلا، بل الأدهى من ذلك أن قواعد وتسهيلات ومراكز قيادة وسيطرة في دول عربية أصبحت هي نقاط انطلاق العدوان ضد العراق على نحو ما سبق ذكره، كما أن كثيرا من النظم العربية لم يعد قادرا هذه المرة حتى على استخدام لغة الإدانة والشجب والاستنكار التي تمثل الأداة التقليدية والأثيرة لهذه النظم في التعامل مع الكوارث والتحديات الكبرى ، وكل ذلك يؤكد على أن الحرب ضد العراق حظيت بقبول عدد لابأس به من النظم العربية طالما ستؤدى إلى إطاحة نظام صدام حسين، وتكون حربا سريعة وخاطفة بما يجنب هذه النظم الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها من جراء تصاعد الاحتجاجات المناهضة للحرب على الصعيدين العربي والدولي، وبخاصة مع تواصل عمليات القصف التي طالت كثيرا من المدنيين ومنشآت البنية التحتية المدنية فى العراق .

وعلى الرغم من أن بعض النظم العربية حاولت احتواء الاحتجاجات الشعبية المضادة للعدوان ، وذلك من خلال تنظيم بعض التظاهرات على غرار ما حدث في مصر قبيل الحرب ، أو من خلال مشاركة مسؤولين حكوميين في بعض التظاهرات على غرار ما حدث في اليمن وغيرها من الدول العربية، الأمر الذي بدا وكأن هذه النظم تريد أن تقول لشعوبها يجب ألا يزايد عليها أحد في التظاهر والاحتجاج ، فهي أيضا غاضبة وغير راضية عما حدث،ولكن مع تواصل أعمال التظاهر والاحتجاج الجماعي التي خرجت للتعبير عن رفض العدوان من ناحية، وإدانة المواقف العربية الرسمية التي اتسمت بالعجز والضعف من ناحية أخرى، لم تتردد هذه النظم في استخدام القوة لقمعها ، الأمر الذي ترتب عليه حدوث مواجهات بين المتظاهرين وأجهزة الأمن في عديد من الدول العربية، مما نجم عنه وقوع قتلى وجرحى، فضلا عن عمليات اعتقال في صفوف النشطاء السياسيين

والمشاركين في التظاهرات، وهكذا تحول العدوان على العراق في جانب منه إلى مشكلة أمنية داخلية في عديد من الدول العربية .

ومع أن الاحتجاج الجماعي يجب أن يكون سلميا وفى إطار القانون ، إلا أن المسؤول عن تحول أعمال الاحتجاج الجماعي إلى أعمال عنف وشغب في الدول العربية هو أنماط الحكم التسلطية والاستبدادية الشائعة في هذه الدول ، والتي تحرم الشعوب من حق التظاهر السلمي للتعبير عن آرائها وتوصيل مطالبها، مما حال – ويحول – دون نمو ثقافة الاحتجاج السلمي في الوطن العربي. وفى هذا السياق، فإن ردود أفعال الشارع العربي على العدوان بحاجة إلى مزيد من الدراسة، فالمُلاحظ أنه قبل بدء الحرب اتسم رد الفعل الشعبي العربي متمثلا فى التظاهرات وغيرها من أشكال الاحتجاجات العامة بالتواضع الشديد مقارنة بردود الأفعال الشعبية فى عديد من دول العالم، ولكن مع بدء العمليات العسكرية تغيرت ملامح الصورة ، حيث تصاعدت التظاهرات والاحتجاجات فى عديد من الدول العربية ، وبدت ردود الأفعال هذه وكأنها نوع من التجاوب مع حالة الصمود التي أظهرها الشعب العراقي خلال الأيام الأولى للحرب ، ولكن بمجرد سقوط بغداد وانهيار نظام صدام حسين عاد الشارع العربي إلى الهدوء ، وأصبح موقفه من الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق لا يختلف كثيرا عن موقفه من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين من حيث اللامبالاة وضعف الاهتمام والتسليم بالأمر الواقع .

وهكذا اتسم رد فعل الشارع العربي بطابع ظرفي ومؤقت ، وهو أمر سبق وأن تكرر بصدد أزمات وكوارث أخرى واجهت الوطن العربي، مما حال دون ترجمته إلى سلوك مؤثر على سياسات ومواقف النظم العربية، ويجد ذلك تفسيره فى أسباب عديدة منها القمع الذي تتعرض له حركة الجماهير العربية من قبل السلطات الحاكمة التي ترفض قيام مواطنيها بالتظاهر والاحتجاج ضد أمريكا وإسرائيل تحسبا من أن تتظاهر ضدها فيما بعد ، فهذه النظم لا تريد لجماهيرها أن تتعلم سلوك التظاهر والاحتجاج من الأصل، ولا تقبل منها سوى تظاهرات التأييد والمبايعة، ولذلك فهي تتفنن فى وضع وتنفيذ القوانين والإجراءات التي تجعلها تتحكم فى حركة الشارع . كما أن غياب أو ضعف الأطر والتنظيمات السياسية والمؤسسية التي تنظم حركة الجماهير وتفعل من دورها فى التأثير على القرار، يجعل حركتها يغلب عليها الطابع العشوائي غير المنظم، ويحد من تأثيرها وفاعليتها فى نهاية المطاف[٦].

وبدلا من أن يكون العدوان على العراق دافعا لبناء موقف عربي جماعي فاعل بشأن التعامل مع هذه الكارثة وتداعياتها، فإن الذي حدث على أرض الواقع هو بروز سلسلة من الخلافات فيما بين بعض الدول العربية بسبب هذا العدوان سواء في مرحلة التحضير له أو تنفيذه ، حيث حدث خلاف بين السعودية وليبيا أثناء اجتماعات قمة شرم الشيخ على نحو ما سبق ذكره، وخلاف بين الكويت ولبنان على خلفية اتهام الأولى للثانية بموالاة العراق، وبين الكويت وليبيا على أثر التظاهرات التي استهدفت السفارة الكويتية في ليبيا احتجاجا على موقف الكويت من الحرب ، ولذلك بدأت أوساط سياسية وإعلامية في الكويت تتحدث عن " دول ضد" جديدة ، كما حدث خلاف حاد بين الكويت والأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى على خلفية اتهام موسى بالانحياز في تصريحاته وممارساته لصالح نظام صدام حسين،وخلاف بين مصر وسوريا على خلفية التظاهرات التي استهدفت السفارة المصرية في دمشق احتجاجا على موقف القاهرة الرسمي من العدوان، ورغم أنه تم احتواء معظم هذه الخلافات، إلا أنها عكست التباينات فى مواقف الدول العربية بشأن العدوان، ولكن الأخطر فى هذا السياق هو تراكم الهواجس والمخاوف لدى بعض الدول العربية من أن القواعد العسكرية والمعسكرات ومخازن الأسلحة الأمريكية الموجودة فى دول عربية " شقيقة" حسب التعبير الأثير للمسؤولين العرب قد تُستخدم ضدها في حال قررت الإدارة الأمريكية معاقبتها أو اتخاذ إجراءات ضدها بدعاوى ومبررات مختلفة ، وأنها لا تستطيع أن تركن إلى دعم عربي إذا ما تعرضت إلى شئ من هذا القبيل .

وفى أعقاب انهيار نظام صدام حسين ، بدأت مرحلة من التجاذبات بشأن مستقبل الإدارة والحكم في العراق سواء على صعيد الإدارة الأمريكية ذاتها ، أو بين أمريكا وبريطانيا، كما كان لدول أخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا مواقفها المعلنة بهذا الخصوص، وقد دارت التجاذبات حول قضايا عديدة مثل : دور الأمم المتحدة في عراق ما بعد صدام حسين ، وشكل الإدارة خلال المرحلة الانتقالية، ودور المعارضة العراقية، وملف إعادة إعمار العراق، وموضوع أسلحة الدمار الشامل .... إلخ. وقد انتهى الأمر بأن قررت الولايات المتحدة الأمريكية احتكار ملف صياغة مستقبل العراق، وإقصاء الأطراف الأخرى من أن يكون لها دور في هذه العملية ، أو السماح لبعضها بأدوار جزئية ومحدودة فـــي أفضل الأحوال. ورغم أن مستقبل العراق كدولة وكمجتمع يعنى الدول العربية في المقام الأول، إلا أن النظام العربي ظل غائبا أو مغيبا عن هذا الموضوع، فحتى تاريخ الانتهاء من

كتابة هذه السطور(نهاية مايو٢٠٠٣) لم تعقد الجامعة أي اجتماع سواء على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري لبلورة رؤية عربية بشأن مستقبل العراق ، وسبل التعامل مع الواقع الجديد ، وبخاصة فيما يتعلق بالوضع القانوني للعراق (المحتل) داخل الجامعة العربية، ومسألة الاعتراف أو عدم الاعتراف بحكومة أمريكية في العراق أو حكومة عراقية مفروضة على الشعب العراقي ، ودور الأمم المتحدة ، ومستقبل النظام السياسي في العراق، ومستقبل الوحدة الوطنية للدولة العراقية ، وملف إعادة الأعمار، وسبل المحافظة على عروبة العراق .....إلخ، ويبدو أن الدول العربية اختارت فضيلة الصمت والانتظار، ولذا اكتفت بعض العواصم العربية بإصدار تصريحات باهتة من قبيل ضرورة إعادة الأمن والاستقرار للعراق، وإنهاء الاحتلال في أسرع وقت ممكن، والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه ، وتمكين الشعب العراقي من حكم نفسه وإدارة موارده وثرواته ، ومثل هذه التصريحات لا قيمة لها أو محدودة الأهمية في ضوء الواقع الجديد الموجود على الأرض في العراق من ناحية، وغياب موقف عربي جماعي للتعامل معه من ناحية أخرى.

وثمة مسألة أخرى اقترنت بالعدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، ومن المهم الإشارة إلى موقف النظام العربي منها ، وهى المتعلقة بالتهديد الأمريكي غير المسبوق ضد سوريا، والذي لم يقتصر على التلويح بتحريك وإصدار قانون محاسبة سوريا الذي يتضمن فرض عقوبات عليها ، وقطع النفط العراقي عنها ، بل وصل الأمر إلى حد التلويح باستخدام القوة العسكرية ضدها، وقد بررت الإدارة الأمريكية ذلك بسلسلة طويلة من الاتهامات منها: اتهام السلطات السورية بتقديم دعم عسكري لنظام صدام حسين، وإيواء بعض المسؤولين العراقيين المطلوبين من قبل الولايات المتحدة على أراضيها، ودعم الإرهاب، والعمل من أجل امتلاك أسلحة دمار شامل ....إلخ .

ولكن بغض النظر عن مدى حجية وصدقية هذه الدعاوى الأمريكية المعلنة، فالمؤكد أن الحملة ضد سوريا حركتها – وتحركها – عدة دوافع حقيقية منها : قطع الطريق أمام أي دور محتمل لسوريا بشأن التأثير على ملف مستقبل العراق الذي قررت الولايات المتحدة الأمريكية احتكاره، وإنهاء علاقة سوريا بحزب الله ودفعها إلى التضييق على هذا الحزب بما يسمح بنزع أسلحته وربما حله أو إضعافه إلى حد كبير ، فضلا عن إجبارها على طرد التنظيمات الفلسطينية الموجودة على أراضيها ووقف أي شكل من أشكال الدعم لها باعتبارها مصنفة أمريكيا على أنها تنظيمات إرهابية، بما يمهد الطريق لإغلاق ملف

هذه التنظيمات ، ويفسح المجال لإمكانية فرض تسوية على المسار الفلسطيني –الإسرائيلي تتفق فى نهاية المطاف مع الرؤية الإسرائيلية للتسوية، كما تهدف أمريكا إلى تحجيم علاقة سوريا بإيران. وقد وجهت واشنطن هذه المطالب أو بالأحرى الإملاءات لسوريا بشكل صريح ، مضافا إليها مطالب أخرى مثل : انسحاب الجيش السوري من لبنان ، والعمل على انتشار الجيش اللبناني في منطقة الجنوب ليحل محل حزب الله، والأخذ بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ومن المؤكد أن أهداف الحملة الأمريكية ضد سوريا تصب في نهاية المطاف في مصلحة إسرائيل. وإزاء هذا الواقع الجديد الذي تجد فيه سوريا نفسها محاصرة بين فكي كماشة، إسرائيل من ناحية وأمريكا من ناحية أخرى ، لم يكن أمام النظام السوري سوى الانحناء للعاصفة العاتية تجنبا للأسوأ، وقد بدأ بالفعل تنفيذ بعض المطالب الأمريكية ، خاصة وأن وزير الخارجية الأمريكي "كولن باول " قد أكد فى زيارته لسوريا التي تمت فى أوائل مايو ٢٠٠٣على أن واشنطن سوف تحكم على النظام السوري بالأفعال وليس بالأقوال(٧) .

وعلى الرغم من خطورة الوضع الذي تعرضت – وتتعرض – له سوريا ، والذي ينطوي على تهديد جوهري لأمنها ، خاصة وأنه وضع مفتوح على كل الاحتمالات في المستقبل ، إلا أنه لم يصدر حتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه السطور (نهاية مايو ٢٠٠٣)أي رد فعل جماعي عربي جدي بخصوص هذا الموضوع ، ولكن على الصعيد الفردي صدرت تصريحات وبيانات عن عواصم عربية عديدة تؤكد على معنى التضامن مع سوريا ، ورفض التهديدات الأمريكية الموجهة لها، والدعوة إلى الحوار بين الجانبين، وكلها تصريحات لا قيمة لها وفاقدة للمصداقية سواء في نظر المواطن العربي أو الإدارة الأمريكية، التي أصبحت لا تعير الأصوات الرسمية الصادرة عن الدول العربية أي اعتبار للاقتناع بأنها للاستهلاك المحلى وليست مدعومة بأية قدرة حقيقية أو رغبة جدية على الفعل، حيث لم يقل أحد ما الذي ستفعله الحكومات العربية في حال قررت أمريكا ضرب سوريا، أو قامت إسرائيل بهذه المهمة بدعم أمريكي. ولكن إذا كانت مواقف النظم العربية تجاه العدوان على العراق يمكن فهمها ولو جزئيا فى سياق مواقفها من نظام صدام حسين، فكيف يمكن فهم وتفسير مواقفها تجاه التهديدات الأمريكية لسوريا ؟ .

وإذا كان العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق قد كشف عن مدى حالة الضعف والهشاشة التي بلغها النظام العربي، فإنه كشف أيضا عن حدود الدور العربي

لمصر ، ففي مرحلة ما قبل الحرب تمثلت أهم أبعاد الموقف الرسمي المصري المعلن في : رفض الحرب كأسلوب لحل مشكلة أسلحة الدمار الشامل في العراق ، والدعوة إلى أن يكون التعامل مع هذا الملف من خلال الأمم المتحدة ، كما أكدت مصر أنها لن تشارك في أي حرب محتملة ضد العراق ، وأكدت أيضا رفضها مبدأ تغيير النظم بالقوة من الخارج باعتبار أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ويعتبر انتهاكا لسيادة الدول وتدخلا سافرا في شئونها الداخلية، كما طالبت القاهرة النظام العراقي بضرورة الالتزام بالتطبيق السريع والحرفي لقرارات الشرعية الدولية، حتى لا يقدم الذريعة للولايات المتحدة لشن الحرب ضده ، ولكن بالإضافة إلى ذلك فإن النظام المصري أكد في غير مناسبة على أن أحدا لا يستطيع منع الولايات المتحدة الأمريكية في حال قررت ضرب العراق . ومع تسارع الأحداث والتطورات بشأن الاستعدادات الأمريكية للحرب ضد العراق سواء على صعيد تواصل الحشود العسكرية فى المنطقة ، أو على صعيد مجلس الأمن، حيث حدث انقسام حاد داخل المجلس بسبب معارضة فرنسا وألمانيا صدور قرار ثان من مجلس الأمن يخول واشنطن الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق، وتهديد الأولى باستخدام حق الفيتو ضد أي قرار من هذا القبيل ، فى ظل هذه التطورات دعت مصر إلى قمة استثنائية لبحث المسألة العراقية، وكالعادة انقسمت الدول العربية حول القمة سواء من حيث أهدافها أو جدول أعمالها أو التحضير لها ، وانتهى الأمر بالاتفاق على عقد قمة عادية مع تبكير موعدها إلى مطلع مارس بدلا من ٢٤مارس وهو موعدها الأصلي، مع نقل القمة من البحرين إلى القاهرة بعد موافقة الأولى. وبعد بدء العدوان بالفعل تمثل رد الفعل المصري الرسمي في النقاط التالية : التأكيد على أن مصر قامت بجهود كبيرة وفعلت أقصى ما تستطيع فعله من أجل منع وقوع الحرب، ولكن لم يكن بمقدورها أو بمقدور غيرها تحقيق ذلك ، كما حملت ا لنظام العراقي مسؤولية ما حدث باعتبار أن مغامرته باحتلال دولة الكويت عام ١٩٩٠ خلقت كل هذه التداعيات، فضلا عن الدعوة المتكررة إلى وقف الحرب بأسرع وقت ممكن والاحتكام إلى الحلول السياسية والدبلوماسية، وتجنب إصابة المدنيين والمرافق المدنية ، وضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه . وكرد على الدعوات التي طالبت مصر بإغلاق قناة السويس فى وجه السفن الأمريكية، أكدت القاهرة عدم قدرتها قانونيا وواقعيا على اتخاذ إجراء من هذا القبيل . وبعد انهيار نظام صدام حسين طالبت مصر بإعادة الأمن والاستقرار للعراق، وإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن، وتمكين العراقيين من

حكم أنفسهم وإدارة ثرواتهم، فضلا عن الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه، والتحذير من مخاطر نشوب حرب أهلية في العراق(٨) .

وهكذا لم يختلف موقف مصر من العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق كثيرا عن مواقف عديد من الدول العربية الأخرى سواء لجهة إبراء الذمة ، أو تحميل النظام العراقي مسؤولية ما حدث ، أو الاكتفاء بإصدار تصريحات لفظية على نحو ما سبق ذكره . كما يُلاحظ أن الخطاب الرسمي المصري بدأ منذ اللحظة الأولى لاندلاع الحرب يطرح ويروج لمقولة "الأمن المصري أولا وفوق أي اعتبار" ، بما يعطى الانطباع وكأن ما يحدث في الخليج ضد العراق، وفى المشرق العربي ضد سوريا وفلسطين لاصلة له بالأمن الوطني المصري، وهو منطق يتنافى مع الثوابت التاريخية والحقائق الراهنة التي تؤكد أن أمن مصر يبدأ من المشرق العربي، كما أنه وثيق الارتباط بالأمن فى الخليج (٩)، وأكثر من هذا فإن الحكومة المصرية قامت قبيل اندلاع الحرب بفترة وجيزة جدا بإرسال وفد رفيع المستوى إلى واشنطن لطلب تعويضات مالية عن الأضرار التي ستلحق بالاقتصاد المصري من جراء الحرب، وقد حصلت بالفعل، حسبما هو معلن، على (٣٠٠مليون) دولار كتعويضات ، وهو مبلغ هزيل مقارنة بما حصلت عليه دول أخرى مثل تركيا وإسرائيل والأردن. وقد حرص بعض المسؤولين الأمريكيين على الدق على هذا الموضوع من باب إحراج مصر بوضعها في قائمة واحدة مع إسرائيل باعتبارهما من بين الدول التي تلقت تعويضات، وإعطاء الانطباع بأن ما حصلت عليه هو مكافأة لها على موقفها (الحقيقي) المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق. وبغض النظر عن حجم التعويض المالي الذي حصلت عليه مصر ، فإن حدوث هذا الأمر وبهذا الشكل فهمه البعض على أنه نوع من بيع وشراء المواقف السياسية ، كما ألقى ظلالا على الموقف الحقيقي لمصر من الحرب ، وأثار التساؤلات حول مدى صدقية الموقف الرسمي المعلن، باعتبار أن الدولة التي أعلنت رفضها للعدوان، سعت لدى الدولة المعتدية لتعويضها ماديا عن خسائرها من جراء هذا العدوان قبيل وقوعه، وقد لبت الأخيـــرة الطلب جزئيا في إطــــار ما أسمته بـــــ " تعويضات " لـــدول صديقة وحليفة (١٠) .

وجدير بالذكر أن الأزمة البنائية العميقة التي يعانى منها النظام الإقليمي العربي، والتي تتجلى أبرز جوانبها في ضعف وهشاشة دور الجامعة العربية التي تمثل الإطار المؤسسي الرئيسى لهذا النظام، لا تتحمل مسئوليتها الجامعة باعتبارها جامعة دول تستمد

إرادتها وقدرتها من إرادة وقدرة هذه الدول، ولذلك فإن هذه الأزمة هي في التحليل الأخير محصلة لأزمة النظم السياسية العربية برمتها ، والتي تظهر بوضوح في عجزها وعدم امتلاكها لإرادة سياسية حقيقية ، وذلك نتيجة لعوامل عديدة في مقدمتها غياب أو تآكل الشرعية السياسية للعديد من هذه النظم ، ووجود فجوة بين الحكومات والشعوب في كثير من الدول ، فضلا عن قيام نظم عديدة برهن مصائرها ومصائر دولها- على الأقل على المستوى الأمني- بقوى أجنبية من خلال اتفاقيات أمنية وترتيبات أخرى، وكلها ظواهر لا تعكس ضعف وهشاشة النظم الحاكمة فحسب، بل تعكس أيضا أزمة الدولة القطرية أو الوطنية ذاتها على نحو ماسيأتى ذكره فيما بعد .

وفى ضوء ذلك تعتبر حالة الضعف والوهن التي يعانى منها النظام العربي في الوقت الراهن نتيجة طبيعية لتراكم خبرات التعثر والفشل في التعامل مع التحديات الكبرى التي تواجه الوطن العربي، فضلا عن الإخفاق في إحياء مؤسسات النظام العربي وتفعيل دوره وآليات عمله رغم كثرة المبادرات والمشاريع التـــي طُرحت لهذا الغرض ، حيث أصبحت الجامعة العربية مرآة تنعكس عليها الخلافات والانقسامات بين الدول العربية مما أصابها بعطل عميق وشلل كبير. وفى هذا السياق يمكن القول : إن غياب دور فاعل لهذا النظام في التعامل مع العدوان الأمريكـــي - البريطاني على العراق وتداعياته هو مجرد استمرار لإخفاقه في التصدي للنظام العراقي وإنهاء احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠في سياق عربي .

ولكن إذا كانت الأزمة البنائية للنظام العربي تتحمل مسئوليتها جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية ، إلا أن هناك تفاوتا بين هذه الدول من حيث درجة مسؤولية كل منها، فمسؤولية الـــدول الكبيرة ــ بالمعايير الإقليمية ــ وفى مقدمتها مصر أكبر من غيرها باعتبارها هي الأقدر على المبادرة والفعل والتأثير وصياغة المرجعيات والتوجهات بما يسهم في تفعيل مؤسسات النظام العربي وآليات عمله ، وبخاصة فيما يتعلق بنظام الأمن الجماعي العربي الكفيل بحل معضلة الأمن بالنسبة للدول العربية الصغيرة، فضلا عن تحقيق الالتزام بتنفيذ المقررات العربية من خلال تبنى وإقرار الآليات التى تحقق ذلك وتقديم القدوة بهذا الخصوص .

وفى هذا السياق ، فقد أكدت الخبرة التاريخية لتطور النظام العربي على وجود نوع من العلاقة الجدلية والتداخلية بين حجم وفاعلية الدور العربي لمصر من ناحية ، ومدى

فاعلية النظام العربي من ناحية أخرى فى الوقت الراهن ، باعتبار أن فاعلية هذا النظام تتوقف في جانب هام منها على سلوك وأداء الدول الكبرى فيه وعلى رأسها مصر، كما أن فاعلية النظام العربي تعزز من مكانة مصر ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وبلغة أخرى فإن النظام العربي يكون فاعلا ومؤثرا متى توافرت شروط ومعطيات عديدة في مقدمتها وجود دور عربي فاعل ومؤثر لمصر، وبالمقابل فإن وجود نظام عربي يتسم بدرجة من التماسك والفاعلية يوفر لمصر بعض الفرص والإمكانيات التي تسمح لها بتعزيز دورها ، والتصرف بقدر أكبر من الاستقلالية تجاه ممارسات وضغوط بعض القوى الأجنبية التي جعلت – وتجعل – من تطويع مصر وعزلها عن دائرتها العربية هدفا مركزيا لها (١١).

وفى ضوء ما سبق ، فإذا كانت حرب الخليج الثالثة قد كشفت عن عمق الأزمة البنائية التي يعانى منها النظام العربي ، فإنها كشفت في الوقت نفسه عن حدود وإمكانيات الدور العربي لمصر، ليس لجهة موقفها من العدوان على العراق فحسب، ولكن أيضا لجهة وزنها وتأثيرها في مسار العلاقات العربية ــ العربية بصفة عامة من ناحية ، ودورها في قضايا عربية عديدة من ناحية ثانية ، وجهودها في إحياء النظام العربي وتفعيل دوره في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية من ناحية ثالثة ، وقدرتها على تقديم نموذج تحتذيه الدول العربية الأخرى وبخاصة فى مجالات الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان والتنمية والعدالة الاجتماعية من ناحية رابعة . وهكذا حدث نوع من التزامن بين التواضع في دور مصر العربي من جانب ، وتزايد حالة عجز النظام العربي وعدم فاعليته من جانب آخر، وهذا لايعنى أن أزمة النظام العربي ترجع فقط إلى غياب دور مصري فاعل ومؤثر، بل إن هناك عوامل عديدة لذلك ، ولكن يبقى ضعف أو تواضع دور مصر من العوامل الأساسية بهذا الخصوص ، وهو أمر لايمكن فهمه بمعزل عن التقاليد التاريخية، البعيدة والقريبة ، لدور مصر فى دائرتها العربية .

ولكن السؤال الجوهري الذي يمكن طرحه هنا هو : هل كان بإمكان النظام العربي منع حدوث العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ؟. ورغم أن الإجابة على هذا السؤال تبدو بسيطة ومعقدة فى آن واحد ، إلا أنه بشكل موجز يمكن القول : إن النظام العربي بوضعيته السابقة على العدوان لم يكن بمقدوره منع وقوع هذا العدوان نظرا للأزمة البنائية التي كان ولا يزال يعانى منها ، والتى سبق تناول بعض أبعادها بالتفصيل ، إلا أن الدول العربية الأعضاء فى هذا النظام كان بإمكانها على الأقل تصعيب مهمة أمريكا

وبريطانيا في شن العدوان ، أو في تحقيق النصر بسهولة، ولكن هذا الأمر كان له شروطه الأساسية و في مقدمتها التزام هذه الدول بتنفيذ ما اتفقت عليه والتزمت به من قرارات بشأن المسألة العراقية خلال قمتي بيروت وشرم الشيخ واجتماعات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري على نحو ما سبق ذكره ، فالذي حدث عملا أن دولا عربية عديدة تجاهلت هذه القرارات ، بل وخالفتها سرا وعلانية ، ولاشك في أن ذلك شكل عاملا رئيسيا لتشجيع واشنطن على مواصلة عدوانها على العراق ، كما سيشجعها على استهداف دول أخرى في المنطقة .

وفي معرض التقييم الموضوعي لموقف مصر من العدوان يمكن التساؤل : هل كان بإمكان مصر أن تتخذ موقفاً غير الذي اتخذته بالفعل ؟. إن الإجابة على هذا السؤال ليست بالأمر الهين، خاصة في ظل الدعوات التي رفعتها قطاعات واسعة من الشعب المصري والعربي ، وبعض الأحزاب والنقابات مطالبة الحكومة المصرية باتخاذ مواقف أشد في رفضها للعدوان ودعم الشعب العراقي ، ومنها على سبيل المثال : إعلان أن أي عدوان على العراق هو عدوان على مصر وتهديد لأمنها الوطني مما يخول مصر الحق في إغلاق قناة السويس في وجه السفن الأمريكية ، والتأكيد على أنه إذا كانت القاهرة قد أعلنت هذا الموقف قبل بدء الحرب، فإن ذلك كان من شأنه دفع الدول التي يوجد للولايات المتحدة الأمريكية تسهيلات وقواعد عسكرية على أراضيها باتخاذ مواقف مماثلة ، فضلاً عن تصليب مواقف الدول العربية عموما بشأن رفض العدوان ، مما كان سيجعل واشنطن تتردد في الإقدام على الحرب، أو على الأقل يجعل قدرتها على تحقيق النصر صعبة (١٢) .

ولكن الرد الرسمي للدولة المصرية على هذه المطالب تمثل في التأكيد على عدة أمور : **أولها** ، أن مصر لا تستطيع أن تغلق قناة السويس في وجه السفن الأمريكية باعتبار إن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ تخولها حق إغلاق القناة في وجه سفن أية دولة هي في حالة حرب معها ، وأن مصر ليست في حالة حرب مع أمريكا ، فضلاً عن أن مصر لا تستطيع أن تغلق القناة وتضع نفسها في مواجهة العالم أجمع خاصة وأن السفن يمكن أن تمر رغم إرادتها ، مما يدخلها في مشكلات هي في غنى عنها . **وثانيها** ، أن الأمن المصري أولاً وفوق أي اعتبار ، ومن ثم فإن حفظ جيش مصر ومقدرات الشعب المصري هو في مقدمة أولويات القيادة السياسية التي تتحمل المسؤولية عن أي قرار، **وثالثها** ، أنه لا وجود لاتفاقية الدفاع العربي المشترك إلا على الورق فقط ، وأن المطالبين بتطبيق هذه الاتفاقية لا

يعرفون شيئاً عنها ومتأثرين بما تبثه بعض الفضائيات ، وأن أي تطبيق لها لابد وأن يكون مسبوقا بإيجاد الهياكل والمؤسسات وتطبيق الآليات التي تنص عليها الاتفاقية، فضلا عن تحقيق السوق العربية المشتركة ، وكل ذلك لم يتحقق (١٣) .

وبغض النظر عن الموقف الذي اتخذته مصر الرسمية أو الذي كان يتعين عليها أن تتخذه في نظر البعض، فالمؤكد أن الموقف المصري يمكن فهمه في ضوء عدة اعتبارات منها : وجود توجه مصري رسمي مفاده عدم إرسال قوات مصرية خارج الحدود إلا في إطار قرارات الشرعية الدولية ، وذلك من منطلق أن هذا المسلك له تداعياته وتبعاته الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يتحسب لها الحكم في مصر، وبالتالي فإن مطالبة مصر بإرسال قوات لمواجهة القوات الأمريكية والبريطانية في حرب خاسرة على أرض العراق تبدو غير منطقية وغير واقعية ، كما أن حالة التفسخ والانقسام في النظام العربي وإدراك مصر لمحدودية قدرتها على التأثير في مواقف دول عربية حسمت خياراتها بشكل قاطع لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة فيما يتعلق بتقديم قواعد وتسهيلات لها على أراضيها وفى مياهها وأجوائها جعلها غير قادرة على اتخاذ موقف غير الذي عبرت عنه ، بمعنى أنه لم يكن في استطاعة مصر اتخاذ موقف مغاير في ظل المواقف التي اتخذتها دول عربية أخرى ، وربما كان يتعين على مصر أن تتحرك بفاعلية أكبر قبل أن تصبح حرب الخليج الثالثة أمرا واقعا، وذلك على نحو ماسيأتي ذكره فيما بعد . وبالإضافة إلى هذا فإن حرص مصر على علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل المعونات السنوية الأمريكية التي تحصل عليها ، وسعيها للحصول على تعويضات مالية عن خسائرها من جراء الحرب قد شكل قيداً على موقفها ، كما أن رؤية مصر لدورها العربي في الوقت الراهن تمثل عنصراً هاماً في هذا السياق، حيث أن قضية الوظيفة القيادية والدور الريادي في النظام العربي ليس من أولويات هذه الرؤية بافتراض وجودها، ومن هنا يمكن فهم لماذا لم يختلف موقف مصر كثيرا عن مواقف عديد من الدول العربية الأخرى ، حيث تتصرف بمنطق أنها مجرد دولة في النظام العربي ، وليس بمنطق أنها أكبر دولة في هذا النظام، وهكذا فإن موقف مصر يتعين النظر إليه في سياق رؤيتها لدورها العربي بصفة عامة .

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن قراءة الموقف المصري بشأن العدوان الأمريكي ـــ البريطاني على العراق يجب أن تكون بالعودة قليلاً إلى الوراء، إلى تسعينيات القرن العشرين، حيث أنه على الرغم من الجهود التي بذلتها مصر من أجل تنقية الأجواء

العربية من خلال بعض الوساطات التي قامت بها لاحتواء وحل بعض الصراعات الداخلية في بعض الدول العربية وبعض الصراعات العربية ــ العربية ، إلا أن هذه الجهود ظلت دون مستوى خلق قوة دفع حقيقية تعمل في اتجاه تجاوز انعكاسات حرب الخليج الثانية على النظام العربي ، وتفعيل هذا النظام ، وتطوير صيغة للأمن الجماعي العربي ، ورغم أن حدوث ذلك لم يكن على الأرجح ليمنع العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق ، إلا أنه كان كفيلا بتسريع معالجة الحالة العراقية – الكويتية، وإسقاط بعض الذرائع التي رفعتها أمريكا لغزو العراق، وبناء موقف عربي صلب فى رفض العدوان ، خاصة فى ظل وجود معارضة دولية له على نطاق واسع، مما كان سيُصعب على واشنطن مهمتها ، حتى وإن لم يكن ليمنعها من السير فى هذا الطريق إلى نهايته ، حيث إن الحرب على العراق هي أبعد من موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية أو تحرير الشعب العراقي من نظام صدام حسين، فهي حرب من أجل النفط، وإسرائيل ، والطموح الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي ، وهذا ما أكدته ممارسات الإدارة الأمريكية بعد إطاحة نظام صدام حسين واحتلال العراق ، فحتى تاريخ الانتهاء من كتابة هذه السطور (نهاية مايو ٢٠٠٣) لم تعلن واشنطن عن اكتشاف أي أسلحة دمار شامل في العراق رغم حساسية هذا الموضوع وأهميته بالنسبة لها باعتبار أن الكشف عن هذه الأسلحة سيشكل رداً عملياً على معارضي الحرب ومنتقديها ، وبخاصة فى ظل تصاعد الجدل والاتهامات داخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك على الصعيد العالمى بشأن مدى حجية وصحة المعلومات عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ، والتى شكلت الذريعة الأساسية لشن الحرب ضد العراق ، بل الذى حدث عملا هو أن واشنطن حصلت على القرار رقم (١٤٨) الصادر عن مجلس الأمن بالإجماع فى ٢٠٠٣/٥/٢٢، وذلك بعد أن وافقت عليه سوريا بأثر رجعى بعد أن كانت قد تغيبت عن جلسة التصويت ، وهو يقضى برفع العقوبات المفروضة على العراق بموجب قرارات الأمم المتحدة ، وذلك قبل الإعلان عن خلوه من أسلحة الدمار الشامل حسبما تقتضي تلك القرارات، كما أنه يضفي شرعية دولية على الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ، ويطلق يد الدولتين فى إدارة شؤون العراق وثرواته ، وبالإضافة إلى هذا فإن حرص قوات الاحتلال على السيطرة على حقول النفط في شمال العراق وجنوبه ، وحماية وزارة النفط العراقية دون سواها من الوزارات والمؤسسات من موجات النهب التي اجتاحت مدن العراق بعد انهيار نظام صدام حسين، وتسرع الولايات المتحدة الأمريكية في

توزيع عقود إعادة الإعمار على الشركات الأمريكية، كل ذلك وغيره يؤكد أن للحرب أسباباً تحقيقية غير تلك الأسباب التي أعلنتها واشنطن .

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أن الخطاب الرسمي المصري بدأ في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق يؤكد على قضايا هامة مثل ضرورة تفعيل النظام العربي وإعادة بنائه على أسس جديدة ، ووضع صيغ فعالة ومتطورة للأمن الجماعي العربي . والمفارقة هنا أن مشكلات النظام العربي كانت معروفة للجميع ، وهى سابقة على العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، خاصة وأنها ازدادت حدة في أعقاب حرب الخليج الثانية ، إلا أن دعوة مصر إلى إصلاح النظام العربي، ووضع صيغ حديثة ومطورة للنهوض به برزت بعد وقوع كارثة الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق، فلماذا لم تبادر مصر وتتحرك بشكل جدي وفعال من أجل تحقيق هذه الأهداف طوال عقد التسعينات من القرن العشرين ؟ ، وهل ستتحرك بقدر من الفاعلية حاليا من أجل ترجمة القول إلى فعل مؤثر ؟ ، سؤال ستتضح الإجابة عليه خلال المستقبل المنظور .

ولكن إذا كان نظام صدام حسين- بممارساته الوحشية والخرقاء- قد شكل عاملا أساسيا فى إضعاف النظام العربي وتمزيقه ، حيث أن خطيئة احتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠كان لها انعكاسات كارثية على هذا النظام ، خاصة وأنها فتحت الباب على مصراعيه لتزايد الوجود العسكرى الأمريكي فى المنطقة ، وعلى الرغم من أن إطاحة نظام صدام حسين هى بمثابة إزالة لعقبة كؤود على طريق تفعيل النظام العربي ، إلا أن الطريقة التى تم من خلالها ذلك ، والتى انتهت بوقوع العراق فى قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني أوجدت عقبة- أو بالأحرى -عقبات كبرى جديدة فى مواجهة النظام العربي ، وربما تفضى إلى انهياره إذا استمرت أنماط تعامل الدول العربية مع هذه المستجدات على ماهى عليه.

ثانياً : مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام العربي

لقد انعكست الأزمة البنائية في النظام العربي ، والتي ازدادت حدتها على أثر كارثة الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما ترتب عليها من تداعيات معروفة ، على أداء النظام وفاعليته . وعندما قررت الولايات المتحدة وبريطانيا شن عدوان على العراق في ٢٠مارس ٢٠٠٣ ، والذي انتهى بإنهاء حكم صدام حسين ، ووقوع العراق في قبضة الاحتلال ، كان هذا النظام قد وصل إلى درجة من التبعثر والشلل لم يعد معها قادرا على

الحركة والفعل سواء فيما يتعلق بالتعامل مع العدوان أو مع نتائجه على نحو ما سبق ذكره.

وعلى الرغم من تعدد مظاهر عجز النظام العربي ، إلا أن الدراسة سوف تكتفي بالإشارة إلى هذا العجز في خمسة مجالات أساسية هي : الأمن القومي العربي ، والتكامل الاقتصادي العربي ، وتسوية الصراعات العربية – العربية بالطرق السلمية ، والتعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي ، وبخاصة فيما يتعلق بالتسوية السلمية لهذا الصراع اعتبارا من عام ١٩٩١ ، ودعم الانتفاضة الفلسطينية ، فضلا عن إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

١- الأمن القومي العربي

على الرغم من وجود معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة عام ١٩٥٠، والتي نصت على ترتيبات مؤسسية وآليات محددة بشأن حماية الأمن القومي العربي مثل تكوين مجلس للدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع أو من ينوبون عنهم فى الدول المتعاقدة ، وتشكيل لجنة عسكرية دائمة تتكون من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش هذه الدول ، وإنشاء هيئة استشارية عسكرية تضم رؤساء أركان حرب الدول الأعضاء للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة ، وعلى الرغم من أن آلية اتخاذ القرار فى مجلس الدفاع المشترك تقوم على أساس أغلبية الثلثين بحيث يصبح فى هذه الحالة القرار ملزما لجميع الدول الأعضاء ، إلا أن هذه المعاهدة معطلة منذ توقيعها ، ولم تشكل في أية مرحلة من المراحل أساسا لتحقيق هذا الأمن ، نظرا لعدم إلتزام الدول العربية بتطبيقها [١٤]، مما ترتب عليه تمييع مفهوم الأمن القومي العربي ، وغياب حد أدنى من الاتفاق العربي حول ماهية هذا الأمن من حيث مصادر تهديده ، وأسسه ، ومتطلبات حمايته وبخاصة بعد خطيئة احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠وما ترتب عليها مـــن آثار وتداعيات معروفة . وفى المحصلة فقد أصبح الأمن القومي العربـــي مستباحا ليس من قبل إسرائيل فحسب ، ولكن من قبل أطراف إقليمية (غير عربية) ودولية ، ولقد جاء العـــدوان الأمريكي - البريطاني على العراق ، والذي انطلق في جانب هام منه من قواعد ومعسكرات وتسهيلات موجودة في دول عربية، جـــــاء ليضع نهاية لما يُسمى بـــ " الأمن القومي العربي " .

٢- التكامل الاقتصادي العربي

على الرغم من كثرة الاتفاقيات والاستراتيجيات والخطط التي اتفقت عليها الدول العربية بشأن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، وبخاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية الضاغطة التي تحتم ذلك ، إلا أن الحصيلة حتى الآن تعتبر متواضعة جدا ، حيث لاتزال التجارة العربية البينية " أقل من ١٠% من حجم التجارة الخارجية للدول العربية، فى حين أنها تبلغ ٤٠% فى مجموعة الدول الآسيوي، وأكثر من ٢٠% فى دول أمريكا اللاتينية، فضلا عن السوق الأوروبية التي تزيد فيها التجارة البينية عن ٦٠% " (١٥)، وهكذا يعتبر الوطن العربي من أقل مناطق العالم من حيث التجارة البينية. وعلى الرغم من أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أقر في فبراير ١٩٩٧، استنادا إلى قرارات قمة القاهرة ١٩٩٦، برنامجا تنفيذيا لإنشاء منطقة حرة للتجارة العربية خلال عشر سنوات تبدأ من يناير ١٩٩٨ وتنتهي في عام ٢٠٠٧ ، وعلى الرغم من أن هذا التطور يشكل خطوة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة ، إلا أن هناك شكوكا بشأن إمكانية استكمال تنفيذ البرنامج بسبب ما تؤكد عليه بعض الدراسات من وجود مراوغات من قبل بعض الدول العربية بشأن التنفيذ والمبالغة في طلب الاستثناءات، بل وأكثر من هذا إنه حتى إذا تم إنشاء هذه المنطقة، فإنه من غير المتوقع ، حسب هذه الدراسات ، أن تحدث نقلة كبيرة على صعيد التكامل الاقتصادي العربي نظرا لتشابه الاقتصادات العربية، وضعف التنسيق بشأن الخطط الاقتصادية والتنموية بين الدول العربية (١٦) . وبغير الخوض فى تفاصيل مطولة حول معوقات التكامل الاقتصادي العربي، فالمؤكد أن هذه المعوقات هي سياسية بالدرجة الأولى، أي ترتبط فى جانب هام منها بطبيعة النظم السياسية العربية ، حيث يغلب عليها الطابع التسلطي الاستبدادي، مما يجعلها تتوجس من أي تكامل اقتصادي حقيقي باعتباره ينطوي على بعض القيود لسلطاتها المطلـــقة أو شبه المطلقة (١٧) .

٣- تعثر وضع آليات لتسوية الصراعات العربية ــ العربية بالطرق السلمية

من المعروف أن ظاهرة الصراعات العربيةــ العربية هي ظاهرة قديمة صاحبت النظام العربي منذ نشأته وتمحورت حول العديد من القضايا المتعلقة بطبيعة النظم السياسية والقضية الفلسطينية ومشكلات الحدود والارتباطات الخارجية وبعض القضايا الاقتصادية وغيرها . وعلى الرغم من قدم هذه الظاهرة في النظام العربي إلا أن التحولات التي بدأت منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على أثر احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠ وما

أعقب ذلك من تطورات وتداعيات انتهت باحتلال أمريكا وبريطانيا للعراق عام ٢٠٠٣ ، هذه التحولات خلقت ما يمكن اعتباره "حرب عربية باردة جديدة " نظراً لكثرة ما ترتب ــ وما يمكن أن يترتب ــ عليها مــن خلافات وصراعات ، معلنة ومكتومة ، فيما بين بعض الدول العربيـــة [١٨] .

وعلى الرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية قد نص على إنشاء محكمة عدل عربية، إلا أن هذا المشروع -ورغم الجهود التي بُذلت لإنجازه- لا يزال متعثراً حتى الآن، ولكن حتى في حالة إقراره فإنه " لا يُعول عليه كثيراً في حل الصراعات العربية المزمنة، إلا أن إنجازه سيكون دون شك مؤشراً على رغبة الدول العربية في إخضاع بعض منازعاتها على الأقل ــ وليكن اليسير منها- لآليات قانونية ، ولعل ذلك يمثل بداية لعملية جديدة ، يزداد فيها بالتدريج لجوء الدول العربية إلى حل منازعاتها البينية بالوسائل القضائية " [١٩] . ونظرا لذلك فقد استمرت الصراعات العربية – العربية ، والصراعات الداخلية فى كثير من الدول العربية تؤتى فعلها كعوامل لاستنزاف الطاقات والموارد العربية سواء المادية أو البشرية ، كما شكلت عوامل لتمكين أطراف خارجية ، إقليمية ودولية ، من التدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية من ناحية ، وفى العلاقات فيما بينها من ناحية أخرى [٢٠] .

٤- إدارة عملية تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي

لقد أثبت النظام العربي فشلا ذريعا في التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي باعتباره أحد التحديات المصيرية التي تواجه الأمة العربية سواء من خلال الحرب أو التسوية السلمية أو الاثنين معا ، فهو تعثر فى طرح بديل للسياسة التي انتهجتها مصر منذ منتصف السبعينيات ، والتي انتهت بتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصريـــة ــ الإسرائيلية ، كما فشل فى العمل بشكل جدي ومنسق من أجل تعديل ميزان القوة مع إسرائيل بما ينعكس على أي نتائج للتسوية السلمية ، فضلا عن الإخفاق فى التنسيق بين المسارات المختلفة لعملية التسوية التي انطلقت من مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ، ولذا انتهى الأمر بجمود العملية على المسار السوري ، وتعثرها على المسار الفلسطيني في ظل استمرار مسلسل الحرب العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، وبالمقابل اضطرت إسرائيل إلى الانسحاب أو بالأحرى الهروب من جنوب لبنان ، باستثناء مزارع شبعا، تحت

ضغط المقاومة اللبنانية، فضلا عن عجز النظام العربي في تقديم أي دعم حقيقي ومؤثر للانتفاضة الفلسطينية سواء الأولى أو الثانية ، أو حتى استثمارها على الصعيد السياسي .

وبغض النظر عن الأسباب التي دفعت السعودية إلى طرح مبادرتها للسلام ، والتي تحولت إلى مبادرة عربية بعد أن أقرتها قمة بيروت في مارس ٢٠٠٢ ، إلا أنه انتهى الأمر بهذه المبادرة إلى إحالتها إلى سلة المبادرات العربية السابقة للتسوية ، حيث أصبحت خطة " خارطة الطريق " هي الوحيدة المطروحة على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي مع الأخذ في الاعتبار أن إسرائيل قد قبلتها بشروط وبعد أن حصلت على ضمانات أمريكية بأخذ ملاحظاتها وشروطها على الخطة فى الاعتبار عند التطبيق ، هذا قد يؤدى إلى تفريغ الخطة من مضمونها الحقيقي ، خاصة وأن الإدارة الأمريكية وإسرائيل تعلقان أي تقدم بشأن تنفيذها على حجم الإنجاز الذي ستحققه الحكومة الفلسطينية فى التصدى للانتفاضة وأعمال المقاومة التى تقوم بها حماس والجهاد وغيرهما من التنظيمات الفلسطينية المصنفة أمريكيا وإسرائيليا على أنها جماعات إرهابية . وقد ينطوى ذلك على نزع سلاح هذه الجماعات بالقوة، مما قد يفضى إلى اقتتال فلسطيني – فلسطيني يصب فى النهاية فى مصلحة إسرائيل، دون أن يجنى الفلسطينيون أي شئ من خارطة الطريق ، كما أن الاحتلال الأمريكي ـــ البريطاني للعراق قد خلق – وسيخلق – معطيات جديدة سوف يكون لها انعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي ، فإسرائيل هي من المستفيدين الرئيسيين من العدوان الذي استهدف العراق ، والذي أعقبــه تصعيد أمريكي غير مسبوق ضد سوريا، وصل إلى حد التلويح باستخدام القوة ضدها على نحو ما سبق ذكــــــره ، وكل هذا وغيره (الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق لأجل غير مسمى ، ووضع النظام السوري داخل القفص مع جعل خيار استخدام القوة ضده مطروحا ، والعمل من أجل إنهاء دور الأحزاب والمنظمات الموجودة فى كل من سوريا ولبنان والتي تعتبرها واشنطن إرهابية) يصب في نهاية المطاف في مصلحة إسرائيل ، حيث يعزز من مكانتها كقوة إقليمية عظمى، ويسمح لها بفرض شروطها بشأن أية تسوية سلمية، ولذلك ليس مستغربا أن تكون إسرائيل هي المحرض الرئيسى ضد كل من العراق وسوريا فضلا عن إيران، حتى وإن كان صقور الإدارة الأمريكية من رموز اليمين المسيحي والمحافظين الجدد الموالين لإسرائيل ليسوا في حاجة لمثل هذا التحريض .

٥- إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

لقد كان إخفاق النظام العربي كبيرا في بلورة حد أدنى من التوافق العربي على سياسة عربية تجاه واشنطن، مما ترتب عليه أن أصبحت الولايات المتحدة عامل انقسام وفرقة في النظام العربي، فهي من ناحية توفر الحماية والأمن لعدد من الدول العربية ، ولها قواعد وتسهيلات ومعسكرات عسكرية ومخازن أسلحة في هذه الدول، كما تقدم مساعدات اقتصادية وعسكرية سنوية لدول عربية أخرى، ولكن بالمقابل أكدت الولايات المتحدة الأمريكية – وتؤكد – على التزامها بحماية أمن إسرائيل وضمان استمرار تفوقها على الدول العربية مجتمعة، ولذا قدمت – وتقدم – لها كل أشكال الدعم الاقتصادي والعسكري و السياسي ، وتغض الطرف عن ممارساتها العدوانية ، بل وتقدم لها المسوغات والمبررات ، وإلى جانب ذلك تشكل الولايات المتحدة الأمريكية مصدرا رئيسيا لتهديد أمن عدة دول عربية ، وقد وصل الأمر إلى حد شن عدوان كاسح على العراق ووضعه تحت الاحتلال، فضلا عـــن توجيه تهديدات قوية لسوريا . وفى ظل هذا الوضع أصبح من الصعب جدا بلورة حد أدنى من الاتفاق العربي على إجراءات عملية فعالة ، وليس مجرد بيانات أو قرارات لا قيمة لها ، بشأن التعامل مع العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وتداعياته وبخاصة فيمـــا يتعلق بواقع الاحتلال ، فضلا عن التعامل مع التهديدات الأمريكية لسوريـــا [٢١] . وتأكيدا لما سبق فإنه عندما قرر الزعماء العرب في قمة شرم الشيخ التي عُقدت في مطلع مارس ٢٠٠٣ التأكيد على " امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدة أراضى العراق وأي دولة عربية أخرى "، فسرت دول عربية عديدة أن المشاركة المقصودة هنا هي المشاركة المباشرة بقواتها في العمليات العسكرية ، أما السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعد عسكرية ومعسكرات وتسهيلات ومخازن أسلحة ومقار قيادة وسيطرة موجودة على أراضى هذه الدول فى حربها ضد العراق فلا يندرج في إطار المشاركة في العمليات العسكرية.

وفى هذا السياق راح بعض المسئولين العرب يتحدثون ويروجون لنهج أن العرب لا يملكون من خيارات للتعامل مع واشنطن سوى " التوسل " لها بأن تأخذ مصالحهم فى الاعتبار ، والأرجح أن معطيات ومستجدات ما بعد العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق سوف تزيد من عدد المتبنين لهذا النهج على الصعيد الرسمي ، طوعا أو كرها، سرا أو علانية. وإذا كانت أحداث سبتمبر وتداعياتها قد أفسحت المجال أمام واشنطن للتدخل

على نحو أشد فى الشؤون الداخلية للدول العربية، فإن حرب الخليج الثالثة وآثارها تصب فى نفس الاتجاه ، وبخاصة فى ظل غياب ملامح أية رؤية عربية جماعية لإدارة العلاقات مع واشنطن، وحرص الأخيرة على أن تكون علاقاتها مع الدول العربية على الصعيد الثنائى فقط .

ولاشك في أن الأزمة البنائية في النظام العربي تعكس عدة معضلات كبرى مترابطة يعانى منها هذا النظام منها على سبيل المثال : معضلة التأثيرات السلبية للخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية على مجمل العلاقات فيما بين هذه الدول ، بما يعنى إخضاع العلاقات غير السياسية ، والتي يُفترض أنها تقوم على أسس وظيفية أساسها تبادل المنافع و تتسم بقدر من الثبات والاستمرارية ، إخضاعها للعلاقات والتفاعلات السياسية والتي هي بطبيعتها أكثر تقلبا ، وهناك أيضا معضلة عدم أو ضعف التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات والاتفاقيات العربية بما في ذلك قرارات صادرة عن قمم عربية، ومعضلة انعدام فاعلية النظام العربي أو ضعفها في أفضل الأحوال ، ومعضلة انعدام أو ضعف مصداقية هذا النظام (٢٢) .

أ- معضلة إخضاع العلاقات غير السياسية للعلاقات السياسية ذات الطبيعة المتقلبة

من المؤكد أن الدول العربية لم تنجح- بصفة عامة- في بناء علاقات تكاملية وتضامنية مستقرة فيما بينها تقوم على أسس وظيفية ، وهو الأمر الذي جعل العلاقات غير السياسية تخضع لتقلبات السياسة وأهوائها في العالم العربي ، وما أكثر هذه الأهواء والتقلبات، ولقد أصبح من المتعارف عليه أن أي خلاف سياسي بين دولتين غالبا ما يمتد ليشمل مختلف أشكال العلاقات الأخرى بينهما مثل العلاقات التجارية والثقافية والاستثمارات والعمالة وغيرها ، وتاريخ العلاقات العربية – العربية زاخر بالأمثلة والنماذج التي تؤكد ذلك ، والتي لا يتسع المجال للخوض فيها ، وهو الأمر الذي أسهم في تكريس حالة عدم الثقة في العلاقات العربية – العربية .

ب- معضلة عدم أو ضعف التزام الدول العربية بتنفيذ الاتفاقيات والقرارات العربية

من المؤكد أن هذه المعضلة هي من أبرز عوامل إضعاف النظام العربي وعرقلة العمل العربي المشترك ، حيث أن هناك العديد من الاتفاقيات والقرارات العربية ، بما في ذلك قرارات صادرة عن قمم عربية وبموافقة إجماعية ، تعتبر في حكم المعطلة أو المجمدة بسبب عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذها وتنصلها منها رغم موافقتها عليها ، وهو ما يؤكد

على أن دولا عربية عديدة توافق على اتفاقيات وقرارات عربية من باب المسايرة فقط، حتى لا تظهر وكأنها ضد الإجماع العربي ، ولكنها تكون عاقدة النية على عدم الالتزام بالتنفيذ، وتزداد وطأة هذا الوضع فى ظل غياب أي أسس أو آليات للمساءلة أو المتابعة على صعيد مؤسسات النظام العربي ، مما يجعل الدول تتحلل من التزاماتها العربية بمنتهى البساطة .

ج- معضلة انعدام فاعلية النظام العربي أو تواضعها في أفضل الأحوال

إن معضلة انعدام فاعلية النظام العربي وثيقة الارتباط بمعضلة عدم الالتزام باعتبار أن الأخيرة تعنى غياب أو ضعف القدرة على الفعل الجماعي العربي المؤثر ، وقد أصبح هذا الأمر أكثر خطورة نظرا لترسخ قناعة لدى قوى إقليمية ودولية عديدة مفادها أن القرارات والبيانات الرسمية العربية لا قيمة لها ، حيث أن النظم العربية تصرح وتقول وتدين وتشجب ولكنها لا تفعل شيئا، بل أن الكثير منها يفعل عكس ما يقول ، ولذلك لم يعد التحسب لأي عمل أو رد فعل جماعي عربي يشكل قيدا على سياسات ومخططات كثير من القوى الإقليمية والدولية تجاه الوطن العربي . وقد سبق أن أشارت الدراسة إلى انعدام أو ضعف فاعلية النظام العربي في عديد من المجالات سواء فيما يتعلق بالأمن القومي العربي، أو التكامل الاقتصادي العربي ، أو التعامل مع الصراع العربي – الإسرائيلي ، أو التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبخاصة عندما قامت بغزو دولة عربية واحتلالها(العراق) ، وذلك في تطور غير مسبوق في سياستها تجاه المنطقة. وفى إطار انعدام إرادة الفعل والقدرة على الفعل من قبل النظم العربية ، وبالتالى النظام العربي ، يمكن فهم الدعوات التي يروج لها بعض المسئولون فى دول عربية ومفادها أن العرب لا يملكون سوى " التوسل " للولايات المتحدة الأمريكية حتى تقوم بدور أكثر فاعلية في تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، وحتى تأخذ مصالحهم فى الاعتبار. ومن المفارقات أنه بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق ، راح بعض كبار المسؤولين العرب يطالبون واشنطن بأن تضع مسألة تنفيذ خارطة الطريق على أجندتها ، أي أنهم يطلبون من المحتل الجديد أن يعيد للفلسطينيين بعض حقوقهم من المحـــتل القـــديم (إسرائيل) ، مما يكشف عن جانب من الوضع المأساوي الذي يعيشه العالم العربي .

د- معضلة انعدام مصداقية النظام العربي

وهى تأتى كنتيجة للمعضلتين السابقتين بشأن أداء هذا النظام ، فعدم أو ضعف التزام الدول الأعضاء بتنفيذ القرارات والاتفاقيات العربية من ناحية، وانعدام أو ضعف فاعلية النظام العربي على نحو ما سبق ذكره من ناحية أخرى قد أفقدا هذا النظام المصداقية في نظر قطاعات واسعة من المواطنين العرب، وكذلك في نظر القوى الإقليمية والدولية صاحبة المصالح والمخططات في المنطقة العربية. ومن المؤكد أن اتساع الفجوة بين القول والفعل، أو بين العمل العلني والعمل السري في سياسات كثير من النظم العربية قد عمق من حالة عدم مصداقية النظام العربي ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة في ظل الإدارة الحالية (إدارة بوش الابن) كان لها دورها البارز في تكريس هذه الحالة ، فقد دأب مسئولو هذه الإدارة على إحراج النظم العربية التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بالكشف أو الإعلان عن اتفاقيات أو ترتيبات أو تفاهمات تكون هذه النظم أبرمتها مع واشنطن بشأن قضايا أو تطورات معينة في المنطقة ، ولا ترغب في الإعلان عنها لاعتبارات عديدة . وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكد ذلك خلال السنوات الأخيرة تذكر الدراسة منها على سبيل المثال ما حدث في أعقاب قمة شرم الشيخ ، التي عُقدت في مطلع مارس٢٠٠٣، والتي قرر فيها الحكام العرب عدم مشاركة الدول العربية في الحرب ضد العراق ، ففي أعقاب تلك القمة راحت الإدارة الأمريكية تؤكد على أنها ضمنت الحصول على أشكال من الدعم والمساندة من عديد من الدول العربية الحليفة والصديقة، وهو ما ظهر بوضوح في مواقف هذه الدول عندما اندلعت الحرب بالفعل . وفى هذا السياق كثيرا ما أكد مسؤولون بارزون في الإدارة الأمريكية على أن الإدارة غير معنية بما يصرح به الحكام العرب ، فهذا موجه لشعوبهم ، أي للاستهلاك المحلى ، وأن ما يعنيهم بالأساس هو ما يتم الاتفاق عليه مع هؤلاء الحكام في الغرف المغلقة (٢٣) .

وكمثال آخر على سياسة واشنطن بشأن إحراج النظم العربية فإنه قبيل إعلان الحرب ضد العراق بفترة وجيزة أعلنت الإدارة الأمريكية بوجود قوات خاصة تابعة لها في منطقة مطار عرعر بالسعودية ، وكذلك في الأردن ، مما دفع حكومتي البلدين إلى تقديم تبريرات لذلك سواء بدعوى تقديم دعم للسلطات السعودية في المسائل الإنسانية المتعلقة باستيعاب اللاجئين العراقيين المحتمل تدفقهم على مناطق الحدود نتيجة للحرب ، أو بحماية أمن الأردن من التهديدات المحتملة حسبما أعلنت السلطات الأردنية . وأكثر من هذا ، ومع

استمرار القصف الأمريكي – البريطاني على العراق راحت الإدارة الأمريكية تؤكد، وبشكل متكرر، على أن مصر والأردن قد حصلتا على تعويضات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية من جراء تداعيات الحرب باعتبارهما من الدول الحليفة والصديقة ، وقد تم ذكر الدولتين ضمن قائمة ضمت كلا من تركيا وإسرائيل، مما أعطى الانطباع بأن التعويضات المالية لهما هي ثمن اقتصادي لموقفيهما من العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق .

وفى ضوء كافة المعضلات السابقة ، وغيرها ، التي يعانى منه النظام العربي فإنه لم يعد لدى قطاعات واسعة من المواطنين العرب أية ثقة في هذا النظام ، وبخاصة في ظل تراكم خبرات تعثره وفشله في التعامل مع التحديات الكبرى التي واجهت – وتواجه – الوطن العربي .

ثالثا : تفسير الأزمة البنائية للنظام العربي

كثيرة هي الأسباب التي أدت إلى الأزمة البنائية في النظام العربي ، والتي أوصلته إلى حالة من الشلل الكامل أو الاستقالة في الوقت الراهن ، بعض هذه الأسباب رافق النظام العربي منذ نشأته ، و سوف تركز الدراسة على ستة منها: **أولها**، استمرار مشكلة التناقض بين "القطري" و"القومي" وبخاصة في ظل أزمة الدولة القطرية أو الوطنية من ناحية ، وأزمة المشروع القومي من ناحية أخرى. **وثانيها**، ضعف وهشاشة الهيكل المؤسسي للنظام العربي ، وهى مشكلة لايمكن فهمها بمعزل عن مشكلتي بناء المؤسسات والديمقراطية على الصعيد الداخلي في الدول العربية . **وثالثها**، غياب قيادة فاعلة ومؤثرة في النظام العربي سواء أكانت قيادة فردية أو جماعية . **ورابعها**، غياب أو ضعف الثقة المتبادلة بين الدول العربية ، مما جعل – ويجعل – العلاقات فيما بين عديد من هذه الدول محكومة بالهواجس والمخاوف الظاهرة في بعض الأحيان والمكتومة في معظمها ، الأمر الذي دفع البعض إلى الحديث عن "حرب باردة عربية جديدة" يشهدها الوطن العربي منذ كارثة الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠، وما ترتب عليها من تداعيات معروفة . **وخامسها** ، تزايد حالة الانكشاف الإستراتيجي للنظام العربي تجاه العالم الخارجي . **وسادسها** ، تعثر جهود ومحاولات إحياء النظام العربي . وتعرض الدراسة لكل من الأسباب السابقة بقليل من التفصيل .

١- التناقض بين القطرية والقومية (أو بين منطق الدولة ومنطق الأمة)

على الرغم من أن مشكلة التناقض بين "القطري" و"القومي" قد ارتبطت بالنظام العربي ورافقته منذ نشأته ، إلا أن الضغط الذي مثلته – وتمثله – هذه المشكلة على أداء النظام ظل يتفاوت من مرحلة إلى أخرى طبقا لعوامل عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها . وفى هذا السياق فقد تصاعد تأثيرها السلبي على النظام العربي ومنظومة العلاقات العربية – العربية منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين على أثر خطيئة احتلال العراق لدولة الكويت وما نجم عنها من آثار مدمرة على الوطن العربي، حيث تراجعت مفاهيم مثل العروبة ، والمصالح العربية المشتركة ، والأمن القومي العربي ، وأصبحت المصالح القطرية الضيقة لمعظم الدول العربية لها الأولوية على المصالح والالتزامات القومية ، ولم يتعد ارتباط كثير من هذه الدول بالمصالح القومية حدود الموافقة الشكلية على بعض البيانات والقرارات العربية دون الالتزام بتنفيذها [٢٤]. وقد تجلى التناقض بين "القطري" و"القومي" بشكل واضح بخصوص العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، حيث تجاهلت الدول العربية قرارات قمتي بيروت وشرم الشيخ ، وكذلك قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بشأن العراق ، بل وسمح بعضها للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بشن العدوان انطلاقا من قواعد ومعسكرات وتسهيلات على أراضيها وفى أجوائها ومياهها على نحو ما سبق ذكره ، وهذا النهج لايمكن تفسيره إلا في إطار تغليب ما هو " قطري" على ما هو " قومي". وعلى سبيل المثال ، فقد استبق الأردن التطورات بالتأكيد والدق علـــى شعار " الأردن أولا"، كما أكدت مصر منذ اليوم الأول للعدوان على مقولة " الأمن الوطني المصري أولا وفوق أي اعتبار "، وقد سلكت دول عربية عديدة نفس المنحى على صعيدي الخطاب السياسي والممارسة العملية ، مما أسهم في تعطيل أية صيغة لعمل جماعي عربي فاعل ومؤثر تجاه كارثة العدوان والاحتلال ، ولذا بدا النظام العربي مشلولا، وبدت الدول العربية غائبة أو مغيبة وكأن العدوان على العراق هو عدوان على دولة في أقاصي أمريكا اللاتينية وليس على دولة رئيسية فى النظام العربي تتمتع بعضوية جامعة الدول العربية .

وجدير بالذكر أن معضلة التناقض بين "القطري" و"القومي"، والتي أسهمت في تعطيل النظام العربي، تطرح إشكاليتين هامتين . أولاهما ، إشكالية طبيعة الدولة القطرية (الوطنية) في الوطن العربي، حيث تعانى هذه الدولة في عديد من الحالات من أزمة بنائية تتمثل أبرز مظاهرها في : عدم استكمال عملية بنائها المؤسسي، واهتزاز أو عدم

رسوخ شرعيتها السياسية والاجتماعية وعدم تمتعها باستقلالية حقيقية عن شخص الحاكم، والذى من المُفترض فيه أنه يمارس سلطة الدولة في حدود الدستور والقانون دون أن يمتلك هذه السلطة ، مما يجعل الدولة أداة في يد نخبة حاكمة توظفها من أجل تحقيق مصالحها الضيقة ، فضلا عن ضعف أجهزتها ومؤسساتها رغم تضخمها، وغلبة الطابع التسلطي الاستبدادي على مؤسسات الدولة وسياساتها ، وتزايد انكشافها إزاء العالم الخارجي ، ونظرا لكل ذلك وغيره فقد أصبحت دول عربية عديدة مهددة من الداخل بسبب تفاقم مشكلات الاستبداد السياسي ، والظلم الاجتماعي، وعدم الاندماج الوطني ، وغياب التنمية ، والفساد السياسي والإداري ، ومهددة من الخارج بسبب تبعيتها واختراقها من قبل النظام الدولي ، وإزاء هذا الوضع فإن أي حديث عن تفعيل أو إحياء النظام العربي لابد وأن يأخذ في الاعتبار قضية استكمال عملية بناء الدولة القطرية العربية باعتبارها حجر الزاوية في النظام العربي [٢٥] . <u>وثانيتهما</u> ، أنه على الرغم من أهمية الرابطة القومية التي يستند إليها النظام العربي، إلا أن المشروع القومي قام على عدة أسس وممارسات لم تفض إلى تأسيس علاقة صحية وصحيحة بين " القطري" و"القومي" ، حيث لم يقر خلال فترة المد القومي بشرعية الدولة القطرية ، رغم أنها أصبحت واقعا قائما يصعب تجاوزه ، كما تجاهل أو همش قضية الديمقراطية على الصعيدين القطري والقومي ، رغم أهميتها في عملية بناء الدولة الوطنية من ناحية ، وتفعيل أداء مؤسسات النظام العربي من ناحية أخرى ، ناهيك عن الصراعات فيما بين بعض النظم التي عُرفت بـ " التقدمية" أو " الراديكالية" ، كما هو الحال بشأن الصراع السوري – العراقي (فى ظل حكم صدام حسين) الذي أسهم في إنهاك النظام العربي لفترة من الزمن . ورغم محاولات تجديد المشروع القومي ، إلا أنها لا تزال محدودة التأثير على تفاعلات وقضايا النظام العربي ، وبخاصة في ظل رسوخ ظاهرة غلبة " القطري" على "القومي" من ناحية ، وتزايد الاختراق الخارجي للوطن العربي من ناحية أخرى [٢٦] .

وفى ضوء ما سبق ، فإن استكمال عملية بناء الدولة القطرية (الوطنية) العربية وإصلاح بنية هذه الدولة بما يجعلها تستند إلى أسس ومبادئ المواطنة، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان ، ويحقق استقلالها عن شخص الحاكم الذي يمارس سلطة الدولة فى إطار القانون دون أن يمتلك هذه السلطة ، ويعيد بناء علاقتها مع مجتمعها على أسس جديدة قوامها التمثيل والتوازن من ناحية، ومواصلة عملية تجديد الفكر القومي فى ضوء

المستجدات الراهنة من ناحية أخرى ، إنما يمثلان المدخل الرئيسي لإقامة علاقة صحية وصحيحة بين " القطرية" و" القومية" بما يخلص النظام العربي من واحدة من المعضلات الأساسية التي أسهمت ـــ وتسهم ـــ في تعطيله .

٢- ضعف وهشاشة الهيكل المؤسسي للنظام العربي .

على الرغم من أن النظام العربي هو من أقدم النظم الإقليمية في العالم ، إلا أن مشكلة ضعف المؤسسات تعتبر من أبرز المشكلات التي عانى – ويعانى – منها هذا النظام منذ نشأنه، حيث أخفق في بناء مؤسسات راسخة وفعالة بالمعنى المتعارف عليه لمفهومي " مؤسسة " و" مؤسسية "، وعلى نحو ما شهدته نظم إقليمية أخرى حققت نجاحات كبيرة بهذا الشأن . وتؤكد الدراسة بشكل واضح على أن العبرة ليست بمجرد إنشاء مؤسسات بمسميات مختلفة فحسب، ولكن بمدى فاعلية هذه المؤسسات، ووضوح اختصاصاتها ، وتكامل أدوارها، واحتكام عملها إلى قواعد وإجراءات نظامية تضفي على العمل طابعا مؤسسيا ...إلخ . وفي ضوء ذلك تبدو إحدى المفارقات الكبرى التي يتسم بها النظام العربي على الصعيد المؤسسي، حيث يتكون من شبكة كبيرة نسبيا من المؤسسات التي ظهرت تباعا على مستويات مختلفة وفي مجالات متعددة، فإلى جانب الأجهزة الرئيسية للجامعة العربية ، هناك المنظمات العربية المتخصصة، والمجالس الوزارية العربية المتخصصة ، والصناديق الإنمائية العربية، فضلا عن المؤسسات العربية غير الحكومية مثل الاتحادات المهنية ، والاتحادات النوعية في مجالي الإنتاج والخدمات ، والمشروعات الاستثمارية الخاصة المشتركة وغيرها، ولكن رغم هذه الطفرة الكمية في مؤسسات النظام العربي ، إلا أنها افتقرت في معظمها إلى الفاعلية نظرا لعوامل عديدة منها: الترهل الإداري والوظيفي في الأمانة العامة للجامعة العربية وغلبة الطابع البيروقراطي على عملها، وغياب أو ضعف التنسيق فيما بين مؤسسات النظام العربي، وبخاصة في ظل تداخل اختصاصات بعض المؤسسات، والتباس علاقة مؤسسات أخرى مثل المنظمات العربية المتخصصة والتجمعات الإقليمية العربية بالجامعة، فضلا عن افتقار كثير من مؤسسات النظام العربي إلى التمويل اللازم لتسيير أنشطتها وأعمالها، وبخاصة في ظل الأزمة المالية المزمنة التي تعانى منها الجامعة العربية نظرا لتواضع ميزانيتها من ناحية، ولتخلف بعض الدول العربية في سداد حصصها في هذه الميزانية من ناحية أخرى (٢٧) .

ونظرا لذلك فقد أصبحت بعض المؤسسات عبئا على النظام العربي أكثر مما هي سندا له . ورغم تعدد محاولات إصلاح وتطوير الهيكل المؤسسي للنظام العربي سواء على مستوى الجامعة العربية أو المنظمات العربية المتخصصة أو غيرها من المؤسسات ، إلا أن الحصيلة كانت متواضعة على نحو ما سيأتي ذكره. وقد لخصت خطة الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى لتطوير منظومة العمل العربي المشترك ، لخصت حالة النظام العربي فيما يلي " تناثر آليات العمل العربي المشترك وتعددها في كافة المجالات ، وضعف التنسيق بين كافة عناصر منظومة العمل العربي المشترك، وازدواجية ملحوظة في مهام المنظمات النوعية والمتخصصة المختلفة في كل مجال ، والضعف الذي يعتري التأثير الفعلي للجامعة العربية وآليات منظومة العمل العربي المشترك في مختلف المجالات "[٢٨] .

وجدير بالذكر أن مشكلة ضعف وهشاشة المؤسسات في النظام العربي لايمكن فهمها بمعزل عن طبيعة هذه المشكلة على الصعيد الداخلي في الدول العربية ، حيث يعانى العديد منها من عدم اكتمال عملية البناء المؤسسي على نحو ما سبق ذكره ، فضلا عن ضعف وهشاشة المؤسسات القائمة لحساب شخصانية السلطة على مستويات مختلفة ، والتي هي سمة بارزة في الحياة السياسية العربية، ناهيك عن شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ، في الغالبية العظمى من الدول العربية ، الأمر الذي يجعل الوطن العربي أقل مناطق العالم من حيث درجة التطور الديمقراطي ، بل أن هناك من ينظر إليه على أنه يمثل استثناء في ظل موجة التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين ، فحتى تلك الدول العربية التي أخذت بالتعددية السياسية صنّها بمجموعة من القيود السياسية والقانونية والإدارية والأمنية التي فرغتها من مضامينها الحقيقية وجعلتها استراتيجية لتدعيم قدرة النظام على الاستمرار ، ولذلك راح البعض يصفها على أنها " نظم شبه تسلطية" ، أو " أوتوقراطيات تأخذ ببعض مظاهر التحرر السياسي والاقتصادي " ، أو نظم تقوم بعملية " دمقرطة دفاعية " لاحتواء خصومها وتعزيز قدرتها على الاستمرار [٢٩]. وفى ضوء ذلك يمكن القول : إن أزمة المؤسسات والمؤسسية وغياب الديمقراطية على صعيد مؤسسات النظام العربي وآليات عمله هي امتداد لمشكلة المؤسسية وغياب أو ضعف الديمقراطية على الصعيد الداخلي في الأقطار العربية، فالنظم التي لا تستند إلى مؤسسات راسخة ومستقرة، والتي تفتقر إلى ثقافة وتقاليد العمل المؤسسي ، والتي تقوم علاقاتها بمجتمعاتها على أسس غير ديمقراطية ، لا ينتظر منها أن

تدعم عملية مأسسة النظام العربي ، والالتزام بالديمقراطية على صعيد إدارة علاقاتها مع دول أخرى ، ففاقد الشيء لا يعطيه .

٣- غياب قيادة فاعلة في النظام العربي

لاشك في أن غياب قيادة فاعلة ومؤثرة في النظام العربي سواء أكانت فردية أم جماعية يعتبر من أبرز العوامل التي تؤدى إلى تخبط هذا النظام وغياب أو ضعف فاعليته، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع التحديات والأزمات الكبرى التي تواجه الوطن العربي سواء أكانت داخلية أو إقليمية أو دولية. وإذا كانت مصر قد قامت بدور الدولة – القائد في النظام العربي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، فإن هزيمة ١٩٦٧ أدت إلى تراجع دور مصر على نحو ما سيأتى ذكره فيما بعد. ورغم أن نصر أكتوبر ١٩٧٣ كان يشكل نقطة انطلاق لإعادة تقاليد دور مصر القيادي في العالم العربي ، إلا أن تطورات ما بعد الحرب أدت إلى عكس ذلك ، حيث أن زيارة الرئيس السادات للقدس وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى خروج مصر من الصف العربي وعزلتها عنه لنحو عقد من الزمان (١٩٧٧ – ١٩٨٧) ، كما أن الحرب أدت إلى ارتفاع أسعار النفط مما عزز من المكانة الإقليمية للدول العربية النفطية و في مقدمتها المملكة العربية السعودية .

وطوال عقد الثمانينيات حدث تنافس بين عدة دول عربية مثل سوريا والعراق والسعودية والجزائر على مركز القيادة في النظام العربي ، إلا أن أيا من هذه الدول لم يكن لديها كل المقومات التي تؤهلها لممارسة هذا الدور، وهو الأمر الذي أسهم في تعطيل النظام العربي مما جعله عاجزا عن طرح بديل جدي للسياسة التي انتهجتها مصر[٣٠] . وعندما عادت مصر إلى الصف العربي في أواخر ثمانينيات القرن العشرين كانت أمور كثيرة قد تغيرت سواء على صعيد مصر أو على صعيد النظام العربي. ثم جاءت كارثة الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠التكشف عن ضعف وهشاشة النظام العربي من ناحية ، ولتوجه ضربة قوية له من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي جعله شبه غائب عن الأحداث والتطورات الكبرى التي شهدتها المنطقة. ورغم أن التنسيق المصري – السوري – السعودي قد لعب دورا في تحريك النظام العربي وتفعيل دوره بشأن بعض القضايا خلال تسعينيات القرن العشرين، إلا أنه لم يكن تنسيقا دائما أو استراتيجيا ، حيث غلب عليه الطابع الظرفي والتكتيكي، خاصة وأن وجهات النظر بين الدول المعنية لم تكن متطابقة على طول الخط، وهو الأمر الذي برز بوضوح بشأن التعامل مع العدوان الأمريكي – البريطاني

على العراق باعتباره من أخطر التحديات التي تعرض له النظام العربي منذ تأسيس جامعة الدول العربية ١٩٤٥، وهكذا يبقى النظام العربي بلا قيادة فاعلة سواء أكانت قيادة فردية أو جماعية ، مما جعله – ويجعله – يعانى من العجز والتخبط .

٤- غياب أو ضعف الثقة المتبادلة بين الدول العربية

إن خبرة الصراعات العربية – العربية التي اتسمت بالتعدد في أسبابها ومصادرها وأدواتها ، والتي اقترنت بزيادة تدخل الدول العربية في الشؤون الداخلية لبعضها البعض بأشكال متعددة من ناحية ، وإمعان بعض الدول في ممارسة سياسية التخويف والبلطجة والابتزاز ضد دول عربية أخرى من ناحية ثانية، وغياب نظام فعال للأمن الجماعي العربي من ناحية ثالثة، قد جعلت من الهواجس والمخاوف المعلنة في بعض الحالات والمكتومة في معظمها سمة أساسية في العلاقات العربية – العربية ، مما حال دون قيام تضامن عربي مستقر، ودفع دولا عربية عديدة إلى الارتباط بقوى أجنبية بحثا عن الحماية والأمن من التهديدات الحقيقية أو المتوهمة التي يمثلها جار أو جيران عرب . ولقد جاءت حربا الخليج الثانية والثالثة لتعمقا حالة عدم الثقة بين العواصم العربية أو على الأقل بين العديد منها ، ففي حرب الخليج الثانية قامت دولة عربية (العراق) باحتلال كامل التراب الوطني لدولة عربية أخرى وشطبها من الوجود(الكويت) ، أما في حرب الخليج الثالثة فقد أسهمت عدة دول عربية ، ولو بشكل غير مباشر، في العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، وهو الذي مكن الدولتين من احتلاله على نحو ما سبق ذكره . ولذلك يمكن القول : إن النظام العربي يشهد في الوقت الراهن حربا عربية باردة جديدة، تتعدد فيها محاور الانقسامات والخلافات بين الدول العربية ، وتزداد حالة الشك وعدم الثقة فيما بينها ، خاصة وأن المعسكرات والقواعد العسكرية الأجنبية ومخازن الأسلحة ومراكز القيادة والسيطرة والتسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة الأمريكية في بعض الدول العربية قد تُستخدم من قبل واشنطن في الاعتداء على دول عربية أخرى، وبخاصة في ظل سياسة التهديد التي تمارسها ضد سوريا ، والتي قد تمتد لتشمل دولاً أخرى في المستقبل .

٥- تزايد حالة الانكشاف الإستراتيجي للنظام العربي تجاه العالم الخارجي

ربما ليس من قبيل المبالغة القول : إن النظام الإقليمي العربي يعتبر من أكثر النظم الإقليمية اختراقا من قبل النظام الدولي، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة، ولو لبعض الوقت، وتعاظم نفوذها

السياسي والعسكري في المنطقة وبالذات في ظل تداعيات حرب الخليج الثانية، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر، والاحتلال الأمريكي –البريطاني للعراق ، والذي يعد سابقة في تاريخ علاقة أمريكا بالمنطقة . وإزاء هذا الوضع تزايدت مظاهر وأشكال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أدق الشؤون الداخلية للدول العربية، بدءا بمناهج التعليم وبرامج الإعلام والبرامج الثقافية، ومرورا بالاقتصاد والإصلاح السياسي و قضايا الخلافة السياسية وحقوق الأقليات و قضايا المرأة ، وانتهاء بمنح شهادة صلاحية عما إذا كان هذا الحاكم أو ذاك جديرا بحكم شعبه أم لا، حتى ولو كان منتخبا من قبل هذا الشعب . وبالإضافة إلى ذلك دأبت الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل، بأشكال مختلفة، للتأثير على العلاقات العربية– العربية، خاصة وأنها أصبحت توفر الحماية والأمن لعدد من الدول العربية، وترفع راية العداء في وجه دول أخرى ، بل ووصل الأمر إلى حد احتلال كامل التراب الوطني لدولة عربية ، مما ترتب عليه صعوبة بناء موقف عربي فاعل، ولو عند حدود دنيا، للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية . وأكثر من هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت طرفا رئيسيا في تحديد شكل علاقة الدول العربية بإسرائيل ، وذلك بحكم دورها كشريك (غير محايد) في عملية السلام ، حيث أن رؤيتها وصلت إلى حد التطابق مع السياسة الإسرائيلية بهذا الخصوص، أو من خلال تقديم معونات سنوية لبعض الدول العربية، وإغراء دول أخرى أو الضغط عليها من أجل التطبيع مع إسرائيل ، والتصدي للقوى والتيارات الداخلية المناهضة لعملية التطبيع ، ناهيك عن موضوع مد أنبوب نفط من العراق إلى حيفا، واحتمال إجبار أي حكومة مقبلة في العراق ، إذا ما شكلت حكومة تمثل إرادة الشعب العراقي، على الاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها .

وفى ضوء ما سبق ، فقد تراكمت حالة الانكشاف الإستراتيجي للوطن العربي سواء بالنسبة للدول العربية فرادى أو النظام العربي، وهو ما يتجسد بشكل واضح في حالة التبعية البنيوية التي تعانى منها الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، وهى تبعية اقتصادية وأمنية وتكنولوجية ومالية وسياسية، وهى ليست تبعية مفروضة من الخارج فحسب ، بل أصبحت هناك نخب سياسية وقوى اقتصادية واجتماعية داخلية ترتبط مصالحها الضيقة بتدعيم علاقات التبعية للخارج، بل وصل الأمر إلى حد أن بعض النظم الحاكمة في المنطقة رهنت مستقبلها ومستقبل دولها بأطراف خارجية ، ومن المفارقات أن الدول العربية التي تتشبث كثيرا بمسألة السيادة في العلاقات فيما بينها تغض الطرف عن موضوع السيادة

في علاقاتها مع دول غير عربية ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي . ونظر لذلك فقد النظام العربي القدرة على الفعل الذاتي المؤثر النابع من الإرادة الذاتية والمستقلة لأعضائه، سواء فيما يتعلق بمواجهة الصراعات الداخلية فى الدول العربية و الصراعات العربية – العربية التي تنهك النظام، أو مواجهة التحديات التي يتعرض لها سواء أكانت نابعة من البيئة الإقليمية أو الدولية (٣١) .

٦- تعثر جهود ومحاولات إصلاح النظام العربي

من المؤكد أن استمرار الأزمة البنائية في النظام العربي لا يرجع إلى عدم وجود أو ندرة الأفكار والخطط والمشاريع لإحياء هذا النظام، حيث طُرح الكثير منها في فترات مختلفة سواء لتطوير جامعة الدول العربية ، أو تحقيق المصالحة العربية ، أو تفعيل العمل العربي المشترك بصفة عامة ، إلا أن بعضها لم ير النور، وبعضها الآخر تم تطبيقه بشكل غير فعال ، وفى جميع الحالات فهي لم تفض إلى تحول جوهري في بنية النظام العربي وأدائه وطبيعة العلاقات العربية ـــ العربية .

وفي هذا السياق يكفي أن تشير الدراسة إلى مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية الذي تم التوصل إليه بعد سنوات طويلة وجهود مضنية شارك فيها عديد من اللجان ومجموعات من الخبراء خلال ثمانينات القرن العشرين ، ثم وُضع على الرف منذ عام ١٩٩١ ، كما نشير أيضا إلى مبادرة الأمين العام السابق للجامعة العربية السيد عصمت عبد المجيد من أجل تحقيق المصالحة العربية ، والتي أسهم الفشل في تحقيقها في خلق بيئة ملائمة لحدوث العدوان الأمريكي ـــ البريطاني على العراق، وهناك أيضا الخطة المطروحة من الأمين العام الحالي للجامعة العربية السيد عمرو موسى لإحياء دور الجامعة العربية وتعزيز العمل العربي المشترك، والتي وضعها بناء على تكليف من قمة عُمان عام ٢٠٠١، وهى لم تؤت ثمارها بعد ، خاصة وأن العدوان الأمريكى- البريطاني على العراق قد طرح تحديات جديدة على النظام العربي، كما آثار العديد من التساؤلات حول مستقبل جامعة الدول العربية ذاتها والتي تشكل الهيكل المؤسسي الرئيسي للنظام العربي (٣٢) .

كما أن ظاهرة التجمعات العربية التي نظر إليها البعض كمدخل لتفعيل النظام العربي قد انتهت إلى طريق مسدود . فمنذ مطلع الثمانينات ظهرت تباعاً عدة تجمعات إقليمية هي : مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام ١٩٨١ ، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون العربي اللذين تأسساً عام ١٩٨٩، ثم إعلان دمشق الذي تم تشكيله عام ١٩٩١. ونظراً لأن

هذه التجمعات قد عانت ، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ، من الأمراض والمشكلات التي عانى منها النظام العربي وهياكله المؤسسية وبخاصة جامعة الدول العربية فقد وصلت إلى طريق مسدود على نحو ما سبق ذكره . فمجلس التعاون العربي الذي ضم كلاً من مصر والعراق واليمن والأردن انهار عام ١٩٩٠ على أثر احتلال العراق للكويت ، أما الاتحاد المغاربي فقد أخفق في إقامة روابط وعلاقات أقوى بين أعضائه ، كما أخفق في تسوية المشكلات العالقة فيما بينها ، وانتهى الأمر بتجميده منذ منتصف التسعينيات، وبخصوص إعلان دمشق الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست وكل من مصر وسوريا ، فرغم الطموحات الكبرى التي رافقت الإعلان عن تشكيله ، باعتباره سيكون نواة لتأسيس نظام عربي جديد يقوم على إحياء جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، وتفعيل نظام للأمن الجماعي العربي، إلا أن التطورات اللاحقة لتأسيس الإعلان أدت إلى تفريغه من مضمونه الحقيقي ، وانتهى الأمر بتجميده تقريباً ولم يعد يذكره أحد من أعضائه. أما مجلس التعاون الخليجي ، فرغم انتظامه في عقد اجتماعاته إلا أن إنجازاته تعتبر في التحليل الأخير محدودة وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه وحل معضلة الأمن بالنسبة لهذه الدول [٣٣] .

ولا شك في أن تعثر جهود إصلاح النظام العربي وتفعيل دوره إنما ترجع في المقام الأول إلى العقبات التي خلقتها ــ وتخلقها ــ بعض الدول العربية في وجه هذه الجهود بأشكال مختلفة ولأسباب متعددة . ومن المفارقات أن الدول العربية التي كثيراً ما فرطت – وتفرط – في مسألة السيادة بشأن علاقاتها مع دول أجنبية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسسات دولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، فإنها تتشبث كثيراً بمسألة السيادة في العلاقات فيما بينها ، الأمر الذي شكل عاملاً رئيسياً فـــي تعطيل النظام العربي [٣٤] .

رابعاً : الآفاق المستقبلية للنظام العربي وحدود دور مصر في ضوء العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وتداعياته

تعتبر كارثة الاحتلال الأمريكي ــ البريطاني للعراق من أكبر التحديات التي تعرض له النظام العربي منذ تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ، بل هو تحد غير مسبوق من زاوية معينة،حيث أنه لأول مرة في التاريخ تحتل الولايات المتحدة الأمريكية دولة عربية ، بحيث أصبح النظام العربي يعاني من احتلالين في نفس الوقت،الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ، والاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ، وتشكل قوتا الاحتلال في ظل ما

بينهما من علاقات استراتيجية ضغوطاً كبيرة على النظام العربي المثقل بكثير من المشكلات الأخرى مما يجعل مستقبله في الميزان . وفى ضوء ذلك يتناول الجزء التالي الآفاق المستقبلية للنظام العربي، ثم يعرض بعد ذلك لأبعاد وحدود دور مصر العربي ومتطلبات تفعيل هذا الدور .

١ــ الآفاق المستقبلية للنظام العربي فى ظل التحديات القائمة والمحتملة للعدوان الأمريكي – البريطاني على العراق

من المؤكد أن وقوع دولة عربية رئيسية في قبضة احتلال القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمشاركة قوة كبرى هي بريطانيا يطرح على النظام العربي العديد من التحديات والاستحقاقات الآنية والمستقبلية ، التي سيكون لها تأثيراتها وانعكاساتها على مستقبل هذا النظام ، وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلى :

التحدى الأول : معضلة التعامل مع الواقع الجديد فى العراق، هناك العديد من القضايا والتحديات الكبرى المطروحة والمثارة بهذا الخصوص ، والواضح حتى الآن أن الدول العربية (فرادى) والنظام العربي في حيرة شديدة بشأن كيفية التعامل مع هذا الواقع ، خاصة فى ظل التخبط الأمريكي الواضح فى إدارة شؤون العراق تحت الاحتلال ، وهناك العديد من الأسئلة التي لا تزال تبحث عن إجابات : فهل ستعترف الدول العربية بأية حكومة أجنبية تحكم العراق تحت مسمى " حكومة انتقالية " ؟، وهل ستعترف بحكومة مفروضة على الشعب العراقي ، حتى لو كانت مكونة من عراقيين أو تضم عراقيين في صفوفها ؟ ، وهل سيبقى العراق يتمتع بعضوية الجامعة العربية رغم فقدانه شرطا من شروط العضوية وهو الاستقلال ؟، ومن سيمثل العراق في الجامعة العربية وغيرها من مؤسسات النظام العربي ، وبخاصة إذا طالت فترة الاحتلال ؟ ، وأساس المشكلة هنا هو أن أي اعتراف من الدول العربية بحكم أجنبي في العراق أو بحكم مفروض على الشعب العراقي يعني الإقرار بشرعية الاحتلال وتبعاته ، ولكن ماذا لو مارست واشنطن ضغوطاً على الدول العربية لتقر بشرعية الترتيبات المؤسسية التي ستفرضها على العراق في ظل الاحتلال ؟ ، هل ستستطيع الدول العربية التي لم تحرك ساكناً في التأثير على مسار الأحداث أن تقول " لا " لواشنطن بهذا الخصوص ، خاصة وأن الحرب ضد العراق تمت في جانب هام منها بإرادة بعض الدول العربية ؟ ، وهل هناك من يستطيع أن يقـــول " لا " لواشنطن في ظل التهديدات

والتحذيرات المتتالية التي أطلقها – وتطلقها – والتي تنصح الكل باستيعاب درس العراق جيداً ، وقراءة الواقع الإستراتيجي الجديد في المنطقة ؟ .

وفي حالة ظهور حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال الأمريكي – البريطاني في العراق ، هل سيكون في استطاعة الدول العربية تقديم العون للمقاومة المشروعة للاحتلال، والتي ستصفها واشنطن علــى أنهــا إرهاب ؟ ، وماذا عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بعد إطاحة نظام صدام حسين ؟ ، وإذا كان نظام صدام حسين بممارساته الخرقاء قد شكل الذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ، فالأرجح أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تختلق ذرائع جديدة للاحتفاظ بهذا الوجود . وهنا تقفز إلى الأجندة دول مثل إيران باعتبارها من " محور الشر "، وسوريا التي تتهمها واشنطن بأنها " ترعى الإرهاب " وقدمت مساعدات لنظام صدام حسين ، وتعمل من أجل امتلاك أسلحة دمار شامل ، كما تقفز إلى الأجندة الجماعات والتنظيمات التي تعتبرها واشنطن إرهابية وفي مقدمتها حزب الله .

وفي ضوء التساؤلات السابقة تظل قضايا هامة ومصيرية معلقة مثل مستقبل النظام السياسي في العراق وبخاصة في ظل التخبط الأمريكي الواضح في التعامل مع هذا الملف، وتعقد التركيبة السياسية بحكم ارتباطها بالتوازنات العرقية والدينية والطائفية والجغرافية، ومستقبل الوحدة الوطنية للدولة العراقية وبخاصة في ظل التطورات التي تجرى على الأرض ، فضلاً عن مستقبل عروبة العراق في ظل التوجهات الأمريكية الرامية إلى إعادة صياغة محتوى الهوية العراقية على أسس جديدة من خلال التدخل في برامج التعليم والإعلام والثقافة، فضلاً عن دور الدول العربية والقطاع الخاص في برامج إعادة إعمار العراق ، و حدود دور الأمم المتحدة في العراق ومستقبل هذا الدور.

التحدي الثاني : موضوع النفط، لقد أصبح في حكم المؤكد أن نفط العراق شكل ــ ويشكل ــ دافعاً أساسياً للعدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق باعتبار أن تعزيز الهيمنة الأمريكية على نفط العراق بشكل مباشر أو غير مباشر سوف يسمح لها بتهميش أو تقليص دور الأوبك ، بحيث تصبح الفاعل الرئيسي أو على الأقل فاعلاً رئيسياً في تحديد أسعار النفط ، بما يلبي حاجتها المتزايدة في الطلب عليه بأسعار رخيصة ، ويعزز من هيمنتها على الصعيد العالمي في مواجهة قوى دولية مثل اليابان والصين وغيرهما ، فضلاً عن تقليص اعتمادها على نفط المملكة العربية السعودية بما ينزع عن المملكة هذه الورقة في

إدارة علاقاتها مع واشنطن . ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تسارع القوات الأمريكية والبريطانية بتأمين سيطرتها على حقول النفط العراقية في الشمال والجنوب، وأن تكون وزارة النفط العراقية هي الوزارة الوحيدة التي حظيت بحماية القوات الأمريكية عندما استشرت حالة من الفوضى والسلب والنهب في بغداد وغيرها من المدن العراقية بعد سقوط بغداد وانهيار نظام صدام حسين [٣٥]. والسؤال هنا ما هو رد الفعل العربي في حال قامت حكومة الاحتلال أو أي حكومة عراقية موالية لواشنطن في العراق بإحداث زيادة كبيرة في إنتاج العراق من النفط بما يؤدي إلى انخفاض كبير في الأسعار، وهو الأمر الذي سيلحق ضرراً كبيراً بالدول العربية النفطية ، ومعظمها يعاني من متاعب مالية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ؟، بل من غير المستبعد أن تقوم حكومة عراقية موالية لواشنطن بالانسحاب من الأوبك في المستقبل بدعوى الحاجة لمزيد من الأموال من أجل إعادة الإعمار، وكلها احتمالات يتعين أن تتحسب لها الدول العربية ، لأنه سيكون لها آثارها الكبيرة على الاقتصادات العربية .

التحدى الثالث : التأثيرات الآنية والمستقبلية للاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق على الصراع العربي – الإسرائيلي

من المؤكد أن هذه التأثيرات تصب في غير مصلحة العرب، حيث أن إسرائيل هي من المستفيدين الرئيسيين من هذا الوضع سواء لجهة توجيه ضربة قاضية للعراق وإعادة ترتيب أوضاعه بما يعمق من الخلل فى ميزان القوة في المنطقة لصالح إسرائيل، ويفسح المجال لإمكانية وجود حكم في العراق يعترف بها ويقبل بتطبيع العلاقات معها ، أو لجهة تواصل التهديد الأمريكي بشكل غير مسبوق ضد سوريا بدعاوى مختلفة، ومحاصرتها بين فكي كماشة (إسرائيل من ناحية، والوجود الأمريكي في العراق من ناحية أخرى) مما يعني ضمان عدم قيام جبهة قوية في المشرق العربي مضادة لإسرائيل لفترة قد تطول .

وإذا كانت التهديدات الأمريكية لسوريا قد أثمرت فيما أثمرت قيام الأخيرة بإنهاء أو تحجيم دور المنظمات الفلسطينية الموجودة على أراضيها بأشكال أو بأخرى – من المعروف أن هذه المنظمات مصنفة أمريكيا وإسرائيليا على أنها إرهابية – فإن ذلك يعنى فى جانب منه حرمان سوريا من أوراق كانت تستخدمها فى إدارة الصراع مع إسرائيل، ومن المؤكد أن واشنطن سوف تستمر فى هذا النهج حتى تتمكن من طى ملفات حزب الله (بالضغط على كل من سوريا ولبنان)، وحركتي حماس والجهاد (بواسطة حكومة أبو

مازن)، ورغم الصعوبات التي تكتنف إمكانية تحقيق هذا الهدف ، إلا أن هذه التطورات سوف تقود على الأرجح إلى تحجيم المقاومة ضد إسرائيل على الأقل لفترة من الزمن ، وتأكيدا لذلك فقد اشترطت واشنطن على سوريا وقف دعمها لحزب الله والمساعدة على نزع سلاحه وطالبتها بالاختيار بين العلاقة مع حماس أو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا اختارت الأولى فستكون قد وضعت نفسها في الطريق الخطأ، بكل ما يحمله ذلك من تبعات. وعلى الرغم من قبول إسرائيل خـطة " خارطة الطريق" المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية ، والتي أعلنت عنها واشنطن بعد تعيين رئيس وزراء للسلطة الوطنية الفلسطينية (محمود عباس – أبو مازن) وقيامه بتشكيل الحكومة في نهاية مارس ٢٠٠٣، إلا أن إسرائيل ربطت قبولها لهذه الخطة بشروط وتحفظات عديدة، وقد حصلت على ضمانات من واشنطن بأخذ هذه الشروط فى الاعتبار عند التنفيذ، مما يعنى أن أية تسوية إن تحققت سوف تكون مطابقة للرؤية الإسرائيلية، كما أن أمريكا وإسرائيل رهنتا التقدم في تطبيق الخطة بمدى الإنجاز الذي ستحققه الحكومة الفلسطينية على طريق وقف الانتفاضة وكافة أشكال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، والتي تعتبرها واشنطن وإسرائيل أعمالاً إرهابية ، وهو ما يمكن أن يترتب عليه حدوث اقتتال فلسطيني – فلسطيني أو حتى حرب أهلية فلسطينية فى حال أقدمت الحكومة الفلسطينية على نزع سلاح حركتى حماس والجهاد بالقوة.وإذا ما انزلق الفلسطينيون إلى هذا المنحدر، فإن خطة "خارطة الطريق" سوف تكون قد أفرزت تداعياتها السلبية على وحدة الصف الفلسطيني، دون أن يرى الفلسطينيون نتائجها الإيجابية على الأرض، بل وقد تلقى نفس مصير الاتفاقيات والخطط والتقارير السابقة التى ارتبطت بالتسوية على المسار الفلسطيني الإسرائيلى.وبالإضافة إلى هذا فإن مصير التسوية على المسار السوري يبقى معلقاً حتى إشعار آخر ، فضلاً عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع "شبعا" اللبنانية .

وبإيجاز ، فإن تداعيات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق سوف تعزز من دور إسرائيل كقوة إقليمية عظمى في المنطقة، خاصة وأن الصقور المتصهينيين من اليمين الديني والمحافظين الجدد في البيت الأبيض قد تكفلوا بأمر سوريا وحركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، مما يرجح أن تكون الآثار أكثر من كارثية في حالة انتخاب جورج بوش لفترة ولاية ثانية .

التحدى الرابع : تزايد تدخل واشنطن في الشؤون الداخلية للدول العربية وفى التأثير على العلاقات فيما بينها

إذا كانت أحداث سبتمبر قد أفسحت مجالا كبيرا لتدخل واشنطن في الشؤون الداخلية للدول العربية سواء أكانت شئوناً سياسية أو اقتصادية أو تعليمية أو ثقافية أو أمنية ، فإن الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق يعزز من قدرتها على اختراق هذه الدول سواء برضاها أو بإكراهها على ذلك ، وبخاصة في ظل تزايد حالة الانكسار التي تعانى منها النظم العربية من جراء إطاحة نظام صدام حسين ، ومحاصرة سوريا ، والعمل من أجل تهميش دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية، وإزاء هذا الوضع فقد بدأت تترسخ قناعة لدى غالبية النخب العربية الحاكمة مفادها أن الاستمرار في السلطة رهن برضاء واشنطن ، بل أن هناك دولا أصبحت مصائرها مرتبطة بأمريكا .

وفي هذا السياق يتعين قراءة وتحليل التوجهات الصادرة عن واشنطن والتي جسدها بوضوح خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه في جامعة " ساوث كارولينا " فـــي ٩/ ٥/ ٢٠٠٣ والذي اقترح فيه إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط خلال عقد من الزمان، فضلاً عما طرحه في خطابه عن أمور تتعلق بإصلاح التعليم ، والأخذ بمبادئ السوق الحرة، وتمكين المرأة ، ومحاربة الفساد، وإصلاح القضاء. وقد ربط كل ذلك بأمرين يتعين على الدول العربية القيام بهما وهما : محاربة الإرهاب بكافة أشكاله ، وهو يشمل حسب التعريف الأمريكي قوى وجماعات تمارس الحق المشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلى ، بل إن بعضها مثل حزب الله له تمثيل فى البرلمان، أما الثانية فهي أن تعترف الدول العربية وتقر كلياً ونهائياً بالواقع وهو أن لإسرائيل حق البقاء والعيش كدولة يهودية في سلام مع جيرانها . وخطورة مثل هذا الطرح الأمريكي الداعي إلى تغيير الأوضاع الداخلية فى الدول العربية هو أن الإدارة الأمريكية تخطف هدف التغيير والإصلاح الداخلي ، والذي هو هدف نبيل ومطلب مطروح من قبل قطاعات واسعة من المواطنين العرب ، وتستخدمه كغطاء لأهدافها ومصالحها في المنطقة ، فضلاً عن مصالح إسرائيل . وبعيدا عن منطق التفكير بالمؤامرة ، فمن الطبيعي أن تسعى واشنطن وتخطط من أجل تحقيق مصالحها ، ولكن التحدي الحقيقي هو كيف ستتعامل النظم العربية مع الأطروحات والمطالب الأمريكية ؟ ، كما أن الدعوة إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط تصب في توجهات واشنطن بشأن

إعادة تشكيل المنطقة بصفة عامة ، وذلك من خلال إحياء مشروع الشرق – أوسطية من بوابة الاقتصاد ، بما ينطوي عليه ذلك من تذويب للنظام العربي لحساب نظام شرق – أوسطي يضم دولا عربية وأخرى غير عربية فى مقدمتها إسرائيل، ورغم أن مثل هذا الطرح يفترض التوصل إلى تسوية ما للصراع العربي – الإسرائيلي ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تسعى من أجل الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي بحيث تجعل الثاني مدخلا للأول . وفى جميع الحالات يتعين على العرب التعامل مع هذه الأمور بما تستحق من اهتمام ، فإذا كانت الدول العربية لم تستكمل بعد تأسيس منطقة تجارة حرة فيما بينها ، وهناك بعض المماطلات فى التنفيذ من قبل بعض الدول على نحو ما سبق ذكره، فكيف ستنخرط هذه الدول فى منطقة تجارة حرة مع أمريكا ؟، وماهى انعكاسات ذلك على الاقتصادات العربية ؟ ، كل هذه الأمور وغيرها يتعين النظر لها فى ضوء مستقبل الاحتلال الأمريكي– البريطاني للعراق ، ومستقبل التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، فضلا عـــن مستقبل العلاقات العربية – العربية (٣٦).

التحدى الخامس : اتجاه واشنطن نحو إضعاف ومحاصرة القوى الرئيسية في النظام العربي

فى ضوء الحقائق والمعطيات الجديدة التي أوجدها العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي ، تواصل واشنطن سياستها الرامية فى جانب منها إلى محاصرة القوى الرئيسية فى النظام العربي ، بما يقلص من قدرة هذه القوى على التنسيق فيما بينها من أجل تفعيل النظام العربي . وفي هذا السياق يمكن فهم سياسة واشنطن تجاه دول مثل مصر وسوريا والسعودية ، فهدف عزل مصر عن محيطها العربي هو هدف أمريكي ثابت منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما أن ورقة المعونة الأمريكية لمصر أصبحت تشكل سيفاً مسلطاً على رقبة الدولة المصرية، وكثيرا ما قامت واشنطن فى السابق بممارسة ضغوط على مصر بسبب سياستها ومواقفها تجاه قضايا ودول عربية .

أما بالنسبة للسعودية، فقد شهدت علاقتها بواشنطن توتراً غير مسبوق منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثم جاءت التطورات التالية لتكشف عن توجهات واشنطن الرامية إلى تقليل اعتمادها على السعودية وتهميش دورها، وذلك من خلال تركيز وجودها العسكري في قطر بدلاً من السعودية ، وبخاصة فى ظل إنشاء قاعدتي " السيلية " و " العيديد " ، وقد ثبتت أهمية هاتين القاعدتين خلال العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق . كما أن

الاحتلال الأمريكي للعراق ، وانفراد واشنطن بتقرير مستقبل هذه الدولة فى مرحلة ما بعد صدام حسين سوف يمكنها على الأرجح من أن يكون لها وجود عسكري دائم أو شبه دائم فى العراق ، فضلا عن التحكم بشكل مباشر أو غير مباشر فى النفط العراقي ، مما يقلل من اعتمادها على النفط السعودي ، ويهمش من أهمية المملكة و يضعف دورها الإقليمي والدولي ، ناهيك عن الضغوط التي تُمارسها على المملكة من بوابة حقوق الإنسان والديمقراطية وإصلاح نظم التعليم وخلافه [٣٧] . أما الضغوط الأمريكية على سوريا فلا حدود لها ، ووصلت إلى حد التلويح باستخدام القوة العسكرية ضدها على نحو ما سبق ذكره، وهى ترمي فى التحليل الأخير إلى محاصرة سوريا داخل حدودها ، وتجريدها من كافة الأوراق التي توظفها في سياستها الإقليمية. وفي هذا السياق، يمكن القول : إن الترويكا المصرية ــ السورية ــ السعودية التي لعبت أدواراً هامة في تحريك النظام العربي وتفعيل دوره بصدد بعض القضايا فى بعض الفترات سوف تكون على الأرجح مقيدة الحركة خلال المستقبل المنظور .

التحدى السادس : الشرخ الجديد الذي أصاب الضمير الثقافي العربي من جراء العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق وتداعياته وبخاصة بشأن قضية الحرية والديمقراطية

من المؤكد أن العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق قد أحدث شرخا جديدا فى الضمير الثقافي العربي ، حيث أن هناك تيارا بين المثقفين العرب قبل بالعدوان الظالم غير الشرعي وغير الأخلاقي على العراق باعتباره الوسيلة الوحيدة المتاحة لتخليص الشعب العراقي من نظام صدام حسين الظالم والمستبد ، وذلك بعد أن انسدت كل أُفق وإمكانيات التغيير من الداخل . وفى هذا السياق فهناك من خلص إلى القول : إن " الشعب في العراق المحتل يمارس قدراً أكبر من الحرية مما تمارسه بقية الشعوب العربية فى ظل الدول العربية المستقلة ..... فالمؤكد أن الشعب في العراق المحتل يتمتع بحريات سياسية ومدنية أكبر من أي وقت آخر ، كما أنه يعيش هامشا أكبر من الحرية مقارنة بما تتمتع به بقية الشعوب العربية فى ظل الدول المستقلة "[٣٨] ، وهناك من أشار إلى أن " إسقاط نظام صدام حسين .... إنجازا يمكن أن يكون أساسا متينا وحجرا لزاوية القوة العربية الذاتية، وللمواجهة الجادة والحقيقية لأطماع إسرائيل ، وأيضا للسياسات الأمريكية ، حتى ولو تم على يد الأمريكيين والبريطانيين ..... نعم لقد انتهى صدام وحل محله احتلال أجنبي، ولكنه ليست مفارقة جديدة فى التاريخ، ألم ينته الحكم النازي لهتلر على يد الاحتلال الأجنبي

(الأمريكي ، البريطاني ، الفرنسي ، الروسى) لألمانيا. ولقد ذهب هتلر، وذهب الاحتلال، ولكن بقيت ونهضت وتقدمت ألمانيا . ولقد انتهى صدام، وسوف ينتهى الاحتلال، ... ويبقى وينهض العراق وشعب العرق " [٣٩]. ويثير هذا التوجه قضية في غاية الخطورة والأهمية وهي قضية الاستقلال الوطني عندما يرتبط بانتهاك حقوق الإنسان وقمع حرياته، وانعدام القدرة على التغيير السياسى من الداخل إلى الحد الذي يجعل البعض يرحب بالتدخل الخارجي من أجل تحقيق الحرية في ظل الاحتلال الأجنبى .

وفي هذا السياق، فقد راح البعض يصنف كل من يرفض الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق على أنه مؤيد للدكتاتورية التي يُمثلها نظام صدام حسين ، وهكذا بدا الأمر وكأن على العرب أن يختاروا بين الاستقلال الوطني مقروناً بالتسلط والاستبداد أو الاحتلال الأجنبي مقروناً بالحرية والديمقراطية ، أو بلغة أخرى يختاروا بين الاستعمار الداخلي الذي تمثله النظم الحاكمة المستبدة أو الاستعمار الخارجي ، وهذا يضيف ثنائية جديدة إلى قائمة الثنائيات التى ظل الفكر العربى متخندقا حولها منذ فترة طويلة دون القدرة على تجاوزها ، ومنها على سبيل المثال : القطرية والقومية ، والعروبة والإسلام ، والدينى والعلمانى ، وروحانية الشرق ومادية الغرب ، والدين والدولة ....إلخ . ومع التسليم الكامل بأن الاستبداد يمثل سببا جوهريا لحالة التخلف والكوارث المتتالية التي يشهدها الوطن العربي، بما يعنى أن الأخذ بالديمقراطية هو الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية والتقدم على الصعيد الداخلي فى الأقطار العربية ، وتفعيل النظام العربي ، وصيانة الاستقلال الوطني، ومع التأكيد على أن رفض العدوان على العراق من قبل قطاعات كبيرة من الشعب العربي لم يكن يعنى على الأقل فى الجانب الأكبر منه تأييدا لنظام صدام حسين المعروف بممارساته القمعية والوحشية ، وإلا فكيف نفسر حالة الرفض للحرب على نطاق عالمي واسع؟. ومع التسليم الكامل أيضا بأن الجرائم التى ارتكبها نظام صدام حسين فى حق الشعب العراقى مرفوضة ومدانة ويتعين محاكمة المسؤولين عنها، إلا أن القبول بالعدوان والاحتلال الأجنبي كمدخل لتحقيق الحرية والديمقراطية فى نظر البعض يطرح جملة من القضايا الجوهرية مثل : توصيف وتقييم ما يحدث حالياً في العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني ، فهل هو حرية أم احتلال وفوضى وانفلات أمني وسلب ونهب في ظل غياب السلطة المركزية والقانون ؟، وموقع قضية الحرية والديمقراطية في العراق ضمن أهداف وأولويات الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب، فالمؤكد أن أمريكا لم تشن

هذه الحرب من أجل تحرير الشعب العراقي من الدكتاتورية، بل أن لهذه الحرب أهدافها المعلنة وغير المعلنة التي ترتبط في المقام الأول بالأهداف والمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة على الصعيدين العربي والعالمي سواء فيما يتعلق بالنفط أو إسرائيل أو تطلعات أمريكا بشأن الدور الإمبراطوري على الصعيد العالمي ، كما أن للولايات المتحدة الأمريكية سجلا طويلا فى دعم ومساندة نظم تسلطية واستبدادية فى المنطقة بما فيها نظام صدام حسين نفسه،وبالتالى فإذا كانت إطاحة نظام صدام حسين تمثل مصلحة أكيدة للشعب العراقي، حيث تخلص من نظام عُرف عنه توغله فى القسوة والبطش، فإن ذلك يتعين النظر إليه فى ضوء التطورات التى أعقبت إطاحة هذا النظام ، والتى لا ترجح إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي مستقر فى العراق خلال المستقبل المنظور، حيث سعت أمريكا وبريطانيا لتكريس وجودهما كقوة احتلال فى العراق، وبخاصة مع صدور قرار مجلس الأمن رقــــم (١٤٨٣) فى ٢٠٠٣/٥/٢٢ والذى أضفى شرعية دولية على هذا الاحتلال ، وأطلق يد أمريكا وبريطانيا فى إدارة شؤون العراق وثرواته لفترة لا أحد يستطيع أن يتكهن بنهايتها، وهكذا كشفت الولايات المتحدة الأمريكية عن وجهها الحقيقى كقوة احتلال للعراق وليس تحريراً له حسبما ظلت تردد دعايتها لتسويغ الحرب ، خاصة وأن مؤشرات عديدة ترجح احتمال استمرار هذا الاحتلال لفترة طويلة بدعوى تأهيل الشعب العراقى للديمقراطية، اللهم إلا إذا اندلعت حركة مقاومة داخلية كبيرة وأجبرت أمريكا وبريطانيا على إنهاء الاحتلال .

وكذلك من المهم النظر إلى الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ودوره في بناء الديمقراطية في هذا البلد في ضوء خبرته التاريخية وتركيبته الدينية والطائفية والعشائرية المعقدة من ناحية ، وفى ضوء الخبرات الاستعمارية السابقة في هذا مجال بناء الديمقراطيات مــن ناحية أخرى، " فإقامة الديمقراطية فـــي ظل الاستعمار لا تأتي بالحـــرية بل تكـــرس الاستعباد للأجنبي " (٤٠) ، فضلا عن التعمق فى مقارنة حالة العراق بحالتي اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فثمة فروق جوهرية تجعل قياس الحالة العراقية على الحالتين المذكورتين محفوفا بكثير من المحاذير ، وكذلك مراجعة سجل الولايات المتحدة الأمريكية فى بناء الديمقراطية فى الحالات التى تدخلت فيها على مدى القرن الماضى ، حيث أن جانب الإخفاق فى هذا السجل يفوق جانب النجاح ، وهذا يقود إلى طرح تساؤلات أخرى من قبيل : إذا كان البعض رحب بالعدوان الأمريكي ـــ البريطاني على العراق وتبعاته من أجل تخليص الشعب العراقي من نظام صدام حسين الاستبدادي ،

فالسؤال هنا متى سينتهي هذا الاحتلال ؟ ، ومن الذي سيخلص الشعب العراقي منه؟وما هي سبل وآفاق التغيير السياسي الداخلي في الأقطار العربية في ضوء ما حدث في العراق؟، وهل فعلاً فقدت المجتمعات العربية أية قدرة على التغيير السياسي من الداخل إلى حد أصبح القبول- بل الترحيب- بالتدخــل الأجنبي والاحتلال هو البديل الوحيد المتاح ؟. ولكن بعيداً عن هذا الاستقطاب الفكري حول هذه القضية الهامة والمصيرية فإن التحدي الذي يواجه الوطن العربي في الوقت الراهن ويؤثر على مستقبله هو كيف يمكن التخلص من الدكتاتورية والاستعمار الأجنبي معا ، سواء أكان الأخير مباشراً أو غير مباشر؟ ، أي كيف يمكن تحقيق الديمقراطية مع صيانة الاستقلال الوطني ؟ ، وهذا سؤال كبير تحتاج الإجابة عليه إلى دراسة مستقلة ، خاصة وأنه يمثل جوهر مستقبل التطور السياسي فى الوطن العربي .

وفي ضوء التحديات سالفة الذكر والمعطيات الجديدة التي أوجدها العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، يمكن القول : إن هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل النظام العربي . **أولها** ، استمرار الوضع الراهن ، **وثانيها** ، اتجاه النظام العربي نحو التفكك والانهيار ، **وثالثها** ، تفعيل وإحياء النظام العربي وفق صيغ وترتيبات جديدة . وتعرض الدراسة لكل من هذه السيناريوهات بشيء من التفصيل .

السيناريو الأول : استمرار النظام العربي بوضعه الراهن .

إن فحوى هذا السيناريو هو بقاء النظام العربي على الحالة التي ميزته بصفة عامة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين من حيث استمرارية الهياكل والمؤسسات ، ولكن بدون فاعلية حقيقية ، بما يعني أن تظل الدول العربية تتصرف بشكل قطري وبعيداً عن القرارات والاتفاقيات العربية ، فضلا عن استمرار عجزها عن اتخاذ أية مبادرات جادة بشأن تبديد الهواجس والمخاوف فيما بينها ، وإعادة بناء الثقة على قاعدة المصارحة والمكاشفة ، وتصفية الخلافات والصراعات فيما بينها سواء أكانت حقيقية أو متوهمة . كما يفترض هذا السيناريو استمرار عجز النظم العربية عن طرح أية مبادرات أو اتخاذ تحركات جادة بشأن إحياء النظام العربي وتفعيله ، بما يعنى أن تظل الجامعة العربية تعانى من حالة العجز وعدم القدرة على الفعل ، اللهم إلا من بعض التصريحات والبيانات التي تصدرها والقرارات التي تعلن عنها والتي لا يجد معظمها طريقه إلى التنفيذ ، كما ستستمر ظاهرة تخلف بعض الدول عن تسديد حصصها المالية للجامعة العربية ، وربما تمتنع بعض

الدول عن الدفع بمبررات مختلفة ، مما يعنى استمرار – وربما زيادة –حدة الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعة منذ سنوات .

وفي ظل هذا السيناريو فإن الإدارة الأمريكية سوف تواصل على الأرجح تنفيذ مخططاتها سواء في العراق أو تجاه دول عربية أخرى في ظل صمت عربي عام ، بل أن دولاً عربية عديدة سوف تهرول بإلحاق نفسها بالاستراتيجية الأمريكية أو لتثبيت مواقعها ضمن هذه الاستراتيجية . كما أن إسرائيل سوف تواصل سياستها العدوانية فى المنطقة، وقد يتم فرض تسوية للقضية الفلسطينية تتفق مع الرؤية الإسرائيلية .

ولكن نظرا للتغيرات الاستراتيجية والتداعيات التي ترتبت على العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، فالأرجح أنه سوف تكون هناك صعوبة فى استمرار النظام العربي بحالته الراهنة ، ولذلك فهو سوف يتحرك فى الغالب نحو السيناريو الأسوأ وهو انهيار هذا النظام وتفككه ، أو نحو السيناريو الأفضل وهو سيناريو إحياء النظام العربي وتفعيل دوره ، ونظرا لأن كلاً من السيناريوهين له شروطه، فإن تحقق أي منهما يتوقف على مدى توفير هذه الشروط .

السيناريو الثاني : اتجاه النظام العربي نحو الانهيار والتفكك

إن سيناريو تفكك النظام العربي يمكن أن يسير في اتجاهين . **أولهما** ، التفكك دون أن يكون هناك بديل لهذا النظام باستثناء بعض التجمعات الإقليمية العربية التي ثبت عجزها وعدم فاعليتها ، أو ارتباط دول عربية بكيانات أخرى مثل اتجاه دول الشمال الإفريقي نحو الاتحاد الأوروبي، وتعمق رابطة دول مجلس التعاون الخليجي أو معظمها بالولايات المتحدة الأمريكية . **وثانيها** ، تذويب النظام العربي في نظام شرق – أوسطي جديد بحيث يضم دولاً غير عربية في مقدمتها إسرائيل . ومن المعروف أن مشروع الشرق – أوسطية ليس جديداً ، بل له جذوره القديمة، وقد طُرح بشدة مع انطلاق عملية التسوية في مدريد عام ١٩٩١ ، إلا أنه تعثر لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها واليوم تطرحه أمريكا في أعقاب العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق كمشروع المستقبل بالنسبة للمنطقة[٤١] .

تتمثل أهم شروط هذا السيناريو فيما يلي :

أ- اتجاه النظم العربية للانكفاء أكثر علـــى همومها ومشكلاتها الداخلية والتقوقع داخل حدودها .

ب- قيام دولة عربية أو أكثر بالانسحاب من الجامعة العربية وذلك على خلفية تداعيات العـدوان الأمريكـي ـ البريطاني على العراق، مع الأخذ في الاعتبار أن ليبيا أعلنت في مايو ٢٠٠٣ تجميد أنشطتها داخل مؤسسات الجامعة العربية تمهيداً للانسحاب النهائي منها ، إلا أنها عادت وتراجعت عن ذلك بعد وساطة مصرية .

ج- استقالة أمين عام الجامعة العربية السيد عمرو موسى من جراء اليأس والإحباط من إمكانية إصلاح النظام العربي وتعزيز العلاقات العربية ـ العربية ، خاصة وأنه سبق أن لوح بالاستقالة على خلفية الحملة التى تعرض لها من قبل الكويت واعتبارات أخرى

د- امتناع دول عربية عن تسديد حصصها المالية للجامعة العربية بما يقلص من قدرتها على الاستمرار

هـ- استمرار تردى الأوضاع فى عراق ما بعد صدام حسين واندلاع حرب أهلية قد تقود إلى تفكك الدولة العراقية أو تثبيت الوضع في العراق بإيجاد نظام تابع للولايات المتحدة الأمريكية يعترف بإسرائيل ويطبع العلاقات معها

و- نجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى عرقلة جهود إصلاح النظام العربي ، وطرح آليات لتأسيس نظام شرق - أوسطي بديل على نحو ما سبق ذكره .

ز- فرض حل للقضية الفلسطينية يتفق والرؤية الإسرائيلية .

ح- غياب ضغوط شعبية حقيقية على النظم الحاكمة من أجل إصلاح النظام العربي ، وبرود العاطفة القومية لدى الجماهير العربية .

ويعتبر هذا السيناريو هو الأسوأ من منظور مستقبل النظام العربي ، حيث أنه يفضي إلى نهاية هذا النظام ، وهو يصب فى نهاية المطاف فى مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ستصبح الدول العربية مجرد دويلات تتحرك فى فلك استراتيجية إسرائيل كقوة إقليمية عظمى ، وتتحرك فى فلك استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على الصعيد العالمي .

السيناريو الثالث : إحياء النظام العربي وتفعيل دوره

رغم أن الدعوة إلى إصلاح النظام العربي ليست جديدة ، حيث أن هناك العديد من الرؤى والتصورات والدراسات التي طُرحت من قبل بهذا الخصوص ، فضلاً عن بعض الجهود التي بُذلت من أجل تحقيقه إلا أنها لم تسفر عن شئ جوهري حتى الآن . والجديد

على ضوء العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق هو أن نظماً عربية بدأت تطالب بتفعيل النظام العربي من خلال تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، وإيجاد نظام حديث ومتطور للأمن الجماعي العربي . وأكثر من هذا فقد نُشرت تقارير صحفية تشير إلى وجود توجه لدى بعض الدول العربية مفاده إنشاء كيان سياسي عربي بديل للجامعة العربية بحيث يضم مجموعة الدول التي تتوافق على رؤية متجانسة للمستقبل العربي ، على أن يكون هذا الكيان مفتوحا لدول عربية أخرى ، لكن سرعان ما تراجعت هذه الفكرة ، وأصبح الاتجاه العام هو الذي يؤكد على بقاء الجامعة العربية مع تطوير نظامها وآليات عملها بحيث تتجاوز السلبيات التي رافقت مسيرتها. وتبدو مصر متحمسة لهذا الاتجاه ، حيث طرحته القيادة السياسية في غير مناسبة ، مؤكدة على أن مصر لديها مقترحات محددة من أجل تحقيق هذا الهدف [٤٢] . وتتمثل أهم شروط تحقيق هذا السيناريو فيما يلي :

أ- أن تتبنى عدة دول عربية رئيسية هدف تفعيل النظام العربي ، بحيث تخلق قوة دافعة تعمل في هذا الاتجاه . ويراهن البعض بهذا الخصوص على إمكانية التنسيق بين القاهرة والرياض ودمشق من أجل تحقيق هذا الهدف ، حيث أن هذا المحور لعب دوراً هاماً في تنشيط النظام العربي في بعض الفترات وبشأن بعض القضايا منذ سبعينيات القرن العشرين. وبالتالي فإذا كان التنسيق بين الدول الثلاث مهماً بهذا الخصوص ، فإنه يمكن أن تنضم إليها دول أخرى بحيث تكون هناك قاطرة جماعية لإحياء النظام العربي .

ب- بلورة تصورات عملية واضحة لإحياء النظام العربي ، فإذا كانت قضية تعديل ميثاق الجامعة العربية أساسية بالنسبة لهذا الموضوع ، إلا أنها ليست كافية في حد ذاتها ، فبافتراض جدلاً أنه تم تعديل الميثاق ، وتم تغيير نظام اتخاذ القرارات من قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية ، فإن ذلك لا يعني تلقائياً تفعيل النظام العربي ، لأن المشكلة ليست في مجرد قاعدة الإجماع أو الأغلبية فى اتخاذ القرارات فحسب، ولكن في مدى التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات التي توافق عليها، حيث أنه جرى العمل على أن تتجاهل هذه الدول تنفيذ قرارات وافقت عليها بالإجماع، وبالتالي فإن الإلزامية فى تنفيذ القرارات مسألة أساسية وهامة فى سياق الحديث عن إحياء النظام العربي وتفعيله، فضلاً عن موضوع المتابعة ، أي متابعة تنفيذ القرارات العربية من قبل الدول، كما أن تعزيز صلاحيات الأمين العام مسألة هامة يتعين أخذها فى الاعتبار ضمن أي تصور لتفعيل دور الجامعة باعتبارها تشكل الهيكل المؤسسي الرئيسى للنظام العربي [٤٣] .

ج- التزام الدول العربية بسداد المبالغ المستحقة المتأخرة عليها للجامعة، مع الانتظام فى عملية دفع الحصص المالية ، حتى تستطيع الجامعة أن تفعل أنشطتها .

د- تنامي دور المؤسسات غير الحكومية وقوى المجتمع المدني والرأي العام العربي في تدعيم العلاقات العربية ــ العربية، وممارسة ضغوط سلمية على النظم العربية من أجل تفعيل النظام العربي .

ه- ولكن يبقى أهم ما في موضوع إحياء النظام العربي هو قضية الأمن الجماعي العربي، فإخفاق النظام العربي في بناء نظام أمني جماعي عربي مستقر أسهم في دفع الأمور في الوطن العربي إلى حد قيام دولة عربية باحتلال دولة عربية أخرى عام ١٩٩٠، ووقوع دولة عربية رئيسية (العراق) فى قبضة الاحتلال الأمريكي – البريطاني عام ٢٠٠٣ ، ومواصلة إسرائيل ممارسة سياستها العدوانية والتوسعية بشكل منتظم ، كما أن دولا غير عربية مجاورة تقوم بعملية شد لأطراف الوطن العربي ... إلخ . والتحدى الحقيقي هنا يتمثل في مدى توافق الدول العربية على أسس ومتطلبات نظام فعال للأمن الجماعي العربي المنشود ، وبخاصة في ظل الوجود العسكري الأمريكي في العديد من دول المنطقة ، وفى جميع الحالات يبقى السؤال قائما حول الصيغة المؤسسية أو الإطار المؤسسي والإجرائي الذي سيتم طرحه واعتماده لهذا الأمن، وهل سيشمل جميع الدول العربية أم سيشمل الدول التي ترتضيه وتوافق عليه ؟، وفي هذه الحالة يصبح من المشروع التساؤل عن مدى حجية وفاعلية نظام أمني جماعي عربي لا تشمل أطره جميع الدول العربية ، خاصة وأن الدول الموجودة خارج هذه الأطر قد تعمل ضد هذا النظام الأمني بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما يمكن التساؤل حول مصير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ضمن أي جهود لتطوير نظام أمنى جماعى عربى جديد .

و- تعزيز الجانب غير الحكومى فى العلاقات العربية – العربية ، بما يعنى إفساح مجال أكبر لقوى المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية سواء القطرية أو القومية ضمن آليات عمل النظام العربى ومنظومة العمل العربى المشترك .

وفي ضوء ما سبق ، فالأرجح أن سيناريو تفعيل النظام العربي بالمعنى السابق سوف يواجه ببعض المعوقات مما يقلص احتمالات تحققه خلال المستقبل المنظور:

أول هذه المعوقات ، صعوبة بناء توافق عربي على أسس ومتطلبات وآليات تفعيل النظام العربي وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الأمن الجماعي العربي .

وثانيها ، يؤكد البعض على أن النظم العربية الراهنة هي التي أوصلت النظام العربي إلى هذه الحالة من العجز وانعدام الفاعلية ، ولذا فهي أضعف من أن تنهض بمسؤولياتها تجاه إحياء هذا النظام ، فهي جزء أساسي من المشكلة ، فكيف تكون العنصر الأساسي في الحل؟ ، ومن هنا فإن أي ترتيبات بشأن الإصلاح سوف تكون هشة وغير جدية (٤٤) .

وثالثها ، أنه من غير المتصور أن تقف الإدارة الأمريكية صامتة تجاه جهود إحياء النظام العربي، باعتبار أن تخريب هذا النظام يصب في نهاية المطاف في مصلحتها ومصلحة إسرائيل . وثمة عدة عوامل مساعدة على ذلك منها : وجود أمريكا في العراق ، ووجود قواعد عسكرية لها في عديد من الدول العربية ، وتجنب دول عربية عديدة أي تصعيد فى علاقاتها بأمريكا ، خاصة وأن درس العراق لا يزال ماثلاً في الأذهان،وفي ضوء ذلك فإن نظماً عربية كثيرة سوف تكون حريصة على العلاقة الثنائية بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من حرصها على إحياء النظام العربي وتفعيل العلاقات العربية ـ العربية.

ورابعها ، أنه يصعب تحقيق تقدم جدي على طريق إصلاح النظام العربي وتفعيله دون حدوث تقدم ملموس بشأن الإصلاح الداخلي في الدول العربية وبخاصة فيما يتعلق بملف الإصلاح السياسي والديمقراطي ، فالأخذ بالديمقراطية على صعيد مؤسسات النظام العربي يمثل مدخلاً هاماً لإصلاح هذا النظام ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أخذت النظم العربية بالديمقراطية والتعددية على صعيد علاقاتها بمجتمعاتها ، فضلاً عن إرساء المؤسسية والعمل المؤسسي على الصعيد الداخلي . ورغم بعض الخطوات التي سارت ـ وتسير ـ فيها بعض النظم العربية على طريق الإصلاح السياسي، إلا أنها أضعف من أن تؤثر في مقرطة النظام العربي .

وإذا كان من الصعب إصلاح النظام العربي بشكل كامل وفعال خلال الأجلين القصير والمتوسط ، فالأرجح أنه ستتم عمليه إصلاح جزئي لهذا النظام من خلال تعديل ميثاق الجامعة العربية والأخذ بقاعدة الأغلبية وليس الإجماع فى اتخاذ القرارات ، إلا أن ذلك لن يحدث نقلة نوعية كبيرة في أداء النظام العربي وفاعليته ، مثلما هو الحال بالنسبة للأثر الذي ترتب على إقرار دورية انعقاد النظام العربي ، إذ أنه لم يترتب عليها شئ إيجابي ملموس حتى الآن على صعيد تفعيل النظام العربي رغم عظم التحديات التي تواجه

المنطقة العربية ، بل أن حدة التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين زادت فى ظل دورية انعقاد القمة ، كما أن احتلال دولة عربية من قبل أمريكا وبريطانيا قد تم فى ظل هذا الوضع، ويبدو الأمر وكأن الحكام العرب قد أقروا مبدأ الدورية على مضض، ومن هنا تكثر اعتذارات الرؤساء والملوك العرب عن حضور اجتماعات القمة ، مما ينعكس على أهميتها ، ولكن رغم كل ذلك يبقى التحدى الرئيسي متمثلا فى عدم التزام الدول العربية بتنفيذ القرارات التي توافق عليها بما فى ذلك قرارات صادرة عن قمم عربية . ومن هنا فقد تُتخذ قرارات بشأن تفعيل النظام العربي فى القمة العربية القادمة ، ولكن يبقى السؤال، من سيلزم الدول بتنفيذها ؟ .

وفى ضوء السيناريوهات السابقة لمستقبل النظام العربي، يمكن طرح السؤال المركزي التالي : هل البيئة العربية تعتبر في الوقت الراهن مواتية لدور فاعل لمصر على الصعيد العربي ؟، وما هي حقيقة الفرص التي تتيحها لهذا الدور ، أو القيود التي تفرضها عليه ؟ .

٢ـ أبعاد وحدود الدور العربي لمصر في ضوء تداعيات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق على النظام العربي ، وشروط تفعيل هذا الدور:

بصفة عامة يمكن القول : إن المتغيرات والمستجدات ، القائمة والمحتملة ، التي شهدتها أو يمكن أن تشهدها الساحة العربية فى مرحلة ما بعد العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق تنطوي على كثير من القيود والمعوقات التي تؤثر سلبا على إمكانية بروز دور فاعل ومؤثر لمصر على الساحة العربية، أو بالأحرى هي تتضمن من القيود أكثر مما تتيحه من الفرص بهذا الخصوص . وقبل تناول هذه النقطة تعرض الدراسة نبذة موجزة عن خلاصة الخبرة التاريخية لدور مصر فى محيطها العربي .

- دلالات الخبرة التاريخية لدور مصر العربي : من القيادة ، إلى العزلة ، إلى المشاركة بدون قيادة أو ريادة

لقد قامت مصر بدور الدولة ــ القائد في النظام الإقليمي العربي منذ بدايات تأسيسه حتى هزيمة عام ١٩٦٧ ، حيث كانت هي التي " تبادىء وتتحرك وترسي قواعد اللعبة الإقليمية وتحدد جدول الأعمال العربي " [٤٥]. وفي إطار تلك الوظيفة القيادية في النظام العربي مارست مصر أدواراً عديدة منها دور الدفاع والحماية ، والدور التحريري، والدور التوحيدي، والدور التنموي . وبغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات التي ارتبطت بممارسة

مصر لدور الـــدولة ـــ القائد في النظام العربي ، فالمؤكد أن هذا الدور قد استند إلى رؤية واضحة لمكانة مصر ووظيفتها في العالم العربي ، طرحتها وتبنتها قيادة سياسية تمتعت بكاريزما كاسحة مصريا وعربيا ، كما ارتكز على كثير من القدرات والإمكانيات المصرية المادية والمعنوية مثل : الموقع الجغرافي الاستراتيجي ، والثقل البشري ، والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، والقدرات الصناعية والعلمية والتكنولوجية، وتماسك البنية المجتمعية، فضلاً عن تبني مشروع سياسي قومي قام على مبادئ الحرية والاشتراكية والوحدة ورفض الاستعمار وسياسة الأحلاف ، وكل كان له صداه فى العالم العربي.

وقد كان من أبرز نتائج هزيمة ١٩٦٧ تراجع الدور القيادي لمصر حيث شكلت الهزيمة ضربة قوية للنظام المصري بقيادته ومؤسساته وأيديولوجيته وشعاراته ، مما دفعه إلى الالتزام بقدر أكبر من الواقعية في الفكر والسلوك . كما ترتب على الهزيمة بروز دور الدول النفطية العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، حيث أصبحت تمثل مـــا عُرف بـــ " دول الدعم "، كما كان من أبرز نتائج الهزيمة إنهاء الصراع المصري – السعودي فى اليمن. وفي ضوء هذه الخلفية شكل التنسيق المصري ـــ السوري ـــ السعودي الركيزة الأساسية لحرب أكتوبر عـــام ١٩٧٣. ورغم أن نصر أكتوبر كان يمثل مدخلاً هاماً لإحياء تقاليد الدور القيادي لمصر في النظام العربي، إلا أن تطورات ما بعد الحرب قادت إلى عكس ذلك تماماً حيث ترتب على الحرب حدوث طفرة في أسعار النفط مما عزز من مكانة الدول النفطية ، وبخاصة السعودية، في النظام العربي، وبالمقابل فإن زيارة الرئيس السادات للقدس والتي انتهت بإبرام اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، قد أدت إلى خروج مصر من الصف العربي وعزلتها عنه على أثر المقاطعة العربية لها ، وتجميد عضويتها في الجامعة العربية ، بل ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس .

وعلى أثر عزلة مصر تنافست عدة دول عربية منها السعودية وسوريا والعراق والجزائر على موقع القيادة في النظام العربي ، ولكن لم تكن أية دولة من هذه الدول لديها القدرات والإمكانيات التي تؤهلها لممارسة هذا الدور ، ولذلك بدأت تتنامى حالة التبعثر والعجز في النظام العربي، مما جعله غير قادر على تقديم بديل للسياسة التي انتهجتها مصر على نحو ما سبق ذكره . ولذلك عندما عادت مصر للصف العربي في أعقاب مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ ، كانت أمور وتحولات كثيرة قد جرت سواء على صعيد مصر أو على

صعيد النظام العربي ، حيث عادت مصر إلى العرب وهى مثقلة بالكثير من المشكلات الداخلية ومحملة بأعباء التبعية للخارج وبخاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية كما عرف النظام العربي الكثير من التبعثر والاختراق من قبل قوى إقليمية ودولية فـــي مرحلة غياب مصر (٤٦).

وفي ظل هذا الواقع الجديد ، راحت مصر تحدد ملامح دورها العربي في عدة مجالات منها : المساهمة في تحقيق التضامن العربي، والتوسط من أجل حل الخلافات و المنازعات العربية ــ العربية، والعمل من أجل تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي ، الذي تشكل القضية الفلسطينية جوهره، وتقديم نموذج للدول العربية في مجالات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية .وفي ضوء ذلك ، فإن من يتابع الخطاب السياسي الرسمي المصري منذ عودة مصر إلى الصف العربي يلاحظ غياب الحديث عن دور قيادي لمصر بمعنى وظيفة الدولة ــ القائد في النظام العربي ، مما يؤكد على وجود نوع من الواقعية لدى الحكم في إدراك حدود الدور العربي لمصر،وطبيعة القدرات والإمكانيات المتاحة لها لممارسته، وهو ما بدأ يتبلور بوضوح منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين،حيث اقتنعت الدولة المصرية بدور المساهمة أو المشاركة في النظام العربي دون الطموح إلى مركز القيادة، وفى هذا الإطار قامت ببعض الوساطات والجهود من أجل حل مشكلات وصراعات داخلية في بعض الدول العربية ، كما هو الحال بالنسبة للأزمة الصومالية، والحرب الأهلية في اليمن عام ١٩٩٤ ، ومشكلة جنوب السودان ، كما قامت بجهود ووساطات من أجل حل صراعات وخلافات فيما بين بعض الدول العربية ، أو بين دول عربية وأخرى غير عربية ، فضلاً عن جهودها من أجل تسوية القضية الفلسطينية وقيامها بدور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين ، وكذلك جهودها في حل أزمـــــة لوكيربي (٤٧)، ولكن كل تلك الممارسات لم تأت في إطار رؤية واضحة متكاملة لدور مصر العربي، كما أنها لم تعكس حجم الدور المتوقع أن تمارسه في دائرتها العربية بحكم وزنها ومكانتها وتقاليدها التاريخية في ممارسة هذا الدور .

وثمة عدة مؤشرات تؤكد على تواضع الدور العربي لمصر، منها على سبيل المثال: تآكل القدرات التقليدية لمصر على النفاذية والتأثير فى محيطها العربي نظرا لتعثرها في بناء وتقديم نموذج يمكن أن تحتذيه الدول العربية الأخرى فى مجالات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فضلا عن تراجع قدرة

مصر على الإشعاع الثقافي والفكري والإعلامي فى دائرتها العربية ، وذلك لتواضع محتوى سياستها الثقافية، وسياستها الإعلامية ،مما يجعلهما لاتترجمان حقيقة الوزن الثقافي والإعلامي الذي تمثله مصر.كما تراجعت إمكانية تعزيز الدور المصري في الخليج بسبب تمدد الدور الأمريكي واعتبارات أخرى، أضف إلى ذلك أن السياسة المصرية تجاه السودان تقدم نموذجا أخرا لتراجع دورها العربي ، وإن كانت الدولة المصرية بدأت تتدارك هذا الوضع فى الأونة الأخيرة . ورغم أهمية العنصر الاقتصادي للدولة المصرية وبخاصة في ظل تنامي المشكلات الاقتصادية في الداخل، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر والعالم العربي تعتبر بصفة عامة متواضعة، وهو أمر تترجمه مؤشرات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها.

وهناك مجموعة من العوامل يمكن فى إطارها تفسير تواضع دور مصر العربي مقارنة بحجمها ووزنها وما يُتوقع لها من دور فى دائرتها العربية من ناحية ، ومقارنة بالدور الذي مارسته فى فترات تاريخية سابقة من ناحية أخرى ، منها على سبيل المثال : أن سنوات العزلة التي عاشتها مصر بعيداً عن العالم العربي ، والتي استمرت لقرابة عقد من الزمن (٧٧ــ ٨٧) أسهمت إلى جانب عوامل أخرى في زيادة حدة المشكلات الداخلية في مصر ، ولذا فهي قد عادت إلى النظام العربي مثقلة بالكثير من الأعباء التي شكلت قيداً على حركتها على صعيد النظام العربي ، بل وعلى الصعيد الخارجي بصفة عامة . كما أن مصر في ممارستها لدورها العربي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين بدت أكثر واقعية في الفكر والسلوك ، حيث تخلت عن فكرة الوظيفة القيادية فى النظام العربي ، كما أنها لم تستطع أن تواصل تقاليد دورها الريادي ، حيث تعثرت في بناء نموذج داخلي للديمقراطية والتنمية والإصلاح الاقتصادي والإداري يمكن أن يكون له تأثيراته وإشعاعاته على المنطقة على نحو ما سبق ذكره. وفي هذا السياق لم يتم بلورة رؤية واضحة لدور مصر العربي، تنطلق من المصالح الوطنية المصرية فى تكاملها مع المصالح العربية ، وبالتالي لم يتم تطوير أدوات ممارسة هذا الدور ، وبخاصة الأدوات غير السياسية سواء أكانت اقتصادية أو إعلامية أو ثقافية . أضف إلى ذلك أن انشغال مصر بهمومها ومشكلاتها الداخلية التي تفاقمت منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين،وبخاصة مع تصاعد التحدى الذى شكلته الحركات الإسلامية المتشددة للنظام قد كان له انعكاساته السلبية على دورها العربي . كما أنه لايمكن فى هذا السياق إغفال أثر تواضع أداء الدبلوماسية المصرية خلال السنوات

الأخيرة على دور مصر العربي ، حيث أصبح يغلب الطابع البيروقراطي على أداء الجهاز الدبلوماسي ، فضلا عن افتقاره إلى روح المبادرة والفعل والخيال السياسي .

- انعكاسات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وتداعياته على دور مصر العربي .

كما سبق القول : فإن العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق قد خلق جملة من الظروف والتداعيات التى تؤثر سلبا على إمكانية تفعيل دور مصر العربى ، وذلك على النحو التالى :

فهناك من ناحية أولى ، احتلال أمريكي – بريطاني لدولة أساسية فــي النظام العربي (العراق)، وهذا من شأنه تعظيم الوجود والدور الأمريكيين في منطقة الخليج ، بما يعني تقليص إمكانية تفعيل الدور المصري في هذه المنطقة وبخاصة في ضوء خبرة " إعلان دمشق "، والذي وصل إلى طريق مسدود على نحو ما سبق ذكره. وهكذا فإن التمدد الأمريكي في منطقة الخليج وبخاصة في مرحلة ما بعد احتلال العراق سوف يتعاظم تأثيره كقيد على إمكانية وجود دور مصري فاعل في الخليج،رغم أن الأمن المصري وثيق الارتباط بأمن الخليج من جوانب عديدة منها : العمالة المصرية في دول الخليج وتحويلاتها المالية التي تشكل مكوناً رئيسياً في الدخل القومي لمصر ، و العلاقات الاقتصادية والتجارية لمصر مع العراق ، والتي شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة من حكم صدام حسين ، مما جعل الحرب على العراق تصيب مصر بخسائر اقتصادية كبيرة، ومن هنا فإن الاستقرار والأمن فى الخليج له دلالاته وانعكاساته على الأمن المصرى على الأقل فى بعض جوانبه .

وهناك من ناحية ثانية ، حالة التشرذم والخلافات المعلنة والمكتومة التي تسود الصف العربي على خلفية العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، حيث تباينت مواقف الدول العربية بخصوصه رغم أن جميع الدول وافقت على قرارات محددة بشأن المسألة العراقية سواء في مرحلة ما قبل الحرب (قمتا بيروت وشرم الشيخ) ، أو بعد بدء العدوان (مقررات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري) . ورغم أن هذا الوضع أدعى بأن يدفع في اتجاه تحرك مصري فعال من أجل رأب الصدع في الصف العربي وتصفية الخلافات العربية – العربية بما يمكن العرب من الاتفاق على حد أدنى من الإجراءات العملية للتعامل مع تحديات واستحقاقات الواقع الجديد الذي خلفه العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، إلا أنه ثمة عوامل عديدة تحد من قدرة مصر على

العمل بفاعلية في هذا الاتجاه من أهمها القيد الذي تمثله العلاقات الأمريكية – المصرية على دور مصر العربي ، خاصة وأن الخبرة التاريخية تؤكد ذلك ، حيث كثيراً ما اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تصعيد ضغوطها على مصر على خلفية مواقف اتخذتها الأخيرة تجاه قضايا أو دول عربية ، وكانت لاتحظى بالقبول من قبل واشنطن .

وهناك من <u>ناحية ثالثة</u> ، التهميش الملحوظ الذي لحق بالدور المصري بشأن ملف مشكلة الجنوب في السودان ، وذلك على خلفية بروز الدور الأمريكي في هذا الموضوع، والذي تم في إطاره التوصل إلى اتفاق " ماشاكوس " الذي لم يكن لمصر أية علاقة به لا من قريب ولا من بعيد ، رغم وجود مبادرة مصرية – ليبية من أجل السلام في السودان على نحو ما سبق ذكره ، والأرجح أن تنامي الدور الأمريكي في الشأن السوداني، وتزايد واقعية الحكم في الخرطوم بشأن التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبخاصة فى مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والعدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، قد يقيد من إمكانيات تطور العلاقات المصرية ــ السودانية ، وبخاصة إذا ما نظرت الإدارة الأمريكية إلى دورها في السودان على أنه أحد المداخل للضغط على مصر وقت اللزوم ، كما أن تمدد الوجود الأمريكي فى منطقة القرن الأفريقي فى إطار الحرب ضد الإرهاب يصب فى نفس الاتجاه ، وهو أمر يبدو أن الحكومة المصرية بدأت تتحسب له مؤخرا ، وقد ظهر ذلك جليا فى التغيير الملحوظ فى سياستها تجاه السودان على نحو ما سيأتى ذكره فيما بعد .

وهناك من <u>ناحية رابعة</u> ، التعقيدات القائمة والمحتملة بشأن موقع سوريا في إطار الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، خاصة في ظل استمرار الاحتلال الأمريكي ــ البريطاني للعراق ، وهو ما يشكل وضعاً محرجاً لجميع النظم العربية وفي مقدمتها النظام المصري ، حيث أنه باستثناء التصريحات الرسمية التي صدرت عن بعض العواصم العربية والتى تؤكد على التضامن مع سوريا، وتطالب بحل الخلافات بين واشنطن ودمشق بالحوار، لم يصدر أي موقف عربي قوي بشأن رفض التهديدات الموجهة لسوريا ودعم موقفها ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تحسب معظم الدول العربية لرد الفعل الأمريكي في حال أعربت عن موقف لا ترضى عنه واشنطن فى هذا الشأن، ولذلك فإن أقصى ما قامت به بعض الدول العربية بهذا الخصوص هو الإعلان عن رفض التهديدات لسوريا، وهو أمر يتعين النظر إليه في ضوء ما سبق وإن أعلنته هذه الدول نفسها بشأن رفض العدوان على

العراق ، فكلها مواقف كلامية لم تعد تعني الكثير بالنسبة للأمريكيين الذين خبروا النظم العربية وعرفوها جيداً على هذا الصعيد، وأصبحوا يتفهموا هذه التصريحات باعتبارها موجهة للشعوب العربية ، أي للاستهلاك المحلي

وهناك من **ناحية خامسة**، توجهات ليبيا، التي تقع فى دائرة الجوار الجغرافي المباشر لمصر ، بشأن موقفها من النظام العربي ، حيث أعلنت فى مايو ٢٠٠٣تجميد أنشطتها فى المؤسسات واللجان التابعة لجامعة الدول العربية تمهيدا لانسحابها نهائيا منها . ويأتى هذا القرار الليبي على خلفية الانتقادات التي وجهتها – وتوجهها – ليبيا للجامعة العربية بسبب ضعف النظام العربي وهشاشته وعدم فاعليته . ورغم أن ليبيا عادت وجمدت تحركها للانسحاب من الجامعة بعد وساطة مصرية ، وبغض النظر عن حقيقة دور ليبيا فى النظام العربي وحدود إسهاماتها فى تفعيله خلال العقود الماضية ، فالمؤكد أن توجهاتها تجاه هذا النظام ليست إيجابية سواء بقيت داخل الجامعة أو انسحبت منها، وهو أمر يتعين أن تأخذه مصر فى الاعتبار وهى ترسم ملامح حركتها العربية فى ظل المعطيات الراهنة، كما أن العلاقات الليبية – الأمريكية مرشحة لتطورات هامة خلال المستقبل المنظور، وبخاصة على ضوء تسوية أزمة لوكيربى، والسياسة المعتدلة جدا التي سلكها النظام الليبيى تجاه العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق،حيث غاب العقيد القذافى بتصريحاته النارية المعروفة عن الاستعمار والإمبريالية ، ويبدو أنه كان من بين الذين استوعبوا الدرس جيدا ، حيث أن ثمن أية معارضة للولايات المتحدة الأمريكية أصبح مكلفا، حتى ولو كانت معارضة لفظية .

وإذا كانت البيئة العربية تنطوي في الوقت الراهن على العديد من القيود والعقبات على دور مصر العربي ، فالأرجح أن هذا الدور سيواجه بتحديات أشد خلال المستقبل في حالة تحقق السيناريو الأول لمستقبل النظام العربي (استمرار الوضع الراهن) ، أو تحقق السيناريو الثاني(تفكك النظام العربي)، وذلك لعدة اعتبارات أبرزها أن الشروط والتداعيات لتحقيق أي من السيناريوهين سوف يكون لها انعكاساتها السلبية على مصر سواء على الصعيد الأمني أو الاقتصادي أو السياسي .

فعلى **الصعيد الأمني**، فإن كلاً من السيناريوهين ينطوي على تصاعد أعمال العنف وعدم الاستقرار الداخلي في مصر وعديد من الدول العربية الأخرى، وربما يصل الأمر إلى حد حدوث حرب أهلية فى بعض الحالات كما هو الحال بالنسبة للعراق ، وذلك على

خلفية تآكل أو تدهور شرعيات النظم الحاكمة في هذه الدول ، وفشلها في معالجة التحديات والاستحقاقات الكبرى التي تواجه مجتمعاتها ، وترددها في تبني برامج جادة للإصلاح الشامل . ومتى حدث ذلك فإن معاناة مصر سوف تزداد من جراء تدهور أوضاعها الداخلية، كما أنها لن نستطيع أن تعزل نفسها عما يجري في دائراتها العربية ، وقد تتعرض لأعمال عنف وإرهاب سواء من قبل جماعات وعناصر داخلية أو من قبل قوى وتنظيمات خارجية، خاصة في ظل الطابع الشبكي أو العنكبوتي الذي يميز الأعمال الإرهابية في الوقت الراهن . كما أن الأمن الوطني المصري سوف يصبح أكثر عرضة للاختراق والتهديد من جراء تمدد دور إسرائيل فى المنطقة، وغياب أي قدرة عربية على التعامل معها في ظل انتقاء مفهوم الأمن القومي العربي، وعدم وجود حد أدني من التضامن بين الدول العربية .

أما على <u>الصعيد الاقتصادي</u> ، فإن السيناريوهين ينطويان على تداعيات سلبية سيكون لها مردوداتها على مصر منها على سبيل المثال :أن تعثر جهود التكامل الاقتصادي العربي سيحد من قدرة مصر على تدعيم علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، كما أن حدوث تراجع كبير في أسعار النفط سوف يكون له آثاره السلبية ، ولو غير المباشرة على الاقتصاد المصرى . وفي ظل تزايد مظاهر القلق وعدم الاستقرار المصاحبة للسيناريوهين على الصعيد الداخلي في عديد من الأقطار العربية وعلى صعيد العلاقات العربية ــ العربية سوف تتقلص فرص مصر فى استقطاب المزيد من رؤوس الأموال العربية أو زيادة حصتها من السياحة العربية .

وعلى <u>الصعيد السياسي</u> ، يمكن القول : إن تصاعد أجواء التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة قد يدفع النظام المصري إلى الاستمرار في تقييد عملية التحول الديمقراطي في الداخل بدعوى حماية الأمن الوطني والجبهة الداخلية من المخاطر والتهديدات النابعة من البيئة العربية والإقليمية، كما أن تمدد دور إسرائيل وبعض الأطراف الإقليمية غير العربية في المنطقة في ظل السيناريوهين المقصودين سوف يشكل قيوداً على الدور المصري فيها، أضف إلى ذلك أن تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة وبخاصة في منطقة الخليج ، حيث أن أحداً لا يستطيع أن يتكهن حاليا بموعد نهاية الاحتلال الأمريكي للعراق، سوف يقلص من دور مصر العربي، وبخاصة في ظل الضغوط التي قد تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على مصر بقصد التأثير على سياساتها وقراراتها العربية.

وبالمقابل ، فإن تحقق سيناريو تفعيل النظام العربي وإحيائه يتيح لمصر الكثير من الفرص سواء على الصعيد الأمني أو السياسي أو الاقتصادي ، مما يحتم على مصر التحرك بشكل جاد وفعال من أجل تحقيق هذا السيناريو، حتى تتلافى كثير من السلبيات المشار إليها بشأن السيناريوهين السابقين .

ولكن إذا كانت البيئة العربية تبدو في الوقت الراهن غير مواتية لدور مصري عربي فاعل ومؤثر، فهل هذا يعني انعدام قدرة مصر على التحرك والفعل ، وأن أقصى ما تستطيع فعله هو إجراء الاتصالات مع بعض الأطراف العربية، وإصدار بعض التصريحات، وإطلاق بعض التحذيرات ؟، تحاول الدراسة الإجابة على هذا التساؤل خلال الصفحات التالية .

- في الأبعاد القائمة والمحتملة للدور الذى يمكن أن تقوم به مصر على الصعيد العربى

إن مستقبل دور مصر العربي يتوقف في جانب هام منه على عدة اعتبارات من أهمها : بلورة رؤية واضحة لهذا الدور من حيث أهدافه ومجالاته وأدواته وتبعاته ومردوداته القائمة والمحتملة على مصر من ناحية وعلى الوطن العربي من ناحية أخرى، فضلاً عن بناء المقومات والمتطلبات اللازمة لممارسة هذا الدور. وفي جميع الحالات ، فإن التفكير في دور مستقبلي لمصر ، لابد وأن يأخذ في الاعتبار ثوابت الجغرافيا ، ودلالات التاريخ ، فضلاً عن المستجدات الراهنة داخلياً وعربياً ودولياً وبخاصة في ضوء العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وتداعياته .

وفي ضوء ما سبق ، فإن أهم الأبعاد القائمة والمحتملة لدور مصر العربي تغطي مجالات السياسة ، والاقتصاد ، والثقافة والإعلام ، ومن هذه الأبعاد على سبيل المثال ما يلي :

أ- القيام بدور الدولة – النموذج فى المنطقة العربية، وهو ما يتطلب اتخاذ خطوات جادة وسريعة على طريق بناء هذا النموذج وتثبيت أركانه داخل مصر ، بحيث يكون له إشعاعاته على المنطقة ويمكن أن تحتذيه دولها، وتتمثل أهم أبعاد هذا النموذج فى إرساء أسس الديمقراطية ، وحقوق الإنسان وطهارة الحكم، والتنمية الاقتصادية القائمة على التكامل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص،والعدالة الاجتماعية،والتسامح السياسي والفكري.وإذا كانت مصر قد تعثرت على مدى أكثر من عقدين فى بناء هذا النموذج لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها ، فإنه لا سبيل أمامها إلا التحرك بجدية

وثبات وتراكمية على هذا الطريق،خاصة وأن نجاح مصر في بناء هذا النموذج من شأنه أن يقلل الضغوط التي تتعرض لها من قبل أطراف خارجية بسبب سياساتها العربية [٤٨] . ولكن تحقيق هذا النموذج له شروطه ومتطلباته التي يتعين توفيرها على نحو ماسيأتي ذكره فيما بعد .

ب ـ التحرك بشكل جاد وفعال من أجل بناء موقف عربي متماسك يشكل قوة دافعة لإنهـاء الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق ، وتمكين الشعب العراقي من حكم نفسه في إطار دولة مستقلة ذات سيادة ، وذلك انطلاقاً من أرضية أن استمرار الاحتلال من شأنه خلق المزيد من المشكلات وعدم الاستقرار في المنطقة، والحديث عن بناء موقف عربي فاعل بشأن إنهـاء الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق لا يعني الدخول في مواجهة مع الدولتين ، فهذا أمر غير وارد في ظل المعطيات الراهنة، ولكن هو يقوم على العمل من خلال القنوات الدبلوماسية، والتنسيق مع بعض الأطراف الدولية بهذا الشأن، والتأكيد بشكل واضح على أن استمرار هذا الوضع من شأنه تكريس صورة الولايات المتحدة كمحتل في الذاكرة العربية ، وتعميق حالة العداء والكراهية لها في المنطقة، مما يشكل ضررا على مصالحها فيها، وتحريك حركات مقاومة ضد الاحتلال داخل العراق وخارجه . كما أنه من المهم نقل رسالة واضحة للإدارة الأمريكية بأن استهداف دول عربية أخرى من شأنه إطلاق قوى العنف والتطرف والإرهاب في المنطقة، وهو سيضر بالمصالح الأمريكية ، كما سيضر بدول المنطقة التي تربطها علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

ج ـ تشكيل قوة دفع عربية من أجل إحياء النظام العربي على أن يتم البدء بتفعيل دور الجامعة العربية ، ليس من خلال العمل على تعديل ميثاقها وبخاصة فيما يتعلق بنظام اتخاذ القرارات فحسب، ولكن من خلال تطويرها بشكل شامل سواء فيما يتعلق بأجهزتها أو آليات عملها أو كوادرها، وهناك الكثير من الأفكار والمشاريع التي يمكن الانطلاق منها والبناء عليها . وإذا كانت الخطاب الرسمي المصرى قد طرح هذا الموضوع فى عديد من المناسبات فى مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ، فإنه من المهم تأكيد القول بالفعل بحيث تقدم مصر ولو بالتنسيق مع دول عربية أخرى تلتقي معها فى نفس التوجه ، تقدم تصورا متكاملا لتطوير النظام العربي استنادا إلى قراءة موضوعية ودقيقة للمستجدات الراهنة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف ،

فإنه يتعين التمهيد له بتنقية الأجواء العربية وتصفية الخلافات التي نشبت فيما بين بعض الدول العربية بسبب العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق ، وتستطيع مصر أن تقوم بدور هام في هذا المجال من خلال توظيف علاقاتها واتصالاتها مع الأطراف المعنية .

د – إن أي توجه لإحياء النظام العربي لا يأخذ فى الاعتبار موضوع الأمن الجماعي العربي سوف تكون مردودا ته محدودة ، حيث أنه من المؤكد أن غياب نظام فعال للأمن الجماعي العربي قد شكل – ويشكل – سببا رئيسيا للكوارث التي حلت بالأمة العربية ، وبخاصة فيما يتعلق بالاحتلال العراقي للكويت ، والاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق ، فضلا عن استمرار العربدة الإسرائيلية ضد العرب.وقد أشارت القيادة السياسية المصرية فى غير مناسبة إلى موضوع الأمن الجماعي العربي، ومن المهم أن تبادر مصر ببلورة وطرح تصور بهذا الخصوص، بحيث تضمنه الأسس والقواعد والأطر والآليات التي تراها ملائمة لتحقيق هذا الأمن فى ظل المستجدات الراهنة ، وتقوم بطرحه على الدول العربية ليكون بمثابة نقطة انطلاق للحوار والتشاور من أجل بناء تصور جماعي للأمن العربي، ومن المؤكد أن أي تصور من هذا القبيل لابد وأن يتعامل مع قضايا معقدة مثل : المتطلبات الاقتصادية لتحقيق هذا الأمن ، وحقيقة الوجود العسكري الأمريكي فى بعض الدول العربية وانعكاساته على الأمن الجماعي العربي ، ومسألة بناء الثقة بين الدول العربية .

هـ مواصلة الجهود من أجل دفع عملية تسوية القضية الفلسطينية ، وإذا كانت خـــطة " خارطة الطريق " هي المطروحة للتسوية، فإنه من المهم أن تواصل الدولة المصرية دور الوساطة من أجل تعزيز وحدة الصف الفلسطيني بما يضمن عدم انزلاق الأوضاع إلى اقتتال فلسطيني ــ فلسطيني أو حرب أهلية فلسطينية لا تحقق سوى مصالح إسرائيل ، كما أنه من المهم التنسيق مع أطراف عربية ودولية تؤيد خطة " خارطة الطريق" لوضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام مسؤولياتها بشأن الضغط على إسرائيل لتنفيذ الخطة كما هى ، وبعيدا عن الشروط والتحفظات التى طرحتها عند القبول بها، والتى حصلت على ضمانات أمريكية بأخذها فى الاعتبار عند التنفيذ،مما قد يفضى إلى عدم تنفيذ الخطة إسوة بالاتفاقيات والخطط السابقة بين إسرائيل والفلسطينيين .

و- تسريع جهود التكامل الاقتصادي العربي، فمن المؤكد أن التحولات الراهنة وتسارع عمليات عولمة الاقتصاد والمال تحتم على الدول العربية تسريع عملية إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة باعتبارها مقدمة للسوق العربية المشتركة ، والتي تعد مطلباً جوهرياً للحد من التأثيرات السلبية للعولمة على الاقتصادات العربية . ومن المهم أن تتحرك مصر بفاعلية في هذا الاتجاه، وهو ما يتطلب تفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية المصرية من ناحية، وترجمة شعار تحطيم معوقات التصدير إلى واقع عملي ملموس من ناحية أخرى . وهناك اقتراح جدير بالتأمل وهو الخاص بمبادرة مصر بفتح أسواقها أمام منتجات الدول العربية دونما انتظار للجدول الزمني لتنفيذ منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية ، فرغم الآثار السلبية التي قد تترتب على قرار من هذا النوع فى الأجل القصير،إلا أنه سيدفع الدول العربية أو بعضها إلى فتح أسواقها أمام المنتجات والسلع المصرية ،وهنا يأتي دور تطوير الصناعة المصرية وتحديثها باعتباره الأساس في تمكين المنتجات المصرية من تعزيز مكانتها في الأسواق العربية (٤٩) .

ز- تعزيز المكانة الثقافية والإعلامية لمصر في العالم العربي ، وهذا الأمر لا يتحقق بالتصريحات أو الخطب، ولكنه رهن بعدة عوامل هامة منها : تحقيق نجاح ملموس على طريق بناء النموذج الداخلي الذي تستطيع مصر أن تقدمه لعالم العربي على نحو ما سبق ذكره ، وإعادة صياغة السياستين الإعلامية والثقافية على أسس جديدة تعيد لمصر دورها كمنتج للسلع والمبادرات والمشاريع الثقافية والإعلامية الكبرى ، فمقومات الدور الثقافي والإعلامي البارز موجودة في مصر، والمشكلة تكمن في السياسات التي تقوم على تعبئة هذه المقومات وتوظيفها ضمن رؤية واضحة لدور مصر العربي، تستند إلى استحضار دروس الماضي ، ومراعاة مستجدات الحاضر ومعطياته، وعدم إغفال المستقبل واستحقاقاته .

ح - تحرك مصر من أجل تفعيل المبادرة التي طرحتها منذ عام ١٩٩٠بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل على أن يشمل ذلك جميع دول المنطقة وفى مقدمتها إسرائيل التي تمتلك ترسانة من هذه الأسلحة ، تشكل تهديدا للأمن القومي العربي ، فضلا عن تنشيط وتفعيل جهودها المتعلقة بالدعوة إلى مؤتمر عالمي للاتفاق على تعريف للإرهاب، ووضع اتفاقية دولية متكاملة وملزمة لجميع الدول لمكافحته ، وفى ذلك مصلحة هامة للعرب والمسلمين ، حيث أصبحت تهمة الإرهاب تُلصق تلقائيا

وأصبحت هناك دول عربية وتنظيمات وجماعات ومؤسسات إقتصادية وخيرية موجودة فى دول عربية مستهدفة بالحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، والتى تم فى إطارها شن الحرب على أفغانستان فى أكتوبر ٢٠٠١ ، وعلى العراق فى مارس ٢٠٠٣ والبقية تأتى،وهو مايبرر أهمية الاهتمام بهذا الموضوع باعتباره وثيق الارتباط بحاضر العرب والمسلمين ومستقبلهم ، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتهم بالغرب .

- **فى متطلبات وشروط تفعيل دور مصر العربي:**

ثمة عدة متطلبات وشروط لتفعيل دور مصر العربي، ويمكن تناول هذه الشروط والمتطلبات على ثلاثة مستويات على النحو التالى :

المستوى الأول : التحرك بصورة جدية ووفق استراتيجيات وخطط مدروسة من أجل إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل

من المؤكد أن مصر لا يمكنها القيام بدور عربي فاعل ومؤثر ما لم تعمل بجدية من أجل بناء قاعدة لهذا الدور على الصعيد الداخلي، وهذا لن يتحقق إلا بإعادة ترتيب البيت المصري من الداخل بما يمكن مصر من القيام بدور الدولة – النموذج فى المنطقة العربية ، ويعزز من قدرتها على القيام بدور فاعل ونشط على الصعيدين العربي والدولي، ولكن إعادة ترتيب البيت المصري من الداخل لا يمكن أن تتحقق بشكل جاد إلا فى ظل اقتناع السلطة الحاكمة بهذا الأمر، وتوفير متطلبات تحقيقه من رؤية واضحة واستراتيجيات واقعية وخطط مدروسة يتم تنفيذها بشكل جاد ، وبعيداً عن الشعارات والتصريحات الرنانة، والخطب والبيانات المنمقة، فمصر تحتاج أكثر مــن أي وقت مضى إلى عمل أكثر وكلام أقل .

وثمة عدة مرتكزات يتعين التركيز عليها بهذا الخصوص ، منها ما يلي : الإصلاح الدستوري والقانوني ، والإصلاح السياسي، وإصلاح سياسات الإصلاح الاقتصادي ، واتخاذ خطوات جدية على طريق الإصلاح التعليمي والثقافي والإعلامي ، و بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية والصناعية ، ومواصلة جهود تحديث وتطوير القوات المسلحة المصرية، والتصدي بحسم لظاهرة الفساد السياسي والإداري ، واتخاذ خطوات جادة على طريق إصلاح الجهاز الإدارى ، فضلا عن التحسب لاحتمال حدوث تقليص كبير فى المعونة الأمريكية لمصر أو حتى وقفها نهائي . وهناك العديد من المتطلبات والعناصر المرتبطة بكل مجال من مجالات الإصلاح المذكورة والتى لا يتسع المجال للخوض فيها .

المستوى الثاني : العمل بشكل سريع وفعال من أجل إعادة بناء العلاقات المصرية ــ السودانية، والمصرية ــ الليبية على أسس جديدة

لا شك في أن نجاح مصر في إعادة صياغة علاقاتها بكل من ليبيا والسودان على أسس جديدة يعتبر من العناصر الأساسية لدعم حركتها على الصعيد العربي بصفة عامة ، فتصفية المشكلات العالقة بين مصر والسودان،والتي شكلت مصادر للتوتر والتأزم في العلاقة بين الدولتين طوال عقد التسعينيات مــن القرن العشرين (مشكلة حلايب تعود إلى فترة تاريخية سابقة) تفسح المجال لإعادة بناء العلاقات المصرية ـ السودانية على أسس صحية وصحيحة تحقق مصالح البلدين.وكما هو معروف فإن العلاقة مع السودان ذات أهمية بالغة بالنسبة لمصر باعتبار أن السودان يمثل عمقاً استراتيجياً لها من جهة الجنوب ، كما أن العلاقة بين الدولتين وثيقة الارتباط بقضية مياه النيل، وهي قضية أمن وطني من الدرجة الأولى بالنسبة لمصر ، والتنسيق مع السودان بشأنها يعتبر من أولويات السياسة المصرية وثوابتها،كما أن العلاقة المصرية ــ السودانية يمكن أن يكون لها انعكاساتها الإيجابية على دور مصر على مستوى القارة الأفريقية بصفة عامة .

ومن المؤكد أن تعزيز العلاقات بين مصر والسودان على أسس جديدة سوف يتيح لمصر أن تتحرك بفاعلية أكثر على الصعيد العربي دون أن تنشغل بمشكلاتها مع دولة مجاورة ، تمثل عمقاً استراتيجياً لها ، كما أن هذا التوجه قد يشجع دولاً عربية أخرى على اتخاذ خطوات مماثلة ، بمعنى أن تكريس تجربة التكامل بين البلدين يمكن أن يشكل نموذجاً للعلاقات فيما بين الدول العربية .

ونظراً لأن مشكلة جنوب السودان لها تأثيرها البالغ على حاضر الدولة السودانية ومستقبلها ، كما أنه يمكن أن يكون لها تأثيراتها السلبية على الأمن الوطني المصري في حالة انفصال جنوب السودان وقيام دولة أو بالأحرى دويلة مستقلة فيه، باعتبار أن هذه الدويلة قد تتحول إلى قاعدة للنفوذ الإسرائيلي في المنطقة ، كما أنه من غير المستبعد أن تتجه أثيوبيا إلى تكثيف تعاونها مع إسرائيل بشأن إقامة مشاريع أو منشآت مائية على النيل بما يؤثر سلباً على المياه المتدفقة إلى مصر سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، نظراً لذلك فإنه من المهم مواصلة وتفعيل التحركات المصرية من أجل خلق حقائق على الأرض تساعد على ألا يؤدي تطبيق اتفاق "ماشاكوس" إلى انفصال جنوب السودان ، بمعني المساهمة في

إيجاد المعطيات التي تجعل نتيجة الاستفتاء ، الذي سيُجرى بعد ست سنوات ، هي استمرار الجنوب ضمن سودان موحد وليس الانفصال .

ومن المهم أن تشكل الزيارة التي قام بها الرئيس مبارك للسودان في نهاية أبريل ٢٠٠٣ ، أي بعد حوالي ١٤ عاماً على آخر زيارة لسيادته للسودان ، والتي اتفق خلالها الجانبان على إحياء وتفعيل وتسريع التكامل بين البلدين،من المهم أن تشكل هذه الزيارة بداية لمرحلة جديدة في السياسة المصرية تجاه السودان، وفي العلاقات المصرية ــ السودانية بحيث تشكل هذه العلاقات نموذجاً للتكامل بين الدول العربية،خاصة وأن مقومات وإمكانيات التكامل بين البلدين كبيرة،ولكن التحدي الحقيقي في هذا المقام يتمثل في كيفية تجاوز السلبيات التي قادت إلى فشل تجربة التكامل في السابق ، وجعلتها رهينة بأهواء السياسة وتقلباتها .

وثمة متغير هام يحتم على مصر ضرورة مواصلة وتسريع تحركاتها بشأن علاقاتها مع السودان، وهو تزايد الدور الأمريكي على الساحة السودانية وفى منطقة القرن الإفريقي، و يرتبط ذلك باعتبارات ومصالح أمريكية في السودان والقارة الأفريقية بصفة عامة .وفي هذا السياق، فإنه من المهم ألا يكون التطور في العلاقات السودانية ــ الأمريكية على حساب العلاقات السودانية ــ المصرية، خاصة في ظل اتجاه واشنطن لمحاصرة الدول الرئيسية في النظام العربي ومنها مصر ، وليس من سبيل لدرء هذا الاحتمال سوى تسريع التكامل الاستراتيجي بين مصر والسودان على الأرض وليس بالبيانات والتصريحات .

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية التضامن العربي لمواجهة الاستحقاقات الإقليمية والدولية الراهنة ، فإن النظام الليبي بدأ خلال الآونة الأخيرة يدير ظهره للعالم العربي متجهاً إلى تكثيف علاقاته وتفاعلاته مع دول إفريقيا جنوب الصحراء . وقد بدأ الخطاب السياسي الرسمي الليبي يشكك في جدوى النظام العربي نظرا لضعفه وعدم فاعليته ، وذلك على خلفية قناعة النظام الليبي بأن الدول العربية قد تقاعست في مساندة ليبيا بشأن أزمة لوكيربي على غرار ما فعلت بعض الدول الإفريقية عندما تجاهلت قرارات العقوبات المفروضة على ليبيا .

وعلى ضوء هذه الخلفية أعلنت ليبيا في مايو ٢٠٠٣ تجميد أنشطتها في مؤسسات الجامعة العربية تمهيداً للانسحاب نهائيا منها،ورغم أنها عادت وجمدت مساعيها بهذا الخصوص على أثر وساطة مصرية ، إلا أن توجهات ليبيا تجاه النظام العربي تبقى غير

إيجابية على الأقل خلال المستقبل المنظور ، مما يفرض على مصر التعامل مع هذا الأمر بما يستحق من اهتمام ، ففي الوقت الذي تتحدث فيه معه عن إحياء وتفعيل النظام العربي ، فإن دولة عربية تقع في دائرة جوارها المباشر تدير ظهرها لهذا النظام. ومهما يكن من أمر فإنه يتعين أن يكون من بين أهداف مصر الحد من التأثيرات السلبية لمثل هذه التطورات على النظام العربي ومستقبل العمل العربي المشترك ، وهنا تأتى أهمية تطوير العلاقات المصرية – الليبية ورفدها بعناصر جديدة بما يضمن ألا تصبح علاقات ليبيا مع دول غير عربية على حساب علاقتها بمصر وغيرها من الدول العربية .

ومن المهم كذلك أن تتحرك مصر من أجل تعزيز علاقات التكامل الاقتصادي مع كل من ليبيا والسودان ، خاصة وأن تنوع الموارد والإمكانيات المتاحة للدول الثلاث يسمح بذلك ، ولا شك في أن هذا التطور من شأنه تدعيم دور مصـــر العربي بصفة عامة .

المستوى الثالث : تطوير أساليب وأدوات ممارسة الدور المصري على الصعيد العربي

ينصب هذا المستوى على تطوير أدوات وأساليب ممارسة الدور المصري على الصعيد العربي . ويُشار في هذا الصدد إلى أهمية تكثيف أنشطة الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية من أجل حل النزاعات العربية– العربية القائمة، واحتواء النزاعات المحتملة والحيلولة دون تفجرها بما يخلق أرضية ملائمة لتنقية الأجواء وتحقيق مصالحة عربية شاملة تشكل ركيزة لتفعيل علاقات التعاون والتنسيق بين الدول العربية . وفي هذا السياق تبرز أهمية دبلوماسية القمة التي تقوم بها مصر ، وتبرز أيضا أهمية التدقيق في اختيار الدبلوماسيين الذين يمثلون مصر في العواصم العربية، كما أن اهتمام مصر بالتنسيق السياسي الجدي مع بعض الدول العربية الرئيسية وبخاصة سوريا والسعودية وغيرهما يشكل عنصراً أساسيا لخلق قوة سياسية ومعنوية تعمل في اتجاه وقف التدهور وترميم العلاقات العربية – العربية. ومن المهم في هذا الصدد تجاوز الحساسيات المرتبطة بالدور القيادي فى النظام العربي ، خاصة وأن أيا من الدول العربية لا تمتلك في الوقت الراهن كافة المقومات التي تؤهلها للقيام بهذا الدور بمفردها .

ونظر للأهمية التي يمثلها المتغير الثقافي في علاقات مصر العربية على نحو ما سبق ذكره، فإنه هناك حاجة من أجل تطوير وتنشيط دور مصر الثقافي في العالم العربي. وهناك العديد من الآليات والأدوات التي يتعين العمل من خلالها بهذا الخصوص مثل : تدعيم صناعة الكتاب المصري وتشجيع وصوله إلى الأسواق العربية ، وإفساح مجال أكبر

للطلبة العرب لمواصلة دراساتهم العليا في مصر بما يعنيه ذلك من ضرورة تقديم التسهيلات الملائمة وتبسيط الإجراءات ، فضلاً عن تعميق المكون العربي في السياسة الثقافية لمصر، وكذلك في سياساتها الإعلامية ... إلخ .

وثمة عنصر هام جدير بالتسجيل في معرض تناول سبل تفعيل الدور العربي لمصر مفاده أن الشروط سالفة الذكر لتحقيق هذا الهدف لا تؤتي تأثيراتها إلا إذا انتظمت في إطار رؤية واضحة لهذا الدور من حيث أهدافه وأولوياته ومجالاته وأدواته ومردودا ته على كل من مصر والوطن العربي، وهذه الرؤية لا يصوغها شخص واحد أو حزب واحد أو تيار فكري واحد ، بل يتعين أن تشارك في صياغاتها مختلف القوى والتيارات الفاعلة فى مصر ، بحيث تأتي تعبيراً عن التوجه الوطني المصري ، ولا شك في أن وجود مثل هذه الرؤية يسمح بخلق حالة من الاتساق والتراكمية والفاعلية في دور مصر العربي .

وجدير بالذكر أن الحديث عن ضرورة توفير شروط ومعطيات ممارسة دور فعال ومؤثر لمصر على الساحة العربية لا يعني إطلاقاً تأجيل القيام بهذا الدور لحين توفير شروطه ومعطياته ، ولكن يعني أن بناء القاعدة الداخلية مسألة أساسية بالنسبة للدور العربي والخارجي بصفة عامة،مما يوجب على مصر التحرك بشكل متزامن ومدروس على المستويين الداخلي والعربي، وهو ما يتطلب تحديدا دقيقا للأولويات على كل منهما.وفي ضوء ذلك فإن هناك مجالات عديدة في العلاقات العربية ـــ العربية تستطيع مصر أن تقوم بدور أكبر فيها في الوقت الراهن ، ولذا يتعين البدء بها ، كما أن أي تطور في العلاقات العربيةـــ العربية نحو مزيد من التنسيق والتعاون سوف يكون له مردوداته الإيجابية على مصر ، وهو ما يؤكد على حقيقة الترابط والتداخل بين الأوضاع في مصر والتطورات على الساحة العربية .

ولاشك فى أن اتجاه مصر للقيام بدور أكثر فاعلية في الوطن العربي بهدف تعزيز علاقات التعاون والتضامن بين الدول العربية وإحياء النظام العربي سوف يخلق ردود أفعال مضادة من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية،وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبار أن استمرار حالة التشرذم والتفتت في النظام العربي تمثل مصلحة أكيدة لهذه الأطراف، وهو أمر لابد وأن تأخذه الدولة المصرية بعين الاعتبار ، خاصة وأن تدعيم علاقات مصر العربية وتفعيل النظام العربي يدعمان من قدرتها على التعامل بقدر أكبر من

الاستقلالية والفاعلية مع الضغوط الخارجية وبخاصة تلك التي يكون مصدرها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

خاتمة :

في ضوء التحليل السابق يمكن التأكيد على عدد من الأمور:

أولها : إن إحياء النظام العربي وتفعيل دوره هو أحد الشروط الأساسية لتحقيق مستقبل أفضل للعرب،أي أن مستقبل العرب وقدرتهم على أن يكون لهم دور على الصعيدين الإقليمي والدولي يتوقف في جانب هام منه على الإبقاء على النظام العربي والذي تمثل الجامعة العربية هيكله المؤسسي الرئيسي، خاصة وأن العالم يعيش عصر التكتلات الكبرى، كما أن ارتباط بعض الدول العربية بقوى أجنبية لا يشكل ضمانة مستمرة لأمنها،حيث أن هذا الأمر تحكمه المصالح في المقام الأول،مما يبرز أهمية التمسك بالنظام العربي والحفاظ عليه ، ولكن مجرد الإبقاء عليه لا يمثل في حد ذاته ضماناً لمستقبل أفضل للعرب، بل الأهم هو إحياء هذا النظام وتفعيل دوره بما يدعم العمل العربي المشترك ويعزز التضامن العربي على أسس جديدة من أهمها : صياغة نظام جديد وفعال للأمن الجماعى العربى ، وعدم لجوء الدول العربية إلى القوة لحل الخلافات والمنازعات فيما بينها، وتبادلية المنافع والمصالح ، والالتزام بتنفيذ القرارات العربية مع إيجاد المرجعيات القانونية والآليات المؤسسية التى تحقق ذلك ، وتكريس الديمقراطية كأساس لعمل مؤسسات النظام العربى ، وتفعيل دور جامعة الدول العربية انطلاقا من تصور واقعى وشامل يعالج كل سلبياتها وأوجه قصورها،ولكن تحقيق هذا الأمر له شروط ومتطلبات عديدة في مقدمتها توفر الإرادة السياسية لدى عدد من الدول العربية الرئيسية لتحقيق هذا الهدف ، وتحركها بشكل متناغم وفاعل من أجل إنجازه، بحيث تشكل قاطرة لإصلاح النظام العربي، وبدون ذلك سوف يظل النظام العربى يعانى من أمراضه المزمنة ، مما قد يقوده مع الزمن إلى التفكك والانهيار .

وثانيها، إن إصلاح النظام العربي وتفعيل دوره لا يمكن أن يتحقق بشكل جدي وفعال ، إلا إذا سبقه وتزامن معه تحرك فعال من قبل النظم العربية الحاكمة لإطلاق وتفعيل مبادرات جديدة للإصلاح الداخلي حسب ظروف ومعطيات كل دولة . وفي هذا السياق يبرز ملف الإصلاح السياسي والديمقراطي وبخاصة فيما يتعلق بإرساء أسس دولة المؤسسات ، وسيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان، أي أن النظم العربية أحوج ما تكون إلى صياغة عقد اجتماعي وسياسي جديد مع الشعوب أساسه قيم المواطنة والديمقراطية وتحقيق العدالة

الاجتماعية ، فهذا هو المدخل الحقيقي لتأسيس شرعية جديدة لهذه النظم وتقويتها في مواجهة الضغوط والتدخلات الخارجية . وفي ضوء الظروف والتطورات الراهنة ، فإن من مصلحة هذه النظم أن تبادر بالإصلاح وتستجيب لدواعيه على قاعدة من التوافق الوطني بدلاً من أن يُفرض عليها الإصلاح من الخارج . ولا شك في أن الإصلاح على الصعيد الداخلي بالمعنى السابق سوف يكون له صداه على صعيد العلاقات العربية– العربية وآليات عمل النظام العربي ، ولكن هذا الإصلاح لن يتحقق من تلقاء ذاته ، كما أن الإصلاح الذى تهندسه النظم الحاكمة من أعلى قد يكون محكوما باعتبارات انتهازية وبرجماتية بحيث يفضى إلى تغييرات شكلية وليست جوهرية ، ولذلك فمن المهم تفعيل دور المجتمعات فى المطالبة بالإصلاح من خلال ممارسة أساليب النضال السلمى ، وهنا يبرز دور ومسؤولية القوى والتنظيمات الطليعية فى المجتمع المدنى ، كما تبرز مسؤولية الكلمة والفكر فى هذه المرحلة المفصلية التى يشهدها الوطن العربي .

<u>وثالثها</u> ، إن البيئة العربية في ظل تداعيات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق تتضمن من القيود على دور مصر العربي أكثر ما تقدم من الفرص لهذا الدور. وهذا الواقع رغم صعوباته يحتم على مصر التحرك من أجل تفعيل دورها العربي استناداً إلى قراءة دقيقة وواقعية للمستجدات الراهنة وما تحمله من تبعات وتداعيات على مصر ودورها العربى ، وهذا الأمر له متطلباته وشروطه التي يتعين توفيرها وإنضاجها .

إن تحديات واستحقاقات مرحلة ما بعد العدوان الأمريكى - البريطاني على العراق تضع دور مصر العربي في الميزان، فإن لم تبادر وتتحرك من أجل إعادة تحديد وتفعيل دورها في ضوء المستجدات فسوف يحدده لها الآخرون.ولتفادي هذا المصير فإن مصر تحتاج إلى وقفة أمينة وصادقة مع الذات بعيداً عن منطق" كل شئ تمام وعلى ما يرام " من ناحية، وعن منطق " جلد الذات " من ناحية أخرى، وذلك من أجل التقييم الموضوعي لخبرة دورها العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وإلقاءه الدقيقة للمستجدات الراهنة وحدود انعكاساتها على هذا الدور، بما يسمح باستشراف آفاقه المستقبلية، وبلورة أفضل الخطط والسياسات التي تجنب مصر مخاطر واحتمالات إقصاء أو تهميش دورها العربي. ولذلك فإن من مصلحة مصر أن تتحرك بالفاعلية المطلوبة من أجل تفعيل النظام العربي وإحيائه ، لأن استمرار هذا النظام بحالته الراهنة أو تفككه ينطوى على كثير من التداعيات السلبية على مصر سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، ومن المؤكد أن ذلك لايمكن أن يتحقق إلا فى إطار

التحرك بشكل جدي ومخطط من أجل ترتيب البيت المصري من الداخل بما يؤدى إلى تجديد النظام السياسي المصري وتعزيز شرعيته على أرضية عقد اجتماعي وسياسي جديد يُبني على أساس توافق عام، ويرسخ أسس المواطنة ودولة المؤسسات وسيادة القانون، ويعزز من إمكانيات تحقيق التنمية استناداً إلى صيغة خلاقة تقوم على أساس التكامل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص الوطني ، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية، ووضع حد للفساد السياسى والإداري، وإطلاق القدرات الثقافية والإبداعية للمجتمع المصرى. ومن هذا المنطلق فإن مصر اليوم أحوج ما تكون إلى فعل أكثر وخطب وتصريحات أقل ، كما أنها أحوج ما تكون إلى فتح الأبواب لأجيال جديدة من أبنائها للمشاركة في العمل العام وتفعيل مؤسسات الدولة والمجتمع استناداً إلى معايير الكفاءة والفاعلية والإنجاز وليس أي معايير أخرى،فعندئذ تستطيع مصر أن تقدم نموذجا رائدا للدول العربية الأخرى يعبر عن استمرارية تقاليدها التاريخية فى هذا المجال ، كما تستطيع أن تعزز من دورها العربي استنادا إلى قاعدة داخلية متينة، وشرعية سياسية مستقرة تُصلب من قدرة الدولة على مواجهة الضغوط الخارجية، وبخاصة تلك التي تترتب على سياساتها وتوجهاتها العربية . فهل ستبادر الدولة المصرية وتتحرك بالفاعلية المطلوبة قبل فوات الأوان ؟، هذا هو التحدي !!! .

هوامش الدراسة

(1) لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم النظام الإقليمي العربي ، أنظر :

جميل مطر ود.على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٥ ، ١٩٨٦) ؛ جميل مطر ، " مفهوم النظام الإقليمي العربي في بداية القرن الحادي والعشرين " ، ورقة قدمت إلى مؤتمر،" مستقبل النظام الإقليمي العربي" ، الذي نظمه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ، برج العرب ــ مصــر (٢٣ــ ٢٤/ ٥/ ٢٠٠١) .

(2) أنظر على سبيل المثال :

برهان غليون ، " نهاية النظام الإقليمي العربي " ، الجزيرة نت (٨/ ٤/ ٢٠٠٣) .

(3) د. حازم الببلاوي ، " في الإصلاح السياسي والديمقراطي والتعاون الاقتصادي العربي: الدور المصري في العالم العربي جهد ومجاهدة "، الخليج الإماراتية (١٨/ ٧ / ٢٠٠٠)

(4) أنظر على سبيل المثال :

حوار مع عمرو موسى ، جريدة الشرق الأوسط (١/٤/ ٢٠٠٤).

(5) لمزيد من التفاصيل حول تقييم أداء النظام العربي في التعامل مع العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق انظر :

د. أحمد يوسف أحمد ،" النظام العربي وتحدي البقاء " ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩١ (مايو ٢٠٠٣) ؛ د. خير الدين حسيب ،" الحرب الأمريكية على العراق ... إلى أين ؟ ، المستقبل العربي، العدد ٢٩٠ (أبريل ٢٠٠٣) .

(6) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال :

د. أحمد يوسف أحمد ، النظام العربي ... ، مرجع سبق ذكره ؛ د. برهان غليون ، " مخاطر شلل الإدارة الشعبية العربية ،" الجزيرة نت (٨/ ١٠/ ٢٠٠٢) ؛ ياسر الزعاترة ،" نقاش حول تفاعل جماهير الأمة مع قضاياها المصرية : هل ماتت الجماهير حقا ؟ " الجزيرة نت (١٥/ ٣/ ٢٠٠٣) .

(7) لمزيد من التفاصيل ، أنظر على سبيل المثال :

د. برهان غليون ، " التهديدات الأمريكية وإعادة تحديد الدور السوري الإقليمي " ، الجزيرة نت (٣/ ٥/ ٢٠٠٣) .

Shibley Telhami," Syria 's place in the U.S.Agenda," The Baltimore Sun (April 20,2003).

(٨) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الرسمي لمصر من العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق أنظر :

خطاب الرئيس مبارك في الاحتفال بعيد العمال (الأهرام ١/ ٥/ ٢٠٠٣) ؛ تصريحات للرئيس مبارك فى مؤتمر صحفي (الأهرام ١١/ ٤/ ٢٠٠٣) ؛ تصريحات للرئيس مبارك في اجتماع هيئة مكتب الأمانة العامة للحزب الوطني (١٣/ ٤/ ٢٠٠٣) ؛ كلمة الرئيس مبارك بمقر قيادة الجيش الثالث الميداني (الأهرام ١/ ٤/ ٢٠٠٣) ؛ تصريحات للرئيس مبارك على لسان وزير الإعلام عقب لقاء سيادته بالمجموعة السياسية (الأهرام ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٣) ؛ تصريحات للرئيس مبارك بمقر رئاسة الجمهورية (الأهرام ٢٤/ ٣/ ٢٠٠٣) ، حوار للرئيس مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية (الأهرام ٢/٥/٢٠٠٣) .

(٩) للوقوف على هذه الحقيقة يمكن تتبع خطب وتصريحات بعض كبار المسؤولين خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٠٣ ..

(١٠) لمزيد من التفاصيل أنظر : د. إبراهيم العيسوى ، " السيناريو البديل : ماذا لو ارتفعت مصر الرسمية إلى مستوى الحدث ؟ " ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩١(مايو ٢٠٠٣) .

(١١) لمزيد من التفاصيل أنظر : د. جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان – الجزء الرابع (القاهرة : دار الهلال ، طبعة عام ١٩٩٥) ، ص٦٤٧ .

(١٢) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال : د. إبراهيم العيسوي ، مرجع سبق ذكره

(١٣) أنظر المصادر المذكورة في الهامش رقم (٨)

(١٤) لمزيد من التفاصيل ، أنظر على سبيل المثال :

د. أحمد يوسف أحمد ،" واقع النظام العربي : بين الهيكلية والإرادة السياسية "، في : مجموعة من الباحثين ، النظام العربي ... إلى أين ؟ (عُمان : منتدى الفكر العربي ، ط ١ ،٢٠٠٠) .

(١٥) لمزيد من التفاصيل أنظر :

د. حازم الببلاوي ،" مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربة "، ورقة قُدمت إلى مؤتمر،" مستقبل النظام الإقليمي العربي ،" الذي نظمه مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية برج العرب ــ مصر (٢٣ــ ٢٤ مايو ٢٠٠١) .

(١٦) د. أحمد يوسف أحمد ،" واقع النظام العربي .... ،" مركز سبق ذكره ، ص ٦٠ . وانظر كذلك :

Ahmed Galal and Beranard Hoekman,(eds.) , Arab Economic Integration between Hope and Reality (Washington ,DC: The Brookings Institution and Egyptian center for Economic studies,2003).

(١٧) د.حازم الببلاوي ، " مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية " ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .

(١٨) لمزيد من التفاصيل انظر :

Hilal Khashan "The New Arab Cold War" , World Affairs, vol. 159 , No .4 (spring,1997).

(١٩) د. أحمد يوسف أحمد ، " واقع النظام العربي ... ،" مرجع سبق ذكره ، ص ٦١.

(٢٠) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال : د. عدنان السيد حسين (منسق) ، النزاعات الأهلية العربية : العوامل الداخلية والخارجية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ١٩٩٧) .

Saad Eddin Ibrahim ,"Ethnic Conflict and State – Building in The Arabe world ," International social science Journal, No. 156 (June ·1998).

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات العربية ــ الأمريكية وقضاياها أنظرعلى سبيل المثال : د. أحمد يوسف أحمد ود. ممدوح حمزة (محرران) ، صناعة الكراهية في العلاقات العربية ــ الأمريكية (القاهرة : مطابع الأهرام التجارية ، ط١، ٢٠٠٢).

Shibley Telhami, The stakes : America and the Middle East (Boulder : West view press,2002).

(٢٢) لمزيد من التفاصيل أنظر : د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج
(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٩٢) .

(23) إن أهداف واشنطن من اتباع هذا النهج في التعامل مع النظم العربية تتمثل في إحراج هذه النظم من ناحية ، وتعميق الهواجس والشكوك فيما بينها من ناحية أخرى ، مما يؤكد على دور واشنطن كعامل فرقة فى السياسات العربية، وهذا الأمر لم يكن ليتحقق لو أن هناك رؤية عربية جماعية لإدارة العلاقات مع أمريكا، لكن الحاصل هو أن جل الدول العربية تفضل العلاقات والاتصالات الثنائية مع واشنطن .

(24) لمزيد من التفاصيل أنظر :

د. ناصيف حتى، " البيئة الإقليمية من منظور المشروع الحضاري النهضوي العربي "، المستقبل العربى ، العدد ٢٦٩ (يوليو ٢٠٠١) .

(25) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال: د. حسنين توفيق إبراهيم ،"الدولة القطرية في الوطن العربي : الأزمة البنائية وضرورة الإصلاح "، الفكر العربى ، العدد ٩١ (شتاء ١٩٩٨).

Nazih N. Ayubi,Over-Stating the Arab State : Politics and society in the Middle East (London :I.B.Tauris Publishers,1995)

(26)Adeed dawisha, Arab Nationalism in the twentieth Century: Ttriumph to Despair (Princeton : Princeton Univ.press, from

(27) لمزيد من التفاصيل انظر :

د. حسن نافعة ، " معضلة بناء المؤسسات في النظام العربي " ، في مجموعة من الباحثين ، النظام العربي ..... إلى أين ؟ " ، مرجع سبق ذكره ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ ، الفصل الثامن .

(28) لمزيد من التفاصيل انظر : خطة الأمين العام لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، شؤون عربية ، العدد ١٠٧ (سبتمبر ٢٠٠١) ، تقرير حول " تفعيل دور جامعة الدول العربية : الاتجاهات العامة للنقاش " فى الندوة التمهيدية التى نظمها المركز العربى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة خلال الفترة من ١١-١٢ أكتوبر ١٩٩٧.

(29) لمزيد من التفاصيل انظر:

Danel brumberg,"Democratization in the Arab World?",: The trap of Liberalized Autocracy," Journal of Democracy,Vol.13, No.4(October,2002);

Lisa Anderson," Arab Democracy: Dismal Prospects," World Policy Journal , vol.XVIII,no.3(Fall2001) .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل أنظر :

د. حسنين توفيق إبراهيم ، مصر والعرب : مستقبل العلاقات السياسية العربية ـ العربية وانعكاساته على دور مصر العربي : المحددات والسيناريوهات ، دراسة غير منشورة .

(٣١) لمزيد من التفاصيل أنظر :

د. بهجت قرني ، " تراكم الانكشاف الاستراتيجي العربي ، وأهمية البعد الثقافي المهمل " ، المستقبل العربي ، العدد ٢٧٧ (مارس ٢٠٠٢) .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل أنظر :"خطة الأمين العام لتطوير منظومة العمل العربي المشترك " شؤون عربية ،العدد ، ١٠٧(سبتمبر ٢٠٠١) ؛ " تقرير حول تفعيل دور الجامعة العربية : الاتجاهات العامة للنقاش" فى الندوة التمهيدية التى نظمها المركز العربى للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة خلال الفترة ١١- ١٢ أكتوبر ١٩٩٧.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل أنظر : د. أحمد يوسف أحمد ،" المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ ،" في : د. عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة (محرران) ، الوطن العربي بين قرنين (الشارقة : دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ، ط١، ٢٠٠٠) ، ص ص١٨٦ـ١٨٧.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :

د. أحمد حسن الرشيدي ، إحياء النظام الإقليمي العربي (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط١ ، ٢٠٠١) .

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول موقع النفط في العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق انظر:

Michael T. Klare ," For oil and Empire ?Rethinking war with Iraq ," Current History , Vol.129 ,No.662 (March , 2003).

(٣٦) انظر نص خطاب الرئيس بوش في ، جريدة الخليج الإماراتية (٢٠٠٣/٥/١) .

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :

F.Gregory Gause, III, The Approaching Turning point: The Future of U.S. Relations with the Gulf States (Brookings Project on U.S.Policy Towards The Islamic World, Analysis Paper ,Number two, May 2003).

(٣٨) د. عبد الخالق عبد الله ،" ثمن الحرية في العراق " ، الخليج الإماراتية (٢٠٠٣/٥/٦) .

(٣٩) د. أسامة الغزالي حرب ، " بعد الزلزال العراقي : لحظة للصدق والمراجعة !"، الأهرام (٢٠٠٣/٤/٢٣) .

(٤٠) هشام شرابي ،" بوش لن ينتصر"، الخليج الإماراتية (٢٠٠٣/٥/٧)؛ جميل مطر،" من وحي أزمة العراق : انتشار الجريمة ظاهرة ديمقراطية "،الخليج الإماراتية (٢٠٠٣/٥/٦) ؛ انظر نقاشاً حول هذا الموضوع في د.برهان غليون ،"مأزق المعارضة العربية ... بين الوطنية والديمقراطية "، الجزيرة نت (٢١/ ٥/ ٢٠٠٣).

(٤١) هناك العديد من الدراسات حول الشرق ــ أوسطية ، انظر على سبيل المثال: مجموعة من الباحثين ، التحديات الشرق ــ أوسطية الجديدة والوطن العربي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١، ١٩٩٤) ؛ د. نادية محمود مصطفى (محرر) ، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط١، ١٩٩٧).

(٤٢) أنظر خطاب الرئيس مبارك بمناسبة عيد العمال ، الأهرام (٢٠٠٣/٥/١) .

(٤٣) د. ناصيف حتي ، دبلوماسية جامعة الدول العربية ، مرجع سبق ذكره .

(٤٤)د. برهان غليون ،" نهاية النظام الإقليمي العربي ،" مرجع سبق ذكره .

(٤٥) د. سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصر والعرب (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٤) ، ص ٥ .

(٤٦) لمزيد من التفاصيل أنظر :

حسنين توفيق إبراهيم ، " دور مصر في النظام الإقليمي العربي بعد قمة عمان (نوفمبر ١٩٨٧) ،" في : د. أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط١ ، ١٩٩٠) .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال : د. جمال زهران ،" تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر ،" ؛ ود. نازلي معوض أحمد ،" الدور المصري في السياسات العربية : النزاعات والتسويات ،" في : د. عبد المنعم المشاط (محرر) ، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط١، ١٩٩٥

(٤٨) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال : د. مصطفى الفقي ،" مصر .... دور مطلوب "، الخليج الإماراتية (٢٠٠٣/٥/٦) ، د. وحيد عبد المجيد ،" دور مصر مرشح

للتراجع ما لم يحدث الإصلاح "، الحياة اللندنية (٢٠٠٣/٣/٢٦) ؛ نبيل عبد الفتاح ،" التجديد السياسي المصري مدخلاً لإعادة التكيف "، الأهرام (٢٠٠٣/٤/٢٣) .

(٤٩) د. حازم الببلاوي ،" في الإصلاح السياسي والديمقراطي...،" مرجع سبق ذكره.

د.محمد سعد أبو عامود

تستهدف هذه الدراسة تحليل البيئة الداخلية المصرية بوصفها تمثل الأساس الذى ينطلق منه الدور الإقليمي المصرى فى مواجهه التحديات العديدة التى تواجه مصر والمنطقة العربية، خلال المرحلة الراهنة وذلك انطلاقا من أن عناصر القوة الذاتية المصرية تمثل الثقل الذى يعتمد عليه هذا الدور، ومن ثم فتعبئة موارد القوة المصرية وتعظيمها وتوظيفها التوظيف الأمثل يعد نقطة الانطلاق الرئيسية لمواجهة التحديات والقيام بالدور الإقليمى لمصر،والجدير بالذكر أن ثمة علاقة ارتباطيه بين القوة المصرية والدور الإقليمى لمصر وهى علاقة ذات طابع جدلى، بمعنى أن توافر هذه العناصر يساعد على قيام مصر بدورها الإقليمى فى حين أن قيام مصر بدورها الإقليمى المطلوب يؤدى إلى نمو وتعظيم عناصر قوتها، لأن مصر بحكم الموقع والوضع كما يقول جمال حمدان دولة دور، فانكفاء مصر على ذاتها يرتبط بفترات الضعف وضمور القوة فى حين أن انفتاح مصر على إقليمها بدوائره المختلفة وقيامها بدورها الإقليمى يقترن تاريخيا بفترات النمو والقوة[١]، والتحليل السياسى للتاريخ المصرى يؤكد ذلك كما يؤكد تحليل فترات الانفتاح والقوة أن مصر كان لديها دائما ما تقدمه إلى بيئتها الإقليمية والدولية خلال هذه الفترات .

وعندما ننظر إلى الواقع المصرى المعاصر، سنلحظ أن عناصر القوة المصرية تواجه حالة من الضمور والتآكل، بحكم تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتراكمة على مدى ما يزيد عن خمسين عاما، إضافة إلى بروز العديد من المتغيرات الداخلية والدولية والإقليمية الجديدة التى أثرت سلبا على الموارد التقليدية للقوة المصرية، الأمر الذى يتطلب جهدا مكثفا يستند إلى العلم والمعرفة لإعادة بناء عناصر القوة المصرية وتشكيلها ثم تعبئتها و توظيفها التوظيف الأمثل من أجل تعامل كفء وفعال مع المتغيرات والمستجدات والتحديات التى تواجه مصر والوطن العربى .

ولاشك أن نقطة البدء الموضوعية للقيام بذلك تشتمل على التشخيص الدقيق للواقع المصرى القائم الآن،و تحديد طبيعة المشكلات والتحديات التى تواجه الدولة المصرية، من أجل التوصل إلى الوسائل الملائمة لعلاج هذه المشكلات،وبناء منظومة القوة المصرية الذاتية بما يتلاءم مع متطلبات العصر الجديد الذى يتشكل الآن .

ولقد تحددت خطة الدراسة على النحو التالي :

أولاً : قراءة تحليلية لبعض التقارير المحلية والدولية التى صدرت مؤخرا والتى قدمت حصرا للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصرية .

ثانياً : المشكلات التي تواجه مصر

ثالثاً : خاتمة الدراسة المشكلات المصرية و دور مصر الإقليمي

أولاً : قراءة تحليلية لبعض التقارير المحلية و الدولية الخاصة بالأوضاع المصرية :

فى هذا القسم من الدراسة سنعرض لبعض النتائج التى توصلت إليها بعض التقارير المحلية و الدولية و التى عنيت برصد و تحليل الواقع المصرى المعاصر، وذلك على أساس أن مثل هذه التقارير قد عالجت الموضوع من زوايا متعددة، الأمر الذى يساعدنا على تحديد رؤيتنا للواقع المصرى المعاصر، بإيجابياته وسلبياته.

١- مصر في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣الصادر عن معهد التخطيط

وسنبدأ بعرض أهم ما جاء فى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ والذى صدر تحت عنوان التنمية المحلية بالمشاركة والذى أصدره معهد التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢)

أوضح التقرير أن المتوسط العام للتنمية البشرية على المستوى القومى هو ٦٨٠ وجاءت محافظتا بورسعيد ٧٧٤ والسويس ٧٥٣ فى الترتيب الأول لدليل التنمية البشرية، فى حين تعانى بعض المحافظات من انخفاض دليل التنمية البشرية بها عن المعدل القومى، وقد جاءت محافظتا الفيوم ٥٩٩، وسوهاج ٦٠٩ فى الترتيب الأخير من الدليل.

كما أظهر التقرير وجود تباينات بين المحافظات فى مستوى التنمية البشرية، فقد أظهرت البيانات إن معظم محافظات الوجه القبلي تصنف ضمن الفئة ذات الدليل المنخفض، والتى تعكس تدنى مستوى التنمية البشرية فى حين أن الاتجاه السائد للتنمية البشرية فى الوجه البحرى يتراوح ما بين المستوى المرتفع والمتوسط أما المحافظات الحضرية فتقع ضمن فئة الدليل المرتفع، ومعظم محافظات الحدود أظهرت اتجاها متوسطا يميل إلى الارتفاع، كما أظهرت مؤشرات الدليل وجود تباين بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تقع المحافظات الريفية غير الحضرية فى الفئة المنخفضة فى حين تقع المحافظات الحضرية ما بين الفئة المتوسطة إلى المرتفعة كما أظهر الدليل وجود تباينات فى مستوى التنمية فى

داخل المحافظات، فالمحافظة الواحدة تتضمن أحياء ذات مستوى مرتفع وأحياء أخرى ذات مستوى منخفض .

أوضحت البيانات كذلك إن البطالة من أهم المشكلات التى تواجه مصر حيث تبلغ النسبة ٩% كمتوسط من قوة العمل على مستوى الدولة ، و لكن هذه النسبة تزداد فى بعض المحافظات و بصفة واضحة بين الإناث و البالغين بنسب ١٩,٨% للإناث و ٢٢,٤% للبالغين (١٥-٢٩) ، و مشاركة المرأة فى قوة العمل لا تتعدى ٢٥% فى كل المحافظات وتصل إلى ١,٨ % فى مدينتى دار السلام و جرجا بمحافظة سوهاج .

فيما يتعلق بالصحة فقد زاد متوسط العمر المتوقع من ٥٥ سنة إلى٦٨ سنة، و زاد عدد السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة من ٧٠,٩% إلى ٩١,٢% و انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من ١٠٨ إلى ٣٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي، في حين يبلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة ١٠٥,٩ألف طفل، بالنسبة للتعليم زاد نصيب القيد في التعليم الأساسي والثانوي من ٤٢%عام ٦١/٦٠ إلى٨٦ % عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلا أن هناك ٢,٢٨٣٥٠٠طفل خارج التعليم الأساسى والثانوي عام ٢٠٠١، وهناك ١٧,٩١٥ مليون أمي عام ٢٠٠١ و يصل معدل الأمية في المتوسط إلى ٣٤,٤ % ويرتفع في محافظات الوجه القبلي إلى٥٠ % و بالنسبة للإناث ٥٥ % فى المتوسط، وقد لاحظ التقرير أنه على الرغم من ارتفاع معدلات قيد الإناث فى مرحلة التعليم الأساسى إلى ٦٣,٢ % إلا أنها تنخفض فى التعليم الثانوى إلى ٤٤,٥% فقط.

بالنسبة للغذاء والتغذية أشار التقرير إلى عدم وجود مشكلة نقص غذاء فى مصر وبلغ عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية عام ٢٠٠١ ، ١٦١١٠٠ ألف طفل بالنسبة للدخل و الفقر، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي من ٢١٧٦ جنيه إلى ٥٣٧,٦ ألف جنية عام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، وانخفضت نسبة الأسر الفقيرة من ٣٥% إلى ٢٢% و مازال هناك ١٣,١٥٣ مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر منهم٣،٨٣٣ مليون فى حالة فقر مدقع .

يما يتعلق بالمرأة ارتفع معدل القراءة و الكتابة للإناث من ١٢,٥% إلى ٥٤,٢% خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠١ و زاد إجمالي قيد الإناث فى التعليم الأساسى والثانوى من ٣٢ % إلى ٨٣ % خلال نفس الفترة، وانخفض معدل وفيات الأمهات من ١٧٤ إلى ٦٠,٧ لكل مائه ألف أم خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ .

و بالنسبة للمشاركة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة فلازالت منخفضة، حيث تمثل المرأة ١٠% في النقابات المهنية، و٢,٣ % فى مجلس الشعب كما أن معدل البطالة للإناث يصل إلى ١٩,٨ % فى حين أن المتوسط العام لنسبة البطالة في المجتمع% .

بالنسبة للطفل انخفضت نسبة وفيات الرضع و ارتفع عدد الأطفال المحصنون إلى ٩٧,٩% فى حين يعانى ٨,٨ % من إجمالي الأطفال من سوء التغذية و نقص الوزن كما أن معدلات وفيات الأطفال دون سن التاسعة تعتبر مرتفعة ٣٩,١ حالة وفاه لكل ألف .

و فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فقد أوضح التقرير أن المتوسط العام للمشاركة فى انتخابات المحليات عام ٢٠٠٢وصل إلى حوالي ٤٢,٤ % من إجمالى المقيدين فى جداول الانتخابات، ويعتمد مستوى المشاركة فى الانتخابات بشدة على مدى شعبية وقوة القادة السياسيين المحليين .

وثمة تفاوت فى مستوى المشاركة السياسية بين المحافظات فهى تصل إلى ٥١% فى الوجه البحري وفى الوجه القبلى تراوحت بين ٢٤% و٦٥% وفى المحافظات الحضرية تتدنى ما بين ١٣% و ١٥%، والمتوسط العام للمشاركة السياسية فى انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٠ بلغ ٢٤% والملاحظ هو تدنى هذا المستوى أيضا فى المحافظات الحضرية ليصل إلى ٧,٤% فى الإسكندرية، ١٢,٦% فى القاهرة ١٧,٩% فى السويس.[٣]

وفى نهاية التقرير تم حساب الارتباط بين متغيرات التنمية البشرية ومن أهم ما أشار إليه التقرير فى هذا العدد وجود علاقة ارتباط بين ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي وتحسن معدلات القراءة والكتابة، ووضوح العلاقة بين معدلات البطالة المرتفعة وانخفاض نسبة التصويت فى الانتخابات المحلية الأخيرة، ووجود علاقة ارتباطيه بين انخفاض معدلات الوفيات من الأطفال وتحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

٢- مصر في تقرير التنمية البشرية و تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام ٢٠٠٢

نستعرض فيما يلي بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وردت في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البنك الدولي عن عام ٢٠٠٢ وتقرير التنمية الإنسانية العربي لعام ٢٠٠٢ .[٤]

بالنسبة للملامح الأساسية للفقر البشري و دليله فقد أوضح التقريران ما يلي :

أن النسبة المئوية للفقر في مصر عام ٢٠٠٠ وصلت إلى ٣١,٢ % و عدد الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين ١٠,٣ % و معدل الأمية بين البالغين ٤٤,٧%، وأن نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة ٦%، وأن نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن ١٢%، وقد أوضح تقرير التنمية البشرية أن الذين يعيشون تحت خط الفقر ينقسمون إلى فئات،الأولى تنفق دولارا واحدا في اليوم و نسبتها ٣,١ %، والثانية تنفق دولارين في اليوم ونسبتها ٥٢,٧ % ، والفئة الثالثة تقع بالقرب من خط الفقر، وهو ما يعني تذبذب موقعها، بين إمكانية تخطي خط الفقر، أو سقوطها في الدوائر الأدنى للفقر.

فيما يتعلق بالحالة الصحية وردت المؤشرات التالية في التقريرين :

سكان يستعملون صرف صحي مناسب	٩٤%
سكان يحصلون على مياه محسنة	٩٥%
توفير الأدوية الضرورية يتراوح ما بين	٨٠% إلى ٩٤%
أطفال محصنون ضد الأمراض	٩٩%
الولادة بإشراف طبي	٦١%
عدد الأطباء لكل ألف نسمة	٢٠٢ طبيبا
العمر المتوقع	٦٧,٢%

بالنسبة للتعليم فقد ورد ما يلي:-

ارتفاع معدل القراءة والكتابة من ٤٣,٢% عام ٩٥ إلى ٥٥,٣% عام ٢٠٠٠ بين الكبار، وبالنسبة للشباب فقد ارتفع من ٥٧% عام ٩٥ إلى ٦٩% عام ٢٠٠٠، ووصلت نسبة صافي القيد في التعليم الابتدائي ٩٢%، والأولاد الذين يصلون إلى الصف الخامس ٧%، أي أن نسبة التسرب من التعليم الابتدائي تصل إلى ٢٥%، ووصلت نسبة الطلبة المقيدين في كليات العلوم و الرياضات و الهندسة ٢٩% من إجمالي طلاب التعليم العالي، وهي نسبة ضئيلة في ظل تطور العلم والتكنولوجيا، والحاجة إلى المزيد من المتخصصين في هذه المجالات .

و بالنسبة لمؤشرات الثقافة والإبداع فقد وصلت عدد خطوط الهاتف لكل ألف من السكان إلى ٨٦ خط عام ٢٠٠٠، مقارنة بثلاثين خطاً عام ٩٠، ووصل الإنفاق على البحث العلمي والتطوير خلال الفترة من ٩٠ إلى ٢٠٠٠ إلى ١,٩ من الناتج المحلي الإجمالي،

وهي نسبة لا تتوافق مع متطلبات التطوير العلمي والتكنولوجي المطلوبة أو الملائمة، ووصل عدد العلماء والباحثون العاملون في البحث والتطوير خلال الفترة من ٩٠ إلى ٢٠٠٠ لكل مليون شخص إلى ٤٩٣ عالم وباحث، وفيما يتعلق بدليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس فقد أوضح التقريران ما يلي :

العمر المتوقع عند الميلاد		معدل القراءة و الكتابة	
إناث	٦٨,٨%	إناث	٤٣,٨%
ذكور	٦٦,٦%	ذكور	٦٥,٧%

نسبة القيد الإجمالية في التعليم		تقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار عام ٢٠٠٠	
إناث	٧٢%	إناث	٢٠٠٣%
ذكور	٨٠%	ذكور	٥٢٢٧%

علما بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار وفقا للتقريرين ٣٦١٥ دولار بأسعار عام ٢٠٠٠ ، و هو تقدير مغالى فيه بغير شك .

٣- تقرير البنك الدولي حول الأهداف التنموية لمصر في الألفية الثالثة الصادر عام ٢٠٠٢

ركز هذا التقرير على بعض الأهداف الكمية و الزمنية المشتركة المطلوب تحقيقها في خطة التنمية و تشمل خفض معدلات الفقر و الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وتوفير فرص التعليم الأساسي الشامل ، و خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، وخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٧٥%، و الحد من انتشار فيروس الإيدز و الملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان تحقيق الاستدامة البيئية وتحقيق شراكة عالمية لعملية التنمية، وأطلق التقرير على هذه الأهداف، أهداف التنمية الثمانية، وفيما يتعلق بالحالة المصرية فقد أوضح التقرير أن مدى التقدم الذي تحقق بالنسبة لالتزام مصر بأولويات التنمية لم يكن على نفس الدرجة من الأهمية، خاصة بالنسبة للقضاء على الأمية، وتحجيم الزيادة السكانية، و تفعيل دور الشباب و المرأة في المجتمع ، وخفض نسب وفيات الأمهات .

وأوضح التقرير أن الدولة تحتاج إلى إنشاء نحو ٢٠ ألف مدرسة ، و قد تم إنشاء ٧٥٠٠ مدرسة فقط خلال الخطة الخمسية ١٩٩٧ – ٢٠٠١ بتكلفة وصلت إلى ٦,٨ مليون جنية ،علاوة على ضرورة تجهيز هذه المدارس و تحديثها ، وتطوير المناهج و المؤسسات وتوفير العدد المناسب من المدرسين الأكفاء .

وبالنسبة للبطالة أوضح التقرير أن خفض البطالة يتطلب توفير أكثر من ٦٠٠ألف وظيفة سنويا .

و ذكر التقرير أن معدل النمو الاقتصادي قد تراجع ليصل إلى ٢,٩% و ٢,١% خلال العامين الأخيرين إلا أن معدل التضخم قد انخفض من ٢١,٩% إلى ٤,٥% و هو ما أدى إلى ارتفاع معدل استهلاك الأسرة إلى ٤,٥% سنويا .

وأوضح التقرير أن مصر لا تزال تعاني من مشكلة التضخم السكاني و التي ظلت تمثل التحدي الرئيسي التي يواجهها وذلك بالرغم من انخفاض معدل النمو السكاني وتشكل الفئة العمرية الشابة، ما يقرب من ٤٠% من السكان وهو الأمر الذي يعني ارتفاع نسبة الإعالة، كما أن تركيبة السكان تمثل أحد الضغوط التي تعوق تحقيق التنمية المستدامة .

بالنسبة لتمكين المرأة و تحقيق المساواة بين الجنسين أوضح التقرير أن مؤشر تنمية النوع و مقياس تمكين النوع في مصر أخذ في الانخفاض بشكل مغاير لما ورد بتقرير التنمية البشرية العالمي لعام ٢٠٠١ فقد هبط مؤشر تنمية النوع من ٢٥٨ إلى ٢٤٧ و كذلك مقياس تمكين النوع من ٦٢٠ إلى ٥٩١.

وذكر التقرير أنه توجد فرصة كبيرة لتحقيق أهداف الألفية الخاصة بتعليم الإناث في مصر، و لكن مصر تواجه عددا من التحديات أهمها :

أ. انتشار الفقر بين الأباء و تسرب الفتيات من التعليم .

ب. التقاليد التي تعطي الأفضلية للذكور .

ج. معالجة مشكلات البطالة و الخروج من دائرة الركود الاقتصادي .

د. إصلاح القطاع العام و تنمية و تطوير القطاع الخاص .

هـ. تنمية فرص المرأة في المشاركة السياسية .

ووفقا لهذا التقرير فان التعليم يشكل التحدي الثاني الذي يواجه مصر ، فلقد تسببت معدلات الأمية المرتفعة بين السكان البالغين والتي تصل إلى ٤٠% في تراجع مصر واحتلالها لمركز متأخر جدا في مؤشر التنمية البشرية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم

المتحدة عام ٢٠٠١ حيث شغلت المرتبة ١٠٥ من بين ١٦٢ دولة، وتظهر المشكلة بوضوح عند السيدات فتصل نسبة السيدات البالغات الأميات ٦٠% في حين أن الرجال %.

وعلى الرغم من مجانية التعليم في مصر فإن نظام التعليم لا يزال بحاجة إلى إصلاحات رئيسية ،حيث إن الإمكانات المتوافرة في المدارس و نوعية التدريس صارت لا تتماشى مع النمو السكاني و متطلبات العالم الجديد ،و ذلك بالرغم من أن الحكومة قد أطلقت مبادرة قومية رئيسية لإصلاح نظام التعليم، و أشار التقرير إلى أن أهم تحديات تحسين الأوضاع التعليمية هي إصلاح جودة التعليم و ليس التوسع الكمي فحسب و جعل نظام التعليم أكثر اعتمادا على مشاركة الطلاب و تسليحهم بالمهارات الأساسية و تدريبهم على الفكر النقدي والمهاري وتطوير تدريب المعلمين، وزيادة تحفيزهم، والتصدي لمشكلة الدروس الخصوصية، وتحسين فاعلية الإنفاق العام و التركيز على مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي، وتوجيه نفقات التعليم لتستهدف الفئات الفقيرة، ومحدودي الدخل، وخفض نسبة المتسربين من التعليم، و تضييق الفجوة الواقعة في التعليم ما بين الأقاليم من جهة، وما بين الجنسين من جهة أخرى .

و فيما يتعلق بالبطالة ذكر التقرير أن معدل البطالة قد انخفض من ٩,٢% عام ٩١ /٩٢ إلى ٨,٤% عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، و أن القضاء على البطالة يتطلب أن تحقق مصر معدل نمو ثابت و حقيقي للناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٦% سنويا لتوفير ما بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنويا ، لاستيعاب المنضمين الجدد إلى سوق العمل ، غير أن ما تم تحقيقه خلال الفترة من ٩٠ إلى ١٩٩٧ هو توفير ٣٧٠ ألف فرصة عمل سنويا فقط .

وأوضح التقرير أن القطاع الخاص لا يستطع توفير فرص العمل اللازمة للشباب وإنه بالرغم من تأسيس الصندوق الاجتماعي بهدف التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ، إلا أن التجربة العملية أثبتت صعوبة وصول الفقراء إلى الصندوق و الحصول على القروض التي يقوم بمنحها .

ويصل التقرير إلى نتيجة مؤداها أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة بالرغم من كل المبادرات التي بذلت لتحجيمها، و أرجع ذلك لمعدل النمو البطئ لقطاع الخاص، وأثر الظروف العالمية السلبي على مصدرين رئيسيين من مصادر الدخل القومي وهما السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

وفيما يتعلق بقضية الفقر أوضح التقرير أن أهم التحديات الرئيسية التي تواجه صانع القرار في إطار الحد من الفقر هي مواجهة معدلات النمو المتذبذبة بحيث تسهم في التصدي لظاهرة البطالة، والعمل على تحسين نظام التعليم، والمحافظة على تنمية اكثر عدالة، ومد مظلة التأمين الاجتماعي بما فيها الخطط الصحية، والحد من عمليات الاستهداف الخاطئ من البرامج الموجهة أصلا للفقراء ، و مراجعة خطط القروض الصغيرة للتأكد من فعاليتها، وتضييق فجوة النوع بصورة أساسية و الحفاظ على دعم الفقراء، وأن تستمر الجهات المانحة في وضع قضية الفقر على رأس جدول أعمال المعونة .

وأوضح التقرير أن مصر قد تجاوزت مرحلة النمو إلى مرحلة النمو لصالح الفقراء، حيث إن هذا الهدف قد صار له أولوية خاصة ، و طالب التقرير القطاع الخاص بان يتحمل مسئولياته الاجتماعية في إطار الشراكة مع الحكومة و القطاع العام و قوى المجتمع المدني، كما دعا التقرير إلى أن تلتزم الحكومة باتخاذ موقف إيجابي من ظاهرة تأنيث الفقر .

وذكر التقرير انه بالرغم من أن الحكومة قد أعلنت برنامجا لمحاربة الفقر إلا أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى أن ١٢% من الأطفال تحت سن ٥ سنوات يعانون من سوء التغذية، كما أن برنامج الإصلاح الصحي لا يزال تحت التنفيذ ، كما أن ما بين ١٥% إلى ٢٠% من المصريين مصابون بفيروس الكبد .C الوبائي وفقا لأرقام منظمة الصحة العالمية .(٥)

والواقع أن تحليل ما جاء بهذه التقارير يفصح عن بعض الدلالات الهامة بالنسبة للدراسة أهمها ما يلي :

أ- إن ما جاء بهذه التقارير يمثل محصلة مجموعة السياسات العامة التي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة ، فكل ما تشير إليه يمثل حصرا كميا و نوعيا لمخرجات السياسات، وهو ما يوفر أساسا موضوعيا لتقييم هذه السياسات .

ب- أوضحت هذه التقارير أن هناك بعض المشكلات التي تواجه المجتمع المصري قد تفاقمت حدتها خلال الفترة الأخيرة مثل مشكلة الفقر و البطالة و أن الاتجاه العام هو استمرار تفاقم هذه المشكلات فإذا ما استندنا إلى مؤشر الدخل النقدي لتحديد خط الفقر، فيكفي أن نشير إلى أن عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ قد شهدا خفضا لقيمة العملة الوطنية لا يقل عن ٤٠% و هو ما يعني انخفاض القيمة الحقيقية للدخل بذات النسبة .

ج- إن بعض المشكلات التي تواجه المجتمع المصري قد بذلت بشأنها جهود حكومية مكثفة كمشكلة التعليم و البطالة ، إلا أن هذه الجهود لم تحقق بعد النتائج المطلوبة، بل ظلت

تراوح مكانها إن لم تتفاقم إلى ما هو أسوأ ، و ذلك بالرغم من أن التعليم اليوم يعد أحد الموضوعات الاستراتيجية الهامة بالنسبة للمجتمع .

د- إن بعض هذه التقارير قد أشار ضمنا إلى بعض الأخطاء التي وقعت في التعامل مع هذه المشكلات و لعل ما جاء في تقرير البنك الدولي حول الأهداف التنموية لمصر في الألفية الثالثة بصدد معظم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري هو اكثر التقارير عناية بهذا الموضوع ، ففيما يتعلق بقضية البطالة و بالرغم من تأسيس الصندوق الاجتماعي لمعالجة هذه المشكلة و التقليل من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن التجربة العملية قد أوضحت أن الأمر ليس بالبساطة التي كانت مفترضة، إذ برزت عدة عوامل منعت وصول خدمات الصندوق إلى الفئات المستهدفة وفيما يتعلق بمشكلة الفقر، قد دعا التقرير إلى الحد من عمليات الاستهداف الخاطئ من البرامج الموجهة أصلا للفقراء، وهو ما يعني أن هذه البرامج قد وجهت لغير الفقراء، أو في اتجاه آخر غير الاتجاه المطلوب .

هـ- أشارت بعض هذه التقارير إلى الآثار السلبية للمتغيرات الدولية و الإقليمية على التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع المصري و هو ما يعني أن لهذه المتغيرات وزنا نسبيا هاما بالنسبة للحالة المصرية يختلف عن حالات دول أخرى تعرضت لنفس الآثار الناتجة عن هذه المتغيرات و كان تأثيرها محدودا عليها مقارنة بالحالة المصرية .

و- بينت هذه التقارير أن المشكلات التي تواجه المجتمع المصري تختلف من حيث الشدة والضعف بين فئات المجتمع المختلفة و فيما بين المناطق التي تتكون منها الدولة، ولعل تقرير التنمية المحلية قد أشار إلى هذه القضية بوضوح حيث إن التقرير لا يقتصر على تقديم المؤشرات العامة على المستوى القومي، وإنما يتناول المراكز والمدن والقرى والأقسام وهو ما ابرز هذه الحقيقة، ولعل ما أشار إليه د. عاطف عبيد في الجلسة الافتتاحية لتقديم التقرير يوضح ذلك إذ يقول : " لقد بدأنا برنامجا في العام الماضي حيث نجحنا في إعداد قاعدة بيانات لكل قرية و لكل حي ، مما يوضح لنا الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لكل قرية وفي كل مركز، ومستوى الخدمات والمرافق المتاحة والمساحة الزراعية الخاصة بها والموارد الاقتصادية الأخرى، ومن ثم يجب علينا أن نحسن باستمرار نوعية المعلومات الخاصة بهذه المراكز والقرى، والعمل على تحسينها دوما حيث إن صناعة القرار تعتمد على هذه المعلومات، هذا سيجعل برامجنا أكثر تركيزا، و يمكننا

أن نوجه جهودنا نحو الأولويات المطلوبة، خاصة تلك النقاط التي أبرزها التقرير بشأن هذه القرى والمراكز، وبرنامج تحديث المرافق المتعلقة بالطرق والمجاري والمرافق والمياه والكهرباء التي حدد لها ٥ سنوات منذ عامين مضيا .(٦)

ز- إن أبرز ما أفصحت عنه هذه التقارير هو وجود خلل واضح في السياسات التوزيعية التي تم اتباعها، فبالرغم من توافر النوايا الحسنة و الأهداف النبيلة التي سعت الحكومة إلى تحقيقها من خلال هذه السياسات، إلا أن المحصلة النهائية لم تكن على المستوى المطلوب .

ح- إن أخطر ما نصل إليه من خلال تحليل ما جاء في هذه التقارير يتمثل في أن مصر دخلت الألفية الجديدة و هي محملة بمشكلات صعبة من الماضي القريب، وعليها أن تتعامل مع هذه المشكلات في الوقت الذي يجب أن تواجه تحديات جديدة في الألفية الجديدة، بحكم المتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم، و من ثم فالدولة المصرية تواجه تحديا مزدوجا، وهو ما يفرض أساليب جديدة وطاقات خلاقة، وإرادة صلبة على مواجهة التحدي، خاصة وأن المؤشرات المتعلقة بموارد القوة الأساسية اللازمة للتعامل مع الواقع الجديدة وهي البشر و المعرفة و الاقتصاد ليست مطمئنة .

ط- أوضحت هذه التقارير مدى التداخل بين المشكلات التي تواجه المجتمع المصري، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، فكل نوعية من المشكلات التي حصرتها هذه التقارير لها أبعادها و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، فمشكلة الفقر لها بعدها الاقتصادي المتمثل في عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص العمل و الدخول والاحتياجات الأساسية لعدد كبير من المواطنين يصل إلى ٣١% في أعلى تقدير و١٧% في أدنى تقدير من إجمالي السكان، كما أن لها بعدها الاجتماعي المتمثل في طبيعة البناء الاجتماعي القائم في المجتمع و طبيعة العلاقات بين الفئات والعناصر الاجتماعية المكونة لهذا البناء، كما أن لها بعدها السياسي المتمثل في السياسات المتبعة في توزيع الدخل في المجتمع ومدى كفاءة هذه السياسات في تحقيق القدر الملائم من العدالة الاجتماعية ، وهكذا تتعدد جوانب كل من هذه المشكلات وتتشابك الآثار الناتجة عنها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

ثانياً : المشكلات التي تواجه مصر

تتعدد المداخل التي يمكن من خلالها تحديد وتحليل أهم المشكلات التي تواجه المجتمع و الدولة المصرية خلال المرحلة الحالية و التي تؤثر بغير شك على الدور الإقليمي

المصري خلال المرحلة الراهنة، فهناك المدخل النوعي الذي يعرض لهذه المشكلات من حيث نوعيتها، فهناك مشكلات اقتصادية وأخرى اجتماعية وثالثة سياسية، وهناك المدخل الظواهري الذي يركز على أهم الظواهر المعبرة عن هذه المشكلات، كظاهرة الفقر والبطالة وضعف المشاركة السياسية و العشوائيات ، و هناك المدخل الفئوي الذي يتناولها من زاوية القوى الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع كرجال الأعمال ، العمال ، الفلاحين، الشباب والمرأة، وهناك المدخل التاريخي، فهناك مشكلات موروثة من المراحل التاريخية السابقة وأخرى ناتجة عن المتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم اليوم .

والواقع أن لكل من هذه المداخل فوائدة و مزاياه، وقد عنيت العديد من الدراسات السابقة بتحديد هذه المشكلات وفقا لمداخل متعددة ورؤى مختلفة بحيث نستطيع القول بأن المشكلات المصرية قد صارت محددة و معروفة [٧]، ومن ثم فلن نضيف جديدا إذا ما قمنا بعرض لكل من هذه المشكلات ، ولكن ما نحاول تحديده والتعرف عليه في هذه الدراسة يتمثل في كيفية تبلور هذه المشكلات المتداخلة و المتشابكة بطبيعتها في المرحلة الراهنة وما يحيط بها من متغيرات متصارعة و متلاحقة .

ومن ثم فان الباحث حاول من خلال تحديد متطلبات التعامل الفعال مع الواقع الداخلي المصري المعاصر، ومدى توافر هذه المتطلبات من عدمه ، أن يقدم محاولة لقراءة أهم هذه المشكلات، مع توضيح تأثيرها على قدرة الدولة المصرية في القيام بدورها الإقليمي خلال المرحلة الراهنة و في المستقبل .

ومن ثم يمكن أن نعرض لأهم هذه المشكلات على النحو التالي :

١- اللامركزية / المركزية

من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري مشكلة المركزية الشديدة خاصة وأن للمركزية تقاليدها الراسخة في هذا المجتمع باعتباره مجتمع نهري، يحتاج إلى سلطة مركزية قوية لتنظيم إدارته وضبط مياهه التي تعد المصدر الأساسي للحياة في هذا المجتمع[٨]، و بالرغم من أهمية المركزية بالنسبة للمجتمع المصري ، إلا أن طبيعة المتغيرات التي يشهدها المجتمع و العالم في هذا العصر تتطلب التخفيف من حدة المركزية التي ترسخت وامتدت جذورها لتشمل شتى جوانب الحياة في هذا المجتمع ، و الواقع أن المركزية في مصر تبدأ من مؤسسة الدولة إلى الوزارات إلى المحافظات، إلى المراكز والمدن والأحياء والقرى، فلكل مستوى من هذه المستويات مركزيته بل إن الأمر يمتد إلى

المؤسسات بأنواعها المختلفة، هذه الشبكة المركزية التي تعبر عن نفسها سياسيا بتركيز السلطة على المستويات المختلفة لم تعد ملائمة للظروف الحالية المحيطة بالمجتمع المصري داخليا وإقليميا وعالميا، والتي تتطلب قدرا من المرونة وحرية الحركة في كافة المستويات، ولعلنا نجد دليلا على خطورة هذه المشكلة من خلال تحليل ما جاء في تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٠٣ الصادر عن معهد التخطيط القومي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ أوضحت مقدمة التقرير أن الجديد فيه هو قيامه بتقديم مؤشرات التنمية البشرية على مستوى المراكز والمدن والأحياء والقرى والأقسام الأمر الذي كشف عن تباينات واضحة بين هذه المستويات، وقد أكد د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء في كلمته عند تقديم التقرير على مدى الاستفادة التي يمكن تحقيقها من مثل هذه البيانات عند وضع السياسات العامة، فالواضح مما جاء في مقدمة التقرير ومن كلمة د. عبيد، أن عملية صنع السياسات العامة في مصر كانت مركزية بدرجة لم تجعل صانع السياسات يستشعر الحاجة إلى مثل هذه البيانات، إلا مؤخرا عام ٢٠٠٣ .

ولعل في هذا ما يفسر أسباب عدم تحقيق الكثير من السياسات العامة التي وضعت لعلاج المشكلات التي تواجه المجتمع، أهدافها، بالرغم من التوافر النسبي للموارد، والجهود الكبيرة التي بذلت ، فالرؤية المركزية التي سادت، هي رؤية عامة أغفلت التفاصيل الخاصة بالمستويات المحلية، وظروفها، ومن ثم لم تكن بعض السياسات ملائمة لبعض المجتمعات المحلية أو لنسبة كبيرة منها، الأمر الذي أدي إلى عدم الوصول إلى المستهدف من هذه السياسات .

وتزداد خطورة هذه المشكلة في ظل الظروف المعاصرة، حيث إن النمط المركزي لصنع و اتخاذ القرار لم يعد ملائما للتعامل مع الكثير من الأمور والمسائل التي تتطلب حسما في الوقت المناسب، وإلا صار القرار لا معنى له إذا ما صدر بعد مرور اللحظة المناسبة .

أضف إلى هذا أن هذه المركزية تقيد حركة المؤسسات والأفراد بشكل يؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات الأمر الذي يؤثر سلبا على القدرة التنافسية للدولة في المجالات المختلفة .

٢- التنظيم / العشوائية

أحد الجوانب الجوهرية للعملية السياسية في المجتمع، الجانب التنظيمي ،لأنه الجانب الذي يتعلق بوضع القواعد المنظمة للمعاملات في المجتمع بمستوياتها المختلفة، سواء في العلاقة بين المنظمات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي، أو في العلاقة بين المواطنين وهذه المؤسسات أو العلاقة بين الأفراد وبعضهم البعض، وهذا الجانب لم يعد تقتصر أهميته في عالم اليوم على الضبط و التحكم من جانب السلطة السياسية للتفاعلات في المجتمع، وإنما صارت له أهميته الخاصة في القدرة على إدارة هذه التفاعلات وتوجيهها بما يتلاءم والأهداف التي يسعى النظام السياسي إلى تحقيقها، كما أن هذا الإطار التنظيمي يتيح الفرصة للنظام السياسي للتعرف على حقيقة الموارد والإمكانات المتاحة، وكيفية تعبئتها وتوظيفها التوظيف الأمثل الذي يحقق أهداف المجتمع .

ومن ثم فضعف الإطار التنظيمي أو عدم كفاءته في القيام بدوره المطلوب أو غيابه يعزز واقعا عشوائيا، على كافة المستويات فتتداخل اختصاصات الوزارات، وتتداخل المسئوليات فيما بين المستويات المختلفة، هذا بالإضافة إلى خروج الكثير من التفاعلات والمعاملات عن الإطار الرسمي الخاضع لقواعد و أحكام القانون إلى الإطار غير الرسمي البعيد كل البعد عن هذه القواعد،ومظاهر هذه العشوائيات عديدة كالأحياء العشوائية، الاقتصاد غير الرسمي ،العمالة غير الرسمية و هكذا .

وفيما يلي نعرض لبعض النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات في هذا الصدد لنعرف حجم هذه المشكلة وآثارها على المجتمع والدولة، ومدى تعقدها لدرجة أن بعض الباحثين يرون التعامل معها كواقع قائم على الأقل في الأمد القصير، نظرا لأن إدخالها إلى الإطار الرسمي سوف تكون له آثار اجتماعية و اقتصادية لا يمكن تحملها .(٩)

وقد تعددت الدراسات التي عنيت بالقطاع الاقتصادي غير الرسمي في مصر، ووفقا للتحديد الخاص بمنظمة العمل الدولية لهذا القطاع، فإن هذا القطاع يتكون من وحدات صغيرة، و يعمل أصحاب هذه الوحدات بشكل مستقل لحسابهم الخاص، و يتميز رأس المال بالمحدودية، ويكاد يكون منعدما، مع تدني المهارات والتكنولوجيا المستخدمة وضعف الإنتاجية، وعدم استقرار الأجور، وانخفاضها مقارنة بالقطاع الرسمي، وهو قطاع غير مقيد قانونا، وتنحسر سبل التعاون بين وحدات هذا القطاع والأسواق الرسمية والخدمات العامة الرسمية .

ووفقا لدراسة لمركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن القطاع غير الرسمي[١٠] فإن ٦٤% من الأصول العقارية في مصر تخص هذا القطاع، وأنه يضم ٥٠% من العمال في قطاع الصناعة الذين يعملون في الصناعات الصغيرة، وفيما يتعلق بتوزيع رأس المال أوضحت الدراسة ما يلي :

الحضر ٩٢% غير رسمي	٨% رسمي
الريف ٨٧% غير رسمي	١٣% رسمي

وتقدر الدراسة حجم رأس المال الرسمي بستة أمثال مجموع الادخار الكلي والودائع لدى البنوك، وهو يعادل ٥٥ مرة ضعف الاستثمار الأجنبى المباشر، ١٦ ضعف قيمة ٦٣ شركة تم تخصيصها خلال ٩٢- ٩٦ ، ٣٠ مرة اكبر من قيمة ال٧٤٦ شركة التي تم قيدها في بورصة الأوراق المالية،١٦ضعف الاستثمار المقيد رسميا الذي تم جذبة من خلال قانون الاستثمار .

وأوضحت الدراسة أن حجم العمالة الرسمية عام ١٩٩٠ قد بلغ ٥,٣٢٢ مليون عامل بنسبة ٤٩% في حين أن العمالة غير الرسمية وصلت إلى ٥,٥٤٦ مليون عامل عام ١٩٩٠ بنسبة ٥١% و ارتفعت عام ١٩٩٨ إلى ٧,٩٤٤ مليون عامل بنسبة ٤٥% من إجمالي العمالة و واضح أن الاتجاه العام هو زيادة حجم العمالة غير الرسمية على حساب العمالة الرسمية و فيما يتعلق بتوزيع قوة العمل داخل إطار القطاع غير الرسمي أوضحت الدراسة ما يلي :

ريف وجه بحري	٣٥%
ريف وجه قبلي	٢٨
القاهرة الكبرى	١٧%
حضر وجه قبلي	٧%
وجه بحري	١٣%

وبالنسبة لتوزيع هذه العمالة حسب النشاط الاقتصادي فقد أوضحت الدراسة ما يلي: ٣% زراعة، ٢٥%تجارة، ١٣% صناعة، ١١% تشييد، ٩% خدمات، ٧% نقل، ٢% ائتمان ١% تعدين وتشير دراسة أخرى إلى أن ٩٩ % من المنشآت الخاصة العاملة بمصر يقل عدد المشتغلين بها عن ٥٠% عاملا، ومن ثم فإن المسحة الغالبة لحجم المنشآت، إما صغيرة أو متناهية الصغر ويعمل بها ٨٧% من إجمالي المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية الخاصة غير الزراعية و أن عدد الوحدات الصغيرة قد ارتفع إلى ٣,٣٤ مليون وحدة في عام ٩٨ بمعدل زيادة ٥,١٢% خلال عشر سنوات، وتمثل الوحدات غير الرسمية منها ٨١%، منها ٤٥% تعمل خارج المنشأة، و تتركز الوحدات الرسمية بصفة أساسية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة ٥٥%، الصناعات التحويلية ١٨%، الخدمات ٢٧% .أما الوحدات غير الرسمية فتنقسم إلى تجارة التجزئة والجملة ٣٨,٣% الخدمات الشخصية والاجتماعية ٣٠,٧%، الصناعات التحويلية ٢٩% ولاحظت الدراسة أن الوحدات المملوكة للأثاث أكثر تركزا في مجالي التجارة والخدمات وأن ٩١% من الوحدات الصغيرة توظف ما بين عامل إلى أربعة عمال ، وتتضافر عدة أمور لتجعل من العمالة غير الرسمية ظاهرة واضحة في المشروعات الخاصة الصغيرة و متناهية الصغر ، منها أن نسبة غير قليلة تمارس أنشطة جائلة وهامشية ، ٣٠% من أصحاب العمل لا يتعاملون مع عمالتهم من خلال تحرير عقود أو وثائق ، فضلا عن جمود مواد قانون العمل،وارتفاع التأمينات.(١١)

وتوضح دراسة مركز المعلومات و دعم القرار أن قطاع الاقتصاد غير الرسمي في تزايد مستمرا، وأن ٦٠% من الفقراء ينتمون إلى هذا القطاع، وقد أوضحت الدراسة أن أسباب تضخم القطاع غير الرسمي ترجع إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم، وصعوبة الدخول إلى السوق، والإفراط في الإجراءات القانونية،والنظام الضريبي الذي تخضع له المنشآت الرسمية، وارتفاع أسعار الفائدة في القطاع الرسمي، هذا بالإضافة إلى نقص البنية التحتية اللازمة لعملية الإنتاج والتوزيع و صعوبة الحصول على المواد.(١٢)

وقطاع الاقتصاد الرسمي يثير العديد من الإشكاليات، فهو قطاع مواز لقطاع الاقتصاد الرسمي، إلا أنه خارج نطاق السيطرة الحكومية، و لا تتوافر بشأنه بيانات موثقة، الأمر الذي يجعل من عملية صنع السياسات الاقتصادية استنادا إلى معلومات دقيقة أمرا صعبا، فحجم هذا الاقتصاد غير محدد ونطابق سوقه وحركته تتسع باستمرار خلال السنوات الأخيرة، وفي اتجاه بعيد عن السيطرة الحكومية، وهو ما يخلق العديد من العقبات أمام تنفيذ

السياسات الاقتصادية بأنماطها المختلفة، ويؤثر عمليا على مجمل هذه السياسات دون أن تكون لصانع السياسة الاقتصادية القدرة على تحديد وزن هذا التأثير ومداه.

من ناحية أخرى،هذا القطاع يدخل في نطاقه الورش الحرفية غير المسجلة، وما يطلق عليه مصانع بير السلم و الباعة الجائلين، وهو قطاع لا يخضع العمل فيه لأي معايير تتعلق بالجودة و الكفاءة الإنتاجية ، الأمر الذي يؤثر على مستوى جودة المنتج المصري وقدرته التنافسية .

٣ – مشكلة الفقر و التوزيع غير المتكافئ للدخل

تعد مشكلة الفقر من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع المصري،فوفقا لتقرير البنك الدولي الذي صدر في مطلع عام ٢٠٠٣ حول الفقر في مصر بين عامي (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) فإن نسبة الفقر تراجعت من ٢٠% إلى ١٧%، ومن ثم فإن حوالي ١١ مليون مواطن بينهم ٧ ملايين في الصعيد وحدها،ارتفع معدل الفقر في ريفها من ٢٩ % إلى ٣٤%، بينما كان التحسن في الوجه البحري حيث أنخفض معدل الفقر بمقدار النصف، وفى المدن الكبرى أقتصر الفقر على ٥% عام ٢٠٠٠ مقابل ١٣% عام ١٩٩٥، ويشير التقرير إلى انه وان كان الفقر قد تراجع إلا أن التباطؤ الاقتصادي الذي ساد البلاد بعد عام ٢٠٠٠، قد أعاد الكثيرين إلى دائرة الفقر مرة أخرى .

ويشير التقرير إلى ظاهرة سوء توزيع الدخل فيذكر أن أفقر ٢٠% من السكان كانوا يحوزون على ١٠% من الدخل عام ١٩٩٥ ، وفى عام ٢٠٠٠ تراجع نصيبهم من الدخل إلى ٧,٧ % فقط ومعنى هذا هو ازدياد حدة الفقر بين الفقراء، خاصة إذا ما علمنا أن الطبقات الفقيرة هي التي تقدم أعلى معدل للنمو السكاني من خلال الإنجاب . (١٣)

وفى تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومي عام ٢٠٠٢ بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد تم تحديد خط الفقر بنحو ١٠٩٨ جنيه للفرد سنويا، ووفقا لهذا التحديد فقد أختلف تقدير نسبة الفقراء في مصر، فالبعض يرى أن هذه النسبة تصل إلى ٤٨% من السكان، في حين أن تقديرات أخرى– خاصة تقديرات المنظمات الدولية– ترى أنها تتراوح بين ١٨ و٢٠%، من ناحية أخرى فقد صنف التقرير الفقراء في مصر إلى فقراء معتدلين يتراوح إنفاقهم بين ٨١٤ إلى ١٠٩٨ جنيها وتصل نسبتهم إلى ٥٢,٦٥% من الفقراء، وفقراء بمتوسط إنفاق يتراوح ما بين ٥٩٤ و ٨١٤ جنيها يمثلون ٨, ٣١% من الفقراء وفقراء معدمين يقل إنفاقهم السنوي عن ٥٩٤ يمثلون ١٥,٥% من الفقراء

ومن ثم فالفقر في مصر له شرائحه، وكل شريحة لها مشكلاتها الخاصة وهذه أمور لابد من أخذها في الاعتبار في التعامل مع هذه المشكلة .

ويوضح هذا التقرير الخلل الواضح في توزيع الدخل فمتوسط دخل الفرد في المحافظات الحضرية ٦٥٥٠ جنيه وفى محافظات الوجه البحري ينخفض إلى ٣٨١١ جنيه وفى محافظات الوجه القبلي يصل إلى ٣٦٧٣ جنيه.(١٤)

وحول هذه الظاهرة يشير تقرير اللجنة العامة لمجلس الشعب عن التنمية الاجتماعية والذي نوقش في نهاية عام إلى: ٢٠٠٢ ، أن أغنى ٢٠% من السكان يحصلون على ٤٥% من إجمالي الدخل، بينما لا تزيد نسبة ما يحصل عليه أفقر ٢٠% على ٦% من الدخل موضحا أن ما يحصل عليه أغنى ٢٠% يقدر بأكثر من سبعة أمثال ما يحصل عليه أفقر ٢٠% ، ويذكر تقرير اللجنة العامة لمجلس الشعب أن المرأة تمثل ٧٠% ممن يعيشون في فقر مدقع .(١٥)

والواقع أن الخلل الواضح في توزيع الدخل لا يمكن تفسيره بعيدا عن منظومة السياسات الاقتصادية التي تم تنفيذها في نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فإن كان الهدف الذي كانت تسعى إليه هذه السياسات ، هو زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي للوحدات الإنتاجية من خلال نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص بما يملكه من مرونة وحرية الحركة بعيدا عن قيود القطاع العام، الأمر الذي يتيح له تحديث هذه الوحدات وضخ استثمارات جديدة وخلق فرص عمل جديدة ، هذا بالإضافة إلى توسيع قاعدة الملكية ومراعاة البعد الاجتماعي في تنفيذ هذه السياسات من خلال تأسيس الصندوق الاجتماعي، وبالرغم من أن الدولة قد وفرت أقصى ما تستطيع توفيره من حوافز للقطاع الخاص للقيام بدوره إلا أن ما حدث على أرض الواقع كان بخلاف ذلك، فما حدث هو إعادة توزيع للثروة في المجتمع لصالح الأغنياء ، فقد انتقلت ملكية شركات القطاع العام الناجحة والرابحة إلى الملكية الخاصة ،لأولئك القادرين على الشراء، وهم بالطبع الشريحة الغنية في المجتمع التي لديها القدرة على توفير الأموال اللازمة لشراء هذه الأصول، وزاد من حدة المشكلة أن هؤلاء المشترين لم يقوموا بعملية الشراء من أموالهم الخاصة بما كان يتيح الفرصة لضخ أموال جديدة في شرايين الاقتصاد القومي، بل اعتمدوا فى الأغلب على التمويل المصرفي لشراء هذه الأصول، أى اعتمدوا في الحقيقة على مدخرات الطبقات الوسطي والفقيرة، ومن ثم فلم يقتصر الأمر على إعادة توزيع الثروة بل أمتد لإعادة تدوير أموال غير الأغنياء

لتمويل تملك الأغنياء وهى إشكالية لم يتصورها صانع السياسة الاقتصادية ،ومن ثم كانت المحصلة هي زيادة ثراء الأغنياء،وازدياد حدة الفقر في المجتمع، ودخول فئات جديدة من المجتمع إلى دائرة الفقر .

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن الوحدات التي تم بيعها من خلال طرحها في البورصة، لتوسيع قاعدة الملكية، أدت إلى دخول شريحة من صغار المساهمين لتملك هذه الوحدات ، ولكن كبار المتعاملين بالبورصة ، تكفلوا بالقضاء على هؤلاء الصغار من خلال المضاربات التي ألحقت خسائر ضخمة بقيمة الأصول أي الأسهم التي امتلكوها، الأمر الذي أدى إلى خروج صغار المساهمين من البورصة محملين بخسائر لا يستهان بها، أثرت على دخولهم وقدرتهم الشرائية [١٦] وهكذا تفاعلت العديد من العوامل لتزيد من حدة مشكلة الفقر والخلل في توزيع الدخول لتمثل عائقا خطيرا أمام الحركة المطلوبة للمجتمع والدولة المصرية لمواجهة التحديات الجديدة .

٤- تراكم الثروة / تآكل الثروة

من المعروف أن تراكم الثروة أي الادخار يوفر الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المستمرة في المجتمع دون حاجة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار وزيادة القدرة التنافسية للمجتمع والدولة، يؤكد هذا أن الدول التي شهدت تطورا اقتصاديا ملحوظا كالصين و دول جنوب شرق آسيا تتراوح معدلات الادخار فيها ما بين ٤٠ و ٣٠% من الناتج القومي الإجمالي .

وفيما يتعلق بمصر فلا يتعدى معدل الادخار ١٨% في أفضل التقديرات و١٤% في تقديرات أخرى، والواقع أن ثروات المصريين تعرضت للتآكل خلال السنوات الماضية، فثروات طائلة ضاعت من خلال شركات توظيف الأموال، ثم كانت الخسائر التي لحقت بأموال المساهمين في الشركات و صناديق الاستثمار، بعد المضاربات التي شهدتها البورصة وأدت إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم بصناديق الاستثمار ثم كان الهروب الكبير لعدد كبير من رجال الأعمال بأموال البنوك وهي أموال المودعين أو تعثرهم في سداد هذه الأموال التي تقدر بما يتراوح بين ٢٥ مليار جنية و ٣٠ مليار جنية .[١٧]

وبالطبع لا نستطيع تحديد رقم معين دقيق لحجم التآكل الذي حدث للثروات المصرية بفعل هذه الأحداث إلا أن الذي لا شك فيه أن حجم التآكل كان كبيرا .

من ناحية أخرى تعرضت الثروة المصرية للتآكل بفعل عوامل أخرى فتآكل الأراضي الزراعية الخصبة و ذات الجودة العالية في الوادي والدلتا واتساع الحيز العمراني الإسكاني على حساب هذه الأراضي من الظواهر الواضحة، ولقد بدأت الحكومة في مواجهة هذه الظاهرة بشدة من خلال تجريم تجريف الأراضي الزراعية وتبويرها بغرض الاتجار فيها، و كان ذلك في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي إلا أن الأمور ما لبثت أن هدأت لتعود الظاهرة و تبرز من جديد و بدرجة واضحة الأمر الذي يثير التساؤل حول جدوى الأساليب والوسائل التي اتبعت للتعامل مع هذه الظاهرة التي أفقدت مصر ما يزيد عن ١/٥ الأراضي المتميزة الصالحة للزراعة، في الوقت الذي يتم فيه إنفاق مليارات الجنيهات لاستصلاح الأراضي الزراعية الأمر الذي يجعل الصورة مضحكة مبكية، فالمصريون يدمرون أفضل الأراضي الزراعية، وينفقون المليارات لاستصلاح أراضي أخرى أقل جودة أو على الأقل بحاجة إلى سنوات طويلة وإنفاق مستمر حتى تتحول إلى أراضي ذات جودة تماثل الأراضي القديمة في الوادي والدلتا والتي يتم تحويلها إلى مباني.

ويدخل في إطار تآكل الثروة الإنفاق الحكومي غير الرشيد والذي تحدث عنه تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الأخير الذي عرضه رئيس الجهاز على مجلس الشعب، والإنفاق الشخصي السفيه خاصة من جانب بعض رجال الأعمال.

كما أن توجيه الأموال إلى بعض أوجه الاستثمار التي لا تدر عائدا مناسبا أو تؤدي إلى تجميد هذه الأصول يعد مصدرا آخر من مصادر تآكل الثروة، على سبيل المثال فإن مليارات الجنيهات التي استثمرت في مبان خرسانية في منطقة الساحل الشمالي وكذلك الحال في بعض المدن الجديدة التي لا تعمل بطاقتها الكاملة، وبعضها لا يسكنها أحد كل هذه النماذج واضحة في هذا الشأن، أدت إلى تجميد الثروة و حال دون تدويرها و استثمارها .

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الأموال التي تم إنفاقها على مشروعات اقتصادية كبيرة ثبت بعد ذلك عدم جدواها الاقتصادي أو ضعف العائد الاقتصادي منها وهذا بالإضافة إلى الأموال التي اختلسها المفسدون هنا وهناك والتي تم الإعلان عنها خلال السنوات الأخيرة كقضية الحباك وشركة المسبوكات وغيرها، وإذا ما أضفنا إلى ذلك ارتفاع نسبة الفاقد في الحاصلات الزراعية نتيجة سوء التخزين و سوء التعبئة والتغليف والذي يقدر بحوالي ٢٠% إضافة إلى الفاقد من المياه و الكهرباء والوقود لأسباب متعددة والذي لا

يقل كذلك عن ٢٠% من المنتج ، فكل هذه الأمور مجتمعة، أفرزت مشكلة تآكل الثروة المادية المصرية .

ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى ظاهرة هجرة العقول المصرية إلى الخارج وما تمثله من إهدار لثروات لا تقدر بثمن، خاصة و إن هذه العقول المهاجرة من ذوي القدرة المتميزة على إنتاج العلم و المعرفة ومن ثم تزداد الأهمية النسبية لهذه الفئة في عصر يقوم على العلم و المعرفة ،وتقاس قوة الدولة بمدى قدرتها على إنتاج التقنيات الجديدة في شتى مجالات الحياة ، ومن ثم يمكن القول بان هذا النزيف المستمر في هجرة العقول المصرية إلى الخارج يضعف من قدرة المجتمع و الدولة المصرية على إنتاج العلم و المعرفة، والإسهام المطلوب في حركة التطور التكنولوجي ، لتبقى في وضع مستهلك التكنولوجيا .

٥- إدارة التغيير / مقاومة التغيير

التغيير سمة من سمات الحياة، فكل الأمور تتسم بالتغير والتحول الأمر الذي يتطلب قدرة ووعي بإدارة التغيير في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، في عصر تتصارع فيه قوى التغيير بشكل لم يسبق له مثيل،ومن ثم برز مفهوم إدارة التغيير كأحد المناهج الهامة في سياق العمل العام والخاص وهو مفهوم يدور حول الإمساك بالمتغيرات وتوجيهها بما يتوافق و أهداف المجتمع والدولة ، وذلك لتجنب الصدمات التي تحدثها هذه المتغيرات في الواقع المعاصر، الأمر الذي يفرض التغيير ولكن في موقف الضعف ورد الفعل .

ما يسوء الواقع المصري الآن هو مقاومة التغيير في كافة مجالات الحياة ، نظرا لتنامي شبكة من المصالح القوية في المجتمع التي ترى أن إحداث تغيير سوف يؤدي إلى الإخلال بتوازن المصالح القائم في مجتمع الآن ، الأمر الذي يلحق أضرارا كبيرة بمصالح هذه القوى ومن ثم سنلحظ أن كل محاولات التغيير والتطوير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي التي شهدها المجتمع خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي و العشرين ، قد واجهت مقاومة شديدة، أدت إلى ثلاثة احتمالات على الأقل، الأول، إضعاف عملية التغيير المطلوبة والإبطاء من مسيرتها، الثاني، توجيه مسار عملية التغيير وجهة أخرى غير الوجهة المطلوبة أو المستهدفة، الثالث تفريغ عملية التغيير المطلوبة من محتواها بحيث تتحول عملية التغيير إلى شكل دون المضمون .

ومن ثم فالمشكلة التي تواجه المجتمع و الدولة المصرية هي ضرورة التوصل إلى آليات لإضعاف الأساليب المختلفة لمقاومة التغيير من أجل أحداث التغيير المطلوب في كافة المجالات وفقا لما تمليه طبيعة المتغيرات التي يشهدها المجتمع، وفي ظل عالم سريع التغير

٦- المنافسة / الاحتكار

أحد المتطلبات الرئيسية التي يحتاج إليها المجتمع المصري المنافسة فنظام اقتصاد السوق الفعال يقوم على المنافسة بين الوحدات الاقتصادية، من أجل ترشيد استخدام الموارد ورفع كفاءة استخدامها، وزيادة العائد من النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الإنتاجية والجودة، ومن ثم يقوم البناء الاقتصادي على أسس قوية، ولقد أوضح العديد من المحللين الاقتصاديين أهمية المنافسة، وحذروا من مخاطر ظهور الاحتكارات، بل إن صانع المعجزة الألمانية ذكر في كتاب صغير صدر عام ٢٠٠٠ أن الاحتكار يمثل أحد الأمراض الاقتصادية الخطيرة التي يتعين مواجهتها، والملاحظ أن معظم الدول الرأسمالية القوية كالولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و ألمانيا و اليابان لديها آليات قوية لمواجهة الاحتكار بل إن الحكومة الأمريكية تدخلت لمنع تحول شركة مايكروسوفت الفائقة النجاح إلى شركة احتكارية ، من خلال الأداة القضائية .(١٨)

والحقيقة أن الوضع القائم في مصر يشهد تنامي ظاهرة الاحتكار من السلع الاستراتيجية كالحديد و الأسمنت مرورا بالأجهزة الكهربائية، وخدمات الإنترنت والمحمول والمياه الغازية، وصولا إلى البطاطس المقلية .(١٩)

وبالرغم من أن الحكومة قد أعدت مشروع قانون المنافسة و منع الاحتكار إلا أن مشروع القانون لازال قيد المناقشة و البحث حتى إعداد هذه الدراسة و كان رئيس الوزراء قد صرح بأن مشروع قانون سوف يعرض على الدورة الأخيرة لمجلس الشعب إلا أن الدورة انتهت في ٦/١٨ /٢٠٠٣ ولم يتم عرض مشروع القانون على المجلس، الأمر الذي يفسره بعض المحللين بأنه نتيجة لضغوط رجال الأعمال الذين رأوا في هذا القانون ما يمثل أضرارا بمصالحهم .

والواقع أن مسألة الاحتكار ليست قاصرة على بعض رجال الأعمال المصريين، بل تمتد إلى بعض الشركات الأجنبية التي بدأت تدخل السوق المصري وتنظم أوضاعها كي تكون في وضع احتكاري كما حدث في قطاع الأسمنت، وكما بدأت بوادره في قطاع صناعة الدواء، ولابد من أن نفرق بين آمرين هامين في هذا الصدد هو الاحتكار الذي يعني

السيطرة على مساحة كبيرة من السوق بما يتيح له التحكم في المعروض والأسعار في الأسواق، وتكوين الكيانات الاقتصادية الوطنية الكبيرة القادرة على منافسة الكيانات الأجنبية الضخمة (٢٠) ومن ثم فالتعامل مع مشكلة الاحتكار الاقتصادي تتطلب قدرا كبيرا من الحيطة و الحذر و الاستناد إلى المعايير العلمية والموضوعية في هذا الصدد والاستفادة من خبرة الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال، خاصة وأن الظروف الدولية والإقليمية المحيطة سوف تمثل مصدرا للضغط لإصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار، خاصة بعد توقيع مصر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واستعدادها لتوقيع اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وثمة جانب آخر لمشكلة الاحتكار في مصر لا يقل خطورة و أهمية عن الجانب الاقتصادي، وهو الجانب السياسي، فثمة احتكار للسلطة من جانب حزب مسيطر على كافة المستويات وتمتد هذه الظاهرة إلى الأحزاب السياسية فثمة فئة قليلة مسيطرة ومحتكرة للسلطة في الأحزاب السياسية، و في الجمعيات الأهلية غير الحكومية، بل و نجد احتكار السلطة يمتد إلى مواقع القرار في كافة المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية وهو ما يمثل مشكلة من المشكلات الهامة التي تعوق حركة تطور المجتمع والدولة المصرية .(٢١)

ولعل أخطر النتائج المتعلقة بمسألة احتكار السلطة أو الاحتكار السياسي، أن يتلاقى مع الاحتكار الاقتصادي بما يؤدي إلى توجيه السياسات العامة باتجاه يحقق مصالح فئة معينة على حساب الفئات الأخرى، و لعل أفضل توصيف لهذا الوضع ما ذكره الكاتب الصحفي الكبير محمد حسنين هيكل في حديث صحفي : " أشعر بأن رجال الأعمال يقتربون من السلطة بدرجة أكثر من اللازم " ! (٢٢)

٧- المشاركة / التهميش

لاشك في أن أهم المتطلبات التي يحتاج إليها المجتمع المصري خلال المرحلة الحالية وفي المستقبل هو توسيع نطاق المشاركة الشعبية في كافة المجالات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولكن ما يمكن قراءته في ظل الواقع القائم هو ازدياد معدل التهميش و ذلك بالرغم من الحديث الرسمي المستمر عن المشاركة،و ثمة تهميش اقتصادي في ظل تنامي الاحتكار بالمفهوم السابق ذكره، وثمة تهميش اجتماعي متزايد من خلال الظروف الصعبة التي تواجه قطاعات كبيرة من المجتمع الأمر الذي يجعلها بعيدة عن مجال

التأثير في أنشطة المجتمع المختلفة، و هناك أيضا التهميش السياسي لقطاعات لا يستهان بها في المجتمع و لعل ظاهرة جمود النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة في مصر خير تعبير عن مشكلة التهميش السياسي، فالنخبة السياسية صارت اقرب إلى النخبة المغلقة منها إلى النخبة المنفتحة وهو ما يتعارض مع طبيعة العملية السياسية التي تتطلب التجديد المستمر للنخبة السياسية من خلال ضخ دماء جديدة باستمرار تعبر عن الأفكار و المصالح والقوى الجديدة في المجتمع واستنادا إلى آليات و قواعد متفق عليها، ووفقا لمعايير موضوعية، وهو ما يوفر للنظام السياسي إمكانية التعامل و التفاعل البناء مع الحياة السياسية التي تتسم بطبيعتها بالتغير والتبدل، والغريب أن البعض يتصور أن عملية تجديد النخبة هي عملية سهلة، يمكن إنجازها بقرار فوقي، يؤدي مثلا إلى زيادة نسبة الشباب أو المرأة أو غيرهما في بعض المواقع القيادية «بالحزب الحاكم أو مؤسسات الدولة، وهذا التصور في حقيقة الأمر يمثل تبسيطا لا يمكن قبوله، لمشكلة معقدة ومركبة، وهو لا يعدو أن يكون بمثابة معالجة شكلية للمشكلة ، لان عملية تجديد النخبة السياسية تتم من خلال التفاعل المستمر بين النخبة والمجتمع و قضاياه و كوادره، و توفير الآليات الملائمة بحيث يتم هذا دون تكلف، خاصة وأن ظاهرة جمود النخبة السياسية والتي استمرت لفترة زمنية طويلة أدت إلى عدم وجود روابط وأهداف مشتركة بين النخبة والجماهير والتي يقوم على أساسها النظام السياسي الديناميكي المستقر و من ثم فهناك درجة من درجات العزلة بين النخبة والجماهير، تؤكد ما أشرنا إليه بخصوص التهميش .

٨- الكيف / الكم

ثمة علاقة توازنية مطلوبة بين الكيف والكم في كل مجتمع من المجتمعات في شتى مجالات الحياة، وهذه العلاقة ليست علاقة ثابتة بل هي متغيرة بمعنى أن كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع تحتاج إلى التوصل إلى صياغة ملائمة لهذه العلاقة بما يتلاءم وأهداف المجتمع خلال هذه المرحلة و ربما يكون افضل ما يعبر عن المشكلة التي تواجه المجتمع والدولة المصرية في هذا الصدد و التي نطلق عليها الخلل في التوازن بين الكيف و الكم هو المشكلة السكانية والتي كانت تتمحور في القرن الماضي حول ازدياد معدل النمو السكاني بما لا يتلاءم مع معدلات الزيادة و النمو في الموارد الاقتصادية للبلاد إلا أنه وفي ظل متغيرات هذا العصر فلقد صار للمشكلة السكانية أبعاد أخرى، و تتمثل فيما يلي:

أ- في ظل التطور التكنولوجي الهائل في كافة المجالات، أصبح العنصر البشري يمثل أهمية جديدة في مضمونها ، تتمثل في سيادة عنصر الكيف على عنصر الكم، ونقصد بعنصر الكيف هنا توافر خصائص معينة في العنصر البشري لم تكن مطلوبة بنفس القدر من الأهمية في المراحل التاريخية السابقة، وأهم هذه الخصائص ضرورة توافر نوع معين من التعليم الراقي الذي يكتسب من خلاله الإنسان المهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا المتطورة، والذي يولد لديه في نفس الوقت القدرة على التفكير الإبداعي الخلاق، والقدرة على الابتكار بحيث يكون قادرا على التعامل مع التكنولوجيا و منتجاتها في ذات الوقت، وقد ازدادت أهمية العنصر البشري وفقا لهذا المفهوم في السنوات الأخيرة، خاصة وأن معظم الأنشطة الاقتصادية المعاصرة تقوم أساسا على كثافة المعرفة، و من ثم فالقدرة التنافسية لأي دولة من الدول في العالم الجديد تعتمد أساسا على قدرة عناصرها البشرية على إنتاج المعرفة، ومن ثم فالولايات المتحدة و بالرغم من جودة نظامها التعليمي مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى في العالم أصبحت قلقة لانخفاض نصيبها من إنتاج المعارف الجديدة إلى ٥٠% في التسعينات مقارنة ب٧٥% من الإنتاج العالمي للمعارف الجديدة في السبعينات، و توقع الخبراء الأمريكيون انخفاض هذه النسبة إلى حوالي ٣٥% في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، هذا هو فهم وإدراك الدولة الأولى في عالم اليوم لأهمية إنتاج المعرفة و إذا ما انتقلنا إلى مصر سنجد أن الإشكالية التي تواجه الدولة المصرية في هذا الصدد تتمثل في كيفية توفير الخدمة التعليمية المناسبة وبالجودة المطلوبة لهذه الأعداد الكبيرة من السكان بحيث تتوافر لهم الفرصة لاكتساب المهارات الضرورية اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا المتطورة أولا ، وبحيث تتاح الفرصة للمتميزين منهم لتطوير قدراتهم في إنتاج المعارف الجديدة .

وتزداد أهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن أحد مصادر قوة الدولة المصرية تتمثل في عنصرها البشري ، وما يتصف به من مزايا نسبية كانت دائما تفوق العناصر البشرية في الدول الأخرى وعناصر هذا التميز كانت تكمن في مستوى تعليمي يفوق الآخرين، وفي قدرة العنصر البشري المصري على العمل الدءوب و القدرة على التحمل والعمل في ظل الظروف الصعبة، والقدرة على الإبداع والابتكار والرغبة المستمرة في تجويد وتحسين الأداء، ومن ثم فإذا ما ضعفت هذه القدرات لدى العنصر البشري المصري، فان هذا يمثل أضعافا مباشرا لأحد عناصر قوة الدولة المصرية الهامة .

فالتحدي الذي يواجه الدولة المصرية في هذا الصدد يتمثل في أنه في ظل عالم جديد يتطلب توافر عنصر بشري يتمتع بقدرات علمية ومعرفية راقية تواجه الدولة المصرية إشكالية تطوير النظام التعليمي بما يتوافق وهذه المتطلبات، وبما يحافظ على العنصر البشري المصري بوصفه أحد عناصر قوة الدولة المصرية الذي تتمتع فيه مصر بميزة نسبية مقارنة بالدول الأخرى المنافسة لها .

ب-جانب آخر من جوانب التحدي النابع من الانفجار السكاني الذي تعاني منه مصر ، يتمثل فيما يطلق عليه بثورة التوقعات الكبيرة و المتزايدة التي تسود المجتمعات في العالم الجديد فبفعل ثورة الإعلام اصبح الناس يتعايشون مع الأحداث وقت وقوعها، ويشاهدون أنماط الحياة التي يعيشها الآخرون في المجتمعات المتقدمة، ويرغبون في تبني هذه الأنماط المعيشية، والتي تعني تحسين مستوياتهم المعيشية وتوفير سبل التمتع بالحياة، ومن ثم فالثقافة الغالبة في عالم اليوم على مستوى كافة المجتمعات هي ثقافة الاستهلاك والتمتع بالحياة، في إطار هذه الثقافة تتوارى قيم القناعة والرضى وتبرز قيم التطلع والاستحواذ والرغبة في تبني أنماط استهلاكية تفوق القدرات والإمكانات المتاحة الأمر الذي يمثل ضغوطا شديدة على مؤسسة الدولة في كافة المجتمعات المعاصرة وتزداد حدة هذه الضغوط في المجتمعات التي كانت تعاني من الحرمان لمدد طويلة كالمجتمع المصري، ومن ثم تمثل هذه الضغوط خاصة في ظل الأعداد الكبيرة من السكان بعدا آخر من أبعاد التحدي السكاني للدولة المصرية يجب التعامل معه بحظر وحيطة ودقة بالغة .

خاتمة

لقد حاولنا أن نعرض لأهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري استنادا إلى المتطلبات التي تحتاج إليها مصر للقيام بدورها الإقليمي و مواجهة التحديات الراهنة والآنية، ومدى توافر أو عدم توافر هذه المتطلبات، ولا شك أن تحديد الخلل بين ما هو مطلوب وما هو قائم بلا تهويل أو تهوين هو فرض عين على الباحث المصري المعني بقضايا وطنه و أمته .

فالباحث يقدم هذه القراءة للواقع المصري لان حجم و نوعية التحديات التي تواجه مصر الدولة والمجتمع لايستهان بها، في الوقت الذي تمتلك فيه مصر الدولة والمجتمع، قدرات وإمكانات تستطيع من خلال تعبئتها وتوظيفها التوظيف الأمثل أن تواجه التحديات

التي نتعرض لها الآن وفي المستقبل كما أنها تستطيع أن تقوم بدورها الإقليمي المطلوب، بما يؤدي إلى تحقيق توازن المكانة للدولة المصرية .

وفي هذا الصدد نشير إلى أن مصر عبر تاريخها الطويل كان لديها دائما ما تقدمه لإقليمها و للعالم وبحيث يكتسب دورها القبول والرضا فمصر الحديثة قدمت للعالم القطن المصري كسلعة استراتيجية في عالم الصناعة في القرن التاسع عشر و حتى منتصف القرن العشرين، وقدمت قناة السويس كممر لحركة التجارة العالمية، كما قدمت لإقليمها العربي والإفريقي والإسلامي نموذج بناء الدولة الحديثة بتطورها المادي وازدهارها الفكري، ثم كان عقد الخمسينيات و الستينيات حيث قدمت مصر نموذج الدولة المستقلة التي تحاول بناء نموذج تنموي جديد والإسهام في بناء عالم جديد، يتحرر فيه الإنسان من عبودية الاستعمار، ومصر السبعينات قدمت لأمتها وللعالم نموذجا فريدا لإرادة التحدي، حيث قادت حرب أكتوبر ١٩٧٣ متحديه إرادة القوتين الأعظم في ذلك الوقت، ومستخدمه كافة الوسائل والأساليب الممكنة والمتاحة لتعبئة مواردها وموارد إقليمها وتوظيفها في خدمة أهدافها وتحرير أرضها ومن ثم فدور مصر الإقليمي يعتمد في الأساس على مدى نجاح مصر قيادة وشعبا في بناء القدرات المصرية الذاتية المصرية، ومدى قدرتها على تقديم الجديد الذي يحتاج إليه إقليمها و عالمها في هذا العصر الجديد .

وبعد فان القطار المصري لا يزال يحاول التحرك للأمام إلا أن هناك من يحاول أن يجذبه وبقوة إلى الخلف، والبعض يرى أن عدم تحرك القطار هو البديل المتاح في ظل معطيات الواقع القائم الآن، وهناك من يرى أن الجري داخل القطار قد يغني عن تحرك القطار ولكن المشكلة أن القطار لابد وأن يتحرك إلى الأمام لأن قطارات الآخرين قد تحركت بالفعل ومنذ فترة، وبالتالي فلابد من استنهاض الهمم لندفع بالقطار المصري بكامل ما نملك من قوة وقوم إلى الأمام مغادرا محطة الكسل والبلادة واللامبالاة والتخلف، كيف نستطيع تحقيق ذلك ؟ هذا هو السؤال !

هوامش الدراسة

[1] انظر في ذلك : جمال حمدان ، شخصية مصرية : دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الأول، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .

[2] معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ : التنمية المحلية بالمشاركة، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٣، من مواقع متفرقة .

[3] انظر في تحليل ما جاء بتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ بصدد المشاركة السياسية : د. سعد طه علام، لماذا يعزف الناس عن المشاركة السياسية، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٠٢، ٢١ يوليو ٢٠٠٣، ص ص ٢٢ -٢٦ .

[4] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٣، و د. نادر فرجاني و آخرون تقرير التنمية الإنسانية العربي القاهرة ٢٠٠٢ .

[5] تقرير البنك الدولي حول الأهداف التنموية لمصر في الألفية الثالثة الصادر عام ٢٠٠٢، انظر موقع البنك الدولي على الإنترنت www.worldbank.com .

[6] كلمة د. عاطف عبيد، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٨٩، ٢٠٠٣/٤/٢١ ، ص٥.

[7] انظر في ذلك : مجلس الشورى، تقرير اللجان النوعية للمجلس عن موضوع تحديث مصر، دور الانعقاد العادي الثاني و العشرون، ٢٠٠١ .

[8] د. نزية ناصيف الأيوبي، الدولة المركزية في مصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٩ .

[9] الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٤٥ ، ٢٠٠٢/٦/١٧ ، ص ص ٢٧ - ٣٢ .

[10] دراسة مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن القطاع غير الرسمي، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٤٥، ٢٠٠٢/٦/١٧، ص ص ٣١ - ٣٢ .

[11] د. عالية المهدي، في ندوة العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الأهرام الاقتصادي، المصدر السابق .

[12] دراسة مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء عن القطاع غير الرسمي، مصدر سابق

[13] تقرير البنك الدولي حول الفقر في مصر ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، أنظر موقع البنك الدولي على الإنترنت، www.worldbank.com .

[14] معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، القاهرة ، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢، من مواقع متفرقة .

[15] تقرير اللجنة العامة لمجلس الشعب عن التنمية الاجتماعية في مصر، ديسمبر ٢٠٠٢ .

[16] د. محمود عبد الفضيل، مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١ ، ص ص٦٣ - ٦٧ .

[17] انظر في ذلك : محمد غنيم ، الديون المتعثرة و الائتمان الهارب ، القاهرة ، دون ناشر، ٢٠٠٢، كذلك انظر تحقيق الأهرام الاقتصادي حول الهاربين بأموال البنوك والمتعثرين، العدد ١٧٥٥ ، ٢٦/٨/٢٠٠٢ .

[18] انظر في ذلك : هشام جاد ، الاحتكار سهم في قلب المسيرة الاقتصادية ، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠٢ ، خلاصة الفصل السادس الذي يتناول جريمة الاحتكار في تشريعات بعض الدول الأجنبية ، ص١١٧ : ص١٣٨ .

[19] اتحاد الصناعات المصرية ، الاحتكار في القطاعات الصناعية والتجارية في مصر، القاهرة، يوليو ٢٠٠٢، وحول الجوانب المختلفة لظاهرة الاحتكار في مصر انظر الأهرام الاقتصادي، بدءا من العدد ١٧٤٦ فى ٢٦ / ٦/ ٢٠٠٢ وحتى النصف الأول من عام ٢٠٠٣ .

[20] حديث أحمد عز رئيس مجموعة عز – الدخيلة للحديد و الصلب ، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٧٥٢ ، ٥/٨/٢٠٠٢ ، ص٢٤ : ص٣٢ .

[21] د. أسامة الغزالي حرب، مشكلات التطور الديموقراطي في مصر، رسائل النداء الجديد، العدد ١٠، القاهرة ، جمعية النداء الجديد، بدون تاريخ، ص٢٩ : ص٤٠، د. مصطفى كامل السيد، واقع الحوار والشراكة في مصر في نهاية القرن العشرين، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري الذي نظمته مؤسسة فريدريش إيبرت بالقاهرة في الفترة من ١٧ – ١٨ /١٩٩٨/٣ .

[22] حديث الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى مصطفى بكري، الأسبوع، عدد ١٩٩٩/٤/١٩، ص٣ .

المحور الثانى

الدور الإقليمى المصرى : زوايا ثلاث للنظر

الدور الإقليمي لمصر :إشكالية المصالح الوطنية أولاً

د.منير بدوي

مقدمة

كان من بين تأثير التطورات والمتغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم منذ مطلع الألفية الجديدة وامتداد تداعياتها إلى منطقة الشرق الأوسط أن تزايد الاهتمام بدراسة دور مصر الإقليمي.ونظرا لخصوصية هذه المنطقة وموقعها بالنسبة للدور المصري باعتبارها دائرة مركزية له، فقد تعددت الرؤى وتنوعت التوقعات حول مضمون ومستقبل هذا الدور في توجهات رئيسية ثلاثة التوجه الأول يُعلي من شأن الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية، وعلى ضوئها ينتهي إلى حدوث تراجع في أهمية وقوة مصر الاقتصادية، وبالتالي في أهميتها ودورها الاستراتيجي في المنطقة. وبينما يقبل التوجه الثاني مسألة التراجع النسبي في القوة الاقتصادية لمصر، إلا أنه يرى أنه لا يلغي أهمية مصر ومن ثم لا يشكل تراجعا كليا أو نهائيا لدورها. فمصر مازال لديها العديد من عناصر القوة (البشرية والسياسية والثقافية والجيوبوليتيكية) التي يمكن من خلال توظيفها بشكل ملائم ومتكامل لتعويض تراجع عناصر القوة الاقتصادية. وفي التوجه الثالث، فإن مصر، وعلى الرغم من تراجع مصادر قوتها الاقتصادية، تظل قادرة على ممارسة تأثيرها ونفوذها في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالتسوية حيث ستظل لمصر قدرتها على أن تعوق أو تعرقل- وعلى أي مسار- أي اتفاق للتسوية لا يتفق مع مصالح مصر الوطنية.

في هذا السياق، فإن موضوع هذه الدراسة هو "رؤية مصر لدورها الإقليمي ٢٠٠٠-٢٠٠٣: إشكالية المصالح الوطنية أولا". وتثير الدراسة أسئلة رئيسية حول ماهية هذا الدور وأبعاده، وكذلك موقعه من السياسة الخارجية المصرية، ومدى تحقيقه لأهدافه المتوقعة منه، وما هي القيود والعقبات التي تواجهه، والفرص والآفاق التي ينبغي عليه ارتيادها تحقيقاً للتوافق ، وإزالة التعارض أو التخفيف منه على الأقل، بين مطالب الداخل الوطنية وتطلعاته، بين قيود الخارج وحدود الحركة التي يفرضها في مواجهة هذا الدور. ومن ثم، تنقسم الدراسة إلى أقسام تبدأ بتناول مفاهيم الدراسة، ثم خصائص وسمات البيئة المعاصرة لهذا الدور (داخليا وإقليميا ودوليا) وما تتيحه من فرص وما تفرضه من قيود، وأخيراً، الآفاق والفرص المستقبلية أمام هذا الدور في مستوياته المتعددة.

وفى هذا الإطار، يستند السياق العام للدراسة إلى رؤية تقوم على التمسك العقلانى المسبق بالدور المصرى. وهى ترى أن قراءة عقلانية رشيدة لمعطيات الواقع العربى والدولى تؤكد أن الفرصة، بل الحاجة الماسة، لا زالت قائمة- إن لم تكن قد تضاعفت عمليا- لاستمرار وجود دور مصرى فاعل وقادر على العطاء، وأداء وظائفه وتحقيق أهدافه فى مواجهة التحديات غير المسبوقة التى أحاطت مؤخرا بالمنطقة ولا تزال تحكم الحصار وبشدة من حولها، وبصورة غير مسبوقة لم تعرفها المنطقة قبل الفترة موضوع الدراسة. ومن ثم، يصبح من بين أهم ما يتوجب عمله والنهوض به، القيام بإعادة تقييم شاملة لواقع هذا الدور وقدراته وتحدياته الحالية وتداعياتها المستقبلية، وبحث سبل تجديد موارد هذا الدور وتفعيل طاقاته، وصياغة استراتيجية حركته ومحاور نشاطه استنادا إلى منطق المصلحة والمنفعة المتبادلة مصريا وعربيا، إلى جانب منطلقاته التقليدية واعتباراته الأيديولوجية والتاريخية، إضافة إلى ما هو متاح من مصادر قوته الذاتية.

وبعيداً عن أى مؤثرات غير موضوعية، أو انحيازات أيديولوجية، فإن هذه الرؤية تقيم منطقها وترسى دعاماتها استنادا إلى الأسس والمنطلقات التالية:

١- إن ارتباط مصر بالوطن العربى ارتباط عضوى ومصيرى: فهى، أى مصر، وبحكم التاريخ، وبمنطق الجغرافيا وبضرورات الاقتصاد والسياسة، جزء لا يتجزأ من الوطن العربى، تحمل دوما لواء تطلعاته وتتفاعل باقتدار مع نجاحاته، كما تواجه بكل شجاعة ومسئولية أعباء تحدياته وإخفاقاته. ومن هنا القول بأن انتماء مصر العربى يعدُ بمثابة عمقها الحضارى والإستراتيجي؛ تستمد منه شخصيتها وهويتها، فلا يمكن التفكير فى مصر خارج إطارها وواقعها ومحيطها العربى، كما لا يمكن فهم ما يجرى فى العالم العربى بمعزل عن مصر وتطورات الأوضاع فيها.

٢- إن مصر لم يكن لها، ولا يمكنها أن تنسلخ عن نظامها الإقليمى العربى، كما لا يمكنها أن تنعزل عن طبيعة العلاقات أو التوترات أو الأزمات السائدة فيه. فمصر إذا فُـرضت عليها العزلة عن عالمها العربى، أو دُفع بها للانكفاء إلى الداخل وأُجبرت على الاقتصار على الانشغال بهمومها الداخلية، لن تكون إلا دولة ضعيفة القدرة، هامشية الدور، محدودة التأثير فى إقليمها، ومن ثم فى عالمها. ومن هنا كانت ضرورة الاعتراف بحاجة مصر الاستراتيجية لعمقها العربى، وللدعم والمساندة العربية لتعزيز إمكانياتها وقدراتها وتبوأ مكانتها العالمية وليس الإقليمية فقط. ذلك أن المكانة الأولى لا تتحقق بدون الثانية أو بمعزل

عنها، وكلتاهما لا غنى عنهما لتحقيق أهداف مصر فى دعم الاستقلال الوطنى، وتحقيق التنمية للشعوب العربية كلها، وبالمثل فإن مكانة العالم العربى وتأثيره وأهميته إقليميا ودوليا لا مجال للحديث عنهما، فى غياب مصر ودورها الإقليمى الفاعل والمؤثر.

٣- لا بد أن يكون مفهوماً وبالضرورة، أن علاقات مصر العربية ليست دائما خالية من التعقيدات والتوترات، كما أنها ليست علاقة ود وانسجام مطلقة، لا يشوبها خلاف، ولا يعتريها توتر. بل من الطبيعى أن تشهد هذه العلاقات بعض التوترات والاختلافات والأزمات. لكن المهم هنا أن تظل لديناميات العلاقات المصرية -العربية قدرتها على التعامل العقلانى الرشيد مع تلك المواقف واحتواء آثارها ومواجهة تداعياتها، وأن يسود اليقين أنه ليس فى مصلحة الطرفين تجاهلها، أو تركها لتستشرى وتتجاوز حدودها، خاصة وأن أسباب مثل هذه الاختلافات أو التوترات لا تخرج عادة عن واحد من مصادر ثلاثة: الاختلاف فى التوجهات السياسية، التنوع فى الرؤى الأيديولوجية، والتفاوت في الموارد والإمكانات الاقتصادية، وهى كلها أسباب واردة وهناك دائما إمكانية وفرصة للتعامل معها.

٤- يرتبط بما سبق القول بأن مشاركة مصر ودورها فى الصراع العربى- الإسرائيلى ومبادرات وعمليات التسوية السلمية لهذا الصراع كانت تستند، ولا تزال، إلى اعتبارات مصرية أصيلة تتعلق- وفى المقام الأول - بالأمن القومى لمصر، وبحرصها على الاستقلال والتنمية المستقلة، وذلك جنبا إلى جنب مع اعتبارات التضامن العربى والإسلامى. وعلى ذلك، فإن حرص البعض على الزج بأولوية التضامن العربى وحده على ماعداه من اعتبارات، كتفسير وحيد للدور والمشاركة المصرية فى الصراع العربى - الإسرائيلى وجهود تسويته، إنما يعبر عن فهم قاصر ودعوة مشبوهة تستهدف دفع مصر للانكفاء إلى الداخل، وسلخها عن مجالها العربى الحيوى، بدعوى توجيه طاقاتها لحل مشكلاتها الداخلية، وهى دعوة باطلة وزائفة قد يبدو فى ظاهرها الرحمة بينما يكمن فى جوهرها العذاب والشقاء، فهى لن تؤدى إلا إلى عزل مصر، وتهميش دورها، وتجريدها من مصادر قوتها التاريخية وعمقها الإستراتيجي.

٥- يظل لمصر، وباعتبارها جزءً لا يتجزأ من الوطن العربى الأكبر، خصوصيتها ومقومات شخصيتها التاريخية والجغرافية والسياسية التى تضافرت عبر الزمان وفى إطار المكان، لتصوغ شخصية مصر وتصقل مقومات وأسس هويتها العربية والإسلامية من جانب، وتسهم فى تهيئة فرصتها القيادية ودعم إحساسها التاريخى بمسئوليات وأعباء دورها

القيادى والريادى فى بعديه العربى والإسلامى من هنا، فإن هذه الخصوصية لمصر فى عالمها العربى إنما تعد منبع إثراء وإغناء لهويتها العربية، ومصدر صحة وعافية لدورها فيه والتزاماتها تجاهه. ذلك أن علاقة مصر بالعالم العربى علاقة مركبة، تجمع بين الجبر والاختيار، فهى ليست علاقة حرة أو اختيارية مطلقة، ولا هى أيضا علاقة إجبار وإكراه مطلقة، بل هى علاقة تعاون وتكامل، تقوم على التوازن ولا ينبغى لها أن تكون غير ذلك.

وعلى ضوء تحديد الإطار الزمنى للدراسة بالفترة ما بين عامى ٢٠٠٠-٢٠، فإن الدراسة تأخذ فى اعتبارها أبرز التطورات الرئيسية خلال تلك الفترة، خاصة وأنها قد شكلت أبرز محددات السياق العام لتطورات الأوضاع فى المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط، وإلى حد كبير العالم ككل. ووضعا للأمور فى إطارها، فقد يكون مفيداً التذكرة بالسياق الاستهلالى للألفية الجديدة وإثارة الحديث حول أوضاع ومستقبل الدور المصرى، والذى فجرته آراء وتعليقات توماس فريدمان آنذاك. كما كان هناك أيضا، وفى سبتمبر ٢٠٠٠ اندلاع انتفاضة الأقصى وتواصل تداعياتها كأبرز التطورات على الساحة الفلسطينية. ثـم كان هناك الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما أدى إليه من ظهور استراتيجية أمريكية وعالمية لمواجهة الإرهاب بداية بالحرب ضد أفغانستان، مرورا بمبادرات ومقترحات التسوية المتلاحقة على ساحة القضية الفلسطينية، وصولا إلى الغزو الأمريكى- البريطانى للعراق فى مارس من العام الحالى (٢٠٠٣)، وما زال الانتظار قائماً لتوابعه التى لا يمكن الجزم- وبقدر من اليقين- بشأن اتجاهها أو مداها، أو محطتها ومحطاتها وأهدافها المقبلة.

وقد اهتمت الدراسة بالتتبع العام لمجرى تفاعلات تلك التطورات فى مستويات ثلاثة: داخلية وإقليمية ودولية.كما اهتمت أيضا بتجنب التفاصيل التى ستكون موضوعا للمحاور البحثية الأخرى. وبالإضافة إلى الأدبيات السياسة المتخصصة، فقد اعتمدت الدراسة في تناولها للرؤية المصرية لدورها الإقليمى على تحليل نصوص ومضمون نماذج من الخطب والتصريحات الرسمية المصرية فى فترة الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بأرشيف معلوماتى خاص يتضمن العديد من المعالجات الصحفية من تحليلات وتعليقات ومقالات وآراء حول الموضوع وأبعاده ومستوياته المتنوعة.

أولاً: مفهوم الدور والسياسة الخارجية

نتناول هنا تحديد بعض المفاهيم والمصطلحات الواردة بهذه الدراسة . وهى تتضمن مفاهيم رئيسية ثلاثة تستوجب الإيضاح والتحديد، وهى مفاهيم الدور؛ المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية للدولة، والنظام الإقليمى. وسيتم تناول كل منهم فى قسم مستقل على النحو التالي.

١- فى مفهوم الدور الخارجى: الأبعاد والأهداف

فى سياق السياسة الخارجية للدولة، يعرف الدور بأنه أحد مكونات هذه السياسة، وهو ينصرف إلى الوظيفة أو الوظائف الرئيسية التى تقوم بها الدولة فى الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك فى سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية".(١) كذلك يقصد بالدور مفهوم صانعى السياسة لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التى يجب علــيهم القيام بها فى عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية".(٢) وعلى ذلك، فلا ينشأ الدور الإقليمى إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به، بل وبصياغة واعية له.

وعادة ما ترتبط أبعاد هذا الدور بتصورات صانع السياسة الخارجية لمركز دولته ولحجم نشاطها ونوع دوافعها فى السياسة الدولية، وكذلك توقعاته لحجم التغيير المترتب على ممارسة هذا الدور.من هنا تكتسب تصورات صانع السياسة الخارجية أهميتها خاصة فى تحديدها للمجالات التى تتميز فيها الدولة بنفوذ خاص، وكذلك تحديد درجة ومستوى هذا النفوذ، وفيما تقدمه من تصورات ملائمة للوظيفة عند كل مستوى، حيث تتعدد الأدوار الممكنة للدولة. فهى قد تلعب دوراً تدخلياً فى السياسة الدولية كدور رجل الشرطة العالمى، أو يكون دورها تابعا مثل دور المحمية، كما قد يستند دور الدولة إلى دوافع صراعية كمعاداة الاستعمار، أو إلى دوافع تعاونية مثل أدوار التكامل الإقليمى والوساطة وغيرهما.(٣)

وكأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، فإن للدور أربع خصائص أساسية هى: أولها، أنه يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة؛ ثانيها، أنه يتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية للأدوار التى يؤديها أعداؤه؛ ثالثها، كما تتعدد أدوار الدولة فى نفس الوقت؛ رابعها، ومن الممكن أن يتباين أو يختلف دور الدولة الواحدة فى المستويات المختلفة(دوليا، وإقليميا). تفســير ذلك أن مجرد تقديم التصور للدور لا يعنى بالضرورة تحققه. فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، ومن ثم قد يكون هناك تصور لأدوار للدولة لكنها قد لا تتحقق لعدم وجود موارد. كذلك، فإن دور الدولة لابد أن

يأخذ فى اعتباره تصوره لأدوار الدولة أو الدول المعادية وأسلوب التعامل معها. كما قد تقوم الدولة الواحدة بأدوار متعددة كدور مصر الاستقلالى النشيط خلال الستينيات، ودورها فى نفس الوقت فى تحقيق التكامل العربى والدفاع الإقليمى العربى. وأخيراً، فهناك تنوع أدوار الدولة في المستويات المختلفة فى نفس الوقت، كدور الولايات المتحدة دوليا فى القيام بمهام رجل شرطة العالم، بينما إقليميا تلعب دورا تكامليا فى أمريكا الشمالية. (٤)

أما عن أهداف الدور الخارجي للدولة فهى متعددة. فقد يهدف إلى "تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذرى"، ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا فى الشئون الدولية مثل دور الدولة "قاعدة الثورة" وتصورها لمسئوليتها فى قيادة الحركات الثورية فى الخارج، وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة. كما قد يستهدف الدور "تقديم النموذج" كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموى داخلى يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى، تسعى الدولة من خلال تقديمه إلى اكتساب نفوذ دولى فى المدى البعيد، كنموذج الدور السوفيتى، ونموذج الدور المصرى فى الستينيات. كذلك فقد يسعى النموذج إلى تكريس استخدام القوة فى العلاقات الدولية؛ وقد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمى عن مجموعة من الدول فى مواجهة العدوان الخارجي. وأخيراً، فقد يتخذ الدور أهدافاً أيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف أيديولوجية أخرى.(٥)

٢- مفهوم المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية

يمثل مفهوم المصلحة الوطنية أو القومية *National Interest* واحداً من أهم المفاهيم التى تهتم بها وتقوم عليها المداخل الرئيسية لتحليل العلاقات الدولية، حيث يتجه الاهتمام فيه إلى الربط بين المصلحة القومية وقوة الدولة، وبين أنسب الاستراتيجيات والآليات التى يتوجب على الدولة أن تستخدمها حماية لمصالحها. وبعيدا عن التفاصيل النظرية المتعلقة بهذا المدخل، فإن صفة القومية هنا تشير إلى مصلحة الدولة الوطنية، والتى تعد -فى سياق هذه الدراسة مرادفاً لمفهوم المصلحة القطرية أو مصلحة الدولة، تمييزا لها عن المصلحة القومية بالمعنى الشائع فى الفكر العربى بمعنى مصلحة الأمة العربية، أو مصلحة كل دولها مجتمعة أو أغلبيتهم معا.

وبوجه عام، فإن التمييز بين أنواع وصيغ هذا المفهوم يكشف أشكالا متعددة للمصلحة الوطنية منها المصالح الوطنية الأساسية والثانوية، والدائمة والمتغيرة، والعامة والخاصة. المصالح الوطنية الأساسية تشمل حماية الكيان المادى والسياسى والثقافى للدولة، وتأمين

بقائها ضد كافة الأخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة، ومن ثم فهى لا تقبل المساومة أو التنازل عنها. أما المصالح الوطنية الثانوية فتأتى فى مرتبة أقل أهمية من سابقتها مثل العمل على حماية أمن مواطنى الدولة فى الخارج أو حماية أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لديها. وبدورها، فإن المصالح الوطنية الدائمة يمكن أن تدوم لفترات طويلة ممتدة نسبيا، ويكون التغيير فيها بطيئا وربما غير محسوس، فى حين تكون المصالح الوطنية المتغيرة قابلة للتغيير فى مضمونها تبعا لظروف الدولة واحتياجاتها. أما المصالح الوطنية العامة فهى تلك التى تتبناها الدولة فى نطاق جغرافى واسع أو فى مواجهة عدد كبير نسبيا من الدول الأخرى، بينما تكون المصالح الوطنية الخاصة محددة فى زمانها ومكانها، ومن ثم يصبح هذا التحديد الدقيق زمانا ومكانا أساس التمييز بينها وبين المصالح الوطنية العامة. كذلك يمكن التمييز في تلك المصالح، وطبقا لمواقف الدول منها، بين المصالح المتطابقة والمتكاملة والمتنازعة. وفى كل الأحوال، فإن الدول تلجأ إلى استخدام وسيلة أو أكثر لحماية تلك المصالح والدفاع عنها مثل الحرب، والمحالفات الدولية، والتفاوض الدبلوماسى .(٦)

وعلى ذلك، ومن منظور العلاقة بين كل من المصلحة الوطنية المصرية القطرية والمصلحة القومية العربية ، فإنه بداية يمكن القول بأن دور مصر وعلاقاتها بشقيقاتها العربيات إنما تتضمن مزيجا شاملا من كل أنواع تلك المصالح الوطنية: الأساسية والدائمة والعامة، فضلا عما يمكن اعتباره مصالح ثانوية ومؤقتة وخاصة. كذلك، فلا يمكن إنكار أن كثيرا من تلك المصالح- إن لم يكن معظمها- يتعانق مع ما يمكن اعتباره مصلحة قومية عربية عليا يلتقى عندها العرب- كل العرب، بينما يوجد هناك، وفى الوقت ذاته، لمصر- كما لكل دولة عربية- "أجندة" خاصة بها، تختلف من قطر لآخر وفقا لظروفه والتزاماته وارتباطاته الدولية ومواقفه الإقليمية والتزاماته التعاقدية، ولذلك فالحسابات ليست دائما واحدة. وعلى ذلك، وفيما يتعلق بمصر بوجه خاص، فإن مسئوليتها كشقيقة كبرى للدول العربية تفرض عليها، وكما يذكر د. مصطفى الفقى، "قدرا أكبر من الحكمة لأن انفلات مشاعرها سوف لا يجر شعبها وحده وراءها إلى المجهول، ولكن قد يجر المنطقة كلها إلى مواجهات غير محسوبة أو الوقوع فى فخاخ منصوبة.." .(٧)

أما عن التوجهات الرئيسية العامة للسياسات الخارجية للدول، فيمكن التمييز فيها بين توجهات رئيسية ثلاثة: توجه العزلة، وتوجه عدم الانحياز، والتوجه نحو التحالف الخارجى.

توجه العزلة الدولية يستند إلى افتراض أنها تمثل أفضل ضمان لحماية أمن ومصالح الدولة وصون استقلالها باعتبار أنها تخفض فرص ومخاطر التورط الخارجي فيما لا يفيد مصالح الدولة أو يمسها مباشرة، كما يتيح للدولة أن تبقى وراء حدودها بعيدة عما يجلبه التورط الخارجي من حروب وويلات. وبالتالي يتطلب اختيار العزلة تمتع الدولة بدرجة عالية نسبيا من الاكتفاء الذاتي وخاصة في المجال الاقتصادي مما يساعد الدولة على الحفاظ على قيمها الاجتماعية ونظامها السياسي وأسلوبها في الحياة. ومن ثم، يعكس هذا التوجه مستوى منخفضاً من الانغماس في أنشطة النظام السياسي للدولي، ومن المشاركة في قضاياه ومشكلاته، كما يؤدي إلى تواضع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الوحدات السياسية للنظام الدولي. وعموما، فإن توجه العزلة الدولية لم يعد يلائم ظروف العلاقات الدولية المعاصرة التي تتصف بدرجة عالية للغاية من الاعتماد الدولي المتبادل (٨) . أما توجه عدم الانحياز فيتطلب بداية الإشارة إلى أن مفهوم الحياد يشير إلى حالة قانونية تمتنع فيها الدولة عن اتخاذ موقف منحاز أو متحيز إلى أحد جانبي صراع دولي مسلح يقع خارج حدودها الإقليمية، كما يفرض عليها أيضا ألا تضع إقليمها أو أجزاء منه تحت تصرف أحد الأطراف المتصارعة، كما يحظر عليها أيضا تزويده بالمساعدات العسكرية. أما في حالة السلم، فإن مفهوم الحياد يقتضي أيضا أن تمتنع الدولة عن الانضمام إلى، أو الاشتراك في، علاقات من التحالف العسكري مع غيرها من الدول، كما سيؤدي انتهاك الدولة لأي من التزاماتها القانونية بمقتضى حالة الحياد القانونية، إلى تعريضها للمسئولية القانونية. وعلى ذلك، فإن مفهوم عدم الانحياز يشير إلى اختيار الدولة، وبدون وجود أي التزام قانوني يفرض عليها ذلك، لنهج عدم الانحياز بمطلق إرادتها، وبالتالي يظل من حقها لها أن تتحول عنه متى رأت في ذلك تحقيقا لمصلحتها الوطنية، ولما تفرضه طبيعة الموقف أو المشكلة الدولية، مما يتيح للدولة قدراً أكبر من المرونة النسبية في الحركة الدولية، وفي أكثر من اتجاه. وهكذا يظل اختيار عدم الانحياز متاحا عندما يتعلق الأمر بقراراتها ومصلحتها الوطنية الخارجية، وما يحققه من مصالح كالحصول على الحد الأقصى من المزايا الاقتصادية من الكتل الدولية المتنوعة؛ أو التخفيف من شروط وقيود الحصول على المعونات الاقتصادية الخارجية، إضافة إلى ما يوفره من استجابة للظروف السياسية الداخلية والحفاظ على الأمن والسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية للدولة .(٩)

وبدوره، فإن خيار التوجه نحو التحالف الخارجي يرتبط في العادة بتوزيع علاقات القوة في النظام الدولي، فتزداد احتمالات نشوء تلك المحالفات الخارجية حيث تتركز القوة حول قطب واحد أو مجموعة محدودة نسبيا من الأقطاب الدوليين الكبار، حيث يميل كل قطب إلى تكوين محالفة دولية يمكنه بها مواجهة ما يتعرض له من تهديدات من قبل المحالفات المضادة التي يقودها منافسوه. وعموما، فإن تلك المحالفات قد تنشأ استجابة لاحتياجات داخلية محلية للدولة (قد تكون عسكرية أو اقتصادية)، أو للمشاركة في تحقيق أهداف مشتركة موجهة ضد طرف ثالث. وتأخذ هذه المحالفات أشكالا متعددة كالمحالفات الدبلوماسية بهدف تعظيم النفوذ الدبلوماسي لأطرافها، أو المحالفات العسكرية والتي تتفاوت فيما بينها من حيث طبيعة المواقف التي تتناولها، والالتزامات التي تفرضها،ومستوى التعاون أو التكامل العسكري، والمدى الجغرافي الذي تشمله، وطبيعة الالتزامات والمسئوليات. وعموما، فإن جدوى وفائدة تلك المحالفات تتحدد على ضوء درجة ومستوى التنسيق والتخطيط المشترك بين أعضائها، ومدى ونطاق التعارض في أهداف الأطراف المتحالفة، ودرجة التباين في القيم والمبادىء المسيطرة فيها .(١٠)

وبصرف النظر عن طبيعة التوجه الذي قد تنتهجه السياسة الخارجية، فإن أدواتها، وبوجه عام، تشير إلى تلك الموارد المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وتتضمن الموارد الاقتصادية طبيعية وبشرية، والمهارات البشرية المتمثلة في القدرة على أداء الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كالقيادة والتفاوض وغيرها. وعادة ما تضم هذه الأدوات أنواعا ثمانية: دبلوماسية، واقتصادية، وعسكرية، وأدوات السياسة الداخلية، والاستخبارية، والرمزية، والعلمية والتكنولوجية، والموارد الطبيعية(١١). ويتفاوت استخدام بعض أو كل تلك الأدوات من مرحلة إلى أخرى في إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ومن أداة إلى أخرى طبقا لطبيعة وفترة التكليف بمهمة معينة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن كل سياسة خارجية تهدف، وبوجه عام، وضمن أمور أخرى، إلى تعزيز مكانة دولتها بين أعضاء الأسرة الدولية، وأن نجاحها من عدمه في تحقيق تلك المكانة يتوقف على استيفائها لمؤشرات التوازن المطلوبة لها. وفي هذا الصدد، فإن مفهوم المكانة الدولية يشير إلى أن مكانة الدولة في بنيان النسق الدولي تُحددُ وإلى حد كبير سلوكها إزاء الدول الأخرى، حيث يتسم النسق الدولي بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية، كما يتحدد ترتيب كل دولة فيه طبقا لمجموعة المؤشرات الخاصة بكل

من: القوة العسكرية، ومستوى التصنيع، المستوى التعليمى، مستوى الدخل الفردى، الأصالة الحضارية. وطبقا لهذه المؤشرات تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووحدات دنيا. الوحدات العليا تتميز بمكانة عليا بالنسبة لكل من هذه المؤشرات الخمسة، بينما تتمتع الوحدات الأخرى بمكانة دنيا بالنسبة لتلك المؤشرات، ومن ثم فهى تسمى بالوحدات الدنيا. وفى الحالتين تتسم الوحدات بتوازن المكانة بمعنى أن مكانتها بالنسبة لكل مؤشرات المكانة الدولية متوازنة. يضاف إلى ذلك حالة بعض الوحدات التى تفتقد التوازن فى مؤشرات المكانة تتمتع بمكانة عليا بالنسبة لبعض المؤشرات، ومكانة دنيا للبعض الآخر، ومن ثم تسمى وحدات غير متوازنة المكانة(١٢).

وطبقا لنظرية المكانة الدولية، فإن الدول ذات المكانة غير المتوازنة، وفى استجابتها للضغوط الناجمة عن عدم توازن مكانتها، والتى تتعرض لها دوما-بوصفها دولا غير كبرى أو غير هامة- من الدول ذات المكانة العليا المتوازنة، قد تتبع سياسة خارجية نشيطة ومستمرة نحو التحرك لتغيير الوضع الراهن بالنسبة لها للوصول إلى موقع التوازن. وهنا، فإن فشل محاولات تلك فى الوصول إلى تحقيق توازن المكانة بالطرق الشرعية قد يدفعها إلى اتباع السلوك الصراعى، وبالذات إزاء الدول ذات المكانة العليا المتوازنة، فى محاولة لتحقيق توازن المكانة .(١٣)

وبتطبيق هذا النموذج على حالة الدول العربية، وعلى نحو ما يذكر د. سليم (١٩٨٩: ٣٢٠) نجد أن مصر قد تمتعت بتوازن فى مكانتها طوال الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات لتفوقها فى امتلاك عناصر القوة المختلفة إزاء الدول العربية، ومن ثم قامت مصر بالدور القيادى فى المنطقة العربية. أما بعد هزيمة ١٩٦٧، فقد تراجعت القدرة الاقتصادية لمصر مقابل تزايد القوة الاقتصادية لدول البترول الخليجية خاصة السعودية والكويت، مما أدى إلى توزع هيكل القوة بين الدول العربية على الرغم من احتفاظ مصر بعناصر تفوقها الأخرى، الأمر الذى أدى إلى افتقاد المنطقة العربية عنصر القيادة الإقليمية وأصبح من المتعين أن تدخل الدول العربية فى مساومات متعددة لكى تصل إلى قرار موحد من جانب، كما برزت فى الوقت ذاته محاولات الدول العربية ذات المكانة الاقتصادية للقيام بدور سياسى قيادى، ودخولها فى منافسات مع الدول التى اعتادت لعب هذا الدور من جانب آخر.

وعلى كل حال، فإن الأهداف العامة للسياسة الخارجية المصرية العربية يمكن التمييز فيها بين الأهداف التالية:الأول ، تدعيم مكانة مصر كدولة متميزة فى العالم العربى وإلى أن تسترد مكانتها كاملة كدولة قائدة؛ الثانى، دفع جهود تحقيق الاستقرار الإقليمى وتوفير المناخ الملائم لجهود التنمية فى المنطقة؛ الثالث، زيادة معدلات التعاون ومستويات التنسيق بين الدول العربية عربيا ودوليا؛ الرابع، مواصلة السعى لتحقيق درجات متقدمة من التعاون والتكامل الاقتصادى العربى .(١٤)

٣-مصر والنظام الإقليمى العربى

يمثل النظام الإقليمى وحدة متوسطة بين الدولة القومية وبين النظام العالمى. ومن ثم، فإنه يُعرفُ باعتباره "نمطا منتظما من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل إقليم جغرافى معين". كما يُـوصفُ أيضاً بأنه "إطار تفاعلى مميز بين مجموعة من الدول، يفترض بأنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بـما يجعل التغير فى جزء منه يؤثر علـى بقية الأجزاء، وبما يؤدى أو يحـمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كـنمط مـميز(١٥)، وهنا يشير البعض إلى أهمية ودور القيود البنيوية والنظامية على سياسات وخيارات الدول التى تقع ضمن الإطار الجغرافى الواحد، فيؤكد أنه مهما حاولت دولة منها التأكيد على استقلاليتها، فإنها عادة ما تصطدم بالضوابط والقواعد الإقليمية الحاكمة معلنة كانت أو مستترة، والتى عادة ما تكون أقوى من كل محاولات التفرد والانفلات. ومن ثم، فإن استقلالية كل دولة ضمن النظام الإقليمى هى دائما استقلالية نسبية وليست مطلقة. (١٦)

التمييز بين النظم الإقليمية يستند إلى اتجاهات ومدارس متعددة. من بين هذه المدارس من يذهب إلى التمييز بين اتجاهات ثلاثة: تقارب، وتماثل، وتفاعل. الأول، يقصد به اتجاه التقارب الجغرافى، بينما الثانى،اتجاه التماثل أو التجانس، فيركز على أبعاد التماثل الثقافى والاجتماعى والاقتصادى. أما الاتجاه الثالث التفاعلى فهو ينتقد الاتجاهين السابقين باعتبار أنه لا يشترط أن تكون الدول المتجاورة -وبالضرورة- على علاقات وثيقة فيما بينها، ومن ثم، يصبح العامل الحيوى فى أى نظام إقليمى هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية بين الدول وبعضها البعض(١٧) ، وفى المقابل، فهناك وجهة نظر ثانية تتحدث عن خمسة أنواع من النظم الإقليمية يتضمن أولها نظم التجانس الثقافى والاجتماعى؛ أما النوع الثانى فيتعلق بنظم التجانس أو التماثل فى الاتجاهات السياسية والسلوك الخارجى. وبينما يختص النوع الثالث بنظم الاعتماد السياسى المتبادل، فهناك نوع رابع للاعتماد الاقتصادى

المتبادل، وكذلك نوع خامس طبقا لمعيار التقارب الجغرافى[١٨] إضافة إلى ذلك، فهناك معايير وشروط متعددة ومتنوعة للنظام الإقليمى، منها ما يتضمن، وعلى سبيل المثال، سبعة معايير على نحو ما ذكر شبيجل وكانتورى، أو أربعة معايير لدى تومسون، وستة عند بريشر، وثلاثة عند مايرز. [١٩]

وبصرف النظر عما تظهره هذه الاتجاهات من تنوع، فإن من بين المعايير المتفق على توافرها فى تعريف النظم الإقليمية ما يلى: وجود أكثر من ثلاث دول تشارك فى عضوية النظام (أو دولتين على الأقل عند البعض أخذا فى الاعتبار حالة الدولة الفيدرالية التى يمكن أن تشكل لدى البعض نظاما إقليميا بذاته)؛ شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة بالنظام؛ منطقة جغرافية معينة كمحدد لهوية النظام؛ ٤) تجاور أو تقارب جغرافى ملحوظ بين وحدات النظام؛ درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعى والاقتصادى والثقافى.[٢٠]

ومن منظور تأثرها ببيئتها الإقليمية من جانب، وتأثيرات بيئتها الداخلية على أدائها لدورها وتوجهاتها وقدراتها الإقليمية العربية من جانب آخر، وخلال فترة الدراسة، فإن أبرز القيود الناجمة عن تلك التفاعلات فى الآونة الأخيرة قد تمثلت فى استمرار معدلات التزايد السكانى، وتضخم أعباء تلبية احتياجاتهم المتنوعة، كما تزايدت فى الوقت ذاته تطلعاتهم نحو مستويات أفضل من المعيشة والدخل وأنماط الاستهلاك. كذلك فقد أدى تحول البلاد إلى نظام اقتصاد السوق إلى تزايد واضح فى الاتجاه نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وتراجع ملحوظ فى دور الدولة، فى الوقت الذى تراجعت فيه المصادر السيادية للموارد من جراء تطورات الأحداث الإقليمية والدولية، فى نفس الوقت الذى تزايدت حاجتها فيه إلى الاحتفاظ بمستويات الاستقرار الداخلى والإقليمى وبسياسات جاذبة للاستثمار ومشجعة للشركاء الأجانب.

وعلى ضوء ذلك، فإن الأهداف الوطنية العليا على المستوى الداخلى لمصر فى هذه المرحلة تتضمن هدفين أساسيين بل ومتداخلين فى الوقت ذاته: الأول، يتمثل فى الإسراع بعملية التنمية والدفع بمعدلاتها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا للارتفاع بمستويات المعيشة والحياة فى مصر، وبالتالى فإن الثانى، يختص بزيادة مصادر وعوامل قوتها الوطنية، والدفع بها نحو مكانة ووضع أفضل بالنسبة لها فى علاقاتها الدولية والإقليمية. أما عن بيئة النظام الإقليمى العربى وموقع ودور مصر منه، فإنها وبدورها،

ومع نهاية التسعينيات من القرن الماضى وبداية الألفية الجديدة، قد غلبت عليها ملامح وخصائص محددة تضمنت ما يلى : أولا، أن العالم العربى قد استمر، وفى تعبير مجرد عن حقائق الجغرافيا ودروس التاريخ، يمثل مجالا حيويا لسياسة مصر الخارجية؛ ثانياً، أن الدولة الوطنية قد استمرت فى أداء دور الفاعل الرئيسى فى السياسة الإقليمية فى العالم العربى؛ وإن غلب على أداء هذا النظام انخفاض مستوى المؤسسية فى العمل الجماعى؛ ثالثاً، وجود مساحة كبيرة من التجانس من المشتركات الثقافية والتاريخية والدينية التى توفر أساسا قويا للتفاعلات الشعبية العربية العابرة للحدود والتى تشكل فى الوقت ذاته مجموعة من القيود والفرص بالنسبة لصانعى السياسة الخارجية فى كل دولة عربية على حدة؛ رابعاً، أن قيم ومبادىء القومية العربية والتضامن العربى قد استمرت وفى مجملها تمثل الأساس الأخلاقى والأيديولوجى المقبول للعلاقات العربية؛ خامساً، لا تزال القضية الفلسطينية وجوانب الصراع العربى- الإسرائيلى تمثل أهم مجالات النفوذ للتيارات والقوى القومية والإسلامية على امتداد الوطن العربى، كما لا تزال لمشاعر الجماهير العربية ومواقفها المشتركة أهميتها كمصدر أساسى للشرعية السياسية للنظم العربية؛ سادساً، الاحتلال الأمريكى للعراق قد مثل زلزالا لم تستقر توابعه بعد على الساحة الإقليمية للسياسة العربية، كما أنه أبرز حاجة هذا النظام الماسة، وأكثر من أى وقت مضى، إلى ضرورة الارتفاع إلى مستوى التحدى وإلا فسرعان ما قد تتهاوى بقايا أركانه العالقة لصالح بدائل إقليمية أخرى، لن تكون بالضرورة معبرة عن، أو حامية للمصالح القومية العربية.

وفى هذا السياق، وعلى الرغم من استمرار مصر فى موقعها باعتبارها القوة العربية الأكبر، إلا أن مكانتها الإقليمية قد شهدت تراجعا نسبيا نتيجة لتطورات متعددة تتبلور فى مجملها فى ضيق الفجوة بين مصر وأغلب البلاد العربية فى مجالات القوة العسكرية، والاقتصادية، والتعليمية، والتكنولوجية، ومجالات التنظيم الاجتماعى والسياسى، كما أصبح للعديد من الدول العربية من مصادر وإمكانات وأسباب القوة ما تحتاج إليه مصر خاصة فى مجالات الاستثمار والموارد الاقتصادية. ومن ثم، فقد تمثل أهم محصلة لتلك الأوضاع فى التراجع النسبى لقدرات مصر على تحمل أعباء ممارسة الزعامة والقيادة العربية المنفردة، ومن ثم أصبح عليها القبول بالتحول إلى، والمشاركة فى نوع من القيادة الجماعية للنظام الإقليمى العربى، وبالتالى القبول بما يعنيه ذلك من تزايد القيود على سياستها الخارجية مقارنة بوضعها السابق فى فترة تبوأها مكانة القيادة المنفردة[٢١]

وفى ظل عجز النظام الإقليمى العربى عن إفراز قيادة جديدة بديلة، أو الدفع بإحدى دوله شبه المؤهلة لتبوأ المسئولية وسد الفراغ الناجم عن التراجع النسبى فى قدرات مصر على استمرار تحملها لتبعات وأعباء القيادة، يصبح ما يثار حول دور مصر الإقليمى وانكماشه وتراجعه بسبب ظروفه الوطنية الداخلية، أو نتيجة لتطورات عملية التسوية، تصبح وجهة النظر هذه لا تخرج عن كونها "فرضية أحادية الزاوية فى النظر إلى الأمور"، ذلك أنه على الرغم من قسوة الظروف الداخلية المصرية وصعوبتها، وتطورات جهود التسوية الراهنة "تظل للدور المصرى مداخله الزاخرة ومسالكه المتنوعة سياسيا وثقافيا وحضارياً، كما أن تلك المداخل والمسالك لم تغب أبدا عن ذهن مخططى ومنفذى السياسة المصرية"(٢٢)

أيضاً، فإن التسليم بفرضية تراجع الدور المصرى نتيجة للتسوية يعنى أن هذه التسوية ستؤدى إلى تسوية كاملة لكل مشكلات الصراع العربى مرة واحدة وإلى الأبد، لكن خبرة الواقع توضح "أن هذا أمر غير محتمل، فالصراع العربى الإسرائيلى سيطرح قضايا نوعية جديدة فى المفاوضات (الثنائية أو المتعددة الأطراف)، ومن ثم تظل هناك حاجة للدور المصرى عبر مراحل الصراع المختلفة". أيضا،فإن القدرة النووية الإسرائيلية لا ينبغى أن تغيب عن مثل تلك الحسابات العربية خاصة مع ما تؤدى إليه من خلل فى ميزان القوى لغير الصالح العربى. إضافة إلى ذلك، فهناك أيضا الخبرة المصرية الأصيلة ودورها فى تجنيب المفاوضات العربية الإسرائيلية تضمين الاتفاقيات المبرمة بعض المبادىء التى يمكن أن تصبح بمثابة "سوابق" يمكن أن تستند عليها الحكومة الإسرائيلية فى عقد الاتفاقيات مع الأطراف الأخرى، إضافة إلى دور الدبلوماسية المصرية فى تحقيق الاستقرار الإقليمى ودفع المنطقة نحو توازنات جديدة لتعزيز شرعية التوجه نحو السلام والتسوية لدى شعوب المنطقة.

أما فيما يتعلق بتطورات الأوضاع فى كل من العراق وبالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل قد أصبح- أكثر من أى وقت مضى، خاصة فى ظل إعادة تأسيس ونشر القواعد العسكرية الأجنبية فى منطقة الخليج- لا يتيح ظروفا ملائمة للتوصل إلى تسوية سياسية مقبولة بين العرب وإسرائيل. يضاف إلى ذلك أن قبول الرأى العام الغربى واقتناعه باستراتيجية السلام كخيار إستراتيجي للدول العربية ليس بنفس درجة قوة ووضوح قبول الدول العربية بها، بل أن تعثر عملية السلام

واستمرار التعنت الإسرائيلى إنما يسهمان فى تهيئة ودفع الرأى العام العربى نحو قبول الخيارات الأكثر راديكالية. وهنا أيضاً، تبرز -وعمليا- الحاجة الماسة إلى ضرورة استمرارية الدور المصرى وتفعيل أدواته وتجديد طاقاته لإعادة إحياء العملية التفاوضية ولبذل مزيد من الجهد لتوحيد الصفوف الفلسطينية ودعم شرعية المقاومة وترشيد استراتيجياتها، وتفويت الفرصة على تصدير التناحر والاقتتال إلى الصف الفلسطينى، هذا فضلا عن الدور المصرى فى متابعة تطورات الموقف فى العراق، وبلورة وقيادة موقف عربى موحد تجاهه،والتمسك بضرورة الحفاظ على وحدة أراضيه وحق شعبه فى تقرير مصيره واختيار نظام حكمه بنفسه دونما ضغوط من أى مصدر.

ثانياً: الدور الإقليمى لمصر: تحديات الواقع، وأطر المستقبل

صياغة الدور الإقليمى للدولة، وبلورة أهدافها من ورائه، وتحديد إطار حركته وبدائله لا تتم جميعها بمعزل عن الأهداف الوطنية الكبرى للدولة فى الداخل وامتدادات تلك الأهداف فى علاقاتها الخارجية. كذلك، فإن ترجيح الاختيار من بين البدائل، وتحديد درجات الانغماس فيها أو مستويات الانسلاخ عنها، إنما يعتمد بداية على التفاعل بين رؤية الدولة لدورها من جانب، وإدراكها من جانب آخر لبيئتها إقليميا ودوليا وما تتيحه فى كل مستوى منهما من فرص وآفاق، أو ما تفرضه فى الوقت ذاته من قيود وتحديات فى مواجهة هذا الدور.

وفى السياق الوطنى، فإن قضيتى السلام والتنمية الشاملة بما يجمعهما من تداخل وترابط، تتصدران قائمة الأهداف والأولويات الوطنية لمصر. ومن ثم، فإن إطار حركة الدور الإقليمى لمصر فى انطلاقه من داخله الوطنى وتوجهه نحو خارجه الدولى إنما تعبر، وفى مستوياتها الثلاثة (داخلياً، وإقليمياً، ودولياً)، عن تفاعل دائم بين ما تطرحه بيئة الحركة من فرص وآفاق، وما يفرضه إطارها فى الوقت ذاته من قيود وتحديات فى كل مستوى من مستويات تفاعل الدور المصرى مع أطراف الحركة المعنيين من جانب، وحول قضايا اهتماماتهم من جانب آخر، وفى حسم نتائج الاختيار وعمليات التوفيق وصولا إلى صياغة تأخذ فى اعتبارها، وإن لم تستجب بشكل كامل، متطلبات المصلحة أو المصالح الوطنية لكل من هذه الأطراف المعنية فى لحظة معينة.

وعلى ذلك، يهتم هذا الجزء من الدراسة بموضوعات ثلاثة: رؤية مصر لدورها الإقليمى، وبيئة هذا الدور، وطبيعة الفرص والتحديات المرتبطة بها فى مواجهة هذا الدور.

١- دور مصر الإقليمي: المقومات والمضمون

يمثل الدور الإقليمى لمصر حلقة وسيطة وهامة فى سياسات ومبادرات الدولة المصرية فى سعيها لتحقيق أهدافها فى التنمية والسلام على الصعيدين الداخلى والخارجى. فدور مصر الإقليمى هو امتداد لدورها الداخلى وتعبير عنه فى بعديه الخارجيين: الإقليمى والدولى. ومن ثم، فهو وبشكل جوهرى لا ينفصل عن دورها الدولى؛ تصوغه مصر على ضوء أوضاعها واحتياجاتها الداخلية، وتمارسه فى إطار من استراتيجيتها وحركتها الدولية الشاملة. وهنا، وفى كل من هذه المستويات والمحاور، فإن صياغة مصر لدورها ورؤيتها له إنما تقوم على مقومات تنطلق فى جذورها من عمق حضارى يعكس إدراكاً واعياً بخبرة التاريخ، كما تستند فى جوهرها على مصادر قوة مصر الذاتية، وتعــبر فى الوقت ذاته عن إرادة وطنية صميمه، والتزام وطنى واع ودائم بالدور وتبعاته.

وفى إطار سعيها لتحقيق أهدافها الوطنية فى التنمية الاقتصادية ودعم السلام، فإن سياسة مصر ودورها الإقليمى- فى الفترة موضع الدراسة- قــد واصلت تركيز اهتمامها وجهودها والدفع بثقلها باتجاه تحقيق أهدافها التالية: دعم مبادرات التسوية وتحقيق السلام العادل، ودفع مبادرات التنمية الشاملة، وإعادة تفعيل الجامعة العربية والعمل العربى المشترك باتجاه السوق العربية المشتركة، ومقاومة ظاهرة الإرهاب، ودعم الشرعية الدولية، والإسهام الفعال فى إثراء حوار الشعوب والحضارات. ومما يعكس أهمية تلك الأهداف ويدعمها فى الوقت ذاته، أنها تمثل، وعلى المستويين الرسمى والشعبى، قــاسما مشتركا يحظى بالقبول العام للرؤية المصرية لدورها الإقليمى.

أ- على المستوى الرسمى:

منذ البدايات الأولى لتوليه مسئولية الرئاسة، يواصل الرئيس مبارك تمسكه ببلورة رؤية مصر والتأكيد على مضمونها والالتزام بها. فمنذ ترشيحه للرئاسة فى ٧ أكتوبر ١٩٨١ وحتى الوقت الراهن، والرئيس مبارك مستمر فى تأكيده على أهداف ومحاور العمل الوطنى، على النحو التالى[٢٣]

على المستوى الداخلى: "تعميق الممارسة الديموقراطية، وتأكيد الوحدة الوطنية، واستكمال مسيرة السلام وتدعيمها، والحفاظ على عهودنا ومواثيقنا الدولية التى نلتزم بها التزاما نابعا من قيمنا وديننا، والمضى فى سبيل التنمية بمعناها الشامل من اجتماعية واقتصادية لتحقيق الرخاء والخير للوطن والمواطن"[٢٤]

أما على المستوى الإقليمي: فإن أهداف دور مصر العربي تتحدد في "الإسهام بفعالية في حماية الأمن القومي للأمة العربية، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية، وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها، ... كما أن هذا الدور تحدده اعتبارات عملية، وإدراك واع لحركة التاريخ، ورؤية محددة للأهداف القومية، ورصيد حضاري ونضالي هائل وحافل، وعناصر قوة سياسية واقتصادية وثقافية وقدرة على مواجهة التحديات. وبذلك فإن هذا الدور لا يتحدد بما يراه هذا الطرف أو ذاك من منظور مصالحه الذاتية وارتباطاته واحتياجاته......" .[٢٥]

وعلى المستوى الدولي: فقد واصل الرئيس مبارك تأكيده أن "رؤيتنا المشتركة لتحقيق هذه الأهداف تقوم على محورين رئيسيين: خارجي وداخلي... فسعينا معا لتوسيع علاقات مصر مع العالم الخارجي، ولتعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية للاستفادة منها لدعم توجهاتنا الوطنية، واستعدنا دور مصر الرائد في العالم العربي استنادا لمواقف قامت على مبادىء أصيلة وتقديرات صائبة، وأثبتنا بإلتزامنا بالشرعية الدولية وبمواثيق الشرف العربية والإقليمية جدارتنا بتولي المكانة اللائقة بنا في صنع السلام العالمي والإقليمي، وفي إنجاز الدور المتوقع منا في دعم الحوار بين الأمم والحضارات والديانات والثقافات[٢٦].

ب- على المستوى الشعبي (غير الرسمي):

متابعة التيار العام للكتابات والتوجهات الفكرية لغالبية المثقفين ورموز النخبة المصرية حول الموضوع تكشف بدورها اتفاقها حول مجمل مضمون الرؤية، وإن أولت اهتماما خاصا بإبراز خصائص ثلاثة تحكم الدور الإقليمي المصري في حركته ودورته الحالية نحو تحقيق أهدافه: عمقه الحضاري، وخبرة التحدي الخارجي له، وأصالة انتماءه العربي.

الخاصية الأولى ، أن هناك عمقاً حضاريا تستند إليه خلفية إدراك مصر لحجم دورها المحوري وثقلها الإقليمي والدولي، كما أنه يستأثر بقدر غير قليل من فكر وإدراك المهتمين بالموضوع. ومن ثم، فإنه يؤكد على دورها كشريك في تكوين الأجندة العالمية. حول هذا المعنى يذكر السيد/ عمرو موسى، وزير الخارجية المصري السابق، والأمين العام الحالي لجامعة الدول العربية، "إن مصر وطن قديم عاشر الزمن، وعايش وأسهم في إقامة التاريخ وكتابته، كما نعـيش- نحن المصريون- نهاية الألفية الخامسة لبناء الهرم الأكبر..، كما يظل دورها (أي دور مصر) فاعلا ومؤثراً في "مواجهة التحديات الدولية المعاصر"[٢٧].

الخاصية الثانية ، إن الخبرة التاريخية تؤكد أن قيام مصر بدورها- الإقليمى خاصة فى نطاق دائرته العربية المركزية -كان دائماً ما ينعكس على مصالح القوى الدولية الرئيسية، ومؤدياً إلى صدام غير متكافئ بين مصر وهذه القوى عبر مراحل تاريخية متصلة (تجربة محمد على وعبد الناصر). ومن ثم، فقد أصبحت الإشكالية التى تواجه مصر فى قيامها بدورها الإقليمى متمثلة فى كيفية وصول مصر حقيقة إلى علاقة تتيح لها القيام بهذا الدور وتوجيهه دون أن تستفز القوى المهيمنة عالميا إلى حد المواجهة المباشرة والصدام المسلح[٢٨].

الخاصية الثالثة، إن انتماء مصر العربى يظل أساساً راسخاً فى أدائها لالتزامات دورها الإقليمى. فالتزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل لا يعنى إلغاء دور مصر الإقليمى فى نطاق دائرته العربية. ذلك أن التزامات مصر المترتبة على معاهدة السلام مع إسرائيل لا تلغى بالضرورة التزاماتها العربية؛ فمصالح مصر الاستراتيجية العليا ترتبط وتتأثر إيجاباً وسلباً بما يحدث فى المنطقة العربية. إضافة إلى أن مصر، وباعتبار ثقلها البشرى ودورها الثقافى والحضارى ورصيدها والإستراتيجي، هى الدولة المؤهلة لتحقيق التوازن الإستراتيجي فى المنطقة، بوجه عام.

ومما يعـــبر عن هذا الالتزام ويؤكده فى الوقت ذاته، استمرار مصر فى القيام بمبادراتها المتتالية لاستضافة لقاءات القمة والمؤتمرات الدولية والإقليمية المكثفة، والتى يشارك الرئيس مبارك فيها زعماءُ وقادة دول العالم فى إطار اتصالاته الدائمة بقادة دول العالم والمنطقة.والأمثلة ذات الدلالة هامة ومتعددة يأتى من بينها استضافة مصر لكل من القمم واللقاءات التالية بشأن المسار الفلسطينى الإسرائيلى: قمة شرم الشيخ فى الرابع من سبتمبر ١٩٩٩ بمشاركة الولايات المتحدة بهدف عقد اتفاق لتنفيذ مذكرة واى ريفر - والتى وقعت فى أكتوبر١٩٩٨-، وقد "وقعت مصر وأمريكا كشاهدتين على الاتفاق الذى نص على انسحاب إسرائيل من حوالى ٤٠% من الضفة الغربية، وإنشاء ميناء غزة، وتشغيل الممرات"؛ قمة شرم الشيخ الثلاثية فى ٩ مارس ٢٠٠٠ بين كل من الرئيس مبارك والرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى لتفعيل الاتفاقيات الموقعة"؛ قمة شرم الشيخ فى ١٦ يوليو ٢٠٠٠ برعاية مصر والولايات المتحدة وبحضور الرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الإسرائيلى وملك الأردن، والتى استهدفت مواجهة تداعيات زيارة شارون لساحة المسجد الأقصى وما أعقبها من اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية؛ قمة القاهرة الطارئة فى ٢١-٢٢

أكتوبر ٢٠٠٠ لمناقشة الأوضاع المتردية فى الأراضى الفلسطينية ومساندة الشعب الفلسطينى ودعم انتفاضته"[٢٩]. إضافة إلى ذلك، كانت هناك ولا تزال جولات المباحثات فى مستوياتها المتعددة والتى تستضيفها مصر فى إطار تنسيق المواقف العربية والإقليمية المشتركة حيال التطورات التى تشهدها المنطقة عقب الحرب على العراق والتطورات على الساحة الفلسطينية، ولتفعيل العمل العربى المشترك تجاه القضايا التى تهم الأمة العربية كالوضع فى العراق، وخريطة الطريق، والحكومة الفلسطينية الجديدة[٣٠].

وعلى ضوء هذا، فإن متابعة الخبرة العملية لدور مصر الإقليمى فى بعديه الرسمى والشعبى، تقدم أشكالا متعددة وأنماطا متكاملة لهذا الدور تستند فى مجملها إلى قاعدة الاهتمام الدائم بإرساء أسس التنسيق والتشاور بين القيادة المصرية وأشقائها من القيادات العربية والإقليمية، وصولا إلى دعم المنطلقات المشتركة للإجماع العربى والإقليمى حول هذا الدور، والذى يحكمه كمبدأ عام التزام مصر العام وكدولة إقليمية محورية قائدة، بالوفاء بالمسئوليات المتعددة لهذا الدور فى أبعادها الداخلية والخارجية، وبمجالاته الثقافية والاجتماعية فضلا عن جوانبه الاستراتيجية بأبعادها السياسية والاقتصادية، مسترشدة فى ذلك بسعيها لتحقيق المصالح المصرية الوطنية والقومية فى إطار توجهات العولمة والانفتاح على الغير والحوار المستمر مع الآخر[٣١].

٢- بيئة الدور الإقليمى المصرى: ..الخصائص والتحديات

أ- البيئة الداخلية

شهدت البيئة الداخلية المصرية وفى إطارها المؤسسى الرسمى استمرار وتواصل السياسات والمبادرات العامة لتحقيق مجموعة الأهداف الوطنية الستة فى المحورين الخارجى والداخلى، وعلى نحو ما سبقت الإشارة إليه فى المطلب السابق. أهمية تلك الأهداف تستمد من أنها تشكل، وعلى حد وصف الرئيس مبارك لها، "إطاراً للنهوض بالوطن". كما تواصلت أيضا المبادرات الرسمية لمواجهة تحديات عملية الديموقراطية وتحديث برامج وصيغ المشاركة السياسية وتفعيلها.

وفى هذا الصدد، فإن الرؤية الرسمية المصرية تعكس حرصا واضحا على إبراز جوانب التطور فى المسيرة الوطنية نحو التنمية والبناء. فحول هذا المعنى، يذكر الرئيس مبارك أنه " .. قد استمر، وتواصل انفتاح المجتمع المصرى على نفسه فى الداخل، وعلى العالم بشكل غير مسبوق فى تاريخ مصر المعاصر.. فانطلقت جهودنا لدعم الديموقراطية،

والمشاركة الشعبية، والتعددية الحزبية، وتدعمت أسس حرية الكلمة والفكر والتعبير، وتعززت سيادة القانون، .. وتواصلت سياسات التحول إلى الاقتصاد الحر التى فتحت باب المشاركة أمام الجميع بما فى ذلك القطاع الخاص..".

ويضيف الرئيس مبارك أن "تطوير علاقاتنا مع العالم الخارجى، وعلى صعيد جهود السلام ودور مصر فيها، قد فتح أمامنا الباب للعب دور أكثر قوة وفاعلية على الساحة الدولية وعزز فى نفس الوقت من وضعيتنا إفريقيا وعربيا، كما ساهم فى إصرارنا على المضى قدما فى مسيرة السلام، وفى دعم الاقتناع الدولى بصدق سعينا للسلام، وعزز من الاعتماد الدولى علينا كأحد دعائم الاستقرار فى المنطقة وفى إفريقيا وغيرها من المناطق"[٣٢].

غير أن تطورات الأمور فى المنطقة، ومنذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، لم تواصل سيرها فى مسارها الطبيعى. فقد تغيرت أولويات الولايات المتحدة واهتماماتها فى المنطقة، فعادت إلى الظهور وبقوة مرة أخرى، دعوات ترشيد المعونات الأمريكية لدول المنطقة، وربطها بمواقفها من السياسات الأمريكية لمواجهة الإرهاب. كذلك، فقد طرحت الخارجية الأمريكية مبادرتها للإصلاح الديموقراطى بدول المنطقة. إضافة إلى ذلك، فقد تصاعدت التوترات فى العلاقات العربية الأمريكية بشأن الأزمة مع العراق قبل غزوه، وفى أعقاب الغزو، فضلا عن التردى العام للأوضاع فى الأراضى الفلسطينية. وهكذا، فقد جاءت تلك التطورات لتعكس وبصدق التغييرات الهيكلية التى طرأت على السياسة الأمريكية وتفاعلاتها وتغير اهتماماتها وأوزانها النسبية فى مناطق كثيرة من العالم فى أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

وفى ظل هذه الظروف، فقد عاشت مصر رسميا وشعبيا خبرة تطورات الوضع الدولى وتداعياتها بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ليس فقط على الأوضاع الداخلية فى مصر وحدها، بل وفى المنطقة ككل. فإلى جانب اشتداد وطأة تلك الأحداث وعمق تأثيراتها السلبية على مسار وتطور عملية الإصلاح الاقتصادى الداخلى، وعلى مسار التسوية السياسية، فقد ارتفعت وبشكل ملحوظ درجة إحساس العديد من رموز النخبة المصرية بالقلق والتوتر إزاء تلك التطورات وتداعياتها، خاصة وأنها قد ارتبطت بزيادة حدة المشكلات المرتبطة بتوفير وتعبئة الموارد لمواجهة احتياجات التنمية من جانب، ولتدبير أعباء السياسة الخارجية النشطة من جانب آخر. إضافة إلى ذلك، فقد تفاقم الإحساس العام بتعثر برامج التنمية الاقتصادية، وتزايد

الإحساس المستمر بحدة الأزمة الاقتصادية مع تزايد التوترات الإقليمية والتى وصلت ذروتها بالغزو الأمريكى- البريطانى للعراق، وما أضافه من مصادر جديدة ومتجددة للتوتر وعدم الاستقرار فى منطقة مشتعلة شديدة الاحتقان بطبيعتها، بالإضافة إلى تداعيات التدهور المستمر فى الأوضاع على الساحة الفلسطينية.

وقــد تتالت الاستجابات ذات الدلالة فى التعبير عن مشاعر القلق وحالة التوجس العام وعدم اليقين حول مستقبل الوطن التى شغلت الرأى العام (ومنذ أزمة سبتمبر ٢٠٠٠ وما تلاها)، أى من قبل حدوث الغزو الأمريكى للعراق. وفى هذا الاتجاه، فقد كان من أبرز وأدق الأمثلة ذات الدلالة والأهمية ما عبر عنه د. جلال أمين فى صورة من القلق العلمى المشروع، والاهتمام المحمود بالشأن الوطنى العام، فى دراسة له بعنوان "مصر إلى أين؟"، فالسؤال من وجهة نظره "مثار على مستويات عدة داخلياً فهو يعكس تعبيراً عن القلق تجاه ما يمكن أن يأتى به المستقبل (يوحى بالقلق أين تنتهى موجة التدهور فى مختلف نواحى الحياة؟ هوة يبدو أننا مندفعون إليها إذا استمر السقوط بهذا المعدل الذى نراه.؟)"، كــما أنه لا يستثنى مجالا أو يستبعد موضوعا بداية بالتساؤل حول "مستقبل مشكلة الفــقر فى مصر، ومستقبل توزيع الدخل فى مصر، وما الذى يمكن أن نتوقعه لمركز مصر النسبى فى العالم، ما هو على الأخص مستقبل مركزنا النسبى بالمقارنة بإسرائيل؟، ما الذى يمكن أن نتوقع حدوثه فى مجال استقلال الإرادة السياسية، ومقدرة مصر أو عجزها فى مجال المحافظة على هويتها الثقافية وفى مجال علاقتها بسائر الوطن العربى وما مستقبل الديمقــراطية فى مصر؟..."[٣٣].

وعلى هذا النحو، فإن هذه الأسئلة تستمد شرعيتها سياسياً من كونها عاكسة لحالة القلق العام، ومعبرة فى الوقت ذاته عن حسٍ وطنىٍ رفيعٍ، وكاشفة لانتماء وطنى صادق. ومن ثم، فهى تفرض الصدق وتتطلب الموضوعية، كما تحتم إعمال العقل واستشراف آفاق المستقبل على ضوء معطيات الواقع. وفى مواجهة هذا الخضم الهائل من التطورات، وفى استجابة جاءت ربما غير مباشرة، وفى نوع من مبادرات دفع الأمل وتجديد العــزيمة وشحذ الهمم، نجد أن الرئيس مبارك وبمناسبة العام الجديد يؤكد على أنه "من الضرورى أن نشعر بالثقة فى أنفسنا، وأن لدينا ما يجعلنا نثق فى المستقبل ويعزز ثقة الآخرين فينا"، ويؤكد على "إن الشواهد على ذلك كثيرة فى ضوء سيادة القانون والقضاء، والإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، كما نتجه إلى دخول المرأة مجال القضاء، فضلا عن

انتشار المرأة فى كل المجالات حيث أن ٥٠% تقريبا من الإناث فى مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوى والجامعى، وهذا ما لا يحدث فى دول كثيرة".

وفى رسالة طمأنة يضيف الرئيس "إن كل ما نفعله هو من أجل تحديث المجتمع، والتحديث يعنى أن نجدد قدراتنا، وإمكاناتنا فى كل مجال، وأن نحسن استغلال ثرواتنا الوطنية لكى ترى كل مشروعات التحديث النور"، ومؤكدا على دوره واهتمامه الشخصى بمتابعة الأداء الحكومى بقوله "إنني أراقب وأتابع بنفسى عمليات التنفيذ وكل قضية أبحثها مع الحكومة، ومع المختصين لنجد لها التصور السليم". وأخيراً، يُعـلـقُ الرئيـسُ على ما يثار بشان دعوات الإصلاح الديموقراطى ".. .. أقول لمن يتحدثون عن الديموقراطية فى مصر: " نحن نسير فى طريق الديموقراطية ولن نتوقف.. ولن نتراجع إلى الوراء مطلقا". ثم يختتم الرئيس مبارك تصريحاته بقوله "إن أمنيتى أن ينمو الاقتصاد نموا كبيراً، والواقع أنه قد حدث تقدم، لكننى أطمح إلى المزيد دائما، والحمد لله برغم الصعاب، فقد وصلنا إلى معدل نمو اقتصادى ٤% ونتوقع أن يصل إلى٥% فى العام الجديد"(٣٤).

إضافة إلى ما سبق، فقد أبرزت تصريحات وزير الخارجية، وفى مناسبة بداية عام ٢٠٠٣، عمق الارتباط بين تطورات الأوضاع الداخلية فى مصر وبين فعالية دورها الإقليمى وقدراته. وفى هذا الاتجاه، يؤكد السيد أحمد ماهر أن "استكمال مصر مسيرتها فى الإصلاح والبناء السياسى والاقتصادى عملية مستمرة، تجعل الدور المصرى فى الخارج أكثر فاعلية". كذلك، فقد شددت تصريحات الوزير على "أن مصر القوية التى تدعم اقتصادها وجبهتها السياسية وتقوى جيشها وقدرتها على مواجهة أى نشاط تخريبى، تحمل دائما مشاعل الحرية والتضامن العربى". وفيما يتعلق بقضايا التسوية والصراع العربى الإسرائيلى، فقد أوضح وزير الخارجية المصرى أن "تحقيق الاستقرار فى المنطقة مرهون بقيام دولة فلسطينية مستقلة"، ومؤكدا مسئولية إسرائيل و"نكوص الحكومات الإسرائيلية عما وقعت عليه من اتفاقيات والتزامات بسبب التردد، ومحاولة تخريب طريق السلام، وأن إسرائيل بعد ١١ سبتمبر نجحت فى الخلط بين المقاومة المشروعة والحرب ضد الإرهاب(٣٥).

وهكذا، وفى هذه البيئة بما يسودها من موجات التوتر وعدم الاستقرار الإقليمى والتى بلغت ذروتها بالغزو الأمريكى للعراق والسقوط الدامى والمروع لبغداد بما لها من خصوصية تاريخية كعاصمة للخلافة العباسية، فقد كان من الطبيعى أن تبرز من جديد

وبقوة مرة أخرى الضغوط الخارجية من أجل تهميش الدور الإقليمى لمصر، متزامنة مع المشكلات الداخلية المرتبطة بتحديات واستحقاقات الديون الخارجية، وعللُ الاقتصاد المصرى، وأمراض زيادة السكان وتداعياتها، لتتكاثف فى ظلها الضغوط لدفع وتحويل الدور المصرى إلى دور مساند لمصالح وتوجهات التسوية الإسرائيلية الأمريكية. وفى ظل هذه الظروف، عادت إلى الظهور من جديد الدعوات الموسمية، التى تنشأ وتتضافر مع مناخ الأزمات وتداعياتها، مطالبة بضرورة إعـادة النظر فى توجهات العمل الوطنى المصرى وتوجيه طاقته للاهتمام بالقضايا والمشكلات الوطنية، وقصر اهتماماته على الداخل الوطنى والانكفاء عليه، وترك قضايا العرب للعرب.وعلى الرغم مما قد يبدو من بعض صحة ظاهرية فى مثل هذا المنطق، إلا أنه، وفى حقيقة الأمر، يؤكد مرة ثانية ومن جديد أن جوهر المشكلة يتعلق بالمستوى الداخلى المصرى حيث ترجع جذور المشكلة إلى قصور الإمكانيات والموارد المادية المتاحة عن تلك المطلوب تعبئتها تحقيقا لأهداف التنمية الوطنية والريادة الإقليمية والوفاء بأعباء الدور الإقليمى المصرى(٣٦).

ب- البيئة الإقليمية

من وجهة نظر الأهداف القومية المشتركة لتحقيق السلام والتنمية الشاملة ودعم آفاق العمل العربى المشترك مؤسسيا وشعبيا، فإن رصد الأوضاع العامة فى الإقليم (عربيا وشرق أوسطيا) توضح مجموعة من الخصائص والسمات العامة فى كل من المستويين التاليين:

الأول: على المستوى العربى

تسود حالة من التردى العام لجهود ومبادرات التسوية، مع استمرار تصاعد السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد أراضى السلطة الوطنية الفلسطينية وقياداتها ورموز المقاومة وشعبها، واستمرار حصار ومحاولات تهميش وعزل القيادة التاريخية الفلسطينية ممثلة فى الرئيس عرفات، وما ترتب على ذلك من تزايد حالة الاستقطاب الشديدة بين الفصائل الفلسطينية ومنظمات المقاومة بوجه عام.

إضافة إلى ذلك، فهناك حالة عامة من الإخفاق والفشل تسيطر على مشروعات التكامل العربى الاقتصادية وغياب القدرة على تحييدها أو إبعادها عن مجالات الخلافات السياسية(٣٧). ومما يزيد من خطورة هذا الوضع أنه يحدث فى وقت تتصاعد فيه الدعوات، بل والتطورات، على طرق التعاون ومشروعات التكامل الإقليمية المفروضة

من الخارج والمرتبطة به كالسوق الشرق أوسطية، وصيغ الشراكة الأوروبية المتوسطية، والتى يجرى تسويقها كبدائل أكثر جاذبية وفائدة عن صيغ التكامل العربى- العربى[٣٨]. كما برزت مؤخراً بعض المقترحات الأمريكية بإنشاء منطقة تجارة حرة مصرية أمريكية، والتى قد تصبح بمثابة البوابة الخلفية للدفع بعملية التعاون الاقتصادى مع إسرائيل وتوسيع نطاقه وآفاقه[٣٩].

ب- على المستوى الإقليمى الشرق أوسطى:

تتواصل الجهود والمبادرات الإسرائيلية لإدخال تعديلات هيكلية على علاقات وموازين القوة الإقليمية لصالحها. ووسائل وآليات ذلك متعددة تتضمن: مواصلة تطوير ترسانتها النووية، وترسيخ اختلال التوازن العسكرى لصالحها، ودعم سياسة التحالف والتعاون والتنسيق الثنائى مع تركيا، وفى الوقت ذاته مواصلة تكثيف الضغوط الدولية ضد إيران، والاستمرار فى سياسات المواجهة المسلحة لانتفاضة الشعب الفلسطينى، ومواصلة سياسات التصفيات الجسدية والعقاب الجماعى ضد قيادات وفصائل المقاومة الفلسطينية ورموزها. إضافة إلى ذلك، فإن هناك أيضا تحولا متزايدا وملحوظا فى درجة ومستويات انحياز الإعلام الغربى لصالح إسرائيل، وضد انتفاضة الأقصى الفلسطينية، وعلى عكس ما كان عليه الحال فى الانتفاضة الأولى.

وعلى الجانب الآخر من معادلة القوة الإقليمية، فإن العلاقات العربية الإيرانية، وباستثناء يتعلق بكل من سوريا ولبنان وبعض فصائل المقاومة، تغلب عليها حالة من التواضع العام مقارنة بعلاقات إسرائيل بتركيا، أخذاً فى الاعتبار الوضعية الخاصة بالنسبة لكل من تركيا وإيران كدول إسلامية وإقليمية كبرى وما يجب أن تكون عليه علاقاتهما بالعرب[٤٠].

أما فى نطاقه ورحابه الإقليمى الأوسع، فإن حالة من التوتر وعدم الاستقرار ما تزال تسيطر على أجواء إقليم الشرق الأوسط، وتحديدا فى أفغانستان، وما آلت إليه أوضاعها بعد أن أصبحت هدفا مركزيا فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب وضد تنظيم القاعدة. وكذلك فى كل من باكستان والهند وأجواء التوتر والاحتقان المسيطرة على علاقات الهند بباكستان.

وأخيراً، فهناك التفاقم العام لحالة الاحتلال والحصار وتهديدات التجزئة التى تواجه العديد من الدول العربية بعد الغزو والاحتلال الأمريكى- البريطانى للعراق، وتصاعد التهديدات

بالانقسام والتجزئة التى تواجه السودان، وتداعيات حالة الحصار ضد ليبيا وتصاعد التهديدات ضدها، بجانب تدهور الأوضاع العامة فى العديد من الدول العربية.

وهكذا، يتضح أن هناك، وعلى نحو ما ذكر الأستاذ هيكل، "خريطة سياسية واقتصادية ترسم من جديد للمنطقة.. أهم وأخطر من خريطة سايكس بيكو، لأنها تحاول أن تكون شهادة ميلاد وليس مجرد إعلام أرث لرجل مريض مات"(٤١). وفى ظل هذه الأوضاع، يصبح من المنطقى بل والمتوقع أن تشهد قيم العروبة والقومية تراجعا ملحوظاً فى مواجهة تصاعد قيم الوطنية والقطرية فى مستويات متعددة للثقافة السياسية أو البرامج التعليمية، كما أصبح البعد الدولى غالبا على العلاقات الثنائية بين الدول العربية، بدلا من أن تكون وبالأساس علاقات لها صبغتها وهويتها القومية العربية.

وعلى ضوء تلك المتغيرات، وفى تفاعلها معها، فإن سياسة مصر الخارجية ومنذ البدايات الأولى للقرن الحادى والعشرين (٢٠٠٠/٢٠٠١)، قـد تميزت بقدرة ملحوظة على مواكبة الأحداث السياسية والاقتصادية الإقليمية والعالمية، فى محاولة لتثبيت دعامات الدور المصرى ووجوده الفاعل والمؤثر فى النظام العالمى الجديد الذى يعيش فيه عالمنا المعاصر، باعتباره الدور القيادى الذى لعبته مصر دائما على مدار تاريخها الطويل، والذى تم إعادة بلورة مضمونه، والتأكيد على ثوابته الحاكمة للسياسة المصرية إقليميا ودوليا على النحو التالى:

– التمسك بالسلام العادل لمصر وللدول العربية الشقيقة التى تدخل فى دوائر الانتماء المصرى والارتباطات الأساسية وصولا إلى مجتمع يسوده التعاون والإخاء؛ ومساندة الجهود الدبلوماسية النشطة من أجل وقف سباق التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل؛

– الالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية، فى إطار استقلال سيادة القرار المصرى.

– توظيف التحرك الدبلوماسى لخدمة أغراض التنمية وتوطيد العلاقات الدولية فى مجال التعاون الدولى وخاصة فى مجال نقل التكنولوجيا ومشروعات التطوير فى مختلف المجالات؛ وتعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتمام مصر الأساسية، وفى مقدمتها الدول العربية والدول الإفريقية والإسهام فى حل ما قد ينشأ من توتر وخلاف فى علاقات هذه الدول(٤٢).

- أما بخصوص قضية السلام، فقد استمر الموقف المصرى فى التمسك بالثوابت والمحددات_ الأساسية التى تعتمد على مقررات مؤتمر مدريد للسلام الذى عقد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١، وتتمثل فى: مبدأ الأرض مقابل السلام؛ التخلى عن مفاهيم التوسع الإقليمى، وسياسة الاستيطان، وإدانة بناء المستعمـــرات فى الأراضى العربية المحتلة؛ قبول الأطراف المعنية تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨، أى الالتزام بالشرعية الدولية؛ السلام الشامل والعادل يعنى احترام حقوق كافة الأطراف؛ التأكيد على الوضع القانونى للشعب الفلسطينى وتسوية المشكلة الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية؛ إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى السورية[٤٣].

أما فى أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، فإن مصر وباعتبار موقعها فى القلب من العالمين العربى والإسلامى، قد تعرضت وتأثرت وبشدة بتداعيات أحداث سبتمبر وانعكاساتها السلبية على الأوضاع فى إقليم الشرق الأوسط. لذلك، وفى استجابته لتلك التطورات، فإن الرئيس مبارك قد حرص - وإلى حد كبير- على الربط بين تطورات الأوضاع الدولية خاصة فيما بعد سبتمبر ٢٠٠١، والموقف الأمريكى تجاه العراق، وبين التردى العام للأوضاع العربية. ومن ثم، فقد حددت الرؤية المصرية تشخيصها لهذا الواقع الجديد وتداعياته فى أبعاد رئيسية ثلاثة تتضمن:

- ضعف شبكة الأمن الجماعى العربى، وســعى كل من الدول العربية للتواصل منفردة مع العالم الخارجى فى المجالين السياسى والاقتصادى؛ .. وفشل محاولة إقامة منطقة تجارة عربية حرة كنواة لسوق عربية مشتركة؛

- تلاشى القدرة العربية على التأثير الفعال فى التعامل الدولى مع قضايانا المصيرية كقضية الشرق الأوسط، وقضايا العراق والإرهاب وغيرها؛

- تحدى الريادة المصرية .."إن تأثيرات الوضع الدولى والإقليمى من حولنا قد انتقلت لتشكل تحد صارخ لريادتنا العربية، ولما يتوقعه منا العالم العربى كله من قيادة للعمل العربى المشترك، ولما يتوقعه العالم منا (أى من مصر) من ريادتنا فى عملية السلام فى الشرق الأوسط، وفى إقرار السلام فى القارة الإفريقية وفى غيرها من المواقع[٤٤].

واستناداً إلى ذلك، يمكن الانتهاء إلى إجمال أبرز التحديات الحالية والملحة والتى تواجه الدور المصرى في دائرته أو بيئته الإقليمية في تحديات ثلاثة تتضمن ما يلى: التحدى الأول، التعامل الفورى والفعال مع بدايات التآكل والضعف فى الدور الإقليمى

المصرى وقصوره عن الاستجابة للتوقعات الإقليمية والدولية منه؛ التحدى الثانى ،الحاجة الماسة للتجديد المؤسسى والتفعيل النظامى للجامعة العربية وآليات العمل العربى الجماعى من خلالها؛ التحدى الثالث ، إعادة بناء وتفعيل قاعدة عربية مشتركة للعمل العربى المدنى غير الرسمى من علماء الأمة ومثقفيها ومؤسسات المجتمع المدنى العربية، لتصبح إحدى وسائل تعبئة موارد العمل العربى المشترك، وتفعيل صيغه.

ج- البيئة الدولية

مع التسليم بأهمية علاقات مصر بالقوى الدولية الرئيسية كالاتحاد الأوروبى وروسيا والصين، ومن منظور الاهتمام فى هذا البحث، فإن العلاقات المصرية الأمريكية، تُعدُ من أهم وأكثر محددات البيئة الدولية تأثيرا على الدور الإقليمى لمصر. فلا يخفى أن الاستراتيجية الأمريكية، قد استهدفت ومنذ انهيار كل من الاتحاد السوفيتى ومنظومة دول الكتلة الشرقية، تأكيد زعامتها وقيادتها للنظام الدولى، والإمساك بزمام العلاقات الدولية، وإحكام السيطرة على تطوراتها وتفاعلاتها الرئيسية، وتقييد فرص القوى الدولية واختياراتها، إن لم يكن إلغاء هذه الفرص من أساسها، وبما لا يتيح لها قدرة التصرف المنفرد فى غيبة الولايات المتحدة، أو على الأقل بدون موافقتها ومباركتها. ويُعـدُ الصراع العربى الإسرائيلى واحداً من أكثر المشكلات الدولية، إن لم يكن بالفعل أكثرها إلحاحا بالنسبة للولايات المتحدة، حيث أصبح محكا رئيسيا لاختبار القدرة الأمريكية على الوفاء بمسئوليات تطلعاتها، وأدائها لأعباء دورها القيادى الجديد فى السياسة الدولية، والذى شهد بدوره نجاحات متعددة على طريق دعم الهيمنة الأمريكية ومد نطاقها على شئون العلاقات الدولية. وفيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، فـقد استطاعت الولايات المتحدة، وإلى حد كبير، تحييد دور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى فى جهود التسوية، إضافة إلى نجاحها فى تنظيم الحملة الدولية ضد الإرهاب، وشـن الحرب ضد أفغانستان، ثم الضغط لحشد الجهود الدولية ضد قائمة الدول المستهدفة تحت مسمى "محور الشر"، والسعى حاليا لإحكام السيطرة على العراق بعد أن نجحت فى غزوه وإسقاط نظام صدام حسين فى الربع الأول من العام الحالى.

وفيما يتعلق بالدور الإقليمى لمصر، فإن أهم أبعاد هذا التأثير الأمريكى بعدان أساسيان: عام وخاص. البعد الأول والذى يكتسب صفة العمومية فى مجاله ومضمونه من تزايد الأهمية الاستراتيجية للدور الأمريكى فى السياسة الدولية بوجه عام، ومن الأهمية

الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط فى الفكر الإستراتيجي الأمريكى نظراً لمصادر الثروة النفطية للمنطقة من جانب، وبسبب وضعيتها الجيو-استراتيجية وحيويتها فى حماية الكيان الصهيونى والدفاع عن مصالحه.(٤٥) ومـــن جانب آخر، فهناك أيضاً آثار هذه الأهمية من منظور الدور الإقليمى المصرى، وتداعياتها المحتملة إما إيجابا فى دعم مقوماته وتوسيع نطاقه ومجالاته، أو سلبا بما قد تفرضه من معوقات أو قيود تحد من حرية حركته، وتخفض من فرص تطوره وقدرته على تحقيق أهدافه.أما البعد الثانى للتأثير الأمريكى على الدور الإقليمى المصرى فإنه يتصف بخصوصيته لاقتصار نطاقه على العلاقات المصرية الأمريكية والأمريكية العربية، وما يترتب عليها من نتائج وما تستثيره من توقعات بذاتها تمثل أهمية خاصة لأحد الطرفين قبل الطرف الآخر.

وعلى ضوء ذلك، وفى سعيه لتحقيق أهدافه فى التنمية الشاملة والسلام العادل، ومواجهة الإرهاب، وتفعيل الحوار بين الشعوب، فإن تأثير البيئة الدولية العامة وانعكاسها على محددات ومضمون الدور الإقليمى المصرى يمكن تحديدها فى صياغة إدراك مصر لكل من عناصر التطور فى بيئتها الدولية، وانعكاسها على الرؤى المتبادلة للجانبين للدور المصرى والأمريكى؛ مجالاته وأولوياته.

عناصر وأبعاد التغيير فى البيئة الدولية:

تضمنت الرؤية المصرية إدراكا واعياً وتحديداً دقيقا لمجموعة المتغيرات والتطورات التالية: التقدم المذهل الذى يشهده العالم فى مجالات كثيرة نتيجة للثورة التكنولوجية؛ تنامى الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب؛ تعزيز التواصل بين الحضارات والثقافات والديانات؛تراجع مشاعر الثقة والاطمئنان، وتزايد مشاعر القلق والتوجس بصورة تهدد وحدة المجتمع الدولى؛ضعف نظام الأمن الجماعى وتراجع تأثيره فى العلاقات الدولية لصالح مفاهيم جديدة مثل مفهوم السيادة الوطنية، والدفاع الهجومى؛ فتور الجهود الرامية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة وخاصة فى الدول النامية، ..". (٤٦) وقد أظهرت الرؤية الرسمية المصرية وعيها بمتطلبات التعامل مع هذه التطورات وتأكيدها على "التمسك بالرؤية والهدف، ورفض الاستسلام للواقع المعقد المتشابك ولتداعياته، إضافة إلى الإيمان بصدق التوجه وقوة العـــزيمة نحو تحقيق أهدافنا". (٤٧)

التحديات والمخاطر:

هناك أيضا، وإضافة إلى ما سبق، محوران لهما تأثير خاص فى سياق الدور الإقليمى المصرى المباشر. المحور الأول، ويتعلق بمخاطر وتحديات الهيمنة الأمريكية فى إطار ما يسمى بالنظام الدولى الجديد والعولمة، وما أديا إليه من تنامى ظاهرة الاعتماد الدولى المتبادل، والتقسيم الدولى للعمل، والتراجع الشديد فى قدرة الدولة، أى دولة، على إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها .(٤٨) أما المحور الثانى، فيتعلق بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها على تطورات الأوضاع الإقليمية، وبروز الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الإرهاب، والعدوان الأمريكى الصارخ على أفغانستان، وتوالى الاتهامات الأمريكية والغربية ضد الإسلام والمسلمين بالمسئولية عن الإرهاب الدولى، وتعبئة الرأى العام الدولى ضد ما أطلق عليه دول محور الشر(٤٩)، وتقديم الإسلام والعرب باعتبارهما رعاة للإرهاب ومصدرا له، كما تعالت صيحات وموجات الهجوم ضد العديد من دولهم مثل مصر ذاتها والسعودية وباكستان: مصر بحكم ثقلها ووزنها، والسعودية بحكم ريادتها الدينية، وباكستان بحكم جوارها مع أفغانستان، فـضلا عن المزاعم الأمريكية بمسئولية هذه الدول من وجهة النظر الأمريكية عن عدم توفير بيئة ديموقراطية ملائمة تمنع بالتالى تحول بعض رعايا هذه الدول عن مناخ الإرهاب والعنف،.." .(٥٠)

العلاقات الأمريكية المصرية وتأثيرها على رؤى الدور الإقليمى المصرى:

يستمد هذا البعد أهميته وخصوصيته من قدرته على أن يُـظهـرَ وبوضوح نماذج من التحولات والتوقعات المتبادلة فى التصورات غير الرسمية، وفى إدراك النخبة على الجانبين لتأثير التطورات الأخيرة على علاقتهما الخاصة، وبالتالى على آفاق وأبعاد دور مصر الإقليمى. وبعيداً عن التوجهات الرسمية العامة التى عادة ما تؤكد على الأهمية الاستراتيجية للعلاقة بين البلدين، والمصالح الاستراتيجية التى تربط البلدين، فإن النماذج المستقاة من الرؤى غير الرسمية، تكشف عن وجود تباين فى الرؤى والتقييمات لهذه العلاقات ومخرجاتها على الجانبين. وفيما يلى بعض من نماذج هذه التصورات والتحولات:

الأول: على الجانب الأمريكى:

نماذج الرؤية الأمريكية غير الرسمية للدور الإقليمى المصرى تكشف عن اختلاف الأولويات الأمريكية عن نظيرتها المصرية، ورغبة أمريكية فى أن تحصر هذا الدور

المصرى، وفى حالة القبول به، فى نطاق "الترويج للتسوية السلمية مع إسرائيل فى المنطقة،وفقاً للرؤية الأمريكية والإسرائيلية للسلام وهو ما رفضته مصر رفضاً قاطعاً لأن مفهوم السلام الذى ترى مصر أنها يجب أن تدعو إليه هو السلام الشامل والعادل الذى يحقق المصالح المتوازنة لكل الأطراف وليس السلام الإسرائيلى الذى يحقق المصالح الإسرائيلية ويتيح لها الهيمنة الإقليمية على المنطقة.." .(٥١)

وفى نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، قدم هيرمان ايلتس نموذجاً آخر لرؤية دور مصر الإقليمى ذكر فيه أنه "لم تتحقق الآمال التى علقتها الولايات المتحدة على قيام علاقات مصرية إسرائيلية وثيقة فى المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية نتيجة لمعاهدة السلام... .. وترى وترى واشنطن أن العلاقة القائمة حالياً بينها وبين القاهرة علاقة جيدة وخاصة وقادرة على الاستمرار ولكنها ليست واثقة من أنه يمكن الاعتماد على مصر فى حالة قيام أزمة جديدة فى الشرق الأوسط تكون إسرائيل أحد أطرافها" .(٥٢)

الثانى، أما على الجانب المصرى:

هناك أيضا نماذج متعددة تكشف عن التباين واختلاف الرؤى، ومنها على سبيل المثال:

- " ... كنا نظن أن إدارة ليندون جونسون الذى جاء نتيجة رصاصات أودت بحياة سلفه "جون كيندى" هى أسوأ الإدارات الأمريكية بالنسبة للعرب وأكثرها انحيازا لإسرائيل. ولكن الأمر فى ظنى أصبح مختلفا. إذ أننى أظن أن إدارة "بوش الابن" تمثل الانحياز الأكبر لإسرائيل عبر تاريخها الطويل. فـعـزل عرفات، وحصاره بالأسلاك الشائكة وقتل العشرات من الشباب الفلسطينى والإعدامات العلنية، هذه كلها مجرد محاولات للدفاع عن النفس تمارسها إسرائيل وتتفهمها الولايات المتحدة الأمريكية..".

- "... لست أغالى إذا قلت أن الإدارة الأمريكية الحالية قد أحرجت أصدقاءها فى المنطقة، وضربت التيار المعتدل فى مقتل، وأسهمت من حيث لا تدرى فى إعلاء صوت التشدد وتقوية صناع التطرف فى الشرق الأوسط كله لأن غياب العدالة واختلال التوازن وغيبة المعايير الثابتة أدت كلها إلى ضياع المصداقية وشيوع القلق فى المنطقة لا أظنه خافيا على الإدارة الأمريكية وأجهزتها المختلفة.. ...".(٥٣)

وهكذا، وعلى ضوء خصائص بيئة الدور الإقليمى المصرى فى مستوياتها (داخليا وإقليميا ودوليا) تتأكد أهمية الدور المصرى وحيوية تأثيره فى المنطقة، كما يتضح أيضا أن

استمرار نجاح مصر فى التعامل الإيجابى مع تحديات هذه البيئة– بصدد قضايا السلام، والتنمية الوطنية، وتنسيق الجهود فى مكافحة الإرهاب الدولى، والإسهام الفعال فى الحوار بين الشعوب والأمم–، قد أصبح مسألة غير سهلة ولا يسيرة على ضوء التحديات الدولية وتداعياتها السابق الإشارة إليها. وفى أفضل الأحوال، فــإن قدرا كبيرا من فرصة نجاحها سوف تعتمد على اختيارات مصر من بين الأولويات التى تتطلبها وتفرضها مواجهة التحديات السابقة فى مستوياتها الثلاثة، كما تعتمد وإلى حد كبير، على قدرتها، أى قدرة مصر، فى تعظيم الجوانب الإيجابية المتاحة من عناصر قوتها الذاتية، ومــن المصادر المتنوعة إقليميا ودوليا فى إطار من الاعتماد المتبادل. إلى أى مدى سوف تستطيع مصر تحقيق ذلك، الأمر يتوقف بدوره على صيغ الاختيارات المتاحة وأولويات ومعايير التفضيل التى ستسترشد بها مصر.

٣– فى مواجهة التحديات: حلول وبدائل

على ضوء ما سبق من تحديات فى كل من مستويات التحليل الثلاثة: داخليا وإقليميا ودوليا، يهتم هذا المبحث بكيفية التعامل مع تلك التحديات وبشكل محدد تجاه قضايا وأهداف الدور الإقليمى لمصر: التنمية، السلام والتسوية، الشرعية الدولية وقضية أسلحة الدمار الشامل، وقضية الإرهاب الدولى، والحوار بين الشعوب والأمم، وغيرها من قضايا مشابهة.

أ– قضية التنمية الشاملة:

فى مستويات التحليل الثلاثة، تتضمن البدائل المتاحة أمام الدور المصرى اختيارات عديدة تبدأ بالاعتماد على الذات، والتعاون العربى، إضافة إلى صيغ التعاون الإقليمى البديلة كترتيبات السوق الشرق أوسطية، والأورو–متوسطية، فـضلا عن خيارات التعاون الاقتصادى الثنائى أو الجماعى فى الإطارين الإفريقى والآسيوى، والمقترحات الأمريكية الأخيرة بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة ومصر.

وهنا يستأثر بديل التعاون العربى بالعديد من المزايا دون غيره. فــهو، وإن تطلب بداية إعادة ترتيب الأوضاع العربية، وتفعيل العمل العربى الجماعى مؤسسيا وشعبيا، فإنه سوف يؤدى فى النهاية إلى الإبقاء على الجامعة العربية، والمحافظة عليها، وإعدادها للتفاعل مع متغيرات العصر وتحدياته، وهذه إصلاحات عربية باتت كلها ملحة ومطلوبة. كذلك، يستند هذا الخيار إلى فوائد تعظيم المزايا النسبية لتفعيل العمل العربى الجماعى،

والاستفادة من رصيد ومقومات التجانس والتوافق الثقافى والحضارى والتواصل الجغرافى والمصالح المشتركة التى تفوق بكثير ما يتوافر لدى تجارب تكاملية أخرى مثل تجربة الاتحاد الأوروبى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أولى أهم الخطوات على طريق الإصلاح قد اتخذتها القمة العربية الطارئة التى انعقدت بالقاهرة يومى ٢١، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠ والتى أقرت مبدأ دورية اجتماعات القمة العربية اعتباراً من مارس ٢٠٠١.

ومقارنة بباقى أطر وصيغ التعاون والتكامل الاقتصادى، فإن هذا الخيار العربى، ومن وجهة نظر المصلحة الوطنية المصرية، يتمتع بالعديد من المزايا النسبية أكثر من غيره من الأطر. فهو يدعم لمصر ريادتها، ويتيح أمامها مجالا متسعا لوضع خبرتها فى مجالات الإصلاح الاقتصادى وإعادة الهيكلة والتكيف مع اقتصاديات السوق أمام باقى الدول العربية. وبالمقارنة، فإن خيارات التعاون الأوربية / والمتوسطية ، وإن أتاحت الفرصة للإسهام فى تيسير الحلول لبعض مشكلات نقل التكنولوجيا، وإتاحة موارد وخبرات اقتصادية، إلا أنهما يحرمان مصر من مكانتها وفرصتها الريادية فى إطارها العربى من جانب، كما قد يكرسان- بصورة أو أخرى- قـدراً من التبعية والتراجع للمكانة والقدرات المصرية الاقتصادية، وعلى نحو مشابه لخيار الشرق أوسطية الذى يعلى من شأن وأولوية المصالح الاقتصادية الإسرائيلية وغيرها من دول الجوار الإقليمى الأخرى.

وهنا قد يكون ملائما الإشارة إلى ضرورة أن تولى مصر اهتماما يتفق وخطورة الدور المحورى الذى تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى صياغة المجتمع الإنسانى الحديث، وما يمكن أن تمثله بالنسبة لطموح ودور مصر المعلوماتى. أهمية هذا المجال ترتبط بما يتيحه من قدرات وإمكانيات كواحد من أهم المجالات الواعدة لتحقيق النهوض بمنظومة وطنية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وإحداث تنمية اجتماعية شاملة: اقتصادياً وعلمياً وثقافياً وتعليمياً وإعلامياً. يضاف إلى ذلك، إمكانياتها فى بلورة استراتيجية لمواجهة شرذمة العالم العربى معلوماتياً واتصالياً، والتصدى للتفوق الإسرائيلى فى مجال الاتصالات والمعلومات، خاصة وأن لدى مصر من الإمكانات والقدرات الذاتية الكامنة ما يمكنها من مواجهة إسرائيل معلوماتياً. علاوة على ذلك، فهناك أيضا توافر سوق معلوماتية عربية متلهفة على منتج معلوماتى يفد إليها من مصر .(٥٤)

وأخيراً، فمن الملائم الإشارة إلى أن الأخذ بصيغة أو أخرى من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادى لا يعنى بالضرورة تعارضا تاما أو استبعادا كليا لاختيارات أو

تفضيلات بذاتها لارتباطها بهذه الدولة أو تلك. فقرار الدولة بتفضيل بديل بذاته إنما يفترض عادة أن يستند إلى حد أدنى مقبول من الاتفاق والالتزام العربى المشترك من جانب، وما يحققه من مصالح قومية أو وطنية من جانب آخر. وبمعنى آخر، فإن عملية الاختيار لا يجب أن ينظر إليها بالضرورة كبدائل صفرية، بقدر ماهى مشروعات تتكامل وتتقاطع مع بعضها البعض، خاصة وأن مقومات النجاح والفعالية تتحقق فى الإطار العربى قيميا ومؤسسيا أكثر من غيرها، هذا فضلا عن إمكانية التعايش والتواصل بين هذه الأطـــر.

ب- فيما يتعلق قضية السلام وأدوار التسوية:

يتصف نموذج التسوية الراهن بمجموعة من الخصائص الهيكلية والإجرائية تتضمن: البطء الشديد فى تطور عملية التسوية نظراً إلى الطبيعة المعقدة للصراع؛ اعتماد التسوية، ومن الناحية العملية، على أساس آليات ثنائية بين إسرائيل والدول العربية المعنية كل على حده مما يعطى إسرائيل هامشاً مهماً للمناورة؛ ارتباط مسارات التسوية أيضا بالعمل على استبدال النظام العربى كإطار للتفاعلات بين الدول العربية بما يسمى النظام الشرق أوســـطى، والذى تتمسك به إسرائيل وتدعمه الولايات الــمتحـــدة .(٥٥)

ومن ثم، وفى إطار السياق العام لهذه الخصائص والموقف العام لمسار التسوية، فـــقد تعددت المبادرات المتتالية أملاً فى التوصل إلى تقدم حقيقى على طريق الاقتراب من الأهداف العربية فى سلام عادل ودائم على أساس من صيغة مدريد. وعلى ذلك، فإن دائرة الاختيارات النظرية المتاحة أمام الدور المصرى من بين أدوار وصيغ المشاركة تتسع لتتضمن بدائل سبعة تتراوح ما بين المشاركة الفاعلة والمؤثرة فى إطار دور الدولة القائد، وما بين الانسحاب والامتناع عن دور إيجابى. وبدوره، فإن دور الدولة القائد يعبر عن إدراك صانع القرار لمسئولية دولته تجاه الوحدات الإقليمية فى نطاق إقليمه من جانب، وأهمية تفعيل آليات التعاون والتنسيق بينها من جانب آخر. أما صيغة الانسحاب إلى الداخل أو الانكفاء على الذات فهى تقوم على الامتناع العمدى عن المشاركة فى جهود التسوية رغم القدرة على ذلك. وفيما بين النموذجين السابقين، تأتى بقية الأدوار لتشمل كلا من:

الأول، دور الوسيط الفاعل كطرف ثالث صاحب مصلحة فى التسوية: ويعتمد بالأساس على القدرات الذاتية لهذا الوسيط من جانب، أى مصر، ولقبول الأطراف المعنية لدوره

ورغبتها فيه، بالإضافة إلى اهتمامه بالتقريب بين مواقف الأطراف المعنية باستخدام الآليات والقدرات الملائمة لمساعدة الأطراف للتوصل إلى حل مقبول أو تسوية مرضية لكليهما؛

الثاني، دور المعرقل للتسوية أو المعوق لجهود الوصول إليها: وتبدو أهميته بصفة خاصة عندما لا يتحقق الانسجام المطلوب بين المصالح الوطنية للدولة من جانب، أى المصالح المصرية، وبين مضمون وشروط التسوية أو الحل المقترح من جانب آخر؛

الثالث، أما القيام بعملية التيسير وتسهيل التوصل إلى التسوية، وهو تشكل جوهرا لصيغة أخرى لدور الدولة الثالثة، أى مصر، حيث تقوم فيه بالتدخل والاهتمام بدرجات متنوعة بقضايا وموضوعات التسوية، وتقديم صور المساعد الملائمة للتوصل إلى تسوية من جانب، وبما يسهم- وبالدرجة الأولى- فى تحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة. وأخيرا فهناك أيضا صورتان:

التدخل كطرف ثالث فى عملية وجهود التسوية بهدف تحقيق التوازن الإقليمى والحفاظ عليه من جانب، أو دفاعا عن مصالح بذاتها لبعض الأطراف الخاصة فى المنطقة أو موضوع النزاع(٥٦).

وعلى ضوء ذلك، وفيما يتعلق بالاختيارات المصرية، يبدو أبرز الأدوار ملائمة وأهمية دور الدولة المحورية والقائد. وفى الوقت ذاته، فلا يوجد ما يمنع من قيام مصر بكل أو بعض هذه الأدوار. ومما يزيد من حيوية هذا الاختيار تنوع المصالح المصرية وتداخل علاقاتها بدول المنطقة من جانب، وثراء خبراتها الأصيلة بالتفاوض مع الطرف الإسرائيلى، والتى تتيح لها دوراً حيويا هاما ومتفردا فى هذا الخصوص، إضافة إلى خصوصية التجربة المصرية ككل، وأثرها على الدور الإقليمى المصرى فى مجمله كتعبير عن دور "الدولة النموذج" فى إقامة السلام، وصياغة نموذجها للتنمية الاقتصادية، والتحول الديموقراطى، فضلا عن أدوارها التقليدية ثقافياً واجتماعيا. وعلى أية حال، فإن عملية الاختيار تظل رهنا، وضمن أمور أخرى، بمدى قدرة مصر على تهيئة بيئتها للدور الذى تختار القيام به، بمعنى توافر الإرادة والموارد والقبول والتوازن والتوافق مع مصالح الأطراف الدولية المعنية، خاصة عندما يوضع فى الاعتبار المصالح الأمريكية والأوروبية فى المنطقة، وما يقدمانه كدول مانحة من موارد متنوعة لدفع عملية التسوية بمساراتها المتعددة.

ج- قضايا نزع السلاح ومبدأ الشرعية الدولية:

الخيار المصرى فى هذا الشأن، واضح ومحدد. فثوابت الموقف المصرى تقوم فى جوهرها على مبادرة الرئيس مبارك لعام ١٩٩٠بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل فى إطار الأمم المتحدة، ومن خلال قرارين تطرحهما على الجمعية العامة سنويا، الأول خاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط، والثانى يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية(*NPT*). وقد اشترطت مصر، للانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيماوية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار بغية تحقيق تقدم ملموس نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل. [٥٧]

وعلى ذلك، فقد استمر تمسك مصر بموقفها إبان أزمة المفتشين الدوليين بالعراق فى الفترة السابقة على الغزو. كـما طالبت بعدم استثناء أى دولة من الخضوع للأحكام والاتفاقيات الدولية، وكذلك استمرت فى المطالبة بضرورة إعمال معايير الشرعية الدولية، وإخضاع كافة المنشآت النووية بالمنطقة للتفتيش والمراقبة الدولية. وقـد اتضح تزايد تمسك مصر بهذا الموقف إبان تصاعد الأزمة العراقية مع المفتشين الدوليين، وفى أثناء وبعد الغزو الأمريكى للعراق.

وهنا أيضا، تختلف وجهات النظر بين مصر والولايات المتحدة، حيث تصر الأخيرة على استثناء إسرائيل من الخضوع لمعايير الشرعية الدولية فى الرقابة والتفتيش، بينما تتمسك وتلح فى الوقت ذاته على اتهام وملاحقة، بل تهديد، باقى دول المنطقة كإيران وسوريا وليبيا بامتلاك قدرات وأسلحة دمار شامل، مبررة موقفها هذا بالحرص على السلم والأمن الدوليين، والسعى لمنع وصول مثل هذه القدرات أو الأسلحة إلى العناصر والجماعات الإرهابية، ومؤجلة التوصل إلى ترتيبات إقليمية شاملة تضم إسرائيل إلى ما بعد التوصل للسلام الشامل وتحقيق الاعتراف العربى بإسرائيل وقبولها فى المنطقة.

د- فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب:

تتبلور الرؤية المصرية للإرهاب باعتباره "ظاهرة لا تعرف حدودا أو جنسية أو ديانة أو عرقا"، وكانت مصر، وعلى لسان الرئيس مبارك أول من دعا فى عام ١٩٨٦ إلى عقد مؤتمر دولى تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع الأسس الكفيلة لاقتلاع تلك الظاهرة من جذورها [٥٨]وفى هذا السياق، فإن مواقف مصر ومطالبها الدولية بهذا الخصوص ثابتة

ومعلنة تستند إلى رؤية عبر عنها الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة قومية ودولية، بالدعوة إلى حتمية تكثيف وتنسيق الجهود الدولية للتعاون فى مواجهة المشكلة، وضرورة الالتزام بالتمييز بين حق الشعوب فى مقاومة الاحتلال، وبين استخدام القوة والعنف لترويع المدنيين من خلال العمليات الإرهابية، والمطالبة بضرورة عدم منح حق اللجوء السياسى أو الملاذ الآمن للمتورطين فى أعمال إرهابية أو المطلوبين للعدالة فى هذه العمليات. ومع ذلك، فـقد واجهت السياسة المصرية، ومنذ بدايات الثمانينيات من القرن الماضى، صعوبات عديدة فى مواجهة دعوتها لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب، ومطالبة الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالتعاون فى إخضاع عناصر وقيادات الإرهاب الهاربة لديها لإجراءات المحاكمة والقضاء عما ارتكبوه من جرائم ضد الشعب والدولة المصرية.

وفى أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، قامت مصر بتجديد إدانتها القاطعة للإرهاب، وتأكيد التزامها بقرارى مجلس الأمن رقمى ١٣٧٣، ١٣٧٧ بشأن الجهود العالمية لمكافحته، كما أكدت التزامها التام بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، وأنشأت لهذا الغرض لجنة قومية برئاسة وزارة العدل، كما حددت نقطة اتصال بوزارة الخارجية لضمان التنسيق التام مع لجنة مكافحة الإرهاب. وكانت مصر قد صدقت أيضا على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، والتى دخلت حيز التنفيذ فى مايو ١٩٩٩[٥٩].

وقد كان من النتائج الإيجابية القليلة لأحداث سبتمبر ٢٠٠١، أن التقت بعض عناصر الرؤية المصرية والأمريكية حول مسألة الإرهاب وسبل مكافحته، وإن ظلت عناصر أخرى جوهرية موضع اختلاف بينهما خاصة فيما يتعلق بضرورة التفرقة بين حق المقاومة الوطنية المشروعة ضد سلطات الاحتلال، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها، وبين ممارسة الإرهاب بصوره المعروفة سواء كان فرديا أو جماعيا، رسميا أو غير رسمى.

٥- وبصدد موضوع حوار الشعوب والأمم:

إن مصر قد أبدت ولا تزال تبدى تفهما كاملا وعمليا باتجاه الإسهام فى مواجهة ورد هذه الحملة الضارية والظالمة ضد الإسلام والمسلمين، واحتواء تداعياتها فى تشويه صورة الإسلام ودمغه بالإرهاب والعنف، وتحميله مسئولية الأيديولوجيات المتشددة والراديكالية. وفى هذا الاتجاه، فإن الاختيار المصرى يجيء معبراً عن البعد الحضارى لمصر ودورها التاريخى باعتبارها حاضنة لأقدم جامعة إسلامية فى العالم، وباعتبارها نموذجا للتسامح والتآخى بين معتنقى الأديان السماوية.

وهكذا، ومن الناحية النظرية، تظل للدور المصرى فى مجمل صوره ومجالاته، - ورغم القصور النسبى لموارده ومصادر قوته-، أهميته وحيويته فى الحفاظ على عناصر الاستقرار والتوازن فى الإقليم من جانب، وللقيام بدور همزة الوصل أو المعبر ذى الثقل الحضارى والإنسانى والدور الاتصالى بين دول منطقته وإقليمه من جانب وغيرها من دول ومناطق الثقل فى المعمورة من جانب آخر، كما يظل اتفاق هذه الدول وقبولها لهذا الدور متجاوزاً نطاقه الجغرافى المحدود بجغرافية مصر، ليلقى بظلاله على بقية دول المنطقة، وليثرى تجارب وحركات التنمية والتطور فيها.

خاتمة :

يرتبط الحديث عن الآفاق المستقبلية لدور مصر الإقليمى، وعلى نحو ما سبق، بخصوصيتها الحضارية المتميزة كبلد: تتجمع فيه وتمتزج أصول الحضارات الإنسانية منذ عصور الحضارة الفرعونية وحتى العصر الحديث؛ ثروتها الحقيقية إذا أحسن إعدادها وتوظيفها هم البشر.وهى أيضا دولة محورية لها وضعها الجيوسياسى المتفرد، وصاحبة دور رائد ونموذج متميز، وذات تأثير ممتد على إقليمها وضابط لتوازنه وعوامل الاستقرار فيه(٦٠). وعلى ذلك، فإن الحديث عن دور مصرى إنما يعنى فى الواقع السياسى المعاش حديثا عن دولة نموذج ذات مؤسسات وسياسات، وعن بيئة ثقافية ومناخ فكرى، وعن روح التسامح والإخاء، وتواصل مشاعر الولاء والانتماء الوطنى والقومى لمصر وعروبتها، وتضافر طاقات وقوى مؤسسات المجتمع رسمية وشعبية لتضفى على هذا النموذج مضمونه وتحدد أبعاده.

من هنا، فإن محاولة استشراف آفاق الوطنى والقومى فى توجه الدور الإقليمى المصرى لابد وأن تستند إلى التوازن بين الأهداف الاستراتيجية الكبرى المطلوب تحقيقها، وبين البدائل والاختيارات التى تمكن من بلوغ تلك الأهداف، شريطة أن يعتمد الاختيار على أساس عقلانى رشيد من رغبة، وقدرة، وقبول من قبل الدولة ذاتها، ومن الأطراف المعنية بهذا الدور، وقبل كل هذا وذاك ملائمة صيغة ما أو اختيار بذاته لتحقيق المصالح الوطنية والقومية.

١- الأهداف الاستراتيجية للدور المصرى:

فى مجملها تتضمن الأهداف الاستراتيجية لمصر، الدفاع عن الثوابت العربية فى السلام العادل والتنمية الشاملة، ودعم قدرات مصر وإمكانياتها للقيام بدور دولة النموذج

والقائد فى الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية وعدم الانحياز، إضافة إلى الحفاظ على قاعدة توازن المصالح الإقليمية، وكذلك احتواء المخاطر الثقافية للعولمة على الهوية العربية.

كذلك، فإن على مصر أن تصل إلى صيغة ممارسة تؤمن من خلالها كالأطراف الخارجية المعنية بهذا الدور (وخاصة الولايات المتحدة)، لأهمية ذلك فى تحقيق المصالح المشتركة بين مصر والولايات المتحدة. ومما يحتم ذلك، ويدفع فى هذا الاتجاه تلك الحالة العامة من تداخل المصالح المصرية الأمريكية فى الشرق الأوسط، والتى تتضمن:- الحفاظ على الدور الريادى والقيادى المصرى فى العالم العربى وما يحوطه من دوائر متشابكة؛ إفريقية وإسلامية وشرق أوسطية؛ أهمية إنجاز برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، وتنويع وتحديث التدريب ومصادر السلاح فى الجيش المصرى، وإحداث نقلة تكنولوجية فى التنمية والتجارة المصرية؛ إقامة حالة خاصة من السلام مع إسرائيل، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام، وتطبيع العلاقات بالتدريج من منطلق الندية الكاملة والمعاملة بالمثل، وعدم خرق الثوابت المصرية نحو العرب والمسلمين وغيرهما؛ ومواجهة القوى الأصولية ومنع أى تغيير يخل بتوازن القوى فى الشرق الأوسط.

٢- توجهات الدور الإقليمى:

وتتضمن المفاضلة بين اختيارات ثلاثة رئيسية؛ توجه أوروبى/متوسطى، وآخر عربى، وثالث إقليمى شرق أوسطى. التوجه الأول، أى الأوروبى المتوسطى، يعنى الاتجاه نحو الشمال واللحاق بجنوب أوروبا، كما يعكس فى الوقت ذاته أهمية موقع أوربا فى أولويات السياسة الخارجية المصرية، ويستهدف تحقيق الاستفادة من مزايا الجوار الأوروبى الجغرافى، والارتباط الثقافى والتاريخى بالمنطقة عامة وبمصر بصفة خاصة. وقد قطعت مصر شوطا لا بأس به من التقدم فى هذا الاتجاه تمثل فى التوقيع على اتفاقية المشاركة المصرية مع الاتحاد الأوروبى تتويجا لمسيرة تفاوضية شاقة بين الجانبين، وكبداية لعملية تعاون طويلة الأجل متعددة الأطر والمستويات، تضمنت عملية برشلونة، ومنتدى المتوسط، ومنظمة الأمن والتعاون فى أوربا، والتى يتوقع أن تسهم فى مجموعها فى الاستجابة لمتطلبات وجهود التنمية المصرية الشاملة، وبصفة خاصة فى مجالات الاستثمار وتمويل المشروعات ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تعزيز التعاون فى مجالات التبادل التجارى والثقافى ودعم مبادرات السلام والتكامل الإقليمى فى المنطقة[٦١] .

أما التوجه الثانى، أى التوجه العربى، فإنه يستند إلى مكانة مصر فى العالم العربى، كما يعكس الارتباط التاريخى والمصيرى بينهما، فضلا عن تأكيده لأهمية المنطقة العربية ومكانتها فى دوائر الانتماء والاهتمامات الوطنية المصرية. ويدعم هذا الاتجاه ويجدد مصادر قوته أن مصر كانت وستظل دوما مرتبطة بعالمها العربى بحكم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والمصالح الاستراتيجية المشتركة لكليهما. إضافة إلى هذا، فإن هذا التوجه، ودون سواه، هو الذى يتيح لمصر الحفاظ على مكانها ومكانتها، ويدعم دورها ويحقق ريادتها، ويمكنها من إعادة إحياء النظام العربى وتفعيل جامعته العربية فى مواجهة مشروعات الشرق أوسطية البديلة، وتداعيات العولمة على المنطقة العربية وعلاقتها بدول جوارها والعالم ككل. كذلك، فإنه يوفر الفرصة لتخصيص الأولوية لدعم الهوية العربية ومواجهة تطلعات الأطراف الإقليمية الأخرى فضلا عن دعم فرص وإمكانيات المحافظة على عروبة العراق والإبقاء على شخصيته القومية فى مواجهة حملات الديموقراطية المستوردة (أمريكية أو إسرائيلية) بسمات متعارضة مع قيم حضارية وثقافية قومية كثيرة. وباختصار، فإنه يؤدى اعتماد أسلوب علمى موضوعى لمعالجة المشاكل العربية وإرساء أسس عقلانية للتفاهم بين الأطراف العربية[٦٢]، تتجاوز التناقضات والخلافات، خاصة وأن ما يجب أن يُجمعُ العرب عليه اليوم أكثر مما يفرقهم: ففى العراق الآن الكثير الذى يجب أن يوحد العرب، وفى خارج العراق هناك الكثير الذى يجب أن يوحد العرب، وما يجرى فى الأراضى الفلسطينية يجب أن يوحد العرب، بل وما يمكن أن يحدث داخل الدول العربية نفسها يجب أن يوحد العرب[٦٣].

أما التوجه الثالث، وهو التوجه الإقليمى الشرق أوسطى، فيستمد شرعيته من الجهود الدولية المتعددة للدفع بإعادة صياغة معادلة القوى الإقليمية فى المنطقة لصالح إسرائيل، وفى إطار دعم تحالفها ومصالحها المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، يطرح هذا البديل، وضمن تداعيات كثيرة، احتمالات التنافس على دور القيادة الإقليمية بين إسرائيل ومصر. وهنا فإن الإمكانيات والقدرات والتأثير الإقليمى تثير مخاوف البعض من احتمالات تهميش الدور العربى لمصر، باعتبار أن علاقة مصر واسرائيل هى علاقة غريمين متنافسين[٦٤].

٣- أولويات ومعايير الاختيار:

هناك ثمة معوقات أو عقبات لازالت تواجه اكتمال فعالية الدور المصرى الإقليمى، وتتضمن تزايد حدة المشكلات والعقبات الاقتصادية والتى تعد من أقوى العقبات أمام الدور المصرى، وتواضع مستوى المنظومة المصرية لمجالات البحث العلمى وتواضع إسهامها كقاعدة معرفية ومعلوماتية لمصادر القوة الوطنية، واختلال القدرات العسكرية لصالح إسرائيل من جانب، واستمرار ضغوطها للحد من القدرات والأدوار المصرية، والتحفظات الدولية التقليدية على درجة نمو ونطاق الدور الإقليمى المصرى.

٤- نحو دور مصرى إقليمى:

سبقت البداية بالتأكيد على محورية التوجه العربى للدور الإقليمى المصرى، تدعمه قاعدة توازن المصالح فى إطار من المشاركة العربية الفاعلة فى تحمل الأعباء والمسئوليات واقتسام المغانم. وبدون تكرار لمبررات هذا الاختيار ومزاياه النسبية على ما عداه، فإنه ينبغى التأكيد على ملاحظات خمس تدعم هذا الاختيار على النحو التالى:

أ- الملاحظة الأولى، أنه لا ثمة تعارض حقيقى أو جوهرى بين المصالح الاستراتيجية المصرية ونظيرتها العربية، ذلك أن كلا منهما تكمل الأخرى وترتبط بها، وفى النهاية تدعمها، وبالتالى فالحرص على اختلاق التعارض والزج به دوما فى سياق المصالح المشتركة قد يصبح تعبيرا عن سوء قصد وطوية، لا يستهدف خيرا لأحد الطرفين.

ب- أما الملاحظة الثانية، فإن اختيار أحد البدائل، لايعنى بالضرورة الإقصاء أو الاستبعاد المطلق للفرص التى قد ترتبط بباقى الاختيارات. فالحرص على البديل العربى بالإضافة إلى مزاياه النسبية عن غيره، إنما يحقق أيضا، ومن خلال مرونة الحركة والقدرة على التكيف مع التطورات المتلاحقة من حولنا، يحقق هدفا عمليا يدعم من تفاعل مصر والعرب، ومن خلال تكتل عربى مؤسسى، مع باقى الكتل الإقليمية والدولية الأخرى وحصولهم على مزايا التعامل الجماعى التفضيلية مع تلك الكتل والكيانات. وهنا أيضا يجب التأكيد على أن الدور المصرى يستند فى جوهره إلى مضمون ثقافى واجتماعى له أهميته ومحوريته إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية التى استأثرت بمعظم الاهتمام.

ج- الملاحظة الثالثة: وتتعلق بالدور المصرى كدور مركب، متعدد الصور والمضامين يعبر عن منظومة متكاملة ومتداخلة من المصالح الوطنية والعربية أساسية ودائمة وعامة،

كما أنه يتضمن أيضا العديد من المصالح الثانوية والمؤقتة والخاصة، كما أن نطاقه يتجاوز بكثير مشكلة التسوية، ليتضمن كل أبعاد وجوانب العلاقات العربية المصرية (عسكريا، وسياسيا، واقتصاديا، وثقافيا وإعلاميا، وعلميا وتكنولوجيا) وغير ذلك من مجالات وأشكال.

ولعل من أبرز آفاقه كدور الدولة النموذج أنه يقدم خبرته فى المجالات التالية:

- التحول الاقتصادى: وخبرته فى عملية الخصخصة، والتحول إلى اقتصاد وآليات السوق، وتنويع علاقات ودوائر التعاون الاقتصادية؛

- السلام مع إسرائيل:والخبرة المصرية الخاصة والمتميزة فى المجالات الدبلوماسية والتفاوضية والقانونية التى يجرى الاستفادة منها على باقى المسارات؛

- خبرة التحول الديموقراطى والتعددية السياسية التدريجية والإصلاح السياسى؛

- الخبرة المصرية الرائدة فى المجالات الدبلوماسية وعمليات الوساطة ودور الطرف الثالث؛

د- الملاحظة الرابعة: أنه وفى ظل عدم بروز أو ظهور بديل عربى لديه حد أدنى من مقومات القدرة على ملء الفراغ الناجم عن التراجع النسبى فى القدرات المصرية على تحمل أعباء قيامها بدورها، وعلى ضوء التطورات الحالية وفى المستقبل القريب المنظور إقليميا ودوليا، ومع التزايد الواضح فى حدة المشكلات الداخلية والأمنية لبعض الأطراف العربية التى أحيانا ما تبرز كمرشح بديل للدور المصرى، على ضوء ذلك كله تبدو أهمية- بل وحتمية- استمرار الدور المصرى فى مهمته فى تقديم نموذجه الريادى والقيادى، كما يصبح عليه، أى على هذا الدور، فى الوقت ذاته أن يسعى إلى إعادة تجديد مضمونه ومحتواه خاصة فيما يتعلق بتضمين الأبعاد العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية كمقومات أساسية لا بديل عنها لدور مصرى إقليمى مستقبلى فاعل ومؤثر وقادر على مواجهة تحديات المستقبل.

ه- وأخيرا، فإن الملاحظة الخامسة والأخيرة تنصرف إلى حقيقة أن الدور الإقليمى للدولة إنما يُصاغ ويُصنع، ولا يُفرض على الدولة اتباعه، خاصة فى حالتنا المصرية الأصيلة. فالدور الإقليمى المصرى نتاج خصوصية تاريخية جغرافية وسياسية، يفرض على صانعه ودوما أن يأخذ حقائق بيئته وآفاقها المستقبلية فى الاعتبار، وأن يحتفظ دوما بقدر أو حد أدنى من حرية الحركة والقدرة عليها حفاظا على هذا الدور، وتحقيقا لأهدافه.

هوامش الدراسة

[1] د.محمد السيد سليم، "ثورة يوليو والدور الخارجي المصرى"، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٤٩)، يوليو: ٢٠٠٣: ١٦-٢١، ٢١.

[٢] د. محمد سعد أبو عامود، "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمى"، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٥٨)، أكتوبر ١٩٩٨: ١٣٠-١٤٠، ص. ١٣٠

[3] د.سليم ،المصدر السابق٢٠٠٣: ١٦،د.أبو عامود ، المصدر السابق،١٩٩٨: ١٣-١٣١

[4] د.سليم المصدر السابق

[5] د. سليم ٢٠٠٣: ١٧-١٨

[6] د.اسماعيل صبري مقلد:"العلاقات السياسية الدولية :النظرية والواقع"،جامعة أسيوط،الطبعة الأولى٢٠٠١: ٨-١١

[7] د.مصطفى الفقي ،ثقافة الاستشهاد،جريدة الأهرام،٢٠٠٠/٤/٩

[8] د.مقلد ،مرجع سابق،٢٠٠١: ١١٢-١١٣.

[9] د.مقلد،المرجع السابق،٢٠٠١: ١١٣-١١٥.

[10] نفس المرجع السابق،١١٥-١١٧.

[11] د. محمد السيد سليم: "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩:ص ص ١٠١-١٠٦.

[12] د.سليم،المرجع السابق١٩٨٩: ٣١٩ .

[13] المصدر السابق،٣١٩: ٣٢٠ .

[14] د.جمال عبد الجواد:"مصر والعالم العربي "،في نهضة مصر والنظام الدولي : المواجهة أم المناورة ؟"(تحرير).

[15] د.محمد السعيد إدريس :"تحليل النظم الإقليمية :دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية "،القاهرة مؤسسة الأهرام ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،٢٠٠١: ص ١٩.

[16] عبد الخالق عبد الله :"النظام الإقليمي الخليجي "،بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،١٩٩٨: ص ص ٢١-٢٢.

(١٧) لمزيد من التفاصيل ،انظر :علي الدين هلال ،جميل مطر "النظام الإقليمي العربي"،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ١٩٧٩ .

(١٨) لمزيد من المناقشات حول هذه الآراء والتقسيمات للنظم الإقليمية ،انظر مناقشة تفصيلية في :د.محمدة السعيد إدريس،مرجع سابق ، ص ٢٤-٢٥.

(١٩) نفس المصدر السابق.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) جمال عبد الجواد ،مرجع سابق ،١٩٩٩: ص ٧٩.

(٢٢) د.عبد العليم محمد(تحرير):"تسوية الصراع العربي الإسرائيلي :دور مصر الإقليمي"،الإقليمي القاهرة :مؤسسة الأهرام ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،١٩٩٧: ٢٦٣.

(٢٣) بوجه عام،تم استخلاص هذه الرؤى في مجملها من مجموعة الخطب والتصريحات الرسمية للرئيس مبارك منذ توليه المسئولية وحتى الفترة الراهنة ،وعلى نحو ما جاءت بالمجموعات الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ومجموعة الملفات الأرشيفية لهذه الرؤى والتصريحات .

(٢٤) من خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى بمناسبة الدورة البرلمانية الجديدة، فى ٢٠٠٢/١١/١٦.

(٣٥) من خطاب للرئيس مبارك، النص مأخوذ عن د. أبو عامود،مرجع سابق ١٩٩٨: ١٣٠.

(٢٦) المصدر الأسبق.

(٢٧) النص نقلا عن د. أحمد يوسف القرعى: "رؤية مصرية لأوليات الأجندة العالمية"، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٨)، أكتوبر ١٩٩٩: ص١٥٥-١٥٨.

(٢٨)د. حسن نافعة: " انعكاسات تجديد المشروع القومى على مكانة مصر العالمية"، فى "مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧: ص ص ١٨٧- ١٩٩.

(٢٩) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات: "الكتاب السنوى لعام ٢٠٠١- السياسة الخارجية"، فى شبكة المعلومات الدولية:

http://www.sis.gov.eg/public/yearbook/٢٠٠١/ahtml/ayb - ((٢٠٠٢).

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول أبعاد ومضمون هذه الجولات، أنظر: ملفات الصحافة المصرية منذ أبريل ٢٠٠٣، وحتى أوائل الشهر الحالى (أغسطس من العام نفسه).

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول التداخل بين السياسة الداخلية والخارجية وتأثيرات فكر وثقافة العولمة على الدور الإقليمى المصرى، أنظر: د. مصطفى الفقى: "العامل الثقافى فى العلاقات الدولية" فى "محنة أمة"، القاهرة: مكتبة الشروق، سلسلة كتب الأسرة، مايو ٢٠٠٣: ٥٣-٥٧.

(٣٢) خطاب الرئيس مبارك أمام مجلسى الشعب والشورى فى ١٦/١١/ ٢٠٠٢، مصدر سابق.

(٣٣) د. جلال أمين: "مصر إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربى، عـــدد (٢٥٥)، مايو ٢٠٠٠: ص ص١١-٢٥.، وانظر أيضا معالجات صحفية أكثر حداثة وجرأة لهذا الموضوع تحت عنوان "مصر رايحة على فين؟"، " أبيض وأسود: ماذا تريدون من مصر"جريدة العربى، عدد ٨٧٢، فى ١٧/ ٨/ ٢٠٠٣. ، أيضاً، أنظر: د. مصطفى الفقى: المرجع السابق، مايو ٢٠٠٣:ص ص ٤٨-٥٢.

(٣٤) انظر كلا من: تصريحات الرئيس مبارك بمناسبة العام الجديد (٢٠٠٣)، جـــريـــدة الأهـــــــرام، ٢٠٠٣/١/١، وكذلك خطاب الرئيس مبارك بمناسبة "عيد العمال" الأخير فى أول مايو ٢٠٠٣.

(٣٥) تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر بمناسبة بداية العام الجديد، جريدة الوفد، ١/١/ ٢٠٠٣

(٣٦) لمزيد من التفصيل حول تأثير تلك التطورات على مفهوم المصلحة الوطنية، انـــظر: د. مصطفى الـــفقى: "المصلحة القومية .. مراجعة ورؤية"، فى "محنة أمة" ، مصدر سابق، ٢٠٠٣: ص ص١٣٧-١٤١.

(٣٧)لمزيد من التفاصيل، انظر: د. مصطفى الفقى: "الدوائر المغلقة فى أنظمة الحكم العربية"، وكذلك "العرب.. الحساسيات القطرية"، فى "محنة أمة"، مصدر سابق، ٢٠٠٣: ١٦٣ص ص-١٦٦، ١٦٧ص ص-١٧٠ على التوالى.

(٣٨) د. أحمد حسن الرشيدى "إحياء النظام الإقليمي العربى"، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١:ص ص ٢٥-٣٠.

(٣٩) وردت هذه المقترحات فى خطاب للرئيس الأمريكى بجامعة ساوث كارولينا، والذى أكد فيه أهمية إقامة منطقة تجارة حرة أمريكية شرق أوسطية خلال عشر سنوات بهدف تشجيع الصناعات وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار واحترام سلطة القانون، فضلا عن التخلص من الفساد كمقدمات أساسية للازدهار والنمو الاقتصادى بالشرق الأوسط. لمزيد من التفاصيل حول هذا الاقتراح، أنظر: الأهــرام، ٢٠٠٣/٥/١١ "منطقة تجارة حــرة أمريكية-شــرق أوسطية.. طموحات وتحديات صعبة"، وكذلك الأهرام ٢٠٠٣/٥/١٨ "كيف نستعد لمنطقة التجارة الحرة الأمريكية-الشرق أوسطية".

(٤٠) لمتابعة تطورات وأبعاد العلاقات العربية بكل من إيران وتركيا من جانب، وعلاقات كل منهما بإسرائيل وانعكاسات ذلك من جانب آخر على الدور الإقليمى لمصر، أنظر الأوراق المقدمة إلى هذه الندوة حول هذه الموضوعات.

(٤١) محمد حسنين هيكل: "العرب على أعتاب القرن الــ٢١"، محاضرة بعنوان "الدور المنتظر لمصر فى القرن ال٢١"، أمام المؤتمر السنوى الثلاثين لجماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا فى مصر / فندق شيراتون المنتزه الإسكندرية ١٩٩٤/١٠/٢٨، مجلة المستقبل العربى، عدد(١٩٠)، ديسمبر ١٩٩٤: ص ص٤-٢٥.، ولمتابعة وافية لموضوع النظام الشرق أوسطى وارتباطه بمسارات وعمليات التسوية التى انطلقت من مدريد وما تلاها، أنظر: د. منير محمود بدوى: "خيار السوق الشرق أوسطية: الآفاق والمخاطر"، دراسة مقدمة إلى منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة، أوراق مصر ٢٠٢٠، أبريل ٢٠٠٠.

(٤٢) خطاب الرئيس مبارك فى ١١/١٦/ ٢٠٠٢.

(٤٣) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، "الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٢- السياسة الخارجية"، موقع وزارة الإعلام على شبكة المعلومات الدولية فى:

– http://www.sis.gov.eg/public/yearbook/٢٠٠٢/ahtml/ayb.

(٤٤) المضمون من خطابى الرئيس مبارك "أمام الهيئة البرلمانية...، مصدر سابق، وفى عيد العمال مايو ٢٠٠٣.

(٤٥) د. مصطفى الفقى :"الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط"، فى "محنة أمة"، مصدر سابق، ٢٠٠٣:ص ص١٧٩-١٨٤.

(٤٦) المصدر السابق.

(٤٧)من خطاب الرئيس مبارك، مصدر سابق.

(٤٨) د. الرشيدى ٢٠٠١:ص ص ٣١-٣٣

(٤٩) علاء حسن، "النظام العربى بين ..." ، مرجع سابق، ص ص٤٤- ٤٨.

(٥٠) صلاح الدين حافظ، الأهرام، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢.

(٥١) عماد حسين، مجلة "المستقبل العربى"، عـدد أبـريـل ٢٠٠٣: ص ص١٤٧-١٥٣.

(٥٢) النص مأخوذ عن: د. أبو عامود، مرجع سابق، ١٩٩٨: ١٣١.

(٥٣) د. مصطفى الفقى: " الفلسطينيون وثقافة الاستشهاد، جريدة الأهرام، ٩/٤/ ٢٠٠٣، وكذلك "الولايات المتحدة ودور مصر الإقليمى" فى د. الفقى "محنة أمة"، مصدر سابق، ٢٠٠٣: ١٨٥-١٩٠. أهمية هذه الرؤى بل وخطورتها أنها تعبر عن وجهة نظر قدر لصاحبها أن يقترب جدا من أعلى مراكز اتخاذ القرار؛ فهو بداية من قيادات ورموز المدرسة الدبلوماسية المصرية، وصاحب خبرة رفيعة كدبلوماسى محترف، وشارك على أعلى مستويات صنع القرار كسكرتير سابق للرئيس مبارك للمعلومات، إضافة إلى مكانته كأستاذ جامعى له مكانته العلمية المرموقة، وموقعه الحالى كرئيس للجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب، هذا فضلاً عن كونه واحدا من أرفع نماذج قادة الرأى ككاتب لآراء لها ثقلها ووزنها فى الشئون العربية والدولية.

(٥٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا المجال، انظر: د. نبيل على: "طموح مصر المعلوماتى"، الأهرام ٢٠٠٣/٥/١٩

(٥٥) د. احمد يوسف أحمد: "التفاعلات الإقليمية للنظام العربى"، فى "ندوة النفط العربى"، مجلة المستقبل العربى، عـدد (٢٥٩)، سبتمبر ٢٠٠٠:

(٥٦) لمزيد من التفصيلات حول دور الوساطة والوسيط ومهامهما، انظر كلا من: د. مقلد ٢٠٠١: ١٩٦-١٩٩، د. منير محمود بدوى، "الوساطة كآلية لحل الصراع: مقدمة نظرية"، المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة أسيوط، السنة ١٩، عدد (٣١)، ديسمبر ٢٠٠١: ٣٤-٥٥.

(٥٧) المصدر السابق.

(٥٨) انظر: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٢- السياسة الخارجية، مصدر سابق، شبكة المعلومات الدولية بموقع:

--- http://www.sis.gov.eg/public/yearbook/٢٠٠٢/ahtml/ayb.٤.htm -

(٥٩) المصدر السابق.

(٦٠) حول أهمية مصر كدولة محورية، انظر:

-Robert S. Chase, Emily B. Bill, and Paul Kennedy" ،Piovtal States and U. S. S trategy", Foreign Affairs, Vol., 75, No.1, January/ February 1996:pp 33-51, especially p.p.:40-41.

(٦١) وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، الكتاب السنوى لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق

(٦٢) أنظر، محمد سيد أحمد "مستقبل الجامعة العربية"، الأهرام، ٢٠٠٣/٥/١٥.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل حول وجهات النظر القائلة بضرورة إعادة تفعيل النظام العربى، ومصلحة مصر فى هذا، ومسئوليتها عنه، أنظر كلا من: د. صلاح سالم زرنوقة: " نظام عربى جديد"، الأهرام، ٢٠٠٣/٥/١٢، محمد باشا: "الجامعة العربية ضرورة بقاء للحاضر والمستقبل"، الأهرام، ٢٠٠٣/٥/١٩.

(٦٤) لمزيد من التفصيلات حول مزايا وعيوب هذا البديل، أنظر: "خيار السوق الشرق أوسطية: الآفاق والمخاطر"، مصدر سابق.

الدور الاقليمى لمصر ما بين رؤى إيرانية و تركية

د.باكيناء الشرقاوى

مرت المنطقة خلال العقد السابق بتطورات إقليمية ودولية متلاحقة أثرت تأثيرا بالغاً على مسار التوازنات والعلاقات البينية الإقليمية، الأمر الذى فرض على مصر تحديات كبرى وكان لابد من تناول الدور المصرى الإقليمي ولكن هذه المرة انطلاقا بالأساس من رؤية بعض القوى الإقليمية الهامة مثل إيران وتركيا لهذا الدور.

تعد كل من مصر وتركيا وإيران محاور ارتكاز إقليمية رئيسية لمنطقة ما عرف على تسميته حاليا بالشرق الأوسط بل والعالم الإسلامي أيضا منذ قدم التاريخ. وتتمتع كل من مصر وإيران وتركيا بقدرات تجعل كل منها تطمح وتقوم بالفعل بلعب أدوار إقليمية مؤثرة إلا أن هذه الأدوار تتداخل وتتعاون وفى أحيان أخرى كثيرة تتصارع.

عند تناول الدور المصري من قبل رؤى إقليمية فمن الأهمية بمكان تناول الإطار الدولي الحاكم للإقليم وتفاعلاته، حيث أثرت تداعيات النظام الدولي على المعطيات الإقليمية وأدوار الفاعلين الإقليميين خاصة بعد ١١ سبتمبر. فبات المحدد الأمريكي محددا طاغيا في تأثيره على أدوار الأطراف الإقليمية المختلفة. ويثور تساؤل في هذا السياق: هل فرض النظام الدولي الجديد حدود على الدور الإقليمي لمصر مثل دور قيادة المنطقة للعولمة ولعب دور توطيد السلام والاستقرار ومحاربة الإرهاب؟ ويرتبط ذلك بالمشروع الإقليمي الذى ترتبط مصر نفسها به سواء أكانت عاملة لتغيير الوضع القائم ورفضه أو عاملة على الإبقاء عليه وحمايته فيما عرف بدورها كعامل للاستقرار، إلا أنه أمام المرحلة الحالية الحرجة التى تمر بها المنطقة فإن الدور المصري الأكثر ميلا لدعم الاستقرار ونبذ التوتر يظل يعمل على تغيير بعض المسارات إلا أنها في الإطار العام لا تخرج إلى حد التغيير الراديكالى. ومن هذا المنطلق قد تتلاقى الأدوار المصرية والتركية خاصة في إطار التوجه تجاه الحفاظ على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة ولو بدرجات مختلفة، في حين أن إيران تجد نفسها وحيدة في موقع الدولة الساعية إلى مواجهة كثير من الأوضاع الإقليمية التى تضر بمصالحها القومية، وفى هذا الإطار قد تتلاقى وتتعارض الأدوار الإقليمية للدول الثلاث.

وتتمايز النظم السياسية داخل هذه الدول بشكل يجعل لكل واحدة رؤيتها الخاصة للبيئة الدولية الإقليمية وأدوار الفاعليين فيها. ولذا ستتم معالجة المتغيرات الداخلية أيضا لكل

وتتمايز النظم السياسية داخل هذه الدول بشكل يجعل لكل واحدة رؤيتها الخاصة للبيئة الدولية الإقليمية وأدوار الفاعلين فيها. ولذا ستتم معالجة المتغيرات الداخلية أيضا لكل من دولتى الجوار إيران وتركيا لما لهما من تأثير على صياغة الرؤية الحاكمة تجاه مصر ودورها.

ما مدى التعارض بين المصلحة القومية- سواء عربية أو إسلامية- والمصلحة القطرية الوطنية؟ إنه تساؤل هام ليس فقط للتعرف على تصور مصر لدورها الإقليمي بل لتصور الأطراف الإقليمية الأخرى لدورها سواء أكانت عربية أو غير عربية. ومن ثم لابد من الاستفادة من مستوى آخر للتحليل يأتى على مستوى القضايا والذى قد يبرز تباينات في اتجاهات وأدوات الأدوار. وبرزت عدة قضايا على الساحة الدولية عقب ١١ سبتمبر وحظيت باهتمام عالمى أو بالأحرى أمريكى.

ومن القضايا الحالية المثارة: العراق، فلسطين، أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب. إن الموقف من القضايا الإقليمية وبالتالي الموقع الذى تسعى الدول أن تحتله من النظام الدولي له أثر على رؤية دول مثل إيران وتركيا للدور المصري في المنطقة.

عند دراسة تنوع قضايا السياسة الخارجية في عصرنا الحالى، كانت الإشارة حتى وقت قريب إلى تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية وتدهور الأهمية النسبية للقضايا العسكرية، لكن منذ تكرس الهيمنة الأمريكية دوليا وعسكرة الإدارات الأمريكية – خاصة إدارة بوش – لأدوات سياساتها الخارجية، برزت الأهمية من جديد للقضايا العسكرية ومن أبرز الأمثلة على ذلك قضية امتلاك أسلحة الدمار الشامل التى أصبحت سلاحا ذو حدين: أداة الدول الضعيفة لوقايتها من عدوان أمريكى، ومن ناحية أخرى المبرر الجاهز والمدعى مشروعيته لضرب من يمتلكه أو "يعتقد أنه يمتلكه".

ومن ناحية أخرى، تلعب المتغيرات الحضارية والثقافية دوراً هاما في التفاعلات الدولية للمرحلة الحالية سواء على مستوى أهداف الفاعلين الدوليين أو أدواتهم ووسائلهم لتحقيق هذه الأهداف. فبالمثل كان للقضايا الأيديولوجية تأثيراً واضحاً في صياغة رؤية كل من تركيا وإيران ومصر لغيرها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك إشكالية العلاقة بين الإسلام والديموقراطية، فتركيا دولة علمانية تعمل على محاصرة الحركة الإسلامية بها حتى لو تولى الحكم بها حزب ذو توجه إسلامى، مصر دولة لا تقبل أى دور سياسى للقوى الإسلامية وتعمل على إقصائها سواء معتدلة أو متطرفة، في حين ما زال الجدل حول الحرية والمجتمع

المدنى يسود العلاقة بين الإصلاحيين والمحافظين داخل إيران. ومن ثم فإن عملية الإصلاح السياسى في الدول الثلاث والذى يمكن في إطاره بلورة صيغة صحية وصحيحة للعلاقة بين الإسلام والديموقراطية تشكل عنصراً هاماً للتأثير على العلاقات بين الدول الثلاث.[١]

قبل الحديث عن الرؤى الإقليمية لدور مصر لابد من الإشارة إلى أن واقع مصر دوليا وإقليميا وداخليا يتسم بكثير من التحديات والمشاكل التى تعيق انطلاقه السابق في لعب دورا قياديا مركزيا يترجم إمكانياته المطلقة وموقعه الجيواستراتيجى ومكانته الفكرية.

دوليا، انعكست الأحادية القطبية بشدة على منطقتنا بحيث ازداد تأثير القطب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر على سلوك الحكومات في المنطقة، حتى الدول المناوئة منها أصبحت تضع للمحدد الأمريكي ثقلا كبيرا في حساباتها الخارجية. ولفترة ليست بالقصيرة ارتبطت تحالفات مصر الدولية بعلاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة واستمر هذا الوضع بصورة أوضح في هذه الفترة الحالية، ويتم تناول ومعالجة التباين في وجهات النظر حول الدور الإقليمي المصري في إطار هذه المنظومة الحاكمة.

وإقليميا، فإن مصر يزداد شعورها بدول الجوار الجغرافى والتاريخى عندما تكون قوية وتكون لها رسالة، ومن ثم يظهر دورها بإدراكها أنها مركزاً وحولها أطراف، وذلك منذ مصر القديمة. ولكن منذ فترة طويلة تراجعت تراتبية إيران وتركيا داخل الوعى المصري أمام الأهمية المعطاة للولايات المتحدة وأوروبا.[٢]

وداخليا، برزت أهمية متغير القيادة في صياغة تصور لطبيعة الدور ثم في النجاح في تنفيذه واختيار وسائله. فالقيادة المصرية ترتكن في الأساس إلى نهج العقلانية والتروى والبعد عن المغامرات، وهو وإن كان أمرا محمودا في القدرة على تطويق الأزمات والمرور من المشاكل المختلفة بسلام، إلا أنه لا يقدم خطابا فكريا وأيديولوجيا متمايزا يسمح بانفراد مصر بالقيادة الفكرية، خاصة وإن الواقع الداخلى المصري يطرح قيودا أكثر مما يقدم فرصا. فقد تحولت قضايا مصر الرئيسية إلى قضايا تتعلق بالاحتياجات الأساسية مما لا يعطى الخيال السياسي الذى هو الضرورى لتحديد وتوسيع دور مصر الإقليمي ويقوى من الحضور المصري في المنطقة، وهو الأمر الذى كان متوفرا في مصر خلال عهود مختلفة منها: أحمس وصلاح الدين وعبد الناصر ممن حكموا مصر وكان لديهم رؤية سياسية تعتمد على خطاب إقليمى طموح (حتى وان بدا غير واقعى بمقاييس اليوم) وليس مجرد الانحصار في حل المشاكل اليومية.[٣]وستنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين: يتم تناول الرؤية الإيرانية

والتركية لمصر ودورها بتفصيل أكبر فيهما. وستتم هذه المعالجة انطلاقا من محورين أساسيين: الأول، خاص بالمحددات والمتغيرات محليا، إقليميا ودوليا والتى تؤثر على صياغة رؤية الأطراف الإقليمية المختلفة لمصر ودورها. أما المحور الثانى، فيتعلق بمستوى القضايا المختلفة التى تداخل فيها الدور المصري مع الأدوار الإقليمية الأخرى وساهمت طبيعة هذا الدور في رسم صورة الدور الإقليمي المصري.

أولاً- الرؤية الإيرانية للدور المصري:

تاريخيا، سادت نظريتان تحكمان النظرة الإيرانية لمصر وهى التواصل والمنافسة منذ العصور القديمة. على المستوى الثقافى كان مفكرو مصر وإيران في العصور الإسلامية بمثابة ممثلين لاتجاهين متوازيين في الفكر الإسلامي العام، أحدهما يمثل يمين الوسط في مصر، والثانى يمثل يسار الوسط في إيران، وقد استطاعا التواصل خلال فترات مختلفة من التاريخ الإسلامي والالتقاء عند محور الوسط لأصحاب الفكر الدينى الذى يجمع بين الوسط الإصلاحى والوسط الثورى، وكان من أهم مظاهره نقطة الالتقاء حول فكر آل البيت مرورا بفكر الفاطميين وفكر جمال الدين ومحمد عبده إلى فكر محمود شلتوت حول التقريب بين المذاهب.(٤) تدرك إيران أهمية مصر بالنظر إلى إمكانياتها الضخمة ليس فقط المادية بل الثقافية والسياسية والاستراتيجية، مثال الوعى بدور الأزهر الشريف في التقريب بين المذاهب ودور مصر كبوابة لشمال أفريقيا، بل إن توطيد العلاقات الإيرانية المصرية لا يأتى بالنفع فقط على الدولتين فقط بل المنطقة الإسلامية بأسرها.(٥) فعلى المستوى الثقافى والحضارى هناك شعورا إيرانيا بوحدة اللغة وعمق الروابط التاريخية والثقافية تحت مظلة الاسلام، ومصر تحتل مكانة كبرى خاصة في ظل وجود أهل البيت في ربوعها. وفى حديث له أشار خاتمى إلى أنه فيما يخص التاريخ والحضارة والثقافة، فإن الأمتين الإيرانية والمصرية لعبتا دورا هاما في تأسيس ومد الحضارة الإسلامية. ويؤمن بأن الأمتين اليوم "متساويتان" مع بعضهما البعض. فمن ناحية التاريخ فإنهما متقاربتان بشدة لبعضهما البعض. وأشار إلى تقديره لمكانة مصر فى العالم المعاصر. ويرى أن الاختلافات فى المواقف السياسية بين الدولتين التى خلقت فجوة يمكن تخطيها على المستويات الشعبية والثقافية والاقتصادية أولا.(٦)

على مستوى الخبرة السياسية التاريخية، تم النظر إلى الناصرية كقوة منافسة اعتمدت على القومية العربية واتخذت موقفا معاديا لإيران، فقد كانت العلاقات بين إيران

والعرب متوترة لقرون طويلة.(٧) فعند تبنى مصر مشروعا بعيدا عن القومية العربية تضعف المنافسة التى يطرحها الدور الإقليمي لمصر أمام إيران.

ترى إيران أن دور مصر الإقليمي الأساسى يقع في العالم العربى وأفريقيا، في حين أن مجال إيران الإقليمي في "الخليج الفارسى" والشرق الأوسط. وكان هناك دوما سلوكا تنافسيا متداخلا، فلا تستطيع مصر أن تتعامل مع منطقة الخليج وآسيا بدون أخذ الدور الإيرانى في الاعتبار، ولا تستطيع إيران أن تتجه إلى قارة أفريقيا الواسعة خاصة شمال إفريقيا بدون اعتبار دور ومكانة مصر. تمثل مصر مع السعودية وسوريا دول محورية في العالم العربى، وإيران دولة محورية في الخليج والشرق الأوسط. والتعاون بين مصر وإيران يمكن أن يلعب دورا هاما في التطورات الإقليمية: في المجالات الأمنية، السياسية، الاقتصادية وبشكل عام في تكملة بناء الثقة تجاه العالم العربى. إن إيران كدولة غير عربية يمكن أن تكون عاملا هاما في مد الجسور بين الدول العربية والدول المسلمة غير العربية، وهى في ذاتها خطوة لتقوية الإسلام. ونظرا للتهديد الإسرائيلى للمنطقة ترى إيران أن أدوار مصر وإيران الإقليمية يمكن أن تكمل بعضهما البعض. كما إنه في إطار دعوة حوار الحضارات واستجابة مصر لها يمكن أن تكون مصر وإيران محورا للحوار.(٨)

تؤثر المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية على صياغة إيران لرؤيتها حول دورها ومن ثم أدوار الفاعليين الإقليميين كذلك.

تصارع إيران عقب الثورة الإسلامية- مثلها مثل أى ثورة - تياران بين التوجه إلى الداخل وبناء نموذج داخلى ناجح يحتذى به وبين الاندفاع نحو الخارج، فسقطت إيران طوال العقد الأول من عمرها ما بين القائل بالقومية الإسلامية أولاً والداعى إلى القومية الإيرانية أولا، إلا أن وصلت إلى ضرورة عدم التفريط أو الإفراط في أى منهما.(٩) انتقلت الجمهورية الإسلامية بعد العبور من مرحلتى سياسة تصدير الثورة ومواجهة الغزو الثقافى إلى مرحلة جديدة بوصول خاتمى، إنها مرحلة نبذ التوتر في إطار حوار الحضارات على الساحة السياسية الخارجية، ومن إسلوب إتخاذ الدفاع الرادع على الساحة العسكرية والأمنية ركيزتين لتدعيم مكانتها في النظام الدولي،(١٠) يعمل فكر خاتمى على نقل الثورة الإسلامية إلى مرحلة جديدة مغايرة، كما يقوم على الاستقلالية الوطنية ورفض الحضور الأمريكي وإستعداده للتعاون مع مصر إلى أقصى درجة. (١١)

انعكس الجدل الإيراني الداخلي ما بين إصلاحيين ومحافظين على رؤية إيران لمصر ودورها.يثور حديث عن دور المحافظين في عرقلة عودة العلاقات المصرية الإيرانية بسبب نظرتهم إلى مصر، ولكن في المقابل بدأت تظهر تيارات تنادى بضرورة إعادة النظر في الرؤية إلى مصر ودورها، وتدعو إلى النظر إلى رسالة الخميني الخاصة بقطع العلاقات مع مصر في سياقها في ذلك الوقت – عقب عقد اتفاقية كامب ديفيد– ومقارنتها بحالات أخرى مثل العلاقات مع السعودية. فظهر تيار ينادى بمراجعة "الأصولية السياسية" خاصة وإن الانتظار الطويل له تكلفته. بل إن كثير من الدوائر الإيرانية بدأت ترى أن الدبلوماسية المصرية لا تسودها نظرة سلبية للخميني والثورة الإيرانية.(١٢) فقد بدأ يتضح الاتجاه البراجماتي بشكل أكبر داخل الدوائر الأكاديمية الإيرانية.

في ظل مبادئ السياسة الخارجية الإيرانية المعلنة خلال السنوات السابقة: العزة، والحكمة، والمصلحة، اتجهت جهودها في سبيل اعتماد الثقة المتبادلة ودعم الحوار، وتمكنت من توجيه علاقاتها الخارجية في إطار مصلحتها القومية، ولكن تظل مصر من الاستثناءات المعدودة في هذا السياق. ففى الوقت الذى أذابت فيه المصالح جليد العلاقات الإيرانية مع عدد من دول العالم المختلفة إلا أن رجال الحكم الإيرانيين والمصريين ما زالا في مرحلة التردد. وتنتقد الأوساط الإيرانية النظرة المصرية لصانع القرار الإيراني باعتباره منقسما حول الموقف من مصر، في حين يعلن الإيرانيون أن هناك إجماعا على كافة المستويات حول هذه المسألة. ويستخدم المسؤولون الإيرانيون عدة مؤشرات في التدليل على الموقف المصري غير الحاسم فيما يخص الموقف من إيران، منها الإشارة إلى صعوبة حصول الإيرانيين على تأشيرات الدخول وإلى الوجود الدائم لهاجس الأمن والخوف من التدخل في الشئون الداخلية. بل إن أحداث ١١ سبتمبر قد وأدت الرغبة المبدئية في عودة العلاقات مع إيران بسبب الضغوط الغربية والأمريكية ومساواة الإسلام والعرب بالإرهاب .كما أن المشكلات الحياتية اليومية والأزمات الاقتصادية قد جعلت العلاقات مع الولايات المتحدة "حياتية" من أجل الحصول على المساعدات وفق الرؤية الإيرانية،وجميع هذه العوامل قللت من الرغبة المصرية في قبول المغامرة وتحسين العلاقات مع إيران بعد أن أصبحت أحد محاور الشر لدى القيادة الأمريكية.(١٣)

يلقى الجانب الإيراني بتبعه عدم عودة العلاقات على تردد الجانب المصري بالأساس وإنها "مشكلة مصرية– مصرية" وليست مصرية–إيرانية، وأن العلاقات الهامة مع

المتحدة هى التى تقف عقبة أمام حسم التردد المصري. في حين أن الجانب المصري يركز على أن المشكلة تكمن في عدم توحد الرؤية الإيرانية حول الموقف من مصر، بينما يدعو الإصلاحيين تحت زعامة خاتمى إلى أهمية عودة العلاقات فإن المحافظين على الأقل يظلوا صامتين بحيث لم يتحدث خامنىء عن أهمية عودة مثل هذه العلاقات، وهو في النهاية -وفق الرؤية المصرية- يملك قرار إعادة العلاقات. كما أن الجناح المتحفظ على عودة العلاقات مع مصر يريدها عودة مشروطة وهو أمر ترفضه مصر لأنه يمس بسيادتها، فطلب التبرؤ من اتفاقية كامب ديفيد يتعلق بشأن سيادى مصرى بالأساس. وبالمثل فإن التأكيد على متغير الضغوط الأمريكية أمر يمس حرية اتخاذ القرار المصري بالإضافة إلى أن الدور الأمريكي لم يعرقل توطد العلاقات الإيرانية مع كل من السعودية والكويت. (١٤)

ومن ثم تبدو النظرة إلى مصر من الجانب الإيرانى خاضعة لنوع آخر من التجاذب يلعب فيه خامنىء الدور المسيطر في ضبطه وتصويبه والتخفيف من حدته، تلك الحدة التى عبر عنها التيار المحافظ في جريدة" جمهورى إسلامي" حينما شنت هجوما على مصر في الوقت الذى تزايدت مؤشرات التقارب المصري الإيرانى المدعومة من الإصلاحيين. حيث ما زال التيار المحافظ يرى في مصر الدولة التى عقدت معاهدة الصلح مع إسرائيل واستضافت شاه إيران وقدمت تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة خلال عملية محاولة تحرير رهائن السفارة الأمريكية وقدمت دعمها للعراق في حربها ضد إيران ووقفت بجانب الإمارات في قضية الجزر، إذن سيحدد مصير التنافس الإصلاحى المحافظ طبيعة ومسار النظرة الرسمية إلى مصر وإمكانية التقارب معها. وما زالت الغلبة الفعلية غير المعلنة للمحافظين الذين يرون ضرورة حصر التعامل، والتوجه إلى مصر في الدوائر الرسمية الدبلوماسية بعيدا عن الدوائر الأخرى المدنية والتى قد تؤدى إلى تدعيم التطبيع بصورة تخرجه من تحت سيطرتهم، وهو الأمر الذى يجعل المبادرة في هذا المجال فى يد الإصلاحيين. ويحاول التيار الإصلاحي إعادة قراءة دور إيران الإقليمي على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، ومن أبرز مؤشرات ذلك إعادة النظر في رؤية مصر. ويرى الاصلاحيون أنه إذا كانت معاهداة كامب ديفيد تحكم النظرة إلى مصر، فكيف يمكن تفسير التوجه الإيرانى للأردن بل ولسوريا ودعمها بالرغم من مفاوضاتها مع إسرائيل. لا يسيطر خاتمى بالكامل على تلك المسألة، حيث برز دور ولايتى كمستشار لخامنىء تحت إشراف وتكليف مرشد الثورة. واستمر الجناح المحافظ في سعيه إلى إخضاع هذه الورقة لرؤيته

بعيداً عن إطار التطبيع الكامل وحصرها في الإطار الدبلوماسي الرسمي. إذن التوجه لمصر والنظرة إليها يتأرجح ما بين وضع العلاقة معها تحت إشراف وتوجيهات خامنىء وما بين الانفتاح عليها من منطلق رؤية جديدة لدور إيران الإقليمي في رسم خارطة التحالفات الإقليمية في المستقبل وذلك بالتقاطع مع رؤية خاتمي لهذا الدور بجوار سوريا والسعودية. ولكن في الوقت ذاته لابد من الانتباه إلى بعض الإشارات الصادرة من المحافظين أيضا، فقد بدت نشاطات "رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية" المحافظة والخاضعة لإشراف المرشد ورعايته تشكل وزارة موازية لوزارة الإرشاد على صعيد العلاقات الخارجية المرتبطة بمصر بل ولم تغب مصر عن أنشطتها داخل إيران حتى في الفعاليات التى أقامتها مع جهات غير إيرانية وتحت غطاء ثقافى، مما يعد أمراً ذو دلالة على الاستعدادات الإيرانية التى يجب على مصر الالتفات إليها والتقاطها واستثمارها خاصة وإنها آتية من الجهة الأقدر على بلورة أى توجه خارجى إيرانى وتسويقه داخليا وتسويغه من الناحية العقائدية لأنها تمتلك الفعالية المحورية المطلوب توظيفها.[١٥]

تنظر مصر إلى إيران على أنها منقسمة داخليا بينما تنظر إيران إلى مصر في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وما تفرضه عليها من ضغوط، وهى تلك الضغوط التى تعتقد إيران أن مصر تستخدمها كورقة في يدها فى مواجهة إيران ، لكنها في نفس الوقت تدرك أن تقييم القيادة المصرية لهذا الواقع ولسبل التعامل معه مختلفا.

على مستوى القدرة الذاتية والموارد الإقليمية والدولية تتمتع إيران بإمكانيات ضخمة تسمح لها بلعب دور إقليمى كبير حاليا وأكبر في المستقبل، وذلك بالنظر إلى احتياطات البترول، مخزون الغاز الطبيعى الذى يعد الثانى فى العالم بعد روسيا، إلى جانب القدرات البشرية والصناعية والتكنولوجية، وإلى الثقل الجغرافى والديموجغرافى والإستراتيجي. من المتوقع أن تكون نسبة النمو الإيرانى ثانى أعلى نسبة نمو فى الشرق الأوسط وهى ٥,٤ % فى ٢٠٠٣ بينما النسبة المتوقعة بالنسبة لمصر ١،٨%.[١٦] كما أن هناك تطوير القدرة العسكرية بشقيها التقليدى والنووى، بالإضافة إلى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ الباليستية. وجميعها تدعم من المقومات المادية لمكانة وهيبة إيران. وذلك بالإضافة إلى المقومات الأيديولوجية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالموقف من القضايا الإقليمية والدولية المختلفة. كما أن من محاور الهيبة والمكانة الإيرانية توافر ما تفتخر به

إيران دوما من "حكومة وطنية مستقلة" تضاف لموارد الدولة الأخرى الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية.

دوليا، يمثل نظام الأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية تهديدا كبيرا للأمن القومي الإيراني، خاصة وان هذا النظام يسعى إلى عدم بلورة أنظمة سيطرة إقليمية ويسعى إلى التقليل من التوافق بين الوحدات الإقليمية بل وتقوية الخلافات الإقليمية وحرمان الوحدات الإقليمية من الفرص الاقتصادية والسياسية التى تتضمن مصلحة مشتركة وتساهم بدور فى أمنها المشترك. ،ومن ثم فإن البيئة الدولية الحالية تعد بالنسبة لإيران تهديداً للوجود ذاته، ولذا يجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لتقديم المصالح القومية.[١٧] لذا يعد الظرف الدولي والإقليمى الحالى من أنسب الأوقات لإيران لمحاولة استخدام دور مصر الإقليمي لتحسين وضعها الاقليمى ولكن من الجانب الآخر، هل هو انسب الأوقات للقيادة المصرية للاستجابة؟ تلك هى الإشكالية الحقيقية، هناك رؤية إيرانية ترى أن أحداث ١١ سبتمبر قد تكون عامل تقريب لمصر وإيران وليس العكس وبدت حاجة إيرانية أكبر لاستثمار الدور الاقليمى لمصر. ولكن فى نفس الوقت تدرك أيضا أن النظرة المصرية مختلفة بل قد تكون داعية من وجهة نظر مصر إلى التريث فى اتخاذ خطوة للتقرب من إيران أو تجاه استثارة القطب الأمريكى المتحفز.

انعكس بوضوح الوضع الدولى لإيران على وضعها الإقليمى، حيث يضع كل من الموقع الجيوبوليتكيى والأيديولوجى إيران فى مواجهة مع بنية النظام الدولى الحالى،هذه البنية تلعب دورا حاسما فى رسم الرؤية الإيرانية الخارجية وتوجهاتها الإقليمية. ترى بعض الدوائر الإيرانية أن نظام السيطرة الأمريكية ضد إيران تشكل فى الشرق الأوسط بمحورية تركيا وإسرائيل. وقامت إسرائيل بالتحالف مع تركيا لمواجهة خطر العرب عن طريق إيجاد تحالفات مع أمم غير عربية. وتعتبر إيران إسرائيل أكبر تهديد لها لأنها معارضة للتواجد الإسرائيلى ولذا تعمل على إحداث خطرا فعليا لإيران على حدودها فى مقابل خطر إيران فى جنوب لبنان[١٨] وزاد هذا الخطر بمحاولات مد التواجد الإسرائيلى فى العراق.

ازدادت أهمية الدائرة الإسلامية لدى الإدارك الإيرانى عقب الثورة. وتقع مصر فى وسطها. كثيرا ما أشار كبار المسؤولين الإيرانيين إلى ضرورة عودة العلاقات بين مصر وإيران ليس لصالح البلدين فقط بل لصالح المنطقة بأسرها والمسلمين جميعا حيث إن هاتين الدولتين هما من أكبر دول المنطقة. فدائما ما تتلازم كلمات مثل "تقوية وحدة المسلمين" "

لتحسين وضع العالم الإسلامي"[١٩] مع الحديث عن مصر وعودة العلاقات معها، فكأن من أهم أدوار مصر داخل الإدراك الإيرانى هو مدخل التضامن الإسلامي لما لمصر من ثقل إسلامى ثقافى وغيره. تدرك كثير من القيادات الإيرانية مكسب التكامل مع دور مصر الاقليمى بالرغم من الاختلاف مع منطلقاته الأيدويلوجية والتحالفية. كما أنه لا يمكن الحديث عن بناء تفاهم عربى إيرانى كامل وفعال بدون حل الخلاف المصرى الإيرانى منذ ١٩٧٩.

وقد رتب وزير الخارجية الإيرانى كمال خرازى منطقة الشرق الأوسط كثانى أولوية فى أجندة السياسة الخارجية الإيرانية بعد جيرانها فى الخليج وآسيا الوسطى، ثم تليها أوروبا والولايات المتحدة خاصة بعد الوجود المباشر للأخيرة فى المنطقة، وتتماس مصر مع جميع هذه الدوائر فى أهميتها الإقليمية لدى إيران. ومن ناحية أخرى، ترى إيران ذاتها كديموقراطية إسلامية لا تتواجد لها أمثله متكررة ولذا فليس من المتوقع إبرامها تحالفات إقليمية ولكن فقط تعاون إقليمي كما هو حادث حاليا. [٢٠]

اشتركت الدولتان فى القلق تجاه الترتيبات الإقليمية الجديدة التى تخدم فى النهاية النفوذ الإسرائيلى تحت رعاية أمريكية، ومن أهم هذه الترتيبات تلك الداعية إلى التعاون الاقتصادي الإقليمى وفى إطاره تتصاعد أهمية الدول المتعاونة مثل قطر والأردن وتركيا أمام انخفاض قيمة الحكومات غير المتعاونة ومنهم مصر وإيران وسوريا.[٢١]

ومن ثم عند ترجمة الموقع الدولى والإقليمي والأيديولوجي، فسنقف على الموقف الإيرانى من القضايا الرئيسية التى تتداخل مع الدور المصرى سواء بالتأييد أو النقد والرفض.

على مستوى القضايا مثلت القضية الفلسطينية أولى القضايا التى اتسم فيها الموقف الإيرانى بالثبات والاستمرارية ربما بسبب تقارب المصلحة الأيديولوجية مع المصلحة القومية مما وفر للموقف الإيرانى حول هذه المشكلة إطارا واقعيا صلبا لا يحدث تغييرا كبيرا فى قراءته وإدراكه.

بالرغم من التكلفة العالية التى تتكلفها إيران دوليا من جراء موقفها من القضية الفلسطينية، إلا أن خرازى أعلن أيضا أنها مسألة أيديولوجية بالأساس كما أن إسرائيل تمثل التهديد الرئيسي لدول المنطقة بالطبع ليس بنفس درجة الدول المجاورة لإسرائيل مثل مصر ولكنه بالنظر لارتباط المصالح الإيرانية بالمنطقة عامة فهى تمثل تهديدا أيضا لمصالحها القومية.[٢٢]

بالرغم من موقف إيران الرافض لنهج التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى واعتقادها فى عدم جدواه لتحقيق هدف تحرير فلسطين، إلا أن لغة المعارضة قد خفت بوضوح وزادت مساحة قبولها للسلوك التفاوضي من جانب عدة دول عربية من أهمها سوريا، لبنان ،والأردن. بل أعلنت إيران تأييدها للمبادرة السعودية ولكن فى الوقت الذى اعتبر وزير الخارجية خطة السلام العربية التى أقرتها قمة بيروت "تكرار لقرارات صدرت عن الأمم المتحدة". مما يعنى أن التأييد الإيرانى للمبادرة السعودية كان بمجاملة دبلوماسية إيرانية للسعودية.(٢٣) وقد وردت فكرة وجود دولتين إسرائيلية وفلسطينية فى الخطاب الإيرانىعام ٢٠٠٢، ولكنها دعوة غير متكررة وتمت على استحياء ولا يمكن الاستنباط منها إلا حدوث تطور طفيف فى الرؤية الايراينة تجاه الأسلوب المتبع والهدف المرجو من إيجاد حلول للقضية الفلسطينية بحيث فتحت المجال أمام مرونة نسبية.

وبالنظر إلى الموقف الإيرانى بعمومه تجاه القضية الفلسطينية، كان من المتوقع أن نجد انتقاد الدوائر النخبوية والإعلامية (خاصة المحافظة منها) للموقف المصرى من إسرائيل ومن عملية السلام، وتثور التساؤلات فى اكثر من موضع عن جدوى وفعالية المؤتمرات الكثيرة التى تعقد برعاية مصرية، خاصة وأن أسباب الفشل وفق الرؤية الإيرانية تعود إلى عدم الاهتمام بمطالب الشعب الفلسطينى.(٢٤) وأمام تعثر مفاوضات السلام، وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان تحت وطأة شدة المقاومة اللبنانية، فقد بدأت لهجة الثقة بالرؤية الإيرانية الإقليمية تتزايد، بل ورأتها إيران مدعاة للتقارب مع مصر لمواجهة التعنت الإسرائيلى والتحالف التركى الإسرائيلى.

ومن ناحية أخرى، ترى إيران أن مصر أسقطت فكرة إزالة إسرائيل من مواقفها الرسمية ولكنها ما زالت تعمل على حماية الفلسطينيين وتساند سياسيا المقاومة فى الجنوب، كما أنها بدأت تتخذ خطوات لمواجهة تصاعد النفوذ الإسرائيلى فى المنطقة عقب محاولات تصعيد حركة التطبيع لفترة فى ظل استمرار مفاوضات التسوية السلمية. فتاريخيا تؤدى مصر دورا إقليميا تعمل القوى الاستعمارية وأمريكا على الحد من تعاظمه، ومصر لن تستطيع أن تغير سياساتها ولن ترضى بإلغاء دورها فى المنطقة والعالم العربى.(٢٥) وبذلك ازدادت أهمية الدور المصرى لدى القيادة الإيرانية فى ظل تصاعد الممارسات القهرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى.(٢٦)

بدأت إيران فى إدراك متطلبات المرحلة النوعية التى يمر بها الصراع العربى الإسرائيلى ودور مصر فيها. فمع بداية القرن الحالى اتضح لدى إيران دور مصر بجلاء كقوة إقليمية منذ ظهور بوادر مأزق عملية السلام، فقد غيرت مصر مسار مواجهتها للنظام الإسرائيلى مع مطلع هذا العقد، وحالت دون تقديم كثير من الامتيازات لصالح إسرائيل والتى كان من المقرر أن يقبلها العرب تحت وطأة الضغط الأمريكى وذلك من خلال وساطتها الدبلوماسية ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الاسرائيلى. وكانت مصر وإلى جوارها السعودية قد قامتا بدور مؤثر فى عدم تقديم عرفات تنازلات تتعلق بالقدس. فقد أعلن أسامة الباز: " إن قضية القدس لها مكانة فلسطينية وإسلامية وعربية ومسيحية وأن عرفات ليس حرا فى أن يقرر أى شئ يتعلق بالقدس."(٢٧)

وكان من السمات البارزة التى رحبت بها إيران، تزعم مصر "النضال الثقافى" فى العالم العربى ضد سياسات الاحتلال الإسرائيلى. وقد حالت القاهرة حتى الآن– بما لها من مكانة خاصة بين العرب – دون تسرب الدعايات الإسرائيلية المخربة إلى الأوساط الثقافية بالمنطقة. فمثلا لم يقم حسنى مبارك بزيارة لإسرائيل رغم تكرر الدعوات إلا سويعات قليلة فى جنازة رابين. كما خرج من مصر نقد للهرولة العربية باتجاه النظام الإسرائيلى بما خلق حواجز أمام هذه الحركات وسعى لعرقلة المشروعات الاقتصادية الإسرائيلية فى المنطقة مثل مشروعات المياه، الغاز، التجارة، والسياحة. كما قدم الخطاب المصرى تأكيدا على أن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، أعلن إدانته للممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، إلى جانب مطالبة وتأكيده على ضرورة نزع السلاح النووى الإسرائيلى وربط أى تدعيم للعلاقات مع إسرائيل بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وقد دعمت مصر من علاقات التعاون مع سوريا وأظهرت تأييدا سياسيا وإعلاميا للمقاومة فى الجنوب. وقد بدت محاولات تدعيم المحور السورى المصرى السعودى كعمل يأتى فى سياق مواجهة السياسات الإسرائيلية فى المنطقة. ومن المؤشرات الأخرى التى نظرت لها إيران إيجابيا: رفض مشاركة النظام الإسرائيلي فى المعارض الاقتصادية ومعرض الكتاب والمهرجانات السينمائية فى مصر، عدم الاشتراك فى مؤتمر الدوحة الاقتصادي والذى حضرته إسرائيل، محاكمة عزام عزام رغم الضغوط الشديدة ورفض التقارير الإسرائيلية القائلة بضلوع إيران فى مذبحة الأقصر. وهناك شعورا إيرانيا عاما بأن هناك نشاطات مصرية موسعة للتقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية خاصة منذ انعقاد مؤتمر زعماء الدول الإسلامية فى

طهران وتولى إيران رئاسة المؤتمر فى ١٩٩٧ واشتراك وزير الخارجية المصرى فيه.[٢٨] إلا أن الأمر اختلف منذ إعلان بوش عن قائمته لمحور الشر.

يمكن استنباط أن الموقف الإيرانى من القضية الفلسطينية تحول لأن يكون أهم ورقات الشعور بمكانة الأيديولوجية ودلالة المكون الأيديولوجى القيمى فى السياسة الخارجية بحيث تضفى على التوجه الإيرانى الخارجى ملمح الفخر لدى الدوائر الإيرانية الحاكمة أو الثقافية.

ويرتبط تطور الرؤية الإيرانية للعرب عامة ومصر فى وسطهم بالموقف الإيرانى المتخوف من التحالف الاسرائيلى التركى. فالتحالف التركى الإسرائيلى قد أتى بإسرائيل مباشرة على الحدود الإيرانية، فمثل هذا الحلف ليس مجرد إزعاجا لمشروع الدولة الإيرانية بل تهديدا حيويا مباشرا لمصالح إيران الاستراتيجية. وتسعى إيران إلى تقارب أكثر مع الدول العربية للقيام بالضغط على محور أنقرة تل أبيب الذى هو من وجهة النظر الإيرانية محوراً لتغيير المحيط السياسى الأمنى للشرق الأوسط.[٢٩] كثيرا ما بدى أن إيران تريد مد دورها بفعالية فى العالم بتكوين محور بين سوريا والسعودية وتضم إليهما مصر وبذلك يمكن مواجهة النفوذ الاسرائيلى فى المنطقة. كما تدرك إيران أن التحالف التركى الاسرائيلى قد قاد كثير من القادة العرب مثل السعودية إلى الارتقاء بمستوى العلاقات مع إيران كما أدى إلى زيادة التعاون سوريا ومصر والسعودية .[٣٠]

كانت قضايا الصراع العربى الإسرائيلى وقضايا أسلحة الدمار الشامل من أهم القضايا التى إرتأت فيها القيادة الإيرانية دورا هاما وبارزا لمصر. وبدا لفترة أن التقارب الإيرانى المصرى قريبا، ولكن جاءت تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر لتزيد القيود الدولية المطروحة على الساحة الإقليمية بشكل جعل صانعى- القرار خاصة على الجانب المصرى- يواجهون بحسابات دولية ومتغيرات إقليمية جديدة.

بالنسبة لقضية أمن الخليج، فعلى مستوى ما يجب أن يكون ترى إيران أن يبقى الدور المصرى بعيدا عن دائرة الخليج مثال ذلك الموقف المصرى من إعلان دمشق التى اعتبرته إيران تدخلا فى شئون الخليج الذى هو من وجهة النظر الإيرانية لا يشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومى المصرى.[٣١] فعقب حرب الخليج الثانية وسعت إيران من مفهوم الوجود الأجنبى ليشمل الوجود العربى أيضا، فجاء رفضها لإعلان دمشق وإصرارها على

إسقاط هذا الاتفاق انسجاما مع رؤيتها الخليجية الخليج.[٣٢] ترى إيران أن تصعيد الدور العربى فى الخليج إنما هو انتقاص من قوة ودور إيران وليس تقوية وتكمله له.

تنبع استمرارية الرؤية الإيرانية من تجذر القناعة الإيرانية بدور القوة الإقليمية الكبرى سواء كان ذلك بدافع الهيمنة السياسية- كما ابتغى الشاه- أو بدافع القوامة السياسية كما يريدها النظام الإسلامي. [٣٣] وأكثر المناطق التى ينطبق عليها هذا التصور هى منطقة الخليج العربى. تقوم الرؤية الإيرانية تجاه الخليج على أنها الأقوى فيه ويجب أن تلعب "الدور الأول" فيه.

عند تقييم إيران للدور المصرى فى الخليج، فهى تضعه فى إطار رفض ما تراه تعريبا غير مقبول للقضايا الخليجية خاصة إذا كانت إيران طرفا فيه، فهو إذن رفض لعروبة الأمن الخليجى وتعظيم الدور المصرى فيه. ولكن فى ظل تطورات ما بعد حرب الخليج الثانية، اضطرت إيران إلى إعادة صياغة مفهومها للأمن الإقليمى بشكل نسبى خاصة بعد تجدد مصادر الخطر والتهديد، بالرغم من تلاشى العراق كتحد إقليمي لها. فالوجود العسكرى الأمريكى والطريقة الأمريكية فى إدارة حروبها فى الخليج ضاعفت المخاطر أمام الأمن القومى الإيرانى، حيث إن الإمعان الأمريكى فى استعراض قوتها فى الخليج أدى إلى إحباط شعور إيران بأهميتها كأكبر دولة إقليمية فى المنطقة.[٣٤]

مع الاعتراف الإيرانى بأهمية "الخليج الفارسى" للأمن القومى المصرى، فإنهم يرون أن البعد الاقتصادي يمثل أهم المصالح المصرية فيه حيث تزايدت أهمية البعد الاقتصادي لمفهوم الأمن وتقلص بعد "الحاكميات القومية" [٣٥] فترى إيران أن للدور المصرى فى أمن الخليج بعدين آخرين: الدور الثقافى، والذى لا يثير أى مشاكل وتتقبله إيران، ثم التواجد الاقتصادي، وترحب به إيران لحل المشاكل الاقتصادية للطرفين، أما فيما يتعلق بالدور السياسى المصري فبالرغم من اعتبار إيران أن قوة العرب إضافة لها، إلا أنها ترفض استخدام مصر فى المسائل المتعلقة بالخليج، فمثلا ترفض التدخل المصرى فى قضية الجزر. بل إن الولايات المتحدة ذاتها ترفض وجود دور مصرى فى الخليج،[٣٦] ولعلها المسألة الوحيدة المتفق عليها بينهما.

تبقى السعودية كقوة إقليمية ذات ثقل أهم من مصر لدى القيادة الإيرانية، خاصة فى ظل تحسن العلاقات السعودية الإيرانية والتى مثلت مدخلا لهدوء واستقرار علاقات إيران بالخليج بالرغم من مشكلة الجزر التى حرصت دول مجلس التعاون على الفصل بين تحسين

العلاقات مع إيران وبين موقفها المساند للإمارات فى مطالبتها بهذه الجزر. والخلاصة انه رغم التسليم بأهمية دور مصر الاقليمي بالنسبة لإيران، إلا أنه ليس بنفس أهمية الدور الذى لقوى اقليمية اخرى منافسة أكثر مساسا بالأمن القومى الإيرانى المباشر والمرتبط بمجالها الحيوى شمالا أو جنوبا، وهنا تظهر دول مثل تركيا، باكستان، والسعودية. فمصر خارج دائرة المنافسين المباشرين.

ترى بعض الدوائر الإيرانية انه فى ظل النظام الدولى المعاصر الذى تختلط فيه الإقليمية مع العولمة، تسود حالة من "التنافس التعاونى" بين الدول، بمعنى أن سعى الدول لتحقيق مصالحها القومية لا يمنع التنسيق ما بين سياسات كل منها. وفى حالة مصر- ونظرا لمصالحها المشتركة مع إيران الممتدة فى العالم الاسلامى والتهديدات الإسرائيلية- نجد أن أمامهما فرصا كثيرة للتعاون والتنافس التعاونى الذى يجب توسيعه.[٣٧] ومن هذا المنطلق، ترى إيران دور مصر دورا ايجابيا على مستوى التنظيم الدولى والمحافل الدولية المختلفة وتناول القضايا الثقافية والحضارية المثارة فى إطاره. لقد زاد الظرف التاريخى المعاصر المعقد من الوعى الإيرانى بعنصر الادراك المشترك لكثير من المسائل خاصة الثقافية والحضارية لمواجهة تحديات العولمة التى على العالم الإسلامى مواجهتها.

على مستوى التحديات الثقافية والحضارية فى المرحلة الحرجة الحالية، ترى إيران دوراً ايجابياً لمصر خاصة وان الأبعاد الثقافية فى السياسة الخارجية الإيرانية من اكثر الأبعاد التى تحظى بإهتمام سواء من المحافظين أوخاصة من الاصلاحيين تحت قيادة خاتمى الرئيس والذى نجح بشعاره "التحالف من اجل السلام" فى محاصرة الدعاية المغرضة الأمريكية والإسرائيلية ضد الدول الإسلامية، إلا أنها لم تستثمر بالشكل الأمثل بسبب انقطاع العلاقات الثقافية السياسية بين كل من مصر وإيران وغياب التنسيق بينهما.[٣٨]

تتباين الرؤيتان المصرية والإيرانية للعولمة: طبيعتها وآثارها وآليات التعامل معها، تقوم الرؤية المصرية للعولمة كواقع ينبغى التكامل معه واعتبار هذا التكامل ممكن من خلال الحوار الايجابى مع الدول الصناعية والمؤسسات الدولية الكبرى، ويمكن التغلب على النتائج السلبية للعولمة من خلال الحوار، ويظل جوهر العولمة اقتصادى بالأساس. أما الرؤية الإيرانية فهى تتشكك من القوى الدافعة للعولمة وبجانب الدعوة للحذر تدعو للاستفادة من ايجابيات العولمة كما تنظر ليس فقط للأبعاد الاقتصادية والأمنية بل تعلى من الأبعاد الثقافية أيضا. [٣٩] وبالرغم من تسليم الرؤية الإيرانية بوجود بعض الايجابيات للعولمة، إلا أنها

تميل إلى انتقاد العولمة وتشخيصها على أنها فى الأغلب منتجة للسلبيات، خاصة بالنسبة لإيران على المستويات الاقتصادية والأمنية والثقافية. بإختصار فإن الرؤية المصرية الرسمية أقرب إلى الرؤية الليبرالية الجديدة، أما الرؤية الإيرانية فهى الأقرب إلى الرؤية الناقدة للعولمة. وتعتبر العولمة الاقتصادية هى المجال الأهم الذى تتقاطع عنده الرؤيتان بحكم تشابه موقع الدولتين من النظام الاقتصادى للعولمة.(٤٠)

وتنطلق الرؤية الإيرانية التى ترى إمكانية الاستفادة من دور مصر دوليا من انتقادها للنظرة الشمولية الكلية للعولمة، حيث إن مستويات تأثر الدول المختلفة وتواجدها داخل الظاهرة ليس على قدم المسأواة على الاطلاق، ولكن إذا استطاعت الدول التى لها مصالح مشتركة ومتشابهة أن تنسق جهودها فى المحافل الدولية المختلفة فإنه يمكن فى هذه الحالة تقليص هذه الفروق وعدم المسأواة الرهيبة التى تعانى منها هذه الدول داخل ظاهرة العولمة. ويمكن لدور وعضوية كل من مصر وإيران فى الهيئات الدولية أن يساهم أيما مساهمة فى هذا المجال من المنظور الإيرانى عن طريق التعاون المشترك. بحيث يقوم البلدان بدور أكثر فعالية في وضع المواثيق ومعاهدات هذه الدول. (٤١)

تدرك إيران فى ظل وجود تقارب إيرانى مصرى مغزى تداعيات ١١ سبتمبر على النظام الدولى والاستقرار العالمى الذى بات خاضعا لجنوح أمريكى مبالغ فيه يعلى من استخدام القوة لمكافحة ما تسميه بالارهاب. ومن ثم إشتراك الطرفان فى ادراك المخاطر التى يواجهها المسلمون فى اطار الحرب المعلنة ضد الارهاب بحيث ازدادت الضغوط على دول عربية وإسلامية واتسعت محاولات التدخل فى شؤونها الداخلية بدعوى مكافحة الارهاب.(٤٢)

وقد اختلفت الدولتان فى تقدير الدور الأمريكى فى الحرب ضد الإرهاب ومدى صلاحيته، حيث اعلن خامنىء ان الولايات المتحدة لا تصلح لمثل هذا الدور، ومن ثم ترفض الانضمام للتحالف الدولى تحت الزعامة الأمريكية للحرب ضد الارهاب، فى حين أعلنت مصر ترحيبها بالانضمام لأى جهد لمحاربة الارهاب خاصة وانها كانت ضحية له بل إن وزير الخارجية المصرى أعلن أن مصر على ثقة أن الحكومة الأمريكية "كحكومة لدولة تؤمن بالقانون والعدالة" ستعمل من منطلق قضية قوية.(٤٣)

كما اشتركا فى تقييمها للحرب الأمريكية ضد العراق وتخطى آثارها حدود العراق وضرورة تكوين حكومة عراقية وإنهاء الاحتلال الأمريكى، وإن كان الأمر أكثر إلحاحا

ومساسا بالأمن القومى الإيرانى المباشر نتيجة للحدود الجغرافية المشتركة والدور الذى يمكن أن تلعبه إيران فى ظل وجود أغلبية شيعية فى جنوب العراق.

ترى القيادة الإيرانية امكانية القيام بأدوار مشتركة لاحتواء الأزمات ومواجهة التحولات من خلال التعاون ما بين البلدين وأبرز مثال على ذلك الوساطة المصرية الإيرانية لحل الأزمة السورية التركية فى ١٩٩٨، وهو الأمر الذى اعتبره وزير الخارجية الإيرانى نموذجا لما يمكن ان تحققه الدولتان لكثير من البلدان الإسلامية (٤٤) والتسليم بأهمية الدور المصرى التركى فى مجموعة ال١٥ ومجموعة الثمانية لدعم العودة إليها مجدداً.

قبل أحداث ١١ سبتمبر كانت وتيرة التقارب المصرى الإيرانى تسير بشكل جيد، وبدى أن هناك رغبة مصرية فى موازنة التحالف التركى الإسرائيلى بثقل مواز مع إيران خاصة بعد وفاة حافظ الأسد وما كان يمثله من ذراع للضغط المكافىء على الحدود التركية. كما كان من الأهداف المصرية الأخرى تجفيف منابع الدعم للجماعات الإسلامية ونزع غطائها الإقليمى، وهو الأمر الذى ينطبق أيضا على العلاقات الإيرانية السودانية، بل يمكن استخدام الثقل الإيرانى فى تطويق مراكز هذه الجماعات فى أفغانستان. فى حين تنظر إيران إلى الاستفادة من الدور المصرى لدعم حضور إيران دوليا وإقليميا، وهو ما حدث فى القمة الأخيرة لمجموعة ال١٥، التى تعد أحد الأمثلة على التأثير النسبى للدبلوماسية المصرية فى المحافل الدولية التى تهتم إيران بالعودة اليها مجددا. كما أن الانفتاح على القوتين الاقليميتين الأكبر مصر والسعودية قد يحمل فى طياته انفتاحا على خريطة التحالفات والعلاقات الدولية لهاتين القوتين. وهو هدف إيرانى محتمل على المدى المتوسط والبعيد. بالاضافة إلى أن كسب مصر قد يعنى تعزيزا لانتصارات خاتمى الخارجية، خاصة إقليميا. كما تتمتع الدولتان الإيرانية والمصرية بمركزية وحضور حضارى إقليمى تاريخيا حفظ لكلاهما دورهما وتأثيرهما فى المنطقة. كما ان طبيعة التحالف مع الغرب فى الحالة الإسرائيلية والتركية تبدو أصيلة لتوجه الدولتان الاسرائيلية والتركية بعكس الحال مع مصر وإيران –حيث بالنظر للتطور التاريخى –فهو تحالف وقتى تمليه اعتبارات المصلحة المحلية فقط. وليس ربط أقدار الدولة ذاتها به كما هو الحال مع إسرائيل وتركيا بدرجة متفاوتة.(٤٥)

ثانيا: الرؤية التركية:

ترى تركيا انها دولة إقليمية كبرى تستند إلى موارد بشرية واقتصادية استراتيجية ضخمة، وهو التصور الذى يقوم بالفعل على واقع قوى من موارد القوة المادية التى تسمح

لها بلعب دور إقليمى كبير ومكانة إقليمية ودولية واضحة. قال أزوال "إن تركيا أقوى دولة فى الشرق الأوسط فى الوقت الراهن. وهى قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطى للغرب فى المنطقة". (٤٦)

تتعامل الدولة التركية مع محيطها الخارجى انطلاقا من كونها ذات نظام علمانى استطاع التعايش وإفراز نموذج للإسلام "المعتدل"، ولكنها فى الوقت ذاته تقدم مثالا لنخبة حاكمة تسعى حثيثا للاندماج مع الغرب وإثبات أحقية وجدارة تركيا لتحقيق ذلك. وفى هذا السياق حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربى بالرغم من تغير البيئة الدولية (الحرب الباردة ومابعدها) والداخلية (تحول فى هياكل صنع القرار وفى تولى أحزاب مختلفة فى التوجه). كيف تدرك تركيا دورها؟ ومن ثم كيف توظف أدوار الفاعليين الإقليميين للتوافق مع هذا الدور؟ للاجابة، لابد من التعرف على الاطار الدولى، الإقليمى، والمحلى.

بالنسبة إلى النظام السياسى المصرى فإن تركيا العلمانية اقرب بكثير من إيران الأصولوية على المستوى الأيديولوجى. ترتبط **الأبعاد الداخلية** فى الحالة التركية بوصول حزب ذو توجه إسلامى – مثل العدالة والتنمية– إلى الحكم بل وانفراده بتشكيل الحكومة التركية نظرا لنسبة التصويت الكبيرة التى حظى بها فى انتخابات نوفمبر ٢٠٠٢. ففى هذه اللحظات الحرجة تصيغ تركيا سياستها الخارجية باسم حكومة حزب العدالة والتنمية، وهو الحزب الذى– بغض النظر عن مدى إسلامية ايديولوجيته وبرامجه قبل أو بعد انتخابه– اعتبر منذ البداية خليفة لحزب الرفاه وغيره من الأحزاب الإسلامية المتعاقبة على الحياة السياسية التركية.

من الممكن القول أن وصول حزب ذو توجهات إسلامية مثل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وتكوينه الحكومة منفردا لم يعن تغييرا كبيرا فى التوجه التركى الخارجى حيث استمرت الحكومة التركية فى حرصها على ثوابت النموذج التركى وأهمها على الاطلاق العلمانية وغربية التوجه، وهذا ما حرص على تأكيده كوادر الحزب الحاكم الجديد وما أكدته معالجة حكومة جول للأزمة العراقية والحرب الوشيكة فى العراق. ولكن بدأت درجة استقلالية القرار التركى تزداد ويقل سقف الاستجابة التركية للطلبات الأمريكية فى ظل حكومة أردوغان. إذن، الاشكالية الرئيسية هنا ليس فى مدى ولاء الحليف التركى وإنما فى المشاكل الداخلية التى تؤثر سلبا على قدرة تركيا الوظيفية فى إطار الاستراتيجية الأمريكية.

تؤثر أيضا المتغيرات الداخلية على رؤية تركيا-مثلها فى ذلك مثل إيران- إلى مصر وموقعها داخل أولويات صانع القرار التركى، فكلما ازداد المكون الاسلامى فى منظومة الحكم التركى كلما سادت نظرة تكاملية للدور المصرى الإقليمى، وكانت فترة أربكان خير مثال، وتلتها عقب ذلك فترة أردوغان حيث كثرت اللقاءات الدبلوماسية على كافة المستويات لتنسيق موقف تجاه الأزمة العراقية. ومن الأهمية بمكان ادراك التمايز بين المستوى الرسمي والمستوى الشعبى والمجتمعي: ففى الأول تطغى الرؤى العلمانية على تصور أوزان ومواقع الأطراف الخارجية ولذا فالنظرة إلى مصر تتركز حول الأبعاد السياسة والاقتصادية والاستراتيجية، فى حين أن البعد الثقافى والميراث الحضارى المشترك مرأى أكثر داخل المجتمع التركى خاصة الموالى للتوجه الاسلامى. بل إن الحكومة التركية فى فترة سابقة لم تعترف بشهادات الأزهر مما يعد مؤشرا على تراجع الأهمية الحضارية الإسلامية لمصر لدى النخبة التركية العلمانية على عكس الوضع بالنسبة لإيران الذى استمر هذا المكون فى احتلاله مكانة هامة عند النظر إلى مصر.

ويرتبط الجدل التركى الداخلى بالرؤى التركية الإقليمية، وقد انعكس هذا الشد والجذب على النظرة إلى العالم العربى بل بإعتبار هذا الأخير "الآخر الإقليمى" الذى هو امتداد للآخر الداخلى (بالنسبة للعلمانيين) وهو الإسلام [٤٧] بتأثير الحركة الإسلامية التركية ومفهوم العثمانية التركية فإن هناك اتجاها موازيا يعمل على نقل العالم العربى من موقع الآخر بالضرورة كما فى الصيغة الأتاتوركية إلى أن يكون امتدادا للذات كما فى السيناريو العثمانى الجديد.[٤٨]

فمن الأبعاد الداخلية الهامة التى تؤثر على الرؤية التركية الخارجية إشكالية الهوية، وهى غالبا ما تتجاذب ما بين الغرب والإسلام. وقد حاول البعض حل هذه المسألة بالتأكيد على الهوية متعددة الجوانب لتركيا. وقد صرح وزير الخارجية التركى السابق إسماعيل كيم فى محاضرة عن الهوية التركية متعددة الأبعاد "فالهوية التركية هى أوروبية وبحر متوسطية وقوقازية وبلقانية وشرق أوسطية وتمتد جغرافيتها التاريخية والثقافية العريضة من البلقان لآسيا الوسطى. وإن الهوية التركية نتاجا لعدة حضارات وثقافات".[٤٩] إذن فالدور التركى ذاته مرهون بالتوصل إلى توافق داخلى بشأن هوية وسياسة هذا البلد تجاه العالم الخارجى. فبعض التحليلات تشير إلى اضطراب السياسة الخارجية بسبب ترجمتها لعدم الاجماع الداخلى بين القوى السياسية الرئيسية كالعلمانيين والإسلاميين.[٥٠]

فى حين تختص البيئة الدولية الحاكمة للوضع التركى بالعلاقات الأمريكية التركية الخاصة وتداعيات ما بعد ١١ سبتمبر على النظام الدولى،خلال التسعينيات تكيفت تركيا مع الآحادية القطبية وأصبحت لاعباً إقليميا رئيسيا فى ظل المعطيات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وحافظت تركيا على التوجه الغربى الذى تحتل فيه الولايات المتحدة مكانة الحليف الأكثر. ومن ناحية أخرى، فرضت الظروف الحرجة التى يمر بها العالم عقب ١١ سبتمبر ورؤية وأساليب الادارة الأمريكية الحالية كثيراً من القيود على حرية حركة أى تنظيم ذو توجه اسلامى حتى لو كان حزبا سياسيا شرعيا فاز فى انتخابات ديموقراطية. ففى الوقت الذى تحدثت كثير من التحليلات على قيود البيئة الدولية الحالية الرافضة للاستبداد السياسى والتى وضعت سقفا على تحركات الجيش تجاه تكرار تجربة اربكان، أغفلت أيضا الخطوط الحمراء المفروضة على حزب العدالة والتنمية بحيث تجعل من تحدى أسس الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط مخاطرة لا يضمن عواقبها. فمحاولات الحكومة التركية الحالية لدرء تهمة "الإسلامية" والتأكيد على احترامها للثوابت التركية فى النموذج الداخلى الممثلة فى علمانية النظام، يجعل من الاعتدال الإسلامى فى تركيا مضطرا لأن يكون علمانيا فى هذه اللحظة التاريخية الحرجة، أو على الأقل لا ينطلق فى تطبيق أساسيات الرؤية الإسلامية التى اختير من قبل الناخب التركى على اعتبار أنه يمثلها.

ولا تدعى تركيا اضطلاعها بأى قيادة فى العالم الإسلامى أو إنها تمثل الإسلام فى علاقاتها بالغرب، حيث يعتبر أفراد النخبة التركية أنفسهم غربيون وعلمانيون أكثر من كونهم يخرجون من العالم الإسلامى.(٥١) ومن ناحية أخرى فإن الإدراك الغربى السائد- فى معظم ان لم يكن جميع التحليلات الغربية- يركز على الشكوك العربية التركية المتبادلة والنابعة من التاريخ العثمانى البعيد والثورة العربية بعد ذلك التى تعتبرها الذاكرة التركية خيانة عربية. مما يؤهلها للارتباط بالغرب وإسرائيل.(٥٢)

لقد أعطت حرب الخليج الثانية فرصة لدور تركى جديد فى الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب الباردة بعد أن انخفضت القيمة الاستراتيجية التركية نسبيا. فبدأت بلعب دور قوى من خلال قوتها الإقليمية وموقعها الجغرافى كأداة لمواجهة كل من إيران وموازنة الدول المستقلة حديثا من الاتحاد السوفيتى السابق ولتقليل صعود الإسلام السياسى بل وتقديم "إسلام معتدل" بديل. ورحبت تركيا بالدور الجديد خاصة وأن هذه المنطقة تسمح بالحصول على مكاسب اقتصادية أكثر من الأسواق الأوروبية كما تعمل على

تخفيف الضغوط الأوروبية على تركيا. وساهم التحالف التركى الإسرائيلى فى تزايد الأهمية الاستراتيجية لكليهما لدى الولايات المتحدة واسهم التعاون العسكرى بينهما فى ردع الحرب ضد أى منهما.(٥٣)

ولعل أهم تجديد طرأ على السياسة الخارجية التركية فى فترة ما قبل ١١ سبتمبر هو مزيد من **إقليمية التوجه** بشكل يخدم التحالف مع الولايات المتحدة. وبالرغم من تزايد الشركاء الاقليميين لتركيا فيما بعد الحرب الباردة إلا أنها استمرت فى توجهها الغربى الذى تحتل فيه الولايات المتحدة مكانة الحليف الأهم ويتم فى اطاره تقييم الحلفاء الإقليميين ليس فقط فى ذاتهم بل أكثر فى قدرتهم على تقوية الروابط الأمريكية التركية. (٥٤) ومن هذا المنطلق فإن الدور المصرى فى مجمله يمثل تكاملا وتعضيدا للدور التركى فى المنطقة خاصة من ناحية الحليف الدولى المشترك. ولكنه فى نفس الوقت لايمنع التنافس على مستوى الشركاء الإقليميين، فبالرغم من أن اسرائيل دولة ذات معاهدة مع مصر إلا أن الأخيرة تضع سقفا لتوغلها وتوسع نفوذها فى المنطقة، وإن تم تخطى هذا الخط فإن هذا يضر بالدور الإقليمى المصرى والمصلحة الإقليمية المصرية. فستظل إشكالية العلاقة مع إسرائيل تحكم علاقات مصر الإقليمية، فهى علاقة التقارب/التباعد إن جاز القول، فبالرغم من موقف مصر المرتكن على السلام كخيار استراتيجى إلا أنه موقف رافض ومناوىء لتوسيع أى هيمنة إسرائيلية على المنطقة والتى ستنتقص بالضرورة من مكانة مصر الإقليمية.

تتعامل تركيا مع النظام الدولى الجديد من خلال تأكيد مقدرتها على لعب دور الموازن فى القضايا الدولية الشرق أوسطية وإبراز فعاليتها لصيانة مصالح القطب الأمريكى وأهدافه.(٥٥) فقبل الحرب الباردة لم تقم تركيا بدور الوسيط فى النزاعات الإقليمية والدولية بسبب ما قد يؤدى اليه ذلك من إضعاف للدعم الأمريكى الذى تعتمد عليه اعتمادا كليا فى منظومتها الدفاعية ولأنه ايضا كان يتعارض مع اهتماماتها الإقليمية مثل القضية القبرصية. ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تغير الوضع والمنظور التركى وزادت القضايا الإقليمية التى يمكن أن تلعب تركيا فيها دور الوسيط وصانع السلام، مما يتقارب مع الدور المصرى فى عملية السلام فى الشرق الأوسط. رأت تركيا أنه لتطوير دورها فى الاستراتيجية الأمريكية لابد أن ترسم لنفسها دورا إقليميا فعالا على مستوى الشرق الأوسط عامة والعربى خاصة، فجاء الادراك التركى للدور المصرى الإقليمى فى هذا السياق، ليتأرجح

ما بين التكامل والمنافسة لدى القطب الأمريكى الكبير: التكامل لإثبات الدور الفعال فى توطيد الاستقرار الاقليمى وفى تخفيض التوتر فى سياق التفاعلات الإقليمية، والتنافس فى إثبات المكانة الإقليمية الوطيدة والدور الإقليمى الهام. إلا أنه بشكل عام لا يجب إغفال أن تركيا لم تطرح رؤية محددة خاصة بالشرق الأوسط وبالعالم العربى والذى تقع مصر فى قلبه، حيث إن سلم الأولويات داخل الأجندة التركية يرتبط بالأساس بالغرب، فتثور من ناحية مسألة العلاقة مع أوروبا والموقف من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، ومن ناحية أخرى مسألة كيفية صياغة علاقة تحالفية خاصة مع الولايات المتحدة تضمن تحقيق المصالح التركية وتساعدها على حل أزماتها. وفى هذا السياق تظهر الرؤية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط غير واضحة. ومن ثم تتم الاشارة دوما إلى مكانة مصر التاريخية والسياسية والاقتصادية مع التأكيد على سمة التعاون السائدة فى العلاقات، ولكنه ليس توجها محددا بأهداف مصاغة بدقة لتحقيق استراتيجية بعينها.

لا يمكن فصل مصر عن العرب عند الاشارة إلى الرؤية التركية لمصر ودورها الإقليمى. وقد حدث نوع من المراجعة الذاتية للتوجه التركى الخارجى، فبعد أن كان موجها فى مجمله إلى أوروبا والولايات المتحدة ، بدأت تتوجه للدائرة العربية والإسلامية والذى حظت فيه دول الخليج وعلى رأسها السعودية باهتمام تركى كبير. بدأ يتولد لدى تركيا رؤية جديدة عن الوضع الإقليمى وقامت على أساس ثلاث دوائر يمكن أن تلعب فيها تركيا دورا هاما: ١- دائرة الدول ذات الأصول التركية.،٢- الدول المطلة على البحر الأسود،٣- الدول الإسلامية والعربية، إلا أن التحالف مع اسرائيل وقف فيها عقبة بينما ساعدها فى الدائرتين السابقتين.

وبالرغم من عدم وضوح رؤية تركية محددة تجاه الشرق الأوسط عامة تتحكم فى تحركاتها الإقليمية، إلا أنه كثيرا ما ارتأت القيادة التركية فى مصر مدخلا للعالم العربى ولأفريقيا من أجل فتح أبواب التجارة مع هذه المناطق الواعدة مستقبلاً [٥٦]

لمعطيات ومتغيرات الواقع الاقليمى العربى أهمية كبرى فى رسم تصور الاطراف الإقليمية غير العربية للدور المصرى. وفى ظل بروز منافسة عربية على الأدوار الإقليمية ستتأثر عملية تقارب تركيا مع مصر بإعتبارها قائدة العالم العربى مما يغير من ملامح الدور المصرى لدى القيادة التركية. وفى نفس الوقت فإن مصر بإعتبارها قلب العروبة فلا شك ستتأثر بالرؤية التركية للعرب، حيث تؤكد بعض الكتابات أن العربى يتم توصيفه فى

سياق منظومة قيم الهوية التركية بإعتباره "الآخر" خاصة منذ استبعاد الأتاتوركية للإسلام من مكونات الهوية التركية. حيث تمكنت النخبة الأتاتوركية من فرض تعريفها للمصلحة القومية وتوجهت إلى الغرب كامتداد للذات التركية الأتاتوركية. وتباينت العلاقات العربية التركية عامة ما بين تجاهل وعداء وتعايش. (٥٧) بل وتعززت سياسات العداء التركية فى ظل تعاظم المد القومى العربى الذى جسد طموح "الآخر الإقليمى" فى وجهة النظر التركية والتى ترجمت إلى قيام الجمهورية العربية المتحدة ومع ثورة العراق بدا الأمر وكأن دولة عربية كبرى بين مصر وسوريا والعراق يمكن ان تنشأ على حدود تركيا. ثم كان التحالف مع أمريكا والاعتراف بنشأة إسرائيل فتناقضت رؤيتهما وتحالفاتهما مع قطبى الحرب الباردة، فتجمع فى بدايات النصف الثانى من القرن الماضى ممكنات التناقض ما بين مصر وتركيا. (٥٨) ثم عاد الاهتمام بالعالم العربى والإسلامى منذ السبيعنيات فبدأت مصر تتخذ مكانها فى الادراك التركى. وفى ظل التطور الذى مرت به العلاقات مع العرب من القطيعة إلى العداء إلى التعايش، كانت دوما تصور النخبة التركية العلمانية أن المصلحة التركية هى الدافع وراء هذا التحول الذى تحكمه باستمرار النفعية البحتة. وتصاغ المصلحة التركية على أساس العلمانية فى الداخل وامتدادها الغربى فى الخارج.(٥٩)

كثيرا ما ترحب تركيا بإضعاف الطابع العربى للمنطقة، فلقد كانت من أوائل دول المنطقة المرحبة والمندفعة نحو ترتيبات بناء الشرق أوسطية على المستوى الاقتصادي، انطلاقا من تقديرها لمصالحها وطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية ،خاصة مع إسرائيل والولايات المتحدة. فهى ترى أن هذه الترتيبات آتية لا محالة فكلما ضمنت مكانا لها منذ البداية كان لها دورا فاعلا فيها. وأمام عناصر القوة التركية – خاصة الاقتصادية من مياه وتجارة– جميعها تسمح لها وتساعدها على مواجهة مشاكلها الاقتصادية. وقد شاركت تركيا فى المفاوضات الاقتصادية متعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية وطرحها مشروع مياه السلام ومشاريع أخرى للتعاون الاقليمى مع اسرائيل، فالتعاون الاقتصادى والأمنى مع إسرائيل والولايات المتحدة تحتاجه تركيا لمساندة المواقف التركية إقليميا ودوليا. (٦٠) ومن ناحية أخرى، تدخل تركيا بدون أى عقبات بل بترحيب شديد فى المنظومة الإقليمية التى تسعى الولايات المتحدة لانشائها فى المنطقة على أسس غير عربية ، ومن ثم فتركيا مع اسرائيل من المفيد تقريب علاقاتهما بمصر لتمكين هذا المشروع بيسر وتذليل

العقبات أمامه، بخلاف الوضع تماما بالنسبة لإيران، التى لابد من اقصائها أو على اقل الفروض تحييدها.

وعند تولى حزب العدالة والتنمية الحكم مؤخرا فى تركيا، زادت التوقعات بمزيد من التطوير الايجابى للعلاقات التركية العربية وفى وسطها العلاقات التركية المصرية، وهو ما صرح به بالفعل أردوغان عقب فوز حزبه بالسلطة بل وجاء تعيين ياقييش فى البداية كوزير للخارجية لما عرف به من علاقاته القوية بالدول العربية ولعله الدبلوماسى للتركى الوحيد الذى يجيد العربية وخدم فى كل من الرياض ودمشق والقاهرة، كمؤشر قوى على هذا التوجه.(٦١)

تمثل تركيا مدخلا لمصر فى آسيا الوسطى ومصر مدخلا لتركيا فى العالم العربى وافريقيا. وتغلب حاليا سمة التكامل إقليميا على المنافسة بين الدور المصرى والتركى. فتاريخيا ونظريا تسود رؤيتان عند معالجة الدور الإقليمى لمصر بالنسبة لتركيا، وهما التنافسية والتنسيقية. فأمام رغبة كل من الدولتين فى لعب دور قيادى فى الشرق الأوسط قد تتعارض الأدوار، فتخلق حالة من التنافس الذى يرتبط بإثارة مشكلات بينهما ذات طبيعة خاصة. (٦٢) إلا أنه على مستوى القضايا كان هناك قدر أكبر من التوافق عن الخلاف البين، حيث برزت مساحات مشتركة أكبر بين الموقف المصرى والتركى. فمع تعاظم الرغبة التركية فى الانخراط فى القضايا الإقليمية العربية بالأساس مثل حرب الخليج الثانية والصراع العربى الإسرائيلى، كان لابد لها من الاهتمام أكثر بالدور المصرى والعمل على التكامل معه فى أحيان كثيرة لتحقيق الأغراض السابق الاشارة اليها.

بالنسبة لقضية الارهاب (قضية الساعة الآن)، يتسق الموقف التركى مع الخطاب الغربى خاصة الأمريكى وتماثلت فى هذا السياق الرؤيتان المصرية والتركية. إن تطور العلاقات الأمريكية التركية عقب أحداث سبتمبر ارتبط ولاشك بدرجة المساندة التركية لواشنطن فى حربها ضد الارهاب، فقد كان هناك تعاونا بين تركيا والولايات المتحدة فيما يخص الحرب الأمريكية ضد الارهاب على كافة المستويات. يتقارب الموقف التركى فى تعريف الارهاب ووسائل مقاومته من الرؤية الأمريكية وكذلك المصرية. فلقد عانت الدولة التركية فى مراحل متفأوتة من تكرار العمليات الارهابية على أراضيها، فنبعت رؤيتها من تداعيات خبرتها فى هذا المجال. وازداد هذا التقارب فى اقتراب مقأومة الارهاب وسبله التى قد تجىء على حساب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بعد أحداث ١١

سبتمبر.ورحبت تركيا بالدعوة المصرية لعقد مؤتمر دولى عن الإرهاب وسبل مكافحته على فترات متتالية.

إذن، لا يمكن فصل الدور المصرى والنظرة التركية إليه عن العرب وقضاياهم، فهى محكومة بتطورات الصراع العربى الإسرائيلى. وفى الوقت ذاته هناك ارتباط ما بين الموقف من التسوية السلمية للصراع العربى والاسرائلى وما بين التحالف الإسرائيلى التركى.

ترى تركيا فى إسرائيل ثقلا مضادا لإيران والعراق وسوريا عند الضرورة. كما أن تحالفها مع إسرائيل يلعب دورا مساعدا فى إقامة "مشروع الشرق الأوسط".(٦٣) ومن ثم قد تلعب مصر دورا موازنا فى هذا الاطار بين الارتماء فى أحضان إسرائيل والعداء للعرب فتسأهم فى تحقيق التوازن لتركيا بين الجهتين مما يسمح لها بحرية حركة أكبر إقليميا وبإضفاء مزيد من الفعالية لدورها لدى شريكتها الدولية فى المنطقة الولايات المتحدة.

من الذكاء أن تحاول مصر كسب تركيا، ولكن العلاقات التركية الإسرائيلية أقوى وأكثر تعقيدا، وفى ظل محاولات خلق كومنولث إسرائيلى فلسطينى أردنى، فإن على مصر ألا تقف موقف المتفرج خاصة وأن مصر داخلة من الدائرة التى ضدها إسرائيل عبر تركيا. فما هو حاصل بين تركيا وإسرائيل قد يكون دافعا للتقارب بين مصر وإيران- (٦٤)أو العكس فى ظل الهيمنة الأمريكية الفجة التى تحد من حرية الحركة الإقليمية، بحيث تتجه مصر إلى استمرار تدعيم تقاربها مع تركيا حتى لا تخلى الساحة لامتداد النفوذ الإسرائيلى بدون مجهود وحتى تتسق مع مسار تحالفاتها الدولية.

فيما يخص برامج الحد من التسلح والأمن الاقليمى تصورت تركيا- عقب حرب الخليج الثانية- إمكانية بناء نظام لتدابير الثقة والأمن فى الشرق الأوسط والاستفادة من خبراتها باعتبارها الدولة الوحيدة فى المنطقة العضو فى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى، وإن كانت عادت وأثارت عدة تساؤلات بالنظر لحجم وطبيعة المشاكل السائدة بين دول المنطقة مما يجعلها مختلفة عن أوروبا. كما أن مواقف الدول العربية ستتسم بالتشدد أمام القوة النووية الإسرائيلية، كما أن تركيا بصفتها عضوا فى الناتو فلن تكون إلتزاماتها واحدة ومتطابقة مع دول المنطقة خاصة فى ظل سعى المؤسسة العسكرية التركية لتحديث الترسانة التركية تقليديا وغير تقليديا حيث هناك بعض التقارير تشير إلى أن من أهم اهداف التحالف مع إسرائيل هو تحويل تركيا لأن تكون دولة نووية بحلول عام ٢٠٢٠، ومن ثم تثور مسألة

محدودية دلالة موقف تركيا المؤيد للموقف المصرى ومبادرة الرئيس مبارك لاخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.[٦٥]

وبشكل عام، كثرت الاتفاقيات والبروتوكولات والزيارات المتبادلة لتدلل على عمق الادراك المتبادل بشأن أهمية كل منهما كشريك للآخر. كما أن هناك حرصا متبادلا على تحييد الاقتصاد بقدر الامكان عن القضايا السياسية وما يقترن بها من اختلافات فى الرؤية، فهناك تزايد فى حجم التبادل التجارى ومشاريع اقتصادية مشتركة كبرى مثل تصدير الغاز الطبيعى المصرى لتركيا فى ١٩٩٩[٦٦] . فكثيرا ما تحتل الأبعاد الاقتصادية لعلاقات تركيا الخارجية درجة يعتد بها من الأولوية والاستقلالية عن العلاقات السياسية. ولذا فالعلاقات التجارية مع مصر كبيرة نسبيا بالرغم من محدودية العلاقات السياسية، والعكس صحيح أيضا مع إسرائيل. فوفق الرؤية التركية لا تؤدى علاقة الاعتماد المتبادل الاقتصادية بالضرورة إلى علاقات سياسية قوية[٦٧].

خاتمة:

الدور الاقليمى المصرى ومدخلات جديدة:

عند تقييم الدور الاقليمى المصرى، لابد من التفرقة بين مستويين: الأول هو الدور المأمول تحقيقه أو ما يجب ان يكون عليه الدور من وجهة نظر القائم به وبالنظر إلى موارده التى يملكها. أما المستوى الثانى فهو الدور الممكن تحقيقه فى أرض الواقع من وجهة القائمين على الأمر بالنظر للمعطيات الدولية والإقليمية والمحلية. وفى اطار هذا المستوى قد تتعارض أوتتلاقى الرؤى الإقليمية المختلفة للدور المصرى مع ما تعتقد الدولة المصرية أنها تقوم به بالفعل. وانطلاقا من المستوى الأخير عملت الورقة على تحليل النظرة الإقليمية للدور المصرى من خلال بعدين رئيسيين: المحددات والقضايا.

على مستوى المحددات فرضت طبيعة المرحلة الحالية التى يمر بها النظام الدولى إعلاءً من ثقل وتأثير المتغيرات الدولية –أو بمعنى أكثر تحديدا الدور الأمريكى المهيمن فى السياسات الدولية–. حيث تعاظم الدور الذى تلعبه المحددات الدولية فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر. فغالبا ما ارتبط الدور المصرى لدى الأطراف الإقليمية –خاصة غير العربية منها: إيران وتركيا– بمدى ما سيساهم به لتحسين خريطة التحالفات الدولية لهذا الفاعل. فلقد تكرس لدى إيران أهمية كسب الدور المصرى لفتح مجال أوسع لها للمناورة إقليميا ودوليا فى ظل العداء الأمريكى المتصاعد الموجه لها. وركزت القيادة الاصلاحية على امكانيات

التعاون المثمرة على مستوى القضايا الحضارية والثقافية لتحسين صورة إيران والإسلام دوليا. فى حين أن الوضع بالنسبة لتركيا يسير فى اتجاه النظر إلى الدور المصرى كدور مكمل للتوجه التركى سواء على مستوى التحالفات الإقليمية أو الدولية.

فى إطار توازن القوى الإقليمية، ظهرت دلالات جديدة للتوازن الإقليمى الحالى فى ظل المتغيرات الهامة المستجدة. ففى ظل تكاثر الوجود الأمريكى المباشر فى المنطقة وتوسع الهيمنة الإسرائيلية المخطط لها، حاولت كثير من الأطراف، مثل إيران موازنته بتدعيم علاقاتها مع العرب وفى قلبهم مصر. فى حين حافظت تركيا على تحالفها الاستراتيجى مع إسرائيل مع محاولة عدم استثارة العالم العربى. ومن ثم لعبت مصر دورا يعتد به فى إثبات أن تحالفات تركيا الإقليمية لا تهدد الأمن القومى العربى ولا تستهدفه على الأقل على المدى القصير، وأنه من الضرورى الاستمرار فى التقارب مع تركيا لاحتواء خطر هذا التحالف وعدم تعظيم آثاره السلبية.

أثرت المحددات الداخلية التركية والإيرانية فى تذبذب التوجه ناحية مصر.فى إيران، ما زال التيار المحافظ مترددا فى تقييم الدور المصرى بالنسبة لإيران حيث استمرت النظرة إلى مصر كحليف للولايات المتحدة ومهادن لإسرائيل. ولعل التردد من الجانب المصرى قد ساهم بدوره فى عدم حسم الموقف الإيرانى فى هذا الخصوص. أما فى تركيا فالتباين ليس فى القبول أو الترحيب بالدور المصرى المعتدل المشابه للدور التركى ذاته – فهذا أمر ليس محل للخلاف–، إنما فى درجة التقارب وعمق التوجه إلى الدائرة العربية والإسلامية ومدى توظيفها فى الاعلاء من مكانة تركيا لدى حليفها الإستراتيجى الهام.

عند الانتقال إلى مستوى القضايا من التحليل، تقف مصر موقفا وسطيا عاما يقربها من أدوار إيران فى مناطق وقضايا بذاتها فى حين يقربها فى أحيان أخرى مع تركيا.

إن الاشكالية الرئيسية الحالية التى تمر بها المنطقة هى الموقف من السياسة الأمريكية تجاه الشرق والتى تطورت إلى الوجود الأمريكى المباشر فى المنطقة. فيما يخص الحديث عن الشرق أوسطية منذ سنوات سابقة وخلق منطقة تجارة حرة حاليا فإن مصر تجد نفسها راغبة فى الدخول فى هذه المنظومة ولكن الأمر لا يخلو من منافسة مع تركيا ليس فى مسألة المبدأ ذاته بقدر ما هو فى مسألة توزيع المغانم والأعباء ودرجة القرب من بؤرة اتخاذ القرار الاقتصادى فى المنطقة. ويزيد موقع إسرائيل من هذه الترتيبات الأمر تعقيدا، بحيث تصبح طرفا رئيسيا تنطلق من خلاله أى تعاملات اقتصادية مجزية، فتزداد وطأة

الأقدام الإسرائيلية فى المنطقة بدرجة قد تهدد المصالح القومية المصرية. ومن هنا قد نجد مساحة تلاقى مع المرتكز الإقليمى الثالث وهو إيران الذى يتخذ موقعا خارج هذه المنظومة حتى الآن.

وفى هذا السياق أيضا، تبرز أهمية القضية الفلسطينية كمجال لاختبار الدور المصرى لدى القوى الإقليمية. وترجع هذه التراتبية الهامة لهذه المسألة على سلم الأولويات الإقليمية ليس لأنها الوحيدة بل لأنها بجانب المسألة العراقية تعد من القضايا الإقليمية الأكثر إلحاحا فى الوقت الحالى والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضايا الدولية المثارة بعد ١١ سبتمبر. إلا أن القدرة على التدخل فى المسألة العراقية أضحت محدودة للغاية بعد أن أغلقت الولايات المتحدة أى منفذ للوساطة أو عرض سيناريوهات بديلة لما تفرضه الإدارة الأمريكية من سبل وحلول تخدم وتمس فى المقام الأول مصالح أمريكية حيوية. اشتركت الأطراف العربية فى تبنى النهج السلمى لحل الصراع العربى الاسرائيلى ولكنها تنافست للعب الدور الأوضح والأكبر لتحقيق ذلك. وبالرغم من محورية الدور المصرى إلا أنه تعرض لانتقادات عديدة بإعتباره امتدادا للرؤية الأمريكية حول سبل حل الموقف. وبشكل عام حظيت الأبعاد الاقتصادية للقضايا الإقليمية وللدور الإقليمى المصرى بأولوية واضحة لدى صانع القرار المصرى ولدى مختلف الرؤى الإقليمية فى ادراكها لترتيب مصر لسلم اهتماماتها. فالواقع المصرى الداخلى (خاصة الاقتصادى) الذى يطرح قيودا كبرى أمام اطلاق دور مصرى طموح فى المنطقة، أثر ولاشك على صورة مصر إقليميا وحدد من إطار ومدى حركتها.

هوامش الدراسة

[١] حسنين توفيق إبراهيم، "مثلث العلاقات المصرية-التركية-الايرانية (المحددات، المسارات، الآفاق)"، أمتي في العالم (حولية قضايا العالم الإسلامى)، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٩٣.

[٢] حسن حنفى، مداخلة داخل الحلقة النقاشية الأولى "مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الآسيوى"، نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص٥٧١.

[٣] المرجع السابق، ص٥٧٧-٥٧٨.

[٤] محمد السعيد عبد المؤمن، "العلاقات الثقافية بين مصر وايران وسبل تطويرها"، الندوة الثانية للعلاقات المصرية الإيرانية، ٢١-٢٢ يوليو ٢٠٠١، القاهرة، ص٣-٥.

[٥] غضنفر اصل ركن آبادى، "الدبلوماسية المصرية وقضية الشرق الأوسط"، اطلاعات (الأخبار)، ٢٠٠١/١٢/٢٧، مختارات ايرانية، عدد ٢٠، ص٢٤.

[٦] Hamid Bayat, "Investigating Relations Between Iran and Egypt", African Studies Quarterly, Spring-Summer ٢٠٠٠, p٦٥-٦٦. www.netiran.com/Htdocs/Clippings/Fpolitics/٢٠٠٨١٩XXFP٠١.html

[٧] أحمد نجيب زادة،" ملاحظات على نقاط ضعف السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد خاتمى"، Discourse, Vol ٣, No٣< Winter ٢٠٠٢و مختارات إيرانية، عدد ٣٢، مارس ٢٠٠٣، ص٥٣.

[٨] Hamid Bayat,opcit, p٧٠-٧١.

[٩] مدحت حماد، "إيران والصراع العربى الإسرائيلى دراسة فى الأيديولوجية والسلوك"، نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص٢٠٥-٢٠٦.

[١٠] سيد حسين أمين، "النظام الدولى والجمهورية الإسلامية الايرانية"، نامة بزوهش (رسالة التحقيقات)، عدد ١٢-١٣، مختارات ايرانية، عدد ١٠، مايو ٢٠٠١، ص٤٠.

[١١] حسن حنفى، المرجع السابق، ص٥٧٥.

[١٢]حوار مع د. محمد جواد لاريجاني، "يجب على السيد خاتمي إحياء العلاقات ع مصر"، رسالت (الرسالة)، ٢٠٠١/٩/١٣، مختارات ايرانية، عدد ١٦، نوفمبر ٢٠٠١، ص٥١.

[١٣] جميلة كاديفار، "مداخلة: لدى من تكمن مشكلة عودة العلاقات بين مصر وإيران"، مختارات إيرانية، عدد ٣٠، يناير ٢٠٠٣، ص٧-٨.

[١٤]محمد السعيد ادريس، "ترف لا تحتمله مصالح الأمة"، مختارات إيرانية، عدد ٣٠، يناير ٢٠٠٣، ص٥.

[١٥] حسن فحص، "وقائع على طريق القاهرة – طهران"، شرق نامة، عدد ١، شتاء ٢٠٠٠ /٢٠٠١، ص٢٤-٢٦.

[١٦] Iran GDP`s Growth predicted at ٥،٤٪ in ٢٠٠٣,
http://www.iranexpert.com/٢٠٠٢/iransgdpgrowth١٢december.htm

[١٧] فرهاد قاسمى، "النظام الدولى وأمن إيران القومى"، مجلة أمنيت ملى (الأمن القومى)، العدد الثالث، ربيع ٢٠٠٠، مختارات إيرانية، عدد السادس، يناير ٢٠٠١، ص٣٥.

[١٨] المرجع السابق، ص٣٥.

[١٩] Khatami`s Advisor Says Iran-Egypt Should restore diplomatic ties,
http://www.iranexpert.com/٢٠٠٢/iranegypt٢٩november.htm

[٢٠] Dr Kharrazi: Eu-Iran Cooperation for the Sake of Peace and Security, November ٢٠, ٢٠٠٢ , http://www.mfa.gov.ir/News/Index.htm

[٢١] [Dina Ezzat, A conditional rapport, Al Ahram Weekely on line, ٢ Dec ١٩٩٨, Issue No ٤٠٥, http://weekly.ahram.org.eg/١٩٩٨/٤٠٥/eg٤.htm

[٢٢] Ibid, p٢.

[٢٣]محمد السعيدإدريس، "التسخين فى الشرق الأوسط ليس بعيدا عن إيران"، مختارات إيرانية، عدد ٢١، ابريل ٢٠٠٢، ص٥.

[٢٤] محمد إبراهيمى، "الكلام كثير والعمل قليل"، رسالة (الرسالة)، ٢٠٠٠/١٠/٢٣، مختارات إيرانية، عدد ٥، ديسمبر ٢٠٠٠، ص٤٣.

[٢٥] على أصغر محمدى، "القضية الفلسطينية.. مصر وإيران..خلافات فى الرأى.. آفاق المستقبل"، الندوة الثانية للعلاقات المصرية الايرانية، يوليو ٢٠٠١، القاهرة، ص٨-٩.

[26]Mubarak Kharazi probe bilateral relations, ٢٥ februry ٢٠٠١, http://www.sis.gov.eg/online/html٣/o٢٥٠٢٢١b.htm

[27] غضنفر أصل ركن آبادى، المرجع السابق، ص١٩-٢١.

[28] المرجع السابق ، ص٢٢-٢٣.

[29] "فى ظل حالة اللاعداء واللاصداقة: تركيا دولة الجوار"، مشاركت (المشاركة)، ، ١٢/ ٤/٢٠٠٠، مختارات ايرانية، عدد ١، اغسطس ٢٠٠٠ ص٤١.

[30] سيف على حسنى، "العلاقات التركية الإسرائيلية والأمن القومى الايرانى"، نوروز (اليوم الجديد)، ٢٠٠١/٨/١٣، مختارات ايرانية، عدد ١٥، اكتوبر ٢٠٠١، ص٢٩.

[31] مدحت حماد، المرجع السابق، ٢٠٠١، ص٢٢٧.

[32] محمد السعيد إدريس، مصر وإيران والأمن الإقليمى فى الخليج العربى، نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١ ، ص٢٥٨.

[33] المرجع السابق ، ص٢٥٩.

[34] محمد السعيد إدريس، "الاشكاليات الخليجية فى العلاقات المصرية الإيرانية"، محمد السعيد إدريس (تحرير)، تطوير العلاقات المصرية الايرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٤٢-١٤٤.

[35] مجتبى فردوسى بور، "اثر التحولات فى الخليج (الفارسى) على العلاقات الإرانية المصرية"، محمد السعيد إدريس (تحرير)، تطوير العلاقات المصرية الايرانية، المرجع السابق ، ص١٨١-١٨٢.

[36] مداخلة على اصغر محمدى، محمد السعيد إدريس (تحرير)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، المرجع السابق ، ص١٨٩-١٩٠.

[37] مجتبى فردوسى بور، المرجع السابق، ص١٨٥.

[38] أبو القاسم زادة، "التطورات الإقليمية وتأثيرها على العلاقات الإيرانية-المصرية"، مختارات إيراينة، عدد ٣٢، مارس ٢٠٠٣، ص٧.

(39) محمد السعيد إدريس، "ندوة العلاقات المصرية الإيرانية والمستقبل الواعد"، مختارات إيرانية، عدد ١٣، اغسطس ٢٠٠١، ص٥.

(40) محمد السيد سليم، "نحو استراتيجية مصرية إيرانية مشتركة للتعامل مع العولمة"، محمد السعيد إدريس (تحرير)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، المرجع السابق ، ص٤٣-٤٤ .

(41) حميرا مشير زادة، "العولمة وتأثيرها على العلاقات بين مصر وإيران"، محمد السعيد إدريس (تحرير)، تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، المرجع السابق ، ص ٢٠١.

(42) محمد السعيد إدريس، ترف لا تحتمله مصالح الأمة، المرجع السابق ، ص٤.

(43) Hamid Bayat,opcit , p٦٤.

(44) Saudia Arabia agrees to aid the collation, Iran refuses, ٢٦ september ٢٠٠١,
http://edition.cnn.com/٢٠٠١/WORLD/meast/٠٩/٢٦/gen.mideast.eu/

(45) مصطفى اللباد، "مصر وإيران: توزيع جديد للأثقال الاستراتيجية فى المنطقة"، شرق نامة، عدد ١، شتاء ٢٠٠٠/٢٠٠١، ص١١.

(46) هيثم الكيلانى، "مصر وتركيا وقضايا الحدود والمياه"، نازلى معوض أحمد (تحرير)، المرجع السابقK ص٤٨١

(47) صلاح سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٩، القاهرة، ص٤١-٤٢.

(48) المرجع السابق ، ص٧٩.

(49) "La Singularite : Une Identite Multidimensionnelle", Texte de l'intervention de Monsieur Ismail CEM, Ministre des Affaires Etrangères de la République de Turquie, à l'Institut Français des Relations Internationales, Paris, ٢٩ avril ٢٠٠٢http://www.mfa.gov.tr/cem-paris.htm

[٥٠] جمال زهران، "العلاقات المصرية التركية"، محمد السيد سليم، إبراهيم عرفات (تحرير)، العلاقات المصرية – الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٤٣١.

[٥١] Alan Makovsky, , "U.S Policy toward Turkey: Progress and Problems", Morton Abramowtiz (ed), Turkkey`s transformation and American Policy, ٢٠٠٠ , p٢٥٧.

[٥٢] Tareq Y. Ismael, Middle East Politics Today: Government and Civil society, University Press of Florida, ٢٠٠١, p١٨١.

[٥٣] Birthe Hansen, Unipolarity and the Middle East, St. Martin`s Press, New York, ٢٠٠١, p١٩٣.

[٥٤] Yasemin Celik, Contemporary Turkish Foreign Policy, Praeger, London, ١٩٩٩, p١٦٣.

[٥٥] جمال زهران، المرجع السابق، ص٤٢٥-٤٢٦.

[٥٦] Egyptian – Turkish relations strong, ١٩/٢/٢٠٠٠, http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/٠٠٠٢١٩/٢٠٠٠٠٢١٩٤٥.html

[٥٧] صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٣١.

[٥٨] المرجع السابق ، ص٣٧-٣٦.

[٥٩] المرجع السابق ، ص٧٩

[٦٠] جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية- التركية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٩-٣٠.

[٦١] Ardojan promises to develop relations with the Arab states, upon receiving Arab diplomats, ٢٣/١١/٢٠٠٢, http://www.arabicnews.com/ansub/Daily/Day/٠٢١١٢٣/٢٠٠٢١١٢٣١٠.html

[٦٢] جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٥

[٦٣] هيثم الكيلانى، المرجع السابق ، ص٤٨١.

(٦٤) فهمى هويدى، مداخلات فى الحلقة النقاشية: "مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الآسيوى"، نازلى معوض احمد (تحرير) المرجع السابق ، ص٥٨٢-٥٨٢.

(٦٥) جلال عبد الله معوض، المرجع السابق ، ص٦٨.

(٦٦) حسنين توفيق ابراهيم، المرجع السابق ، ص٣٨٧.

(٦٧) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٣.

رؤية الولايات المتحدة للدور المصري في الاستراتيجية الأمريكية

د. محمد كمال

استؤنفت العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر في مارس ١٩٧٤ بعد عدة سنوات من القطيعة بدأت مع حرب يونيو ١٩٦٧، وقد تطورت العلاقات بين البلدين بشكل سريع وعميق حتى أصبح يطلق عليها في أحيان كثيرة- سواء من الطرف الأمريكي أو المصري-عبارات مثل "علاقات صداقة"، أو "علاقات خاصة"، أو "علاقة شراكة استراتيجية"، وغيرها من الأوصاف التي تعكس أهمية وعمق العلاقة بين الطرفين.

منذ استئناف العلاقة بين البلدين وهناك إدراك متبادل بين البلدين بأهمية كل منهما للآخر، وأن الحفاظ على علاقات طيبة بينهما يخدم في النهاية المصالح المشتركة للبلدين.

وسوف أحاول في الصفحات التالية توضيح أهم ملامح الرؤية الأمريكية لمصر، وعلاقة ذلك بالمصالح الأمريكية بالمنطقة. وسوف يتم تقسيم الدراسة إلـــى جزأين: الأول، يتعلق بالرؤية الأمريكية لمصر قبل أحداث١١ سبتمبر ٢٠٠١، والثاني، يتعلق بالرؤية الأمريكية لمصر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

أولاً:الرؤية الأمريكية لمصر قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

مما لا شك فيه أن رؤية الولايات المتحدة لمصر تنطلق بشكل أساسي من رؤيتها لمنطقة الشرق الأوسط، وسعيها لتحقيق مصالحها في تلك المنطقة، وأهم تلك المصالح:

١ - استمرار تدفق البترول وبأسعار معتدلة.

٢ - ضمان أمن إسرائيل وتفوقها العسكري النوعي على الدول العربية.

٣ - الحفاظ على المصالح التجارية والاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

٤ - العمل على تحقيق سلام بين إسرائيل والدول العربية بما يحقق الاستقرار في المنطقة.

٥ - الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول العربية الحليفة والصديقة للولايات المتحدة.

وتشكل هذه المصالح إطاراً عاماً لرؤية الولايات المتحدة لمصر ودورها في الاستراتيجية الأمريكية. أما من ناحية التحديد فيمكن القول أن سعى الولايات المتحدة للحفاظ على علاقات طيبة مع مصر يستهدف تحقيق عدد من المصالح الأمريكية أشارت إليها بوضوح أحد الدراسات التي أعدتها مؤسسة الأبحاث التابعة للكونجرس الأمريكي، وأهم هذه المصالح ما يلي:

المصلحة الأولى: الاستفادة من الدور القيادي لمصر في الوطن العربي، حيث أنه في أغلب الأحيان تنظر الدول العربية الأخرى إلى مصر على أنها صاحبة المبادأة أو الدولة التي تمثل النموذج الذي تحتذي به الدول العربية فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية. وتمضى الدراسة في القول أنه في الماضي ، حذت الدول العربية الأخرى حذو مصر في التحول إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على السلاح، وفي تأميم المصالح الأجنبية، وفي تطبيق برامج للإصلاح الزراعي، وفي مجالات كثيرة أخرى.

المصلحة الثانية: الحفاظ على الصوت المصري المعتدل في المؤسسات والمجالس الإقليمية العربية، وفي بعض الأحيان الاعتماد على مصر لإقناع الدول العربية الأقل اعتدالاً بحكمة التوصل لحلول وسط.

المصلحة الثالثة: الحفاظ على معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية.

المصلحة الرابعة: التعاون العسكري بين البلدين لمواجهة التهديدات والعدوان ضد القوى الصديقة بالمنطقة كما حدث في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ (١) .

وتظهر الرؤية الأمريكية لطبيعة علاقتها مع مصر في العديد من الوثائق الرسمية الأخرى مثل التشريعات التي تقترحها الإدارة ويوافق عليها الكونجرس فيما يتعلق بتقديم معونات لمصر، حيث تتحدث تلك التشريعات بشكل صريح عن أن المعونات الأمريكية لمصر تخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وتضمن استمرار التزام مصر بمعاهدة السلام مع إسرائيل. وتشير وثائق الكونجرس– والإدارة الأمريكية أيضاً– إلى تقدير الدور القيادي المصري في عملية السلام منذ زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧. فعلى سبيل المثال تشير التقارير التي تصدر عن لجنة الاعتمادات الخارجية والتي تصاحب ميزانية المعونة الأمريكية أن مصر صديق محوري وحليف للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط، وأن "استمرار التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة ما يزال يحقق مصالح الأمن القومي للبلدين" (٢).

وتمثل عملية السلام في الشرق الأوسط محوراً أساسياً للعلاقات بين الولايات المتحدة ومصر، وقد أيدت مصر الجهود الأمريكية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط بشكل سلمى، كما لعبت مصر –بالتنسيق مع الولايات المتحدة – دوراً هاماً في جهود الوساطة بين إسرائيل والدول العربية الأطراف في الصراع، وقدمت عدد من المبادرات

لحل الصراع سواء بشكل منفصل أو بالمشاركة مع دول أخرى، وكذلك قامت مصر باستضافة عدة جولات من التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

واستضافت مصر أيضاً عدة مؤتمرات دولية و إقليمية تعالج قضايا ترتبط بعملية السلام مثل مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي عقد في شرم الشيخ في مارس ١٩٨٦ واشترك فيها ممثلين لـــ ٢٥ دولة مختلفة، والذي جاء في أعقاب تزايد موجات العنف المتبادل بين إسرائيل وفلسطين مما هدد بانهيار عملية السلام، ومؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في يونيو ٢٠٠٣، وناقش بشكل أساسي كيفية تقديم دعم عربي لخريطة الطريق التي تبنتها الولايات المتحدة، وحضره الرئيس الأمريكي جورج بوش، وكذلك ملوك الأردن، والبحرين، وولى عهد السعودية، ورئيس وزراء السلطة الفلسطينية بالإضافة إلى الرئيس المصري، وتم فيه الاتفاق على تقديم دعم عربي لعملية السلام استناداً لخريطة الطريق.

ونتيجة لحقيقة أنه لا يمكن الفصل بين عملية السلام والعلاقات المصرية-الأمريكية، فإن تلك العلاقات أصبحت في كثيراً من الأحيان ينظر إليها على أنها علاقات ثلاثية وليس ثنائية نتيجة لأن إسرائيل تصبح في أحيان كثيرة طرفاً في هذه العلاقة، ومن ثم فإن طبيعة العلاقات المصرية – الإسرائيلية أصبحت تلقى في كثير من الأحيان بظلالها على العلاقات المصرية – الأمريكية. فعلى سبيل المثال مرت العلاقات المصرية – الأمريكية بمرحلة من التوتر عام ١٩٩٥ بسبب مسألة تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT حيث رفضت مصر قبول تجديد المعاهدة إلا إذا وقعت عليها إسرائيل، وقد رفضت الإدارة الأمريكية وجهة النظر تلك وطلبت من مصر عدم الربط بين المسألتين،(٣) كما قامت بممارسة ضغوط على مصر لتغيير موقفها ما أدى إلى مرحلة من التوتر في العلاقات بين البلدين لم تنتهي إلا عندما أعلن الرئيس كلينتون أنه سوف يقوم بدعم الجهود المتعلقة بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بعد أن يعم السلام المنطقة، وعقب لقاء بين الرئيس مبارك والرئيس كلينتون في واشنطن في أبريل ١٩٩٥ أعلن الرئيس كلينتون أنه يؤمن بأن الشرق الأوسط يجب أن يكون خال من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية (٤) ونتيجة لذلك قامت مصر بالموافقة على مد المعاهدة.

ورغم تقدير الولايات المتحدة للدور الذي تلعبه مصر على صعيد عملية السلام وتهدئة الأوضاع الإقليمية إلا أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الاختلافات في وجهات النظر

بين الدولتين حول تلك القضايا، خاصة رفض مصر الاستجابة للمطالب الأمريكية بممارسة ضغوط على القيادة الفلسطينية لقبول المطالب الإسرائيلية، كذلك رفض مصر فرض عقوبات دولية على كل من ليبيا والسودان والعراق، ورفضها استخدام الأداة العسكرية لتغيير نظام الحكم في العراق.

وقد أدى التباين في هذه المواقف إلى توتر في العلاقات بين البلدين، ولكن في كثير من الأحيان تم احتواء هذا التوتر بحيث لم يؤد إلى حدوث أزمة في العلاقات الثنائية بينهما، فعلى سبيل المثال في يونيو ١٩٩٧ قام رئيس لجنة الاعتمادات الخارجية في مجلس الشيوخ بحذف مبلغ المعونة الأمريكية لمصر البالغ في ذلك الوقت ٢,١ مليار دولار من ميزانية المعونات الأمريكية التي عرضت على لجنته بسبب ما وصفه بعدم رضائه عن الدور المصري في عملية السلام وقيام مصر بتحسين علاقاتها مع ليبيا (٥) ، ولكن هذه المحاولة لاقت معارضة من الإدارة الأمريكية ومن عدد من أعضاء الكونجرس على أساس أن هذا التصرف قد يرسل الرسالة الخاطئة لمصر ويزيد من شعور العداء للولايات المتحدة، كما أنه لا يخدم المصالح الأمريكية بالمنطقة. ومن ثم وافق مجلس الشيوخ في ١٧ يوليو ١٩٩٧ على إعادة إدراج مبلغ المعونة المخصص لمصر في ميزانية المعونات الأجنبية(٦).

أما بالنسبة للتعاون العسكري بين البلدين فقد أخذ عدة صور تمثلت في مبيعات السلاح، ونقل التكنولوجيا العسكرية، وتقديم التسهيلات العسكرية بالإضافة إلى المناورات والتدريبات العسكرية المشتركة. وتأتى معظم مبيعات السلاح من خلال المعونات العسكرية السنوية والتي تبلغ حوالي ١,٢ مليار دولار، وأدى ذلك إلى أن أصبحت ٨٥% من واردات السلاح المصرية تأتى من الولايات المتحدة، وشمل التعاون العسكري أيضاً تصنيع وتجميع بعض الأسلحة الأمريكية في مصر مثل السيارات العسكرية، بالإضافة إلى المشروع الضخم لتجميع دبابات "أبرامز" الأمريكية في مصر.

وتعد التدريبات العسكرية المشتركة أحد أهم أشكال التعاون العسكري بين البلدين حيث تستضيف مصر كل عامين مناورات "النجم الساطع" والتي تعد واحدة من أكبر التدريبات العسكرية المشتركة في العالم. وقد بدأت هذه المناورات عام ١٩٨١ واقتصرت فقط على مصر والولايات المتحدة، ولكن تم توسيعها بعد ذلك لتضم عدد من الدول الأخرى.كذلك يشترك سلاحي الجو المصري والأمريكي في تدريبات مشتركة تتم بشكل دوري يطلق عليها "الكوبرا الحديدية". (٧) وبالإضافة إلى الخبرة الفنية التي تحصل عليها

القوات المصرية المشاركة في تلك التدريبات، فإن الولايات المتحدة تحقق فائدة كبرى منها تتمثل في التدريب في أجواء المنطقة مما يساعدها على اكتساب خبرة للقتال في المنطقة، كما أن التدريب مع القوات المصرية يساعد في إقامة شبكة للتنسيق في حالة حدوث تعاون في عمل عسكري مشترك.

وقد ظهرت أهمية هذه المناورات المشتركة بشكل جلى في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ حيث كانت القوات الأمريكية مدربة من قبل على حروب الصحراء، كما أن اشتراك القوات المصرية في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة مثل مظهراً آخر على التعاون العسكري بين البلدين كما ذكر السفير الأمريكي السابق في القاهرة إدوارد ووكر، أن التعاون العسكري السابق بين البلدين سهل التنسيق بين القوات المصرية و الأمريكية أثناء حرب تحرير الكويت[٨] كما سمحت مصر باستخدام قناة السويس لعبور القوات الأمريكية المتجهة إلى الخليج. وقد استجابت الولايات المتحدة لهذا التعاون بأن قامت بإلغاء ٦,٧ مليار دولار من الديون العسكرية المصرية للولايات المتحدة.

وبالرغم من ذلك فقد شهدت العلاقات بين البلدين قدراً من التوتر بسبب عدد من القضايا ذات الطبيعة العسكرية، فعلى سبيل المثال أبدت الولايات المتحدة قلقها من قيام مصر بتطوير قدراتها الصاروخية. ففي الثمانينيات اعترضت الولايات المتحدة على مشاركة مصر في مشروع مشترك مع العراق والأرجنتين لتطوير صاروخ أطلق عليه "كاندور" والذي كان يبلغ مداه ما بين ٨٠٠ كيلومتر و ١٠٠٠ كيلومتر. وقد تخلت الدول المشاركة في هذا المشروع عنه عام ١٩٨٩.

وفي أواخر التسعينات أبدت الولايات المتحدة قلقها مما أطلقت عليه قيام مصر بنقل تكنولوجيا صواريخ أمريكية إلى كوريا الشمالية، واتهمت مصادر المخابرات الأمريكية شركات حكومية مصرية بأنها تقوم بنقل تلك التكنولوجيا إلى كوريا الشمالية حيث يتم استخدامها في تصنيع مكونات صواريخ متوسطة المدى يتم إعادة تصديرها إلى مصر. كما اتهمت مصادر أخرى مصر بأنها تقوم بتطوير صواريخ طويلة المدى. وقد ذكرت بعض التقارير أن وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين أثار موضوع التعاون العسكري بين مصر وكوريا الشمالية أثناء محادثاته في القاهرة في منتصف عام ١٩٩٩[٩]، بالإضافة لذلك قامت وزارة الخارجية الأمريكية بفرض عقوبات على ثلاث شركات مصرية في مارس ١٩٩٩ بتهمة نقل تكنولوجيا أمريكية ذات استخدام مزدوج ومكونات صواريخ إلى

كوريـا الشماليـة [١٠]. وقد رد الرئيس المصري حسنى مبارك على تلك الاتهامات بقوله "إن مصر ليست مهتمة بتطوير صواريخ طويلة المدى لأننا ليس لدينا أي نوايا عدوانية تجاه أي دولة، بما في ذلك إسرائيل وعندما ذكر الأمريكيون أن مصر تقوم ببناء صواريخ متوسطة المدى مع كوريا، كان ردى عليهم لماذا لا تشتركوا معنا في تصنيع تلك الصواريخ كما تفعلون مع إسرائيل" [١١].

ويمثل البعد الاقتصادي جانباً هاماً في العلاقات بين البلدين، وتأخذ العلاقات في هذا الصدد عدة أشكال، الأول، هو المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر والتي بلغت في المتوسط ٨٠٠ مليون دولار سنوياً خلال فترة التسعينيات. وقد تم الاتفاق بين البلدين في عام ١٩٩٩ على تخفيض حجم المعونات الاقتصادية لمصر من ٨٠٠ مليون دولار سنوياً إلى ٤٠٠ مليون دولار سنويا خلال فترة تمتد إلى عشر سنوات في حين تبقى المعونات العسكرية على ما هو عليه [١٢] .واستنادا إلى وثائق وزارة الخارجية المصرية فإن الدبلوماسية المصرية اتبعت سياسة تنموية تقوم على زيادة تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر مع تعظيم الاستفادة منها وتوجيهها لخدمة أغراض التنمية، حيث تم توجيه هذه المساعدات إلى تحقيق الأهداف التالية: خلق فرص للعمل في القطاع الخاص، زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، زيادة الصادرات المصرية في قطاعات محددة، تشجيع الخصخصة ودعم الأسواق المالية، زيادة فرص الحصول على خدمات الطاقة و الاتصالات ، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات [١٣]

ويوضح الجدول التالى تطور حجم المعونات الأمريكية لمصر بدءاً من عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٣.

المعونات الأمريكية لمصر

(وحدة القياس مليون دولار)

السنة	اقتصادية	عسكرية	برامج تدريب وتعليم عسكري دولي	إجمالي
١٩٤٨-١٩٩٧	٢٣٢٨٨,٦	٢٢٣٥٣,٥	٢٧,٣	٤٥٦٦٩,٤
١٩٩٨	٨١٥,٠	١٣٠٠,٠	١,٠	٢١١٦,٠
١٩٩٩	٧٧٥,٠	١٣٠٠,٠	١,٠	٢٠٧٦,٠
٢٠٠٠	٧٢٧,٣	١٣٠٠,٠	١,٠	٢٠٢٨,٣

٢٠٠١	٦٩٥,٠	١٣٠٠,٠	١,٠	١٩٩٦,٠
٢٠٠٢	٦٥٥,٠	١٣٠٠,٠	١,٠	١٩٥٦,٠
٢٠٠٣	٩١١,٠	١٣٠٠,٠	١,٢	٢٢١٢,٢
إجمالي	٢٧٨٦٦,٩	٣٠١٥٣,٥	٣٣,٥	٥٨٠٥٣,٩

المصدر:

Clyde Mark, Egypt-United States Relations, Congressional Research Service, May ٥, ٢٠٠٣, p.١١.

وقد بدأت الولايات المتحدة في تقديم مساعدات اقتصادية لمصر في نطاق صندوق الدعم الاقتصادي اعتبارا من عام ١٩٧٥ في صورة قروض ومنح لا ترد، واعتبارا من عام ١٩٨٢ تم تحويل كامل البرنامج إلى منح لا ترد، وما زالت الولايات المتحدة مستمرة حتى الآن في تقديم المنح الاقتصادية لمصر في نطاق هذا الصندوق. وتم توجيه هذه المساعدات من خلال ثلاث برامج رئيسية هي:

أ- برنامج التحويلات النقدية:

تساهم هذه المنح في دعم ميزان المدفوعات المصري عن طريق النقد الأجنبي اللازم لشراء قمح من الولايات المتحدة الأمريكية و المساهمة في سداد الديون الأمريكية المستحقة على مصر، وتساهم أيضا في تمويل بعض المشروعات الأخرى التي تخص القطاع الحكومي وفقا لما هو مدرج بالخطة العامة للدولة. وخصص لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

ب - برنامج المشروعات الإنمائية:

يهدف هذا البرنامج إلى تمويل العديد من المشروعات الهامة المدرجة في الخطة العامة للدولة ولها أولوية خاصة في مجالات البنية الأساسية مثل الكهرباء والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي ومشروعات في مجال الزراعة وأخرى لتنمية الموارد البشرية مثل التعليم والتدريب والصحة والسكان وقطاع البيئة. وخصص لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٥٥ مليون دولار.

ج- برنامج الاستيراد السلعي و القطاع الخاص:

ويستهدف، تشجيع القطاع الخاص المصري للمشاركة في التنمية الاقتصادية، يتم إتاحة تمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن برنامج المساعدات الاقتصادية لتمويل

المشروعات التي تخدم القطاع الخاص. وخصص لهذا البرنامج عام ٢٠٠٢ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فإن مصر احتلت المرتبة رقم ٤٤ كشريك تجارى للولايات المتحدة وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩٩. في حين أن الولايات المتحدة تحتل مرتبة الشريك التجاري الثاني لمصر بعد الاتحاد الأوروبي، حيث صدرت الولايات المتحدة إلى مصر ما مقداره ٣ مليار دولار في حين بلغت صادرات مصر للولايات المتحدة ٦١٧ مليون دولار وفقاً لإحصائيات عام ١٩٩٩ (١٤) ، مما يشكل فائضاً كبيراً في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الولايات المتحدة. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تحتل موقع المستثمر الأجنبي الأول في مصر.

وقد أعربت الولايات المتحدة عن قلقها بخصوص عدد من المسائل الاقتصادية المتعلقة بالعلاقات بين البلدين مثل مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية، واستخدام مصر لأدوات الحماية الجمركية والضرائبية ضد عدد من المنتجات الأمريكية (١٥).

وبهدف تعميق المشاركة الاقتصادية بين البلدين تم في عام ١٩٩٩ توقيع اتفاقية إطارية للتجارة والاستثمار (تيفا TEFA) فيما بين البلدين، بهدف تشجيع وزيادة حجم التبادل التجاري، و التمهيد للدخول في اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين، وتغطي الاتفاقية نحو ١٥ محور رئيسي وهي: التعريفات الجمركية ويشمل إلغاؤها خلال جدول زمني مرحلي، كما يغطي هذا المحور إلغاء كافة القيود غير الجمركية: الزراعة: وتشمل أيضا رفع العوائق الجمركية وغير الجمركية بجانب تسهيل إجراءات حماية الصحة والصحة النباتية، المعايير والمواصفات القياسية: بحيث لا تستخدم كأداة حمائية ضد منتجات كلا الطرفين. وتشمل الاتفاقية أيضا المحاور الأخرى التالية: الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، التجارة الإلكترونية، العمالة، البيئة، المشتروات الحكومية،إدارة الجمارك، المنافسة، الاستثمار، تسوية النزاعات، الدعم والإغراق، والتنسيق في المحافل الدولية و منظمة التجارة العالمية.(١٦)

وبهدف زيادة حجم التبادل التجاري و تشجيع الاستثمار، تم في عام ٢٠٠٢ تشكيل أربع مجموعات عمل تختص بموضوعات: الإصلاح والإدارة الجمركية، المشتروات الحكومية، الصحة والصحة النباتية، والموضوعات المرتبطة بالصادرات الزراعية،والتعريفات الجمركية المفروضة عليها.(١٧)

وقد جاء اهتمام مصر بإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين في إطار سعيها إلى التحول التدريجي من تلقي معونات إلى إقامة علاقات تجارية مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى سعي مصر إلى إزالة الحواجز الجمركية المفروضة على بعض السلع المصرية و التي تتراوح حاليا ما بين ١٢% إلى ٣٥%، يضاف إلى ذلك قيام الولايات المتحدة بإلغاء نظام الحصص الكمية لوارداتها بدءا من عام ٢٠٠٥، وهو النظام الذي كان يضمن لمصر حصة تصديرية خاصة في المنسوجات إلى الأسواق الأمريكية، ومن ثم فإن إلغاء هذا النظام يعني أن المنتجات المصرية لن يكون لها ميزة في الأسواق الأمريكية وسوف تتعرض لمنافسة شديدة من منتجات الدول الأخرى و خاصة الصين إلا إذا تم عقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة تعطي لمصر ميزة تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على منتجاتها.

وقد كثفت مصر من جهودها بهدف إقناع الولايات المتحدة بأهمية بدء التفاوض لإقامة منطقة تجارة حرة، وقد أدى ذلك إلى قيام ٢٦ عضو من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بإرسال خطاب إلى الرئيس الأمريكي بل كلينتون في يونيو ٢٠٠٠، يدعو الإدارة الأمريكية البدء في التفاوض مع مصر حول إقامة منطقة التجارة الحرة، وأكد الخطاب على الأهمية الاستراتيجية لمصر كحليف للولايات المتحدة، وعلى دور مصر في عملية السلام،والتزام مصر بعملية الإصلاح الاقتصادي. و ذكر الخطاب أيضا أن إقامة منطقة التجارة الحرة سوف يخدم المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة. ولكن الإدارة الأمريكية سواء في عهد الرئيس بل كلينتون أو الرئيس جورج بوش لم تبد نفس درجة الحماس لإقامة منطقة التجارة الحرة مع مصر، واتخذت خطوات اتسمت بالبطء النسبي نحو تحقيق هذا الهدف.

<u>ثانياً: الرؤية الأمريكية لمصر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:</u>

أثرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الرؤية الأمريكية تجاه العالم وليس تجاه مصر فقط، حيث أصبحت الحرب ضد الإرهاب هي المحور الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وحدد الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب له في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ ملامح تلك السياسة بقوله أن كل دولة في أي منطقة من العالم عليها أن تتخذ قراراً سواء أن تكون مع الولايات المتحدة أو تكون مع الإرهابيين، وأن أي دولة توفر الحماية والمأمن للإرهاب سوف تعتبر كمن يقوم بعمل إرهابي وذلك استناداً إلى ما أصبح يعرف بمبدأ

بوش. ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها في حاجة ماسة إلى حلفاء في حربها ضد الإرهاب وخاصة حلفاء من العالم الإسلامي لتقديم غطاء من الشرعية على العمليات العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب.

وفي هذا الصدد فقد نظرت الولايات المتحدة إلى مصر على أنها حليف هام في الحرب ضد الإرهاب.

كما كان هناك تقدير في الإدارة الأمريكية لرد الفعل الرسمي المصري تجاه أحداث ١١ سبتمبر وإدانة مصر لهذا العمل الإرهابي وتقديم العزاء للشعب الأمريكي. كذلك كان هناك تقدير لتعاون مصر مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وخاصة العملية العسكرية في أفغانستان سواء عن طريق التسهيلات التي قدمتها مصر لعبور القوات الأمريكية أو التعاون في مجال المخابرات.

كذلك كان هناك إدراكاً أيضاً بالحاجة إلى مصر كحليف في الحرب ضد الإرهاب لتقديم غطاء سياسي حتى لا تبدو المسألة وكأنها حرب ضد الإسلام أو المسلمين.

بالرغم من ذلك عبرت بعض الدوائر في واشنطن عن عدم ارتياحها لتصريحات بعض المسئولين المصريين الذين ذكروا أنه لا يوجد دليل على تورط بن لادن وتنظيم القاعدة في أحداث ١١ سبتمبر، وكذلك قيام البعض بالربط بين أحداث ١١ سبتمبر وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وفي خلال الفترة التي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر مباشرة روج بعض المسئولين الأمريكيين لمقولة أن مصر ليس لديها أفكار جديدة بالنسبة لعملية السلام العربي – الإسرائيلي، وأن هدف مصر الأساسي هو تأمين استمرار المعونات الأمريكية لمصر دون تقديم مقابل ملموس للولايات المتحدة.

وقامت بعض الدوائر –خاصة في الكونجرس ووسائل الإعلام الأمريكية– بالربط بين أحداث ١١ سبتمبر والسياسات الداخلية لعدد من الدول العربية خاصة مصر والسعودية، وربط البعض بين الأوضاع الداخلية في تلك البلدان وظهور ما يسمى بالتطرف الإسلامي. ومن ثم طالب بعض أعضاء الكونجرس الإدارة الأمريكية بتشجيع التحول الديمقراطي في تلك البلدان واعتبارها أحد أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة.

ويرى أنصار هذا الفريق أن أحداث ١١ سبتمبر هي نتاج للظروف الداخلية في البلدان العربية، وأن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة لم يأتيا من فراغ بل هما نتاج لبيئة

عربية أفرزت هذا التيار والأفكار التي يؤمن بها. وأن الأوضاع في بعض البلدان العربية والسياسات التي تتبناها بعض تلك الدول هي التي أدت إلى نمو هذا التيار المتشدد وتبنيه سياسات معادية للولايات المتحدة. ومن ثم هناك حاجة لتغيير بعض تلك النظم أو تغيير السياسات الداخلية بها وخاصة السياسات العامة المتعلقة بالتعليم والإعلام. ويرى هذا التيار أن الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من سبتمبر لها الحق في التدخل في السياسات الداخلية لتلك الدول والعمل على إصلاحها لأن تلك السياسات هي المسئولة -ولو بشكل غير مباشر- عن تنامي الإرهاب الذي مس الداخل الأمريكي في صورة أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ [١٨].وأنه إذا لم تخرج الولايات المتحدة لتغيير الداخل العربي، فإن إفرازات الداخل العربي سوف تأتي إلى الولايات المتحدة و تغير الداخل الأمريكي و طريقة الحياة الأمريكية.

ويدرك بعض أنصار الرأي السابق أنه سيكون من الصعب إحداث تغيير بتلك البلدان التي ما تزال تعد صديقة للولايات المتحدة عن طريق الضغط الأمريكي المباشر، ومن ثم فإن السعي لتغيير النظام في العراق كان أحد أهدافه الأساسية هو إقامة نموذج إصلاح على النمط الأمريكي في العراق يكون من ناحية بديلاً استراتيجياً لحلفاء الولايات المتحدة التقليديين مثل مصر والسعودية، ومن ناحية أخرى يمكن أن يمثل عنصراً ضاغطاً على تلك الدول لتحقيق إصلاحات داخلية وفقاً للرؤى الأمريكية.

وفي إطار التوجهات السابقة قامت بعض الأصوات الليبرالية و اليمينية الأمريكية، خاصة من تيار المحافظين الجدد بتوجيه عدة انتقادات لمصر على خلفية محاكمة الأكاديمي المصري- الأمريكي الدكتور سعد الدين إبراهيم بتهمة الحصول على أموال من مصادر أجنبية دون موافقة السلطات المعنية، حيث نظرت هذه الأوساط إلى سعد الدين إبراهيم باعتباره مدافعا عن حقوق الإنسان و الديمقراطية وأنه يتعرض لمحاكمة غير عادلة. و قد طالبت هذه القوى الرئيس الأمريكي بوش بالتدخل للإفراج عن سعد الدين إبراهيم باعتباره من وجهة نظرهم يدافع عن نفس القيم التي يسعى جورج بوش لنشرها في الشرق الأوسط مثل الانتخابات الحرة،و حرية التعبير والاعتقاد، وحقوق متساوية للمرأة ، وأن دفاع إبراهيم عن هذه القيم كان السبب وراء محاكمته، وأن قضية سعد الدين إبراهيم تمثل اختبار لمدى التزام إدارة بوش بنشر الديمقراطية بالدول العربية، وأن عدم تحرك بوش شخصيا بخصوص هذه المسألة سوف يؤدي إلى تزايد مشاعر الإحباط تجاه الولايات المتحدة في

المنطقة خاصة لدى دعاة الديمقراطية العرب.(١٩) وطالبت هذه القوى باستخدام المعونات الأمريكية لمصر كأداة للضغط على الحكومة المصرية فيما يتعلق بتلك القضية. وقد استجابت الإدارة الأمريكية لهذه المطالب، حيث عبر كل من المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض و المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية عن "خيبة الأمل" العميقة لصدور حكم بسجن سعد الدين إبراهيم لمدة سبع سنوات. كما رفضت الإدارة الأمريكية طلبا مصريا لتقديم مساعدات إضافية أسوة بإسرائيل على خلفية هذا الحكم. وقد رحبت هذه الأوساط الأمريكية بتبرئة ساحة سعد الدين إبراهيم بعد ذلك، واعتبرت أن الجهود الأمريكية في هذا الصدد كانت جهودا إيجابية، كما رحبت بعدد آخر من الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية بعد ذلك مثل إلغاء محاكم لأمن الدولة، وتعيين أول امرأة كقاضية في المحكمة الدستورية، و اعتبار عيد الميلاد القبطي إجازة رسمية في البلاد. (٢٠)

وقد أدى سقوط النظام العراقي إلى قيام الولايات المتحدة بطرح رؤية متكاملة للمنطقة لخصها الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه في شرم الشيخ في ختام القمة العربية الأمريكية في ٣ يونيو ٢٠٠٣. ويمكن القول أن هذه الرؤية تمثل ما قد يطلق عليه "العالم العربي الجديد" من وجهة النظر الأمريكية وتتمثل أهم ملامح هذا العالم فيما يلي:

١- أن الدول العربية عليها دور في العمل على تحقيق السلام في المنطقة القائم على دولتين؛ إسرائيل فلسطين يعيشان جنباً إلى جنب في ظل دعوة الشعب الفلسطيني إلى تهميش دور القيادة الفلسطينية المتمثلة في ياسر عرفات، والالتفاف حول قيادة فلسطينية بديلة.

٢- أن السعي لتحقيق السلام يتطلب رفض الإرهاب بغض النظر عن مبرراته ودوافعه، وعلى الدول العربية الالتزام باتخاذ إجراءات عملية وبكافة السبل لقطع أي نوع من المساعدات للجماعات الإرهابية.

٣- المساعدة في قيام عراق جديد يتمتع شعبه بالحرية والديمقراطية، وخال من أسلحة الدمار الشامل، وفي علاقات سلام مع جيرانه ومع العالم.

٤- حث دول المنطقة على فتح أسواقها للتجارة ومشاركة الولايات المتحدة في إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

٥- أهمية المؤسسات الديمقراطية والمشاركة السياسية في تحقيق أمال شعوب المنطقة، وإطلاق قدراتها الكامنة. وإن الولايات المتحدة سوف تقوم بمساعدة الدول التي تنتهج هذا الطريق (٢١).

وقد ارتبط ذلك بما طرحه كولين باول وزير الخارجية الأمريكي في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢ ، و أطلق عليه مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط (MEPI) ، والتي دعت إلى تشجيع جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي في الشرق الأوسط، و تمكين قطاعات المرأة والشباب في تلك المجتمعات، و تقدم المبادرة إطاراً لتمويل عدد من البرامج في الشرق الأوسط تتعلق بتقوية المجتمع المدني و تقديم المساعدات للمنظمات غير الحكومية عن طريق ما يسمى بصندوق الديمقراطية في الشرق الأوسط، وكذلك تقديم المساعدات لوسائل الإعلام غير الحكومية، و مراكز الأبحاث، ومنظمات الأعمال، والبرامج الهادفة لتحديث الإدارة القضائية، وتدريب المرشحين لمناصب سياسية وأعضاء البرلمانات، ورجال الإعلام. بالإضافة إلى برامج أخرى تستهدف رفع معدلات التعليم للإناث و استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم، وتوفير منح للدراسة بالولايات المتحدة و الجامعات الأمريكية بالمنطقة، وتقديم مادي و فني للقطاع الخاص، و المساهمة في تطوير القطاع المالي ، وزيادة الشفافية ومحاربة الفساد. وقد وفرت الإدارة الأمريكية مبلغ ٢٩ مليون دولار لتمويل بعض هذه البرامج، بالإضافة إلى اعتزامها استخدام مبلغ المليار دولار الذي يقدم كمعونات اقتصادية لكل الدول العربية في تمويل بعض برامج هذه المبادرة. (٢٢)

كما طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش مبادرة أخرى تتعلق بالتعاون في الشرق الأوسط في ٩ مايو ٢٠٠٣، وكان أهم بنودها هو سعي الولايات المتحدة إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الشرق الأوسط خلال عشر سنوات، وأن الولايات المتحدة سوف تأخذ عدد من الخطوات التدريجية في هذا الصدد مثل:مساعدة الدول العربية التي تتبنى إصلاحا اقتصاديا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والدخول في تفاوض مع عدد من دول المنطقة للتوصل لاتفاقيات للتجارة و الاستثمار، و تقديم مساعدات لزيادة القدرات التجارية لدول المنطقة ودعم اندماجها في النظام التجاري العالمي بالإضافة إلى إنشاء آلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين مناخ التجارة والاستثمار وحقوق الملكية والقوانين التجارية،ودعم الشفافية في مجالات التمويل العام، و محاربة الفساد، و إصلاح القطاع المالي. (٢٣)

أما بالنسبة للرؤية الأمريكية لمصر فقد طرح السفير الأمريكي بالقاهرة- في حديث له أمام الغرفة التجارية الأمريكية بالقاهرة- رؤيته بخصوص عدد من المسائل التي يرى ضرورة قيام مصر بتحقيق تقدم في إطارها كي تستعيد دورها الريادي في المنطقة، وهي:

١ -التجارة والاستثمار: وذلك عن طريق تحقيق المزيد من فتح الأسواق والتحرير التجاري، وتحسين المناخ للاستثمار الأجنبي.

٢ -الديمقراطية والمزيد من المشاركة والشفافية.

٣ -إصلاح التعليم عن طريق إحداث تغيير في النظام التعليمي عن طريق إدارة لا مركزية ودور أكبر للمجتمعات المحلية، وأن يتوافق التعليم مع احتياج الأسواق (٢٤).

وقد رحبت مصر بعدد من الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية على الصعيد الإقليمي مثل تبني الإدارة الأمريكية لخريطة الطريق التي تستهدف تحقيق تسوية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ وطالبت مصر الولايات المتحدة بالاستمرار في الاهتمام بالملف الفلسطيني وعملية السلام، وبأهمية وجودها على الساحة للإشراف على تنفيذ خريطة الطريق .

ورحبت مصر أيضا بالمبادرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش في ٩ مايو ٢٠٠٣ بإنشاء منطقة تجارة حرة مع منطقة الشرق الأوسط خلال عشرة أعوام، و لكنها في نفس الوقت رفضت فكرة فرض الديمقراطية من الخارج، أو فرض نموذج سياسي لا يتوافق مع الأوضاع الاجتماعية و السياسية والثقافية بالمنطقة، كذلك أعلنت رفضها لسياسة تغيير النظم بالقوة، وارتبط ذلك بموقف مصر من المسألة العراقية. حيث أكدت مصر قبل نشوب الحرب على رفضها للخيار العسكري لحل الأزمة، ورفضها لأي محاولة لتقسيم العراق، وتأكيدها على أهمية صيانة وحدة أراضي العراق وسلامته الإقليمية. كما أكدت مصر أنه ليس من حق أي طرف خارجي تغيير الأنظمة الداخلية للحكم لكونه حقا أصيلا للشعوب. أما في مرحلة ما بعد الحرب فقد طالبت الحكومة المصرية بالبدء الفوري في إعادة الأمن والاستقرار للعراق، والعمل على التغلب على المصاعب الإنسانية التي تواجه شعبه، و التعجيل بتشكيل سلطة عراقية تكفل للشعب العراقي حقه في أن يحكم نفسه بنفسه، وتحقق له السيطرة الكاملة على موارده ومقدراته ، وتضمن انسحاب جميع

القوات الأجنبية من أراضيه. وفي هذا الصدد رفضت مصر إرسال قوات إلى العراق للمشاركة في عملية حفظ السلام.

وهكذا يمكن القول أن العلاقات المصرية الأمريكية تقوم على وجود قدر كبير من المصالح المشتركة بين البلدين ، ووجود إدراك متبادل بين الطرفين على أهمية كل منهما للآخر وعلى أهمية استمرار تلك العلاقة. هناك إدراك أيضا بأن وجود علاقة وثيقة بين البلدين لا يعني بالضرورة وجود تطابق في وجهات النظر حول القضايا المختلفة خاصة القضايا الإقليمية. ولكن نضج العلاقات بين البلدين سمح بالتعامل مع تلك الاختلافات في وجهات النظر في إطار الحفاظ على متانة العلاقة بين البلدين.

هوامش الدراسة

(١) Clyde Mark, Egypt-United States Relations, Congressional Research Service, May ٥, ٢٠٠٣, p.٢.

(٢) U.S. Congress, House of Representatives, Committee on Appropriations, Foreign Operations, Export Financing, and Related Programs Appropriations Bill ١٩٩٩, Report ١٠٥-٧١٩, pp. ٦٤-٦٥; and U.S. Congress, House of Representatives, Committee on Appropriations, Foreign Operations, Export Financing, and Related Programs Appropriations Bill ٢٠٠١, Report ١٠٦-٧٢٠, July ١٠, ٢٠٠٠ (Washington DC: U.S. Government Printing Office, ٢٠٠٠), p. ٨٠.

(٣) " Nonproliferation Pact Raising Tension Between U.S. and Egypt," The Washington Post, January ٢٦, ١٩٩٥, p. A٢٢.

(٤) Douglas Jehl, Clinton Backs Drive Against Nuclear Arms in Mideast, The New York Times, April ٦, ١٩٩٥, p. A ١٢.

(٥) Congressional Record, July ١٦, ١٩٩٧, p. S٧٥١٦.

(٦) Congressional Record, June ٢٠, ١٩٩٧, p. S٦٠٢٠; and Hillel Kuttler "Congress readies amended foreign aid bill," The Jerusalem Post, June ٢٦, ١٩٩٧, p. ٩.

(٧) US deployment to Egypt, Jane's Defence Weekly , November ٤, ١٩٩٨ Vol. ٣٠; No. ١٨.

Ambassador Edward S. Walker, United States-Egyptian Strengthening Our Partnership, SAIS Review, ١٧,١ (٨)Relations: (١٩٩٧) ١٤٧-١٦٢.

(٩)Steve Rodan, Israel, USA claim Egyptian missile links with N Korea, Jane's Defence Weekly, February ٢٣, ٢٠٠٠, Vol. ٣٣; No. ٨.

)Steve Rodan, Israel, USA claim Egyptian missile links with N Korea' , Jane's Defence Weekly February ٢٣, ٢٠٠٠, Vol. ٣٣; No. ٨.(١٠

[١١] Interview with President Mubarak, Al-Musawwar (in Arabic), ٠٦ July ٢٠٠١, p. ٦-١٩

[١٢] Clyde Mark, Middle East: U.S. Foreign Assistance, FY١٩٩٩, FY٢٠٠٠, and FY٢٠٠١ Request, p. ٤.

[١٣] الدولية للتنمية و السياسة الخارجية المصرية، وزارة الخارجية، وثيقة غير منشورة.

[١٤] Jeannie Sowers, Egypt's Economy: U.S. Interests and MarketReforms, CRS Report to Congress, Washington DC, the Library of Congress, September ١٨, ٢٠٠٠, pp ٢-٣.

[١٥] الأبعاد الدولية للتنمية، ورقة غير منشورة صادرة عن وزارة الخارجية، ٢٠٠٣، ص ص: ٤-٥.

[١٦] الأبعاد الدولية للتنمية والسياسة الخارجية المصرية، ورقة غير منشورة من وزارة الخارجية المصرية، ٢٠٠٣ ص:١١.

[١٧] Foreign Operations, Export Financing, and Related Program appropriations bill ٢٠٠١, Report ٧٢٠-١٠٦-٧٠-٤٦. pp

[١٨] د. محمد كمال، الولايات المتحدة رسالة تغيير النظم في العالم العربي، د. حسن نافعة ود. نادية مصطفي (محررون) العدوان على العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة ٢٠٠٣، ص٢١٧.

[١٩] -Terry Eastland, Standing up T. Egypt, at www.weeklystandard.com

[٢٠] -Claudia Winkler, Good News from a High Court, Egypt's Sakharov, Saad Eddin Ibrahim, is aquitted by Egypt's highest court, at: www.weeklystandard.com

[٢١] -See Speech of President Bush at the White House site at www.whitehouse.org

[٢٢] - US-Middle East Partnership Initiative at: www.state.gov

[٢٣] - Proposed Middle East Initiatives at: www.state.gov

[٢٤] See Speech of the American Ambassador in American Chamber of Commerce in Egypt, at www.amcham.org.eg

المحور الثالث

" سياسة مصر تجاه القضايا الإقليمية والقضايا ذات الانعكاسات الإقليمية "

أولاً: سياسة مصر تجاه القضايا الإقليمية

ثانياً: سياسة مصر تجاه القضايا الدولية ذات الانعكاسات الإقليمية

أولاً: سياسة مصر تجاه القضايا الإقليمية

٧- مصر والقضية الفلسطينية : بين الانتفاضة وتقويض إسرائيل لعملية السلام

د.حسن أبو طالب

٨- سياسة مصر تجاه العدوان الأمريكي على العراق وإمكانية توسيع الحرب ضد دول عربية أخرى

أ.أحمد إبراهيم

٩- سياسة مصر تجاه السودان:المحددات ورؤية التسوية

د.محمد عاشور

١٠- سياسة مصر تجاه قضية التحرير السياسي والاقتصادي وتطوير التعليم في مصر والدول العربية :ما بين رد الفعل للمبادرة الأمريكية والحاجة للإصلاح

د.وفاء الشربيني

مصر والقضية الفلسطينية
بين الانتفاضة وتقويض إسرائيل لعملية السلام

د. حسن أبو طالب

مقدمة:

تمثل القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر هما ثقيلا بكل معنى الكلمة، فمن جانب تستقطب تلك القضية جهدا دبلوماسيا وسياسيا غير عاديا من قبل الرئاسة المصرية ووزارة الخارجية، ناهيك عن كل مكونات المجتمع السياسى والمدنى، لملاحقة تطوراتها المختلفة، واحتواء تداعياتها غير الإيجابية وكم هى كثيرة ومتنوعة ومتعددة الأبعاد. ومن ناحية أخرى فإن غياب عملية سلمية فاعلة تعنى وجود أكثر من عقبة كأداء أمام بلورة وتشكيل وضع إقليمى مستقر أمنيا وسياسيا فى عموم المنطقة العربية والشرق أوسطية، تعول عليه مصر كثيرا من أجل مواصلة جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ناحية ثالثة فإن استمرار الوضع المتفجر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة دون وجود أى أفق سياسى يمثل ضغطا أمنيا يزداد أو يقل حسب التطورات المختلفة، فى الوقت نفسه ثمة تخوف وتحسب من أن يتطور مثل هذا الضغط الأمنى إلى مواجهة إقليمية بكل ما يعنيه ذلك من الانزلاق إلى حرب، تمثل بالنسبة لمصر خطا أحمر يتطلب كل الجهود السياسية الممكنة لعدم عبوره من أى طرف كان.

الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية له مبرراته ودوافعه الكثيرة، والتى يمكن تلخيصها فى عبارة واحدة وهى أنها قضية أمن قومى من الطراز الأول، حتى ولم يعلن ذلك بصراحة كافية، حيث تتقاطع تطوراتها المختلفة مع عدة مفردات، تشمل بدورها استقرار الداخل والحفاظ على استقرار الإقليم والموارد والدور الإقليمى فى آن واحد. ولما كانت الأداة العسكرية ــ وفقا للإدراك الرسمى منذ ١٩٧٧ وحتى الآن ــ ليست مؤهلة لأن تحسم تلك القضية لصالح المطالب العربية المشروعة، فليس هناك بديل من أن يكون كل التركيز على الأداة السياسية، بما تعنيه من مفاوضات سياسية شاقة وتنازلات متبادلة، وصولا إلى صيغة حل إقليمى يجنب المنطقة ككل، ومصر خاصة، احتمالات الحرب بكل أشكالها ومآسيها ونتائجها المدمرة.

ثمة شعور أصيل لدى مصر الرسمية بكل مؤسساتها بأن السعى إلى تسوية تاريخية للقضية الفلسطينية بحاجة إلى جهد مصرى غير عادى لا يتوقف، إلى ارتباط وثيق بكل

الخطوات التى تمر بها هذه القضية، وإلى عملية تأثير مباشرة أحيانا وغير مباشرة أحيانا أخرى، وإلى تنسيق مع كل الأطراف ذات الصلة لاسيما التى لديها القدرة ــ المتصورة مصريا أو الحقيقية فعليا ــ للإمساك بكل أو بعض مدخلات وعناصر تلك القضية.

وثمة شعور أصيل أيضا بأن مصر يقع عليها عبء خاص، لأسباب شتى من بينها عامل العروبة، ووجود المقدسات الإسلامية تحت الاحتلال، وحالة التواصل الجغرافى والاجتماعى والإنسانى مع فلسطين المحتلة، ناهيك عن عامل الريادة فى سباق التسوية السياسة الذى اختصت به مصر نفسها منذ مبادرة الرئيس السادات بالذهاب الى القدس المحتلة نوفمبر ١٩٧٧.

ولعل عامل الريادة فى عملية السلام، حسب المفردات الرسمية المصرية، يفسر كثيرا من الجهد المصرى المتواصل بهدف "إشاعة السلام فى المنطقة"، إذ أن بقاء واستمرار "معاهدة السلام" المصرية الإسرائيلية وحيدة ودون سند عربى عام وفلسطينى خاص، يعنى قابليتها للتوتر والتعرض إلى أزمات هيكلية قد تؤدى بها فى النهاية. بعبارة أخرى إن حماية تلك الريادة المصرية فى التسوية السياسية مع الكيان العبرى، تتطلب تحويلها من مجرد حالة مصرية إلى حالة عربية عامة، مدعومة دوليا بالدرجة الأولى وإقليميا بالدرجة الثانية. وهو ما أوضحه الرئيس مبارك بقوله "إن مصر وحتى اليوم تلتزم بإقامة السلام الشامل والعادل وتحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، والسعى إلى أن تكون المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل مما يمنع التسابق فى اقتنائها، إننا لازلنا فى قلب عملية السلام ونتمنى تحقيق السلام الشامل لكل الأطراف، وقد خاب ظن الكثيرين عندما تصوروا أن مصر كانت تسعى إلى سلام منفرد. فكامب ديفيد لم تكن معاهدة سلام، ولكنها كانت إطارا للاتفاق سواء بالنسبة لمصر أو بالنسبة للقضية الفلسطينية، وأن الإطار الأول حقق عودة الأراضى كاملة لمصر، والإطار الثانى كان من أجل حل القضية الفلسطينية، وأن المناخ وقتها كان أفضل كثيرا، لأن الواقع بالنسبة للمستوطنات وقتها كان أفضل كثيرا" [١]

بيد أن هناك تفسيرات أخرى ترى أن السياسة المصرية أدركت مخاطر الصلح المنفرد مع إسرائيل، والتى تتضمن إضعاف مركز مصر الإقليمى لحساب الدولة اليهودية، ولذلك التفت على هذه النتيجة من خلال تعميم مبدأ السلام مع إسرائيل، باعتبار أن من شأن هذا التعميم أن ينهى عزلتها العربية، وأن يعيد تفعيل العوامل التقليدية التى كانت تعتمد عليها فى احتلال مركز الصدارة فى النظام العربى.[٢]

هذه العناصر وثيقة الصلة بعلاقة مصر بالقضية الفلسطينية، تعكس بدورها بعضا من ثوابت السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة، والتى يمكن تحديدها على النحو التالى:

- إن مصر أكبر دولة عربية بكل ما يترتب على ذلك من مسئوليات والتزامات.
- أولوية الإطار العربى على ما عداه من أطر مختلفة مطروحة للتعاون الإقليمى.
- التمسك بقرارات الشرعية الدولية والعمل وفقا لها.
- تسوية النزاعات والمشكلات بالطرق السلمية، ونبذ الحرب كآلية لحل تلك المشكلات.
- احترام وحدة أراضى وسيادة الدول القائمة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.
- السعى إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل.
- أن التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط يأتى بعد تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى.[٣]

على صعيد الخصوصية الفلسطينية فى الإدراك المصرى، يبرز التأكيد على أن مصر لديها التزام تاريخى بقضية الشعب الفلسطينى، وأن الجهود المصرية ساهمت فى تحويل القضية الفلسطينية من قضية لاجئين محل تعاطف إنسانى إلى قضية شعب يسعى إلى تحرير نفسه من نير الاحتلال. وهو التزام يفسر التضحيات المصرية الكبيرة فى الموارد أو فى استشهاد عشرات الآلاف من أبنائها، ويفسر أيضا عدم التخلى عنها أيا كانت حملات التشهير والهجوم التى تأتى من مواقع مختلفة فى إسرائيل وفى الولايات المتحدة، ولن تتخلى عنها فى المستقبل.[٤]

وبالرغم من هذه الخصوصية، فإن مصر الرسمية لا ترى أن واجبها فرض رأى معين على الفلسطينيين، أو دفعهم إلى تقديم تنازلات بذاتها، فكل ما تقدمه لهم، حسب تأكيدات الرئيس مبارك" الأفكار ونطلب منهم دراستها جيدا من كافة الجوانب، فهم أصحاب الشأن فى اتخاذ القرار الذى يتفق مع مصالحهم، وفى الوقت نفسه اتخاذ القرار الذى يقبله العالم العربى والإسلامى" [٥]. وفى موضع آخر كان الرئيس مبارك واضحا فى تأكيده على أن "مصر تقدم المشورة للفلسطينيين، وأنها ستقاوم الضغوط من أطراف أخرى للتأثير عليهم، وأن مساعدة مصر لهم تشمل تقديم المشورة القانونية من مستشارين قانونيين مصريين بشأن ما يمكن فعله، أو كيفية صياغة بعض الأمور" [٦]

أولاً: التسوية السياسية والدور الإقليمي المصري

منذ أن بدأت عملية التسوية السياسية ممثلة فى مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١، وبدت حينها وكـأنها مقدمة لتسوية سياسية شاملة، تعنى المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية، ظهر حديث تكرر كثيرا فيما بعد حول ما سمى "بتهميش" الدور الإقليمي المصرى، أو فقدانه لمبررات فاعليته الإقليمية، فى الوقت نفسه يزداد المجال أمام إسرائيل لممارسة دورا إقليميا مهيمنا على مقدرات المنطقة وشئونها. وقد قام هذا الافتراض على أساس أن تفرد مصر ــ قبل بدء عملية مدريد ــ "بالسلام" أو بالأحرى بالتسوية السياسية مع الكيان العبرى، فقد أصبحت لاحقا فاقدة لهذه الخاصية، وأنه مع ازدياد رقعة المتعاملين العرب مع إسرائيل سوف يتآكل الدور الإقليمي لمصر.

مثل هذا الافتراض يواجه الكثير من أوجه النقد التى يمكن إجمالها فى كونه يتعامل مع الدور المصرى من زاوية واحدة وحسب، وهى علاقة هذا الدور بالتسوية السياسية للصراع العربى- الإسرائيلى، الأمر الذى يغفل بدوره الجوانب الأخرى المادية والمعنوية التى يستند إليها الدور الإقليمي المصرى. ومع الأخذ فى الاعتبار أن التسوية السياسية نفسها تمثل مدخلا مهما لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية فى المنطقة ككل، الأمر الذى يقود إلى طرح تحديات أمام الأدوار الإقليمية لكل الأطراف الرئيسة فى المنطقة، وهو ما ينطبق على مصر وعلى غيرها من الدول العربية والإقليمية بما فى ذلك إيران وتركيا وإسرائيل نفسها. ومثل هذه التفرقة، بين إعادة تشكيل للدور الإقليمي لفاعل ما، وبين افتراض التهميش بما ينطوى عليه من تداعيات سلبية شاملة، تعد أمرا جوهريا عند تحليل الدور المصرى سواء أثناء تطور عملية التسوية أو عند اكتمالها لاحقا.(٧)

الأمر الثابت هنا إن مصر الرسمية سعت إلى توظيف عملية التسوية السياسية للصراع العربى- الإسرائيلى، وما زالت، من أجل ترتيب بيئة إقليمية ملائمة للسياسة الخارجية المصرية، خاصة ما يتعلق بالاستقرار الإقليمي، وذلك عبر تضمين مفاوضات التسوية كل ما يعين على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، أو كل ما يعطى إسرائيل مزايا استراتيجية تمثل مصدرا لتهديد الأمن القومى المصرى، أو خصما من رصيد الدور المصرى بعد التسوية (٨). والثابت أيضا أن مصر ولحسابات خاصة بالعلاقة مع الولايات المتحدة والحرص على عدم المساس بها، بل وتنميتها تدريجيا، شاركت فى معظم الأنشطة والمباحثات والمفاوضات الخاصة بعملية التسوية، بتنسيق كامل مع الولايات

المتحدة نفسها فى بعض الحالات كما سيرد ذكره، أو بمبادرة خالصة منها أو بمشاركة مع طرف عربى آخر، مع الحرص على وضع واشنطن فى صورة ما تفعله مصر. وحين بدا أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن، ليست حريصة على لعب دور نشط ــ كما كان حال إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون ــ فى مجال عملية التسوية، وحرصها على ترك الأمور تجرى على عواهنها مع توفير مساندة سياسية وإعلامية كبرى لما تقوم به إسرائيل ضد السلطة الوطنية الفلسطينية، وفى وقت تصاعدت فيه مؤشرات التدهور العام فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، سياسيا وأمنيا، كانت مصر حريصة على إقناع إدارة بوش بأن هذه السياسة من شأنها الإطاحة بأسس الاستقرار الإقليمى الهش فى المنطقة، وأن البديل هو العودة بقوة إلى لعب دور الوسيط والراعى الكامل لعملية التسوية السياسية.

وفى الوقت الذى كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية تتصاعد فى الأراضى المحتلة، وتواجه أكبر حملة إسرائيلية عسكرية، عاثت فى كل بقعة فلسطينية فسادا وتدميرا وهمجية لا نظير لها، مستهدفة إنهاء وجود السلطة الوطنية وكل الرموز السيادية الأخرى، جاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لتجدد الحديث مرة أخرى عن الدور المصرى، وقابليته للتهميش وعدم فعاليته فى التكيف مع المتغيرات الجديدة التى فرضت نفسها على العالم ككل، وعلى المنطقة بصفة خاصة. ارتبط هذا الحديث بمتغير الحرب على ما سمى بالإرهاب الدولى وفقا للتعريف الأمريكى الذى تبنته إسرائيل فى مواجهة المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها، رغم الفارق الكبير بين الأمرين. ويمكن فى هذا الصدد رصد الاتجاهات التالية التى تناولت الدور المصرى فى ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية الجديدة: (٩)

الأول: يمثل وجهة نظر الليكود المتطرف فى إسرائيل، لاسيما رئيس الوزراء شارون، ومضمونه أن الدور المصرى بات فى تراجع كامل، لاسيما فيما يتعلق بصنع السلام فى المنطقة، حيث أن مصر لم تقدم أية أفكار جديدة بشأن السلام وتميل دائما إلى تأييد وجهة نظر الفلسطينيين. وأن أحداث سبتمبر التى خلقت واقعا جديدا لم تتكيف معه مصر، ومن ثم فإن تهميش الدور المصرى بات أمرا قابلا للتحقيق وتجاوزه. ووفقا لرؤية شارون فإن أحداث ١١ سبتمبر خلقت واقعا جديدا يساعد على بلورة تسوية سياسية تحقق المصالح الإسرائيلية، وأن هذا لا يتحقق إلا فى ظل تهميش كامل للدور المصرى واستبعاد القاهرة من أى جهد دولى أو إقليمى يخص التسوية السياسية. وكان من تطبيق ذلك الترويج لهذه الفكرة / الفرضية فى الإعلام الأمريكى تجاهل التحركات المصرية التى تُبذل على

الأرض بل وتخريبها عمدا، والتركيز على أن الموقف المصرى يتبنى الموقف الفلسطينى تماما لاسيما دعم رئاسة عرفات باعتبارها شرعية وتاريخية فى آن واحد، ومن ثم فلا جديد لديه.

الثانى: عبر عنه بعض الأمريكيين، ومن بينهم مارتن إنديك، ويدعو إلى بلورة دور مصرى جديد، إلى جانب السعودية، يستند إلى الدفاع علانية عن اتفاقات عادلة ومعقولة فى القضايا الحساسة مثل القدس واللاجئين، وأن تقوم الدولتان بدور فى مجال ما أسماه حملة مواجهة السامية.

الثالث: ويرى أن مصر دولة هامة فى الشرق الأوسط، وأن دورها هام وحيوى فى المنطقة لتحقيق الاستقرار والسلام فى المنطقة، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكى بوش ونائبه فى مناسبات عدة، من بينها أثناء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن فى مارس ٢٠٠٢، حيث وضح اقتناع إدارة بوش بأن مصر دولة مهمة فى المنطقة وتبذل جهودا كبيرة لوقف دورة العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتساند الجهود الأمريكية لمواجهة الإرهاب، وأنه يمكن الاستفادة من جهودها فى مكافحة الإرهاب وتحقيق السلام. ومن هنا يفهم استمرار مساعدة الولايات المتحدة لمصر اقتصاديا.

واللافت للنظر هنا أن مصدر هذه الرؤى إسرائيل والولايات المتحدة، وهما على طرفى نقيض، فبينما يسعى شارون إلى إخراج الدور المصرى من الحلبة، يرى الأمريكيون أن هناك دورا أساسيا تقوم به يسهم بدوره فى خدمة المصالح الأمريكية فى المنطقة. أما مصريا، فقد حدد الرئيس مبارك إدراكه للدور المصرى أمام مجلس العلاقات الخارجية أثناء زيارته لواشنطن، مارس ٢٠٠٢، حيث تضمن النقاط التالية:

- أن مصر تنتمى إلى منطقة أكبر، وأنها لن تتمتع بالرخاء بمفردها.
- أن مصر شريك فى العالم، ويجب أن تعمل بشكل متناغم من أجل تحقيق رخائها.
- أن مصر تمتلك الثروات والرؤية التى تحقق لها الرخاء ويجب أن تستغلها.
- أن مصر منذ استقلالها اضطلعت بمسئوليات فريدة فى العالم العربى وإفريقيا. لقد قادت حركات التحرر والاستقلال برؤية تساير هذه الفترة، وقامت بتشكيل هوية مشتركة لتمثل الأساس فى التقدم فى المستقبل.

ـ أنه عندما حان وقت التغيير قمنا بخطوات شجاعة ودفعنا ثمنا غاليا من أجل ذلك، وواصلنا تصميمنا والتزامنا تجاه إقامة منطقة يعمها السلام ويسودها التسامح وخالية من الاضطهاد والظلم.

ـ أن دور مصر يذهب إلى ما هو أبعد من منطقة الشرق الأوسط، بل يمتد إلى أفريقيا التى لم تستغل إمكاناتها بعد.

ـ إن التزامات مصر تمتد إلى أبعد من الشرق الأوسط وإفريقيا، إننا جزء من هذا المجتمع الدولى الذى يضم دول العالم أجمع، ونحن عازمون على تحمل نصيبنا من المسئولية. إننا نتكاتف فى مكافحة الإرهاب فى أى مكان وأيا كانت صوره وأشكاله.

ومما سبق يتضح أن صانع القرار فى مصر يرى أن الدور المصرى لا يقتصر على الإطار الإقليمى وإنما يمتد إلى المستوى العالمى، وأن دورها كصانع للسلام مستمر بالرغم من كل الصعوبات التى تواجه قيامها بهذا الدور انطلاقا من الاقتناع بضرورة أن يتحقق السلام على المستوى الإقليمى والعالمى. (١٠)

فى ظل هذا الإدراك للدور المصرى وطبيعته بالنسبة لصنع السلام والتحديات التى تواجه هذا الدور عمليا، سوف يتم متابعة التحرك المصرى على المسار الفلسطينى فى الفترة التالية مباشرة لفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية وحتى يونيه ٢٠٠٣.

ثانياً: مصر والانتفاضة الأقصى الفلسطينية

منذ اللحظة التى انتهت فيها قمة كامب ديفيد الثانية دون نتائج محددة (١٠ ـ٢٥ يوليه ٢٠٠٠)، تبلور تقييم مصرى بأن الأمر لم يصل إلى نهايته بعد، وأن ثمة جهودا إضافية يمكن أن تسهم فيها مصر من أجل احتواء التداعيات السلبية المحتملة، فالقمة من وجهة نظر مصر لم تفشل تماما، فعلى الأقل " نجحت فى فتح الطريق لأول مرة فى حوار حول المحظورات كالقدس وعودة اللاجئين، وأعطت بذلك أملا فى حوار حول قضايا كان محظورا الاقتراب منها" (١١). وكان الهم المصرى آنذاك منصبا فى أكثر من اتجاه على النحو التالى:

١ـ بذل جهود دبلوماسية مختلفة المستويات من أجل تأمين تواصل المباحثات الإسرائيلية الفلسطينية، واحتواء عناصر التفجر التى بدت فى الأفق آنذاك. وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة وعواصم أوروبية أخرى. وهو ما تمثل فى لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس كلينتون

فى القاهرة، وفى زيارة مبارك لفرنسا ولقاء رئيسها شيراك، وفى استقبال عرفات بالقاهرة، والعديد من المبعوثين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٢- **تأمين تأييد للموقف الفلسطينى فى مواجهة التفسيرات الأمريكية الإسرائيلية التى حَمّلت** عرفات شخصيا مسئولية فشل القمة وإهدار ما سمى- زورا وبهتانا وخداعا- بالفرصة الذهبية لإقامة دولة فلسطينية وإنهاء الصراع تاريخيا.

٣- **تفسير الموقف المصرى من القمة ومواجهة الحملات الأمريكية الإسرائيلية، التى** أشاعت أن مصر دفعت إلى فشل القمة من خلال عدم ممارستها ضغوطا مناسبة على عرفات للقبول بالأفكار الإسرائيلية المدعومة أمريكيا والخاصة بالقدس على وجه التحديد.

وفى هذه المرحلة السابقة مباشرة لاندلاع انتفاضة الأقصى، بدا أن هناك تركيزا على توضيح الموقف المصرى من قضية القدس والأفكار المطروحة بشأنها، إذ يجب أن تكون تحت السيادة العربية وأن يكون هناك حل عادل بشأنها، وأن الأماكن المقدسة يجب أن تبتعد عن السيادة الإسرائيلية.(١٢) وفى السياق ذاته أكد وزير الخارجية آنذاك عمرو موسى "أن التقارير التى تحدثت عن مقترحات مصرية بشأن القدس ليست صحيحة، وأنه لم يحدث أن تحدثت مصر عن الحرم القدسى فقط، فالقدس منطقة واحدة تضم الحرم الشريف والقدس الشرقية كأرض وعاصمة وأرض محتلة، وأيضا الأماكن المقدسة، وفيها أيضا القدس كاملة كمدينة مفتوحة وبها القدس الغربية التى هى خارج إطار التفاوض وخارج القرار ٢٤٢، وكما أن هناك سيادة إسرائيلية على القدس الغربية، يجب أن تكون هناك سيادة فلسطينية على القدس الشرقية .. فالموقف المصرى يقوم على ضرورة بحث القدس ككل، وأنه لا تنازل أبدا ولا غموض فيما يتعلق بالقدس الشرقية الفلسطينية العربية كعاصمة للدولة الفلسطينية".(١٣) وهو ما أكده مبارك أثناء زيارته لباريس بقوله أن مصر " تساعد الفلسطينيين على أن تكون لهم السيطرة كاملة على الأماكن المقدسة والقدس الشرقية بأحيائها المختلفة، على أن يكون الحى اليهودى وحائط المبكى مع إسرائيل، وأن مصر لم توافق أبدا على تقسيم القدس الشرقية إلى أربعة أقسام، ولا تستطيع أن تقبل تقسيما لا يقبله الفلسطينيون" (١٤) فتقسيم القدس الشرقية هو "خطأ إستراتيجي بالغ، كما أن تقسيم السيادة عليها هو خطأ إستراتيجي بالغ، ولكن إذا كنا نتحدث عن القدس ككل بما فيها القدس الغربية فيمكن عندها الحديث عن مشاركة فى السيادة" (١٥)

واللافت للنظر أن حرص مصر على توضيح موقفها بشأن القدس الشرقية وعدم التنازل عنها كعاصمة لدولة فلسطين، كان جزءا من حملة دبلوماسية مصرية لمواجهة التقارير الصحفية العربية والأجنبية التى تحدثت عن قبول مصر تنازلات كبرى بشأنها، مما أثار بالتالى انتقادات كبرى عربية ومصرية، وهو ما رأت فيه مصر الرسمية نوعا من التجنى ومحاولة لتشويه الموقف المصرى من مجمل عناصر التسوية العادلة التى طالما نادت بها.

لم يمض وقت طويل، حتى جاءت الزيارة الاستفزازية لشارون فى ٢٨ / ٩/ ٢٠٠٠ رئيس حزب الليكود المعارض آنذاك، للحرم القدسى تحت حماية ثلاثة آلاف جندى إسرائيلى، الأمر الذى مثّل رسالة إسرائيلية جمعت بين الحكومة بقيادة باراك والمعارضة بزعامة شارون، بأن الحرم القدسى لن يخرج عن السيادة والسيطرة الإسرائيلية، ومن ثم كان الرد الطبيعى أن اندلعت المظاهرات الفلسطينية الغاضبة، فيما دشنت انتفاضة الأقصى التى استمرت بأشكال مختلفة، وعرفت تطورات سياسية وعسكرية متعددة حتى اللحظة الراهنة.

جاء الموقف المصرى تجاه الاستفزاز الإسرائيلى وفق عدة مستويات على النحو التالى:

الأول: الإدانة الشديدة لزيارة شارون الاستفزازية، واعتبارها "نوعا من الإرهاب السياسى وعملية مدبرة لا تخدم عملية السلام ولن تغير الموقف العربى والإسلامي من القدس"[١٦]، وهى إدانة توافقت إجمالا مع المشاعر الغاضبة التى عمت الشارعين الفلسطينى والعربى بما فيه مصر، فضلا عن التحذير من " أن تفجر الأوضاع مسألة طبيعية بسبب حساسية الأماكن الدينية المقدسة لدى المسلمين" [١٧]

الثانى: على الصعيد العملى، فقد اقترحت مصر "تشكيل لجنة دولية لمراقبة ومنع أعمال الحفر أسفل المسجد الأقصى" [١٨]. ودعت إلى عقد لقاء بين عرفات وإيهود باراك فى شرم الشيخ، ونسقت مع العاصمة الفرنسية لعقد لقاء بين عرفات وباراك من أجل التوصل لوقف الاجتياحات العسكرية الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية وهو ما حدث بالفعل فى ٤ / ١٠/٢٠٠٠، ثم دعت إلى لقاء آخر بينهما فى شرم الشيخ، وبحضور وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، لم يحضره باراك، فيما كانت المواجهات فى الأراضى الفلسطينية آخذة فى الاتساع، وأرقام الضحايا الفلسطينيين مستمرة فى الارتفاع.

الثالث: إظهار الحرص على أن معالجة العدوان الإسرائيلي على الأراضى الفلسطينية لا تتطلب الخضوع لضغوط شعبية مصرية أو عربية تنادى بقطع كامل للعلاقات مع إسرائيل واستدعاء السفير، أو اتخاذ إجراءات عسكرية تنذر بوقوع حرب إقليمية. وكان التبرير المصرى آنذاك أن الجهود التى تبذلها مصر تهدف إلى وقف العدوان الإسرائيلى، وأنها تتطلب الحفاظ على قنوات اتصال وعلاقات مفتوحة مع الجانب الإسرائيلى، وأن قطع العلاقات من شأنه أن يؤثر على هذه الجهود التى هى أساسا لصالح الفلسطينيين. ناهيك عن أن من يتحدثون عن الحرب حسب قول الرئيس مبارك "لا يعرفون معناها فالقضايا كلها لا تحل إلا بالتفاوض والضغوط الدولية، لكن الحروب هى للدفاع عن الأوطان" (١٩)

الرابع: التنسيق مع الجانب الأمريكى لعقد قمة تهدف إلى وقف العدوان الإسرائيلى، تمهيدا للعودة مرة أخرى إلى المفاوضات التى بدت وكأنها هدفا صعب المنال، إن لم يكن مستحيل الحدوث فى ظل التطورات الجارية فى الأراضى الفلسطينية وشمول العدوان الإسرائيلى كل المناطق الفلسطينية بما فيها التى كانت تحت السيطرة الفلسطينية بموجب اتفاقات أوسلو. وبالرغم من التردد المصرى الذى سبق قمة شرم الشيخ وإصرارها على أن يسبقها وقف العمليات العسكرية وعودة القوات الإسرائيلية إلى مواقعها السابقة عن ٢٨ سبتمبر، فقد انتهى الأمر إلى عقدها فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠، بحضور الرئيس الأمريكى كلينتون والملك الأردني عبد الله الثانى ووزراء خارجية فرنسا وأسبانيا وروسيا وكوفى عنان وكل من عرفات وباراك. وقد تمثل هدفها الرئيسى فى وقف إطلاق النار ورفع الحصار الإسرائيلى عن الأراضى الفلسطينية، بينما طرحت مصر فى القمة مطالب أخرى من بينها وقف جميع العمليات العسكرية ضد الشعب الفلسطينى وعدم تكرارها، ورفع الحصار عن جميع الأراضى الفلسطينية وعودة الحياة الطبيعية إلى سابق عهدها فى فلسطين، وتكوين لجنة دولية للتحقيق فى أسباب العمليات العسكرية الإسرائيلية، واتخاذ جميع التدابير لعودة مفاوضات التسوية النهائية بين الجانبين.

بيد أن البيان الصادر عن القمة اقتصر على بيان الاتفاق على عدة إجراءات كالتالى:

١ـ إنهاء المواجهات وإبعاد نقاط الاحتكاك والتأكد من انتهاء الاعتداءات والمحافظة على الهدوء، والعودة إلى الوضع السابق للأزمة، وإعادة نشر القوات، وفتح مطار غزة ودعم التعاون الأمنى بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٢ــ وجوب العودة إلى المفاوضات وتحرك أمريكى خلال أسبوعين لاستئناف الجهود للتوصل إلى اتفاق على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، واتفاقات التفاهم التالية لهما. ولتحقيق هذه الغاية اتفق القادة على أن تقوم الولايات المتحدة بالتشاور مع الأطراف المعنية حول كيفية التقدم إلى الأمام فى هذا الاتجاه.

٣- أن تعمل الولايات المتحدة والفلسطينيين وإسرائيل بالتشاور مع الأمم المتحدة على تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الأحداث الأخيرة، وكيفية منع تكرارها، على أن يشرف على إعداد تقرير هذه اللجنة الرئيس الأمريكى وسكرتير عام الأمم المتحدة بمشاركة الأطراف المعنية قبل نشره.

وقد تشكلت هذه اللجنة بالفعل برئاسة السيناتور الأمريكى جورج ميتشيل وعضوية كل من سليمان ديميريل، ثوربيون جاغلاند، وورين رادمان، خافير سولانا، وأصدرت تقريرها فى ٢١ مايو ٢٠٠١، فيما عرف بتوصيات ميتشيل أو تقرير ميتشيل، وقد حمّل التقرير الجانبين الفلسطينى والإسرائيلي مسئولية مشتركة لتدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، واقترح توصيات لمنع تكرار وقوع هذه الأحداث من خلال ثلاث خطوات متعاقبة هى إنهاء العنف، وبناء الثقة، ثم استئناف المفاوضات.

الخامس: العمل على تعبئة النظام العربى لمواجهة العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى، وتحديد موقف عربى جماعى مما يجرى فى الأراضى العربية المحتلة. وهو ما تمثل فى الدعوة إلى عقد قمة عربية استثنائية، اجتمعت بالفعل فى القاهرة خلال يومى ٢١ ، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، بعد أقل من أسبوع من قمة شرم الشيخ التى حضرها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون. ومن أهم ما جاء فى هذا البيان الختامى للقمة العربية إنشاء صندوقين لدعم الانتفاضة مالياً، الأول «صندوق انتفاضة القدس لرعاية أسر وأبناء الشهداء الفلسطينيين، وثانيهما، صندوق الأقصى لحماية الهوية العربية للقدس وفك الاختناق المالى عن المناضلين الفلسطينيين، الذى تفرضه إسرائيل عليهم نتيجة لتبعيتهم للاقتصاد الإسرائيلى. وقد شكلت القمة لجنة متابعة عربية لدراسة مدى التقدم الذى حصل فى توفير المال والعمل على سرعة إيصاله للفلسطينيين. كما تبنت القمة استراتيجية عربية للسلام تربط بين خطى التقارب مع إسرائيل بمدى التقدم فى عملية السلام. وتضمن البيان الختامى قراراً بقطع العلاقات مع أى دولة تنقل سفارتها فى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، أو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما طالب البيان بضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة ترفع قرارها إلى

مجلس الأمن وإلى لجنة حقوق الإنسان لتضع أمامها الأسباب التى أدت إلى العنف فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، حتى يصدر القرار بتجريم المتسبب فيه وإنزال العقاب عليه.

واقع الحال أن هذه المواقف التوافقية كانت حصيلة أمرين، الأول، التفاعل بين ثلاثة اتجاهات رئيسية سادت مناقشات القمة، الأمر الأول عبرت عنه مصر وضم مجموعة الدول التى لديها علاقات مع إسرائيل، وكان قوامه عدم الانزلاق لمواقف انفعالية، والتشبث بالمفاوضات وبالعملية السلمية والرعاية الأمريكية لها، وعدم السماح للعودة إلى أجواء عنف ومناخ توتر. والثانى، اتجاه طالب بمواجهة العدو الإسرائيلى ومثلته سوريا ولبنان، ودعا إلى عدم الاستناد وحسب على خيار المفاوضات والتأكيد على أن السلام بحاجة إلى قوة ردع وعدم الخوف من استخدامها إلى جانب المفاوضات ذاتها. أما الثالث، فقد عرف بالاتجاه الوسطى ومثلته السعودية ودول الخليج، خاصة التى لا علاقة لها مع الكيان العبرى، وترى أن التطبيع يتطلب الانتظار حتى تحقيق التسوية الشاملة، ولكنها تتخوف من أن تؤدى المفاوضات بصورتها القائمة فى ذلك الوقت إلى تسويات جزئية ناقصة لا تنزع فتيل الانفجار من المنطقة، وفى الوقت نفسه فأصحاب هذا الاتجاه يميلون إلى تحقيق الاستقرار فى المنطقة وعدم تجاهل قضية القدس، ولكن فى الوقت نفسه عدم تجاوز المشروع الأمريكى للتسوية.[٢٠] أما الأمر الثانى فيعنى بالنتائج التى توصلت إليها قمة شرم الشيخ التى حضرها الرئيس كلينتون، والتى مثلت عمليا سقفا سياسيا مسبقا لما يمكن أن تتمخض عنه قمة القاهرة نفسها، وتمثل هذا السقف فى عدم قابلية تصعيد المواقف العربية، خاصة فى ضوء الدعوة إلى وقف العنف وتشكيل لجنة تحقيق حول أحداث المسجد الأقصى والتأكيد على العودة مرة أخرى إلى المفاوضات برعاية أمريكية. وهى قرارات مثلت إيحاءات لقمة القاهرة باعتبار أن ثمة حلا سياسيا قيد التطبيق ، وبما يستدعى الوقوف وراءه وليس تجاوزه. [٢١]

السادس: التصعيد الدبلوماسى مع إسرائيل، وهو مستوى لم تصل إليه مصر إلا بعد أن تمادت حكومة باراك فى العدوان على السلطة الوطنية الفلسطينية ولم تستجب إلى أى من الجهود الدولية والإقليمية التى شاركت فيها من أجل احتواء عمليات التصعيد العسكرى وللعودة مرة أخرى للتفاوض. وتمثل التصعيد الدبلوماسى فى اتخاذ قرار مفاجئ فى ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠ باستدعاء السفير المصرى من تل أبيب مع الاحتفاظ بوضع السفارة المصرية ولكن تحت إدارة أقل مستوى.

وقد شكل القرار آنذاك مدخلا جديدا فى الأداء المصرى لم يكن متصورا من قبل. فمن ناحية عبر عن درجة عالية من الاستياء المصرى والاحتجاج على المواقف الإسرائيلية، ومن ناحية حاولت الدبلوماسية المصرية توظيف هذا الاستدعاء فى إحداث تغيير فى السلوك الإسرائيلى، وهو ما أشار إليه عمرو موسى بقوله " أن المسألة ليست فى عدول مصر عن قرارها باستدعاء السفير، بل تكمن القضية فى أن تعدل إسرائيل عن سياستها حتى تعدل مصر عن قرارها.. فقد وجدت مصر أن السياسة الإسرائيلية غير مقبولة وكان لابد من التعبير عن رفضنا واحتجاجنا على هذه السياسة". لكن هذا الاحتجاج لم يكن يعنى من وجهة النظر المصرية الخروج من الجهود المتعلقة بعملية السلام، لان خروج مصر من عملية السلام "سيعنى أنه لن يكون هناك عملية سلام من الأصل، وهو أمر لن تسمح به مصر " لأنها تؤيد السلام وتعمل على نقل الشرق الأوسط من مرحلة المواجهة إلى مرحلة السلام" (٢٢)

ثالثاً: التسوية الغائبة أو تداعيات ما بعد الحادى عشر من سبتمبر

تمثل مرحلة ما بعد الحادى عشر من سبتمبر واحدة من اكثر المراحل صعوبة بالنسبة لعملية التسوية بصفة عامة، وبالنسبة للدور المصرى بصفة خاصة. وتمثل ذلك فى متغيرين أساسيين:

الأول: متغير الحرب على الإرهاب الدولى وفقا للتعريف الأمريكى، حيث أوجدت هجمات سبتمبر معادلات وظروفا دولية جديدة بكل المعانى، وكان أبرزها ما تعلق بتلك المواجهة الغامضة والفضفاضة التى أعلنتها الولايات المتحدة ضد ما أسمته "الإرهاب الدولى"، وما شهدته من إطلاق أحكام جائرة على الحركات الوطنية التحررية، وخلط بين المقاومة المشروعة ضد الاحتـلال الأجنبى بكافة الأشـكال والوسائـل، وبين الإرهاب الأعمى. الأمر الذى فرض نفسه على قضية الشعب الفلسطينى بكل قوة. إذ أثيرت عدة أسئلة صعبة تتعلق بمستقبل الانتفاضة، وتوصيفها، وملاءمة آلياتها لاسيما العمليات الاستشهادية التى تتم فى العمق الإسرائيلى، ومدى القدرة على الوقوف أمام رياح التغيير الحادثة، وكيفية التعامل مع هذا السياق الدولى الجديد والمتوتر، والذى يتضمن سعيا منهجيا لحرمان الانتفاضة من عمقها العربى والإسلامى رسميا وشعبيا. وهنا تبلور إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو تضمن يقينا بأن الخيارات بعد ١١ سبتمبر أصبحت مختلفة وأن اللعبة الدولية تغيرت، ومن ثم يتوجب الانحناء ولو"مرحليا" لتفويت الفرصة على إسرائيل بإدراج بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية والوطنية الفلسطينية على قائمة الإرهاب، وبالتالى التعامل مع هذه المعطيات

الجديدة بأسلوب مختلف، حيث أعادت تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر بقوة طرح الأزمات الهيكلية التى تعانى منها الانتفاضة الفلسطينية. (٢٣)

الثانى: تصاعد النزعة اليمينية المتطرفة فى إسرائيل والتى أتت بشارون رئيسا للوزراء مدعوما بتأييد كبير من الرأى العام الإسرئيلى لبرنامجه السياسى/ الأمنى الرامى إلى إنهاء الانتفاضة الفلسطينية بالقوة المسلحة وإنهاء وجود السلطة الوطنية الفلسطينية والتخلص من قيادة عرفات، وتأجيل البت فى أى عملية سياسية أو المشاركة فيها بأى قدر جدى، وإفساح المجال أمام المزيد من الاستيطان الإسرائيلى فى أى مكان، والنظر إلى الأمور كلها من زاوية أمنية بحتة تتعلق بأمن إسرائيل أو بالأحرى بأمن الإسرائيليين بمعنى عدم تعرضهم لأى نوع من أنواع المقاومة الفلسطينية، بما فى ذلك جنود الاحتلال أنفسهم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، الأمر الذى يعنى وقف كل أشكال الانتفاضة الفلسطينية، وفى المقدمة أشكالها المسلحة وعملياتها الفدائية سواء خلف ما يعرف بالخط الأخضر أو فى الأراضى الفلسطينية المحتلة.(٢٤)

الأكثر من ذلك، فقد مثّل متغير الحرب على الإرهاب الدولى، وفقا للتعريف الأمريكى، إضافة كبرى بالنسبة لاستراتيجية شارون الهادفة إلى التملص الكامل من التزامات العملية السلمية، إذ ساعده غموض التعريف على ممارسة المزيد من الضغط على السلطة الوطنية وعلى عموم الشعب الفلسطينى، وعلى استقطاب المزيد من تأييد الولايات المتحدة لسياسته العسكرية الهمجية، وعلى فرض شروطه وعلى تشويه نضال الشعب الفلسطينى، وعلى عدم الاعتداد بأى دور سياسى تمارسه أية قوة دولية أو إقليمية من أجل تهدئة الأوضاع أو استعادة الزخم مرة أخرى للمفاوضات.

بالنسبة لمصر، كانت المهمة السابقة مباشرة على أحداث سبتمبر هى محاولة إقناع إدارة الرئيس بوش بالقيام بدور نشط وكراعى لعملية السلام، مثلما كان الوضع إبان فترتى الرئيس كلينتون. لكن التقييم العام الذى ساد تلك الإدارة كان غير ذلك، حيث كان هناك تأثر كبير بالمقولات التى انتهت إليها إدارة الرئيس كلينتون السابقة فى أخريات أيامها، والتى أنحت باللائمة على عرفات شخصيا، واعتبرته مسئولا عن فشل الجهود الأمريكية الكثيفة التى مورست من أجل التوصل إلى تسوية تاريخية للصراع الفلسطيني الإسرائيلى، ومن ثم مسئولا عن "ضياع هيبة الرئيس الأمريكى" رغم ما بذله من جهد وطاقة كبيرة. وهو التقييم الذى اعتبرته إدارة الرئيس بوش أساسا صالحا للتجاوب مع المطالب الإسرائيلية الشارونية

فى استبعاد عرفات، والنظر إليه كمعوق للسلام وليس شريكا فى التفاوض، ومن ثم ضرورة إبداله بقيادة أخرى "عملية" وقادرة على التجاوب مع الشروط الأمريكية والإسرائيلية، وأيضا لترك الأمور تجرى على عواهنها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مع اتخاذ خطوات رمزية بين الحين والآخر تلبية لدعوات بعض القادة العرب، من قبيل عدم إحراجهم، وليس من قبيل ممارسة دور نشط لاحتواء التدهور الأمنى الحاصل فى الأراضى الفلسطينية.

كانت حصيلة هذا التقييم الأمريكى تصب أيضا فى صالح سياسة شارون، والتى تدعمت أكثر، حسب ما تم ذكره آنفا، بعد هجمات ١١ سبتمبر، والتى استغلتها الدعاية الإسرائيلية رسميا فى الترويج لعدد من المقولات الزائفة والرامية إلى تشويه الدور النضالى للرئيس الفلسطينى، من قبيل "أن عرفات لا يختلف كثيرا عن بن لادن، فهما زعيمان إرهابيان، ومن ثم يجوز التخلص منه شخصيا". أو بعبارة أخرى ترك الفرصة سانحة أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية الوحشية لممارسة أبشع الإجراءات العدوانية ضد كل ما هو فلسطينى، تحت زعم مواجهة "الإرهاب الفلسطينى" ومنظماته وقادته.

١- الخلاف المصرى الأمريكى حول شرعية عرفات

مثل هذا التقييم الأمريكى كان يعد بمثابة عقبة كبيرة أمام المساعى المصرية الرامية إلى إقناع إدارة الرئيس بوش بممارسة دور نشط يتوافق مع متطلبات دور "راعى التسوية السياسية"، فى الوقت نفسه مواجهة الحملات الإعلامية الإسرائيلية والأمريكية التى ركزت على ما أسمته بعدم صلاحية السياسة المصرية لمتطلبات التسوية وعدم قدرتها على توفير أسس جديدة لعملية السلام. فى الوقت نفسه كان على مصر أن تواجه ضغوطا مكثفة هدفت إلى أن تتخلى عن قيادة عرفات والتجاوب مع الجهود الأمريكية والإسرائيلية من أجل بلورة قيادة بديلة له. وهو ما رفضته مصر واعتبرته غير شرعيا، نظرا لأن عرفات رئيس منتخب من قبل شعبه، ولا يجوز الانقلاب عليه، فضلا عن كونه رمزا للقضية الفلسطينية، ويتحكم فى العديد من مفاتيح الأمور الفلسطينية، وأنه الأقدر على التوصل إلى اتفاق سلام تاريخى مع إسرائيل وتوفير شرعية شعبية فلسطينية له، وأن المطلوب هو إتاحة الفرصة له لممارسة دوره ومساعدته على مواجهة الضغوط التى يتعرض لها لا سيما من الفصائل المعارضة لنهج المفاوضات.

وبالرغم من الاختلاف بين مصر والولايات المتحدة حول قيادة عرفات،ظل عنصر التنسيق مع الولايات المتحدة ومطالبتها بدور أكثر فعالية نشاطا ثابتا فى كل التحركات

المصرية، التى بات عليها التكيف مع الحقائق الجديدة التى فرضها شارون فى الأراضى المحتلة، لاسيما التعامل مع الجوانب الأمنية حتى مع غياب أى أفق سياسى يبرر اتخاذ أى خطوات أمنية صعبة. لكن هذا التكيف نفسه، والذى تبلور فى الدعوة إلى عقد لقاءات أمنية فلسطينية إسرائيلية لم يثمر شيئا على الأرض. واللافت للنظر هنا أن الدبلوماسية المصرية كانت ولا زالت تستخدم تعبير العنف والعنف المضاد للتعبير عن حالة العدوان الإسرائيلى، وما يجره ذلك من عمليات مقاومة فلسطينية، لكنها فى الوقت نفسه حرصت على التفرقة بين الإرهاب الأعمى غير المبرر، وبين حالة المقاومة الفلسطينية المشروعة لمواجهة الاحتلال، مع الحرص أيضا على أن تظل قضية المفاوضات والتوصل إلى حل سياسى يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام هى الأساس، وليست فقط المطالب الأمنية.

٢-المبادرة المصرية الأردنية

ولعل أهم تحرك مصرى حاول- بالتنسيق مع الأردن- إعادة الزخم لمبدأ المفاوضات الشاملة، هو ما تبلور فى ما عرف فى أبريل ٢٠٠١ بالمبادرة المصرية الأردنية المشتركة، التى لم تعلن رسميا فى حينها، غير أن تقارير صحفية أشارت إلى كثير من بنودها [٢٥]، فيما أوضح شمولها على عدة نقاط، تضمنت خطوات لإنهاء الأزمة، واستعادة الوضع السابق عن ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، بما فيها وضع حد لما اعتبر العنف المتبادل، وإنهاء الحصار العسكرى والاقتصادى والمالى المفروض على الأراضى الفلسطينية فى الضفة وغزة والسماح بحرية تنقل الأشخاص والبضائع والامتناع عن استخدام الأسلحة المحظورة دولياً، والإفراج فوراً عن كل الأموال والمتأخرات المستحقة للسلطة الفلسطينية.على أن يتلو ذلك اجتماع اللجنة الأمنية / السياسية من أجل الرقابة على التنفيذ.

كما تضمنت المبادرة المصرية الأردنية أيضا ما اعتبر وسائل لبناء الثقة بهدف إعادة الثقة والأمن المتبادلين من خلال التنفيذ الدقيق والفورى لكل بنود مذكرة شرم الشيخ التى وقعت فى ١٩٩٩/٩/٥، وتجميد فورى وكامل لكل المستوطنات بما فى ذلك ما يتم بنائه فى شرق القدس، وتنفيذ متبادل لكل الالتزامات الأمنية، وحماية كل المواقع المقدسة للمسلمين والمسيحيين.

أما الخطوة الثالثة فتمثلت فى العودة إلى المفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة بما فى ذلك القدس، اللاجئين، الحدود، المستوطنات، الأمن والمياه، بهدف تنفيذ كامل لقرارى

مجلس الأمن رقمى ٢٤٢، ٣٣٨، وليتفق الطرفان على استكمال هذه المفاوضات خلال ستة أشهر من يوم استئنافها. كما اقترحت المبادرة أن يأن يرعى المسيرة ويراقب تنفيذها كل من الولايات المتحدة ،الاتحاد الأوروبى، مصر، الأردن،ومجلس الأمن.

وبالرغم من الجهود الدبلوماسية المكثفة التى قام بها البلدان، مصر والأردن فى اتجاه الولايات المتحدة ممثلة فى زيارتى الرئيس مبارك والملك عبد الله الثانى إلى واشنطن، وفى اتجاه إسرائيل عبر زيارات وزير الخارجية الأردنى لتل أبيب، واستقبال القاهرة وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز، بهدف التجاوب مع هذه الخطة، إلا أنها اصطدمت بتجاهل أمريكى، ومسعى إسرائيلى جاد من أجل توظيف بنود المبادرة المتعلقة بالمسائل الأمنية للضغط على السلطة الفلسطينية، وفرض تغييرات على باقى البنود بما يفرغها من مضمونها، وهو ما رفضته مصر والأردن.

ومع صدور تقرير ميتشل تحول التركيز كله على محتواه، والتوصيات التى تضمنها، فيما توارت المبادرة المصرية الأردنية. لكن تظل النتيجة الأهم، وهى أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم يكونا فى وارد التعامل الجدى مع هذه المبادرة، لان ذلك من شأنه أن يمنح مصر مكانة ودورا أساسيا فى عملية التسوية، ليس مطلوبا من وجهة نظرهما، فضلا عن أن هدف العودة إلى المفاوضات والتعامل مرة أخرى مع قيادة عرفات كان مبدأ مرفوضا منهما. والأمران معا عبرا عن سياسية مضمرة فى احتواء "الديناميكية المصرية" إذا ما تجاوزت حدود الأهداف الإسرائيلية والأمريكية. وهو ما يثير مسألة القدرة المصرية على إقناع الإدارة الأمريكية بالتجاوب مع رؤيتها من أجل حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية ولباقى مفردات الصراع مع سوريا ولبنان.

جاء تجاوز المبادرة المصرية الأردنية المشتركة ليوضح أن استمرار الانحياز الأمريكى للأطروحات الإسرائيلية من شأنه أن يزيد التصعيد الإسرائيلى الوحشى ضد الفلسطينيين، ويوضح أيضا أن استمرار هذه السياسة من شأنه أن يضعف البحث فى التسوية السياسية الشاملة، ويقصرها على محاولات تهدئة لا أكثر و لا أقل، وهو أمر أقل كثيرا من الطموحات والأهداف المصرية. والثابت هنا أن البعد الأمنى بات غالبا، وبات هو المدخل الذى تصر عليه كل من واشنطن وتل أبيب، ولم يكن أمام الدبلوماسية المصرية سوى التكيف مع مساعى ما عرف بـــ "احتواء العنف"، التى بلورتها جولات جورج تينيت رئيس المخابرات الأمريكية والمبعوث أنتونى زينى من أجل تطبيق توصيات تقرير ميتشل، والتى

استمرت ما تبقى من العام ٢٠٠١، ومطلع العام ٢٠٠٢، وحتى الاجتياح الإسرائيلى الشامل لأراضى الضفة الغربية وحصار الرئيس عرفات فى مقره برام الله فى نهاية مارس ٢٠٠٢.

كان الاستنتاج المصرى الواضح أن إسرائيل فى ظل قيادة شارون ليست جادة فى المفاوضات، وأن تركيزها المبالغ فيه على ما تصفه بالأمن الشامل، ليس سوى ذريعة للهروب من التزامات السلام والتزامات اتفاقيات أوسلو، التى أعلن شارون رسميا أنها لم تعد قائمة، ولا تعنى لإسرائيل شيئا، وأن البحث هو لصالح تسوية انتقالية لمدة لا تقل عن عشر سنوات، على أن يبحث بعدها فى تسوية دائمة. وهو ما رأته مصر عودة إلى نقطة الصفر، وتدمير وتخريب لكل الجهود التى بذلت من قبل. وكثيرا ما أشار الرئيس مبارك إلى أنه " ليس لديه أى شك فى أن شارون هو العقبة الكبرى أمام السلام، وأن أساس تفكيره هو تهجير الفلسطينيين، وأنه طالما هناك عنف إسرائيلى، فسوف يستمر العنف الفلسطينى، ولا تستطيع مصر أن تطلب من طرف أن يتوقف عن العنف وتترك الآخر ليمارس العنف كما يشاء، والحل هو أن يتوقف العنف الإسرائيلى وسيتوقف العنف الفلسطينى تلقائياً" (٢٦)

٣- بقاء السلطة الفلسطينية .. أولوية مصرية

مع تصاعد السياسة الهمجية العسكرية الإسرائيلية ضد كل الرموز السياسية والمعنوية والمادية للسلطة الوطنية الفلسطينية فى الفترة اللاحقة مباشرة لهجمات سبتمبر ٢٠٠١، ومواصلة حصار الرئيس عرفات فى غزة أولا، ثم فى رام الله،ثانياً ومنعه من التواصل مع الشعب الفلسطينى، والتشكيك فى قيمة كل الخطوات الأمنية التى اتخذتها السلطة ضد رموز إسلامية ذات صلة بحركة حماس، والإجهاز على قوى الأمن الفلسطينى فى غزة وفى الضفة، أدركت مصر أن أولوية العمل يجب أن تنصب على "بقاء السلطة" والحفاظ على مكانتها ولو فى حد أدنى، باعتبار "أن انهيارها ليس فى مصلحة أحد بما فى ذلك إسرائيل نفسها".(٢٧) فى الوقت نفسه استمرار العمل على تهدئة الأوضاع المتصاعدة، ولكن دون التقدم بأية أفكار أو مقترحات جديدة. فى الوقت نفسه الترحيب بالإجراءات التى تقوم بها السلطة على الصعيد الأمني، أو إصدار بيانات تدعو إلى "وقف العنف"، والاقتصار على المقاومة المدنية، كما حدث فى بيان عرفات فى ١٦ /١٢/ ٢٠٠١.

ظل هدف الحفاظ على السلطة وعلى رئيسها عرفات، وعدم قطع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة كما سعت إلى ذلك حكومة شارون عدة مرات لدى الإدارة الأمريكية،(٢٨) والحرص على تواجده داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة نفسها، محور

التحركات المصرية فى هذه الفترة وحتى ما بعد الاجتياح الإسرائيلى لرام الله وحصارها لمقر عرفات طوال أبريل ٢٠٠٢. وهو المبرر الذى أعلنه الرئيس مبارك لطلبه من عرفات عدم مغادرة رام الله لحضور القمة العربية فى بيروت التى عقدت فى نهاية مارس ٢٠٠٢، والتى تبنت مبادرة الأمير عبد الله، وجعلتها مبادرة عربية للسلام بعد تعديل بعض محاورها. وقد عكس هذا التبرير عدم ثقة مصرية فى أن خروج عرفات، وهو رمز للقضية الفلسطينية ورئيس سلطتها، قد لا يتلوه عودة لها، وبما يعقد القضية الفلسطينية على نحو كبير ويفقدها الكثير من طبيعتها كقضية وطنية وقومية لشعب محتل.

جاء ذلك على خلفية عدم وجود ضمانات أمريكية بأن إسرائيل قد تسمح لعرفات بالعودة إلى رام الله مرة أخرى إذا خرج منها. فضلا عن أن خروج عرفات إلى الشتات هو هدف إسرائيلى معلن. ومن ثم تبلورت قناعة مصرية أن بقاء عرفات وهو رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ولو تحت الحصار هو أفضل سياسيا ومعنويا من أن يخرج إلى الشتات، بما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية شتى على القضية الفلسطينية نفسها.

٤- دعم مبدأ إقامة دولة فلسطينية

إلى جانب الحفاظ على بقاء السلطة الوطنية ورئيسها عرفات، وتحميل شارون مسئولية التدهور الحاصل فى الأراضى الفلسطينية وغياب أي أفق للتسوية السياسية، ظهر تركيز مصرى على أن الحل الأمثل يكمن فى إقامة دولة فلسطينية، إذ بدون هذه الدولة ــ حسب القناعة المصرية ــ لن يكون ممكنا الحديث عن سلام عادل وشامل أو استقرار فى المنطقة، أو حتى ضمان أمن إسرائيل نفسها.

وهى المطالب التى عبر عنها الرئيس مبارك أثناء لقائه الرئيس بوش فى واشنطن مطلع مارس ٢٠٠١. وبالرغم من اقتناع مصر أن توقف "العنف" الفلسطينى ليس شرطا لازما لاستئناف المفاوضات، وأن الأمر مرهون أصلا بوقف الإجراءات العسكرية الإسرائيلية ورفع الحصار عن المدن الفلسطينية وعن الرئيس عرفات، إلا أن الرئيس مبارك فى زيارته لواشنطن دعا الفلسطينيين علنا إلى "وقف العنف"، قابل ذلك تصريحات إيجابية أمريكية بشأن الدور الأوروبى الذى كان قد انتهى إلى بلورة خطة لتهدئة الأوضاع واستئناف المفاوضات،إلا أنها لم تكن موضع حماس أمريكى كامل. ولكن يظل القبول الأمريكى للدور الأوروبى قاصرا على مساندة الدور الأمريكى نفسه، وبما لا يتجاوز السقف الذى تحدده واشنطن.

كانت المبادرة الأوروبية التى استندت إلى أفكار فرنسية وألمانية وأسبانية وإيطالية، وطرحها وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى، تقوم على إعلان قيام دولة فلسطينية كخطوة أولى وليست نهائية، واستئناف المفاوضات وعقد استفتاء وانتخابات عامة فى الأراضى الفلسطينية حول القيادة الفلسطينية، وإيفاد مراقبين دوليين، وأن ترتكز المفاوضات على الجوانب الأمنية والسياسية معاً. وبالرغم من جدية هذه الأفكار، إلا أنها لم تجد حماسا مصريا كبيرا، استنادا إلى أن الحل يكمن بيد الولايات المتحدة أكثر من أي قوة دولية أخرى. ومن هنا كانت دعوة مبارك أن يكون هناك تنسيق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن هذه الأفكار، حتى يمكن أن ترى النور.

لكن الخطوة الأهم من وجهة النظر المصرية تمثلت فى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ فى ٢٠٠٢/٣/١٣، حيث أكد لأول مرة "رؤية تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان؛ إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. فيما طالب القرار بالوقف الفورى لجميع أعمال العنف والاستفزاز والتدمير، داعيا الجانبين وقادتهما إلى التعاون فى تنفيذ خطة تينت وتقرير ميتشيل، بهدف استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية.

ولعل الترحيب المصرى يمكن تفسيره فى أن القرار الدولى نادى بدولة فلسطينية، وكان صادرا من الأمم المتحدة بناء على اقتراح أمريكى، الأمر الذى اعتبرته مصر بادرة أمل فى تغيير الموقف الأمريكى ليكون أكثر اعتدالاً، وتعبيرا عن روح جديدة للولايات المتحدة تجاه المشكلة الفلسطينية وتجاه الأمم المتحدة، وأول وثيقة تصدر عن الولايات المتحدة تتضمن الإقرار بقيام دولة فلسطينية ووضعها على قدم المساواة مع إسرائيل فى الحقوق"[٢٩]. لكن القرار لم يكن يخلو من ثغرات كبرى، إذ ساوى بين المُعتدى والمعتدى عليه، ولم يشر إلى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية المحتلة، ولا إلى رفض إسرائيل المستمر للالتزام بقرارات الأمم المتحدة وتنفيذها، خاصة القرارين الشهيرين رقمى ٢٤٢ ،٣٣٨، فضلا عن أن الإشارة إلى قيام دولة فلسطينية جاء فى ديباجة القرار، وخلت من ذكر عاصمتها أو حدودها.

مثل إعادة احتلال إسرائيل أراضى السلطة الوطنية، وحصار عرفات فى مقره برام الله والإجهاز تماما على البنية الأمنية الفلسطينية، خلال شهر أبريل ٢٠٠٢، اختبارا جديا لمفهوم التسوية السياسية المبنى على اتفاقيات أوسلو، خاصة وأن هذه العملية شهدت قيام إسرائيل بجرائم حرب ضد الشعب الفلسطينى كله، ووفق مستويات غير مسبوقة شملت اغتيال ناشطيه السياسيين والعسكريين من كل الفصائل والتيارات السياسية، وشملت أيضا مجازر ضد الفلسطينيين العاديين دون مراعاة لسن أو نوع، كما حدث فى مخيم جنين، إضافة إلى اعتقال الآلاف من الشباب الفلسطينى وزجهم فى السجون دون محاكمة. والأمر برمته مثل متغيرا سلبيا على المستوى الإقليمى كله، خاصة وأن إعادة الاحتلال هذه جاءت بمثابة رد على تبنى قمة بيروت "مبادرة عربية"، ربطت بين ما أعتبر عربيا سلام كامل مقابل تطبيع مع إسرائيل.

تجسدت المعانى السلبية لإعادة الاحتلال ليس فقط فى رفض التصور العربى للسلام مقابل التطبيع، وإنما فى جر المنطقة إلى شفا حرب إقليمية، خاصة وأن العمليات العسكرية الإسرائيلية الهمجية رافقتها تصريحات من قبل عديد من المسئولين الإسرائيليين تضمنت تهديدات مباشرة بشن حرب ضد سوريا ولبنان وبطريق غير مباشر مصر، ومع تكثيف الحصار على الرئيس عرفات فى مقره برام الله، بدا الأمر "محرجا" للدبلوماسية المصرية التى كانت قد نصحته بعدم مغادرة الأراضى الفلسطينية والتمسك بالبقاء فيها. فيما بدا أن ثمة مسئولية سياسية ومعنوية على مصر بصفة خاصة، وعلى كل من السعودية والأردن بدرجة أقل نسبيا، لتأمين السلامة الشخصية له. الأمر الذى لم يكن متصورا إلا بتنسيق وقبول من الولايات المتحدة.

بيد أن هذا الإحراج أخذ فى التلاشى شيئا فشيئا، مع ظهور القيمة الكبرى التى ارتبطت باستمرار عرفات ــ حتى وهو تحت الحصار الشامل فى رام الله ــ ليس فقط كرئيس للسلطة الفلسطينية، ولكن أيضا كرمز للحقوق الفلسطينية والالتزامات الدولية المختلفة المتعلقة بتسوية سياسية مناسبة. رافق هذا الإحراج للدبلوماسية المصرية خاصة والعربية عامة ضغط شعبى كبير تمثل فى المظاهرات الشعبية والطلابية، التى طالبت باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه إسرائيل، بما فى ذلك إعلان الحرب، والمناداة بإعمال اتفاقية الدفاع العربى المشترك، الأمر الذى أظهر أن التمسك بالتحركات السياسية وحدها والتعلق بضغوط

أمريكية محتملة، وليست مؤكدة بأى حال على رئيس الوزراء شارون، لا يكشف ضعفا منهجيا وحسب، بل يقترب من التخلى الكامل عن القضية الفلسطينية بكل أبعادها القومية والدينية.

١- مجالات التحرك المصرى

فى ظل هذه الضغوط الداخلية والعربية، أخذت الدبلوماسية المصرية تتحرك فى اكثر من اتجاه، ومتمسكة بعدة مبادئ، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالى :

أ- توجيه عدة رسائل سياسية ذات طبيعة رمزية تجاه إسرائيل وتجاه الضغط الشعبى الداخلى على السواء، فإلى جانب رفض الحرب كمنهج لحل القضايا والصراعات، تم فى ٣ /٤/ ٢٠٠٢ إعلان قطع كافة الاتصالات مع إسرائيل فيما عدا ما يخدم القضية الفلسطينية، وهو ما عنى- وفقا للموقف الرسمى المصرى- التمسك بقناة اتصال وفق أى مستوى ممكن مع الحكومة الإسرائيلية. فيما بدا أنه جاء بعد دراسة عدة خيارات كان من بينها قطع العلاقات تماماً، وطرد السفير أو تخفيض العلاقات، غير أنه رؤى الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية، وهو ما فسره الرئيس مبارك فى ٢٠٠٢/٤/١٧، بقوله أن "قطع العلاقات مع إسرائيل معناه ببساطه إعطاؤها ذريعة لتحل نفسها من أى التزام أو ارتباط، ويطلق يدها دون رادع، ويحرر رقبتها من السلام ويعطيها فرصة العمر للإفلات من حصار الرأى العام العالمى". (٣٠)

ب- إدانة الاجتياح واعتباره مقدمة لتطورات ذات عواقب وخيمة على الجميع.

ج- التمسك بقيادة عرفات واعتبارها القيادة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطينى والتحذير من مغبة إسقاطه أو اغتياله، وتحميل إسرائيل مسئولية سلامته الشخصية.

د- توجيه مطالبات للولايات المتحدة بالتدخل الفورى لدى شارون لوقف العمليات العسكرية ورفع الحصار عن المدن الفلسطينية، وبضمانات أمريكية ودولية لمنع تكرار مثل هذه الاجتياحات وإعادة الاحتلال للأراضى الفلسطينية مرة أخرى.

ه- تأييد قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٩ /٢٠٠٢/٣، والمطالبة بتطبيقه حرفيا، لاسيما انسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية التى احتلتها بما فيها رام الله.

و- المطالبة بحماية دولية للفلسطينيين أو الأقل إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضى المحتلة.

ز- التفاعل الإيجابي مع التحركات الأمريكية التى تمثلت: أولا، فى زيارة كولن باول إلي المنطقة والتى بدأت فى ٩ /٤، بعد تأخير متعمد لمدة أسبوع كامل لإتاحة مزيد من الوقت للعمليات العسكرية الإسرائيلية " لإنجاز أهدافها "، وإرسال وزير الخارجية أحمد ماهر إلى رام الله لمقابلة عرفات ونقل المطالب الأمريكية إليه، والتى تضمنت إعلان بيان باللغة العربية يدين فيه "العمليات الإرهابية"، والموافقة على نشر مراقبين أمريكيين، فيما بدا أن مصر تعمل على أن تكون قناة اتصال بين عرفات والسلطة الوطنية وبين إدارة بوش التى التزمت بمقاطعة التعامل مع عرفات شخصيا. والجدير بالذكر أن زيارة باول هذه انتهت عمليا بتأييد واشنطن للعمليات العسكرية الإسرائيلية بكل ما فيها من همجية وجرائم حرب، والعمل على توفير غطاء سياسى لها ومساحة زمنية أكبر لتحقيق أهدافها الإسرائيلية، والنظر إليها كنوع من الدفاع عن النفس حسب تعبير الرئيس بوش نفسه. الأمر الذى أبرز قدرة تأثير محدودة لمصر والسعودية والأردن لدى إدارة بوش. وأبرز أيضا أن الانحياز الأمريكى لإسرائيل وتبنى كل مقولاتها صار أحد مدخلات التعثر فى العودة مرة أخرى لعملية تسوية جدية.

ـ العمل على تعبئة الموقف العربى أو حد أدنى منه وراء مطالب مشروعة ومحددة وقابلة للتنفيذ الفورى أيضا، من بينها وقف الاعتداءات على الفلسطينيين وتنفيذ القرارات الدولية وإرسال لجنة تقصى حقائق حول جرائم الحرب التى ارتكبتها إسرائيل فى جنين ونابلس وغيرهما، والتمسك بحق المقاومة فى مواجهة الاحتلال، وهو ما ظهر فى البيان الصادر عن قمة شرم الشيخ فى ٢٠٠٢/٥/١١ والتى جمعت رؤساء مصر وسوريا وولى عهد السعودية.

ـ رفض التصورات الإسرائيلية، التى أعلنها شارون فى غمرة العمليات الهمجية ضد الفلسطينيين، الخاصة بعقد مؤتمر دولى للسلام تحضره أطراف عربية، وقيادة فلسطينية بديلة لعرفات، إضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة. وهى التصورات التى جاءت على خلفية شعور إسرائيلى بالانتصار الساحق، ومسعى لبلورة اتفاقات تعكس هذا الانتصار لغرض فرضها على الفلسطينيين والأطراف العربية مجتمعة.

ى- العمل على بلورة خطة تنتهى بإعلان الدولة الفلسطينية المؤقتة مطلع عام ٢٠٠٣ لتشمل بشكل مؤقت المناطق المشمولة بالحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة والقطاع، ثم الدخول فى مفاوضات حول القضايا النهائية، بما فى ذلك الانسحاب الإسرائيلى إلى حدود

١٩٦٧، فى غضون ثلاث أو أربع سنوات. و لقد تم عرضها على الجانب الأمريكى بغية ضمان ثقل دولى مهم يساعد على نجاحها، وهى الخطة التى عرضت على إدارة بوش قبيل زيارة الرئيس مبارك لواشنطن ٥ـ ٨ يونيه ٢٠٠٢، ولكنها اصطدمت برؤية أمريكية أخرى، ركزت على إجراء إصلاحات سياسية وقانونية وأمنية فى السلطة الفلسطينية أولا، والإصرار على تغيير قيادة عرفات، ووقف كل أشكال المقامة الفلسطينية أولا، وتفكيك البنى التحتية لمنظمات المقاومة باعتبارها منظمات إرهابية، ورفض أى جدول زمنى ملزم لإسرائيل. فى الوقت ذاته رفضت إسرائيل الخطة المصرية أو مبدأ الالتزام بأى جدول زمنى لتسوية نهائية.

ك- الإصرار على قناعة أن عرفات مازال يمثل شريكا للسلام، وأن من الضرورى منحه فرصه للقيام بالإصلاحات المطلوبة من السلطة.

٢- مصر ورؤية الرئيس بوش :

أيدت مصر بيان الرئيس بوش الصادر فى ٢٤ يونيه ٢٠٠٢ بشأن إقامة دولة فلسطينية مؤقتة، تطبيقا لشعار دولتين إسرائيلية وفلسطينية قابلة للحياة وتعيشان معا، والنظر إليه باعتباره خطوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية التى طالما طالب بها العرب. وبالرغم مما أثاره البيان من تفسيرات مختلفة خاصة لما تضمنه من شروط قاسية على الجانب الفلسطينى، وإشارات مبتسرة وغامضة بشأن أدوار أمنية مصرية وأردنية فى الأراضى الفلسطينية، فقد تبلور الموقف الرسمى على نحو تضمن تأييد الجوانب الإيجابية فى البيان، والاعتراف بوجود نقاط سلبية بحاجة إلى تغيير أو توضيح. فأما النقاط الإيجابية التى رأتها مصر فى هذا البيان فهى:

أ- إقرار مبدأ قيام دولة فلسطينية فى فترة زمنية محددة، وهى ١٨ شهراً بحدود مؤقتة، و٣ سنوات بحدود نهائية، بحيث تصبح دولة مستقلة ودائمة وذات سيادة فى إطار تسوية نهائية فى مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، أى أن هناك جدولاً زمنياً للمفاوضات النهائية وهو ما تطالب به مصر.

ب - أن البيان وإن طالب بقيادات فلسطينية جديدة إلا أنه لم يحدد بالاسم تغيير عرفات ولم يذكره بالاسم، وهذا ما أعلنه مبارك حين قال "أنه لا يرى فى البيان ما يدعو إلى إقصاء عرفات، وإنما إلى إصلاح السلطة الفلسطينية وإيجاد إدارة جديدة وهو أمر واسع النطاق".(٣١)

ج ـ دعوة بوش إسرائيل إلى الانسحاب إلى مواقعها قبل ٢٠٠١/٩/٢٨ وهو ما يعنى الانسحاب من ٤٠% من الضفة. إضافة إلى مطالبته إسرائيل الإفراج عن الأموال الفلسطينية المجمدة.

د ـ التمسك بمرجعيات عملية السلام وهى قرارات الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ه – إشارة البيان إلى ضرورة حل كل القضايا بما فيها القدس واللاجئين، وكذلك السلام النهائى على المسار السورى واللبنانى.

أما النقاط السلبية التى رأتها مصر فى البيان فهى أنه لم ينكر مبدأ الأرض مقابل السلام ولم يشر إلى مقررات مدريد وأوسلو واشتراط إحداث تغييرات وظهور قيادات جديدة، وغموض المطلوب تحديداً من مصر والأردن، ومطالبة العرب بالتطبيع مع إسرائيل فور بدء المفاوضات وليس بعد انتهائها.

وكانت مصر قد قبلت قبول مصر من حيث المبدأ لعب دور أمنى يساعد السلطة الوطنية على القيام بمهامها، ويكون جزءا من عملية الإصلاح فيها، وهو ما حدده أحمد ماهر بقوله أن "السلطة فى حاجة إلى جهاز أمن وقوات أمن، وإن مصر مستعدة للإسهام مع الفلسطينيين فى بناء هذا الجهاز، لكن ذلك لا يمكن أن يتم فى ظل وجود الاحتلال الإسرائيلى". [٣٢] غير أن قيام مصر بهذا الدور بالتنسيق مع السعودية والأردن، ورغم كونه قائما على أساس خطة أمنية وضعتها الولايات المتحدة نفسها، اصطدم بتحركات إسرائيلية مدروسة بهدف إفشالها تماما. ففى الوقت الذى كان على مصر والسعودية التنسيق مع السلطة للقيام بعدة خطوات أمنية، من بينها الاتفاق بين الفصائل الفلسطينية على وقف العمليات فيما وراء الخط الأخضر، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمذبحة فى غزة فى ٢٠٠٢/٧/٢٢ و راح ضحيتها صلاح شحاده القائد العام لكتائب عز الدين القسام إضافة إلى ١٥ قتيلاً و ١٥٠ جريحاً، الأمر الذى دفع بمصر والسعودية إلى التحلل من التزاماتهما، خاصة فى ضوء التأكد من أن الولايات المتحدة لا تملك ضمانات كافية بشأن التزام إسرائيل بوقف سياسة الاغتيالات والتجاوب مع أى جهد إقليمى لتهدئة الأوضاع الأمنية ومساعدة السلطة على القيام بالإصلاحات المطلوبة منها. وهو الأمر الذى تكرر كثيرا فيما بعد.

وقد عملت مصر أيضاً على المساهمة فى جهود اللجنة الرباعية الدولية التى انتهت بإعلان خطة خريطة الطريق. وتأييد الخطة واعتبارها مدخلا مناسبا لتسوية مقبولة ، وذلك

حتى بالرغم من أن الخطة تعتبر غير متوازنة، وتتجاهل التعامل مع قيادة عرفات. لكنها تمثل في النهاية برنامجا زمنيا يفضى الى دولة فلسطينية.

٣-مصر والحوار الفلسطيني:

اهتمت مصر بتطورات الحوار الفلسطيني- الفلسطيني من أجل تأمين رؤية فلسطينية تجمع بين كل الفصائل الفلسطينية والسلطة، وتؤمن وقفا لإطلاق النار أو هدنة، تسهم بدورها فى توفير بيئة مناسبة للعودة إلى التفاوض. والمعروف أن الحوار الفلسطينى كان يدور أصلا فى أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٢ بين الفصائل الفلسطينية والسلطة بهدف بلورة برنامج حد أدنى يعكس روحا جماعية تتعامل مع المتغيرات المختلفة الضاغطة على القضية الفلسطينية. لكن التوصل إلى هذا البرنامج اصطدم بعدة عقبات من بينها الرؤية السياسية المشتركة، وتنظيم التفاعلات السياسية الفلسطينية أو البناء الداخلى الفلسطينى، وأشكال النضال وآليات تنفيذ ما يتفق بشأنه. وتحت هذه العناصر دارت خلافات كبرى حول مسألة تشكيل قيادة فلسطينية موحدة تكون بمثابة مرجعية فلسطينية عامة، وكيفية إدارة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلى، وموقع عمليات المقاومة أو تنظميها فى إطار المفاوضات ، خاصة فى ضوء الشروط الأمريكية الإسرائيلية المشتركة بوقف عمليات المقاومة باعتبارها "عمليات إرهابية" ، يجب على السلطة أن تتخذ موقفا صلبا وحاسما منها، ومن المنظمات التى تنفذها قبل الدخول فى أية مفاوضات محتملة، لاسيما حماس والجهاد الأكثر تمسكا وبراعة فى هذا النوع من العمليات.[٣٣]

فيما يتعلق بموقف مصر من الحوار الفلسطيني، الذى جرت جولاته فى القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٢، ثم فى يناير ٢٠٠٣، وذلك قبل فترة وجيزة من اندلاع الحرب الأنجلو / أمريكية على العراق، فقد ركز على أن القضية المركزية تتمثل فى التوصل إلى اتفاق يتضمن تجميد العمليات "الاستشهادية"، لاسيما التى تجرى خلف الخط الأخضر، لمدة زمنية معينة قد تمتد من ثلاثة أشهر وحتى عام كامل، وبحيث تكون مقدمة لحالة تهدئة ومن ثم العودة إلى طاولة المفاوضات مرة أخرى. وذلك باعتبار أن هذا التجميد المؤقت، الذى يصل إلى مرتبة هدنة متبادلة، يمثل تطبيقا لحالة وقف إطلاق النار مع إسرائيل، بما يعنيه ذلك من نزع ذرائع شارون فى التمسك بسياسة الاغتيالات والاجتياحات واحتلال الأراضى الفلسطينية ومحاصرتها. وهو ما أشار إليه أحمد ماهر بقوله " الانقسام الفلسطينى فى هذه الظروف غير مقبول، وأن القاهرة تساعد الشعب الفلسطينى على أن يوجه مقاومته للاحتلال

فى الاتجاه الصحيح، فالهدف هو المهم وليست الوسيلة .. فوقف العنف لفترة معينة قد يكون اختبارا لنيات العالم، والجانب الإسرائيلى بما يضيف قوة دفع إلى التسوية" (٣٤)

وربما جاز القول أن احتمالات قيام مصر بدور أمنى فى غزة أو الضفة الغربية، فى حال انسحاب إسرائيلى من المناطق الفلسطينية المحتلة، يتطلب شروطا عدة من بينها إجماع داخلى فلسطينى على هذا الدور، وأيضا ألا يكون هذا الدور مرهونا بمواجهة أو باحتمالات مواجهة مع أى من الفصائل الفلسطينية، وهو ما لا يتأتى إلا بالتوافق الفلسطيني أولا، وبوجود علاقات صحية مع كل الفصائل الفلسطينية أيا كانت توجهاتها السياسية والفكرية، ناهيك عن ضمانات إسرائيلية بعدم الاستمرار فى سياسة الاغتيالات والاجتياحات للأراضى الفلسطينية، التى قد يتصور أن يكون فيها دور أمنى لمصر، ولو من قبيل المدربين والمستشارين للأجهزة الأمنية الفلسطينية. بالإضافة إلى قبول أمريكى وضمانات مؤكدة خاصة بالتزام إسرائيل بما سيتم الاتفاق عليه.

إن غياب ضمانات إسرائيلية وأمريكية من شأنه أن يؤثر سلبا على نتائج الحوار الفلسطينى تحت الرعاية المصرية، وهو ما حدث بالفعل. فالواضح أن سياسة شارون لا تتحمس لمفهوم الهدنة، أو أن تستمر الفصائل الفلسطينية لاسيما حماس والجهاد محتفظة بأسلحتها، ولا تقبل بأقل من أن تختفى هذه المنظمات تماما، أو أن تتورط فى قتال داخلى مع السلطة وأجهزتها المختلفة. بعبارة أخرى أن شارون ليس معنيا بإنجاح الحوار الفلسطينى، أو إنجاح الرعاية المصرية له، أو إعطاء قيمة للجهود المصرية، أو التهدئة فى الأراضى الفلسطينية نظرا لما يحمله ذلك من احتمال القيام باستجابة من قبيل انسحاب قوات الاحتلال من الأراضى الفلسطينية التى أعيد احتلالها أو تخفيف الحصار على الأراضى الفلسطينية. ومن ثم كان التعمد دائما أن يكون هناك تحرك عسكرى مثير(كحالة اغتيال صلاح شحاده)، ضد أحد رموز الفصائل الفلسطينية، فى اللحظات التى تسبق مباشرة التوصل إلى صياغة محددة بشأن الهدنة، ومن ثم تعود الفصائل عن قرارها بشأن الهدنة أو تجميد عملياتها العسكرية، وبالتالى تفشل الرعاية المصرية.

لم يكن غياب الضمانات الإسرائيلية هو التحدى الوحيد أمام الرعاية المصرية للحوار الفلسطينى، إذ جاءت تفسيرات وانتقادات عدة من بينها؛ "أن هذه الرعاية المصرية هى من قبيل ممارسة ضغوط لصالح المطالب الأمريكية الإسرائيلية لوقف الانتفاضة والقبول بالشروط الإسرائيلية والتسليم بانتصار سياساته القمعية مثل اغتيال رموز المقاومة

والعقوبات الجماعية، والعودة إلى سياسة الاستكانة وزيادة الإحباط فى أوساط الشعب الفلسطينى. وأن هذه الرعاية المصرية محاولة لاستعادة دورها كوسيط سلام بعد أن خسرت معظم الأوراق الإقليمية الأخرى مثل أمن الخليج والساحة الأفريقية والتأثير فى حرب العراق، والأرجح أن مشاركة الفصائل لاسيما الجهاد وحماس فى هذا الحوار بالقاهرة، ليس من أجل القبول بالهدنة وإنما بالحصول على شرعية سياسية عربية، وخاصة من مصر" (٣٥)

وتوضح هذه التحديات، مختلفة المشارب ومن جهات متناقضة بطبيعتها، أن رعاية مصر للحوار الفلسطينى لم تكن أمرا هينا، وأن مبدأ ممارسة ضغوط على الفصائل، حتى وإن كان فى نية الدبلوماسية المصرية، فهو ليس قابلا للتحقيق لأسباب موضوعية تتعلق بفقدان عناصر الضغط، وأيضا لإدراك مصر الرسمية بأن نزع سلاح الفصائل وتفكيك بنيتها التحتية بالطريقة الشارونية هو مطلب يضر بمجمل القضية الفلسطينية ولا يضيف إليها، فضلا عن أن هذه العملية سوف تعنى استسلاما فلسطينيا برعاية مصرية قد يدفع شارون لطلب المزيد، خاصة وأن خطة خريطة الطريق لم تكن قد أعلنت رسميا فى ذلك الوقت، وكانت محل مساعى إسرائيلية حثيثة لدى الولايات المتحدة، لإجراء تعديلات جوهرية عليها تفرغها من مضمونها، الأمر الذى عنى غياب الحافز السياسى الذى يسهل التوصل إلى قرار بشأن وقف عمليات المقاومة لفترة معينة.

هذه الصعوبات لا تحجب فى الواقع "أن الرعاية المصرية، ممثلة فى جهاز الاستخبارات المصرية، تكشف عن معنى مهم، وهو اعتبار مصر الملف الفلسطينى كأحد ملفات أمنها القومى، وهو أمر يتيح فتح قنوات اتصال أمنية غير مباشرة بين هذا الفصيل أو ذاك مع الولايات المتحدة أو أى دولة أوروبية أخرى، حتى وإن لم يصرح بذلك أى فصيل فلسطينى علنا" (٣٦)

خامساً:مصر وتحديات ما بعد غزو العراق

أدى التصعيد الأمريكى البريطانى ضد العراق فى الشهور الأولى من العام ٢٠٠٣، وحتى القيام بغزوه عسكريا بعيدا عن مظلة الأمم المتحدة فى العشرين من مارس، إلى تغيير كثير من المعطيات الإقليمية والدولية. وهو ما يمكن تلخيصه فى أن بؤرة الاهتمام الدولى والعربى تحولت ناحية العراق، وانتظرت ما ستفسر عنه المواجهة العسكرية المرتقبة، ومن ثم لم تعر التطورات الفلسطينية إلا اهتماما محدودا. الأمر الذى أثر سلبا على الجهود

المصرية بشأن الحوار الفلسطيني / الفلسطيني، والذى بدا مؤجلا إلى ما بعد انتهاء الحرب وبلورة نتائج محددة فى العراق.

ومن جانب أخر، فإن الجهد الدولي الرباعى الذى انتهى إلى بلورة ما سمى بخريطة الطريق، كخطة عمل من أجل العودة مرة ثانية إلى المفاوضات بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، بدا أيضا مؤجلا إلى حين الانتهاء من الحرب، وهو ما قررته عمليا الولايات المتحدة التى أخرت إعلان الخريطة رسميا إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية التى جرت فى ٢٩ يناير ٢٠٠٣، ثم أخرتها ثانية إلى حين ينتهى شارون من تشكيل حكومته، ثم ثالثا إلى حين تقوم السلطة الفلسطينية باستحداث منصب رئيس وزراء بصلاحيات واسعة سياسيا وأمنيا. وهو الشرط الوارد ضمنيا فى خريطة الطريق تحت بند إصلاح السلطة الفلسطينية [٣٧]، وإن كان هدفه الحقيقى هو الالتفاف على قيادة الرئيس عرفات، الذى قررت الولايات المتحدة وإسرائيل عدم التعامل معه وعزله سياسيا واعتباره غير مؤهل لأن يكون شريكا فى عملية التسوية السياسية.

مع سقوط النظام العراقى بعد أقل من ثلاثة أسابيع من بدء عملية الغزو، تبلورت أولى المعطيات الإقليمية الجديدة، والتى تمثلت فى وقوع العراق تحت الاحتلال الأنجلو أمريكى، وحدوث فراغ فى السلطة فيه وبدء حالة فوضى عارمة. وهو ما قلل من القيمة المادية والرمزية على ما اعتبر انتصارا عسكريا كبيرا ضد النظام العراقى السابق المهزوم، وهو ما زاد حدة مع ارتباك الخطط السياسية الأمريكية لفترة ما بعد احتلال العراق.

المهم هنا أن احتلال العراق وإن حقق كثيرا من الأهداف التى سعت إليها إسرائيل قبل الحرب، لاسيما إنهاء أحد النظم العربية التى كانت تعتبرها إسرائيل مهددة لأمنها، إلا أنه على الصعيد الفلسطينى لم يحقق الأهداف التى تمنتها – أو بالأحرى توهمتها– إسرائيل قبل حدوث الغزو، ونعنى تحديدا أن احتلال العراق لم يؤد تلقائيا إلى إضعاف الانتفاضة، أو قابليتها للهزيمة الساحقة تحت معول البطش العسكرى الإسرائيلى، أو فقدان منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة قدرتها على توجيه ضربات موجعة فى العمق الإسرائيلى المحتل. ومع ذلك استمرت حكومة شارون المتطرفة فى استراتيجيتها الخاصة بقمع وإذلال الشعب الفلسطينى، والتملص من الالتزام بخريطة الطريق، والعمل على تحويل الصراع إلى أن يكون فلسطينيا / فلسطينيا.

فى ظل هذه التحولات العميقة عربيا وإقليميا تمثل الموقف المصرى فى اتجاهين رئيسيين:

أولهما: استعادة الزخم الدولى مرة أخرى للقضية الفلسطينية، من خلال تحييد الآثار السلبية لاحتلال العراق، والسعى لدى الإدارة الأمريكية والدول الكبرى المنضوية تحت مسمى اللجنة الرباعية للإعلان رسميا عن خريطة الطريق، والبدء فى تنفيذها، باعتبار أن ذلك من شأنه أن يقود إلى احتواء أى آثار سلبية على حالة الاستقرار الإقليمى التى بدت معرضة لمزيد من التدهور، ولجذب إسرائيل مرة أخرى نحو عملية تسوية سياسية جدية واضحة المعالم، وتحت رعاية دولية.

ثانيهما: السعى ناحية الجبهة الفلسطينية وفق مسارين متكاملين، الأول، يعنى بالسلطة الوطنية الفلسطينية لاتخاذ الخطوات المطلوبة دوليا من أجل استكمال بنود ما سمى بالإصلاح، لاسيما استحداث وتعيين رئيساً للوزراء. والثانى، يعنى بالعودة مرة أخرى لإحياء الحوار الفلسطينى / الفلسطينى لضمان وحدة الصف والحيلولة دون الانزلاق ناحية مواجهات غير مجدية، بل ستكون وبالا على القضية الفلسطينية برمتها.

واقع الأمر أن هذين الاتجاهين كانا متكاملين من وجهة نظر الدبلوماسية المصرية على نحو يصعب الفصل بينهما. إذ أن الإعلان الرسمى عن خريطة الطريق ظل مرهونا من الناحية العملية بالشرط الأمريكى الذى أصر على ضرورة تعيين رئيس وزراء فلسطينى بصلاحيات واسعة، وهو الأمر الذى واجهته صعوبات فلسطينية جمة داخل السلطة الوطنية لاسيما من قبل الرئيس الفلسطينى عرفات، نظرا لما يمثله استحداث هذا المنصب من تأثير سلبى متوقع على وضعيته الرسمية والرمزية معا. فى الوقت نفسه الذى بدا فيه أن نجاح أى رئيس للوزراء فى ظل الأوضاع الفلسطينية المعقدة القائمة يتطلب دعما رسميا قويا من قبل عرفات نفسه، ومن قبل المنظمات الفلسطينية المسلحة معا.

وقد ظهرت أهمية الدمج بين الأمرين، عندما أعلن اسم محمود عباس كمرشح لرئاسة الوزراء، وهو الذى طرح أفكارا قللت من قيمة أعمال المقاومة العسكرية فى العمق الإسرائيلى، معتبرا إياها تضر بالجهود المبذولة لإقامة دولة فلسطينية، وأنها لم تعد متوافقة مع مجمل الظروف والمتغيرات التى فرضت نفسها على العالم والمنطقة بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واحتلال العراق. وهى الأفكار التى وجدت معارضة كبرى من قبل تيارات فلسطينية

مؤثرة، ظلت على قناعتها بأهمية استمرار الانتفاضة بما فى ذلك كل أعمال المقاومة المسلحة.

فى هذه المرحلة ركزت مصر جهودها على إنجاح تعيين محمود عباس كرئيس للوزراء، ومن ثم كان تدخلها فى صورة وساطة قام بها السيد عمر سليمان رئيس الاستخبارات المصرية فى اللحظة التى استحكمت فيها الخلافات بين محمود عباس والرئيس الفلسطينى حول من يشغل منصب وزير الداخلية وحدود صلاحياته الأمنية. وهى الوساطة التى نجحت فى التوصل إلى صيغة وسط بين الرجلين، مما سهل الإعلان الرسمى عن حكومة محمود عباس فى ٢٩ أبريل ٢٠٠٣.

بعد أن تم الانتهاء من تعيين محمود عباس رسميا، بدا أن موضوع الحوار الفلسطينى / الفلسطينى له الأولوية القصوى من زاوية أنه يسد احتمالات النزاع الأهلي أو حدوث مواجهة بين الحكومة الوليدة وبين المنظمات المسلحة التى أخذت على محمود عباس تقويمه السلبى لأعمال المقاومة المسلحة.

لم يقتصر الجهد المصرى على استعادة الحوار بين الحكومة الفلسطينية والجماعات الفلسطينية، بل شمل أيضا البحث فى إعلان هدنة قوامها التوقف عن الأعمال المسلحة لمدة معينة، وبما يؤدى إلى إفساح المجال للضغط على إسرائيل للبدء فى تنفيذ التزاماتها الواردة فى خطة الطريق. وهى المهمة التى باشرها وفد أمنى مصرى عالى المستوى من الاستخبارات المصرية إضافة إلى دبلوماسيين مصريين، فى كل من قطاع غزة ورام الله الفلسطينية فى منتصف يونيه، وكانت الأفكار المصرية المطروحة " إعلان هدنة لمدة ستة أشهر كفترة لاختبار حسن النوايا بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولإفساح المجال أمام تنفيذ خريطة الطريق، على أن يلى ذلك عناصر أمنية مصرية وأمريكية كجهة مراقبة محايدة لمدى التزامهما. كما تضمنت الأفكار المصرية وقف العمليات الاستشهادية انطلاقا من الأراضى الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية، على أن توقف إسرائيل عملياتها الأمنية والعسكرية المختلفة ضد كوارد المقاومة الفلسطينية، والبدء فورا فى الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية" (٣٨)

كانت صيغة الهدنة التى سعت إليها مصر تتطلب ضمانات والتزامات إسرائيلية ومساندة أمريكية معلنة أو حتى مضمرة، حتى يمكن أن تكون فى صيغة هدنة بين طرفين، لكل منهما التزامات معينة. وهو ما رفضته إسرائيل تماما، بل عمدت إلى التقليل من قيمة

المسعى المصرى نفسه، كجزء من سياستها المعلنة بعدم التجاوب مع أى جهد مصرى يخص التسوية مع الفلسطينيين.

وفى ضوء الضغوط التى تعرضت لها المنظمات الفلسطينية، كان البديل الذى انتهت إليه، لاسيما الجهاد وحماس، متمثلا فى إعلان كل منها بصورة فردية، التوقف من جانب واحد عن العمليات المسلحة فى العمق الإسرائيلى لمدة ٩٠ يوما، وهو ما أعلن يوم ٢٩ يونيو ٢٠٠٣، وقبل يوم واحد من عقد قمة شرم الشيخ التى شارك فيها الرئيس بوش، والملك عبد الله الثانى وولى العهد السعودى ورئيس الوزراء محمود عباس، والتى خصصت للإعلان الرسمى عن خطة خريطة الطريق والبدء فى تطبيقها.

خاتمة

من العرض السابق يتضح أن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية تنطلق من قناعة قوية بأن ما يجرى فى فلسطين المحتلة يتعلق بالأمن القومى المصرى، بشقيه: الحفاظ على استقرار الداخل، وحماية الموارد الذاتية، وتوفير حد أدنى من الاستقرار الإقليمى الذى يفيد ويسهم فى دوران عجلة التنمية. ولما كانت مصر ترى أن دورها فى عملية السلام يقوم فى جانب معتبر منه على ريادتها فى عملية التسوية السياسية ونبذ خيار الحرب، فإن نجاح هذه الريادة جاء مرهونا بإشاعة "السلام" فى المنطقة، وأسلوب التسوية السياسية والمفاوضات لحل الصراع حلا يقوم على مبدأ التنازلات المتبادلة.

إن الاقتناع المصرى بأن ثمة عبئا خاصا يقع على كاهل مصر تجاه القضية "الفلسطينية، يمكن تفسيره فى ضوء عوامل ومتغيرات شتى، من بينها؛ عامل العروبة، ووجود المقدسات الإسلامية تحت الاحتلال الإسرائيلى، وحالة التواصل الجغرافى والاجتماعى والإنسانى مع المجتمع فى فلسطين المحتلة. إضافة إلى الاقتناع بأن القضية الفلسطينية هى أولا وأخيرا قضية شعب يحق له أن يتحرر من نير الاحتلال الاستيطانى البغيض، وأن يشكل دولته بكل حرية واستقلال وسيادة. ولكن دون أن يعنى ذلك بأن من حق مصر التدخل وفرض رأى أو صيغة معينة على القيادة والمؤسسات الفلسطينية لتقبل ما لا تريده أو ما لا يرضى عنه الشعب الفلسطينى نفسه، وما لا يحقق لها أهدافها فى الاستقلال والسيادة.

هذا الشعور بالمسئولية تجاه القضية الفلسطينية يعد أحد عناصر الدور المصرى الإقليمى، وهو ما تعرض لتكهنات كثيرة حول مستقبله وقابليته للاستمرار والتأثير فى

مسارات القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى برمته بعد بدء عملية مدريد، وما تلاها من توقيع اتفاقيات أوسلو في١٣ سبتمبر ١٩٩٣، والتى اعتبرها البعض بداية تآكل الدور المصرى الإقليمى. لكن التطورات التى تلت هذه الاتفاقيات، وما تعرضت له من تعثر شديد جعلها لا تراوح مراحلها الأولى، وما رافق ذلك من تدخلات مصرية عديدة لدى الطرفين الإسرائيلى والفلسطيني من جانب والطرف الأمريكى من جانب آخر، بغية التوصل إلى حلول وسط تدفع بتطبيق باقى المراحل الواردة فى الاتفاقيات، أدى إلى انزواء التكهنات والتحليلات التى بشرت بتآكل الدور المصرى أو تهميشه.

بيد أن التطورات اللاحقة على انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية، طرحت تحديات جمة على مفهوم وطبيعة الدور المصرى وقدرته على التأثير وتوجيه الأحداث للحفاظ على حد أدنى من الحقوق الفلسطينية المشروعة، والتى تعرضت بدورها لعملية تشويه مخططة بدقة وإحكام من قبل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. وقد ازداد الأمر سوءا بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، سواء بالنسبة لمشروعية القضية الفلسطينية كقضية احتلال يجب إنهائه، أو بالنسبة للدور المصرى نفسه الذى واجه تحديات مركبة، نتيجة الانكفاء الأمريكى فى ظل إدارة بوش عن لعب دور نشط فى عملية المفاوضات، وتبنى المقولات الإسرائيلية بشأن المقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهابا مرفوضا وأن من يقومون بها عليها إرهابيين، وإطلاق اليد الباطشة للآلة العسكرية الإسرائيلية لتعيد احتلال الأراضى الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتوقف عمليا المفاوضات وتعيد الأمور إلى نقطة الصفر، وتعلن إنهاء اتفاقيات أوسلو وعدم الالتزام بها، وتهدد بإغراق المنطقة فى حرب إقليمية.

لقد شكل انهيار العملية السلمية على المسار الفلسطينى تحديا كبيرا للدبلوماسية المصرية، وبات على التحرك المصرى المضاد أن يعمل بكل قوة لإفشال الاستراتيجية الإسرائيلية التى بلورها شارون وتحالفه مع الأحزاب الصهيونية المتطرفة، والتى استهدفت الاستمرار فى الاحتلال والاستيطان فى كل الأراضى الفلسطينية المحتلة، وذلك تحت مسمى حل مرحلى طويل الأجل لا يمنح الفلسطينيين أيا من حقوقهم القومية. وهو ما أدركته مصر بأنه تصفية للقضية الفلسطينية، والتفاف على دورها الإقليمى الهادف إلى إشاعة التسوية السياسية فى المنطقة. والمستندة إلى أسس عادلة تتيح لها الاستمرار والبقاء.

ولقد جاء التحرك المصرى لمواجهة التطورات الفاصلة، والتحديات النوعية التى حملتها كل مرحلة فرعية، فى صورة نمطية متكررة مزجت بين التحرك على أربعة مستويات على النحو التالى:

المستوى الأول عربى، من خلال التنسيق الثنائى أو الجماعى مع الدول العربية الفاعلة، بغية تشكيل موقف عربى مساند للحقوق القومية الفلسطينية، وممارسة ضغط سياسى ومعنوى على الإدارة الأمريكية للتحرك النشط لإحياء العملية السلمية وتقييد الهمجية الإسرائيلية.

المستوى الثانى فى اتجاه الفلسطينيين، وقوامه مناصرة ومساندة والتمسك بالمؤسسات الفلسطينية المنبثقة على اتفاقيات أوسلو، وبقيادة عرفات التاريخية.

المستوى الثالث فى اتجاه إدارة الرئيس بوش من أجل إقناعه للعمل كراعى لعملية السلام والتخلى عن حالة الانكفاء والتأييد الأعمى لسياسة حكومة شارون الهمجية، وأن يقوم بطرح مبادرات سياسية واضحة تؤكد على الحقوق الفلسطينية.

المستوى الرابع فى اتجاه إسرائيل من خلال اتخاذ مواقف تعبر عن رفض ومعارضة وإدانه للسياسات الإسرائيلية من جانب، مع الحفاظ على قنوات اتصال ولو فى حدود دنيا تؤمن استمرار التواصل المصرى مع القيادات الإسرائيلية، وتسمح أيضا باستمرار التواصل مع القيادات الفلسطينية، لاسيما الرئيس عرفات المحاصر فى رام الله.

إلى جانب التحرك على هذه المستويات بصورة متتالية أو مجتمعة مع بعضها البعض، برز أمران آخران، أولهما، الحرص على استمرار العملية التفاوضية، من خلال تقديم المبادرات أو الأفكار التى يمكن أن تسهم فى التقدم إلى الأمام، وذلك إلى الأطراف المعنية بما فى ذلك الولايات المتحدة. ثانيهما، العمل على التوسط بين الفلسطينيين فى اللحظات التى بدا فيها أن الانقسامات الفلسطينية من شأنها أن تزيد من حدة المأزق الفلسطيني أو تحقق أهدافا إسرائيلية.

لكن يظل هناك التحدى الأكبر متمثلا فى أن حكومة شارون لم تتجاوب قط مع الجهود المصرية، وهو ما يفهم فى ضوء قرارها باحتواء الدور المصرى والعمل على تهميشه، واستبدال دوره بأدوار أطراف عربية أخرى يعتبرها أكثر تجاوبا مع السياسات الإسرائيلية فى الضغط على الفلسطينيين. وذلك من خلال عدم التجاوب مع الجهود المصرية أو مع مبادراتها المختلفة، ودفع صانع القرار المصرى إلى تجاهل القضية الفلسطينية، ومن

ثم الاستفراد بالفلسطينيين ودفعهم إلى الاستسلام وقبول الأطروحات الإسرائيلية الفجة. وهو الأمر الذى برز جليا فى أعقاب الاحتلال الأمريكى للعراق، والذى حقق لإسرائيل الكثير من أهدافها الاستراتيجية، ولكنه لم يؤد إلى موت الانتفاضة الفلسطينية على النحو الذى روجت له المصادر الإسرائيلية قبل الحرب.

إن إدراك مصر لحجم التغيرات الاستراتيجية الناجمة عن احتلال العراق، والتحديات التى يطرحها هذا التطور السلبى على مصير القضية الفلسطينية، يشكل فى حد ذاته تحديا مستقبليا آخر، وذلك جنبا إلى جنب تحدى إفشال الاستراتيجية الشارونية الهادفة بدورها إلى تكريس الاحتلال فى كل ربوع الأرض الفلسطينية المحتلة. الأمر الذى يتطلب بدوره دبلوماسية مفعمة بالنشاط والوضوح وتعبئة الموارد العربية السياسية الممكنة، لإسقاط الأوهام الشارونية المريضة، والاستمرار فى مناصرة الحقوق الفلسطينية وصولا إلى الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

هوامش الدراسة

(1)من تصريحات الرئيس مبارك لطلاب جامعة الإسكندرية ، الأهرام ٢٤/ ٨/ ٢٠٠٠

(٢)مصطفى الحسيني ، " مصر والمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: حدود الدور الإقليمي" ، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، العدد ٤٠، خريف ١٩٩٩، ص ٨٢

(٣)د. عماد جاد، " السياسة الخارجية المصرية فى الشرق الأوسط" ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٩، يناير ٢٠٠، ص ٩٤.

(٤)أنظر عناصر الإدراك المصرى للتسوية السياسية وموقع القضية الفلسطينية من الاهتمامات المصرية، د. حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب ، " الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي ١٩٩٠ ــ ١٩٩٥" فى د. عبد العليم محمد (محرر) ، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي .. دور مصر الإقليمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٢٤ ــ ٢٨.

(٥) تصريحات الرئيس مبارك لطلاب جامعة الإسكندرية، مصدر سابق.

(٦) تصريحات الرئيس مبارك مع رجال القضاء، الأهرام ٢٨ /٨ / ٢٠٠٠ .

(٧) أنظر مناقشة لافتراض تعرض الدور المصرى للتهميش عند اكتمال عملية التسوية السياسية فى ، د. حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، مصدر سابق ، ص ص ٢٠ ــ ٢١.

(٨) د. عماد جاد، مصدر سابق ، ص ٩٦.

(٩) د. محمد سعد أبو عامود، " الدور المصرى فى الشرق الأوسط بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر"، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢، ص ٥٦ ــ ٥٧ (بتصرف).

(١٠) المصدر السابق، ص ٥٨.

(١١) تصريحات الرئيس مبارك لطلاب جامعة الإسكندرية، مصدر سابق.

(١٢) تصريحات الرئيس مبارك لرجال القضاء، مصدر سابق.

(١٣) تصريحات وزير خارجية مصر عمرو موسى، الأهرام ٣١ / ٨/ ٢٠٠٠

[١٤] تصريحات مبارك أثناء زيارته لفرنسا ، الأهرام ٢٠٠٠/٩/٢

[١٥] تصريحات عمرو موسى، الأهرام ٢ /٩/ ٢٠٠٠

[١٦] تصريحات عمرو موسى ، الأهرام ٢٠٠٠/٩/٢٩

[١٧] من تصريحات الرئيس مبارك ، الأهرام ٣٠ / ٩/ ٢٠٠٠

[١٨] تصريحات الرئيس مبارك ، الأهرام ٢٠٠٠/١٠/٦

[١٩] تصريحات الرئيس مبارك لقناة النيل الأخبار، الأهرام ٢٠٠٠/١٠/١٩

[٢٠] لمزيد من التفاصيل حول مناقشات قمة القاهرة والاتجاهات السياسية التى سادت فيها، انظر على سمور، " انتفاضة الأقصى وقمتا القاهرة و الدوحة" شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، العدد ١٠١، شتاء ٢٠٠١، ص ص ٢٢٧ ــ ٢٣١

[٢١] المصدر السابق، ص ٢٣١

[٢٢] تصريحات عمرو موسى، الأهرام ٢٣ /١١/ ٢٠٠٠

[٢٣] انظر فى تفاصيل تأثير هجمات سبتمبر والمناخ الدولى الجديد بعدها على الانتفاضة الفلسطينية والسلطة الوطنية، التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٢، القسم الخاص بالانتفاضة الفلسطينية وجدل العمليات الاستشهادية.

[٢٤] مزيد من التفاصيل حول رؤية شارون إزاء السلطة الوطنية والانتفاضة الفلسطينية ووقف العملية السلمية فى المصدر السابق .

[٢٥] أنظر تفاصيل المبادرة المصرية الأردنية لاستئناف المفاوضات، الشرق الأوسط، ٢ / ٢٠٠١/٤

[٢٦] أنظر على سبيل المثال تصريحات الرئيس مبارك إلى قادة وجنود الجيش الثالث الميدانى، الأهرام ١٢ يناير ٢٠٠٢

[٢٧] تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر ، أثناء زيارته لرام الله ولقاء الرئيس عرفات، الأهرام ٢٠٠١/١٢/٧

[٢٨] ذكر أحمد ماهر أن تدخلا شخصيا من الرئيس مبارك لدى الرئيس بوش، منع صدور قرار بقطع العلاقات الأمريكية مع السلطة الفلسطينية، وهو الطلب الذى حمله شارون أثناء

زيارته لواشنطن، ثم وزير الدفاع اليعازر أثناء زياته لواشنطن فى فبراير ٢٠٠١، الأهرام ١١ /٢/٢٠٠١

(٢٩)أنظر تصريحات الرئيس مبارك ووزير الخارجية أحمد ماهر تعليقا على القرار المذكور، الأهرام ٢٠٠١/٣/١٣

(٣٠) حديث الرئيس مبارك لوكالة أنباء الشرق الأوسط ١٧ /٤/ ٢٠٠٢

(٣١) تصريحات الرئيس مبارك ، الأهرام ٢٥ / ٦/ ٢٠٠٣

(٣٢) الأهرام ، ٢٠ / ٧/ ٢٠٠٢

(٣٣) حول الحوار الوطنى الفلسطينى وملابساته المختلفة ونتائجه ومحددات موقف كل طرف منه، انظر التقرير الاستراتيجي العربى ٢٠٠٢ــ٢٠٠٣ ، القاهرة يونيه ٢٠٠٣، ص ص ٣١٦ ــ ٣١٨

(٣٤) تصريحات أحمد ماهر وزير الخارجية، الأهرام ٢٠٠٣/١/٨

(٣٥) أنظر على سبيل المثال رأى القدس العربى ، ٢٥ /١/ ٢٠٠٣

(٣٦) ــ محمد عودة، " إعلان خارطة الطريق كلمة السر لنجاح الحوارات الفلسطينية فى القاهرة" ، قسم أراء فى موقع مركز الإعلام الفلسطينيى على الإنترنت ، ٢٠٠٣/١/٢

(٣٧) حول ملابسات صدور خريطة الطريق، والصعوبات التى تواجهها عمليا، أنظر قسم خاص حول خريطة الطريق، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص ص ١٧٠ ــ ٢١٣ .

(٣) الشرق الأوسط ، ١٤ يونيه ٢٠٠٣

سياسة مصر تجاه العدوان الأمريكى على العراق وإمكانية توسيع الحرب ضد دول عربية أخرى

أ.أحمد إبراهيم

شكلت الحرب الأمريكية ــ البريطانية على العراق مأزقا معقدا للسياسة المصرية.فقد كان صانع القرار المصرى مدركا منذ البداية أن الحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين سوف تكون بمثابة زلزال بالغ الخطورة، لن تقتصر آثاره على العراق فقط، وإنما تمتد إلى مجمل منطقة الشرق الأوسط، بل أنها سوف تترك آثارا مباشرة على امتداد الساحة الدولية. فما أفضت إليه هذه الحرب من الإطاحة بنظام صدام حسين واحتلال القوات الأمريكية للعراق إنما يعيد تشكيل ميزان القوى فى المنطقة بين العرب وإسرائيل، كما أن هذه التطورات تعيد تشكيل شبكة التفاعلات الإقليمية فى الشرق الأوسط ككل، بل وإعادة تشكيل علاقات دول المنطقة مع العالم الخارجى، وبالذات مع الولايات المتحدة.

لقد مثلت المسألة العراقية معضلة ممتدة أمام السياسة المصرية منذ الغزو العراقى للكويت. إذ بينما لم تكن مصر مستعدة للتهاون مع التصرفات الطائشة المتكررة لنظام صدام حسين، فإنها لم تكن فى الوقت نفسه راغبة فى تقويض الدولة العراقية وتدمير مقومات قوتها العسكرية والاقتصادية. وكانت نقطة التوازن فيما بين هذه المحددات -من منظور السياسة المصرية- تتمثل فى مطالبة العراق بالامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغزوه للكويت من ناحية، مع الدفاع عن بقاء نظام صدام حسين ورفض محاولات الإطاحة به باعتبارها تدخلا فى الشئون الداخلية للعراق، واستنادا إلى أن الإبقاء على هذا النظام أو إزاحته تظل مسئولية الشعب العراقى وحده من ناحية أخرى.

هذا التوازن الدقيق فى التعامل المصرى مع المسألة العراقية بات معرضا لاختلال شديد مع إصرار الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش على مهاجمة العراق والإطاحة بنظام صدام حسين. والاختلال هنا سوف يحدث لاعتبارات عديدة، سواء لأن هذا الموقف الأمريكى يخلق سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية، أو لأن ذلك يحمل فى طياته - بصفة خاصة - مخاطر تفكك الدولة العراقية وتبديد مقومات القوة الشاملة للعراق بصورة أكثر حدة بكثير عن ذى قبل، أو لأن هذا النموذج الأمريكى يبدو قابلا للتكرار بصور مختلفة ضد دول أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، بما فى ذلك مصر ذاتها، حسب تصريحات معلنة

لبعض كبار المسئولين الأمريكيين.

ولذلك، لم تكتف مصر فقط بمعارضة هذه الحرب بشدة، والتأكيد على امتناعها عن المشاركة بأى شكل من الأشكال فى الحرب الأمريكية على العراق، وإنما تحركت فى كافة الاتجاهات من أجل منع اندلاع هذه الحرب، سواء من خلال تنشيط اتصالاتها مع نظام صدام حسين لإقناعه بالتعامل بحكمة مع هذه الأزمة أو من خلال المحافل الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف. ولكن المعارضة المصرية للحرب ظلت حريصة مع ذلك على عدم تجاوز خط أحمر محدد، بما لا يؤثر على علاقات مصر الوثيقة مع الولايات المتحدة، وبما لا يضعها فى صدام مع إدارة جورج بوش فى فترة دقيقة وحرجة يمر بها الاقتصاد المصرى.

ومن أجل فهم أبعاد المأزق المصرى فى الأزمة العراقية، فإن هذه الدراسة سوف تركز على تناول المحددات الحاكمة لسلوك صانع القرار المصرى تجاه هذه الأزمة، ثم رصد وتحليل تطورات السياسة المصرية تجاه العراق، وصولا إلى التعرف على أبعاد الموقف المصرى أثناء فترة الحرب على العراق، ثم الانتهاء بالتعرف على وجهة النظر المصرية إزاء احتمالات توسيع الحرب الأمريكية ضد دول أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، علاوة على تناول المحاولات المصرية للتعامل مع الانعكاسات الاقتصادية للحرب الأمريكية على العراق.

أولا: محددات السياسة المصرية من الأزمة العراقية

تتحدد السياسة المصرية تجاه العراق عموما فى ضوء مجموعة من المحددات، يرتبط بعضها بصورة مباشرة بالعراق ذاته، بينما يتعلق البعض الآخر منها بعلاقات مصر العربية والدولية، بحيث يمكن القول أن عملية صنع القرار المصرى تجاه المسألة العراقية تعتبر عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تساهم فيها مدخلات عديدة، مما خلق معضلة ممتدة أمام السياسة المصرية منذ الغزو العراقى للكويت. وتتراوح هذه المحددات ما بين أزمة الثقة العميقة التى نشأت لدى صانع القرار المصرى تجاه القيادة العراقية منذ الغزو العراقى للكويت، جنبا إلى جنب مع الدور الذى تلعبه العلاقات المصرية ــ الأمريكية كمحدد للموقف المصرية تجاه العراق، علاوة على الاعتبارات الاقتصادية.

١- أزمة الثقة

تضرب أزمة الثقة بين الجانبين المصرى والعراقى بجذورها لفترة أبعد من فترة الغزو

العراقى للكويت، فهى ترتبط بصراع الأدوار الذى اشتعل بين الجانبين، بسبب محاولات نظام الحكم البعثى فى العراق منذ ثورة ١٩٦٨ تعزيز الدور القيادى العراقى على الساحة العربية والإقليمية، مستفيدا فى ذلك من تراجع الدور المصرى عقب هزيمة ١٩٦٧، وما أعقبها من انهيار المشروع القومى الناصرى، ومستفيدا أيضا من ازدياد مقومات القوة الشاملة العراقية عقب الطفرة النفطية، ثم وصل هذا الصراع لذروته عقب مبادرة السلام للرئيس أنور السادات وتوقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل فى عام ١٩٧٩، والتى أدت إلى انسحاب مصر من ساحة الصراع العربى ــ الإسرائيلى، وحدوث حالة من القطيعة المتبادلة بين مصر ومعظم الدول العربية فى الفترة التالية على ذلك، وهى القطيعة التى لعبت القيادة العراقية دورا رائدا فى حدوثها من أجل عزل مصر عن دائرتها العربية، سعيا إلى الاستحواذ على الدور القيادى لمصر فى العالم العربى.

هذا الصراع الممتد على المكانة والدور الإقليمى بين مصر والعراق ارتبط ارتباطا وثيقا بشخص صدام حسين ذاته، بحيث يستحيل الفصل هنا بين منطلقات الأيديولوجيا البعثية لنظام الحكم فى العراق وبين التكوين الشخصى والتطلعات الزعامية للقيادة السياسية ذاتها. ومع أن هذه التطلعات تآكلت كثيرا أثناء فترة الحرب العراقية ــ الإيرانية التى تورط فيها نظام صدام حسين خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٨، فإنها سرعان ما تجددت بصورة أكثر عنفا عن ذى قبل حينما خرج صدام حسين منتصرا فى الحرب مع إيران، مما دفعه إلى الاعتقاد - وقتذاك - بأن العراق خرج من الحرب كأكبر وأقوى دولة عربية عقب انتصاره، سواء لنجاحه فى "حماية البوابة الشمالية الشرقية للأمة العربية"، على حد زعمه وقتذاك، أو لخروجه من الحرب مالكا لقوات عسكرية ضخمة ومزودة بقدرات تسليحية متطورة نسبيا.

والجدير بالملاحظة هنا أن القيادة المصرية كانت مستعدة للتجاوز عن التطلعات الزعامية للقيادة العراقية فى تلك الفترة، وأبدت قدرا من ضبط النفس تجاه الممارسات السلوكية المستفزة لتلك القيادة وقتذاك، حيث كانت مصر قد عادت لتوها وقتذاك إلى العالم العربى، وكانت تركز فى تلك الفترة على بناء تضامن عربى حقيقى للمرة الأولى عقب فترة طويلة من الأزمات والصراعات والحروب، اعتقادا منها أن هذا التضامن يزيد من قوة الموقف العربى فى ظل التحولات الدولية العاصفة التى كانت قد بدأت مع ازدياد المؤشرات على قرب انتهاء الحرب الباردة فى تلك الفترة، كما تعاونت مصر تعاونا وثيقا فى المجالات الاقتصادية والتسليحية فى تلك الفترة.

غير أن الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ كان بمثابة صدمة قاسية للسياسة المصرية، حيث كان يمثل تهديدا جسيما للمصالح العربية والإقليمية لمصر، وكان يمثل بحد ذاته محاولة لتعظيم الوزن الإقليمى العراقى، وهو ما كان ينطوى على تهميش أو تقليل للدور الإقليمى لمصر،على الأقل فى منطقة الخليج العربى، والتى تحتفظ مصر فيها بعلاقات اقتصادية حيوية وبالغة الأهمية، ورأت القيادة السياسية المصرية فى تلك الخطوة العراقية محاولة، ليس فقط للسيطرة على بترول الخليج، ولكن أيضا محاولة للسيطرة على الوطن العربى كله، سعيا إلى السيطرة على مصر ذاتها، بما فى ذلك انتزاع الزعامة منها [١]، كما انطوى الغزو بحد ذاته على محاولة متعمدة من جانب صدام حسين لإحراج القيادة المصرية عقب جهود الوساطة التى قام بها الرئيس مبارك فى يوليو ١٩٩٠، بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة بين العراق والكويت، والتى حصل خلالها مبارك على تأكيدات من صدام حسين بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية لحل النزاع، ولكنه لم يلتزم بهذه التأكيدات.

لقد ضاعف الغزو العراقى للكويت من أزمة الثقة بين مصر والعراق، شأن مصر فى ذلك شأن معظم الدول العربية فى فترة ما بعد الغزو العراقى للكويت [٢]، ثم ازدادت هذه الأزمة طيلة الفترة اللاحقة فى ظل المواقف المتناقضة والمتضاربة للقيادة العراقية. فهذه القيادة ظلت تنزلق بصورة متزايدة نحو مستنقع من الأكاذيب وخداع النفس، على الرغم من الحصار والعقوبات القاسية التى خضع لها العراق فى فترة ما بعد حرب الخليج. وظلت الآلة الدعائية تردد انتصارات وهمية وإنجازات كاذبة حققها نظام الحكم فى العراق. وفى ظل هذا الوضع، لم يعد هناك أى مجال للاتفاق على مواقف مشتركة بين الجانبين المصرى والعراقى، لأنه لم تعد هناك ببساطة ثقة لدى الجانب المصرى فى أن الجانب العراقى سوف يلتزم بهذه المواقف.

ومع أن أداء نظام صدام حسين شهد تحسنا طفيفا فى هذا المجال فى المراحل الأخيرة من الأزمة، حيث تجاوب بدرجة أكبر مع النصائح المصرية الخاصة بإدارة الأزمة، ولاسيما فيما يتعلق بإعادة المفتشين الدوليين لاستكمال عمليات إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية فى عام ٢٠٠٢، وكذلك فى التعاون غير المشروط مع هؤلاء المفتشين عقب عودتهم، فإن الأداء العراقى ظل مع ذلك ضعيفا فى إدارته للأزمة من ناحية، كما كانت الأزمة قد وصلت إلى مستوى غير مسبوق من التصعيد من جانب الولايات المتحدة، بحيث

لم يعد من الممكن على القيادة العراقية أن تتفادى الهجوم الأمريكى، مهما كانت طبيعة إدارتها للأزمة فى طورها الأخير.

٢- العلاقات المصرية- الأمريكية

لعبت العلاقات المصرية- الأمريكية دورا هاما فى تحديد الموقف المصرى من الحرب على العراق. وعلى الرغم من أن السياسة المصرية احتفظت بقدر ملموس من حرية الحركة فى معارضتها للموقف الأمريكى القائم على التفضيل الكاسح لخيار الحرب فى التعامل مع الأزمة العراقية، ومع أن مصر حاولت فى كافة المحافل العربية والإقليمية والدولية الدفع فى اتجاه الابتعاد عن خيار الحرب، فقد كانت هناك فى النهاية حدود لا يمكن للموقف المصرى أن يتجاوزها فى معارضة الموقف الأمريكى، حتى لا يؤدى ذلك إلى حدوث صدام فعلى مع الإدارة الأمريكية، بما يترتب على ذلك من تكلفة سياسية واقتصادية.

ولا يرتبط هذا الموقف المصرى فقط بحقيقة أن هناك ثمة روابط اقتصادية واستراتيجية وثيقة بين مصر والولايات المتحدة، أو أن مصر تحصل من الولايات المتحدة على مساعدات اقتصادية وعسكرية تصل إلى حوالى ٢ مليار دولار سنويا، وإنما يرتبط أيضا بحقيقة أن الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى النظام الدولى، وأن هذه القوة العظمى تعرضت للطمة عنيفة مع هجمات ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن. واتجهت فى حربها ضد ما تسميه بـ "الإرهاب" نحو التعامل مع القوى الدولية والإقليمية بمنهج استقطابى حاد يقوم على "إما معنا أو مع الإرهاب"، وهو ما جعل هذه الإدارة أقل استعدادا للحوار والتفاهم حتى مع حلفائها وأصدقائها، ناهيك عن أعدائها، وهو ما يضيق كثيرا من قدرة الأطراف الأخرى على الوصول إلى حلول وسط فى القضايا الخلافية الشائكة مع الولايات المتحدة.

ولم تكن معارضة مصر للتفضيل الكاسح للخيار العسكرى من جانب إدارة جورج بوش عائدة فقط إلى المعارضة المبدئية أو الخوف من الدمار الذى سوف يلحق بالشعب العراقى أو بالتداعيات السياسية والجيوبولوتيكية التى سوف تترتب على ذلك، رغم أهمية ذلك، وإنما كانت عائدة أيضا إلى الخوف من توجهات تيار الصقور داخل الإدارة الأمريكية، والتى كانت تؤكد صراحة على أن ضرب العراق هو مجرد بداية فقط لتغيير الشرق الأوسط بصورة جذرية، بما يخدم المصالح الأمريكية، بما يتضمنه ذلك من إمكانية توسيع

نطاق الحرب الأمريكية فى مرحلة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين فى العراق.

غير أن ما خفف- إلى حد ما- من حدة الخلاف بين الموقفين المصرى والأمريكى بشأن الأزمة العراقية يتمثل فى أن الإدارة الأمريكية بدت أكثر إدراكا لحساسية الموقف المصرى إزاء الرأى العام فى الداخل بصفة خاصة، ولم تطلب الإدارة الأمريكية من أصدقائها موقف المساندة السياسية والمشاركة العسكرية، على نحو ما طلبته إدارة بوش الأب من أصدقائها فى أزمة الخليج ٩٠ـ ١٩٩١. وفى هذا السياق، لم تسع الإدارة الأمريكية إلى ممارسة ضغوط عنيفة على مصر لتبنى موقف مؤيد للحرب الأمريكية على العراق، رغم أنها لم تقبل أيضا التجاوب مع المطالب المصرية بإعطاء فرصة أكبر للمفتشين الدوليين فى العراق.

٣- العوامل الاقتصادية

كانت العوامل الاقتصادية واحدة من العوامل الرئيسية المؤثرة على الموقف المصرى من الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق، حيث كان من المتوقع أن تتسبب الحرب فى حدوث انعكاسات حادة على الاقتصاد المصرى فى ثلاثة مجالات رئيسية هى: الصادرات المصرية للعراق، وانعكاسات الحرب على العمالة المصرية فى العراق، وتأثير الحرب على السياحة المصرية. ونظرا لأن الاقتصاد المصرى يمر بالفعل بأزمة حادة منذ ما لا يقل عن ٤ أعوام، فقد كان من المتوقع أن الحرب على العراق سوف تزيد من أزمة الاقتصاد المصرى بصورة أكثر حدة.

ففى مجال الصادرات المصرية للعراق، كان برنامج النفط مقابل الغذاء يوفر لمصر حصة كبيرة من المشاركة من خلال الصادرات المصرية إلى العراق فى مجالى الأغذية والأدوية، بالإضافة إلى تعاقدات تصديرية أخرى فى مشروعات عديدة فى مجالات الكهرباء والمياه والبنية الأساسية والصحة.. وغيرها. وتتضارب التقديرات بشدة بشأن الحجم الحقيقى للصادرات المصرية للعراق (٣)، إلا أن تقديرات المسئولين المصريين تشير إلى أن قيمة التعاقدات للسلع والمشروعات المصرية فى برنامج النفط مقابل الغذاء خلال الفترة ما بين ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٣ بلغت نحو ٤ مليارات دولار(٤). وفى الوقت نفسه، كانت الحكومة العراقية فى عهد صدام حسين قد وقعت بروتوكولا للتبادل التجارى مع مصر، يمنح الصادرات المصرية إعفاء من الرسوم الجمركية، حيث بدأ تطبيق هذا البروتوكول منذ عام ٢٠٠٠، الأمر الذى كان يعطى ميزة تنافسية كبيرة للسلع المصرية فى الأسواق

العراقية، رغم أن دولا عربية كثيرة حصلت على إعفاءات مماثلة من حكومة صدام حسين. لذلك كله، كانت مصر هي ثاني أكبر دولة مصدرة للعـــراق، بعــد روسيـــا الاتحادية، من حيــث حصتهـــا فـــي إطـــار برنامج النفط مقابل الغـــذاء، الأمر الذى جعل من السوق العراقية طيلة الفترة ما بين ١٩٩٧ ــ ٢٠٠٣ إحدى الأسواق المهمة أمام الصادرات المصرية.

وقد أثارت الحرب على العراق تباينا فى تقدير انعكاسات هذه الحرب على حركة الصادرات المصرية للعراق. فمن ناحية، كان اندلاع الحرب على العراق يعنى تلقائيا أن مصر سوف تخسر السوق العراقية، على الأقل فى المدى القصير، فى حين ذهب بعض المسئولين المصريين من ناحية أخرى إلى أن انتهاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء لن يترك آثارا سلبية على العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والعراق، استنادا إلى أن المنتجات المصرية حظيت بسمعة جيدة لدى المستهلك العراقى، ولدى كبار المستوردين العراقيين، خلال السنوات الماضية، مما قد يعنى أن الإقبال على السلع المصرية سوف يستمر من جانب العراقيين، بغض النظر عن التحولات الجذرية الجارية، مما لن يؤثر كثيرا فى المحصلة الإجمالية على العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والعراق.

وفى الوقت نفسه، كان من المتوقع أيضا أن حالة عدم الاستقرار الإقليمى التى سوف تنشأ عقب اندلاع الحرب على العراق سوف تؤثر بالسلب على سوق السياحة فى مصر، وذهبت بعض التقديرات إلى أن هذه الآثار لن تقل عن ما يتراوح بين ٣٠ ــ ٤٠% من دخل الشركات العاملة فى المجال السياحى، بالإضافة إلى التأثير سلبا على الصناعات المرتبطة بالسياحة، والتأثير سلبا على مئات الآلاف من فرص العمل فى هذا المجال. وذهبت التقديرات إلى أن الانعكاسات السلبية للحرب على السياحة المصرية ربما تستمر لفترة ليست بالقصيرة، وذلك إلى أن تهدأ الأحوال فى المنطقة عقب شهور طويلة.

وكانت العمالة المصرية فى العراق أيضا واحدة من العناصر الرئيسية التى سوف تتعرض للضرر فى حالة نشوب الحرب على العراق. وتشيع اختلافات بشأن تقدير أعداد العمالة المصرية فى العراق، حيث تحددها تقديرات المكتب العمالى العراقى بما لا يقل عن ٢٠ ألف مواطن مصرى (٥)، فى حين أن تقديرات أخرى تذهب إلى أن هذه العمالة لا تقل عن ٦٥ ألفا من المصريين (٦). وبينما ذهبت بعض التقديرات المبدئية إلى أن هذه العمالة سوف تتأثر سلبا فى حالة الحرب على العراق، وأن أعدادا ضخمة منهم يمكن أن تعود

لتنضم إلى أعداد المتعطلين فى مصر، فإن تقديرات أخرى ذهبت إلى أن احتمالات عودة نسبة كبيرة من هذه العمالة إلى مصر تعتبر احتمالات ضئيلة بالنظر إلى أن هؤلاء المصريين أصبحوا جزءا من النسيج الاجتماعى والنشاط الاقتصادى للعراق، مما يقلل من احتمالات عودتهم. وبالفعل، فإن النسبة الأكبر من هؤلاء المصريين اختارت البقاء فى العراق، حتى فى ظل اندلاع الحرب. ومع أن هذا الوضع خفف من الضغوط التى كانت يمكن أن يتحملها الاقتصاد المصرى فى حالة عودتهم، فإن ظروف الانهيار الاقتصادى فى العراق تجعل من احتمالات عودة نسبة كبيرة منهم واردة بقوة فى فترة ما بعد الحرب.

فى هذا الإطار، كان من الصعب تقدير الخسائر الاقتصادية التى سوف تتكبدها مصر فى حالة الحرب على العراق، ولكن كان هناك إجماع فى أوساط الحكومة ورجال الأعمال والإعلام على أن هذه الخسائر سوف تكون كبيرة جدا. فقد كانت التقديرات المبدئية التى طرحت منذ بداية عام ٢٠٠٣ تذهب إلى أن حجم الخسائر الاقتصادية لمصر نتيجة للحرب على العراق سوف يتراوح ما بين ٨ــ ١٠ مليارات جنيه مصرى، حسب تقدير الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية. ولا يتضمن هذا التقدير الخسائر التجارية المباشرة بين مصر والعراق فقط، وإنما يتضمن أيضا تعطل الطاقات الصناعية المصرية الناجمة عن وقف التصدير للسوق العراقية، كما يتضمن أيضا الآثار السلبية التى سوف تفرزها الحرب على حركة الملاحة البحرية فى المنطقة، علاوة على الزيادة المحتملة فى رسوم التأمين على حركة النقل، وبالتالى ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام، وارتفاع تكلفة الصادرات ذاتها فى الوقت نفسه، بالإضافة إلى فقدان الكثير من فرص العمل، جنبا إلى جنب مع الخسائر السياحية (٧). وبصفة إجمالية، فقد كان من المتوقع أن الحرب على العراق سوف تؤثر على موارد مصر من النقد الأجنبى، وسوف تتسبب فى تراجع حركة الاستثمار، ليس فقط الاستثمار الأجنبى، ولكن حتى الاستثمار المحلى ذاته، بالإضافة إلى التأثير سلبا على خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد.

٤-ضغوط الرأى العام المصرى

فقد شاعت درجة عالية من الرفض الشعبى للعدوان الأمريكى- البريطانى على العراق فى أوساط الرأى العام المصرى. وليس هناك من شك فى أن هذا الرفض كان يمثل من ناحية امتدادا للتعاطف الشعبى المصرى الضخم مع المعاناة الإنسانية الهائلة التى ظل الشعب العراقى يعانيها بسبب العقوبات والحصار، كما كان هذا الرفض يمثل من ناحية

أخرى احتجاجا عنيفا على غطرسة القوة الأمريكية التى برزت بوضوح فى موقف الإدارة الأمريكية الراغب فى ضرب العراق بغض النظر عن تطورات عملية التفتيش الدولى فى العراق. ومما زاد من قوة هذه المعارضة الشعبية فى الداخل المصرى أنها تكاملت مع معارضة دولية وعربية عارمة للحرب الأمريكية على العراق.

وعلى الرغم من صعوبة قياس تأثير الرأى العام على عملية صنع قرار السياسة الخارجية فى دولة مثل مصر، فإنه ليس هناك من شك فى أن المظاهرات العارمة التى اندلعت فى العديد من المدن المصرية فور بدء العدوان الأمريكى على العراق ساهمت بقوة فى الضغط على صانع القرار المصرى، وكانت واحدة من الأسباب الهامة التى دفعت السياسة المصرية إلى المطالبة بوقف إطلاق النار فى الحرب العراقية، رغم إدراك صانع القرار المصرى لاستحالة تجاوب الإدارة الأمريكية مع هذا المطلب فى ذلك التوقيت.

ثانيا : تطور السياسة المصرية من الأزمة العراقية

اتسمت السياسة المصرية تجاه المسألة العراقية بقدر كبير من الاستمرارية والتجانس طيلة فترة ما بعد الغزو العراقى للكويت، حيث ارتكزت السياسة المصرية على أن نظام الحكم فى العراق يتحمل الجانب الأكبر من المسئولية على حالة التوتر المزمن الناجمة عن الغزو وموروثاته وتداعياته. وظلت هذه السياسة تقوم على أن الغزو كان مسئولا عن التطورات اللاحقة، سواء فيما يتعلق بفتح الباب أمام ازدياد كثافة الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، أو فيما يتعلق باستمرار التدهور فى علاقات العراق مع الدول العربية المجاورة وقوى دولية أخرى، أو فيما يتعلق باستمرار مناخ التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة.

لقد كان الغزو العراقى للكويت صدمة عنيفة للسياسة المصرية، مثلما كان كذلك للكويت ودول مجلس التعاون الخليجى، وظل هذا الغزو أحد أهم محددات السياسة المصرية تجاه المسألة العراقية حتى نشوب الحرب على العراق، على نحو ما بدا واضحا فى بيان الرئيس حسنى مبارك فى ١٩ مارس ٢٠٠٣، والذى أشار فيه إلى أن الغزو العراقى للكويت يعتبر مسئولا عن خلق مخاوف أمنية لدى العديد من دول المنطقة، مما فتح الباب على مصراعيه للوجود الأجنبى المكثف فى المنطقة. ولذلك، ظلت السياسة المصرية تقوم منذ عام ١٩٩٠ على أن الغزو العراقى للكويت يعتبر مسئولا عن حالة الشرخ الرأسى فى العالم العربى، وحرصت مصر دائما على تأكيد المسئولية الكاملة التى يتحملها النظام العراقى عن

حالة التوتر المزمن التى أعقبت الأزمة والحرب فى منطقة الخليج.

غير أن التسليم بمسئولية النظام العراقى عن الأزمة لم يمنع مصر من إبداء حرصها الشديد على تأكيد أن هزيمة العراق فى حرب الخليج لعام ١٩٩١ لا يجب أن تؤدى إلى الإضعاف الكامل والنهائى للدولة العراقية، عبر تدمير قدراتها العسكرية وبنيتها الإنتاجية والاقتصادية وتحطيم معنويات شعبها وإذلاله، لأن ذلك سوف يقلب موازين القوى فى منطقة الخليج وغرب آسيا ككل (٨)، كما أن ذلك لم يمنع أيضا تبلور رأى عام فى الأوساط الشعبية والرسمية فى مصر، بل وأيضا فى العالم العربى، يأسف ويتألم لما يعانى منه الشعب العراقى، ويطالب بتعديل جذرى فى المواقف العربية تجاه العراق، بما ينطوى عليه ذلك من رفض المشاركة فى الحرب الاقتصادية ضد العراق، ووقف محاولات تجويع الشعب العراقى، بل ورفض محاولات الإطاحة بالنظام العراقى التى تجرى برعاية الولايات المتحدة، انطلاقا من رفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية والإلتزام بمبدأ احترام إرادة الشعوب.

وقد ظل هذا الموقف يمثل أساس المبادئ الرئيسية التى تحكم السياسة المصرية تجاه العراق طيلة فترة ما بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١، حيث رأت مصر دائما أن إنهاء الوضع الشاذ والمتوتر لعلاقات العراق مع محيطه الإقليمى والعربى، ومع المجتمع الدولى، يستلزم من العراق إلتزاما كاملا وغير مشروطاً بشأن التعاون مع اللجنة الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، وكذلك إلتزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالغزو العراقى للكويت. وفى المقابل، ظلت مصر ترفض بشدة دائما الدعوات والأفكار الأمريكية والغربية بشأن الإطاحة بنظام صدام حسين، وترى أنها تمثل تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية للعراق، وترى أن مسألة التغيير هذه تمثل شأنا داخليا خاصا بالشعب العراقى فقط، كما ظلت مصر ترفض بشدة كافة الأفكار التى تنطوى على مساس بسيادة العراق وسلامة أراضيه. وبينما كانت مصر تشدد على أهمية استكمال عملية المصالحة العربية وإعادة العراق إلى الأسرة العربية، فإنها كانت ترى أن هذه العملية يجب أن تأتى تتويجا للانتهاء من كافة رواسب الغزو العراقى للكويت وتجاوز الفجوة القائمة بين العراق وجيرانه، وبالذات الكويت، كما ظلت ترى ضرورة أن ينفذ العراق قرارات مجلس الأمن بالكامل من أجل إعادة العلاقات أو التطبيع الدبلوماسى الكامل.

لقد شكلت هذه المبادئ الركيزة الأساسية للسياسة المصرية تجاه "المسألة العراقية"

طيلة فترة ما بعد حرب الخليج، ولم تتجاوب مصر قط مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى الإطاحة بنظام صدام حسين، ولكن الإشكالية الرئيسية فى إنفاذ وتطبيق هذه المبادئ - من وجهة النظر المصرية- كانت تتمثل فى السياسة العراقية ذاتها، والتى لم تكن تتيح أى فرصة حقيقية للخروج من حالة التوتر والتأزم، وبالذات فيما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتحرشات العراق المستمرة بجيرانه وانتهاكاته المروعة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات فى الداخل وتمسكه بنفس الخطاب السياسى الديماجوجى الذى كان يتبناه قبل وأثناء غزوه للكويت. وكانت السياسة المصرية تقوم على أن هذه السياسات العراقية تفرز مناخا حقيقيا من التوتر وعدم الثقة الإقليمية والدولية تجاه النظام العراقى، وبأنه ربما يقدم على الاعتداء مجددا على جيرانه إذا أتيحت له الفرصة لذلك، وهو ما يعطى الفرصة لخصوم صدام حسين، وبالذات الولايات المتحدة، لإدامة العقوبات الدولية المفروضة على العراق، ومواصلة عزله عن بيئته الطبيعية، بل وتوجيه الضربات العسكرية ضده بين الحين والآخر، كلما بدا ذلك ضروريا من وجهة النظر الأمريكية والغربية.

ولذلك، فإنه على الرغم من التعاطف المصرى الهائل مع معاناة الشعب العراقى، فإنالسياسة المصرية كانت تقوم على أن الحكومة العراقية تساهم بدرجة كبيرة فى تعقيد الموقف، وأنهاساهمت فى استمرار العقوبات المفروضة على العراق، ولكن الحكومة المصرية أعطت اهتماما كبيرا لتخفيف معاناة الشعب العراقى قدر استطاعتها. وقد بدا ذلك واضحا فى اهتمام مصر بطرح معاناة الشعب العراقى فى المحافل الدولية، والدعوة دوما إلى التفريق بين الشعب العراقى ونظامه الحاكم، وضرورة ألا يتعرض الشعب العراقى للعقاب أو للمزيد من المعاناة بسبب ممارسات حكامه.

ومن ثم، كانت السياسة المصرية تجاه العراق تعانى من معضلة هيكلية. فبينما كانت هذه السياسة تحمل نظام الحكم العراقى المسئولية الكاملة على الحصار والعقوبات المفروضة على العراق فى فترة ما بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١، فإنها كانت تؤكد حرصها العميق على بقاء العراق كدولة موحدة تتمتع بالسيادة على كامل ترابها الإقليمى. وكانت السياسة المصرية تدرك منذ فترة مبكرة أيضا أن أى تغيير جذرى للنظام السياسى فى العراق لن يكون من مصلحتها، لأن مثل هذا التغيير سوف يعطى للشيعة دورا سياسيا أكبر، وقد يصل بالأمور إلى حد إخضاع العراق لهيمنة - أو على الأقل ثقل بارز - لإيران. وكانت السياسة المصرية تعتقد أن مثل هذا التغيير سوف يؤدى إلى حدوث خلل فى التوازن

الاستراتيجى مع إيران من ناحية، ومن انقلاب قد يحدث فى السياسة العراقية بسبب أن الشيعة أكثر ارتباطا بإيران، وأقل اهتماما بالساحة العربية من السنة الذين يمثلون مركز الثقل فى التوجه العربى للعراق من ناحية ثانية. وفى نفس السياق، فإن مصر كانت تأمل فى إعادة تأهيل العراق وإعادة دمجه – عند مستوى أقل مما كان عليه قبل الأزمة – وذلك لاعتبارات إنسانية وسياسية، غير أن مصر ووجهت بمعارضة أى بادرة للمصالحة مع العراق، وذلك من جانب الكويت والسعودية بصفة خاصة.

ومن الممكن فى هذا السياق وصف السياسة المصرية تجاه العراق فى فترة ما بعد حرب الخليج لعام ١٩٩١ بأنها كانت سياسة "أقل الأضرار" The Least Damage. وتعنى تلك السياسة أنه إذا كانت السياسات الطائشة لنظام الحكم العراقى قد تسببت فى حدوث قطيعة معه، وأنه من الصعب إنهاء هذه القطيعة بسبب امتناع النظام العراقى عن المساعدة فى تحقيق المصالحة العربية من ناحية، فإن ذلك يتطلب فى المقابل الحرص على عدم تفتيت الدولة العراقية، جنبا إلى جنب مع تفادى الصدام مع دول عربية أخرى أو الولايات المتحدة من أجل نظام الحكم العراقى غير المتعاون.

ولم تمنع هذه الصيغة من حدوث تطورات إيجابية ملموسة فى العلاقات الثنائية بين مصر والعراق، مثل إعادة التمثيل الدبلوماسى الكامل بين الجانبين، واستمرار المحادثات السياسية رفيعة المستوى، وتنشيط حركة الصادرات المصرية للعراق فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، بحيث أصبحت مصر ثانى أكبر شريك تجارى للعراق. وكانت هذه التطورات نابعة من وجود مصلحة جوهرية للطرفين، حيث حاول الجانب العراقى الحصول على دعم ومساندة مصر لإعادة تطبيع علاقاته العربية والدولية والخروج من حلقة العقوبات والعزلة، فى حين أن مصر كانت ترى فى تقاربها السياسى والاقتصادى مع العراق خطوة على طريق جذب العراق تدريجيا نحو تبَنى مواقف إيجابية لتسوية القضايا العالقة من تجربة الغزو العراقى للكويت، لاسيما تلك المتعلقة بالتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، جنبا إلى جنب مع محاولة إقناع القيادة العراقية باتخاذ مواقف بناءة للخروج من دائرة القطيعة والتمزق التى أصابت العالم العربى ككل.

هذه الصيغة الوسطية لتقليل الأضرار ظلت صالحة نسبيا للتعامل مع المسألة العراقية عند حدودها الطبيعية، بينما لم يعد ذلك ممكنا مع ازدياد التصعيد الأمريكى ضد العراق منذ منتصف عام ٢٠٠٢. فمع أن المؤشرات على احتمال قيام الولايات المتحدة بضرب العراق

ظلت قائمة منذ بداية عام ٢٠٠٢، فقد بدا واضحا أن إدارة جورج بوش حسمت أمرها من مسألة الحرب على العراق فى منتصف العام، عقب إقرارها لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، والتى تضمنت اعتماد مفهوم الضربات الوقائية، وأيضا عقب خطاب الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر من العام نفسه، وهو ما دعا السياسة المصرية إلى تأكيد رفضها القاطع لضرب العراق، عقب خطاب بوش المذكور مباشرة.

ففى مواجهة هذا الموقف الأمريكى، تبنت السياسة المصرية موقفا يقوم على الرفض الكامل للحرب على العراق، لاعتبارات عديدة للغاية، يتمثل أبرزها فيما يلى:

١- إذا كانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن العراق أعاد تنشيط برامجه فى مجال أسلحة الدمار الشامل، فإن مصر كانت ترى أن المخاوف الأمريكية فى هذا المجال ليست صحيحة، أو على الأقل يمكن التعامل مع مثل هذه الاحتمالات من خلال عودة فرق المفتشين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولجنة الأمم المتحدة للتفتيش والتحقق (الأنموفيك) لاستئناف عملها فى العراق، سواء للتحقق من عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل أو لتدمير ما قد يكون موجودا منها، من دون اللجوء إلى الخيار العسكرى للتعامل مع هذه المشكلة.

٢- إنه لم يثبت قط تورط نظام الحكم فى العراق فى هجمات ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن، كما لم يثبت وجود علاقات تنظيمية بين هذا النظام وتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، كما لم تثبت مسئولية نظام صدام حسين عن هجمات الأنثراكس فى الولايات المتحدة فى عام ٢٠٠١، بما يجعل من غير الممكن هنا معاقبة نظام صدام حسين على أعمال لم يكن مسئولا عنها من الأصل.

٣- إن الحرب على العراق سوف تخلق سوابق بالغة الخطورة فى العلاقات الدولية، حيث تمثل تكريسا لتوجهات تقوم على العمل المنفرد من جانب الولايات المتحدة ضد العراق، وهو ما ترفضه مصر تماما، ولاسيما لو كان هذا العمل المنفرد عملا عسكريا. أما بالنسبة للمزاعم الأمريكية الخاصة بأن الإطاحة بنظام صدام حسين سوف تكون لمصلحة الشعب العراقى، فإن مصر أكدت دائما معارضتها عزل زعيم أى دولة لأن هذا من شأنه أن يفتح الباب أمام حالة فوضى شاملة تؤدى إلى وضع تسود فيه دبلوماسية التهديد باستخدام القوة، فى حالة ما إذا أعطت أى دولة لنفسها الحق فى أن تقرر مصير شعب آخر(٩).

ورغم ما بدا واضحا من أن وقوع الحرب بات مسألة حتمية منذ أواخر عام ٢٠٠٢

، فقد ركزت السياسة المصرية على التحرك فى إطار هامش الفرص الضئيل الذى كان متاحا لتفادى اندلاع الحرب. فمهما كان هذا الهامش محدودا فى ظل الرغبة الأمريكية المحمومة لضرب العراق، فقد تصورت السياسة المصرية أن من الممكن تفادى اندلاع الحرب إذا تضافرت المواقف العربية والإقليمية والدولية المعارضة للحرب، مع التعاون الكامل وغير المشروط من جانب العراق مع فرق التفتيش الدولية، علاوة على العمل على إنهاء الخلافات القائمة بين العراق وكل من الكويت والسعودية. وكانت المعضلة الرئيسية التى واجهت السياسة المصرية هنا تتركز فى كيفية التحرك فى عدة اتجاهات متناقضة فى آن واحد معا، إذ كيف يمكن الاحتفاظ بقنوات اتصال فعالة مع القيادة العراقية، مع الابتعاد عن الانغماس فى الحرب على العراق فى حالة وقوعها، دون أن يؤثر ذلك على العلاقات المصرية ــ الأمريكية الوثيقة.

وعلى المستوى الثنائى، كثفت مصر اتصالاتها مع القيادة العراقية طيلة النصف الثانى من عام ٢٠٠٢، لحثها على التعامل بحكمة مع الأزمة، وتفادى إعطاء الحجة للولايات المتحدة للهجوم على العراق. وساهمت السياسة المصرية بالفعل فى إقناع القيادة بقبول عودة المفتشين الدوليين التابعين للجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وركزت مصر فى اتصالاتها مع العراق طيلة فترة ما قبل الحرب على المطالبة بالتعاون الكامل والبناء مع فرق المفتشين، وتفادى القيام بأى استفزازات سياسية أو عسكرية من جانب العراق تجاه الدول المجاورة، حتى لا يؤدى ذلك إلى حدوث المزيد من التعقيدات فى الأزمة.

وفى الوقت نفسه، نشطت مصر فى اتصالاتها مع الدول العربية والإسلامية والأوروبية، وأيضا فى العديد من المحافل المتعددة الأطراف، مثل منظمة المؤتمر الإسلامى وحركة عدم الانحياز، لبناء موقف مشترك وموحد لاحتواء احتمالات الحرب على العراق، والتركيز بدلا من ذلك على إعطاء المزيد من الوقت للمفتشين الدوليين لاستكمال عملهم فى العراق، وفق منهجية محددة للعمل تقوم من ناحية على مطالبة العراق بالتعامل الكامل وغير المشروط مع هذه الفرق من ناحية، جنبا إلى جنب مع منع الإدارة الأمريكية من ممارسة أى ضغوط على المفتشين من ناحية ثانية، مع التأكيد على المسئولية الكاملة لمجلس الأمن فى التعامل مع الأزمة، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بإدارة هذه الأزمة من ناحية ثالثة.

وفى المراحل الأخيرة من الأزمة، رأت مصر أن هذه الأزمة باتت تتطلب تحركا عربيا جماعيا على مستوى القمة العربية، ولم تنتظر القيادة المصرية انعقاد القمة العربية الدورية فى موعدها، وبادرت بالدعوة إلى قمة عربية طارئة للتباحث بشأن الأزمة العراقية، وهو ما أثار قدرا من الخلافات فى وجهات النظر بين بعض الدول العربية، وهى خلافات لم تتوقف السياسة المصرية أمامها كثيرا، ووجدت أن الاكتفاء بعقد القمة العربية الدورية سوف يحقق الهدف المطلوب. وقررت القمة العربية رفض أى عدوان على العراق أو على أى دولة عربية، كما قررت تشكيل لجنة وزارية عربية لإجراء الاتصالات اللازمة لاحتواء الأزمة، إلا أن هذه اللجنة فشلت فشلا ذريعا فى عملها، بسبب تعنت الجانب الأمريكى، كما أن الجانب العراقى تراجع بدوره عن استقبال اللجنة عقب تردد بعض أعضائها فى زيارة بغداد

وقد ظلت مصر متمسكة بموقفها القائم على رفض التجاوب مع المبادرات التى طالبت صدام حسين بالتنحى لتفادى اندلاع الحرب، ولاسيما فى المراحل الأخيرة التى بدا واضحا فيها أن الحرب أصبحت واقعة لا محالة. وكان الموقف المصرى مبنيا على أنه يجب ألا نناقش موضوع إبعاد وتنحية صدام حسين من السلطة فى العراق، لأن الشعب العراقى فقط هو صاحب الحق فى أن يختار رئيسه، وليس من حق أى طرف آخر التدخل فى هذه المسألة [١٠]، إلا أن مصر تفادت الدخول فى مشادات مع أى طرف حول هذه المسألة أو إحراج أى طرف من الأطراف التى تبنت مثل هذه المبادرات، ولاسيما تلك التى ترتبط بعلاقات وثيقة للغاية، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، واكتفت مصر بعرض موقفها من هذه المسألة من خلال مبادئ عامة، من دون طرح هذا الموقف بوصفه ردا مباشرا على تلك المبادرات.

ثالثا: الموقف المصرى من العدوان على العراق

فى ضوء الإصرار الأمريكى العنيف على شن الحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، لم يكن فشل الجهود السلمية لحل الأزمة واندلاع الحرب مفاجئا للسياسة المصرية، بل كان اندلاع هذه الحرب أمرا حتميا. ومع ذلك، فقد ظلت السياسة المصرية حريصة حتى اللحظة الأخيرة قبيل اندلاع الحرب على ضرورة التعامل مع هذه القضية فى إطار الأمم المتحدة، والحفاظ على سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وضرورة إتاحة جميع الإمكانات اللازمة والفرص الزمنية الملائمة لإتمام عملية التفتيش والتحقق من برامج أسلحة

الدمار الشامل العراقية المزعومة، مع التشديد على أن يكون التحقق من قدرات العراق فى مجال أسلحة الدمار الشامل وتدميرها جزء من الجهد الدولى الهادف لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى منطقة الشرق الأوسط.

فى هذا السياق، كان بيان الرئيس حسنى مبارك فى ١٩ مارس ٢٠٠٣ قد أبرز تعبيراً عن مضمون السياسة المصرية تجاه الأزمة العراقية، حيث أشار الرئيس مبارك فى هذا البيان إلى أن مصر حرصت منذ بداية الأزمة العراقية على التمسك بعدد من المبادئ الرئيسية، المتمثلة فى رفض محاولات التدخل فى تغيير أنظمة الحكم بالقوة، انطلاقا من أن نظام الحكم هو شأن داخلى تختص به كل دولة، آخذة فى الاعتبار خصوصياتها الثقافية والدينية والاجتماعية وتطورها السياسى والاقتصادى، ودون تدخل خارجي لفرض نمط أو نموذج بعينه.

وقد خلص البيان إلى أن المستوى الخطير الذى وصلت إليه الأزمة العراقية كان نتيجة أخطاء أطراف عديدة، يأتى فى مقدمتها الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠، الذى خلق مخاوف أمنية لدى العديد من دول المنطقة، فتحت الباب على مصراعيه للوجود الأجنبى المكثف فى المنطقة، بالإضافة إلى غياب أى جهد عراقى حقيقى للتعامل مع أزمة الثقة التى نشأت نتيجة لهذا العدوان وتداعياته، حيث لم يحاول العراق استعادة ثقة جيرانه من الدول العربية، وباقى أقطاب المجتمع الدولى، للقضاء على مخاوفها فى جميع المجالات.

وعلى الرغم مما بدا فى هذا البيان من محاولة تحقيق التوازن فى الموقف المصرى من الأزمة العراقية، فقد كان واضحا أنه يلقى بالمسئولية على نظام الحكم العراقى على المستوى الخطير الذى وصلت إليه الأزمة، ليس فقط فى معالجته للأزمة، ولكن حتى بالعودة إلى جذور المسألة العراقية ذاتها منذ الغزو العراقى للكويت، بل ومطالبة الحكومة العراقية أن تدرك خطورة الموقف "الذى وضعت نفسها ووضعتنا جميعا فيه"، فيما يشير بوضوح إلى قناعة صانع القرار المصرى بمسئولية العراق فى تصعيد الأزمة. ومن ناحية أخرى، بدا واضحا على هذا البيان تفاديه توجيه الانتقاد صراحة للموقف الأمريكى المتشدد تجاه الأزمة العراقية، حيث اكتفى البيان بالإشارة إلى رفض تغيير النظم بالقوة والمطالبة بالتعامل مع القضية العراقية فى إطار الأمم المتحدة، ولكن من دون التحفظ صراحة على سلوك الإدارة الأمريكية التى تتناقض سياستها مع هذه المبادئ، والاكتفاء بالإشارة فى البيان إلى مطالبة القوى الدولية المختلفة ــ دون تحديدها بصراحة ــ أن تدرك التداعيات الخطيرة

لأى عمل عسكرى على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ككل، بل وعلى أمن واستقرار العالم أجمع.

غير أن هذا الموقف المصرى، القائم على تحميل الحكومة العراقية مسئولية تصعيد الأزمة، استثار ردود فعل شعبية غاضبة عقب اندلاع الحرب. فالمظاهرات العارمة التى اندلعت فى العديد من المدن المصرية، وبالذات فى القاهرة، فور اندلاع الحرب، لم تكن فقط رفضا للعدوان الأمريكى ــ البريطانى على العراق، ولكنها كانت احتجاجا على الموقف المصرى الذى بدا وقتذاك أكثر ميلا للموقف الأمريكى. وكانت ردة الفعل الشعبية القوية واحدة من أبرز الأسباب التى أدت إلى تعديل الموقف المصرى عقب اندلاع الحرب، بحيث أصبح هذا الموقف يتألف من أربعة عناصر رئيسية للتعامل مع الحرب الأمريكية ــ البريطانية على العراق، وهى:

١- رفض الحرب على العراق، والتأكيد على أنه كان من الممكن الوصول إلى حل دبلوماسى للأزمة، بدلا من الدمار وسقوط الضحايا. ورأت مصر أنه كان هناك تقدم فى مهمة فريق التفتيش الدولى فى العراق، وكان المطلوب فقط هو المزيد من الوقت من أجل استكمال مهمة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل. وقد استمد الموقف الرسمى قدرا من المساندة وقوة الدفع من الموقف الشعبى الرافض للحرب، والذى تمثل فى المظاهرات العارمة والاحتجاجات الشديدة. وبدا ذلك واضحا فى التصريحات القوية التى أدلى بها أحمد ماهر لشبكة سى إن إن فى أواخر مارس ٢٠٠٣، والتى أشار فيها إلى أن المصريين يشعرون بالغضب ويرغبون فى وقف هذه الحرب، ويرغبون فى استئناف العملية السياسية.

٢- إن تغيير نظام الحكم فى العراق من خلال التدخل بقوات أجنبية من شأنه أن ينطوى على عواقب خطيرة بالنسبة للنظام الدولى، كما أنه سيكون بمثابة سابقة خطيرة للغاية، بل إنه سوف يؤدى إلى حدوث المزيد من العنف والإحباط وسقوط ضحايا، وأن هذه الحرب سوف تتسبب فى العديد من النتائج الوخيمة بالنسبة للنظام الدولى والاستقرار فى تلك المنطقة. وشددت مصر على ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه واحترام إرادة الشعب العراقى.

٣- الدعوة إلى وقف إطلاق النار الفورى وإنهاء العمليات العسكرية، وهو موقف تبنته السياسة المصرية فور بدء الحرب، وعبر عنه الرئيس مبارك فى اتصاله بالرئيس الأمريكى

جورج بوش فى اليوم الثانى لاندلاع الحرب (٢١ مارس ٢٠٠٣). وارتكزت الدعوة المصرية لوقف إطلاق النار على ضرورة إنهاء معاناة الشعب العراقى، وتفادى وقوع المزيد من الضحايا فى أوساط المدنيين العراقيين، علاوة على أن العمليات العسكرية لن تحل المشكلات القائمة، كما أن الأفكار المطروحة حول الخطط المستقبلية فى العراق لا توحى بالتفاؤل. وفى الوقت نفسه، شدد الموقف المصرى على أن ليس من حق أى دولة أن تتدخل فى الشئون الداخلية العراقية، وإنما الشعب العراقى هو صاحب الحق فى اختيار حكومته. وردا على المزاعم الأمريكية بأن التدخل العسكرى يهدف لمساعدة الشعب العراقى، صرح أحمد ماهر أن من يريد أن يساعد الشعب العراقى فى تقرير مستقبله يجب أن يحترم إرادة هذا الشعب، كما كرر وقتذاك أن الأمم المتحدة هى الجهة التى تعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية، ويجب أن تضطلع بمسئوليتها.

٤- المشاركة فى الجهود العربية لعقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث الحرب على العراق، بهدف احتواء الموقف المتدهور، ووقف الحرب الأمريكية- البريطانية على العراق، حيث شاركت مصر فىالمشاورات التى جرت بين المجموعة العربية ومجموعة عدم الانحياز، من أجل الاتفاق على الترتيبات للدعوة لعقد جمعية عامة فى جلسة مستأنفة. وقد أكد أحمد ماهر وزير الخارجية على أن الهدف من عقد جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى تلك الفترة كان يهدف إلى إنهاء التطورات المؤسفة للأحداث التى كانت تنطوى على سقوط أعداد متزايدة من الضحايا على الجانبين العراقى والأمريكى- البريطانى، وأن هذه الجلسة سوف تساعد على العودة إلى الشرعية الدولية والتعامل مع الأزمة العراقية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

غير أن هذا الموقف لم يساعد على تجنيب مصر اتهامات بالمشاركة غير المباشرة فى العدوان الأمريكى على العراق، ولاسيما من خلال السماح بعبور السفن الحربية الأمريكية لقناة السويس. وعلى الرغم من أن هذا العنصر لم يكن من الناحية الواقعية عنصرا فعالا ومؤثرا فى سير عمليات القتال الأمريكية- البريطانية فى العراق، فإنه استحوذ على اهتمام كبير فى وسائل الإعلام العربية، لاسيما تلك التى كانت متعاطفة مع نظام صدام حسين.

وقد سببت هذه الاتهامات قدرا من الانزعاج لصانع القرار المصرى، بحيث شارك الرئيس مبارك بنفسه فى الرد عليها، ولاسيما فى لقائه مع الجيش الثالث بالسويس فى ٣١

مارس ٢٠٠٣، والتى أشار فيها إلى أن عبور قناة السويس حق لجميع الدول إلا إذا كانت مصر فى حالة حرب مع دولة معينة فمن حقها أن تمنع مرور سفنها، وأشار مبارك إلى أن حقوق الملاحة فى قناة السويس تتحدد من خلال اتفاقية القسطنطينية الموقعة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨، والتى تنص على أن الملاحة فى قناة السويس حرة لجميع السفن بدون تمييز، بغض النظر عن جنسيتها أو نوعها، كما نصت الاتفاقية على حياد القناة فى ظروف الحروب والأزمات الدولية [١١].

ونظرا لحساسية الموقف، فقد ارتكز رد الفعل المصرى على الحجج القانونية فقط، ولم يكن المجال يسمح لصانع القرار المصرى بالقول أن إغلاق القناة فى مثل هذه الظروف كان يمكن أن يلحق ضررا بالغا بمصالح مصر، وبعلاقاتها مع الولايات المتحدة، بل ويضعها فى صدام مع الإدارة الأمريكية، ناهيك عن أن مثل هذا الموقف ما كان ليؤثر بفاعلية على الموقف العسكرى الأمريكى ـ البريطانى، بل كان سيتسبب فقط فى تغيير السفن الحربية الأمريكية لخط سيرها، مما كان يعنى فقط مجرد إطالة الفترة اللازمة لوصولها إلى منطقة الخليج.

وقد أدى سقوط بغداد وانهيار نظام صدام حسين فى ٩ أبريل ٢٠٠٣ إلى خلق واقع جديد، وأصبحت التحركات المصرية والعربية سالفة الذكر غير ذات جدوى، وهو ما تسبب بدوره فى تعديل بعض ركائز الموقف المصرى من المسألة العراقية بما يتوافق مع حقائق الوضع الجديد على الساحة العراقية، إلا أن السمة الرئيسية للموقف المصرى فى تلك المرحلة الجديدة تمثلت فى الافتقار إلى تصور أو رؤية متكاملة لترتيبات مرحلة ما بعد صدام حسين، حيث كان الموقف المصرى عبارة عن مجرد ردود أفعال على التطورات الجارية.

ولم تكن هذه الإشكالية غائبة بالضرورة عن ذهن صانع القرار المصرى، وإنما جرى تبرير هذا القصور فى الموقف المصرى من تطورات المسألة العراقية بأنه عائد إلى أن الشعب العراقى وحده هو صاحب الحق فى تحديد مستقبله واختيار شكل نظام الحكم الجديد، وأن كافة الدول والأطراف الأخرى ليس لها الحق فى التدخل أو فرض تصوراتها ورؤاها الخاصة بترتيبات فترة ما بعد صدام حسين فى العراق.

وفى هذا السياق، اقتصر الموقف المصرى على مجموعة من المبادئ العامة، والتى كررها المسئولون المصريون فى العديد من المناسبات، وأبرز هذه المبادئ:

أ- عدم القبول بوجود حكومة عسكرية أمريكية فى العراق، وإنما هناك فقط سلطة احتلال عليها مسئوليات بمقتضى اتفاقيات جنيف للحفاظ على الأمن والنظام فى العراق وتوفير أسس الحياة لشعبه واحترام حقوقه المدنية. وبجانب سلطة الاحتلال هذه، يجب أن تكون هناك حكومة مؤقتة يشكلها العراقيون أنفسهم، من شخصيات تحظى باحترام الشعب العراقى. وقد كرر وزير الخارجية أحمد ماهر أنه لا مناص من أن يتعايش الأمران (قوة الاحتلال الأمريكية- البريطانية والحكومة العراقية المؤقتة) معا لفترة من الزمن. وينصب التركيز المصرى على ضرورة أن تكون فترة التعايش هذه قصيرة قدر الإمكان، حتى يمكن للحكومة العراقية المؤقتة أن تبدأ فى العمل، وحتى يمكن للشعب العراقى أن يختار نظام الحكم الذى يرتضيه فى إطار عراق موحد.

ب- ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكى البريطانى للعراق بأسرع ما يمكن، وتمكين الشعب العراقى- بحرية- من أن يحدد مستقبلة ويختار حكومته دون تدخل أي جهة أجنبية أيا كانت، وذلك من خلال تمكين الشعب العراقى من اختيار حكومة مؤقتة بحرية تامة ثم يوضع نظام لإجراء انتخابات حرة يختار من خلالها الشعب العراقى نظام الحكم والحكومة الجديدة [١٢].

ج- إن اختيار الحكومة العراقية يجب أن يخضع لعدد من المبادئ، أبرزها الإلتزام بالحفاظ على استقلال وسلامة ووحدة الأراضى العراقية، جنبا إلى جنب مع العمل على الحيلولة دون حدوث فراغ سياسى فى العراق، مع مساعدة العراقيين على إدارة شئونهم بأنفسهم.

د- إسناد دور مهم للأمم المتحدة فى عملية بناء العراق، على أن يكون هذا الدور مركزيا، وليس ثانويا، بهدف مساعدة الشعب العراقى فى اختيار حكومته بنفسه وبحرية، علاوة على دعوة جميع الدول والمنظمات الدولية والعربية لمساعدة الشعب العراقى فى عمليات إعمار ما دمرته الحرب أو بسبب سنوات الحصار.

وقد عبرت السياسة المصرية على المستوى السلوكى عن هذه المبادئ فى كافة التحركات اللاحقة عقب الإطاحة بنظام صدام حسين، سواء فى الاتصالات مع الجماعات العراقية المختلفة أو فى اللقاءات الإقليمية التى جرت بشأن المسألة العراقية أو فى التفاعلات المصرية المختلفة مع القوى الدولية المعنية بالمسألة العراقية.

فقد شاركت مصر فى المؤتمر الإقليمى لدول الجوار للعراق فى أبريل ٢٠٠٣، والذى ركز على تناول مختلف جوانب المسألة العراقية فى فترة ما بعد صدام حسين. وركز هذا الاجتماع على إجراء مشاورات مبدئية بشأن المسألة العراقية، واتفق المشاركون على مساعدة الشعب العراقى فى ترتيبات ما بعد الحرب، ولكن وزير الخارجية أحمد ماهر نفى أن يكون المؤتمر قد تطرق لموضوع إرسال قوة عربية إلى الأراضى العراقية أو عقد قمة إقليمية لبحث الوضع أو تنظيم مؤتمر لفصائل المعارضة لبحث تشكيل حكومة بعد انهيار نظام حكم صدام حسين فى العراق، حيث أن الأفضل هو انتظار ما سوف يحدث على الأرض.

وفى الوقت نفسه، قبلت مصر فى فترة ما بعد صدام حسين إجراء اتصالات مع جماعات المعارضة العراقية، بعد أن كانت السياسة المصرية تجاه العراق طيلة فترة ما بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ تقوم على رفض أى تدخل فى الشئون الداخلية العراقية، ورفض إجراء أى اتصالات مع جماعات المعارضة العراقية بمختلف تياراتها. وقد سببت هذه الخاصية نتائج سلبية على الموقف المصرى من ترتيبات ما بعد صدام حسين فى العراق، حيث عانت مصر من الافتقار إلى الروابط مع جماعات المعارضة، بل والعجز عن التعرف على توجهات وبرامج هذه الجماعات عن كافة القضايا المتعلقة بمستقبل العراق.

وفى محاولة لتعويض هذا النقص، أدركت الدبلوماسية المصرية الحاجة إلى إجراء اتصالات مع الجماعات والشخصيات العراقية البارزة، إلا أن مصر كانت مدركة أيضا أنها تملك ورقة هامة باعتبارها أكبر دولة عربية وقوة إقليمية مؤثرة، تتمثل فى أنها يمكن أن تساهم بفاعلية فى إضفاء المشروعية على الجماعات العراقية فى حالة إبراز القبول المصرى لها، حيث أن مجرد قبول مصر إجراء اتصالات مع جماعات ما أو شخصيات ما من المعارضة العراقية يمكن أن يساعد على زيادة ثقل ونفوذ هذه الجماعات أو الشخصيات فى هذه المرحلة الانتقالية الهامة التى يمر بها المجتمع العراقى. وكان ذلك بمثابة الدافع الرئيسى وراء حرص مصر فى اتصالاتها مع الجماعات والشخصيات العراقية على انتقاء واختيار العناصر العراقية التى لا يثير الاتصال بها أى حساسيات، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والجماعات الكردية الرئيسية وتجمع الديمقراطيين المستقلين برئاسة عدنان الباجة جى، وإن كان وزير الخارجية أحمد ماهر قد أعلن ترحيبه بلقاء "كل من يريد أن نستمع إليه أو يستمع إلينا".

وقد جرت هذه الاتصالات بمبادرة من الجماعات والفصائل العراقية التى طلبت إجراء محادثات مع المسئولين المصريين. وخلال هذه الاتصالات، أعرب المشاركون العراقيون عن تطلعهم للحصول على الدعم من مصر، ووقوفها إلى جانب الشعب العراقى، فى حين أن الجانب المصرى أعرب من ناحيته عن الوقوف إلى جانب الشعب العراقى فى مسعاه للامساك بمستقبله بيديه، كما كان التركيز المصرى فى هذه الاتصالات ينصب فقط على التعرف على وجهات نظر تلك الجماعات تجاه كافة الترتيبات المتعلقة ببناء العراق فى مرحلة ما بعد صدام حسين، مع محاولة مصر الحصول على تأكيدات من هذه الجماعات بشأن الحفاظ على وحدة العراق وتشكيل حكومة وطنية تمثل كافة فئات الشعب العراقى وسرعة إنهاء الاحتلال [١٣].

وفى هذه الاتصالات، أبدت مصر حرصا شديدا على ألا يفهم من السلوك المصرى أنه يمثل محاولة لتعزيز موقف جماعات عراقية معينة فى مواجهة غيرها من الجماعات، بل ورفضت مصر التجاوب مع بعض الأفكار التى طرحت بشأن قيام مصر باستضافة مؤتمر موسع يجمع الفصائل العراقية المختلفة للتباحث حول مختلف الترتيبات السياسية، وجرى تبرير ذلك بأنه ليست هناك حاجة لذلك، لأن الجماعات العراقية تجتمع بالفعل على الأراضى العراقية، جنبا إلى جنب مع عدم الرهان على فصيل معين فى العراق، استنادا إلى أن الشعب العراقى ذاته- بجميع فئاته وطوائفه - هو الذى سوف يجد بنفسه الوسيلة، لكى يؤكد مرة أخرى الهوية الوطنية العراقية، ويستجيب لمتطلبات الشعب العراقى ككل، مع استعداد مصر فقط لمعاونة العراقيين بعد أن يجتمعوا ويشكلوا حكومة وطنية.

وفى هذا السياق ذاته، لم تبد مصر قبولا كاملا إزاء قرار مجلس الأمن ١٤٨٣، الذى أعطى مشروعية للاحتلال الأمريكى- البريطانى للعراق، حيث كان الموقف المصرى أقرب إلى اعتبار هذا القرار بمثابة تدشين للاحتلال وتكريس للاحتكار الأمريكى للتعامل مع المسألة العراقية، مع استبعاد الأمم المتحدة أو تهميش دورها إلى أكبر قدر ممكن. ومع أن السياسة المصرية لم تعلن معارضتها صراحة لهذا القرار، فإن هذه المعارضة بدت واضحة مع التأكيدات المصرية المتواصلة على ضرورة إنهاء الاحتلال فى أقرب وقت ممكن، وتمكين الشعب العراقى من تقرير مستقبله بنفسه، وبدون تدخل خارجي.

رابعا: السياسة المصرية واحتمالات توسيع الحرب الأمريكية فى المنطقة

تعتبر الساحة الإقليمية فى الشرق الأوسط الساحة الرئيسية المستهدفة من وراء الحرب الأمريكية على العراق. فالأهداف الأمريكية من هذه الحرب لم تكن قاصرة على مجرد الإطاحة بنظام صدام حسين، وإنما تمتد إلى محاولة إحداث تغيير جذرى فى منطقة الشرق الأوسط ككل، وفق تصور استراتيجى أمريكى محدد. ويتطابق هذا التطور الأمريكى مع المصالح الإسرائيلية، بل إن إسرائيل شاركت فى صياغة هذا التصور الأمريكى، وبدا واضحا أن تحقيق المصالح الإسرائيلية كان هدفا رئيسيا من أهداف الإدارة الأمريكية ومن ورائها تيار اليمين المحافظ، فى صياغتهم للتحولات المستهدفة فى المنطقة العربية.

ووفق هذا الموقف، فإن هناك عنصرين رئيسيين للسياسة الأمريكية بهدف إحداث التحولات المستهدفة فى منطقة الشرق الأوسط، وهما:

١- العمل على أن تكون الإطاحة بنظام صدام حسين مقدمة لتشجيع التحول الديمقراطى فى الشرق الأوسط، حيث قامت السياسة الأمريكية تجاه المسألة العراقية على أن الإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة نظام ديمقراطى علمانى فى العراق سوف تخلق تحدياً قوياً لباقى النظم العربية، مما سوف يؤدى إلى انتقال عدوى الإصلاح السياسى والتطور الديمقراطى إليها بصورة تلقائية، بما يؤدى إلى حدوث انقلاب فى المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما سوف يصب بالضرورة فى مصلحة الولايات المتحدة. وكان الرئيس جورج بوش قد أعلن هذا الهدف صراحة فى خطابه الذى ألقاه أمام معهد (الأمريكان انتربرايز) اليمينى فى واشنطن فى فبراير ٢٠٠٣، والذى أشار فيه إلى أن نظام الحكم الجديد فى العراق سيكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه دولا أخرى فى المنطقة.

وتنبع أهمية هذه المسألة من وجهة نظر كبار مسئولى الإدارة الأمريكية، ومن خلفهم قادة اليمين المحافظ، من أن الأوضاع الداخلية العربية تعتبر هى المسئولة عن بروز الفكر الدينى المتطرف الذى كان وراء هجمات سبتمبر فى الولايات المتحدة، مما يعنى من وجهة نظرهم أن حماية الأمن القومى الأمريكى لن تتحقق إلا بتغيير وجه الحياة فى المنطقة بالكامل. ووفق هذه المقولات، فإن الإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة نظام حكم علمانى ديمقراطى موال لأمريكا فى العراق سوف يمثل البداية لإحداث تحولات كبرى فى الدول العربية الأخرى، وبالذات فى منطقة الخليج، ولاسيما السعودية، وإلى حد ما مصر.

٢- احتمال استهداف دول أخرى فى المنطقة عقب الانتهاء من الإطاحة بنظام صدام حسين، وهى مسألة كانت مطروحة بقوة منذ بداية ما يعرف بـ "الحرب الأمريكية على الإرهاب"، حيث أشار المسئولون الأمريكيون إلى أن هذه الحرب متعددة المراحل، وكل مرحلة لها أهدافها وحساباتها المختلفة عن سابقتها، بحيث أن كل مرحلة لها تحالفاتها الخاصة، كما أن الولايات المتحدة يمكن أن تتحالف فى مرحلة ما مع دول معينة، ثم تنقلب عليها فى مرحلة لاحقة.

فى هذا السياق، كان واردا بقوة أن لا تكتفى الإدارة الأمريكية بضرب العراق، وربما تتحول بعد ذلك إلى مهاجمة دول أخرى، وبالذات سوريا وإيران، حيث ركز المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون منذ فترة مبكرة على أن الإطاحة بنظام صدام حسين والوجود العسكرى الأمريكى فى العراق يتيح للولايات المتحدة تكثيف ضغوطها السياسية والعسكرية على كل من سوريا وإيران، الدولتان المجاورتان للعراق، على النحو الذى يخدم المصالح الأمريكية، وبالذات من حيث دفع هاتين الدولتين إلى نحو وقف سياساتهما المناوئة للولايات المتحدة.

ففيما يتعلق بإيران، صنفت إدارة بوش إيران كواحدة من دول ما يسمى بـ "محور الشر"، حيث شهدت العلاقات بين الجانبين توترا مزمنا منذ قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٨، بسبب تحفظ الولايات المتحدة على العديد من عناصر السياسة الإيرانية. وفى الوقت الحالى، تشعر الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، بقدر هائل من القلق تجاه البرنامج النووى الإيرانى، وتعتبرانه محاولة من إيران لامتلاك السلاح النووى، كما تتحفظان بشدة على الموقف الإيرانى المناوئ لعملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية، بل وموقفها الرافض لوجود دولة إسرائيل أصلا.

غير أن الطابع العام للسياسة الإيرانية فى فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر تميز بالحرص الواضح على تفادى التصادم مع الولايات المتحدة، سعيا إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكى المحتمل. ولذلك، فقد ساعدت إيران الولايات المتحدة فى حربها ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات بين الجانبين. واشتكت إيران من أن مكافأة الولايات المتحدة لها على دورها فى حرب أفغانستان كان جمعها مع كوريا الشمالية والعراق على قائمة ما يسمى بـ "محور الشر".

وأثناء الحرب الأمريكية على العراق، أبدت إيران تعاونا غير مباشر مع الولايات المتحدة، حيث أغلقت حدودها في وجه مجموعة أنصار الإسلام، كما أنها لم تحرك ساكناً تجاه انتهاكات المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيرانى، بل إن إيران لم تحتج كثيرا على الصواريخ الأمريكية التى وقعت عن طريق الخطأ فى أراضيها، كما بدت إيران -عموما- مؤيدة ضمنيا للإطاحة بنظام عدوها اللدود صدام حسين. وفى فترة ما بعد الحرب، امتنعت إيران عن التدخل فى شئون العراق، خوفاً من رد الفعل الأمريكى، إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران عقب الحرب بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، كما يظل البرنامج النووى الإيرانى مصدرا رئيسيا للتوتر بين الجانبين، إلا أنه من غير المتوقع أن تلجأ الولايات المتحدة إلى القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، نظرا للتكاليف العسكرية والبشرية والسياسية العالية لمثل هذه العمليات، بل من المتوقع أن تركز السياسة الأمريكية على تكثيف الضغوط السياسية على إيران، سعيا بصفة خاصة إلى تقوية موقف التيار الإصلاحى داخل إيران، وهو التيار الساعى إلى بناء علاقات أقوى مع الولايات المتحدة والغرب.

أما فيما يتعلق بسوريا، فإن الاحتلال الأمريكى للعراق انطوى على مخاطر جسيمة بالنسبة للموقف الاستراتيجى السورى، حيث أن وجود قوات عسكرية أمريكية ضخمة على الحدود الشرقية لسوريا يمثل عنصرا ضاغطا على السياسة السورية، حتى لو لم يكن واردا قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية كبيرة ضد سوريا، وإنما المتصور أن وجود قوات أمريكية فى العراق سوف يزيد من الضغوط الواقعة على كاهل سوريا، أخذا فى الاعتبار أن العلاقات السورية ــ الأمريكية كانت تعانى بالفعل من تدهور مستمر منذ وصول إدارة جورج بوش إلى الحكم عموما، ومنذ هجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة خصوصا، بسبب التحفظات الأمريكية على السياسة السورية بشأن عدة قضايا رئيسية، يأتى فى مقدمتها ما تصفه المصادر الأمريكية بـ "مساندة سوريا للإرهاب الدولى"، ممثلا فى حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية، مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامى والجبهة الشعبيةــ القيادة العامة والجبهة الديمقراطية وحركة فتح ،الانتفاضة، والوجود العسكرى السورى فى لبنان، وجمود عملية التسوية السورية ــ الإسرائيلية.

غير أن ملابسات الحرب الأمريكية على العراق أضافت المزيد من عوامل التوتر والتصعيد إلى التفاعلات السوريةــ الأمريكية، حيث تبنت سوريا موقفا داعما لموقف نظام

صدام حسين، وسمحت بتدفق مئات أو آلاف المتطوعين السوريين والعرب إلى العراق للمشاركة فى مواجهة قوات التحالف الأمريكى – البريطانى، كما سمحت بدخول بعض كبار مسئولى نظام صدام حسين إلى الأراضى السورية، هربا من القوات الأمريكية. ولذلك، فإنه بمجرد سقوط بغداد، صعدت الإدارة الأمريكية خطابها السياسى بصورة مكثفة تجاه سوريا، كما دخلت إسرائيل على الخط من خلال تحديدها لقائمة مطالب طلبت من الإدارة الأمريكية إبلاغها للحكومة السورية للالتزام بها، مما كان يحمل مخاطر أن تبادر الولايات المتحدة بالعمل العسكرى ضد سوريا. وعلى الرغم من أن حدة التصعيد بين الجانبين السورى والأمريكى هدأت بدرجة كبيرة عقب زيارة وزير الخارجية الأمريكى كولن باول لسوريا،ومطالبته للحكومة السورية بتنفيذ عدد من الإجراءات، وقيام سوريا بالفعل بتنفيذ بعض هذه المطالب الأمريكية، فإن ذلك كله لا ينفى أن احتمالات التصعيد والتوتر تظل قائمة بقوة فيما بين الجانبين السورى والأمريكى، ولاسيما أن الحكومة السورية سوف تجد صعوبة بالغة فى الاستجابة لبعض المطالب الأمريكية العاجلة، ولاسيما مطالبة إدارة بوش بسحب الجيش السورى من لبنان ووقف الدعم السورى لحزب الله.

فى هذا السياق، تبنت مصر موقفا رافضا لهذه التوجهات الأمريكية، سواء على صعيد تهديد دول أخرى فى المنطقة، أو على صعيد محاولة نشر الديمقراطية فى المنطقة بصورة إكراهية. ففيما يتعلق باحتمالات توسيع الحرب الأمريكية فى المنطقة، حرصت مصر فى اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية على الحصول على تأكيدات بشأن عدم وجود مثل هذه الاحتمالات. ومع أن كبار المسئولين الأمريكيون كرروا عدم وجود خطط محددة لتوسيع الحرب فى المنطقة فى فترة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين، فإن وسائل الإعلام ومراكز الأبحاث الأمريكية، لاسيما تلك المرتبطة باليمين المحافظ الأمريكى، دأبت على تأكيد وجود خطط لاستهداف حكومات أخرى فى المنطقة فى مرحلة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين.

وعندما بدأت الإدارة الأمريكية تصعيد موقفها ضد سوريا فور انتهائها من الإطاحة بنظام صدام حسين، أكدت مصر من ناحيتها على لسان وزير الخارجية أحمد ماهر فى منتصف أبريل ٢٠٠٣ رفضها أى تهديد لدولة عربية، استنادا إلى أن أسلوب التهديد ليس هو الأسلوب المناسب لتناول أى مشكلة، وأن أسلوب التفاهم من خلال الاتصالات والعلاقات الدبلوماسية يمكن أن يعالج كل المشكلات، علاوة على أن هذه التهديدات الأمريكية تتصادم

مع الإجماع العربى والدولى على ضرورة تجنب تكرار ما حدث فى العراق مرة أخرى، حيث أنه ليس هناك ما يدعو لتكرار هذا السيناريو (١٤). وفى الوقت نفسه، حرصت مصر والدول المشاركة فى المؤتمر الإقليمى للدول المجاورة للعراق والبحرين ومصر على تقديم الدعم والمساندة السياسية لسوريا فى مواجهة التهديد الأمريكية، حيث تضمن البيان الختامى الصادر عن الاجتماع رفض التهديد لسوريا، والتأكيد على ضرورة الحوار لحل أى مشكلة وعدم اللجوء لاستخدام القوة أو التهديد بها.

أما فيما يتعلق بمسألة نشر الديمقراطية على النمط الأمريكى، فقد تبنت السياسة المصرية موقفا رافضا لهذه السياسة الأمريكية. ولم يكن الرفض هنا منصبا على رفض الديمقراطية ذاتها، وإنما رفض المنهج الأمريكى فى فرض الديمقراطية، لما ينطوى عليه ذلك من ناحية من تدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، كما أن هذا المنهج يتجاهل الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى هذه الدول من ناحية أخرى. ولذلك، فقد عبر المسئولون المصريون مرارا عن رفضهم لهذا التوجه الأمريكى، حيث أشار وزير الخارجية أحمد ماهر على سبيل المثال، فى حديث لصحيفة الواشنطن بوست فى مايو ٢٠٠٣، إلى أن هذه السياسة الأمريكية سوف تؤدى فقط إلى زيادة المشاعر السلبية ضد الولايات المتحدة بين شعوب المنطقة، كما أنها تتسبب فى حالة من سوء التفاهم، لأن مثل هذا الموقف ينطوى على محاولة واضحة من جانب الولايات المتحدة للتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، بل ومحاولة تغيير طريقة شعوب المنطقة فى التفكير، وفى الحياة، بهدف إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط.

خامسا: مصر والترتيبات الاقتصادية فى عراق ما بعد صدام حسين

لم يكن هناك من شك فى أن الحرب على العراق سوف تلحق بالاقتصاد المصرى خسائر كبيرة، على نحو ما سبق أن ذكرنا، وكان ذلك سببا فى أن السياسة المصرية حاولت- منذ فترة ما قبل الحرب- البحث عن موطئ قدم فى خطط إعادة إعمار العراق فى فترة ما بعد الحرب، سواء للتعويض عن الخسائر الاقتصادية لمصر أثناء الحرب، أو حتى بهدف الحفاظ على مستوى العلاقات التجارية الذى كان قائما بين مصر والعراق فى فترة ما قبل الحرب.

غير أن السياسة المصرية اصطدمت فى هذا السياق بالموقف الأمريكى، الذى كان قائما منذ بدء التخطيط لضرب العراق على اعتزام الولايات المتحدة الهيمنة الكاملة على

كافة الترتيبات الاقتصادية والمالية الخاصة بإعادة إعمار العراق فى فترة ما بعد الحرب، كما أعلنت منذ البداية اعتزامها الانفراد بإدارة الاقتصاد العراقى، بما فى ذلك إحلال الدولار الأمريكى محل الدينار العراقى لحين إعادة بناء النظام النقدى والمالى فى العراق (١٥). وفى فترة ما بعد الحرب، تعاملت الإدارة الأمريكية مع عملية إعادة إعمار العراق باعتبارها "غنيمة حرب"، يحق للولايات المتحدة وحدها الاستئثار بها. فالتقديرات المبدئية تشير إلى أن القيمة الإجمالية لعمليات إعادة إعمار العراق لا تقل عن ١٠٠ مليار دولار، وتوصف بأنها أكبر مشروع للتعمير فى العالم بعد مشروع مارشال الذى قامت به الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية. وقد حصلت ست شركات أمريكية كبرى بالفعل على عقود من وزارة الدفاع الأمريكية للقيام بعمليات إعادة الإعمار فى العراق، أبرزها شركات هاليبورتون وبكتيل وكارلايل وشيفرون وكيلوج براون آندروت. وترتبط هذه الشركات ارتباطا وثيقا بكبار مسئولى الإدارة الأمريكية، بما فيهم الرئيس بوش نفسه، حيث كانوا فى معظمهم من المشتغلين فى تجارة النفط، وكان نائب الرئيس ديك تشينى رئيسا لمجلس إدارة شركة هاليبورتون، وكانت مستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس مسئولة كبيرة فى شركة شيفرون النفطية، كما أن الرئيس الأسبق جورج بوش الأب (والد الرئيس الأمريكى الحالى) يعمل مستشارا لشركة كارلايل العملاقة التى تعمل فى مجال النفط والبناء والتشييد.

وقد تسببت هذه العملية فى إثارة قدر كبير من الجدل داخل الولايات المتحدة وخارجها، وبالذات من جانب الشركات الأمريكية والدولية الكبرى، بشأن احتكار الشركات الأمريكية العملاقة لعمليات إعادة الإعمار فى العراق، من خلال عقود جرى إسنادها بنظام (الأمر المباشر) من جانب وزارة الدفاع الأمريكية لهذه الشركات، وليس من خلال مناقصات دولية عامة، ووصل هذا الأمر إلى مجلس الشيوخ الأمريكى، حيث تقدم العديد من الأعضاء بطلب إحاطة حول هذه المسألة. وقد أفضى ذلك إلى الوصول إلى حل وسط يقوم على أن الشركات الأمريكية العملاقة سالفة الذكر سوف تعمل بمثابة المقاولين الكبار لعمليات إعادة إعمار العراق، فى حين أن هناك العديد من الشركات الأصغر، والأمريكية أيضا، سوف تعمل كمقاولين فرعيين فى مختلف المجالات،مثل إصلاح آبار البترول وإعادة تجهيز المستشفيات وبناء الطرق والمطارات والموانئ ومد خطوط المياه وبناء المصالح الحكومية والمدارس وإصلاح شبكات الرى الزراعى، فى حين أن الشركات الدولية (غير

الأمريكية) لن يكون متاحا لها المشاركة فى عمليات إعمار العراق إلا من خلال طريقة وحيدة تتمثل فى العمل من باطن الشركات الأمريكية.

وفيما يتعلق بالموقف المصرى من الترتيبات الاقتصادية فى عراق ما بعد صدام حسين، سعت الشركات المصرية فى فترة ما بعد الحرب على العراق للحصول على عقود فى عملية إعادة إعمار العراق. وحاولت السياسة المصرية الاستفادة من عناصر محددة، كان فى مقدمتها تعظيم المزايا النسبية لمصر من حيث معرفتها بالمجتمع العراقى ومتانة العلاقات التجارية والتقارب فى العادات والتقاليد واللغة بالمقارنة مع الشركات الأمريكية والأجنبية، علاوة على أن بعض الدراسات أشار إلى أن اتفاقية كامب ديفيد تعطى لمصر وإسرائيل مزايا تفضيلية فى علاقات التبادل التجارى مع الولايات المتحدة. وبينما تستفيد الشركات الإسرائيلية بقوة من هذه المزايا، فإن مصر لم تكن تحقق أى مكاسب اقتصادية، وربما يكون من الممكن تفعيل هذه المزايا فى حالة إعادة إعمار العراق، كما طرحت أفكار عديدة بشأن اتجاه الشركات المصرية، وبالذات شركات المقاولات، نحو إنشاء اتحاد للدخول فى عمليات كبيرة فى السوق العراقية.

ولكن كافة الطموحات المصرية ووجهت بتعقيدات ضخمة، نظرا للاحتكار الأمريكى لعمليات إعادة الإعمار من ناحية، ولاشتداد حدة المنافسة على العقود من الباطن التى يمكن الحصول عليها من الشركات الأمريكية الكبرى التى حصلت على كافة عقود عملية إعادة الإعمار. فمع أن القانون الأمريكى ينص على ضرورة قيام المقاول الرئيسى بمنح ٥٠% من قيمة العقد إلى شركات أخرى، سواء أمريكية أو غير أمريكية، فإن المنافسة كانت محمومة للغاية، حيث أن العقد الذى حصلت عليه شركة بكتل الأمريكية لإعادة الإعمار تقدمت أكثر من٢٠ ألف شركة من مختلف دول العالم للحصول على عقود من الباطن، مما يوضح حدة المنافسة الدولية على هذه العقود [١٦].

خاتمة

عمقت الحرب الأمريكية- البريطانية على العراق من حدة المأزق المصرى إزاء المسألة العراقية، حيث كانت هذه الحرب بمثابة نقطة تحول فى منطقة الشرق الأوسط، تفتح الباب أمام تحولات عاصفة، لا تقتصر آثارها على العراق فقط، وإنما تمتد إلى مجمل منطقة الشرق الأوسط، فى إطار تصور أمريكى محدد، يهدف إلى استخدام احتلال العراق والإطاحة بنظام صدام حسين كمقدمة لإحداث تغيير جذرى فى الشرق الأوسط، كما أن

كثيرا من السياسيين والباحثين الأمريكيين أشاروا صراحة إلى أن الحرب الأمريكية على العراق يمكن أن تتسبب فى خلق حالة من "الفوضى" فى منطقة الشرق الأوسط، وهى فوضى مفيدة للسياسة الأمريكية، لأنها يمكن أن تساعد على إعادة تشكيل المنطقة بما يحقق المصالح الأمريكية، ومن ورائها، أو حتى من قبلها، المصالح الإسرائيلية. وبصرف النظر عن مدى إمكانية نجاح أو عدم نجاح هذه الخطة الأمريكية، فإنه يظل من المؤكد أن الحرب علىالعراق خلقت واقعا جديدا فى البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

وربما كان ذلك هو السبب الرئيسى وراء اهتمام مصر بالتركيز على الدلالات الأعمق لانعكاسات الحرب العراقية، وتركيز الرئيس مبارك وكبار المسئولين على ضرورة أن تتعلم الدول العربية من هذه الأزمة أهمية تطوير نظام الأمن الجماعى العربى، من خلال التعديل لما هو موجود من آليات العمل العربى المشترك فى مجال الدفاع والأمن القومى العربى، أو من خلال العمل على تفعيل ما هو موجود وقابل للتفعيل حتى تستطيع الأمة العربية- متحدة بفاعلية وواقعية- أن تواجه ما تتعرض له من أزمات ومشاكل [١٧]، سعيا إلى احتواء ومعالجة وتسوية الخلافات العربية فى إطار آليات العمل العربى المشترك، حتى لا تكون هذه الخلافات سببا فى المزيد من التمزق العربى، وحتى لا تكون ـ وهو الأهم ـ سببا فى إفساح المجال أمام القوى الأجنبية للتدخل فى هذه الخلافات لتحقيق مصالحها على حساب المصالح الوطنية للدول العربية.

ومع أن هذه الدعوة لقيت تجاوبا من بعض الدول العربية، فإن هناك العديد من المعوقات والتحديات التى تواجه تطبيقها، يأتى فى مقدمتها ضعف قدرة مصر ذاتها على حشد التعبئة العربية اللازمة لتطوير العمل العربى المشترك، من خلال آلية الجامعة العربية أو من خلال أى آلية أخرى، بالإضافة إلى أن حرب العراق أوضحت وجود رغبة محمومة من جانب بعض الدول العربية لتوثيق وتعميق علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة باعتبار ذلك أسبقية جوهرية فى سياستها الخارجية، مما يجعل من الصعب جدا على مثل هذه الدول أن تتجاوب مع مثل هذه الدعوة المصرية، فيما يمثل تعبيرا أكثر وضوحا عن غياب الإرادة اللازمة لتطوير العمل العربى المشترك من جانب العديد من الدول العربية.

هوامش الدراسة

(1) للاستزادة حول هذه النقطة، أنظر الجزء الخاص بـ "السياسة المصرية تجاه حرب الخليج"، فى: السيد يسين (المشرف ورئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٠** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١)، ص ص ٥٠١ ــ ٥٠٢.

(2) د. محمد سعد أبو عامود، "العراق والنظام العربى: شروط الاندماج"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣٦، أبريل ١٩٩٩، ص-ص ١١٢ ــ ١١٣.

(3) أحمد السيد النجار، "واقع الصادرات المصرية إلى العراق"، **ملف الأهرام الاستراتيجى**، السنة الثامنة، العدد ٩٣، سبتمبر ٢٠٠٢، ص-ص ١٠٧ ــ ١٠٨.

(4) أنظر تصريحات للوزير المفوض التجارى محمد عبد الجواد مدير إدارة الدول العربية بالتمثيل التجارى المصرى، فى: **جريدة الأهرام**، ٢٥ مايو ٢٠٠٣.

(5) "احتمالات قوية بعودة٢٠ ألف عامل مصرى بالعراق"، **جريدة الأهرام**، ٢٢ يناير ٢٠٠٣

(6) "العمالة المصرية فى الخارج وسيناريوهات الحرب فى العراق: توقع عودة نحو ١٦٥ ألف مصرى من الدول العربية فى حالة اندلاع الحرب"، **جريدة الأهرام**، ١٦ فبراير ٢٠٠٣.

(7) "اتحاد الغرف التجارية: الخسائر الاقتصادية تفوق١٠ مليارات دولار"، **جريدة الأهرام**، ١٣ يناير ٢٠٠٣.

(8) د. نازلى معوض أحمد، "الدور المصرى فى السياسات العربية: النزاعات

والتسويات"، فى د. عبد المنعم المشاط (محرر)، **الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥)، ص-ص ١٦٩ ــ ١٧٥.

(٩) "ماهر يؤكد مجددا في حديث للإذاعة البريطانية رفض مصر ضرب العراق"، **موقع وزارة الخارجية على الإنترنت**، (http://www.mfa.gov.eg)، نيويورك، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢.

(١٠) جرى التعبير عن الموقف المصرى من المبادرات الخاصة بدعوة صدام حسين للتنحى فى العديد من المناسبات، ومن بينها تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر أثناء مشاركته فى المؤتمر الإقليمى حول الأزمة العراقية الذى استضافته تركيا فى يناير ٢٠٠٣، أنظر: "ماهر: اندلاع حرب سيؤدى إلى كارثة كبيرة بالمنطقة"، موقع وزارة الخارجية على الإنترنت، **مصدر سابق**، اسطنبول، ٢٣ يناير ٢٠٠٣.

(١١) **جريدة الأهرام**، ١ أبريل ٢٠٠٣.

(١٢) "أحمد ماهر يؤكد ضرورة إنهاء الاحتلال الأمريكى ــ البريطانى للعراق"، موقع وزارة الخارجية المصرية على الإنترنت، **مصدر سابق**، القاهرة، ٢٩ أبريل ٢٠٠٣.

(١٣) أنظر على سبيل المثال تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر عقب لقائه مع وفد المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق، فى: "ماهر: ما سمعناه من العراقيين يؤكد حرصهم على وحدة العراق"، موقع وزارة الخارجية المصرية، **مصدر سابق**، القاهرة، ٥ مايو ٢٠٠٣

(١٤) "ماهر: مصر ترفض أى تهديد لدولة عربية وترى أنه أسلوب غير مناسب"، موقع وزارة الخارجية المصرية على الإنترنت، **مصدر سابق**، القاهرة، ١٥ أبريل ٢٠٠٣.

(١٥) إبراهيم نوار، "مستقبل العراق: مهمات إعادة البناء السياسى والمؤسسى"، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣، ص ٨٥.

(١٦) جريدة الأهرام، ٣١ مايو ٢٠٠٣.

(١٧) أنظر على سبيل المثال تأكيد الرئيس مبارك على مسألة إعادة صياغة نظام الأمن الجماعي العربي في لقائه مع الجيش الثالث الميداني في أخر مارس ٢٠٠٣، جريدة الأهرام، ١ أبريل ٢٠٠٣. وأنظر كذلك تصريحات وزير الخارجية أحمد ماهر حول هذه المسألة في" "ماهر: مطلوب من الأشقاء العرب بحث إعادة صياغة نظام الأمن الجماعي"، موقع وزارة الخارجية على الإنترنت، مصدر سابق، القاهرة، ٢ أبريل ٢٠٠٣.

مصر وقضية السودان: المحددات ورؤية التسوية

د. محمد عاشور

مقدمة

يعتبر الاهتمام بما يحدث في السودان أحد الثوابت الأساسية للسياسة المصرية وهو اهتمام يضرب بجذوره في أعماق التاريخ بفعل عوامل شتى جغرافية وبشرية بما تحتويه تلك العوامل من تفاعلات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسة، جعلت للتفاعل بين الجانبين طابعاً خاصاً يميزه عن غيره من أوجه التفاعلات والعلاقات مع الأقاليم والدول الأخرى.

فالسودان هو الامتداد الإقليمي المباشر لمصر جنوباً، وكان لفترة طويلة من الزمن جزءاً من الدولة المصرية، فالحدود الفاصلة بين الجانبين لم تتحدد إلا في نهاية القرن التاسع عشر بمقتضى اتفاقية الحكم الثنائي عام ١٨٩٩ التي جعلت من دائرة عرض ٢٢ خطاً فاصلاً بين إقليم الدولة المصرية وإقليم الدولة السودانية كما أن نهر النيل يربط البلدين معاً ويرسخ حقيقة الطابع الخاص للعلاقة بين البلدين ولقد أسفرت تلك الحقائق الجغرافية والتاريخية عن نموذج تفاعل اجتماعي وثقافي لا يوجد نظير له بين مصر وأي دولة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك الترابط العضوي المصري السوداني الذي يرسخه شريان الحياة القادم من دول حوض النيل إلى مصر مروراً بالسودان، والذي بدونه لا يتصور الوجود الراهن لمصر وشعبها بكل طموحاته في التنمية والتوسع، فإن الملاحظ هو التفاوت الشاسع بين تلك الأهمية القصوى للعلاقات المصرية- السودانية وبين حجم وطبيعة العلاقات بين الجانبين، وتقلباتها.

فمنذ اختيار الشعب السوداني الاستقلال عن مصر في عام ١٩٥٦، شهدت العلاقات المصرية السودانية سمة مميزة لها تمثلت في ما يشبه الدورة ما بين السعي المشترك لإيجاد صيغة تكاملية في المجالات المختلفة في فترات التقارب والتوافق السياسي أو المصلحي بين الجانبين؛ والسعي إلي التجاهل أو التصادم في لحظات التباين والتعارض السياسي في توجهات النظم الحاكمة على الجانبين[١].

وتجسد السياسة المصرية تجاه السودان في ظل حكم جبهة الإنقاذ منذ عام ١٩٨٩ تلك السمة. فمع نجاح الحركة الانقلابية للإنقاذ التي قادها عمر البشير بتحالف غير معلن مع الجبهة القومية الإسلامية بقيادة حسن الترابي، أعلنت مصر تأييدها لحركة الإنقاذ والنظام الجديد وسعت إلي حشد التأييد والمساندة الإقليمية والعربية والإفريقية للنظام، على أنه

سرعان ما تكشفت حقيقة العلاقة بين حركة الإنقاذ والجبهة القومية الإسلامية، وتبني النظام الجديد رؤى وأطروحات الجبهة بشأن المشروع الحضاري الإسلامي، زاد على ذلك اختلاف النظامين بشأن الموقف من غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠ ، ووقوف السودان إلى جانب العراق، وما أثير عن دعم عسكري عراقي للسودان. ثم كانت محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥، واتهام السودان بالتورط المباشر في تلك المحاولة، والتي مثلت قمة لحظات التباعد بين النظامين؛ إلا أنه مع ازدياد الضغوط الدولية والإقليمية منذ منتصف عام ١٩٩٧ على السودان وما تضمنته تلك الضغوط من مخاطر على وحدة السودان بصفة خاصة واستقرار المنطقة بصفة عامة ؛ شهدت تلك المرحلة جهوداً مصرية مكثفة لإفشال مساعي محاصرة السودان وعزله دولياً وهي الجهود التي وجدت تجاوباً لدى بعض القوى في النظام السوداني، والتي دعت إلى إعادة النظر في حالة العداء مع مصر وضرورة العمل على تصحيح العلاقات بين البلدين [٢] وعلى الرغم من الانفراج التي شهدته تلك الفترة فإن استمرار طابع الازدواجية في النظام السوداني النابع من طبيعة التحالف العسكري العقدي الحاكم أدى إلي عدم استقرار العلاقات بين الجانبين، ومع نهاية عام ١٩٩٩ شهدت الساحة السودانية سلسلة من التطورات الداخلية ألقت بظلالها على العلاقات المصرية- السودانية كان من أبرزها خروج الدكتور حسن الترابي وجناحه من معادلة الحكم في السودان بعد عزله من منصبه ثم إلقاء القبض عليه وتحديد إقامته؛ الأمر الذي أيدته مصر ودفع بمزيد من التقارب بين النظامين المصري والسوداني[٣] .

وبصفة عامة يمكن القول أن السياسة المصرية تجاه السودان ظلت متمسكة بعدد من المبادئ الأساسية في تعاملها مع قضية السودان بصفة عامة ومشكلة الجنوب بصفة خاصة وأهم تلك المبادئ هي التمسك بوحدة السودان الإقليمية ورفض المساس بها، وكذلك عدم السماح بالتورط أو المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في عمل عسكري ضد السودان واعتبار مشكلة جنوب السودان مشكلة داخلية علاوة على الحرص على التعامل مع الحكومات الشرعية في السودان أيا كانت طبيعتها وشكلها على الرغم مما يثيره ذلك من حساسيات لدى بعض القوى السودانية وصلت إلى اتهام مصر بعدم القدرة على التعامل إلا مع النظم العسكرية الشمولية في السودان[٤]. وقد أدى التمسك المصري بالمبادئ سالفة البيان إلى رفضها كافة المبادرات التي سعت إلى تسوية القضية انطلاقاً من الإقرار بحق تقرير المصير للجنوب وفي مقدمتها مبادرة "الإيجاد" [٥] .

وقد شهدت الفترة من ١٩٩٩ حتى الآن (يونيو ٢٠٠٣) تطورات عديدة على صعيد قضية السودان ومشكلة الجنوب في القلب منها ارتبطت بتحولات في مواقف القوى الدولية (تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية) من القضية السودانية، وتغيرات في توازنات القوى الإقليمية والدولية، على نحو ألقى بتحديات ليست بالهينة على السياسة المصرية تجاه السودان تمثلت في توقيع الحكومة السودانية لاتفاق مبادئ مع الحركة الشعبية لتحرير السودان عُرف باتفاق "ماشاكوس" يقضي بمنح الجنوب حق تقرير المصير بما في ذلك اختيار الانفصال بعد فترة انتقالية قدرها٦ سنوات .

واستناداً إلى ما سبق تسعى هذه الدراسة إلي التعرف على طبيعة التحولات في القضية السودانية وتطوراتها وصولاً إلي وضعها الراهن باعتبارها المحل والمستهدف الأساسي للسياسة المصرية، ويلي ذلك رصد وبيان أهم محددات السياسة المصرية تجاه السودان وأثر ذلك على موقفها من مبادرات تسوية القضية السودانية وتصورها الخاص لحل المشكلة على نحو ما عبرت عنه المبادرة المصرية- الليبية. ثم تتناول الدراسة موقف مصر من اتفاق "ماشاكوس " واحتمالات انفصال الجنوب وصولاً إلي مساعي مصر لتفعيل دورها تجاه السودان ومستقبل السياسة المصرية تجاه السودان. وقبل الخوض في تفاصيل الدراسة نود الإشارة إلي ثلاث ضوابط للدراسة وملاحظة عامة جديرة بالتأمل :-

الضابط الأول :- هو أن الدراسة وإن انصبت بالأساس على الفترة من ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣ فإنها لا تتجاهل بحال حقيقة أنه لا يمكن فصل الأحداث والتاريخ تعسفياً لما لذلك من انعكاسات سلبية على الموضوعية انطلاقاً من تأثير ذاكرة الحدث وجذوره على واقعه ومستقبله الأمر الذي يعني ضرورة الوعي بتلك المواريث التاريخية وتطوراتها لرصد الثابت والمتغير فيها وصولاً إلى رؤية أقرب للواقعية والموضوعية، وبعداً عن الوقوع أسرى التحيز لمرحلة معينة من مراحل العلاقات، بما يسفر إما عن رؤية انعزالية متشائمة، أو أخرى تكاملية مفرطة التفاؤل.

الضابط الثاني :- إن الدراسة سوف تركز بالأساس على العلاقات في نطاقها ومستواها الرسمي، انطلاقاً من سمة أساسية للعلاقات المصرية- السودانية[٦] بصفة عامة والسياسة المصرية تجاه السودان بصفة خاصة، مؤداها الطابع الفوقي لصنع السياسة تجاه السودان بل أكثر من ذلك، الطابع الأمني الوطني في التعامل مع هذه القضية على نحو يحد في كثير من الأحيان من اختصاصات بعض المؤسسات الرسمية ناهيك عن المنظمات

والمؤسسات الشعبية. على أن ذلك لا يمنع من التعرف على المساعي الرسمية للاستفادة من الجهود الأهلية في دعم السياسة المصرية تجاه السودان .

الضابط الثالث :- إن الدراسة في تناولها لمحددات السياسة المصرية تجاه السودان لا تهدف إلي تكرار ما قد يرد بيانه في مواضع أخرى من دراسات أخرى بالكتاب قد التي تعرض لمحددات السياسة المصرية بصفة عامة ؛ وإنما الهدف من ذلك التناول بيان ما إذا كان ثمة تمايز في طبيعة السياسة المصرية تجاه السودان عن غيرها من الدول أم لا وذلك في ضوء تكامل الدراسات التى يحويها الكتاب . يزيد من أهمية ذلك طبيعة الملاحظة التي أختتم بها هذا التمهيد.

فالملاحظ : أن ثمة قصوراً وضعفاً كبيراً في الدراسات الأكاديمية التي تتناول بالبحث والتمحيص السياسة المصرية تجاه السودان أو العلاقات المصرية- السودانية بصفة عامة ، وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي بصفة خاصة مقارنة بالدارسات والبحوث التاريخية والجغرافية حيث لا تكاد الدراسات السياسية حول هذه العلاقات تزيد عن أصابع اليد خلال العقد الماضي ، وهو أمر يشير إلى أحد احتمالين أو كلاهما معاً، الأول، ترسيخ حقيقة الطابع الأمني للتعامل مع القضية السودانية بما يحول دون توافر البيانات والمعلومات اللازمة لأي عمل بحثي جاد الاحتمال الثاني، عدم الاهتمام المصري الأكاديمي بالشأن السوداني لصالح قضايا أخرى أكثر سخونة ومرغوبية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وأمن الخليج وقضاياه التي ليس بآخرها قضية العراق.

أولاً: طبيعة القضية السودانية وتطورها

شهدت القضية السودانية تطوراً كبيراً في طبيعتها ومحتوياتها ونطاقها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين على نحو مثل متغيراً أساسياً ومحدداً فاعلاً لسياسات الفاعلين الدوليين والإقليميين تجاه القضية السودانية ؛ ودون ما خوض في تفاصيل تلك التطورات وأسبابها الداخلية المتمثلة في ممارسات النظم السياسية المتعاقبة على حكم السودان من عام ١٩٥٦ (٧) ، فإنه يمكن رصد أهم سمات وملامح ذلك التطور على نحو ما تكشف عنه الأوضاع الراهنة لخريطة القوى والأحداث الجارية في السودان والتي تتمثل في العناصر التالية

١- تعدد أطراف المشكلة السودانية وتشابك مواقفها

حيث لم تعد مشكلة السودان متمثلة في الحرب الأهلية في الجنوب، أو كما كانت في السابق بين طرفين هما النظام الحاكم في الخرطوم والمتمردين في الجنوب بزعامة فصيل رئيس " أنيانيا " في المرحلة السابقة على اتفاق ١٩٧٢ ثم الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٣ (٨) .

فالحكومة السودانية في سعيها إلي شق صفوف المعارضة الجنوبية لم تجد غضاضة في استقطاب بعض الفصائل الجنوبية لتعميق انشقاقها على الحركة الشعبية لتحرير السودان وإغرائهم باتفاق يعترف لهم بحق تقرير المصير بعد فترة انتقالية وهو الاتفاق الذي عرف باتفاق السلام من الداخل في ١٩٩٧/٤/٢١ والذى وقع عليه من القوى الجنوبية الحركات التالية(٩) :-

- حركة استقلال جنوب السودان بزعامة رياك مشار تني درقون.
- الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح كاربينو كوانجين بول .
- مجموعة جنوب السودان المستقلة بقيادة كواج مكوي كواج .
- قوة دفاع الاستوائية بزعامة الدكتور / تيوفلوس أوشانق .
- اتحاد الأحزاب الإفريقية السودانية برئاسة السيد/صموئيل أرويل.
- مجموعة بور بقيادة أروك طون أورك .

كما استطعت الحكومة استقطاب لام أكول رئيس الحركة الشعبية المتحدة لتحرير السودان للدخول في اتفاق سلام مع الحكومة تمثل اتفاقية فاشودة في سبتمبر ١٩٩٧ والتي اعتبرت مكملة لاتفاقية السلام التي وقعتها الحكومة مع الفصائل المعارضة الست الأخرى(١٠).

وفي المقابل تبلور تحالف آخر معارض للنظام الحاكم هو التجمع الوطني الديمقراطي، تمثلت أهم رموزه وتنظيماته في(١١) :-

- حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي .
- الحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة محمد الميرغني .
- الحزب الشيوعي .
- مؤتمر البجه .
- قوات التحالف الديمقراطي .

علاوة على الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بزعامة جون جارنج .

وإذا كان الملاحظ على الفصائل المعارضة التي تحالفت مع حكومة جبهة الإنقاذ أنها جماعات ثانوية في معظمها وذات طابع إثني وإقليمي محدود؛ حيث تعبر معظمها عن جماعات الشلك ، والنوير، وبعض أبناء الدينكا (فصيل لام أكول)؛علاوة على تعارض رؤاها وتنافسها على النفوذ والسلطة في الجنوب؛ على نحو وصل إلي الصدام المسلح وانشقاق فصيل كاربينو، وتراجعه عن اتفاق السلام قبل أن يجف مداده؛ فإن السمة الغالبة على تحالف التجمع الوطني الديمقراطي هي التناقضات الداخلية بين رؤى وأهداف فصائله وعدم التوازن بين تلك القوى من حيث مرتكزاتها الأيديولوجية وقواعدها الشعبية وقدراتها العسكرية(١٢)، حتى إنه يمكن القول أن مناهضة النظام الحاكم في السودان ممثلاً في جبهة الإنقاذ مثل القاسم المشترك الوحيد بين هذه القوى المعارضة مجتمعة ، وإن لم يحل ذلك دون تقاربات وتفاهمات ثنائية أو ثلاثية بين بعض هذه الفصائل والبعض الآخر ، كما إنه الأمر الذي يفسر سهولة الانشقاق عن التحالف والتفاهم المنفرد لأي من هذه الفصائل مع الحكومة على نحو ما تشير إليه خبرة حزب الأمة في نداء الوطن، ومفاوضات "الإيجاد" واتفاق "ماشاكوس" " بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان(١٣).

٢- انتشار الصراع المسلح

يمثل اتساع نطاق الصراع المسلح في السودان وانتشاره عبر أقاليم البلاد السمة أو الملمح الثاني من ملامح تطور القضية السودانية ، حيث لم تعد الحرب الأهلية في السودان مقتصرة على المناطق الجنوبية بل امتدت لتشمل مناطق الشرق والغرب في ظل مؤشرات عن تنامي تلك النزعة لدى مختلف القوى المهمشة (جبال النوبا ، إيبي ، جبال الانجسنا ، جماعة البجه، جماعات الفور) المناوئة للحكومة السودانية بخاصة مع إقدام الحكومة على الاعتراف بحق تقرير المصير للقوى الجنوبية المعارضة التي رفعت السلاح في وجه النظام على اختلاف مشاربها؛ وهو ما ولد لدى البعض قناعة أن النظام لا يستجيب إلا لمن يرفع السلاح ، ويشير البعض إلي أن تلك القناعة كانت أحد الأسباب وراء أحداث " دارفور " التي شهدتها السودان خلال عام ٢٠٠٣ والتصعيد الذي شهدته تلك الأحداث(١٤).

وتجدر الإشارة إلي أن الصراع المسلح لا يقتصر على الحرب بين النظام الحاكم ومعارضيه حيث شهد عقد التسعينيات صراعات دامية بين الفصائل الجنوبية وبعضها البعض سواء بين تلك المتحالفة مع الحكومة ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٩١ـ

١٩٩٢أو بين بعض تلك الفصائل المتحالفة والبعض الأخر، والتي كان بعضها في ضراوته وشدته أكثر بكثير من الحرب بين تلك الفصائل من جهة والنظام الحاكم من جهة أخرى[١٥].

وقد ساعد على انتشار الصراع المسلح، الطبيعة المعقدة للنطاق الإقليمي لجنوب السودان وقيام دول الجوار بدعم هذا الطرف أو ذاك من أطراف الصراع في إطار صراعات وتوازنات القوى الإقليمية في المنطقة؛ وهو الأمر الذي عقد من إمكانيات تسوية الصراع وفرض ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مواقف ومصالح هذه القوى الإقليمية في أي تسوية يتم إبرامها بين أطراف الصراع .

٣- خيارات التسوية : من المحتوى الوطني إلي تقرير المصير

يمثل التطور الخاص بخيار التسوية أحد أهم الملامح الأساسية لتطور طبيعة الصراع في السودان، حيث أنه منذ اندلاع تمرد الفرقة الاستوائية عام ١٩٥٥وحتى عقد التسعينيات من القرن العشرين اقتصرت دعاوى الانفصال على بعض الفصائل الجنوبية التى ارتبطت في معظمها بتصاعد حدة وقسوة ممارسات النظم الحاكمة في الخرطوم تجاه أهل الجنوب[١٦] ومع تغير تلك النظم وخلال الفترات الأولي للنظام الجديد كثيراً ما كانت الفصائل الجنوبية في مجملها تقبل التفاوض مع النظام الجديد على أساس مزيد من المساواة والعدل تجاه الجنوب في إطار سودان موحد ولم يكن مبدأ حق تقرير المصير مثاراً من جانب أي من القوى الشمالية الحاكمة أو القوى الإقليمية حيث نظر الجميع إلي أن القضية مسألة داخلية ولابد من حلها في الإطار الداخلي من خلال المساواة بين مواطني الدولة بصرف النظر عن الانتماء الإثني أو الديني أو الإقليمي ومزيد من العدالة في توزيع الثروة والسلطة بين مواطني الدولة وجماعاتها وأقاليمها ؛ ساعد على ذلك مناخ إقليمي ودولي رافض للحركات الانفصالية داخل الدول المستقلة ؛ واحترام إقليمي ودولي للحدود الموروثة عن الاستعمار؛ وقد مثل هذا التصور للحل انتصاراً لفكرة الطبيعة الوطنية للصراع على اعتبار أنه صراع يدور بين جماعات متساوية تجمعهم دولة واحدة مما شجع الكثير من الحركات الجنوبية المطالبة بأن تكون السودان حكومة فيدرالية تمنح اختصاصات أكبر لأقاليم الجنوب[١٧] .

على أنه منذ مطلع التسعينيات برز على السطح مبدأ حق تقرير المصير كأحد المداخل الممكنة لتسوية الصراع في الجنوب السوداني وكان بداية ظهوره في المفاوضات التي جرت بين مبعوث الحكومة، علي الحاج، وبعض الفصائل الجنوبية في فرانكفورت في ٢٥ يناير ١٩٩٥م، حيث عرض المسئول الحكومي استعداد الحكومة الموافقة على منح الجنوب حق تقرير المصير[١٨]، وقد أشار لام أكول أن الحوار والتفاهم مع الحكومة قام على أساس ألا تفرض الحكومة الشريعة الإسلامية بالقوة، وأن لا تفرض الحركة الانفصال بالقوة وبين هذا وذاك تكون مساحة الحوار[١٩]. وفي المقابل عقدت قوى المعارضة السودانية (التحالف الوطني للمعارضة) اجتماعاً في يونيو ١٩٩٥ في العاصمة الإريترية "أسمرا" أقرَت فيه حق تقرير المصير للجنوب؛ وهكذا وافقت قوى المعارضة والنظام الحاكم على الإقرار بحق تقرير المصير للجنوب السوداني؛ بما في ذلك الحق في الانفصال وهو الأمر الذي كانت دول الجوار غير العربيةَ قد تبنته في مبادرة "الإيجاد" عام ١٩٩٣ (٢٠).ورسخته بنود اتفاق "ماشاكوس" " عام ٢٠٠٣ على نحو ما سيرد البيان .

ويكشف ذلك التطور في المسار المتوقع للتسوية واعتماد مبدأ حق تقرير المصير كسبيل للحل عن أحد احتمالين :-

الاحتمال الأول : تغير في طبيعة النظر إلى جوهر الصراع في السودان والتحول من اعتباره صراعاً ذا محتوى وطني إلي اعتباره استعماراً داخلياً من الشمال للجنوب[٢١] بما يقتضي أعمال مبدأ حق تقرير المصير .

الاحتمال الثاني : تحول طبيعة مبدأ حق تقرير المصير في الخبرة الإفريقية من اعتباره مبدأ يطبق على الشعوب الخاضعة للاستعمار؛ إلى مبدأ لإدارة الصراعات الداخلية وتسويتها .

ونظراً لأن العديد من دول العالم تعاني مما تعاني منه السودان ، دون أن يدعو أحد لتطبيق المبدأ عليها، وبالنظر إلي أن ذلك المبدأ لم يطبق في الخبرة الإفريقية إلا في نطاق الاستقلال عن الاستعمار التقليدي بالمعني المعروف ؛ وبالنظر إلي أن الدول الإفريقية لم ترتق بعد إلي مصاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كندا على نحو يسمح بإجراء حق تقرير المصير في إطار المحتوى الوطني، فإن كل ذلك يرجح الاحتمال الأول، وهو التحول في النظر إلي القضية السودانية في شقها الجنوبي على أنها نوع من الاستعمار الداخلي لأن جميع تجارب تطبيق حق تقرير المصير ــ باستثناء النموذج الكندي ــ أسفرت

عن اختيار الشعب المستفتى الانفصال بصرف النظر عن مدى الرضوخ لإرادته (في ضوء خبرة عدم الرضوخ لإرادته في شأن الصوماليين في كينيا)[٢٢] .

وفي ضوء خبرة مصر بشأن حق تقرير المصير للسودان عام ١٩٥٦م؛ وتفضيل قادة السودان الاستقلال؛ رغم تصويت الشعب للأحزاب الداعية للاتحاد؛وفي ضوء ذلك فإن المخاوف المصرية من تطورات الأوضاع في السودان ومستقبلها تصبح مشروعة، وبخاصة في ظل الدوافع والمحددات الخاصة بالسياسة المصرية تجاه السودان والتي نعرض لها فيما يلي .

ثانياً:محددات السياسة المصرية تجاه القضية السودانية

يمكن القول أن السياسة المصرية تجاه السودان تتحدد في ضوء عدة حقائق ومتغيرات داخلية وإقليمية ودولية ، فعلى الصعيد الداخلي والثنائي، يمكن الإشارة إلي قضية المياه والحدود والقضايا الاقتصادية والثقافية والعلاقات السياسية بين النظامين، وعلى الصعيد الإقليمي والدولي يمثل موقف القوى الإقليمية والدولية من القضية السودانية ومدي قوته محدداً أساسياً من محددات السياسة المصرية تجاه السودان وذلك في ضوء طبيعة مواقف تلك القوى ، وطبيعة علاقتها بالموقف المصري، ومدى قوتها وقدرتها على تنفيذ رؤيتها لتسوية القضية السودانية .وفيما يلي تفصيل لما سبق .

١- المحددات الداخلية والثنائية

كما سلف الذكر تتمثل أهم تلك المحددات فيما يمكن أن نطلق عليه محددات استراتيجية (المياه ـــ الحدود) ،محددات اقتصادية اجتماعية ، محددات سياسية.

أ- المحددات الاستراتيجية

ترتبط هذه المحددات بطبيعة الموقع الجغرافي للدولتين وموقعهما من مجرى نهر النيل [٢٣].فمن بين الدول التسع الأخرى الواقعة في نطاق حوض النيل ، تعتبر السودان أكثر الدول قدرة على التأثير على حصة مصر من مياه النيل ؛ في ظل تشابه أسلوب الزراعة بين مصر وبعض مناطق شمال السودان ؛ حيث أن توسع السودان في الزراعة المروية عن طريق النهر ، أو قيامها بإنشاء سدود وخزانات على مجرى النيلـــ دون تنسيق ومراعاة لمصالح مصرـــ يمكن أن يؤدي إلي نتائج كارثية بالنسبة لمصر. وإن كان يحول دون ذلك، وجود اتفاقات قانونية دولية موقعه بين الطرفين بشأن تنظيم استخدام إيرادات النهر من

المياه أهمها اتفاقية ١٩٥٩ التي تحدد حقوق كل طرف والتزاماته بشأن إيرادات النهر من المياه ومشروعات استغلال المياه الضائعة في حوض النيل[٢٤] .

ورغم ما تثيره الاتفاقية سالفة البيان من خلافات؛ تصل في بعض الأحيان إلي التهديد

-من جانب السودان- بإلغائها أو المطالبة بتعديلها، فإن الملاحظ هو عدم حدوث أي مساس ببنود ونصوص هذه الاتفاقية ، بل الأكثر من ذلك، أنه في أقصى لحظات التوتر بين البلدين وتصاعد حدة الحملات الإعلامية والمضايقات التي مارستها كل دولة تجاه نظام ومواطني الدولة الأخرى لم يحدث انعكاس مماثل في الشدة فيما يتعلق بالتعاون الثنائي في مجال مشروعات الري وضبط النهر[٢٥] .

ويشير مجمل ما سبق، إلي أن مسألة المياه تعتبر محدداً أساسيا من محددات العلاقات المصرية- السودانية بصفة عامة، والسياسة المصرية تجاه السودان بصفة خاصة ، وهو أمر ساهم فيه أن مصر والسودان أكثر دول حوض النيل اعتمادا عليه في الزراعة والري، كما أنهما تمثلان دولتي المجرى والمصب وليستا دول المنبع، الأمر الذي وإن أشار إلي احتمالات تنافس بين الدولتين حول نصيب كل منهما في مياه النهر؛ فإنه من ناحية أخرى يكشف عن إمكانات وضرورات تعاون الدولتين للحفاظ على حقوقهما في المياه في ظل التحولات الإقليمية والدولية بشأن استخدامات مياه الأنهار المشتركة وسعي بعض دول حوض النهر لتنفيذ مشروعات اقتصادية (زراعية ، صناعية ...) على بعض فروع نهر النيل[٢٦]. الأمر الذي من شأنه التأثير على إيرادات النهر للدولتين ، يزيد من خطورة الأمر تزايد الاتجاهات داخل المؤسسات الدولية (البنك الدولي) المطالبة بتسعير المياه، الأمر الذي سوف يضر- حال تطبيقه- ضرراً بالغاً بمصالح دول المصب بصفة عامة مما يزيد من أهمية وضرورات التنسيق بين الدولتين[٢٧] .

وعلى صعيد آخر تمثل السودان عمقاً استراتيجياً جنوبياً لمصر والمدخل الرئيسي المباشر إلى القارة الإفريقية جنوب الصحراء بذات القدر الذي تُعتبر فيه مصر نافذة السودان الأساسية إلي الشمال، وقد تجسدت هذه العلاقات عبر تاريخ التفاعل بين البلدين، واقتصاراً على التاريخ الحديث والمعاصر يمكن الإشارة إلي أن إدراك "محمد علي" لتلك الأهمية وذلك العمق الاستراتيجي لمصر في بلاد السودان دفعه ــ من بين عوامل أخرى ــ إلي ضم السودان وفتحها؛ ومن الأمثلة الدالة أيضاً في هذا الصدد قيام بريطانيا ذاتها والتي

كانت السلطة الفعلية في مصر منذ عام ١٨٨٢ باستعادة السودان وإعادتها إلي ولاية مصر عام ١٨٩٨ خشية من استيلاء فرنسا عليها وتهديدها للمصالح البريطانية في المنطقة ،الأمر الذي يعني إدراك واعتراف تلك القوى الدولية بخصوصية وحيوية هذا البعد من أبعاد ومحددات العلاقات المصرية السودانية لاسيما في إطار ارتباطه بالمحددات السابقة (المياه)[٢٨].

وفي التاريخ المعاصر نجد الأمثلة ممتدة وواضحة على أهمية الجوار الجغرافي كمحدد أساسي للسياسة المصرية تجاه السودان والعلاقات المصرية – السودانية، حيث مثلت السودان الملجأ والملاذ والعمق الاستراتيجي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ حيث تم نقل الكلية الجوية وبعض المؤسسات والمعدات العسكرية المصرية إلي السودان بعيداً عن مدي الطيران الإسرائيلي –آنذاك– استعداداً للجولة التالية من جولات الصراع مع إسرائيل[٢٩].

ورغم ما سبق، فإن الجوار الجغرافي كمحدد للسياسة المصرية تجاه السودان لم يكن إيجابي الطابع على الدوام ، حيث لم يخل من بعض المشكلات – محلها ذلك الجوار– أسفرت في بعض الأحيان عن توترات سياسية وحملات إعلامية؛ وتعتبر مشكلة الحدود المتعلقة بالمثلث الحدودي بين البلدين والمعروف باسم "مشكلة حلايب" أحد التجليات الأساسية لمثالب الجوار الجغرافي كمحدد للعلاقات والسياسات على الجانبين.

ب- المحددات الاقتصادية

إضافة إلي العوامل الاستراتيجية سالفة الذكر يمكن تناول المحددات الاقتصادية: إمكانات التعاون الاقتصادي بين البلدين، من خلال التعرف على ما تتيحه من فرص وما تضعه من قيود وتحديات على صعيد العلاقة بين البلدين والسياسة المصرية تجاه السودان، ودون الخوض في تفاصيل مطولة، يمكن القول أن كلتا الدولتين تعانيان بدرجات متفاوتة من أزمة اقتصادية تتجلى أبرز مظاهرها في التضخم والبطالة والمديونية وتراجع معدلات النمو وتدهور مستوى معيشة قطاعات كبيرة من المواطنين بفعل ظاهرة الركود التضخمي الذي شهده اقتصاد الدولتين طوال العقد الماضي؛ الأمر الذي يجعل من ضرورات التعاون واستغلال الإمكانيات الاقتصادية لدى الطرفين – في إطار مشترك يحقق صالح الجانبين– هدفاً أساسياً من أهداف السياسة المصرية، ويجعل من واقع مصر الاقتصادي وآفاق وإمكانات السودان محدداً أساسياً من محددات تلك السياسة، وهو أمر لم تغفل عنه الدولتان

وأجريت حوله العديد من الدراسات وصدرت بشأنه الكثير من القرارات والاتفاقات والتصريحات في عهود ونظم مختلفة على الجانبين[٣٠].

ومن الملفت للنظر، أن الجانب الاقتصادي في علاقات البلدين ظل ــ على أهميته ــ ضعيفاً نسبياً لعهود طويلة، وأنه بالرغم من الآمال الكبيرة التي علقت على التعاون المشترك، فإن الواقع يشير إلي أن معظم الجهود في هذا الشأن أحيطت بمظاهر سياسية ودعائية تفوق مضمونها الحقيقي؛ دليل ذلك أن التبادل التجاري بين الدولتين في ذروته خلال حقبة الثمانينيات(١٩٨٤) لم يشكل أكثر من ١,٢% من تجارة مصر الخارجية ككل ونحو ٥% من تجارة السودان. بقيمة إجمالية ١٤٦ مليون دولار؛ وقد تراجع حجم التبادل التجاري في نهاية التسعينيات (١٩٩٥-١٩٩٧) إلي نحو ٤٠ مليون دولار سنوياً في المتوسط كمؤشر على تدهور العلاقات بين البلدين؛ والذي كان بدوره انعكاساً لتأزم العلاقات السياسية بين الدولتين[٣١]؛ على نحو يكشف أهمية وخطورة الأبعاد السياسية كمحدد للعلاقات والسياسات الخارجية للدولتين على مختلف الأصعدة .

ج- طبيعة العلاقة مع النظام القائم في السودان

يعتبر هذا المحدد أكثر المحددات تأثيراً في تحديد طبيعة السياسات المصرية تجاه السودان ومحتواها (تعاوني / صراعي) حيث تشير بعض الدراسات إلي أن مصر لا تستريح في التعامل إلا مع الحكم العسكري في السودان، على اعتبار أن النظام العسكري أكثر سرعة في حسم قضايا العلاقات ، ويميل إلي السرية في تناول القضايا الحساسة بين الجانبين كقضايا المياه والحدود[٣٢] وعلى الرغم من تفنيد هذا الادعاء في بعض الدراسات[٣٣]، إلا أن ذلك لا ينفي واقع أن النظام المصري لا يستريح إلي وجود نظام سوداني مناوئ ومخالف لتوجهاته الأساسية على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهو أمر تكشف عنه خبرة علاقات البلدين منذ عام ١٩٥٦ ويؤكده واقع العلاقات المصرية- السودانية خلال العقد الماضي في ظل حكم جبهة الإنقاذ[٣٤]. فكما سلف البيان رحبت مصر بقيام نظام الإنقاذ عام ١٩٨٩ الذي جاء على حساب النظام الديمقراطي القائم منذ ١٩٨٦، والذي شهدت العلاقات المصرية- السودانية خلاله توترات عديدة بفعل التوجهات غير الودية من جانب القوى المسيطرة على الحكم (حزب الأمة) تجاه مصر لمساندتها السابقة للرئيس نميري قبل الإطاحة به عام ١٩٨٥م، ثم رفضها تسليمه لحكومة السودان ومنحه حق اللجوء لمصر؛

ومع تبدي حقيقة القوى السياسية المساندة لنظام جبهة الإنقاذ المتمثلة في الحركة القومية الإسلامية بقيادة الدكتور حسن الترابي.

وفي ظل رؤية تلك الحركة لدورها ورسالتها على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية، وتعارض تلك الرؤية مع السياسة المصرية الداخلية والإقليمية، سرعان ما تدهورت العلاقات المصرية- السودانية وتبادلت الدولتان الاتهامات بالتدخل في الشئون الداخلية وبلغ التوتر ذروته عام ١٩٩٥ بعد محاولة اغتيال الرئيس المصري في أديس أبابا واتهام السودان بالتورط في تلك المحاولة. وعلى الرغم من أن المحددات الاستراتيجية سالفة الذكر قد أدت بمصر إلي عدم تصعيد الموقف مع السودان على نحو يضر بمصالح مصر في الأخير[٣٥]، ورغم لحظات التقارب بين البلدين في ظل تصاعد حدة المخاطر الإقليمية والدولية ضد السودان منذ عام ١٩٩٧ [٣٦]؛ فإن الملاحظ أن العلاقات ظلت متذبذبة ومتأرجحة حتى أواخر عام ١٩٩٩، حينما تمت الإطاحة بالدكتور حسن الترابي وجناحه من الحكم الأمر الذي أبدت مصر ترحيبها وارتياحها به. حيث تزايدت وتيرة العلاقات والزيارات المتبادلة بين الوفود الرسمية للبلدين واستقبلت القاهرة الرئيس السوداني عمر البشير منذ هذا الفترة أكثر من مرة لإجراء مباحثات مشتركة مع الرئيس حسني مبارك وكبار المسئولين المصريين[٣٧] .

حاصل القول ،أن السياسة المصرية وإن حرصت على التعامل مع الحكومة الشرعية القائمة في الخرطوم أيا كانت طبيعتها وتوجهاتها ، فإن تلك الطبيعة ومضمون التوجهات يمثلان محدداً أساسياً من المحددات السياسية المصرية تجاه السودان .

٢- المحددات الإقليمية والدولية

استناداً إلي الضابط الثالث من ضوابط هذه الدراسة؛ سنكتفي بالتأكيد على المحددات الإقليمية والدولية العامة المرتبطة بالسياسة المصرية، مع إعطاء مزيد من البيان والتفصيل للمحددات الإقليمية والدولية الخاصة بالقضية السودانية، فعلي الصعيد العام للمحددات، أدت تطورات الأوضاع في منطقة الخليج العربي وعلى صعيد القضية الفلسطينية إلي تحجيم الدور الإقليمي لمصر في ظل التناول الأمريكي المباشر لقضية العراق، وكذا القضية الفلسطينية في ضوء التعديلات التي أُجريت على السلطة الفلسطينية؛ وبينما كانت حرب الخليج الثانية والقضية الفلسطينية في مطلع التسعينيات سبباً في تصعيد حدة التوتر بين مصر والسودان بفعل انحياز النظام السوداني إلي جانب العراق[٣٨] واختلاف رؤى الدولتين

بشأن مسار القضية الفلسطينية واتفاقات السلام مع إسرائيل؛ كان غزو العراق واحتلاله وتطورات القضية الفلسطينية في الألفية الجديدة سبباً في تزايد الاهتمام المصري بالقضية السودانية بفعل تقارب مواقف الدولتين من تلك الأحداث والتطورات وتنامي الإحساس بأن مصر مستهدفة بغرض تقليص نفوذها ودورها الإقليمي، الأمر الذي تفاعلت معه اعتبارات إقليمية أخرى تتعلق بعلاقات السودان مع دول جوارها واعتبارات دولية تتعلق بالموقف الأمريكي من القضية السودانية وهو ما نعرض له بشئ من التفصيل.

أ- موقف القوى الإقليمية من القضية السودانية

تشير الأحداث والدراسات إلي أن الساحة السودانية بعامة والجنوب السوداني بخاصة ، كانت مجالاً لتدخل وتنافس العديد من القوى الإقليمية العربية (مصر– ليبيا – السعودية ...) وغير العربية (إسرائيل – إيران – إثيوبيا – أوغندا – إريتريا – تشاد ....)[٣٩]،على نحو اتسق أحياناً مع المصالح المصرية (على نحو ما تشير الخبرة السعودية ، والليبية مؤخراً ...) واختلف في كثير من الأحيان مع التوجهات والمصالح المصرية على نحو ما تشير خبرة تدخل القوى الإقليمية غير العربية، وخبرة التدخل الليبي منذ أواخر السبعينيات حتى التسعينيات من القرن الماضي[٤٠]. واقتصارا على العقد الأخير وتحديداً منذ ١٩٩٥ الذي شهد حدثين بالغي الأهمية هما صدور وثيقة مؤتمر "أسمرا" عن تحالف قوى المعارضة السودانية والمعروفة باسم وثيقة القرارات المصيرية، والتي تضمنت اعتراف مختلف قوى المعارضة الفاعلة بحق تقرير المصير للجنوب السوداني على اختلاف بين الفصائل فيما يتصل بتفاصيل المرحلة الانتقالية والحدود الجغرافية الخاصة بالجنوب، وشهد كذلك محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا واتهام السودان بالتورط في هذه المحاولة، وما تلى ذلك من تصعيد إقليمي ودولي يستهدف حصار السودان وتقويض نظامها الحاكم عبر التدخل المباشر من جانب القوى الإقليمية لدعم المعارضة السودانية وفي مقدمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان[٤١]، رداً على محاولات النظام السوداني فرض توجهه وتصدير أفكاره وتوجهاته إلي دول القرن الإفريقي انطلاقا من تصوره لدوره الإقليمي والحضاري[٤٢].

يمكن القول أن تلك الضغوط الإقليمية متضافرة مع الضغوط الدولية أسفرت عن قبول السودان عام ١٩٩٧ مبادئ مبادرة دول" الإيجاد " التي سبق وأن رفضتها في عام ١٩٩٣، والتي تتضمن الاعتراف بحق جنوب السودان في تقرير مصيره والانفصال،

وكانت الوثيقة التي وقعها وفد حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الدكتور حسن الترابي مع وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان في سويسرا في فبراير عام ٢٠٠٠، حلقة أخرى من حلقات تسارع خطى الاعتراف للجنوب بالحق في الانفصال عبر تقرير المصير، حيث نصت الوثيقة على الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير للجنوب وضرورة إقامة الوحدة الوطنية السودانية على إرادة أهلية وطوعية؛ وهكذا بدا أن كافة القوى الفاعلة السودانية-الرسمية وغير الرسمية- تقبل ذلك الخيار بما يمكن أن يسفر عنه انفصال الجنوب(٤٣)؛ الأمر الذي مثل دافعاً أساسياً ومحدداً جوهرياً للسياسة المصرية تجاه السودان لاسيما بعد أن ألقت الولايات المتحدة الأمريكية برهانها وثقلها خلف تلك المبادرة منذ إدارة كلينتون واستمرارها على ذلك في ظل إدارة بوش الإبن(٤٤)، وكذلك في ظل ما تردد عن تعاون بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وإسرائيل وتوقيع الطرفين اتفاق تحصل بمقتضاه الحركة على أسلحة وأجهزة عسكرية متطورة من إسرائيل مقابل حصول الأخيرة على حق التنقيب عن البترول في الجنوب، وهو ما يشكل مساساً مباشراً بالأمن الوطني المصري في ظل ما يحدثه ذلك التعاون من اختلال لموازين القوي الداخلية في السودان ومخاطر الوجود الإسرائيلي في الجنوب بما يعنيه ذلك من إمكانات ضغط على مصر فيما يتصل بمياه النيل(٤٥).

ب- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية السودانية

منذ قيام نظام جبهة الإنقاذ عام ١٩٨٩، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقفاً مناهضاً له، حيث اعتبرته انقلاباً على سلطة ديمقراطية منتخبة، ووجهت الإدارة الأمريكية سلسلة من الاتهامات للنظام السوداني تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، ودعم ومساندة الإرهاب، وعدم التسامح الديني، وممارسة الرق، فضلاً عن مسئوليته عن استمرار الحرب الأهلية في الجنوب.

وانطلاقاً من الرؤية سالفة البيان عمدت الإدارة الأمريكية طوال فترة حكم الرئيس كلينتون إلي محاولة تقويض النظام السوداني من خلال خلق إطار إقليمي معاد لحكومة السودان،وتقديم الدعم السياسي للتجمع الوطني السوداني المعارض، كما قامت بفرض عقوبات اقتصادية على السودان منذ عام ١٩٩٣ ووضعته على قائمة الدول الراعية للإرهاب في العالم، وبلغت المواجهة ذروتها مع القصف الصاروخي الأمريكي لمصنع "الشفاء" السوداني للأدوية عام ١٩٩٨، بزعم استخدامه في إنتاج أسلحة كيماوية(٤٦)، الأمر

الذي لم يكن له أساس من الصحة(٤٧)، وجاء فقط كرد فعل للهجوم الذي تعرضت له السفارتان الأمريكيتان في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا).

وعلى صعيد أزمة الجنوب أيدت إدارة كلينتون مبادرة "الإيجاد" واعتبرتها الإطار المقبول لتسوية المشكلة السودانية وأنها أفضل الآليات لتحقيق السلام في السودان؛ ففي أعقاب جولتها في إفريقيا، في الفترة من ١٧ــ ٢٧ أكتوبر ١٩٩٩ ولقائها مع جون جارنج، أكدت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة كلينتون، قناعتها أن مبادرة "الإيجاد" هي أنسب الحلول لتحقيق السلام في السودان... وأنه ليس من المجدي التعامل فقط مع مشكلة الشمال، وأن الأجدى والأولى بالنظر والحل هو مسائل الرق الجديد و(الفظائع) التي ترتكب ضد الشعب السوداني في الجنوب... وأكدت أولبريت عزم الإدارة الأمريكية دعم مبادرة "الإيجاد" بشتى السبل وتمويلها لزيادة فاعليتها، وتعهدت بالضغط لأجل تحقيق ذلك... ومن أجل تحقيق تغييرات جذرية في توجهات وسياسات النظام السوداني(٤٨).

وبصفة عامة يمكن التمييز بين مرحلتين في السياسة الأمريكية تجاه السودان ،الأولى، وتمتد من وقوع الانقلاب العسكري في يونيو ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٩ وهي المرحلة التي شهدت ضغوطاً أمريكية شديدة على النحو سالف الذكر، والمرحلة الثانية، وتبدأ من عام ٢٠٠٠ وما شهده النظام السوداني من تغير في توجهاته السياسية الخارجية على أثر الانشقاق الذي وقع بين الرئيس عمر البشير والدكتور حسن الترابي والذي أسفر عن خروج الترابي وأنصاره من الحكم والحزب الحاكم حيث عمل النظام السوداني على تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية .وقد أتاحت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ فرصة إضافية لتحسين العلاقات السودانية الأمريكية في ظل ما أظهره النظام السوداني من تعاون تام مع المؤسسات الأمنية الأمريكية أشادت به الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "بوش الابن" والتي كانت قد قامت بمراجعة سياسة الإدارة السابقة تجاه السودان في ضوء التغيرات الإقليمية (والمتمثلة في الحرب الإريترية الإثيوبية، والحرب الأوغندية الكنغولية..) والمتغيرات الداخلية السودانية (خلافات البشير/ الترابي، والإطاحة بالأخير من معادلة الحكم، وكذا ما تبدى من ضعف إمكانات المعارضة والقوى الإقليمية على تقويض النظام القائم في السودان) علاوة على المتغيرات الداخلية الأمريكية ممثلة في ضغوط اليمين المسيحي ومنظمات الإغاثة العالمية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان المطالبة بحصار

ومعاقبة النظام السوداني لانتهاكه حقوق الإنسان من ناحية، وضغوط لوبي شركات البترول المطالب بتطبيع العلاقات مع السودان من أجل الحصول على حصة من البترول السوداني[٤٩].

وفي ضوء ما سبق جاء قرار الرئيس بوش الابن بتعيين السيناتور جون دانفورث – وهو قسيس- كمبعوث رئاسي لطمأنة اليمين المسيحي أن مطالبهم ستكون في رأس أولوية المبعوث الرئاسي وطمأنة لوبي شركات البترول كذلك باعتبار أن دانفورث يحظى بنفوذ كبير داخل اليمين المحافظ والرئيس بوش، وقد اعتبر ذلك مؤشراً على أن الإدارة الأمريكية قد قررت إطلاق سياسة جديدة تقوم على التدخل المباشر وتسعي للضغط الخرطوم من خلال الحوار والتفاوض مع الاستمرار في ممارسة الضغوط والعقوبات ودعم المعارضة كأدوات لحث النظام السوداني للاستجابة للمطالب الأمريكية .

وحسب التقرير الذي قدمه المبعوث دانفورث للرئيس الأمريكي بوش في أبريل ٢٠٠٠ فإن الاستراتيجية التي اتبعها السيناتور دانفورث ارتكزت على محورين أساسين :-

المحور الأول :- طرح مقترحات محددة في مطالب أربعة رئيسية تتمثل في[٥٠]:

- الاتفاق على هدنة في منطقة جبال النوبا .
- إقامة ممرات وملاذات أمنه لتدفق الإغاثة من خلال الاتفاق على أيام محددة يتم فيها وقف الأعمال العدائية .
- الالتزام بالامتناع عن القصف المتعمد لأهداف مدنية .
- وقف عمليات الاختطاف والاسترقاق .

المحور الثاني :- تحديد سقف زمني مدته شهران للحصول على ردود محدده من طرفي النزاع تجاه تلك المطالب . وقد رأى البعض في تلك المقترحات انحيازاً لمطالب اليمين الأمريكي والرؤية الجنوبية السودانية بشأن الصراع في السودان[٥١]، وأنها بمثابة تدويل للمشكلة في ظل ما نص عليه التقرير من تشكيل لجنة دولية من ثمانية من الشخصيات العامة الأمريكية والأوروبية ذات الخبرة في مجال حقوق الإنسان لتقصي الحقائق بشأن أعمال الرق والاسترقاق، والعمل على تحقيق المصالحة بين القبائل التي كانت ضحية لهذه الأنشطة علاوة على السعي الأمريكي لإدخال أطراف دولية ضمن الجهود الأمريكية وهو ما يتضح في مساهمة سويسرا والنرويج وفرنسا وإيطاليا وهولندا والسويد

والمملكة المتحدة في توفير المراقبين والتمويل اللازمين لمراقبة التزام الأطراف باتفاق وقف إطلاق النار في جبال النوبا .

وعلى الرغم من تصريح المبعوث الأمريكي أن الهدف من مشاركة تلك الدول هو الحد من لامبالاة المجتمع الدولي تجاه المشكلة السودانية وتوفير آليات للمراقبة والضغط على الأطراف المختلفة في الصراع، إلا أن تنامي الدور الأمريكي بشأن القضية السودانية مثل هاجساً أساسياً للسياسة المصرية في ظل تركيز المبعوث الأمريكي اهتمامه على تنشيط المفاوضات الجارية في إطار منظمة "الإيجاد" باعتبارها الإطار الملائم من وجهة النظر الأمريكية لحل مشكلة الحرب الأهلية في السودان، وفي ظل العناصر الرئيسية التي تضمنها تقرير دانفورث بشأن مهمته في السودان وتصوره لمضامين الحل المقترح والتي اشتملت على البنود التالية(٥٢):-

- ضرورة التوصل إلي صيغة لاقتسام السلطة والثروة في السودان لا سيما عائدات البترول.
- ضمان الحريات الدينية والمساواة .
- منح الجنوب حق تقرير المصير، دون أن يعني ذلك بالضرورة انفصال الجنوب .
- أهمية توافر ضمانات محلية وإقليمية ودولية للتغلب على عامل عدم الثقة بين الأطراف المتصارعة وضمان الالتزام بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه .

وقد أوصى التقرير بضرورة مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها الدولي في جهود إحلال السلام من خلال دعم مبادرة "الإيجاد" وتفعيلها من خلال إشراك مصر في قيادتها إلي جانب كينيا(٥٣) .

ويرى البعض أن تقرير دانفورث والدور الأمريكي كانا بمثابة القاطرة التي قادت إلى اتفاق "ماشاكوس" في يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والذي تضمن اتفاق طرفي الصراع على إطار عمل للتسوية بشكل سلمي، وقد تضمن الإقرار للجنوب بحق تقرير المصير بما في ذلك الحق في الانفصال بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات وهو الاتفاق الذي أحدث صدمة للسياسة المصرية لتعارض محتواه مع الرؤية المصرية للمشكلة السودانية وسبل تسويتها علاوة على ما يمثله من تحييد للدور المصري بشأن القضية السودانية؛ الأمر الذي أدى إلي اتخاذ القاهرة سلسلة من الخطوات

والأنشطة في محاولة لاستعادة دورها ومكانتها فيما يتصل بالقضية السودانية والتصدي لما يبدو وكأنه محاولة لعزل وتحجيم الدور الإقليمي لمصر .

ثالثاً: مصر ومساعي تسوية الصراع في السودان

شهدت الساحة السودانية منذ قيام نظام حكم جبهة الإنقاذ في يونيو ١٩٨٩ العديد من التحركات الرسمية والشعبية والداخلية والإقليمية والدولية لتسوية المشكلة وإحلال السلام وفيما يلي سوف نعرض لأهم تلك المساعي وموقف مصر منها :-

١- مصر ومساعي التسوية قبل مبادرة "الإيجاد"[٥٤]

تبدأ تلك المساعي منذ الإعلان الأول لثورة الإنقاذ الوطني في السودان حيث أعلن قادة النظام الجديد أنهم جاءوا لوقف نزيف الحروب في الجنوب وإحلال السلام الشامل والعادل في البلاد، وشهدت الفترة من ١٩- ٢٠ أغسطس ١٩٨٩ عقد جولة مباحثات بين ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان وممثلي حكومة السودان في أديس أبابا ولكنها لم تفلح في التوصل إلي اتفاق لوقف إطلاق النار لرفض الحركة الشعبية وقف إطلاق النار دون التوصل إلي برنامج محدد لتحقيق تسوية تقبلها، وفي نوفمبر ١٩٨٩ وبوساطة من الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ورعاية الحكومة الكينية أُجريت جولة مفاوضات بين الطرفين في الفترة من ٣٠نوفمبر حتى ٥ ديسمبر ١٩٨٩ صدر عنها إعلان مشترك حدد أجندة الموضوعات التي يتم التفاوض بشأنها والتي تمثلت في عدة بنود أهمها :-

- القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية .
- إجراءات الطوارئ .
- الاتفاقيات العسكرية للنظام السوداني .
- الجيش الوطني .
- الدستور واقتسام السلطة والثروة .
- وقف إطلاق النار .
- تكوين حكومة ذات قاعدة شعبية عريضة .

وقد أدى التباين الكبير في مواقف الطرفين بشأن تلك البنود وبخاصة فيما يتعلق بالشريعة الإسلامية،الدستور واقتسام السلطة والثروة،والجيش الوطني، إلي إخفاق المبادرة وهي ذات البنود التي تكسرت على أنصالها مساعي التسوية التي تلت ذلك والتي كان أبرزها مساعي الوساطة النيجيرية واستضافة مفاوضات الأطراف المتصارعة في السودان

من ١٩٩٢حتى ١٩٩٣ فيما عرف بمفاوضات أبوجا١ (من ٢٦ مايو – ٤ يونيو ١٩٩٢)،وأبوجا٢(من١ – ١٧مايو١٩٩٣) والتي شهدت تقدماً ملحوظاً في التفاهم بين الأطراف المتصارعة حيث تم الاتفاق على بعض النقاط الجوهرية كوحدة السودان؛ وتقسيم السلطات بين المركز والولايات، وتكوين لجنة لتوزيع الدخل القومي خلال المرحلة الانتقالية مع تكوين لجنة أخرى لإعادة التوطين والتأهيل، ورغم نجاح نيجيريا في تقريب وجهات النظر في العديد من النقاط موضع الخلاف، وبدء الإعداد لوضع مسودة البيان الختامي للمباحثات والتوقيع عليها، فقد أدي وصول العقيد جون جارنج المفاجئ إلي "أبوجا" قادماً من الولايات المتحدة الأمريكية وإصراره على إدراج بند ينص على أن تكون السلطات المتبقية بعد توزيع سلطات المركز والولايات للولايات، ورفض الحكومة ذلك، إلي فشل جولة المفاوضات واستمرار المشكلة. ويمكن القول أن تلك المساعي والجهود لم تلق معارضة مصرية بالنظر إلي أنها في مجملها كانت تؤكد على وحدة السودان، ولعدم تهديدها الجدي لمصالح مصر الحيوية .

إلا إنه، في ظل الفتور والتوتر الذي شاب العلاقات المصرية السودانية من عام ١٩٩٠؛ بفعل خلافات النظامين حول سبل التعاون بشأن الصراع العسكري في الجنوب، ولتزايد نفوذ الجبهة الإسلامية داخل مجلس قيادة الثورة السوداني، واختلاف موقف النظامين من أزمة الخليج الثانية والغزو العراقي للكويت، فقدت مصر رغبتها وقدرتها على التدخل الرسمي الفاعل في تسوية القضية السودانية؛ خاصة مع انشغالها بتطورات الأوضاع في الخليج و القضية الفلسطينية، الأمر الذي جمد الحركة المصرية تجاه السودان في إطار رد الفعل تجاه الممارسات السودانية التي اتسمت بالازدواجية والتقلب في هذه الفترة[٥٥] .

ولقد مثلت مبادرة "الإيجاد" نقلة في النظر إلي القضية السودانية وسبل تسويتها بإدراجها مبدأ حق تقرير المصير وهو ما يقتضي النظر إلي مضامين المبادرة وبنودها وموقف مصر منها وتطورة .

٢- موقف مصر من مبادرة "الإيجاد" والاتجاه صوب تدويل القضية[٥٦]

في ديسمبر ١٩٩٣ وبناء على طلب من الحكومة السودانية طرحت مجموعة دول "الإيجاد" مبادرتها لتسوية مشكلة الجنوب وتضمنت المبادرة النقاط التالية :-

- اللجوء إلي الطرق السلمية لتسوية النزاع .
- تأكيد حق شعب جنوب السودان في تقرير مصيره .

- إعطاء الأولوية للحفاظ على وحدة السودان .
- المساواة بين كافة العرقيات والديانات والثقافات .
- إقامة دولة علمانية مع ضمان حرية العقيدة .
- التوزيع العادل للسلطة والثروة .
- التفاوض بشأن وقف إطلاق النار كجزء من التسوية الشاملة للصراع في السودان .

وقد استقبلت مصر تلك المبادرة بتوجس وحذر أقرب إلي الرفض والمعارضة في ظل إدراجها مبدأ حق تقرير المصير لشعب الجنوب وهو ما يمكن تفهمه في ضوء المحددات والمصالح الاستراتيجية لمصر في جنوب السودان، إلا أن الدبلوماسية المصرية لم تبد اهتماما كبيراً في بادئ الأمر بالمبادرة؛ استناداً إلي اعتبارات عدة أهمها: الوضع المتميز للدور السوداني في مطلع التسعينيات في القرن الإفريقي؛ لا سيما مع سقوط نظام منجستو في إثيوبيا واستقلال إريتريا، والعلاقات الوثيقة بين النظام السوداني والنظامين الجديدين في كل من إثيوبيا وإريتريا في تلك الفترة (١٩٩١ ــ ١٩٩٤)، إضافة إلي سوء العلاقات المصرية السودانية خلال تلك الفترة وتدهورها؛ بفعل الاتهامات المتبادلة بالتدخل في الشئون الداخلية، واختلاف توجهات النظامين وتحالفاتهما. يضاف إلي ذلك إحساس مصر بعدم قدرة دول منظمة "الإيجاد" على فرض رؤيتها للحل على السودان في ظل رفض السودان القبول بمبدأ حق تقرير المصير، وضعف إمكانات دول "الإيجاد" وعجزها عن تحمل أعباء وتكاليف الوساطة، فضلاً عن قناعة مصرية بعدم قدرة أي طرف إقليمي على فرض حل في السودان لا يتفق والمصالح المصرية .

إلا إنه مع منتصف التسعينيات، وما شهدته منطقة القرن الإفريقي من تطورات وتغيرات في التحالفات والعلاقات بين دول المنطقة، وفي ضوء تصاعد الاهتمام الأمريكي بمسألة تسوية الصراعات في إفريقيا، علاوة على التطورات على صعيد الصراع السياسي في شمال السودان واتساع وانتشار نطاق الصراع العسكري في الجنوب والشرق والغربــ على نحو ما سلف البيانــ بدا أن مسار التسوية في القضية السودانية يسير في اتجاه يخالف المصالح المصرية ويهددها، وخاصة مع قبول النظام السوداني عام ١٩٩٧مبادرة "الإيجاد" كإطار للتسوية بما يعني صراحةً قبول خيار تقرير المصير لجنوب السودان[٥٧] .

وإدراكاً لمخاطر الاستمرار في موقف المراقب للأحداث تحركت الدبلوماسية المصرية؛ في محاولة لتفويت الفرصة على مساعي تدويل القضية السودانية، واستعادة زمام المبادرة من خلال طرح تصورها للمشكلة وسبل تسويتها في إطار المبادرة التي عرفت بالمبادرة المصرية الليبية .

٣- المبادرة المصرية الليبية(٥٨)

في إطار التحديات سالفة البيان والتي أسفرت عنها تطورات الأحداث في السودان ومواقف القوى الداخلية والإقليمية والدولية من القضية ،خرجت السياسة المصرية عن نمط سياستها المعتاد تجاه الصراع في الجنوب السوداني والمتمثل في الامتناع عن إقامة أي علاقات دائمة وثابتة مع حركات التمرد الجنوبية؛ حيث شهد النصف الثاني من التسعينيات تغييراً في السياسة المصرية حيث فتحت الحكومة المصرية قنوات اتصال مع قوى المعارضة السودانية المختلفة؛ وكان أبرز تلك الخطوات إقامة صلات مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. واستقبال الدكتور جون جارنج في القاهرة عدة مرات في الفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ١٩٩٩. كما سمحت مصر بعقد بعض اجتماعات تحالف المعارضة السودانية المعروفة بالتجمع الوطني السوداني في القاهرة فضلاً عما قامت به مصر من العمل على تجاوز الخلافات مع الحكومة السودانية وتحسين العلاقات بين البلدين

وبلغ اهتمام السياسة المصرية بالقضية السودانية مداه مع إقدام مصر على التنسيق مع الجماهيرية الليبية وطرح مبادرة مشتركة في عام ١٩٩٩ لحل مشكلة السودان،جوهرها الحفاظ على وحدة السودان، وقد تضمنت نصوص المبادرة المصرية الليبية المبادئ التالية :-

- الوقف الفوري للعمليات العسكرية من جميع الأطراف، ووضع آلية لمراقبة ذلك .
- الوقف الفوري لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين الأطراف المتصارعة .
- الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار يستهدف التوصل إلي حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند إلي وحدة السودان ويؤمن بالتعددية .

- تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى بمشاركة ممثلين عن التجمع الوطني وممثلين عن الحكومة تتولى تحديد مكان وتاريخ انعقاد الملتقى، وكذا تحديد المدعوين للمشاركة في أعمال الملتقى فضلاً عن تحديد أسس الحوار .
- قيام مصر وليبيا بالاتصال بكل من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا وكينيا للتنسيق مهم باعتبارهم دولاً صاحبة مبادرات تتعلق بالشأن السوداني ولبذل المزيد من المساعي الحميدة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة .

وتجسد بنود المبادرة جوهر الرؤية المصرية للمشكلة السودانية باعتبارها مشكلة وطنية لابد من تناولها في إطار الحفاظ على وحدة البلاد وبمشاركة كافة الأطراف الداخلية المعنية دون الاقتصار على طرف بعينة، على نحو ما ذهبت مبادرة "الإيجاد" التي حصرت المفاوضات بين النظام الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان .

ويمكن تفهم إصرار مصر على وحدة السودان في ضوء المحددات الاستراتيجية سالفة الذكر، وفي ظل سيادة الاعتقاد بأن حق تقرير المصير سيقود بالضرورة إلي انفصال الجنوب وهو ما سوف يؤدي بدوره إلي تشجيع جماعات أخري ذات ميول انفصالية إلي المطالبة بالمثل وحمل السلاح لإجبار حكومة الخرطوم على الاستجابة لمطالبهم؛ الأمر الذي يعني دخول السودان في حلقة مفرغة من الصراعات لن تسلم مصر من تداعياتها في ظل الجوار الجغرافي والتواصل البشري والتي لن يكون أقل تداعياتها موجات من اللاجئين إلي مصر، وإمكانات تصدير القلاقل والاضطرابات إلي مصر أو توريط مصر في صراعات داخلية سودانية واستنزاف قدراتها وإمكاناتها ــ المحدودة واقعياً ــ في مثل هذا الصراع المحتمل للحيلولة دون دور إقليمي بارز لها .

وعلى الرغم من تفنيد بعض الباحثين للمخاوف المصرية بشأن تطبيق حق تقرير المصير في السودان(٥٩)، فإن الممارسات تشير إلي أن تلك الهواجس والمخاوف ظلت أحد أهم محركات السياسة المصرية نحو السودان وتصوراتها لحل مشكلة الجنوب، على نحو ما يتبدى في نصوص المبادرة المصرية الليبية .

وعلى صعيد ردود الأفعال السودانية تجاه المبادرة، فإنه على الرغم من ترحيب الحكومة السودانية بالمبادرة المصرية الليبية واعتبارها مكملة لغيرها من المبادرات،وكفيلة بمعالجة القضية السودانية لإلمامها بأطراف القضية السودانية من جوانبها المختلفةــ على

حد تعبير الفريق عمر البشير في تعليقه على المبادرة- فإنه على الجانب الآخر تباينت مواقف قوى المعارضة؛ فعلى حين أعرب التجمع الوطني الديمقراطي ترحيبه بالمبادرة وموافقته على الدخول في مفاوضات مع الحكومة السودانية مطالباً الحكومة باتخاذ بعض الإجراءات (اعتبرها مقدمات لازمة ــ وليست شروطاً ــ للحوار، تتعلق معظمها بإلغاء القوانين المقيدة للحقوق والحريات والإفراج عن المعتقلين وإعادة الممتلكات المصادرة). وقفت الحركة الشعبية موقفاً مناوئاً للمبادرة المصرية الليبية وأصدرت بياناً في ٣٠/٨/١٩٩٩ أكدت فيه على أن مبادرة "الإيجاد" هي وحدها القابلة للاستمرار، وأنه لا يوجد مجال لمبادرات موازية من شأنها أن تُتيح للحكومة الاستمرار في السيطرة على الحكم والسلطة، واعتبر جون جارنج أن مبادرة "الإيجاد" هي الأكثر صدقية،ووضعت الحركة ثلاثة شروط لقبول المبادرة المصرية الليبية هي : **إدراج مبدأ حق تقرير المصير، اعتماد فصل الدين عن الدولة، إعداد دستور انتقالي**. كبنود رئيسية في أي اتفاق يتم التوصل إليه، الأمر الذي كان يعني من وجهة النظر المصرية إجهاض المبادرة وإفراغها من مضمونها، وهو الأمر الذي سارت الأحداث سريعاً في اتجاهه في ظل التحفظ والرفض الذي قوبلت به المبادرة المصرية الليبية من جانب القوى الإقليمية وبخاصة دول "الإيجاد" والذي عبرت عنه صراحة الخارجية الإريترية في بيان لها جاء فيه أن مبادرة "الإيجاد" هي الإطار الشرعي للتعامل مع المشكلة السودانية، وأن غيرها من المبادرات خاصة المبادرة المصرية الليبية يجعل الأمر يبدو وكأنه مبادرة عربية في مواجهة مبادرة إفريقية، ويعوق التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة(٦٠) وكذلك في ظل انحياز الولايات المتحدة الأمريكية إلي مبادرة "الإيجاد" (٦١)، وذلك على الرغم من كافة الوعود والتصريحات الأمريكية بشأن التنسيق بين مبادرات تسوية مشكلة السودان وأخذها في الاعتبار، وهو الانحياز الذي أسفر كما سلف البيان عن اتفاقية "ماشاكوس" في يوليو ٢٠٠٢ والذي مثل مرحلة من مراحل السياسة المصرية تجاه السودان .

٤- مصر واتفاق "ماشاكوس" (٦٢)

في العشرين من يوليو ٢٠٠٢، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقاً مبدئياً برعاية كينية وضغوط أمريكية في قرية " "ماشاكوس" " الكينية وهو عبارة عن مجموعة من النصوص موزعة على ثلاثة أقسام يتعلق أولها، بالمبادئ الحاكمة للبروتوكول والمفاوضات ولعملية السلام في السودان بشكل عام، ويتعلق القسم الثاني،

بالعملية الانتقالية وترتيباتها، أما القسم الثالث من الاتفاق، فيركز على نظام الحكم خلال المراحل الانتقالية[٦٣].

وقد تضمنت البنود التي تم الاتفاق عليها، الإقرار لأهل الجنوب بحق تقرير المصير من خلال استفتاء تحت رقابة دولية لتمكين أبناء الجنوب من الإدلاء برأيهم فيما يتعلق بالبقاء ضمن السودان الموحد ونظام الحكم الذي يرتضونه، أو الانفصال؛ وذلك بعد فترة انتقالية مدتها ست سنوات تبدأ مع الوصول إلي اتفاق نهائي بشأن ترتيبات المرحلة الانتقالية والقواعد الحاكمة لها وبخاصة فيما يتصل بوقف إطلاق النار واقتسام السلطة والثروة وعلاقة الدين بالدولة وآليات المراقبة والمساعدة الدولية والذي قدر له ستة أشهر من المفاوضات فيما يعرف بالمرحلة قبل الانتقالية .

وعلى الرغم من نص الاتفاق على أولوية خيار الوحدة لدي الطرفين، إلا إنه بإقراره مبدأ حق تقرير المصير بما في ذلك من حق الانفصال للجنوبيين، كان صدمة للسياسة المصرية واستبعاد ورفض لرؤيتها بشأن تسوية القضية السودانية الأمر الذي رسخه تعمد الأطراف الراعية للاتفاق والموقعين عليه تجاهل مصر وعدم إشراكها في مسار العملية التي أفضت إليه، بل وعدم إدراجها بين أعضاء آلية مراقبة وتقييم إجراءات المرحلة الانتقالية والتي نص الاتفاق على إنها-أي الآلية- تتكون من عدد متساوي من ممثلي الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافةً إلي مالا يزيد عن عضوين لتمثيل كل من جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، باعتبارهم الدول الأعضاء في اللجنة الفرعية للسودان التابعة للإيجاد، وأيضاً إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ثم أي دولة أخرى أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان مع ضرورة ألا يزيد ممثلو هذه الجهات عن اثنين لكل جهة[٦٤].

ولا يحاج في هذا المقام بأن الاتفاق فتح الباب لانضمام أية دولة أخرى، ذلك أن اشتراط موافقة طرفي الاتفاق على انضمام أي مراقب غير منصوص عليه يضع حجر عثرة أمام انضمام مصر أو أي دولة عربية أخرى ويجعل ذلك الانضمام رهن إرادة الحركة الشعبية بالأساس وموقفها من هذا الطرف، علاوة على أن تحديد ممثلي كل دولة باثنين فقط سيحد كثيراً من قدرتهما على التأثير في خضم تأثيرات ممثلي الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى المنصوص عليها وغير المنصوص عليها .

وبصفة عامة أدى إقرار اتفاق "ماشاكوس" لحق تقرير المصير للجنوبيين من ناحية، وعدم مراعاة المصالح المصرية وعلاقاتها الخاصة بالسودان من ناحية أخرى ، علاوة على الدور الأمريكي البارز في الضغط على أطراف المفاوضات للتوصل إلي الاتفاق،أدى ذلك كله إلي تحفظ الحكومة المصرية الأقرب إلي عدم الرضا عن الاتفاق حيث حرصت التصريحات الصادرة عن القيادات المصرية على التأكيد على أن مصر تدعم الاتفاق مادام يعمل على الحفاظ على وحدة السودان، وصرح وزير الخارجية المصري أنه : " إذا كان مفهوم الحكومة السودانية أن هذا الاتفاق يستهدف تأكيد وحدة السودان، والعمل من أجل وحدة السودان فهذا شيء تؤيده مصر وتدعمه" مؤكداً في ذات الوقت أن المبادرة المصرية الليبية مازالت قائمة(٦٥) .

وقد كشفت بعض الأحداث والتصريحات عن بوادر أزمة في العلاقات المصرية السودانية جوهرها اتفاق "ماشاكوس"، حيث استدعيت ملفات الحدود والمياه والمعارضة إلي ساحة الصحافة والإعلام؛ إلا إنه سرعان ما تم احتواء تلك الأزمة في ظل إدراك متبادل على الجانبين على أن تصاعد الخلاف ليس من صالح أي من الطرفين في ظل الأوضاع العربية بصفة عامة، والمشكلات والقضايا الإقليمية الخاصة بكل طرف،و القضية الفلسطينية وتصاعد أزمة العراق بالنسبة لمصر في ظل تعارض الرؤية المصرية مع رؤية وممارسات الولايات المتحدة (٦٦)، وتصاعد حدة التوتر السودانية الإريترية من جديد بما ينذر باحتمالات مواجهة(٦٧)، فضلاً عن اندلاع مشكلة "دارفور" غرب السودان وتصاعد مطالب المناطق المهمشة في السودان(٦٨)، علاوة على تعرض جيش الحكومة السودانية لهجوم من الجيش الشعبي لتحرير السودان في مدينة "توريت" وسقوط المدينة في أيد المعارضة الجنوبية المسلحة(٦٩)، علاوة على إصدار الولايات المتحدة الأمريكية قانون السلام في أكتوبر٢٠٠٢ بموافقة الرئيس بوش والذي يهدد بفرض عقوبات على الحكومة السودانية حال فشل جهود السلام الجارية، إضافة إلي النص على تجميد الأموال التابعة لعدد من المؤسسات السودانية الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية(٧٠). كل هذه العوامل أدت بالحكومة المصرية إلي المسارعة من جديد إلي تجاوز الصدمة الناجمة عن الاتفاق والتعامل مع معطيات الواقع الجديد في ضوء تلك المتغيرات والمعطيات التي باتت تكشف يوماً بعد يوم عن تعاظم دور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المنطقة بالغة الحساسية والأهمية للسياسة المصرية .

رابعاً: ملامح ومسار السياسة المصرية بعد اتفاق "ماشاكوس

شهدت السياسة المصرية تجاه القضية السودانية تطوراً ملحوظاً من حيث المحتوي والكثافة ويمكن إبراز أهم ملامح ذلك التطور في النقاط التالية :-

١ – تفعيل وتكثيف مساعي التكامل

حيث تصاعدت وتيرة الحديث عن ضرورات إحياء مشروعات وآليات ومؤسسات التكامل بين البلدين، وتم استئناف جهود اللجان المشتركة المختصة بذلك على الجانبين والذي يستهدف توسيع حجم التبادل التجاري والتعاون الفني بين البلدين، وأجريت عدة جولات من المباحثات بين الجانبين واستضافت القاهرة العديد من المسئولين السودانيين وفي مقدمتهم الرئيس عمر البشير لإجراء مشاورات حول القضايا المشتركة وفي مقدمتها مسار المفاوضات، وقد توجت تلك الجهود بزيارة الرئيس مبارك الخاطفة للسودان في أول مايو ٢٠٠٣ والتي تعتبر الأولى منذ ما يقرب من ثلاثة عشر عاماً، والتي كان لها أثر طيب في نفوس المسئولين والشعب السوداني باعتبارها رمزاً وتأكيداً على تجاوز حساسيات الماضي وتنامي الاهتمام المصري بالقضية السودانية، وتجدر الإشارة إلي أن مشروعات التكامل المقترحة اشتملت على عدة مشروعات تعليمية وصحية وثقافية يتم إجراؤها وتنفيذها في الجنوب السوداني في مقدمتها إنشاء عدد من المدارس وفتح فرع لجامعة القاهرة هناك[٧١] .

وعلى ذات الصعيد أعيد الحديث عن مشروعات لاستصلاح ملايين الأفدنة في السودان بالاستعانة بالخبرة والأيدي العاملة المصرية ورؤوس الأموال العربية (ليبيا) وفي هذا الصدد وقع اتحادا العمال المصري والسوداني اتفاقاً يقضي بتوطين نحو ٥ آلاف عامل مصري في السودان للاستفادة منهم في المجالات الزراعية، ورفع الاتحادان الاتفاق للقيادة السياسية في البلدين للتوقيع النهائي، وتجدر بالإشارة، إلي أن اللجان المشتركة شهدت منذ العامين الماضيين وحتى الآن ٢٠٠٣، توقيع العشرات من اتفاقيات التعاون المشترك التي تغطي كافة المجالات بين البلدين[٧٢] على نحو أعاد إلي الأذهان– على اختلاف الطبيعة والدرجة– أجواء توقيع اتفاقيات التكامل في الثمانينيات من القرن الماضي .

وتجدر الإشارة إلي أنه طرحت فكرة فتح مقر للحزبين الحاكمين في مصر والسودان كل لدى الطرف الأخر للعمل على تقريب وتدعيم فكرة التكامل بين البلدين والتنسيق بينهم .

٢- تعزيز جسور الاتصال بقوى المعارضة السودانية

وذلك انطلاقاً من المصالح المشتركة التي تجمع مصر بالمعارضة الشمالية في ظل شعور كلا الجانبين بالاستبعاد من اتفاق " "ماشاكوس" " الذي يقتصر على طرفيه الحكومة والحركة الشعبية، في ذات الوقت الذي عمدت الحكومة المصرية إلي تكثيف جهودها عبر الاتصال المباشر مع قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والاتصال غير المباشر من خلال حلفائه في التجمع الوطني للمعارضة السودانية وفي مقدمتهم الحزب الاتحادي وكذا حزب الأمة لإقناعهم بضرورة مشاركة كافة القوى الوطنية في أي اتفاق يتم التوصل إليه بشأن مستقبل السودان لضمان نفاذه واستمراريته. وقد استضافت القاهرة اللقاء الثلاثي بين كل من الحزب الوطني الاتحادي بزعامة الميرغني، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارنج، وحزب الأمة بزعامة الصادق المهدي الذي أسفر عن إعلان مشترك(٧٢) في ٢٠٠٣/٥/٢٤ جاء في مستهله أن اللقاء قد تم " في قاهرة المعز وعلى أرض مصر التي تشارك شعبنا المصير والجغرافيا والمصالح منذ فجر التاريخ "وأكد الإعلان على أن خبرة الماضي تشير إلي أن السلام العادل والدائم ينبغي أن يقوم على رضاء شعبي ووطني عام يشمل كافة القوى السياسية في مختلف أنحاء البلاد شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً.و أكد الموقعون على ضرورة بذل كافة المساعي لدعم المفاوضات ("الإيجاد") الجارية والسعي لخلق رضاء وطني من خلال المشاركة في دعم أي اتفاقات سلام قادمة من جانب كافة القوى السياسية.

وقد نص الإعلان أيضاً على أن قومية العاصمة ــ بمعنى المساواة بين كل الأديان والمعتقدات فيها- ضرورة لازمة للحفاظ على وحدة السودان على أسس جديدة؛ وأكد كذلك على أن مشاركة كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني في صياغة دستور الفترة الانتقالية هو الذي يؤدي إلي تحول ديمقراطي حقيقي، وأكد الموقعون على الاتفاق ضرورة قيام حكومة ذات قاعدة شعبية عريضة من خلال مشاركة كافة القوى السياسية في السلطة على مختلف الأصعدة وكافة المستويات. وأكد الإعلان كذلك على ضرورات الوحدة على أسس جديدة وكذا التأكيد على ما سبق أن اتفق عليه الزعماء الثلاثة في إطار اتفاقيات مقررات مؤتمر "أسمرا" المصيرية عام ١٩٩٥، والتي يؤدي تنفيذها إلي الحفاظ على وحدة البلاد على أسس جديدة في الحاضر والمستقبل .

وعلى ذات الصعيد وقع الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم في مصر وحزب الأمة اتفاق تآخي بين الحزبين، وكذلك دارت مباحثات بين الحزب الوطني الديمقراطي المصري والحزب الوطني الاتحادي ؛ بهدف صياغة ميثاق للعلاقات المصرية السودانية؛ يحول دون جعل تلك العلاقة عرضة للأنواء والأهواء، وقد تضمن مشروع الميثاق التأكيد على المصالح المشتركة للبلدين كل لدى الآخر، وضرورة تعزيز وحدة السودان الطوعية وفق ما أجمع عليه أهل السودان في مؤتمر القضايا المصيرية، تأكيد أهمية التكامل الاقتصادي لتحقيق رفاهية البلدين والاستغلال الأمثل للموارد؛ تأكيد الالتزام باتفاقية ١٩٥٩ لمياه النيل والتنسيق مع الدول النيلية الأخرى لتنفيذ المشروعات التي تحقق صالح كل المنتفعين بها والسعي لإيجاد آلية إقليمية لحماية وتطوير موارد النيل، التنسيق والتشاور في المجالات الأمنية والثقافية والدبلوماسية بما يحفظ استقرار البلدين ويعمق التعاون بينهما[٧٤] .

٣- تفعيل العمل الأهلي والعربي

حيث وافقت الحكومة المصرية على انعقاد أول "منتدى أهلي" في القاهرة يجمع بين منظمات أهلية غير حكومية مصرية وسودانية، في إطار ورشة عمل عقدت في شهر مايو ٢٠٠٣ بعنوان " التطلعات والتحديات : المجتمع المدني في وادي النيل "، تحت رعاية جامعة الدول العربية ووزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، وأشار برنامج الورشة إلي أنها تستهدف " إعداد وإطلاق خريطة للتحرك تستهدف تنمية وتفعيل التعاون في مجالات محدده بين المنظمات الأهلية العاملة في جميع أرجاء السودان ومصر لكي تكون رصيداً ثرياً، ودافعاً حياً ومتجدداً لتأصيل وتطوير العلاقات الأهلية " المصرية السودانية " في إطار المصير الواحد والمصلحة المشتركة[٧٥]

وقد شهدت أعمال الندوة حضوراً كبيراً من الجمعيات الأهلية السودانية، وبدرجة أقل من الجمعيات الأهلية المصرية على الأقل في الورشة الخاصة بأنشطة التنوير" ثقافة السلام والمواطنة " والتي كانت واحدة من محاور أربعة لورش العمل والتي دارت الثلاثة الأخرى حول[٧٦] :-

- الصحة العامة والإنجابية .
- التعليم وتنمية القدرات البشرية .
- تكوين التجمعات البشرية المنتجة .

وعلى الرغم من مناخ الحذر والتوجس والحساسية الذي شاب كثير من المناقشات فإن أوراق المنتدى ومناقشاته أوضحت وناقشت الكثير من تلك الحساسيات والمحاذير وكشفت– في إطارها– حجم الخلافات بين القوي الاجتماعية السودانية داخل السودان وخارجه وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين مصر من ناحية أخري، حول كثير من القضايا والموضوعات على نحو يمكن الاستفادة منه في البحث عن سبل التعامل مع هذه الرؤى والاختلافات(٧٧) .

وعلى صعيد العمل العربي المشترك دعمت مصر فكرة إنشاء صندوق عربي تابع لجامعة الدول العربية لإعمار جنوب السودان وتعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية السيدة منى مكرم عبيد كمبعوث خاص للسودان، فضلاً عن التقاء الأمين العام بزعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وإجراء مباحثات ومشاورات معه وكذا إرسال وفد من الجامعة العربية لزيارة جنوب السودان والاطلاع على أوضاعه واحتياجاته الأمر الذي مثل سابقة أولى من نوعها في تاريخ جامعة الدول العربية، ويكشف عن تنسيق عالى المستوى بين الجامعة وكل من الحكومة المصرية والسودانية في هذا الشأن(٧٨) .

واستناداً إلي ما سبق يمكن القول أن السياسة المصرية في إطار تصديها لمحاولات تجاهلها وتهميش دورها على صعيد القضية السودانية، وفي ضوء الأهمية الاستراتيجية لهذه القضية، عمدت إلي توظيف كافة القنوات الممكنة للحفاظ على مكانتها المركزية في تلك القضية؛ فتصعيد خطاب التكامل والتعاون المشترك بين مصر والسودان يطرح بقوة فكرة اتحاد الشمال السوداني مع مصر حال اختيار الجنوب الانفصال، وهي الفكرة التي تثير مخاوف كثير من القوى الإقليمية والدولية لما تتيحه لمصر من إمكانات ونفوذ إقليمي (إفريقي – وعربي) يمكن ترجمته تالياً لنفوذ دولي؛الأمر الذي قد يدفع – حال إدراكه على هذا النحو– إلي حرص تلك القوى على دعم خيار الوحدة السوداني والحيلولة دون انفصال الجنوب.

ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز جسور الاتصال مع قوى المعارضة الفاعلة على مشاربها وانتماءاتها الإقليمية يهدف إلي النفاذ إلي مشروعات وبرامج تلك القوى للحيلولة دون حدوث مفاجآت جديدة تتعارض والمصالح المصرية؛ ومحاولة إزالة ميراث الحساسية والحذر المتبادل بين مصر وبعض تلك القوى (الحركة الشعبية وحزب الأمة) على نحو يؤهل للقبول بمصر كوسيط محايد بين قوى المعارضة والحكومة

وعلى صعيد العمل الشعبي والعربي فيمكن القول أنه بدوره يصب في مساعي خدمة الرؤية المصرية للحفاظ على وحدة السودان ويمكن أن يتم طرح مبادرات اختبارية من خلاله لاستجلاء ردود أفعال الأطراف السودانية تجاهها قبل تبنيها من جانب الحكومة المصرية، علاوة على ما يمكن أن يقدمه الدعم العربي من عون في التخفيف ــ بعض الشيء ــ عن كاهل الاقتصاد المصري في إطار سعي مصر للترويج لاختيار الوحدة خلال الفترة الانتقالية السابقة على ممارسة الجنوبيين لحق تقرير المصير .

الخلاصة :-

يكشف التمعن في التطورات الأخيرة للسياسة المصرية تجاه السودان عن بعض ملامح التغير والثبات في تلك السياسة وهو ما يمكن إجماله في عدة ملاحظات ختامية

الملاحظة الأولى : أنه على صعيد المبادئ والرؤية المصرية تجاه القضية السودانية مازالت القناعة المصرية أن افضل الحلول هو خيار الوحدة وتسوية المشكلة في إطار وطني بعيداً عن مبدأ حق تقرير المصير حتى لو لم يكن يؤدي إلي انفصال .

الملاحظة الثانية : أنه علي صعيد الممارسة أصبحت السياسة المصرية أكثر قناعة وتحسباً لاحتمال إعمال مبدأ حق تقرير المصير وأن يختار الجنوبيون الانفصال الأمر الذي أدى إلي فتح مزيد من قنوات الاتصال مع الطرفين الشمالي والجنوبي في السودان للاحتفاظ بأكبر عدد ممكن من خيوط الصلة والاتصال بالقضية السودانية، واستكشاف نوايا الأطراف المختلفة تجاه مصر والسياسة المصرية ومصالحها، وهو ما يشير إلي تغير أساسي في السياسة المصرية يتمثل في التحول عن تصنيف القوى السودانية إلي أصدقاء، وأعداء والتعامل مع كل حسب تصنيفه، وهو ما يسميه أحد الباحثين "سمة التحيز السياسي"(٧٩)، كما تكشف التحركات المصرية أيضاً على الصعيدين الشمالي والجنوبي في السودان إلي تغير مماثل بدرجة أقل في ما وصفه ذات الباحث "بالتحيز الإقليمي" وسعي مصر للتعاون مع الشمال فيما يتصل بالمدارس والبعثات الدينية والصحية بدرجة أكبر بكثير من التعاون مع الجنوب.

الملاحظة الثالثة : أن الطابع الفوقي والأمني لصنع السياسة المصرية تجاه السودان مازال هو السائد على الرغم من منح مساحة للعمل الشعبي والأهلي حيث ارتبط ذلك المنح بإرادة السلطة وسيبقى كذلك مالم يستطع القائمون عليه تجذيره وتفعيله على نحو يتيح قدر من التوازن بين قوة المنظمات الأهلية والمجتمع المدني المهتم بالشأن السوداني وبين السلطة

بما يتيح لهذه المنظمات المشاركة في صنع القرار السياسي تجاه السوداني وحشد التأييد الشعبي له، بدلاً من الاقتصار على تلقي مخرجات الصناعة الفوقية للقرار والسعي للبحث عن دور في إطار تنفيذه .

<u>الملاحظة الرابعة :</u> أنه على الرغم من التحولات سالفة البيان فإن السياسة المصرية تجاه السودان ظلت تعمل فيما يعرف " بمستوى الحد الأدنى " الذي يرتبط بالنواحي الأمنية للعلاقات بفعل استمرار انشغال مصر بقضايا أخرى أكثر سخونة وإلحاحاً، ولذا ارتبط نشاط السياسة المصرية تجاه السودان بحالات المساس بقضايا المياه والحدود بالأساس وهو الأمر الذي أسفر عنه السمة التالية .

<u>الملاحظة الخامسة :</u> أن السياسة المصرية تجاه السودان كانت في معظمها رد فعل لتغيرات داخلية أو مساعي وجهود إقليمية ودولية تمس المصالح المصرية في السودان، الأمر الذي أفقد – متضافراً مع غيره من العوامل– صانع القرار المصري القدرة على بلورة شبكة من العلاقات المستمرة وإستراتيجية طويلة الأمد للسياسة مع وتجاه السودان، وجعل قوة الفعل والنشاط المصري، رهينة قوة وطبيعة الفعل على الساحة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية تجاه السودان .

ويلح على خاطري في ضوء موقف مصر من حق تقرير المصير في جنوب السودان تساؤل هو، لماذا لا تتبنى مصر خيار حق تقرير المصير ثنائي المراحل؟، بمعنى أنه في حالة اختيار الجنوب الانفصال لا يعتبر ذلك الاختيار نهائياً إلا بعد فترة انتقالية أخرى يتم بعدها إجراء استفتاء آخر إما بالعودة للسودان أو البقاء مستقلاً بذات الضمانات والآليات المنصوص عليها لإعمال حق تقرير المصير في الاتفاق وذلك للتغلب على عقبة الرغبة النفسية الجارفة للشعوب للاستقلال عند منحها حق تقرير المصير، ثم وقوعها أسيرة نظم دكتاتورية أو حروب أهلية؛ على نحو ما تكشف خبرة كثيرة من شعوب القارة الإفريقية التي دفعتها أوضاعها إلي مطالبة بعضها بالعودة إلي كنف الدول الاستعمارية السابقة،فضلاً عما يضعه ذلك الأسلوب المقترح لحق تقرير المصير من قيود على مساعي الانفصال، وكذا وعلى النظام الجديد خال اختيار الشعب الانفصال. هذه دعوة للأخوة القانونيين لتمحيص هذه الفكرة ومدى جديتها وإمكانيات تطبيقها وجدواها فيما يتصل بمصالح مصر الوطنية .

<u>خاتمة</u>

وفي ضوء كل ما سبق يمكن القول أن مستقبل السياسة المصرية تجاه السودان ومستقبل مشروعات ومواثيق التعاون والتكامل وجهود إعمار السودان، ستظل رهن التطورات الإقليمية (على صعيد القرن الإفريقي والشرق الأوسط) والدولية وموقف القوى الإقليمية والدولية (وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية)؛ طالما ظلت السياسة المصرية في إطار رد الفعل ولم تسع إلي بلورة إستراتيجية متكاملة للتعامل مع القضية السودانية تأخذ في اعتبارها كافة المتغيرات سالفة البيان وتراعي القدرات والإمكانات المتاحة لتنفيذها.

هوامش الدراسة

[1] محمود عابدين صالح: الصراع على السلطة في السودان (القاهرة: دار الأمين للطباعة، ٢٠٠٠)، ص١٧٨.

-د. حسن أبو طالب: "الأزمة السودانية والدور المصري" جريدة الأهرام (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٤ /١٢/١٩٩٩)

[2] المرجع السابق.

[3] راجع تلك التطورات:

- محمد عاشور مهدي: "السودان تنافس المبادرات وصراع الإرادات"، في مركز الحضارة للدراسات السياسية، أمتي في العالم: حولية قضايا العالم الإسلامي ١٩٩٩ (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠م)، ص ص ٥٢٩:٥٢٨.

- مركز الدراسات السودانية: حالة الوطن، التقرير السوداني السنوي الثاني، السياسة الداخلية وحركة المجتمع المدني ٢٠٠٠-٢٠٠١ (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١)، ص ص ٩٩-١٢١.

- محمد أبو الفضل: "السودان والصراع على السلطة: انقلاب أم تصحيح؟"، السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد ١٣٩، يناير ٢٠٠٠)، ص ص١٥٦-١٦٠.

[4] د.إبراهيم نصر الدين: "العلاقات المصرية السودانية في الميراث التاريخي : مدركات وسلوك"، آفاق إفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد ٣، العدد ١١، خريف ٢٠٠٢)، ص ص ١١١-١١٢.

[5] محمد عاشور، مرجع سابق، ص ٥٢٣.

[6] تم الاعتماد في رصد تلك السمات وغيرها على الدراسة التالية:

- د. أسامة الغزالي حرب،" السياسة المصرية تجاه السودان، ملاحظات أولية"، في: د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير: أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص ص ٧٦٤-٧٦٩.

[7] أنظر في تطور المشكلة وموقف النظم الحاكمة في السودان وتعاملها معها منذ الاستقلال:

- د. عبد الملك عودة :" مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال"، السياسة الدولية (عدد ١٠٩، يوليو ١٩٩٢)، ص ص٦-٢٧.

- د. إبراهيم نصر الدين :"قضية جنوب السودان"، في د. نازلي معوض (تقديم وتحرير): علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٩)، ص ص ٥٩-٩٨.

[8] للمزيد د. عبد الملك عودة، مرجع سابق : ص ص ١٢-٢١.

[9] مركز الدراسات الاستراتيجية: التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧(الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ص ٣٧٩-٣٨٠.
[10] المرجع السابق، ص ص ٣٨٦-٣٨٧.
[11] د. إبراهيم نصر الدين: قضية جنوب السودان، مرجع سابق، ص٧٩.
[12] المرجع السابق، ص٨٠.
[13] د. حسن أبو طالب، مرجع سابق .
[14] حول تلك الأحداث وجذورها انظر :
- محمد سليمان محمد: حروب الموارد والهوية (كمبردج: دار كمبردج للنشر، ٢٠٠٠)، ص ص ٣٣٧-٣٩٣ تمام مكرم البرازي: السودان: بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠١)، ص ص ١٥٢-١٥٣.
[15] د. عبد الملك عودة، مرجع سابق، ص ص ٢٢-٢٤.
- التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨، ص ٥٥.
[16] أنظر : د. عبد الملك عودة ، مرجع سابق.
- د. إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق.
[17] المرجع السابق، وأنظر أيضاً
- د. إجلال رأفت:"حق تقرير المصير لجنوب السودان ..هل يعادل الانفصال؟"، الأهرام ٢٠٠٢/١/٢٥.
وحول موقف الدولة الإفريقية ومنظمة الوحدة الإفريقية من حق تقرير المصير وتطبيقاته ، أنظر:
د. محمود أبو العينين:"حق تقرير المصير مع دراسة مقارنة لقضيتي إريتريا والصحراء الغربية"، رسالة دكتوراه (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧).
[18] د. إجلال رأفت، مرجع سابق.
[19] التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧، ص ٣٨٦.
[20] حول تلك المبادرة وتطوراتها ومواقف الأطراف المختلفة منها أنظر:
- محمد عاشور، مرجع سبق ذكره ، ص٥٢٤.
- مركز البحوث الإفريقية: التقرير الاستراتيجي الإفريقي (القاهرة: معهد البحوث الإفريقية، ٢٠٠٢)، ص ص ١٤٠-١٤١.
- معهد الإنماء العربي: التقرير الاستراتيجي الإفريقي (القاهرة: معهد الإنماء العربي، ٢٠٠٢)، ص ص ١٦٨-١٦٩.

– الهيئة القومية للإذاعة السودانية : "مبادرات السلام في عهد الإنقاذ" (السودان: الهيئة القومية للإذاعة السودانية، نشر المعلومات رقم ١٢، ديسمبر ١٩٩٦).

(٢١) حول ذلك التصور لطبيعة الصراع أنظر:

– د. إبراهيم نصر الدين: قضية جنوب السودان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٦-٨٧.

(٢٢) حيث أن الحكومة الكينية في مطلع الستينيات عندما اختار الصوماليون في المقاطعة الشمالية المعروفة بإقليم "نفد NFD" الانضمام للصومال، أعلنت أن عليهم إذا أرادوا الانضمام إلى الصومال أن يأخذوا جمالهم ويشدوا رحالهم إلى الصومال.

(٢٣) حول تلك الأبعاد أنظر:

- Arthur H.Westing(ed), Global Resource and International Conflict, (Oxford: Oxford university press, ١٩٨٦), p٩٤.

– د. عبد الملك عودة: " مستقبل العلاقات المصرية السودانية"، السياسة الدولية (عدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠)، ص ١٥٠.

– السفير مروان بدر: "الأبعاد السياسية لمشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل"، في : مجموعة من الخبراء والباحثين: مشروعات التعاون بين مصر ودول حوض النيل، سلسلة دراسات مصرية إفريقية (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، عدد ٨، سبتمبر ٢٠٠٢م، ص١٥.

- Kinfe Abraham:"The Nile Basin Disequilibrium"; Perception (Ankara: centre for strategic research, vol.٧, No.٣, ٢٠٠٢) pp٩٥-١٠٦.

(٢٤) حول تلك المياه وحجمها : أنظر

ـــ المهندس أحمد فهمي عبد الله: "الجانب الفني للتعاون مع دول حوض النيل حتى بداية مبادرة ١٩٩٨ في مجموعة خبراء وباحثين، مرجع سابق، ص٣.

– د. محمود أبو زيد (وزير الري المصري): مبادرة حوض النيل وصور التعاون الحالي مع دول الحوض وآفاق المستقبل، في: مجموعة خبراء وباحثين، مرجع سابق، ص٧.

– وعن احتياجات دول الحوض أنظر: Kinafe, op.cit.,p٩٧ .

(٢٥) أنظر المناقشات التي دارت حول محور المياه في العلاقات المصرية السودانية في د. أسامة الغزالي حرب (محرر): العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠)، ص ص ٢٠٦-٢١٤.

(٢٦) السفير مروان بدر : مرجع سابق، ص١٥،

– اللواء الدكتور – أحمد عبد الحليم: "النيل في دائرة الصراع الإقليمي والعالمي"، في مجموعة خبراء وباحثين ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٦-٣٣.

(٢٧) د. ضياء الدين القوصي: "المياه في سوق العولمة"، الأهرام ١٤/٥/١٩٩٩.

- مناقشات ندوة مشروعات التعاون المائي بين مصر ودول حوض النيل، في مجموعة الخبراء والباحثين، مرجع سبق ذكره، ص٤٧، وانظر:

- د. عبد الملك عودة :"الأمن المائي في حوض النيل"، الأهرام، ١١فبراير ٢٠٠٠.

- أحمد السيد النجار: مصر والنيل والأهمية الحيوية للتكامل مع جنوب وشمال السودان"، الأهرام ٢٠٠٢/٨/١٦م.

(٢٨) د. يونان لبيب رزق: الخبرة التاريخية في العلاقات المصرية السودانية "محاور أساسية"، في د. أسامة الغزالي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥٧-١٥٨.

(٢٩) د. مصطفى الفقي: السودان. فصل جديد ، الأهرام ٢٠٠٢/٨/٣.

(٣٠) أنظر في ذلك: محور العلاقات الاقتصادية في:

- د.أسامة الغزالي (محرر): مرجع سبق ذكره، خاصة دراسة،

- أ. أسامة غيث: التعاون والتكامل المصري السوداني -محددات الماضي، ووقائع الحاضر وقيود الرؤية المستقبلية، ودراسة، د. طه عبد العليم: التكامل الاقتصادي المصري والسوداني بين الضرورات والعقبات حيث تطرح الدراستان رؤيتين متمايزتين تحيطان تقريباً بمعظم المقولات الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين مصر والسودان.

(٣١) د. عراقي الشربيني :"العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل والقرن الإفريقي"، في: د. نازلي معوض (تقديم وتحرير)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٧-١٥٠.

(٣٢) د. محجوب محمد صالح :"العلاقات المصرية السودانية وإشكالية الإدراك المتبادل"، في اسامة الغزالي (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٨-١٤٩.

(٣٣) أنظر : د. إبراهيم نصر الدين :"العلاقات المصرية- السودانية..."، مرجع سبق ذكره، ص ص ١١١-١١٢.

(٣٤) من المصادر التي تم استقاء ذلك الرصد والرأي منها أنظر:

- د. أسامة الغزالي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٥٣-٧٥٤، ص ص ٧٦٣-٧٦٩.

- د. محمد سعد أبو عامود: "النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر"، السياسة الدولية (عدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧)، ص ص ٧٩-٨٣.

- د. حسن أبو طالب :"خصوصية العلاقة وتحدي انفصال الجنوب "، الأهرام.

- محمد الحسن أحمد :"العلاقات السودانية المصرية.. من التفكيك إلى التدعيم، الشرق الأوسط ، ٢٠٠٣/٥/٥م.

- السر سيد أحمد : الخرطوم بين القاهرة وواشنطن، الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٥/٣٠.

(٣٥) محمد سعد أبو عامود: مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨١.

(٣٦) أنظر:

- محمد أبو الفضل:"النظام السوداني عنصر للتطور أو الاستقرار"، في السياسة الدولية (عدد ١٢٨، أبريل١٩٩٧)، ص ص ٩١-٩٦.
- اللواء طه المجدوب:"أزمة السودان والبعد الاستراتيجي العسكري"، السياسة الدولية (عدد١٢ ، أبريل ١٩٩٧)، ص ص ١٢٠-١٢٦.
- التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧، مرجع سابق،
- التقرير الاستراتيجي السوداني لعام ١٩٩٨ (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩)، ص ص٧٧-٨٣.
- حيدر إبراهيم :"شرعية النظام تسقط في حرب بلا قضية"، (السياسة الدولية، عدد ١٤١، يوليو ٢٠٠٠)، ص ص ١١٢-١١٣.

(٣٧) راجع في ذلك: شهريات السياسة الدولية في الفترة منذ يناير ٢٠٠٠م.
- محمد عاشور، مرجع سابق، ص ٥٢٩.
- مركز الدراسات السودانية: حالة الوطن: التقرير السوداني السنوي الثاني: السياسة الداخلية وحركة المجتمع المدني ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١)، ص ص ٩٩-١١٩.
- محمد أبو الفضل: "الصراع على السلطة...."، مرجع سابق، ص ص ١٥٦-١٦١.

(٣٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٦، ص٥٠٢.

(٣٩) أنظر في تلك العلاقات وتطوراتها:
- محمد أبو الفضل: "النظام السوداني ... "، مرجع سابق، ص ص ٩٠-٩٦.
- د. صلاح سالم زرنوقة: "النظام السوداني من منظور علاقاته مع إيران"، السياسة الدولية، (عدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧) ص ص ٩٧-١٠٣.
- معتز سلامة: "النظام السوداني من زاوية علاقاته العربية"، (السياسة الدولية ، عدد ١٢٨، إبريل ١٩٩٧)، ص ص ٨٥-٨٩.
-التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧، مرجع سابق،
- التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص ٩٢-٩٩ .

(٤٠) راجع في ذلك:

Peter Woodward: The Horn of Africa State, Politics and International Relations (London: Tourise Academic Studies, ١٩٩٦).

(٤١) محمد أبو الفضل :"النظام السوداني ..."، مرجع سابق،ص ص ٩٠-٩٦.
- التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ص ٥٩-٦٦.
- تمام مكرم البرازي: مرجع سابق، ص ص ٦٠-٨٠.

(٤٢) حول أثر ثقافة النخبة السياسية في السودان على سياستها الخارجية أنظر:

- الوليد سيد محمد علي بشير: أثر الثقافة السياسية في سياسة السودان الخارجية ١٩٨٩ -١٩٩٩، رسالة ماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢) ، ص ص ٨٨-١٢٧، ص ص ١٧٧-١٩٣.

- د. وليد عبد الناصر :"النظام السوداني والحركات الإسلامية والقومية"، السياسة الدولية (عدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧)، ص ص ١٠٤-١٠٩.

(٤٣) د. عبد الملك عودة، الطريق إلى "ماشاكوس" ، الأهرام ٢٠٠٢/٨/٢٨م.

- د. جمال عبد الجواد :"الشمال والجنوب: مشكلتان في السودان"، الأهرام ٢٠٠٢/٩/٤.

(٤٤) د. عمرو عبد السميع :"السودان: نقطة تماس أخرى مع الإدارة الأمريكية"، الأهرام ٢٥/ ٢٠٠١/٢م.

- صلاح الدين حافظ : "السودان قبل فوات الأوان"، الأهرام ٢٠٠٢/٧/٣١م.

- أشرف راضي :"إدارة العلاقات السودانية الغربية"، السياسة الدولية (عدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧)، ص ص ١١٤-١١٧.

- هاني رسلان:"أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان"، السياسة الدولية (عدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢)، ص ص ١٣٢-١٣٥.

- محمد أبو الفضل :"الولايات المتحدة والمسألة السودانية"، السياسة الدولية (عدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢)، ص ص ١٤٢-١٥٠.

(٤٥) محمد أبو الفضل: "السودان ...تعقيدات سياسية..."، مرجع سابق.

(٤٦) د. عمرو عبد السميع، مرجع سابق، وأنظر أيضاً:

التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص ٩٩-١٠٠.

(٤٧) حكمت محكمة أمريكية بعدم صحة المزاعم الأمريكية بشأن استخدام المصنع في إنتاج أسلحة محظورة، أنظر: عمرو عبد السميع، مرجع سابق.

(٤٨) راجع في ذلك:

- د. حسن أبو طالب :"مأزق الحل السياسي في السودان"، السياسة الدولية (عدد ١٣٦، أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٦٢.

- Secretary of State Madeleine K.Olbright: on the record briefing on her trip to Africa, CTBT and resource (Washington D.C. October ٢٥, ١٩٩٩)at: http://secretary.state.gov/www/statement/١٩٩٩/٩٩/٠٢٥.html .

- Albright Statement to Sudan Summit, ١١/٩/١٩٩٩ at: http://secretary.state.gov/www/statements/١٩٩٩/٩٩/١٠٩.html

(٤٩) هاني رسلان: مرجع سابق، ص ص ١٣٢-١٣٤. ولمزيد حول اثر النفط ولوبي البترول على السياسة الأمريكية تجاه السودان، أنظر:

- مجدي صبحي: "النفط جائزة "ماشاكوس" الموعودة"، الأهرام ١٦/٨/٢٠٠٢م.
- مصطفى سامي :"رائحة بترول الجنوب تزكم أنفاس السودان الموحد"، الأهرام ٣٠/١١/٢٠٠٢.

(٥٠) هاني رسلان: مرجع سابق، ص ١٣٣، وانظر أيضاً:
- معهد الإنماء: التقرير الاستراتيجي الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٤-١٧٥.

(٥١) هاني رسلان: مرجع سابق، ص ١٣٣.

(٥٢) معهد الإنماء، مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٥٣) هاني رسلان ، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٥٤) تم الاعتماد بالأساس على:
- الهيئة القومية للإذاعة السودانية، مرجع سابق، ص ص ٤-١٣.
- د. عبد الملك عودة، "مستقبل جنوب السودان.. "، مرجع سابق، ص ص ١٢-٢٧.
- محمد عاشور، مرجع سابق، ص ص ٥٢١-٥٢٣.

(٥٥) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق.

(٥٦) حول تلك المبادرة وبنودها ومواقف القوى المختلفة منها، أنظر:
- محمد عاشور، مرجع سابق، ص ٥٢٣.
- معهد البحوث الإفريقية: التقرير الاستراتيجي، مرجع سابق، ص ص ١٤٠-١٤١.
- معهد الإنماء، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٥٧) طالع وراجع في ذلك:
- د. عبد الملك عودة: العلاقات المصرية الإفريقية (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي:عدد ١٢٢،مارس، ١٩٩٨)، ص ص٣٦-٤٨. وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة الكتب الصادرة للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة في كتاب الأهرام منذ ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٣م وما بها من مقالات حول العلاقات المصرية السودانية بصفة خاصة والقضية السودانية بأبعادها المختلفة بصفة عامة تعتبر ثروة كبيرة في المعلومات والتحليلات المركزة في تعليقات الكاتب على الأحداث..

(٥٨) راجع نصوص المبادرة ومحتواها في :
معهد البحوث الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤١-١٤٢، وحول الدوافع وردود الأفعال تجاه المبادرة ، أنظر: محمد عاشور: مرجع سابق، ص ص ٥٢٣-٥٢٧.

(٥٩) د. إجلال رأفت: حق تقرير المصير، مرجع سابق.

(٦٠) محمد عاشور: مرجع سابق، ص ٥٢٦

(٦١) المرجع السابق، ص ٥٢٨، وكذلك هاني رسلان، مرجع سابق، ص١٣٥.

(٦٢) تم الاطلاع على نحو (مائة وعشرين) وحدة من وحدات البيانات (مقال -تحقيق- خبر - عمود) الواردة على موقع الأهرام على شبكة الانترنت من إجمالي ٢٠٣ وحدة، أسفر عنها البحث بمدخل "ماشاكوس" ". في فترة إعداد البحث، تراوحت ما بين تصريحات رسمية وغير رسمية، وآراء معارضة في معظمها للاتفاق ومحذرة من مغبته على نحو ما تكشف مقالات الدكتور حسن أبو طالب، الدكتور إبراهيم نصر الدين، الدكتور عمرو عبد السميع، الدكتور مصطفى الفقي، الدكتور جمال عبد الجواد، أ. فتحي أبو عيانه، أ.محمد أبو الفضل، أ.يوسف الشريف، أ.إحسان بكر، أ.هاني رسلان، أ. محمود مراد، أ. إبراهيم نافع، وإن لم يخل الأمر من آراء مؤيدة للاتفاق ومرحبة به ومنها كتابات الدكتورة إجلال رأفت والأستاذ حلمي شعراوي، واكتفى البعض برصد الأحداث وسياقها "بحياد" دون محاولة اتخاذ موقف مؤيد أو معارض لها ومن ذلك كتابات الدكتور عبد الملك عودة و أ.عمر عبد اللطيف وأ. صلاح الدين حافظ التي دعت للتعامل مع معطيات الواقع واحتمالاتها.

(٦٣) راجع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٤-١٤٦.
- معهد الإنماء، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٧٦-١٧٨.

(٦٤) المرجع السابق، ص ١٧٦، وأنظر في نقد هذا النص:
- د. إبراهيم نصر الدين :"المسألة السودانية..إلى أين؟".، مجلة آفاق إفريقية، المجلد ٣، عدد ١١ ، خريف ٢٠٠٢)، ص٨.

(٦٥) معهد الدراسات الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص١٤٦، وراجع كذلك تصريحات الرئيس مبارك ووزير الخارجية أحمد ماهر خلال الأشهر التالية لتوقيع اتفاق "ماشاكوس" ، حيث تكشف بوضوح الاستياء الضمني لاستبعاد مصر عن فعاليات الاتفاق.

(٦٦) عمرو عبد السميع، مرجع سابق،

(٦٧) يوسف الشريف:"نهاية مشاكوس وحكومة قومية في السودان"، الأهرام ٢٠٠٢/١٢/٤م.
- مصطفى الفقي: مرجع سابق،
- مصطفى الفقي:"موسم النظرة إلى الجنوب"، الأهرام ٢٠٠١/٥/٢٢.
- محمد أبو الفضل :"الخلاف بين إريتريا والسودان في ميزان العلاقات الإقليمية"، السياسة الدولية (عدد١٥١، يناير٢٠٠٣)، ص ص ٢٤٤-٢٤٦.

(٦٨) محمد إبراهيم الشوشي:"اتحاد جمهوريات الأراضي السودانية المحررة"، الأهرام ٩/١٧/ ٢٠٠٢.

– عطيه عيسوي :"جرح آخر ينزف"، الأهرام ٢٠٠٣/٥/١٩، وكذلك أنظر:

– هاني رسلان:"المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان: المسار الموازي لمبادرة "الإيجاد" "، السياسة الدولية (عدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣)، ص ص ٢٦٤-٢٦٨.

(٦٩) معهد الإنماء: مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٧٠) هاني رسلان:"موقف الولايات المتحدة من مشاكوس وقانون (سلام السودان)"، السياسة الدولية (عدد ١٥١، يناير ٢٠٠٣)، ص ص ٢٢٦-٢٣٤.

– معهد الإنماء، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٧١) الأهرام ٢٠٠٢/٥/٢.

(٧٢) راجع جريدة الأهرام خلال النصف الأول من هذا العام وخاصة شهري إبريل ومايو ٢٠٠٣م.

(٧٣) حصل الباحث على نص الاتفاق بالانجليزية من مكتب الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث لم تنشره كاملاً أي من الصحف العربية حتى تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٠.

(٧٤) أنظر نص المشروع في جريدة الأهرام في ٢٠٠٣/٥/٢٦.

(٧٥) المنتدى الأهلي "مصر والسودان" للسكان والتنمية: برنامج ورشة عمل: التطلعات والتحديات أمام المجتمع المدني في وادي النيل"، ورقة خلفية عن المنتدى يمكن الحصول عليها من صفحة المنتدى على شبكة المعلومات www.nepd.org

(٧٦) المرجع السابق، ص٢

(٧٧) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٧٨) حول موقف الجامعة والدول العربية بصفة عامة من تطورات الأوضاع في السودان، أنظر :

– محمد أبو الفضل:"الموقف العربي من المسألة السودانية"، السياسة الدولية (عدد ١٥٢، أبريل ٢٠٠٣م)، ص ص ٢٧٢-٢٧٦.

(٧٩) أسامة الغزالي : مرجع سابق، ص ص ٧٦٨-٧٦٩.

سياسة مصر تجاه قضية التحرير السياسي والاقتصادي وتطوير التعليم في مصر والدول العربية: ما بين رد الفعل للمبادرة الأمريكية والحاجة للإصلاح

د.وفاء الشربيني

تمهيد:

من المؤكد أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الأراضى الأمريكية ستسجل كأبرز أحداث القرن الجديد الذى نعيشه. وهذا لا يرجع إلى حجم الخسائر المالية والبشرية التى منيت بها الولايات المتحدة الأمريكية من جراء هذه الهجمات، وإنما يرجع – بالأساس – إلى اهتزاز هيبة القوة العظمى الوحيدة فى العالم – بعد سقوط الاتحاد السوفيتى – وإلى التداعيات والتحولات الخطيرة التى ترتبت على هذه الهجمات، ليس على صعيد المجتمع الأمريكى فقط ولكن على الصعيد العالمى وذلك من خلال انطلاق الولايات المتحدة فى "حربها ضد الإرهاب" والتى بدأت أولى مراحلها فى أفغانستان وامتدت إلى العراق ومازالت مستمرة حتى الآن. فهى حرب لم يحدد مداها الزمنى ولا المستهدفين منها ولا الوسائل المتبعة فيها. حيث احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بحق تعريف العمل الإرهابى، وحق تجريمه، واختيار الأسلوب الأمثل للعقاب.

وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق فى العالم تأثراً بتوابع زلزال الحادى عشر من سبتمبر، كما أطلق عليه بعض المحللين السياسيين، ليس فقط من حيث الخسائر المادية والاقتصادية التى لحقت بدول المنطقة، ولكن انطلاقاً من موقع العرب من حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب. فمنذ وقوع الهجمات، كان العرب والمسلمون محل اتهام، فأعلنت الإدارة الأمريكية أن مسئولية تنفيذ هذه الهجمات تقع على عاتق مواطنين عرب، وأغلبهم من المملكة العربية السعودية، كما أعلنت الولايات المتحدة لوائح للتنظيمات الإرهابية تضمنت عديداً من الأحزاب والتنظيمات المشروعة والموجودة فى دول عربية وممثلة فى بعض برلماناتها وغير ذلك من الإجراءات والسياسات العديدة التى استهدفت العرب والمسلمين فى جميع أنحاء العالم(١).

كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى، الدول العربية بالتعاون معها لكسب "الحرب ضد الإرهاب"، والتى اعتبرها الرئيس الأمريكى بوش الابن تحدياً يواجه الأمن القومى الأمريكى، وذلك بإعلان عبارته الشهيرة "من ليس معنا فهو ضدنا"

وفى إطار هذا التحدى الجديد الذى يواجه السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، تبنت إدارة الرئيس جورج بوش سياسة تغيير المجتمعات العربية التى لا ترضى الولايات المتحدة عن تنظيمها السياسى أو توجهاتها الثقافية، وتستند هذه السياسة الجديدة للولايات المتحدة فى المنطقة العربية إلى حجة أن السلبيات الخطيرة التى تكتنف الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية لعديد من المجتمعات الواقعة فى منطقة الشرق الأوسطى قد أدت إلى انتشار فكر الإرهاب والتطرف وبالتالى كان على الولايات المتحدة اجتثاث جذور التطرف وتجفيف منابع الإرهاب- كما عبر عن ذلك الساسة الأمريكيون - وذلك بتغيير بنية هذه المجتمعات.

اعتمدت الولايات المتحدة في سياستها لإحداث التحولات والتغيير فى المنطقة العربية على الوسائل العسكرية - كما حدث فى احتلالها للعراق وتغيير نظامه السياسى - أو على الوسائل السلمية، وذلك بتقديم المساعدات والمعونات المالية للإسراع فى تنفيذ مطالب الإصلاح السياسى والاقتصادى والثقافى وفقاً للمعايير الأمريكية.

وفى هذا الإطار تأتى المبادرة الأمريكية الجديدة للشراكة فى الشرق الأوسط والتى أعلنها كولن باول وزير الخارجية الأمريكية فى شهر ديسمبر ٢٠٠٢، والتى تهدف فى النهاية إلى إعادة تشكيل المنطقة وفرض أوضاع معينة لتعزيز الخطة الإستراتيجية الأمريكية على مستوى النظام الدولى.

والهدف من هذه الدراسة هو سرد وتحليل ردود الأفعال المختلفة تجاه مبادرة الشراكة الأمريكية فى الشرق الأوسط من ناحية، وإبراز أهم المخاطر والتحديات التى تواجهها مصر من خلال تعاملها مع هذه المبادرة، وتأثير ذلك على دورها الإقليمى فى المنطقة من ناحية أخرى، مع وضع هذه المبادرة فى إطارها العام والأشمل للإستراتيجية الأمريكية الجديدة فى التعامل مع أنظمة وشعوب المنطقة العربية والعالم بأسره.

وفى إطار الهدف من الدراسة، لابد من التوقف عند تحليل دقيق لخطاب كولن باول الذى أعلن فيه المبادرة، والذى اتسم بالقدرة العالية على الصياغة واختيار العبارات المقنعة. وأيضاً - وهو الأهم من وجه نظر الدراسة - التوقف عند محاضرات ريتشارد هاس مدير إدارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية الأمريكية، والتى تعد الأساس النظرى لمبادرة الشراكة التى أعلنها باول، وذلك لمعرفة المنطلقات الفعلية والدوافع العملية من إعلان مبادرة الإصلاح فى الشرق الأوسط.

وتأسيساً على ما سبق، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء يتناول أولها، عرض الأفكار والقضايا التى طرحها باول فى مبادرته وتقييم وتفنيد أهم المقولات النظرية التى بنيت عليها المبادرة، أما الجزء الثانى فيقوم بالرصد والتحليل لنماذج من ردود الأفعال المختلفة تجاه هذه المبادرة، ومحاولة فرض الإصلاح من الخارج، أما الجزء الثالث، فيناقش تأثير تعامل مصر مع هذه المبادرة على دورها الإقليمى فى المنطقة، وذلك فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الأشمل والأعم فى تعاملها مع منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١.

أولاً:الملامح الرئيسية "لمبادرة الشراكة" الأمريكية الشرق أوسطية وأسسها النظرية:

تعتبر دراسة وتحليل الخطاب الذى ألقاه كولن باول وزير الخارجية الأمريكية فى الثانى عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٢، والذى أعلن فيه الملامح الرئيسية "لمبادرة الشراكة" الأمريكية الشرق أوسطية، غير كافية ما لم يسبقها أو يلحقها تحليلاً للمحاضرات الهامة التى ألقاها ريتشارد هاس – مدير إدارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية – قبل إعلان المبادرة أو بعدها.

فقد ألقى هاس محاضرة هامة أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن حدد فيها الأسس النظرية "لمبادرة الشراكة" الجديدة، والأهداف المرجو تحقيقها فى إطار تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كما ألقى محاضرة أخرى أمام طلبة معهد السلك الدبلوماسى الخارجى بواشنطن يوم ٢٠٠٣/١/٢ تعرض فيها لأهم التحديات التى تواجه مفهوم السيادة بالمعنى التقليدى والتعريف الجديد لمفهوم السيادة فى عالم اليوم، وتمشياً مع ضرورة هذا الربط، يتعرض هذا القسم من الدراسة بالعرض والتحليل لوثيقتين هامتين هما: خطاب باول الذى أعلن فيه الملامح الرئيسية "لمبادرة الشراكة" ومحاضرات هاس التى تضمنت الأسس النظرية للمبادرة فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الأشمل لترويج ونشر الديمقراطية.

١- الملامح الرئيسية "لمبادرة الشراكة" الأمريكية الشرق أوسطية

أعلن كولن باول وزير الخارجية الأمريكية فى خطابه الذى ألقاه فى "مؤسسة التراث" بواشنطن فى الثانى عشر من شهر ديسمبر ٢٠٠٢، الملامح الرئيسية لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، وقد أعطى لها عنواناً فرعياً سماه "بناء الأمل للسنين المقبلة" وقد

حضر اللقاء – بالإضافة إلى أعضاء المؤسسة – عدد من الدبلوماسيين فى السلك الدبلوماسى، منهم سفراء مصر ولبنان وتونس والجزائر، والممثل الفلسطينى الرسمى فى واشنطن، والعاملين فى الكونجرس وممثلين عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وسوف نعتمد فى تحليلنا لملامح هذه المبادرة على بعض الاقتباسات الحرفية من نص الخطاب ليمكن التعرف على المهارة الفنية العالية فى صياغة عباراته وفى الاستناد إلى المراجع العربية للتدليل على مصداقية أحكامه.

ينقسم خطاب باول إلى قسمين رئيسين، القسم الأول وهو تشخيصى، حيث عرضه لسلبيات الواقع العربى، أما القسم الثانى فهو برنامجى، من خلال إعلانه للركائز الثلاثة لمبادرة الإصلاح وهى: الإصلاح السياسى والاقتصادى والتعليمى بالإضافة إلى برنامج العمل المفصل الذى أعلنته الخارجية الأمريكية عقب انتهاء الخطاب[٢].

القسم الأول من خطاب كولن باول: أهمية منطقة الشرق الأوسط وتشخيص الواقع العربى

بدأ كولن باول خطابه بتوجيه الشكر إلى مؤسسة التراث – وهى مؤسسة يمينية محافظة – التى تولت الدعوة لمناقشة "الآمال والتطلعات التى نتقاسمها مع شعوب منطقة الشرق الأوسط" ثم تحدث عن رؤية مؤسسة التراث القائمة على "الرغبة فى بناء دول تزدهر فيها الحرية والرخاء وانتعاش المجتمع المدنى ومطابقة هذه الرؤية للرؤية التى تتقاسمها شعوب منطقة الشرق الأوسط لبلدانها.

ثم استعرض باول تزايد أهمية منطقة الشرق الأوسط للشعب والحكومة الأمريكية بعد أحداث ١١سبتمبر حيث ركز على ثلاثة أسباب: أولها، أهمية هذه المنطقة من الناحية الدينية حيث أنها مهد الديانات الثلاث فيقول باول:"إن لغتنا وتقاليدنا حافلة بإشارات إلى بيت المقدس، بيت لحم، مكة" كما أن هناك عائلات أمريكية عريقة لها جذور فى منطقة الشرق الأوسط، ثم يضيف إلى هذه الأهمية الدينية والتاريخية، أهمية اقتصادية تمثلها هذه المنطقة للشعب الأمريكى فيذكر "إن مزارعينا يزرعون القمح، وعمالنا يصنعون الطائرات والحاسبات الآلية ومنتجات أخرى كثيرة نبيعها لدول المنطقة، كما تستفيد الولايات المتحدة بالمقابل من البضائع والتجارة والاستثمارات من الشرق الأوسط، بالإضافة إلى هذين السببين، ذكر باول سبباً ثالثاً لتزايد أهمية هذه المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر بقوله: "وإنها لمأساة، أن آلاف من رجالنا ونسائنا ماتوا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أيدى إرهابيين ولدوا فى الشرق الأوسط واتجهوا إلى التطرف هناك" ونظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط قال

باول: "إدراكاً منا لأهمية المنطقة، قدمنا دماءنا وثرواتنا لمساعدة شعوب وحكومات المنطقة من خلال ما يزيد عن نصف قرن".

قد تجاهل باول ذكر البترول باعتباره سبباً من الأسباب المؤدية لتزايد أهمية الشرق الأوسط، وتعليقاً على ذلك يذكر المستشار طارق البشرى، إن الدرس الوحيد الذى نتعلمه بشكل إيجابى من هذا الخطاب، أنه إذا كان الأمريكيون يعتبرون بلادنا – وهى على بعد آلاف الأميال – مجالاً لاهتمامهم، فما أجرانا أن نعتبر فلسطين – وهى على بعد مائتى ميل – مجالاً لاهتمامنا وجزءاً لا يتجزأ من أمتنا ومن مستقبلنا(٣).

وانتقل باول بعد حديثه عن أهمية منطقة الشرق الأوسط، إلى ذكر أهم: التحديات التى تواجه السياسة الخارجية الأمريكية فى تعاملها مع المنطقة، وحصرها فى ثلاثة وهى كسب الحرب على الإرهاب، نزع سلاح العراق، وضع نهاية للصراع العربى – الإسرائيلى.

ففيما يخص التحدى الأول، أشاد بتعاون أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة، حيث فرضوا قيوداً على تمويل الإرهاب، اعتقلوا الإرهابيين المشتبه فيهم، تبادلوا المعلومات الاستخبارية مع الولايات المتحدة، أما التحدى الثانى، فهو نزع سلاح العراق، وطالب الأصدقاء والحلفاء ومجموع دول العالم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ لنزع سلاح العراق، وثالث التحديات، هو تحدى وضع حد للصراع الإسرائيلى – الفلسطينى من خلال إقامة دولتين تعيشان معاً فى سلام وأمان وفقاً لرؤية الرئيس بوش، وطالب الجانب الفلسطينى باختيار زعامة جديدة ومؤسسات جديدة، ووضع حد للعنف والإرهاب، كما طالب إسرائيل بالقيام باختيارات صعبة ومنها وقف إقامة المستوطنات وأعطى الأمل بإمكانية إقامة دولة فلسطين عام ٢٠٠٥.

ويعتبر باول أن مواجهة هذه التحديات التزام قومى يجب العمل على تحقيقه بهمة وعزم وتصميم "فهذه التحديات تؤثر بعمق على أمننا القومى وعلى مصالح الشعوب التى تعتبر منطقة الشرق الأوسط وطناً لها". وبالإضافة إلى مواجهة هذه التحديات الثلاث، فعلى الولايات المتحدة أن توسع من اقترابها وتعاملها مع منطقة الشرق الأوسط إذا كان النجاح هو رغبتها. وذكر أن هذا الاقتراب الجديد يقوم على العمل المتواصل والنشط لتنفيذ الإصلاح السياسى والاقتصادى والتعليمى بقوله: ((من خلال التعاون ما بين الشعوب

وحكومات المنطقة وشعب وحكومة الولايات المتحدة تقوم بسد الفجوة ما بين التوقع والواقع والتى أطلقت عليها الملكة رانيا ملكة الأردن "فجوة الأمل")).

انتقل باول بعد ذلك إلى تشخيص سلبيات الواقع العربى بالذات (فقد استثنى باول إسرائيل من منطقة الشرق الأوسط باعتبارها نموذج مثالى للديمقراطية الغربية)[٤] وليس منطقة الشرق الأوسط عامة. فقد أفرد باول مساحة كبيرة فى خطابه لتشخيص هذه السلبيات مستنداً إلى "تقرير التنمية البشرية" – الذى صدر عام ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، وشارك فى وضعه عدد من الخبراء العرب – فيقول باول: فى بداية هذا الجزء "هذه ليست كلماتى وإنما كلمات خبراء عرب نظروا إلى القضايا بعمق وهو يستند إلى الحقائق الصارخة". وكأمثلة بارزة لهذه السلبيات نسوق هذه الاقتباسات الحرفية من نص الخطاب للتعرف على ملامح صياغتها:

"إن حوالى ١٤ مليون راشد عربى يفتقرون إلى وظائف هم بحاجة لها ... وسيدخل زهاء مليون عربى آخر من الشبان والشابات سوق الوظائف – المزدحم أصلاً – خلال الأعوام الثمانية القادمة".

"... الاقتصاديات لا تولد ما يكفى من الوظائف فالنمو ضعيف والناتج المحلى الإجمالى لـــ ٢٦٠ مليون عربى أقل من ذاك الذى لأربعين مليون أسبانى" (من تقرير التنمية الإنسانية العربية).

"وداخلياً فإن كثيراً من الاقتصاديات تحكمها التنظيمات والمحسوبيات التى تغلق أبوابها أمام الكثير من الاستثمارات والتجارة العالمية.

".. دول الشرق الأوسط غائبة أيضاً عن الأسواق العالمية، إنها بالكاد تولد ١% من صادرات العالم غير النفطية ...".

بعد اعتراف الخطاب ببعض التقدم فى المجال السياسى يقرر: "ومع ذلك مازالت تحكم كثيراً من الشرق أوسطيين أنظمة سياسية مغلقة، وكثير من الحكومات تكافح مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها تهديداً، بدلاً من أن يرحب بها كأساس لمجتمع حر ديناميكى ومبشر بالأمل. ناهيك عن أن لغة الكراهية والاستعباد والتحريض على العنف لا تزال هى اللغة السائدة".

".. إن عدداً كبيراً من أطفال المنطقة يفتقرون إلى المعرفة التى تعين على الاستفادة من عالم الحرية الاقتصادية والسياسية. فعشرة ملايين طالب فى سن الدراسة تراهم إما فى

المنازل، أو يعملون فى الشوارع بدلاً من أن يكونوا فى صفوفهم المدرسية. وحوالى ٦٥ مليون من الأباء لا يحسنون القراءة أو الكتابة، ناهيك عن عزوفهم عن مساعدتهم فى دروسهم. وبالكاد يستطيع شخص واحد من كل مائة الوصول إلى كمبيوتر. ومن أولئك النصف فقط الذى يستطيع الوصول إلى العالم الأوسع عبر الإنترنت".

"... وهناك موضوع دائم يبرز من خلال هذه التحديات ألا وهو تهميش المرأة فى كثير من دول الشرق الأوسط. فأكثر من نصف نساء العالم العربى أميات، ويعانين أكثر من جراء البطالة والافتقار إلى فرص اقتصادية".

القسم الثانى من خطاب كولن باول: مبادرة الإصلاح السياسى والاقتصادى والتعليمى وبرامج العمل:

بعد تشخيص الأوضاع السيئة أو سلبيات الواقع العربى قال باول: "من أجل ذلك أعلن اليوم المبادرة التى وضعتها الولايات المتحدة لتقوم إلى جانب التغيير والإصلاح وإلى جانب مستقبل أرقى للشرق الأوسط، إلى جانب الأمل". وبدأ باول فى استعراضه الأعمدة الثلاثة لهذه المبادرة والتى تتضمن إطاراً لتعاون مستقبلى ومجموعة جديدة من البرامج خصصت الولايات المتحدة لها- بصورة أولية- ٢٩ مليون دولار قابلة للزيادة فى الأعوام القادمة بالإضافة إلى ألف مليون دولار مساعدات اقتصادية للعالم العربى.

تقوم الركيزة الأولى للمبادرة على تحقيق إصلاح اقتصادى لسد "فجوة الوظائف" وذلك بالتعاون مع القطاعين الخاص والعام لتحقيق الإصلاح وزيادة الاستثمارات وتطوير القطاع العام.

أما الركيزة الثانية، فهى لتحقيق إصلاح سياسى لسد "فجوة الحرية" وذلك بمشاريع لتنمية المجتمع المدنى، وتعميم المشاركة، ورفع أصوات النساء.

أما الركيزة الثالثة، فهى تحقيق إصلاح تعليمى لسد "فجوة المعرفة" بالتعاون مع الآباء والمعلمين من أجل إنشاء مدارس أفضل وفرص أكبر فى التعليم العالى.

وبعد إعلان باول للأعمدة الثلاثة التى قامت عليها المبادرة، وهى: العمل على سد الفجوات الثلاثة، "فجوة الوظائف"، "فجوة الحرية"، و"فجوة المعرفة"، فقد شرع فى استعراض الخطوات التنفيذية لهذا الإصلاح من خلال برنامج عمل أعلن جزء منه فى خطابه وأعقبه إعلان برنامج عمل تفصيلى من جانب الخارجية الأمريكية فى ذات اليوم وعقب انتهاء الخطاب مباشرة.

أ- برنامج العمل كما جاء بخطاب باول

استعرض باول فى الجزء الختامى من خطابه الخطوات التنفيذية التى اتخذت فعلياً لتنفيذ المبادرة أو تلك التى فى طريقها إلى التنفيذ، وأعلن باول أن البرامج ستفصل لتلائم احتياجات شعوب المنطقة وقد بدأها ببرامج الإصلاح الاقتصادى حيث ذكر "إن الأمل يبدأ بالحصول على راتب" وبالتالى ستعمل الإدارة الأمريكية مع الحكومات العربية لوضع قواعد اقتصادية ونظم تجذب الاستثمارات الأجنبية وتسمح للقطاع الخاص بالنمو والانتعاش، وستساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكخطوة أولى ذكر أنه سينشأ صندوق على غرار الصندوق البولندى لدعم المشروعات كما تعمل الإدارة الأمريكية على تقديم مساعدات فنية إلى عدد من الدول العربية لتلبية معايير منظمة التجارة العالمية وتعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية مع دول المنطقة من خلال عقد اتفاقات التجارة الحرة.

وتعنى برامج العمل فى إطار الإصلاح السياسى بانفتاح الأنظمة السياسية من خلال مشاركة المرأة العربية، وقد بدأت الإدارة الأمريكية مشروعاً إختبارياً أولياً مع ٥٥ امرأة عربية باستضافتهن فى الولايات المتحدة لمشاهدة الانتخابات الديمقراطية فى أمريكا(٥)، أما برامج العمل فى المجال التعليمى فتركز على برامج تعليم الفتيات وذلك لأهمية المرأة فى إحداث التنمية وتربية النشئ، واستعان باول هنا ببيت للشاعر النبيل حافظ إبراهيم: "الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق" وبذلك يدخل الشعر العربى فى الخطاب السياسى الرسمى للإدارة الأمريكية، بالإضافة لتوفير منح دراسية لإبقاء الفتيات فى المدارس وزيادة الإشراف الأبوى عليهن، وسيتم تنفيذ هذه البرامج فى المجالات الثلاث من خلال عملية مشاركة بين الإدارة الأمريكية ومواطنى دول منطقة الشرق الأوسط، والكونجرس ومع أية جهات أخرى تهدف إلى تنفيذ هذه الإصلاحات.

وفى ختام خطابه، أعلن باول وعيه الكامل بأهم العقبات التى قد تواجه هذه البرامج عند التطبيق، وتحدث عن طول المدة والوقت الذى سيستغرقه تنفيذ هذه البرامج لتحقيق تغيير جذرى، وتحدث عن محدودية الدور الذى تستطيع الجهات الخارجية بمفردها تقديمه لتحقيق التغيير المطلوب، واستعرض باول عدة أمثلة عن برامج يتم تنفيذها فعلياً بعد أحداث سبتمبر وطالب بتقييم البرامج السابقة لمزيد من تفعيلها. ليختتم خطابه الهام بقوله "علينا أن نسير

قدماً وبخطى أسرع ... إن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط تضيف أملاً إلى أجندة الولايات المتحدة والشرق الأوسط، إننا سنستخدم طاقتنا وقدراتنا ومثاليتنا لجلب الأمل إلى جميع عباد الله الذين يعتبرون الشرق الأوسط وطنهم".

ب- البرامج التفصيلية لمبادرة "الشراكة" كما أعلنتها الخارجية الأمريكية

أصدر مكتب المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية عقب انتهاء باول من خطابه يوم الخميس ١٢ ديسمبر، ورقة معلومات، أوضحت الجوانب العديدة لهذه المبادرة، من أهمها، حجم الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ مبادرة الشراكة من جانب الإدارة الأمريكية وقد تحددت بـــ ٢٩ مليون دولار كتمويل أولى لمشاريع اختبارية بالإضافة إلى قابليتها للزيادة فى الأعوام القادمة، كما تشمل المبادرة تقديم أكثر من ألف مليون دولار من المساعدات تقدم سنوياً إلى دول عربية، بالإضافة إلى تأكيد مفهوم الشراكة حيث يتم تنفيذها بالتعاون مع الحكومات العربية والمانحين الآخرين، ومؤسسات أكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وكجزء هام من المبادرة سيعاد تقييم ومراجعة المساعدات الأمريكية الحالية فى المنطقة لضمان وصول المساعدات إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص مع التركيز على النساء والأطفال، كما ذكرت ورقة برنامج العمل أن نائب وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج سيقوم بمهمة المنسق للمبادرة، ثم استعرض هذا البيان بعض الأمثلة التى تمولها وتتوقع أن تمولها الإدارة الأمريكية فى إطار مبادرة الشراكة فى المجالات الثلاثة: التعليم، الإصلاح الاقتصادى، وتنمية القطاع الخاص.

فيما يتعلق بمجال التعليم:

- برنامج "مشاركة من أجل التعليم" عن طريق تنفيذ برامج مثل: ورشة العمل فى جامعة ولاية جورجيا لقادة غير حكوميين من العربية السعودية، الكويت، اليمن، والإمارات العربية المتحدة.
- برامج تركز على تحسين حياة الفتيات والنساء عبر تدريبهن على القراءة والكتابة ومنح دراسية من أجل البقاء فى المدرسة.
- نشر التعلم الإلكترونى وربط مزيد من المدارس والطلاب بالإنترنت.
- تنفيذ برامج لتدريب المعلمين على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية وتوسيع الربط بين الجامعات من أجل التعليم العالى.

• تقديم منح دراسية من أجل الدراسة فى الولايات المتحدة وفى جامعات أمريكية فى المنطقة فى حقول كالاقتصاد، التعليم، إدارة الأعمال، تكنولوجيا المعلومات، والعلوم.

وفيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادى وتنمية القطاع الخاص

• سيتم تقديم مساعدات إلى الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها وتقديم المساعدة التقنية بشأن معايير منظمة التجارة العالمية إلى دول أخرى فى المنطقة تتطلع إلى الانضمام إلى عضوية تلك المنظمة.

• تمويل المشاريع بإدارة القطاع الخاص لتوفير الرأسمال والمساعدة التقنية لرجال الأعمال الواعدين فى المشاريع والأعمال وإنشاء برامج لمشاريع صغيرة جديدة.

• تقديم منح دراسية أمريكية خاصة للتدريب، خاصة تدريب سيدات أعمال ناشئات من الشرق الأوسط.

• المساعدة فى إصلاح القطاع المالى للحكومات عبر المنطقة وتنفيذ برامج لمساعدة الجهود الجارية لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد.

أما بالنسبة للمجال الثالث وهو، توطيد المجتمع المدنى، فسيتم من خلال:

• آليات مثل صندوق الديمقراطية للشرق الأوسط لمساعدة منظمات وأفراد غير حكوميين ضمن الإطار السياسى للعمل من أجل إصلاح سياسى.

• دعم إنشاء المزيد من المنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات استطلاع الرأى، والمؤسسات الفكرية، وجمعيات الأعمال .

• برامج لزيادة شفافية الأنظمة القضائية والتنظيمية وتحسن أداء العملية القضائية، تدريب المرشحين لمناصب سياسية ولعضوية البرلمانات ومناصب أخرى منتخبة، والتدريب على الصحافة المطبوعة والإلكترونية[٦].

ج- ملاحظات نقدية أولية على خطاب كولن باول:

- لم تتحدث المبادرة عن الديمقراطية وإنما عن مجرد إصلاح وانفتاح سياسى، ويرجع ذلك إلى حكمة الصياغة التى أملت ترك القضية مفتوحة للمناقشة فى كل حالة على حدة، ولا نستبعد أيضاً أن يكون وراء ذلك تأثير للتيار الذى يرى أن الديمقراطية الحقيقية فى العالم العربى ليست فى مصلحة أمريكا.
- اختار وزير الخارجية الأمريكى لمبادرته عنواناً محبباً وهو" الشراكة"، ولا شك أنه قصد إلى اختيار العنوان بدقة، ولكن السؤال هو، هل قد قصد فعلاً الذهاب إلى ما تعنيه من

معانى؟ هل إعلان المبادرة كان نتيجة للشراكة كعملية تفاوضية بالمعنى الجاد؟ فما حدث هو نوع من الإبلاغ، إبلاغ قدمته الخارجية الأمريكية لعدد من الدول العربية دون أن تسعى لمجرد الحصول على موافقتها، ناهيك عن مساهمتها فى صياغة مضمون الإعلان ومن ثم الالتزام بمحتواه بحسبانه نتاج تفكير مشترك(٧).

- استخدمت لغة بالغة الكياسة واللباقة، إذ حرص الوزير ومدير إدارة التخطيط فى وزارته عن الاقتباس من مصادر عربية بدءاً من الشاعر حافظ إبراهيم ووصولاً إلى الملكة رانيا، ثم أكد الوزير أن هدف المبادرة هو "العمل المشترك مع الحكومات العربية لا العمل من وراء ظهرها" لسد الفجوات الثلاثة التى يعانى منها العالم العربى: فجوة الوظائف، فجوة الحرية، فجوة المعرفة، بل وأضاف الوزير فى تصريحاته أن لكل دولة الحق فى أن تختار لنفسها نوع التغيير وما إذا كانت فى حاجة إلى التغيير أصلاً، وإن كان قد عاد وصرح فى لقاء صحفى عقب إعلان المبادرة "كنا نأمل بالمساعدة فى التأثير عليهم من خلال كيفية تطبيق هذه التغييرات، وتحديد أشكال التغيير التى قد تكون أفضل بالنسبة لهم من غيرهم"(٨).
- اختيار مؤسسة التراث لكى تطرح أمامها المبادرة الجديدة، فالمؤسسة معروفة بمواقفها المتطرفة، ورؤاها غير الإيجابية تجاه العالم العربى، وبالتالى فإن طرح مبادرة أمريكية للإصلاح فى العالم العربى أمام هذه المؤسسة يدفع الدول العربية والرأى العام فيها إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التى تكمن وراء هذه المبادرة، و التساؤل عما إذا كانت النيات خالصة بالفعل، فلماذا اختار وزير الخارجية الأمريكى أن يطرحها أمام أبرز المؤسسات المتشددة، والمعروفة بمواقفها غير الإيجابية مع العالم العربى؟ إن المكان الذى يقع عليه الاختيار لكى تعلن منه المبادرة يدخل ضمن فهم الأطراف المستهدفة للرسائل الكامنة فى محتوى المبادرة(٩).
- الاعتماد على تقرير التنمية البشرية لتشخيص سلبيات الواقع العربى، والتعلل به لتبرير التدخل فى الشئون الداخلية للبلدان العربية، وهنا فارق كبير بين الصورة السلبية المطلقة التى تقدمها الإدارة الأمريكية عن طريق هاس للمجتمع العربى المعاصر والتى جاءت المبادرات الأمريكية لانتشاله منها، والصورة الإيجابية لمجتمع عربى ينقد ذاته من أجل بناء مجتمع مدنى جديد، فتقرير التنمية البشرية هو دليل على أن المنطقة العربية لا

تفتقر إلى القدرة الفكرية التحليلية أو إلى القدرة على النقد الذاتى البناء، فأزمة التنمية الإنسانية فى البلدان العربية لن تنفرج بالتدخل الأمريكى، ولكنها بلا شك ستتفاقم[١٠].

٢- الأسس النظرية لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية

تعد المحاضرة التى ألقاها السفير ريتشارد هاس مدير إدارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية بعنوان "مزيد من الديمقراطية فى العالم الإسلامى" فى يوم ٤ ديسمبر ٢٠٠٢ فى مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن، الأساس الفكرى والنظرى لمبادرة الشراكة التى أعلنها كولن باول، وبالتالى فإن عرض أهم الأفكار والأطروحات النظرية فى هذا الخطاب من ناحية، بالإضافة إلى عرض سريع للمفهوم الجديد للسـيادة، كما طرحه هاس فى محاضـرته التى ألقاها أمام طلاب معهد السـلك الدبلوماسى الخارجى بواشـنطن يوم ٢/ ٢٠٠٣/١ يعدا ضروريان للربط بين المبادرة والأهداف الحقيقية من إعلانها فى إطار الإستراتيجية الأمريكية الأعم والأشمل نحو العالم.

أ- أهم الاطروحات النظرية فى محاضرة هاس بعنوان "على الولايات المتحدة مسئولية ترويج الديمقراطية فى العالم الإسلامى

بدأ هاس خطابه باستعراض سريع لأهم إنجازات الولايات المتحدة فى دفاعها عن الديمقراطية عبر تاريخها وأسباب الاهتمام الأمريكى الدائم والشديد للترويج للديمقراطية وتشجيع الدول وترغيبها فى ممارستها، ويرجع ذلك- من وجه نظر هاس- إلى أن هناك صلة بين الازدهار والديمقراطية، فالعالم الديمقراطى هو عالم مسالم، ومن ثم فإن الديمقراطيات لا تتحارب، ثم تعرض بعد ذلك إلى تشخيص سلبيات الممارسة العربية فى مجال الديمقراطية من خلال استعراضه لبعض هذه النماذج مستنداً إلى "تقرير التنمية البشرية"، ثم بدأ هاس عملية نقد ذاتى للممارسات الأمريكية فى بعض الدول العربية والإسلامية وهو ما أطلق عليه "الاستثناء الديمقراطى" حيث تجاهلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قضية إدخال الديمقراطية فى الدول العربية والإسلامية، إما تجنباً للتدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول حرصاً على المصالح الأمريكية وأهمها البترول أحياناً، ووقف التوسع السوفيتى والإيرانى والعراقى، وتأمين وصول قواتها العسكرية إلى القواعد العسكرية فى المنطقة ومقاومة الخطر الشيوعى فى شرق آسيا أحياناً أخرى.

بدأ هاس بعد ذلك فى تجديد ذكره لهذه الدروس المستفادة، ومن أهمها: أن هناك عدة نماذج للديمقراطية ولا يوجد نموذج ديمقراطى واحد، موضحاً أن الانتخابات لا تصنع بالضرورة الديمقراطية، وأن الديمقراطية تحتاج إلى وقت، وأنها تعتمد على شعب مطلع ومتعلم، وأن وسائل الإعلام المستقلة تلعب دوراً حساساً فى تقوية المجتمع الدولى، وأن النساء عنصر حيوى فى الديمقراطية، وأن تحديث الاقتصاد القائم على قوى السوق يساعد فى إدخال عناصر الديمقراطية، وأنه يمكن بناء الديمقراطية من الخارج ولكن الأفضل بناؤها من الداخل[١١].

وبالتالى فإن القراءة الدقيقة للنص توضح أن محاضرة هاس تضمنت تعميمات زائفة عن انتصار الولايات المتحدة للقيم الديمقراطية عبر تاريخها، بالإضافة إلى تشخيص واقعى لسلبيات الواقع العربى، وأخيراً عدة مبادئ مغلوطة تنم عن وعى ودراية ودراسة لقضايا الديمقراطية، وليس المجال هنا لتقيم أو تفنيد هذه القضايا أو الأطروحات النظرية، خاصة وأن الأستاذ الكبير السيد ياسين قد قام بهذه المهمة باقتدار فى سلسلة من المقالات نشرتها جريدة الأهرام(١٢).

ب. "المفهوم الجديد للسيادة فى محاضرة هاس" "الحقوق القائمة والمسئوليات الناشئة"

افتتح هاس محاضرته بالقول بأن الولايات المتحدة تجد نفسها اليوم فى أوج قوتها على الصعيد العالمى، لكن أخطاراً جديدة تهدد أمن أمريكا القومى بدأت تظهر، ثم بدأ بالتعريف التقليدى لمفهوم السيادة الذى يعنى امتلاك السلطة الداخلية، مراقبة الحدود، استقلالية السياسة الخارجية، وعدم وجود تدخلات خارجية، ثم أوضح أن هذا المفهوم قد تعرض اليوم لتحديات مستجدة. فلم تعد الدولة القومية، بمعنى الدولة التى تملك السيادة المطلقة وغير المشروطة، موجودة الآن فقبل ظهور الدول القومية كانت هناك الإمبراطوريات والممالك.

ثم ذكر أمثلة من أوروبا لدول ما قبل السيادة قبل ظهور الدولة القومية حيث كانت السلطة السياسية تتقاسمها الإمبراطوريات والممالك والإمارات، وبهذا فإن هاس يعلن صراحة انتهاء عصر الدولة القومية فى العلاقات الدولية وبداية عصر الإمبراطوريات.

ويتطرق هاس بعد ذلك إلى التحديات التى تواجه الدولة القومية الآن والتى تجعل الاحتفاظ بالسيادة المطلقة وغير المشروطة عملية غير ممكنة حيث يلخص هاس التحديات المستجدة التى تواجه الدولة داخلياً وخارجياً فى أربعة تحديات فالدول الضعيفة تجاهد من أجل ممارسة حقها الشرعى فى بسط سلطتها داخل حدودها، وتقسيم الحدود يجعل عملية مراقبة وضبط الحدود أكثر صعوبة بالنسبة لجميع الدول، كما أن الحكومات تتخلى عن حريتها فى العمل فى مقابل المنفعة التى تجنيها من خلال التعاون الجماعى، فى حين تعرض الدول الخارجة على القانون سيادتها للخطر عن طريق اتباع سياسات متهورة محفوفة بالمخاطر تهدد مواطنيها والمجتمع الدولى على السواء ولذلك ينبغى على الولايات المتحدة أن تعدل أفكارها وإجراءاتها وسياستها وفقاً للخصائص المستجدة وهى:

- العمل على تقوية الدول الضعيفة:

حتى عهد قريب، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الدول العاجزة عن ممارسة سيادتها – قبل كل شئ – من خلال منظور إنسانى حيث كانت تثير الضمير الأخلاقي، حيث كان تأثير ذلك على الأمن القومى الأمريكى يبدو ضعيفاً، وجاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لتنبه السياسيين الأمريكيين إلى أن الدول الضعيفة كالقوية، يمكن أن تهدد الأمن القومى عن طريق توفير الأرضية لعصابات الإجرام، وتجار المخدرات والإرهابيين، ومن ثم، فإنه يجب التدخل لمساعدة هذه الدول التى تفتقر إلى ممارسة السيادة لتمكينها من ممارسة السيادة، أما فيما يختص بالدول العاجزة، فيبدو أن القول المأثور: "درهم وقاية خير من قنطار علاج" أصدق ما ينطبق عليها، ومن هذا المنطلق أعلن بوش فى مارس الماضى عن إنشاء صندوق الألفية الثانية (MCA) والغرض من إنشائه هو تقوية الدول المستعدة لمباشرة السير نحو الاستقرار والتطور، وسيعمد الصندوق إلى زيادة المساعدات التى تقدمها الولايات المتحدة بنسبة ٥٠% خلال السنوات الثلاث القادمة، وأوضح أن هذه المبادرة ذات مغزى يتعدى حجم المعونات، إنها تمثل منهجاً جديداً فى المساعدات الخارجية، فهى تقوم على "مبدأ المسئولية المشتركة" وعلى الحكومات الجديرة بنيل هذه المساعدات الجديدة أن تلتزم بأن تحكم بالعدل بين الناس، وتعزز الحريات الاقتصادية وتمنح السلطة للشعب.

إن ضبط مساوئ الحدود المفتوحة على الولايات المتحدة والعمل بشكل إنفرادى فى بعض الأحيان، ومع الآخرين فى أغلب الأحيان وذلك من أجل اقتفاء أثر شبكات الإرهاب والقضاء على تجارة المخدرات الدولية، وإنهاء تجارة نقل الناس عبر الحدود بصورة غير قانونية، ووقف تكاثر أسلحة الدمار الشامل، وضبط انتشار الأمراض المعدية، والتخفيف من التأثيرات السلبية لتدفق السيولة المالية على الاستقرار المالى، إن الصراع الدولى ضد الإرهاب يظهر ضرورة تعديل المفاهيم التقليدية للسيادة لمعالجة أخطار هذا العصر.

إن من أهم التحديات التى تواجه السيادة هى تلك النزعة نحو ارتهان أو توكيل حقوق السيادة طوعياً من أجل كسب الفوائد الناتجة عن التعاون مع مجموعة من الدول، وفى حين يزول التمييز بين "الأجنبى والمحلى" وبينما يتكامل الاقتصاد الوطنى مع الأسواق العالمية، تجد الحكومات والشعوب جميعها صعوبة أكبر فى تحقيق الأمن والرخاء والخير العام من خلال الجهود التى تقوم بها بمفردها، "فيذكر هاس أن فى حياتنا اليومية نرى أن التنازل عن الحرية المطلقة من أجل المصلحة العامة هو أمر نفعله على الدوام، فعند قيادتنا

السيارة نلتزم بالإشارات الضوئية، وذلك من أجل سلامتنا وسلامة الآخرين كما أننا نعتمد على الآخرين فى أن يفعلوا ذلك أيضاً، ويتساءل عن حجم الفوضى التى يمكن أن تحصل إذا ما حاول أحدنا قيادة السيارة على الجانب الأيسر من الطريق بدلاً من الجانب الأيمن، أو إذا قام البعض بقيادة سيارتهم خلال الليل دون استخدام الأضواء الكاشفة". فالنظام الدولى مثله مثل النظام الاجتماعى يعتمد على "قوانين السير"، ومن ثم فإن التعاون بين الدول ذات السيادة لا يمكن أن يحصل إلا إذا وافقت تلك الدول على وضع قيود لسلوكها واعترفت بالتزاماتها المتبادلة.

إن السيادة ليست شيكاً على بياض، إن الإجماع العالمى المستجد يعتبر أن السيادة تتوقف على تنفيذ كل دولة لبعض الالتزامات الأساسية نحو مواطنيها من جهة ونحو المجتمع الدولى من جهة أخرى، فعندما يتخلى أى نظام عن الارتقاء لمستوى المسئوليات أو يسئ استخدام صلاحياته، فإنه يجازف باحتمال فقدان امتيازاته وسيادته والتى تشمل فى أقصى الحالات حصانته ضد التدخل العسكرى، ومن ثم فإن السيادة فى هذه الحالة تُسلب بمعرفة المجتمع الدولى باستخدام حق التدخل فى الشئون الداخلية تدخلاً عسكرياً، وقد حدد هاس ثلاثة استثناءات لقاعدة عدم التدخل وهى: وقف الإبادة الجماعية، محاربة الإرهاب، الحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وذكر هاس مثالاً على اختفاء مصطلح عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، فى كثير من المنظمات والتجمعات الإقليمية، ففى مرسوم إنشاء الاتحاد الإفريقي الذى حل مكان منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)، وخلافاً لمنظمة الوحدة الإفريقية التى كانت تنظر إلى عدم التدخل على أنه مبدأ أساسى راسخ، فإن الاتحاد الإفريقي الجديد يلزم جميع الأعضاء باحترام حقوق الإنسان والحكم الجيد، وقد أنشأ من أجل ذلك نظام مراجعة لمراقبة حسن تطبيق هذه التعهدات، كذلك فقد شهدنا تطوراً فى النصف الغربى من الكرة الأرضية، حيث تعهدت جميع البلدان الأعضاء فى منظمة الدول الأمريكية – ما عدا كوبا – بانتهاج شرعية الديمقراطية، متعهدين بمعارضة أى إعاقة للعملية الديمقراطية.

ويعتبر هاس أن حق الدفاع عن النفس الذى يشمل الحق فى القيام بعمل "إجهاضى" ضد خطر واضح وشيك الحدوث هو أمر معترف به منذ وقت طويل فى القانون الدولى وفى الممارسة، ويذكر أن التحدى اليوم هو فى الأخذ بمبدأ الدفاع عن النفس ليتكيف مع الأخطار الاستثنائية التى يشكلها تكاثر أسلحة الدمار الشامل، واعتبر هاس أن التمييز الذى

كان يقول به المحامون الدوليون للتفرقة بين القيام بعمل لإجهاض خطر وشيك - والذى اعتبروه عملاً شرعياً - وبين القيام "بعمل وقائى" يتخذ ضد قدرات قيد النمو - والذى اعتبروه قابلاً للنقاش، فقد اعتبر التمييز التقليدى قد بدأ يزول، فالخداع الذى مارسته الأنظمة الديكتاتورية قد جعل التمييز بين القدرة على الهجوم وقرب حدوث الهجوم أكثر صعوبة، كما أنه من الصعب فى أغلب الأحيان معرفة نوايا بعض الدول، مما يدفعنا إلى الحكم عليها من خلال خلفية سلوكها العدوانى فى الماضى، كما أن الأمر الأكثر أهمية هو أن ازدياد الأسلحة المسببة للمآسى يعنى أن كلفة الاستخفاف بالأخطار المحتملة الناجمة عنها ضخمة جداً، وفى مواجهة أخطار جديدة مجهولة كهذه يجب أن نكون أكثر استعداداً مما مضى لنتأمل ما أوضحه - قبل قرن ونصف من الآن - وزير الخارجية آنذاك دانيال وبستر بعبارته "الدفاع عن النفس عن طريق استباق الحدث".

ويستطرد هاس مؤكداً على أنه فى الحالات الثلاث السابقة وهى، وقف الإبادة الجماعية، ومحاربة الإرهاب، والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن مبدأ عدم التدخل يبقى كما هو، فمع الحقوق تأتى الواجبات، ثم يعود فيؤكد على أن السيادة ليست مطلقة، إنها مشروطة عندما تنتهك الدول أبسط القواعد بارتكاب أو لسماح أو التهديد بالقيام بأعمال ضد أبناء شعبها أو ضد بلدان أخرى فإنها بذلك تعرض بعضاً من امتيازات السيادة للخسران.

ويختتم هاس محاضرته بضرورة إحداث توازن جديد بين حقوق الدول وواجباتها، هذا المفهوم الجديد للسيادة يجب أن يتكيف مع حاجات الدول الضعيفة من ناحية، وليهيئ لقوى المجتمع الدولى العمل عن فتح الحدود (العولمة) من ناحية أخرى، وليتلاءم مع الحاجة إلى التعاون ويتعاطى مع مسألة الأنظمة الدكتاتورية من ناحية ثالثة، ثم يستطرد قائلاً إن قدرتنا على تحقيق هذا التوازن الجديد هى التى - فى النهاية - ستحدد ما إذا كنا قادرين على أن نبتدع عالماً أكثر أمـــاناً وأكثر عـدلاً"(١٣).

وبعد عرض المفهوم الجديد للسيادة كما تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر، والذى يسمح لها بتنظيم الكون ووضع "قواعد السير" فيه، والذى يسمح لها بالتدخل لتغيير الأنظمة أو تعديلها أو إصلاح ما لما تراه - وفقاً لرؤيتها - مهدداً لأمنها القومى، وفى إطار هذا السياق الذى وردت فيه سياسة تغيير النظم والمجتمعات العربية سواء بالتدخل العسكرى أم بالتدخل السلمى عن طريق مبادرات الإصلاح، نتساءل حول ما

هى ردود الأفعال لهذه السياسات التى تفرض التأديب والتهذيب والإصلاح على النظم والشعوب العربية، هذا ما سوف يجيب عنه الجزء الثانى من الدراسة.

ثانياً: رصد وتحليل ردود الأفعال المصرية على "مبادرة الشراكة الشرق أوسطية"

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى رصد ردود الفعل المصرية على مبادرة كولن باول أو مبادرة الشراكة، وتحليلها، وتقويمها بما يسمح باكتشاف حدود الاتفاق والاختلاف بين ردود الأفعال على المستوى الرسمى من ناحية، والمستوى الغير رسمى من ناحية أخرى، فضلاً عن البحث عن تفسيرات لإبراز ردود الفعل وأهمها - سواء كانت رسمية أو غير رسمية - لتكشف لنا الدراسة فى حصيلتها النهائية عن أهم محددات التعامل العربى وأبعاده، وسيتم رصد ردود الأفعال على مستويين، المستوى الرسمى الحكومى، والذى يمثله النظام الحاكم، والمستوى غير الرسمى، والذى تمثله ردود فعل عناصر من المفكرين والمثقفين والباحثين المعبرين عن تيارات فكرية متعددة أو قوى سياسية متباينة سواء تم التعبير عن ردود الفعل هذه فى شكل إعلان بيانات، تنظيم ندوات، ومؤتمرات أو كتابة مقالات لتحديد الموقف من هذه المبادرة.

ونظراً لتعدد ردود الأفعال فإنه لن يتم رصدها بشكل حصرى أو شبه حصرى، ولكن ستأخذ الدراسة بأسلوب انتقائى يقوم على رصد الاتجاهات الأساسية من المبادرة وتحليلها وتدعيمها بنماذج وأمثلة مع إبراز ردود الأفعال التى عبرت عنها أطراف أساسية، سواء على المستوى الرسمى أو على المستوى غير الرسمى (على مستوى النخبة المثقفة).

١- ردود الأفعال للمبادرة على المستوى الرسمى الحكومى

عقب إعلان مبادرة كولن باول فى يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢، نشرت الصحف القومية خبر إعلان هذه المبادرة، وقد أسموها "مبادرة التعاون مع دول المنطقة"، والتى تتضمن إعلان الولايات المتحدة عن مبادرة جديدة للمشاركة مع دول الشرق الأوسط تحت شعار زيادة الفرص أمام دول المنطقة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية لرفع المستوى المعيشى للشعوب. وأن هذه المبادرة ستقدم التمويل للمشروعات المشتركة بين الولايات المتحدة وحكومات وشعوب الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، وسيتولى مساعد وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج مهام تنسيق مشروعات المبادرة التى ستكون بمثابة منتدى يضم الولايات المتحدة والحكومات والشعوب من خلال المنظمات غير الحكومية، وركزت الصحف على إجمالى المساعدات الاقتصادية التى تقدمها الولايات المتحدة لمصر، والتى

تبلغ ٦١٥ مليون دولار مساعدات مدنية للعام الحالى، مع التأكيد على أنها لن تتأثر بالمبادرة الجديدة، كما أن المساعدات العسكرية لن تتأثر أيضاً وأشارت الصحف إلى تخصيص الإدارة الأمريكية حوالى ٢٠ مليون دولار لتنفيذ مشروعات فى عدة دول من بينها مصر(١٤).

وكأول رد فعل رسمى من جانب الحكومة المصرية لمبادرة كولن باول، أعلن السيد/ أحمد ماهر وزير الخارجية، يوم ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢ أن مصر تدرس البيان الذى ألقاه وزير الخارجية الأمريكية كولن باول حول إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية فى العالم العربى، فى الوقت الذى أشاد فيه باول فى خطابه بدعوة الرئيس حسنى مبارك لتعزيز القدرات الاقتصادية فى المنطقة.

وأوضح ماهر أنه على الرغم من النيات الطيبة فى بعض أجزاء البيان، فإنه لم يتطرق إلى جوهر مشكلات المنطقة، والمتمثلة فى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى، وإتاحة الفرصة لجميع شعوب المنطقة لكي تعيش فى أمن وسلام، وتتعاون من أجل بناء مستقبل أفضل(١٥).

ومن جانب آخر أعلن السيد/ نبيل فهمى سفير مصر لدى الولايات المتحدة، والذى كان ضمن فريق الدبلوماسيين الذين حضروا المحاضرة التى ألقاها كولن باول، والتى أعلن فيها المبادرة فى مؤسسة التراث، أن مصر ستدرس بيان باول من زاوية مدى تحقيقه وفائدته لمصالح الدول العربية والإسلامية، وأشار إلى أن ذلك يتطلب بعض الوقت للوصول إلى التقويم المناسب.

وشدد نبيل فهمى على أن أى طرف لا يستطيع فرض آراء أو صيغ معينة على مجتمعات أو بلدان أخرى، وأن باول نوه فى كلمته إلى إدراك واشنطن هذه الحقيقة.

وأوضح السيد/ نبيل فهمى أن بعض ما جاء فى المبادرة الأمريكية يتفق مع الأفكار التى تضمنتها كلمة الرئيس حسنى مبارك الأخيرة أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى، خاصة فيما يتعلق بشق تطوير التعليم، وأوضح – تعليقاً على ما جاء فى الكلمة بشأن عزم الولايات المتحدة دعم مشروعات فى دول الشرق الأوسط – أنه توجد مشروعات قائمة بالفعل، وكان باول قد أشاد فى خطابه الذى أعلن فيه المبادرة بدور الرئيس حسنى مبارك فى منطقة الشرق الأوسط، ودعوته إلى ضرورة زيادة الصادرات ودفعها، بوصفها

مسألة حياة أو موت، وبتأكيد باول أن الولايات المتحدة ستواصل العمل مع مصر لاستطلاع إمكانيات زيادة العلاقات التجارية، بما فى ذلك احتمال التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة.

وأوضح السيد نبيل فهمى أن الرئيس الأمريكى جورج بوش أجرى مشاورات مع الرئيس مبارك وقيادات بالمنطقة، كما أبرز وزير الخارجية الأمريكية فى خطابه أمام مؤسسة التراث، تأكيد الرئيس مبارك أن عدم وجود فرص اقتصادية هو الطريق المباشر إلى اليأس[16].

ومن جانب آخر عقد الرئيس حسنى مبارك، يوم ١٥ ديسمبر - بعد يومين من إعلان المبادرة - اجتماعاً مع المجموعة السياسية التى تضم رئيس الوزراء، رئيسى مجلسى الشعب والشورى، وزير الدفاع والإنتاج الحربى، وزير الإعلام، وزير الخارجية، وزير الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى، ورئيس ديوان رئيس الجمهورية، وتم استعراض عدة تقارير، فى هذا الاجتماع الهام، حول قضية السلام فى الشرق الأوسط والمسألة العراقية، وعلاقات مصر بالعالم الخارجى، وعقب انتهاء الاجتماع صرح وزير الإعلام المصرى بأن الرئيس مبارك ناقش مع المجموعة السياسية - عدة تقارير حرص على بحثها ومناقشتها - ومن أهمها التقرير الخاص بعلاقات مصر بالعالم الخارجى، حيث أكد الرئيس مبارك وضوح الرؤية بالنسبة لمصر، ووضع مصالحها القومية والوطنية موضع الاعتبار، إلى جانب التزامها بالمصالح المشتركة بينها وبين دول العالم، ودعمها العلاقات الاستراتيجية مع العديد من الدول - سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو دول أوروبا والشرق الأقصى، وفى مقدمتها الصين واليابان - وأهمها دعم هذه العلاقات على الصعيدين السياسى والاقتصادى، وعلى صعيد التعاون الفنى، بما يخدم محاور التنمية المتواصلة فى مصر[17].

كما اجتمع السيد/ أحمد ماهر وزير الخارجية بإدوارد ووكر رئيس الوفد الأمريكى للسلام فى الشرق الأوسط الذى زار القاهرة يوم ١٥ ديسمبر٢٠٠٢، وصرح رئيس الوفد الأمريكى للسلام عقب الاجتماع بأن المباحثات تطرقت إلى مبادرة وزير الخارجية الأمريكية للمشاركة الأمريكية الشرق أوسطية فى ضوء الجهود التى تبذلها مصر وأمريكا بشأن عملية السلام، وسبل دعم العلاقات الثنائية[18].

وقد أشار الرئيس حسنى مبارك بوضوح من خلال خطاب ألقاه فى محافظة أسوان يوم ١٧ ديسمبر٢٠٠٢، -أى بعد إعلان المبادرة بيومين - إلى "ضرورة العمل مع العالم

الخارجى من أجل التغلب على المشكلات والعقبات وتحقيق الإصلاح المنشود، ودعا الرئيس إلى إتباع منهج جديد يقوم على انفتاح أكبر على العالم الخارجى، تأخذ فيه المبادرة نحو تعزيز أواصر التحاور والتفاهم، وتحقيق المصالح المشتركة مع جميع المجتمعات ومختلف الديانات وكل التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية". فقد قال الرئيس مبارك: "ويلزم كذلك فكر جديد يقوم على مساهمة الجميع فى التطوير والتحديث"، وأشار الرئيس مبارك بوضوح إلى ضرورة الإصلاح الاقتصادى والسياسى والثقافى، والتى تعد القضية الأولى لدى الرئيس مبارك على النحو الذى تجلى من قبل فى خطابى الرئيس فى الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى، وفى الاحتفال بليلة القدر، إلا أنه أضاف فى كلمته التى ألقاها فى أسوان تحفظاً على دور العالم الخارجى فى إحداث الإصلاح بقوله: "إن الإصلاح يجب أن يتم فى إطار علاقة ديناميكية مع العالم الخارجى"، "وفى إطار من الندية والاحترام" وتعد هذه الكلمات من وجهة نظر بعض المحللين السياسيين – تحفظاً من جانب النظام الحاكم على طريقة ومحتوى المبادرة الأمريكية، حيث جاءت المبادرة "على طريقة الأجندة المحددة من طرف واحد" والموجهة إلى طرف آخر ليس له الحق فى أن يرد عليها أو يناقشها أو ... إلخ بل عليه التنفيذ فقط وهو أمر لا يمكن أن تقبل به أى دولة تحترم إرادتها وتقدر خصوصيتها، فقد جرى حواراً أمريكياً مصرياً حول عناصر المبادرة لفترة طويلة، واستمع الجانب الأمريكى إلى تقديرات الحكومة المصرية، وكان هناك تأكيد أمريكى على أخذ وجهات نظر ورؤى مصر فى الاعتبار عند صياغة المبادرة، وهو ما لم ينعكس فى عناصر المبادرة، التى لم تأخذ بما سبق أن جرى الحوار بشأنه.

ومن جانب آخر، وفى إطار دور العامل الخارجى فى إحداث التنمية والإصلاح، أكد الرئيس مبارك على أن عملية الإصلاح قد تتعرض لمشكلات هائلة قد تعصف بها بفعل سياسات دولية وإقليمية بقوله: "إن النهضة فى المنطقة قد لا تحقق أهدافها على النحو المرجو إذا ما توقفت حركة السياحة الدولية نتيجة عدوان عسكرى على الطرق، ونتيجة مغامرات عسكرية غير محسوبة فى منطقة الشرق الأوسط، أو نتيجة انتشار أعمال العنف والإرهاب تعبيراً عن الإحباط واليأس من حل مشكلات مزمنة لم تتوافر الإرادة السياسية الكافية لتسويتها على النحو الذى يحقق العدالة"، وبالتالى فإن العامل الخارجى قد يلعب دوراً بناءاً فى حفز عملية التطور والإصلاح فى العالم العربى عندما يسهم فى دعم هذه العملية على أرضية من التنسيق والتعاون والتفاهم، أو ما يستحق أن يسمى مشاركة حقيقية، كما أن

هذا الدور قد يقف عائقاً فى وجه عملية الإصلاح عندما يتصور الطرف الخارجى أنه مسئول عن تحديد الأجندة، ومطالبة الطرف المعنى بالتنفيذ، ويسمح لنفسه بتحديد مجالات الإصلاح والقوى التى يمكن أن يتعاون معها فى هذه العملية، وتمثل فى أحد جوانبها تخطياً للسلطة المركزية.

والمؤكد هو أن هذا الدور قد يذهب شوطاً أبعد فى التأثير السلبى عندما تتسم سياسات قوى دولية بقدر كبير من تحدى إرادة القوى الإقليمية، وحين تفتقد سياساتها أبسط قواعد العدالة والموضوعية [١٩].

وبالرغم من إبداء الجانب المصرى لبعض التحفظات بشأن عدم أخذ رؤيته فى بنود المبادرة وإلى عمومية عناصرها التى لا تعكس إدراكاً وإلماماً بحقيقة.الأوضاع فى الدول العربية كما سبق عرضها من خلال تصريحات كل من رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وسفير مصر فى الولايات المتحدة ،إلا إن خطوات تنفيذ المبادرة قد بدأت فعلياً بجولة قامت بها السيدة/ فايزة أبو النجا وزيرة الشئون الخارجية إلى واشنطن يوم ٢٠٠٢/١٢/١٧، واستمرت لمدة أسبوعاً إلتقت خلالها بعدد من المسئولين فى الإدارة الأمريكية لتطوير برنامج المساعدات الأمريكية لمصر، بهدف خدمة المواطن المصرى بشكل مباشر فى ضوء إعلان كولن باول وزير الخارجية الأمريكية عن مبادرته "للمشاركة مع الشرق الأوسط" والتى تمثل استمرار للمساعدات الاقتصادية[٢٠].

كما اجتمعت الوزيرة مع ريتشار أرميتاج نائب وزير الخارجية ومنسق مبادرة باول الجديدة ومع عدد من المسئولين الأمريكيين ومنهم تشينى نائب مساعد وزير الخارجية لشئون التعاون الدولى، ومدير وكالة المعونة الأمريكية لشئون آسيا والشرق الأوسط[٢١].

ومع الدخول مبادرة كولن باول حيز التنفيذ وقعت السيدة فايزة أبو النجا – بعد عودتها من رحلتها إلى واشنطن – واجتماعها مع السيد رئيس الجمهورية[٢٢] اتفاقيات للتعاون الاقتصادى مع مدير هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة والسفير الأمريكى، وتبلغ قيمة هذه الاتفاقيات ٢٧٨ مليون دولار ويستفيد منها وزارات الكهرباء والتجارة الخارجية والبيئة والسياسة والمالية والبنك المركزى[٢٣].

ومن جانب آخر أعلنت السيدة سوزان مبارك، رئيس اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومى للطفولة والأمومة، انطلاق مبادرة تعليم الفتيات فى ٧ محافظات مصرية، والتى تهدف إلى تعليم نصف مليون فتاة وتتكلف ١٥٧ مليون جنيه، والتى تعتمد فى تمويلها

على ميزانية الدولة ومساهمات المؤسسات الدولية والدول الصديقة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص(٢٤).

وبعد الاستعراض السريع للموقف الرسمى للحكومة المصرية من مبادرة كولن باول يمكن القول بأن قبول هذه المبادرة انطلق من مفهوم "المصالح القومية الوطنية المصرية" وخدمة المواطن المصرى وتحقيق مصلحته مباشرة، وهو الهدف الذى يعد من الناحية الرسمية أساس التعامل مع المبادرات والمشروعات المقترحة والمقدمة من الخارج هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أكدت بعض المصادر الرسمية أن المبادرة لم تأت بجديد حيث أن التعاون بين الجانبين المصرى والأمريكى قائم فعلياً، وما سيتم فى المرحلة القادمة هو تفعيل هذا التعاون، وعلق بعض المسئولين المصريين ضرورة ربط المبادرة الأمريكية للشراكة بتسوية القضية الفلسطينية وإيجاد حلاً يرضى الطرفين.

٢- ردود الأفعال للمبادرة على المستوى غير الرسمي

يتناول هذا الجزء رصد وتحليل ردود أفعال المثقفين المصريين تجاه مبادرة الشراكة، وذلك من خلال تحليل المقالات التى نشرت فى الصحف المصرية، من ناحية، ومن خلال المناقشات والمداخلات فى الندوات التى نظمتها عدد من منظمات حقوق الإنسان العاملة فى مصر.

أ- ردود أفعال الصحافة المصرية على مبادرة الشراكة

سوف نعرض هنا رصداً وتحليلاً لنماذج من ردود أفعال التيارات الفكرية والسياسية فى المجتمع المصرى لإعلان مبادرة كولن باول، وذلك من خلال عرض وتحليل للمقالات التى نشرت فى بعض الصحف المصرية القومية والحزبية عقب إعلان المبادرة.

المجموعة الأولى: ردود الفعل في الصحف القومية

قامت الدراسة بحصر ورصد عدد كبير من المقالات والتحليلات والتعليقات التى نشرت فى الصحف القومية – بالتركيز على جريدة الأهرام– عقب إعلان مبادرة الشراكة وقد أمكن تصنيفها فى إطار ثلاثة اتجاهات تبين موقفها من المبادرة حيث الرفض أو التأييد أو الترحيب بالمبادرة، وفيما يلى استعراض لموقف كل اتجاه.

الاتجاه الأول: الرافض للمبادرة

يستند هذا الاتجاه الرافض للمبادرة على عدة حجج تشكك فى النوايا الحقيقية من وراء إصدار هذا الإعلان الآن، ويمكن إيجاز هذه الحجج فى الآتى:

الحجة الأولى، أن المبادرة تعد تدخلاً مباشراً فى الشئون الداخلية لدول المنطقة، وانتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولى ومبادئه، فكولن باول يرسم للدول العربية السياسات حول نظم الحكم والاقتصاد والتنمية وحول التعليم، رغم أنه هـو ذاته أو حكومته لم يتم اختيارهم من قبل أى من شـعوب المنطقة ليتكلم باسمه والتعبير عن مصالحه، وعلى ذلك فإن هذه الحجة تقوم على رفض الوصاية بكل أشـكالها وألوانها ودوافعها[٢٤]، ويتساءل أيضاً هذا التيار "أى نوع من الديمقراطية يمكن أن تنشره أمريكا فى المنطقة العربية؟ فالأمر المتوقع هو أن يعمل الأمريكيون على تلقين الشرق الأوسط ثقافة جديدة تحمل اسماً مخادعاً هو الديمقراطية، الأمر المتوقع أيضاً أن تتدخل واشنطن فى منظومة الإعلام لحذف كل ما من شأنه تكريس العداء للسياسات الأمريكية حتى وإن كانت غير عادلة، بل قد يصل الأمر إلى التدخل فى الأعمال الفنية بالحذف والتعديل[٢٥].

الحجة الثانية، عدم مصداقية أمريكا فى نشر الديمقراطية وتشجيع الإصلاح فى العالم العربى، فبالرغم من سعى أمريكا – فى بعض الأحيان – إلى تشجيع الإصلاح إلا أن جهودها بقيت سطحية ومترددة، وغلب عليها الاقتناع بأن استقرار الأوضاع فى ظل أنظمة سلطوية هو خير ضمان لحماية مصالحها القومية، وإن كان هذا الاقتناع قد تغير أخيراً، إذ لم تعد هذه النظم قادرة على حماية المصالح الأمريكية بالوقوف فى وجه التطرف الإسلامى، فإن أمريكا اعتبرتها – أى النظم السلطوية – مسئولة عن إنتاج التطرف والإرهاب فى المنطقة، على أن المسألة تتجاوز بكثير نفوذ الأنظمة السلطوية إلى وجود عوامل اقتصادية واجتماعية وتاريخية تحول دون نجاح الديمقراطية وهو ما قد يجعل الدور الأمريكى أكثر صعوبة وأقل فاعلية[٢٦].

وبالتالى فمن الصعب تصور جدية أمريكا فى إصلاح العالم العربى، سيما وأنها قد لعبت دوراً مؤثراً فى عرقلة التطور السياسى فى المنطقة وعملت على زرع إسرائيل فى المنطقة، واتباع سياسة المعايير المزدوجة فى التعامل مع الصراع العربى – الإسرائيلى[٢].

وخلاصة القول، فإن المشروع الأمريكى لا يمكن لأحد أن يأخذه مأخذ الجد، فهو نكتة أمريكية ثقيلة من أولها إلى آخرها ففى حين تطالبنا أمريكا وتضغط علينا باسم ضرورة التطوير الديمقراطى، والإصلاح السياسى الدينى التعليمى الثقافى، والانفتاح والاندماج الاقتصادى فى سوق العولمة، وهو مطلب يلتقى مع تطلعات شعوبنا ورغبتها منذ أزمان، طلباً للتقدم والتحرر والتنمية والعدل الاجتماعى والحكم الرشيد واقتسام السلطة والثروة فى

والغرم، لكن السياسة الأمريكية المعلنة والمطبقة حتى الآن تعمل فى اتجاه معاكس تماماً، فهى – أى السياسة الأمريكية – تعمد إلى تفريغ دعوتها إلى التطوير الديمقراطى من جوهرها الأصيل، بل تعمد إلى عسكرة الديمقراطية كما حدث فى أفغانستان، والعراق، وكما سيحدث بعد ذلك فى أكثر من مكان. "بين الضغطين الأمريكيين المتناقضين، نقع نحن فى المنتصف أسرى كل عوامل الضغط وكوابح التناقض، فنحن ننشد الحكم الديمقراطى السليم ونسعى إلى ترسيخه خروجاً من أزمات الفقر والتخلف والإحباط والفساد والاستبداد، فنلتقى مع "الدعوة" الأمريكية لإشاعة المبادئ الديمقراطية الأصيلة والسليمة باعتبارها أصلح نظم الحكم التى توصلت إليها الإنسانية حتى الآن من وجهة نظر الغالبية العظمى من شعوب العالم، ونحن فى الوقت ذاته نرفض الأسلوب الأمريكى فى إطاحة النظم الحاكمة بقوة الغزو والهيمنة العسكرية، ونرفض عسكرة الإصلاح والتغيير، حتى لو رفع شعارات الديمقراطية، أو جاء عن طريق "رسول جنرال" تهيئ له السياسة الأمريكية كل الظروف، هنا نختلف – بل نتناقض – مع السياسة الأمريكية هذه فنرفضها علناً، ليس فقط لأنها تقطع الطريق على أى تطور ديمقراطى داخلى سلمى، بل لأنها تعيدنا إلى عصر الاستعمار المباشر، وسلطة المندوب السامى البغيضة فوق أنها تعيد تأكيد الدعاية الصهيونية القائلة بأن إسرائيل هى واحة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط رغم أنها ديمقراطية شكلية وعنصرية يحكمها جنرالات المؤسسة العسكرية بتحالفها مع المؤسسة الدينية المتعصبة"[٢٨]، بالإضافة إلى عدم مصداقية أمريكا فى نشر القيم الديمقراطية خارجها أى على المستوى الدولى، فإنها تتعرض لعدم المصداقية على المستوى القومى حيث شهد النظام الأمريكى بعد ١١ سبتمبر تآكلاً فى النموذج الديمقراطى وتقويضاً للحريات الأساسية فى الداخل، وذلك لحساب التوسع فى مفهوم الأمن[٢٩].

الحجة الثالثة، أن تعبير سياسة نشر قيم الديمقراطية وتغيير مناهج التعليم طبقاً للنموذج الأمريكى –والتى عبر عنها كولن باول فى مبادرته – تعتبر غزواً ثقافياً يهدف إلى القضاء على ثقافة المجتمعات الإسلامية، بل هى تعبير عن حرب أصولية دينية وعن صراع الأصوليات المتطرفة شرقاً وغرباً، "فبعدما غزت أمريكا العالم طوال السنوات الماضية بلباس الجينز والمأكولات السريعة وموسيقى البوب وأفلام العنف والقوة الخارقة وآليات السوق، ها هى الآن تركز على تصدير المنتج الديمقراطى كقيمة من قيم المجتمع الأمريكى الذى بات يؤمن بأنه مفوض من قبل الله بنشر هذه القيم فى العالم، حتى بالقوة العسكرية

وقهر إرادات الشعوب وفرض الديمقراطية فرضاً بصرف النظر عن اختلاف الظروف والأوضاع، هذه السياسات الأمريكية المعلنة تلقى القبول - بل الحماس - من المجتمع الأمريكى، وحتى من التيارات المحافظة فيه، باعتبارها تعبر عن قيمة سياسية وأخلاقية ثقافية أمريكية تكتسب طابعاً دينياً، وموجهة لشعوب خارجة عن طاعة الرب، منغمسة فى التخلف والتعصب وصولاً للإرهاب وقتل الآخرين باسم إلاه آخر[٣٠]. كما أن أنصار هذا الاتجاه يرفضون محاولات التغيير الثقافى من الخارج معتمدين على حجة أن التغيير لابد أن يكون نابعاً من إرادة وطنية، وفق مفاهيم وطنية وتلبية لاحتياجات وطنية، أما أن يأتى التغيير مفروض بإرادة أجنبية، حاملاً مفاهيم غريبة عن الواقع العربى متصادماً مع تاريخنا وحضارتنا فهذه هى الكارثة[٣١]، ويشيرون إلى أن الأمر وصل إلى قيام وسائل الإعلام ومراكز البحوث الأمريكية بطرح النقاش حول ضرورة تحديث الإسلام ليتخلص من ثقافة الجهاد وعقائده، وليتماشى مع العصر الحديث – بعد ١٥ قرناً من الثبات – وليتوافق مع قيم ومفاهيم الحضارة الغربية الحديثة والديمقراطية، فالهدف الإستراتيجى الأكبر من محاولات فرض التغيير هو تصفية العروبة والقومية وشل حركتها وإلغاء قوامها ونظامها ورموزها وأفكارها، إضافة إلى العمل على تعديل الإسلام – الدين السماوى – ليلبى مطالب القانون الغربى الوضعى – وما إبادة الشعب الفلسطينى وتدمير الوطن العراقى وتهذيب العاصى وتأديب المارق فى النظام السياسى العربى إلا خطوة أولى نحو الهدف الإستراتيجى الأكبر.[٣٢]

الحجة الرابعة، أن مبادرة كولن باول تأتى فى إطار الإستراتيجية الأمريكية لتغيير النظم والتحالفات فى المنطقة العربية بما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى هذه المنطقة، وتستند هذه الإستراتيجية الجديدة – كما أعلنها بوش – على ثلاثة محاور: أولاً، محاربة الإرهاب والإرهابيين فى كل مكان حتى القضاء عليهم وتخليص العالم من شرورهم، ثانياً، إزاحة نظم الحكم الاستبدادية والدكتاتورية التى تسببت فى تفريخ الإرهابيين، وثالثاً، فرض الإصلاح الديمقراطى وتشجيع الحريات الأساسية فى المجتمعات المتخلفة التى تحولت إلى حضانات للإرهاب والإرهابيين،وتوحى هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة (ثلاثية الأبعاد)، بأن التحالفات القديمة والتاريخية مع نظم الحكم فى الشرق الأوسط قد انقضى عمرها الافتراضى واستنفدت أغراضها، وآن أوان تغييرها أو تحديثها أو إصلاحها ديمقراطياً وفق التعبير الأمريكى المتداول[٣٣]، فبمادرة كولن باول تأتى

فى إطار سياسة التأديب والإصلاح والتهذيب والتى قررت الولايات المتحدة أن تمارسها بعد ١١ سبتمبر من تجليات فكر الاستقواء والهيمنة على مقدرات العالم. "فما يثار اليوم من أفكار حول مسئولية الولايات المتحدة إزاء إصلاح الكون هى ذات الأفكار التى استخدمها المستشار الألمانى بسمارك فى اجتماع لزعماء الدول الأوروبية عام ١٨٨٤ لتحديد قواعد المنافسة بينها فى مجال السيطرة على بقية العالم، حيث ادعى أنهم ما قصدوا إلا الأخذ بيد الشعوب المتخلفة لكى ترتقى فى مدارج التقدم والرقى، وهى نفس الحجج التى استخدمت فى إسقاط نظام طالبان وتنصيب حكومة موالية جديدة سابقة التجهيز، اتجهت بعد ذلك إلى العراق لإقامة نظام حكم ديمقراطى سابق التجهيز، ثم إلى فلسطين وأصرت على تغيير الرئيس عرفات وإعادة بناء السلطة من خلال ما أسمته بالإصلاحات[٣٤]".

الحجة الخامسة، تكمن فى تجاهل طبيعة المجتمعات العربية واعتبار أن الديمقراطية قابلة للاستيراد أو يمكن تطبيقها تبعاً "لروشتة أمريكية"، "فالديمقراطية لا يمكن أن تستورد عن طريق اتفاقيات تجارية وإعلامية وتليفزيونية، أو يتم افتتاحها بطريقة B.O.T، فتتولى أمريكا بناء قواعدها وتصميم هياكلها ومؤسساتها وتشغيلها لبعض الوقت، قبل أن يتم تسليمها لأصحابها، فالديمقراطية شأن داخلى وحق من حقوق أصحابها الذين يصنعونها بأنفسهم ويعيشون فى ظلها طبقاً لأوضاع ارتضوها لأنفسهم[٣٥]. إن الديمقراطية ليست روشتة لعلاج جميع الأمراض، فلكل مريض علاج، ولكل مرض ظواهره وأسبابه وطريقة مقاومته[٣٦].

الاتجاه الثانى المؤيد للمبادرة

يتلخص موقف هذا الاتجاه فى القبول المتحفظ للمبادرة، فالمبادرة لدى هذا الاتجاه تحتوى على مبادئ وتصورات هامة خاصة ببنود الإصلاح والتغيير، ولكن من الضرورة إبداء بعض التحفظات الخاصة بها، سواء من حيث توقيت، أو مكان إصدارها، أو السياق الذى طرحت فيه. "فالمبادرة جديرة بالنقاش والحوار والتقييم الموضوعى لما جاء فى بنودها وتحتاج إلى قراءة هادئة ومراجعة موضوعية وتحليل عادل للأفكار التى وردت بها، لنقبل ما يلائم مصالحنا ونرفض ما لا يحقق مصالحنا، وبالتالى لا داعى للتخوف أو القلق من المبادرة".

ووفقاً لهذا الاتجاه فإن مبادرة الشراكة جديرة بالحوار والنقاش الموضوعى لعدة أسباب:

أولها، تعد هذه المبادرة الأمريكية هى القطعة الوحيدة فى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط التى تأسست على وثيقة علمية ألا وهى، تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

ثانيها، أن المبادرة تنطوى على لغة المشاركة والحوار، والحوار لا يعنى بالضرورة أن ما جاء فى المبادرة مقبول كله أو مرفوض كله، فالحوار يعنى الأخذ بما جاء بها وتصحيح ما يكمن وراءها من رؤى مغلوطة والحديث عن سياقها المثير للريبة واستكمال ما غفلت عنه، إذن، لابد من الاشتباك مع المبادرة لتحقيق مصالحنا[٣٧].

ثالثها، أن إعلان هذه المبادرة من جانب وزير الخارجية يعد انتصاراً للجناح المعتدل فى الإدارة الأمريكية، فتبنى كولن باول لهذه المبادرة بنفسه، وهو أحد رموز الحمائم فى ظل الإدارة الأمريكية وهو الذى خاض معارك شتى مع ديك تشينى ورامسفيلد حول أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، فإعلان المبادرة هو دليل لمحاولة القطاع المعتدل فى إنقاذ العلاقات العربية الأمريكية، ومن ثم فلابد من مواصلة الحوار مع هذا القطاع ممثلاً فى وزارة الخارجية وعلينا أن نوسع هذا الحوار لشد أوسع تحالف ديمقراطى ممكن من الداخل الأمريكى لصالح نمط جديد من العلاقات العربية الأمريكية[٣٨].

رابعها، أن رفض المبادرة لا يعبر إلا عن ردة ثقافية ترفض التقدم وتغذى التطرف، وهو تعبيراً عن قطيعة سياسية وفكرية لقواعد النظام العالمى الجديد ومخالفة لمنطق الأشياء والعقلانية فى إدارة العلاقات بين دول وحكومات وشعوب العالم[٣٩].

كما يحدد هذا الاتجاه موقفه من المعارضين للمبادرة فى إطار أمرين:

الأول: أنه ليس هناك عيب مطلقاً فى الاتفاق مع مبادرة باول وقبولها، لأن كل ما جاء فيها هو جزء لا يتجزأ من تراث الحركة الوطنية المصرية، فحتى فى غياب الاستقلال وجهت الحركة الوطنية جهودها للتعليم والتقدم الاقتصادى والنهوض بالمرأة، فلا يوجد فى نص المبادرة ما هو غريب عن الجدل الاجتماعى والثقافى الذى تشهده بلادنا منذ عقود.

الثاني: أن رفض المبادرة تحججاً بالسياق الذى طرحت فيه لا ينهض على منطق سليم، فليس هناك ما يدعو إلى رفض ما لنا مصلحة فيه لأن سياقه لا يطمئن فى شئ، ولو جاز ذلك فى المنطقة لما جد شئ فى الحياة لأن كل ما هو جيد يرتبط بأشياء مُسيئة هى جزء من سياقه، وفضلاً عن ذلك ليس هناك ما يمنع منطقياً من القبول بالمبادرة ونقد ورفض سياقها، وهو عكس ما يفعله البعض منا عندما يرفضون المبادرة ويقبلون التعامل فعلاً مع سياقها،

ومن المهم أن نتحرر تماماً من هذا المنطق لأنه يغذى التطرف، وعلى نفس الدرجة من الأهمية ليس هناك ما يلزمنا بالأخذ بأى مبادرة دون مناقشة. فالأخذ بكل ما يقوله الأمريكيون هو تبعية عقلية، ورفض كل ما يقولونه هو تبعية معكوسة لا تقل بل تزيد ضرراً وخللاً[٤٠].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن دور المثقفين والمفكرين فى المجتمع يتمثل فى الخوض فى تفاصيل هذه المبادرة وتقيمها تقييماً موضوعياً، من حيث مدى ملاءمتها للتطبيق فى مجتمعاتنا العربية والإسلامية، "ما يجب أن تفعله العقول والمجتمعات الحية هو أن تناقش كل فكرة تبعاً لجدارتها، ومبادرة باول جديرة بالقبول فى عمومها، ويجب أن نذهب بأنفسنا إلى ما هو أبعد منها بكثير، ويجب أيضاً أن ننبه إلى ما اشتمل عليه منطقها المستتر أو الصريح من أخطار"[٤١]، والقيام بتفنيد بعض المقولات المغلوطة عن العالم العربى والإسلامى، من قبيل، العلاقة ما بين الديمقراطية والسلام، دور العوامل الخارجية فى تشجيع التطرف الدينى داخل المجتمعات العربية والإسلامية[٤٢].

الاتجاه الثالث المرحب بالمبادرة :

يرى هذا التيار الخضوع والاستسلام الكلى للطرح الأمريكى الذى لا يقاوم لأن فيه فوائد جمة أولها، التخلص من الأصولية المتطرفة والقضاء على الإرهاب المسلح، وثانياً، التخلص من نظم حكم صاغرة فشلت كل محاولات إصلاحها وتقويمها ودفعها للتطوير الديمقراطى، ثالثاً، الإسراع بركوب العربة الأخيرة من القطار الأمريكى المنطلق بلا قدرة للآخرين فى العالم على اللحاق به، ويسوق أيضاً هذا الاتجاه أمثلة ناجحة للتغيير الديمقراطى من الخارج أو من خلال فرض الإصلاح. ويشيرون فى هذا الإطار إلى نموذج اليابان وألمانيا وهما البلدين اللتين خرجن مدمرين ومهزومين بعد الحرب العالمية الثانية، وخضعا فى ظل الاحتلال لعملية إصلاح وتحول ديمقراطى من الخارج قادتها الولايات المتحدة، أفضت إلى تحول الدولتين ليصبحن ثانى وثالث أكبر اقتصاديين فى العالم على التوالى،وبالتالى فقط نجحت الإستراتيجية الأمريكية فى فرض الإصلاح السياسى والاقتصادى.

وقد ظهرت العديد من الكتابات والتحليلات والمقالات للرد على هذا الاتجاه القائل بإمكانية فرض الإصلاح من الخارج[٤٣] أو فى ظل الاحتلال أسوة بنجاح تجربة ألمانيا واليابان[٤٤].

ومع ذلك فإن الانتقاد الوحيد الذى لهذا الاتجاه على المبادرة ينحصر فى ضآلة المبلغ المخصص لنشر الديمقراطية ومطالبتهم بزيادته وكأن لم يلفت نظرهم فى القضية سوى ذلك وكأن الأمر يخضع لاعتبارات السوق والاستثمار.

المجموعة الثانية: ردود الفعل فى الصحف الحزبية

قامت الدراسة بحصر وتحليل عدد من المقالات التى صدرت فى كل من صحيفتى الأهالى والوفد – عقب إعلان مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية – لتحديد ردود فعل بعض التيارات السياسية فى المجتمع المصرى على هذه المبادرة.

- ردود الفعل فى صحفية الأهالى:

نظمت جريد الأهالى عقب إعلان المبادرة حملة صحفية ضد كولن باول ومبادرته من خلال قيامها بالأنشطة التالية:

- كتابة مقالات تحليلية من صحفى الجريدة تعلن رفض المبادرة القائمة أساساً على عدم مصداقية أمريكا فى تعاملها مع المنطقة، كما اهتمت بنشر ردود أفعال وأراء بعض المفكرين والمثقفين بين التيارات السياسية الأخرى والرافضين للمبادرة والذين اجمعوا على "إن الولايات المتحدة تؤكد بهذه المبادرة تدخلها الصريح والمباشر فى أنظمة الدول العربية الداخلية وشئونها، فالمبادرة هى صيغة إملاءات يفرضها الطرف الأمريكى على الشعوب العربية تهدف إلى مزيد من سيطرة الولايات المتحدة على السياسة فى الشرق الأوسط سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو المالية فهى مبادرة تحكم وسيطرة"، كما اهتمت الجريدة بنشر وقائع الندوات التى عقدها المثقفون المصريون لمناقشة الجوانب المتعددة فى المبادرة.
- نشرت جريدة الأهالى ما يسمى بنداء الوطن وهو نداء يناشد به "حزب التجمع التقدمى الوحدوى" جميع المواطنين فى مصر بمقاطعة المبادرة وعدم التعامل معها والذى نص على "إن المصريون الموقعون على هذا النداء يعلنون – وبرغم تباين مواقفهم واختلاف وجهات نظرهم حول قضايا توسيع مساحة الديمقراطية والتعددية الحزبية وتأكيدهم على ضرورة حماية الوحدة الوطنية واحترام حقوق متكافئة للنساء – يعلنون رفضهم الكامل للمبادرة التى أعلنها وزير الخارجية الأمريكى كولن باول والخاصة بالبلدان العربية والتى يعلن فيها تخصيص أموال لمنشآت القطاع الخاص ولمنظمات المجتمع المدنى دعماً لنشاطها فى هذه القضايا وتطوير التعليم، إننا نعتبر أن هذه المبادرة تدخل مشين فى الشأن المصرى ونؤكد أننا سنواصل سعينا للتحرك دفاعاً عما نعتقد بشأن أوضاع الديمقراطية وعن حقوق المواطنة

وعن انتخابات ذات شفافية باعتبار أن هذا شأن داخلى لا يجوز لأية قوى أجنبية التدخل فيه، إننا نحن الموقعون على هذا النداء نتوجه إلى كل المصريين ونناشدهم مقاطعة هذه "المبادرة" المريبة مقاطعة شاملة تشمل كل من يقول بها أو يتعامل معها صوناً للكرامة المصرية من أن تمتهن واحتراماً لحرمة الوطن من أن يتدخل أجنبى فى شأنها.

- دعت جريدة الأهالى الأحزاب والقوى السياسية وحقوق الإنسان والجمعيات الأهلية إلى عدم لقاء جارى جرابو مدير المكتب الإقليمى لشئون الشرق الأوسط خلال جولته فى المنطقة. حيث تهدف زيارة جارى جرابو للالتقاء مع مسئولين حكوميين وأفراد من الجمعيات الأهلية والمهنية ورجال الأعمال للتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن المبادرة ومناقشة تفاصيلها والبرنامج وأسلوب انخراطهم ومشاركتهم فيه والبدء فى اتخاذ الخطوات التنفيذية

– ردود الفعل فى صحفية الوفد:

أعلنت جريدة الوفد فى صدر صفحاتها الأولى يوم ٢٠٠٢/١٢/١٨ أن "أحزاب المعارضة والقوى السياسية ترفض المبادرة الأمريكية لنشر الديموقراطية" وذلك من خلال إصدار بيان عن لجنة الدفاع عن الديمقراطية – والتى تضم حزب الوفد وباقى أحزاب المعارضة الرئيسية ومنظمات حقوق الإنسان – يعارض المبادرة. ووجهت أحزاب المعارضة والمنظمات والهيئات المعنية بيانها هذا برفض التمويل المقترح لهذه المبادرة. ووصفت قضية الديمقراطية بأنها قضية داخلية لكل شعب في بلده ولا يمكن فرضها من الخارج بواسطة دول تمارس أبشع أنواع القمع والاضطهاد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودعت اللجنة إلى بداية التخطيط لحملة شعبية للمطالبة بإلغاء حالة الطوارئ وعدم تجديدها[٤٥].

كما تناولت الجريدة نشر بعض التفاصيل حول مبادرة الشراكة وحجم المساعدات الاقتصادية الموجهة نحو التركيز على المجالات الثلاثة لمبادرة كولن باول، وتناولت عدد من المقالات التحليلية المنشورة فى جريدة الوفد أسباب رفض هذه المبادرة والتى تلخصت فى عدم مصداقية أمريكا فى تعاملها مع المنطقة العربية "إن الانتهازية والميكافيلية التى ميزت السياسات الأمريكية فى العالم العربى لأكثر من نصف قرن لا تدع مجالاً لتصديق الدعوة إلى الديمقراطية، فليس لدى الإدارة الأمريكية أية نية حقيقية لتغيير الخط الإستراتيجى الذى سارت عليه منذ الحرب العالمية الثانية ولا التوجه الجديد الذى استقرت

عليه أخيراً بعد كارثة سبتمبر وهى الإطاحة بالنظم المسئولة - من وجهة النظر الأمريكية - عن هذه الكارثة[٤٦]، فالهدف من مبادرة الشراكة الديمقراطية الأمريكية هو الإعداد لنظم بديلة تركب السلطة باسم ديمقراطية مصنوعة.

يتضح من متابعة ردود أفعال بعض الصحف الحزبية- ممثلة فى كل من-جريدتى الوفد والأهالى- لإعلان مبادرة كولن باول، أن رفض المبادرة يرجع إلى الأسباب التالية:

الأول، حقيقة الإستراتيجية الأمريكية وأسباب اهتمامها بالمنطقة خاصة فيما يتعلق بالبترول وبيع السلاح للخليج (السعودية والإمارات) والقواعد والتسهيلات العسكرية فى عديد من الدول العربية، والأهمية الاقتصادية للمركب الصناعى العسكرى للمنطقة ، وودائع الدول البترولية واستثماراتها وتطلع الإدارة الأمريكية فى مرحلة العولمة لفرض قيمها وهيمنتها السياسية والتاريخية.

الثانى، التاريخ الماضى والحاضر المعادى للديمقراطية الأمريكية ودورها فى نشر، تدبير الانقلابات ضد حكومات ديمقراطية فى العالم الثالث.

الثالث، أن توقيت طرح المبادرة يأتى فى وقت تدعم فيه الولايات المتحدة - بشكل غير مسبوق - العدوان الإسرائيلى اليومى على الشعب والسلطة الفلسطينية والتهديد بالحرب على العراق أى فى ظل هجمة أمريكية على الوطن العربى ككل.

ب- ردود أفعال منظمات حقوق الإنسان تجاه مبادرة الشراكة

يتناول هذا الجزء من الدراسة رصداً لنماذج من ردود أفعال أربعة من منظمات حقوق الإنسان العاملة فى مصر وهى:

- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية.
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان[٤٧].

- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية

عقدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية - مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان (سابقاً) - يوم ٢٠ يناير ٢٠٠٣، ندوة للحوار والنقاش حول المبادرة الأمريكية فى الشرق الأوسط، بعنوان "مطالب الإصلاح والتحديث الديمقراطى بين رؤية الدولة والأطروحات". وكان الهدف من عقد الندوة، كما جاء فى نص الدعوة الموجهة

إلى كافة المفكرين والمثقفين المصريين، "الحوار بين القوى الوطنية المصرية والمثقفين من أجل الوصول إلى أجندة وطنية للإصلاح الديمقراطى والدستورى والتمكن من بناء منظومة من التفكير الموضوعى لا ترفض الإصلاح السياسى والديمقراطى والدستورى من ناحية، ولا تقبل فرض مسخ مشوه عليها من الخارج من ناحية أخرى، ومن أجل أن يقودنا الحوار إلى تكوين ملامح رؤية وطنية تناضل من أجل الإصلاح والتحديث دون فرضه من الخارج".

حضر الندوة عدداً كبيراً من المثقفين والمفكرين وممثلى القوى السياسية فى المجتمع المصرى، وكان التساؤل الرئيسى الذى افتتحت به الندوة هو، ماذا نحن فاعلون؟ هل تستطيع القوى الوطنية أن ترفض أو تحاور أو تقبل ما يطرحه الجانب الأمريكى؟ هل الجماعة الوطنية تملك رؤية مستقبلية للتعامل مع قضية العالم الخارجى فى ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة مثل العولمة والجات؟

ودارت المناقشات حول محورين رئيسيين، المحور الأول: رؤية نقدية لمبادرة كولن باول وكيفية التعامل معها، أما المحور الثانى: الرؤية التاريخية للقوى الوطنية المصرية للإصلاح والتحديث.

واختتمت الندوة بالتوصية بتأسيس "منتدى الحوار الديمقراطى" للحوار حول مشاريع الإصلاح السياسى والديمقراطى والتحديث فى مصر.

وفيما يلى عرض لأهم المناقشات التى دارت فى الندوة كما نشرت وقائعها الجمعية فى جريدة حقوق الناس الصادرة عنها(٤٨).

المحور الأول: رؤية نقدية للمبادرة

ارتكزت الرؤية النقدية للمبادرة على عدة منطلقات أولها:

<u>المنطلق الأول</u>، افتقار المبادرة إلى صفة الشراكة، فصفة الشراكة التى تتسمى بها المبادرة لم تكتسب من خلال إطار للتداول أو الحوار المشترك بين أية أطراف إنما هى معلنة ومفروضة من جانب واحد وعلى الجانب الآخر الخضوع لها شاء أم أبى، فهى لم تنطلق من معرفة عميقة بواقع البلدان العربية ولا مشاورات ولا أعمال فكرية مشتركة ولا حتى استطلاع رأيها فى رغبتها أو استعدادها لقبول توجهات أجنبية تنصب على أحوالها الداخلية، بالإضافة إلى الأعراف الدبلوماسية التى تقتضى طرق البيوت من أبوابها وتقديم اقتراحات إلى الدول بشأن الاستعداد لتقديم العون فى تطوير قطاعات معينة داخل مجتمعاتها

والاتفاق معها على الأطر والوسائل الملائمة وبرنامج هذا الدعم وفق مقتضى أعراف التبادل الثقافي، فهي خطة من طرف واحد أعدتها دولة هي قطب القوة العظمى المنفردة وقررت فرضها على الأحوال الداخلية لدول أخرى في إطار ظروف التهديد باستخدام القوة العسكرية والتهديد بإملاء المواقف على الآخرين(٤٩).

المنطلق الثاني، يرتكز على غياب اسم وهوية الجهة التي يتوجه إليها الخطاب أو المبادرة، فهذه المبادرة أطلقت من منصة رسمية غير محددة العنوان فلا نعرف اسم أو هوية الجهة التي تتوجه إليها بالخطاب لكن المبادرة تتحدث ضمنياً عن العمل ،عمل الولايات المتحدة كحكومة مع الحكومات العربية ومع المجتمع المدني العربي لتحقيق هذه المبادرة، فوزير الخارجية الأمريكية يتحدث من خلال المبادرة إلى إقليم ما وهذه ليست علاقات دولية تقليدية أي دولة تخاطب دولة أخرى، كلها مبادرة يتحدث فيها وزير خارجية دولة ما إلى مليار مواطن وبالتالي فإن المبادرة هي نوع من مناقصة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني، وسيقدم الأمريكان المبلغ الكبير لمن يكون أكثر طواعية، وكأن الحكومات تحتاج لضغوط يمارسها المجتمع المدني لتنفيذ شروط المبادرة، فهي مبادرة توقع بين المصريين - فيما بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني- "من يخضع أكثر يقبض أكثر" فهذه المبادرة هي خطوة لتدمير منظمات المجتمع المدني لأنهم إذا ساندوا كولن باول سيفتقدون المشاركة الجماهيرية وسيتم تدميرها حكومياً، فيجب على الحكومة والمجتمع المدني أن يتكاتفا ليصبحا حائط صد يتعادل أو يتكيف مع الوضع الخارجي ويتحاور معه من منظور التكافؤ، فالمبادرة هي وسيلة للتدخل في الشأن العربي وخلق الاشتباك بين الدولة والقوى الوطنية(٥٠).

المنطلق الثالث، يرتكز على أساس الدوافع الحقيقية من هذه المبادرة أو ما أطلق عليه الخطة الأمريكية وميعاد إطلاقها، حيث في اللحظة التي تقدم وزير خارجية أمريكا بهذه المبادرة التي تسعى إلى تنمية وتطوير المنطقة العربية يقوم رامسفليد وزير الدفاع بالإطاحة عسكرياً بمنطقة الخليج وبإسقاط نظام صدام حسين، هذا الوضع العسكري يعري المبادرة من أية غطاء سلمي أو إنساني ويؤكد طبيعتها في التدخل في الشئون الداخلية للبلدان العربية بالقوة العسكرية(٥١).

وبعد التحليل النقدي للملامح الرئيسية في مبادرة كولن باول أثير السؤال هل يمكن رفض المبادرة؟

ظهرت ثلاثة اتجاهات بين المشاركين في الندوة للإجابة على هذا السؤال، الاتجاه الأول، يرى أنه لا يمكن رفض المبادرة في ظل الظروف الدولية الراهنة بل يمكن استغلالها بشكل تحرري، فالولايات المتحدة تتحدث من موقع السيطرة، فالخطورة لا تكمن في إعلان المبادرة ولكن في كيفية التعامل مع المبادرة؟ فالتعامل مع المبادرة يحتاج حنكة وفن دبلوماسي راق وليس معناه الرفض أو القبول على الإطلاق لكن معناه الاشتباك الإيجابي أي إخضاع مبادرة باول للنقد البناء ولا يعني ذلك الرفض فقط، وسيتطلب الأمر من قادة الحكومات تحديد كيف يتم الاشتباك الفعال الذي يرد ويناقش لأن التطور التكنولوجي مختلف،نحن لدينا فرصة يمكن استخدامها بشكل تحرري[٥٢]. أما الاتجاه الثاني، فهو يرفض الربط بين المبادرة والظروف الدولية (ظروف العولمة والجات) فالمبادرة ليست جزءاً من عملية العولمة التي لا يمكن رفضها والتي يصورها البعض كذلك، فهذا الخلط يقودنا إلى ضرورة حل الوضع العالمي ككل أولاً، ويفرق هذا الاتجاه من جانب أخر بين تعبير القوى الوطنية عن رفضها للمبادرة وبين موقف الحكومات، فالحكومات تتعرض لالتزامات وضغوط ولديها رؤيتها ومصالحها، بينما المواطنين من حقهم أن يتخذوا ما يشاءوا من مواقف، ولا يشترط أن تلتزم الحكومات بها، فقد ترى – أي الحكومات – أن الالتزام بمواقف المواطنين سيؤدي إلى كارثة وبالمثل ليست القوى الوطنية ملتزمة بما تتخذه الحكومات، فرفض القوى الوطنية للمبادرة ليس قائماً على رفض كل ما يأتي من أمريكا ولكن الرفض ينبع من رفض كل ما يمس كرامتنا ومصالحنا واستقلالنا والقبول أيضاً ينبع من اتفاقه مع مصالحنا، فالمبادرة مازالت تحتاج إلى قدر كبير من التأمل والدراسة، ومن ثم فإن هذا الاتجاه يتلخص في عدم الرفض القاطع وعدم الاندفاع في قبول المبادرة أو الدفاع عنها[٥٣]. أما الاتجاه الثالث، فهو يرى أن رفض المبادرة حقاً بديهياً للدول والحكومات التي تستهدفها المبادرة، كما يصبح واجباً على المجتمع المدني داخل هذه الدول والذي تحاول المبادرة استمالته بعبارات منمقة عن الإصلاح المحلي يتناقض مع الإفساد الدولي اللصيق بها[٥٤].

المحور الثاني: الرؤية التاريخية للقوى الوطنية المصرية للإصلاح والتحديث

تناول المحور الثاني من الندوة التركيز على الداخل، فتم استعراض تاريخي لمطالب القوى الوطنية للإصلاح الدستوري والسياسي في مصر، منذ إصدار دستور ١٨٨٢ حتى الفترة الراهنة، حيث تم التركيز على عدد من المباد ات الداخلية للإصلاح، والمثال القريب

على هذه المبادرات، مبادرة مركز القاهرة لحقوق الإنسان بالاشتراك مع عدد من المنظمات الأخرى خلال عام ١٩٩٩، لتشكيل لجنة الإصلاح السياسى والديمقراطى.

طرحت اللجنة فكرة الجمهورية البرلمانية، بمعنى ألا نكتفى بإصلاح سياسى عن طريق تعديل قانون الانتخاب لكن بالدعوة لإصلاح الدستور ولا تزال هذه اللجنة قائمة حتى الآن، ولكن هذه المحاولة للإصلاح شهدت العديد من المشاكل حالت دون وجود الحد الأدنى للاتفاق عليها بين القوى الوطنية. وناقش المشاركون فى الندوة أهم المشاكل التى تعترض وجود اتفاق بين القوى الوطنية للإصلاح السياسى والديمقراطى ومنها على سبيل المثال:

- وجود تباين واضح فى رؤية الجماعات السياسية والنخبوية للإصلاح السياسى، فلا يوجد اتفاق حول الديمقراطية، فعندما طرحت لجنة الإصلاح السياسى والديمقراطى المشكلة، بمبادرة من مركز القاهرة لحقوق الإنسان - فكرة الجمهورية البرلمانية- اعترض على سبيل المثال حزب العمل، حيث رأى أن أى إضعاف للسلطة التنفيذية سيؤدى إلى تحقيق المؤامرة الخارجية، وكذلك اعترض التيار الدينى الذى لا يريد تغيير الدستور لأنه ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، وعندما طرحت اللجنة تغيير النصوص الخاصة بسلطات رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء ومجلس الشعب، تخلت الأحزاب عن البرنامج حيث أرسلت الأحزاب مندوبين غير مفوضين يمثلون بصفتهم الشخصية ومن ثم فلم يحدث تفاعل بين التيارات السياسية الأربعة التى تصوغ تاريخ مصر (دينى - قومى - ماركسى - ليبرالى) رغم أن التفاعل القائم على مشتركات وطنية ييسر الوصول إلى الإصلاح السياسى والدستورى.
- الوصفية القلقة للتيار الدينى، فغياب الاتفاق داخل التيارات الإسلامية على رؤية لحرية العقيدة بالإضافة إلى الموقف من العلمانية، فيصور التيار الإسلامى أن العلمانية هى الكفر، بينما ترى التيارات الأخرى أن العلمانية هى حق الناس فى تشريع أمورهم وفق زمانهم والشعب مصدر السلطات، فليس هناك تصادم بين العلمانية والدين.

خلصت المناقشات إذن ،حول محور الرؤية التاريخية للقوى الوطنية المصرية لمطالب الإصلاح الداخلى، إلى ضرورة اتفاق القوى الوطنية على عقد اجتماعى جديد تضغط به على الحكومة لقبوله، ثم توضع خطة تنفيذية يتاح فيها لكل من لديه تحفظات حقيقية على

مبادرة كولن باول أن يطرحها من أجل الوصول إلى هدف تحقيق "الدولة الوطنية الديمقراطية غير الإيديولوجية"[٥٥].

وأنهت الندوة مناقشاتها بالتوصية بتأسيس "منتدى الحوار الديمقراطي" للحوار حول مشاريع الإصلاح السياسي والديمقراطي والتحديث في مصر.

- المنظمة العربية لحقوق الإنسان

بادرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإعلان موقفها من هذه المبادرة وذلك من خلال قيامها بعدة أنشطة. أول هذه الأنشطة: القيام بتجميع الوثائق الأمريكية الخاصة بالمبادرة، وأهم برامجها المعلنة، ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالمبادرة، وانعكاساتها، سواء من حيث الرفض أو القبول، وتجميعها في ملف للإطلاع عليه من جانب الرأي العام عن طريق نشر هذا الملف في جريدة حقوق الإنسان التي تصدرها المنظمة.

قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان -من جانب آخر- بإعداد دراسة تحليلية عن المبادرة بعنوان "البرنامج الأمريكي لنشر الديمقراطية في البلدان العربية، مشروع للإصلاح السياسي أم خطة للهيمنة" ليتم نشرها في التقرير السنوي الذي تصدره المنظمة.

وقد تناولت هذه الدراسة - في جزء منها- أهداف المشروع الأمريكي للتغيير في المنطقة، والذي بدأ عقب أحداث ١١سبتمبر، والقائم على التحليلات النظرية لمراكز بحثية ومؤسسات إعلامية ومسئولين سياسيين في الإدارة الأمريكية، والتي تركز على أن مكافحة الإرهاب وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية. ولأخذ المشروع الأمريكي للتغيير في المنطقة بعدين رئيسيين، البعد الأول ،هو التغيير من خلال التفاعل مع الأزمات الكبرى مثل القضية الفلسطينية - احتلال العراق - تقسيم السودان، أما البعد الثاني، فهو الإصلاح الديمقراطي في المنطقة، والتي تعتبر مبادرة كولن باول أول خطواتها.

وخلصت الدراسة إلى تحديد موقف المنظمة من مبادرة كولن باول،وتحديد استراتيجية المنظمة للتعامل مع قضايا الإصلاح، وآليات العمل اللازمة. فأكدت الدراسة التي أعدتها المنظمة حول "المشروع الأمريكي للتغيير في المنطقة" على أهمية التساؤل حول دوافع ومضمون ووجهة التطور والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والذي لا يختلف عليه ولكن تظل الإجابة واجبة على مجتمعاتنا، وليست إجابة الحكومة الأمريكية،

فدوافع الإصلاح تختلف، ومضمونه ووجهته أيضاً تختلفان حتى وإن تقاطعا أحياناً مع مطالب الإصلاح الوطنى.

فرغم أن المبادرات الأمريكية وما سبقها أو لحقها من إيضاحات تتضمن بعض الإصلاحات التى يطالب بها الرأى العام العربى فى مجال الإصلاح السياسى، بل وينبغى الاعتراف بأنها أثارت ارتياحاً لدى بعض الفئات، إلا أنه لا يمكن الركون إلى دوافعها "النبيلة" التى عبر عنها المسئولون الأمريكيون، ففى خلفية هذه المبادرة صوتت معظم دول الغرب تصويتاً سلبياً على قرار للجنة حقوق الإنسان يبرئ الإسلام من وصمة الإرهاب ومعاداة حقوق الإنسان، ويأتى توقيتها فى فترة يكافئ فيه مجرمى الحرب من المحتلين الإسرائيليين بإغداق المعونة والسلاح، ووصفهم بصفة لم يطلبوها لأنفسهم كدعاة سلام، ويطالعنا صباح مساء تطبيقات مبادئ الإصلاح السياسى والديمقراطى تحت الاحتلال فى فلسطين والعراق، أما النموذج الديمقراطى المطروح للتأسى به، وهو "التحول الديمقراطى فى تركيا" فيبدوا مثيراً للشفقة فى ضوء ما هو معروف عن دور المؤسسة العسكرية فى السلطة، وسجل الحريات فى هذا البلد.

ويتصل بذلك أيضاً برامج الإصلاح الثقافى فرغم أنه لا يتشكك اثنان على الساحة العربية فى الحاجة الماسة إليها، لكن إذا كان مضمونها يتسق مع ما أوردته المصادر الأمريكية لطمس الهوية الثقافية، فسوف نظل بالتأكيد نرفض مثل هذا التوجه وندعو إلى نمط آخر من الإصلاح يصلنا بعلوم العصر وتقنياته، دون أن يقتلعنا من جذورنا الحضارية، أو ينقل إلينا نفايات الثقافة الأمريكية.

لكن يظل الواجب، على كل الذين يرفضون مشروعات الإصلاح المفروضة من الخارج أن يكتلوا جهودهم نحو إنجاز مشروعنا الوطنى للإصلاح(٥٦).

كما عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان حلقة بحثية مغلقة بعنوان "الطريق إلى الديمقراطية" تم فيها مناقشة وتحليل المشروع الأمريكى لنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة العربية، وشارك فيها عدد من المفكرين والباحثين الأكاديميين والممارسين للعمل السياسى من أغلب التيارات السياسية المتعددة فى المجتمع المصرى(٥٧)، حيث تم مناقشة الوثائق الصادرة من الإدارة الأمريكية والمصرة على هذه المشروعات وطرحت فى الحلقة البحثية عديد من التساؤلات، وقد أكد الحاضرون فى ختامها على عدة قضايا من أهمها، أهمية الديمقراطية، ضرورة إحداث التغيير فى المنطقة العربية -سواء كان فى مناهج

التعليم أو فى الخطاب الدينى- ولكن التساؤل الأهم كيف يتم التغيير؟ هل يتم باستخدام القوة والغزو المسلح، أم هل يتم من خلال اتباع نموذج من الخارج؟ فأكد الحاضرون على ضرورة التغيير من منطلق الإصلاح وليس من منطلق إفساد الثقافة وإنه يجب الوعى بالمنظور الإستراتيجي الذى يتم من خلاله إحداث التغيير أو الإصلاح الثقافى، كما أكد المشاركون فى الحلقة البحثية ضرورة الربط ما بين مبادرة كولن باول وبين عدد أخر من الوثائق الأمريكية التى صدرت قبل إعلان المبادرة وبعدها والتى من أهمها وثيقة الأمن القومى الأمريكى التى أعلنها خطاب الاتحاد الذى ألقاه مؤسس استراتيجية المنظمة العربية والذى قام على عدة مرتكزات أهمها الإصلاح السياسي وذلك من خلال:

- سيادة حكم القانون، فالعجز فى الحصول على العدالة يولد الفوضى والعنف فى المجتمع.
- العمل الجماعى للمواطن من خلال إعطاء حريات للأحزاب والنقابات والجمعيات الأهلية.
- مزيد من الحرية للصحافة ووسائل الإعلام والرأى والتعبير، فحرية الإعلام لكشف الفساد، وجهاز للرقابة، مزيد من الحقوق والديمقراطية والحرية، وإدماج جميع التيارات السياسية فى العملية السياسية، ديمقراطية مفتوحة تستوعب جميع تيارات المجتمع، ديمقراطية لا تستبعد بعض التيارات السياسية، فديمقراطية فى ظل احتلال تعد مستحيلة.
- ضرورة الإصلاح من خلال إصلاح اقتصادى قائم على التكامل الاقتصادى بين الدول العربية،من خلال المشاريع المشتركة والمصالح المتبادلة والتى تفرضها حقائق الجغرافيا والتاريخ وتحديات الواقع للمنطقة العربية، ضرورة خلق نظام إقليمى عربى قادر عل النهوض بمسئولياته الأمنية من خلال تفعيل نظام الأمن العربى الجماعى وإلا ظلت المنطقة مستباحة(٥٨).

- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لقاءاً فكرياً فى إحدى أمسياته الفكرية يوم ٢٠٠٣/١/١٥ لمناقشة مبادرة كولن باول واتخاذ موقف بشأنها ونشرت وقائع الندوة فى النشرة الخاصة بالمركز(٥٩)، وقد حضر الندوة عدد من المفكرين والمحللين السياسيين المصريين، وكان السؤال الرئيسى للقاء هو، هل المبادرة الأمريكية هى الرد المناسب على تقرير التنمية الإنسانية؟ وظهر فى اللقاء الفكرى موقفين متعارضين من قبول أو رفض المبادرة.

الموقف الأول: الرافض للمبادرة، ويبنى أسباب الرفض على ما يلى:عدم مصداقية أمريكا للتحدث باسم الديمقراطية "أمريكا غير مؤهلة للتحدث باسم الديمقراطية" لأنها تساند النظم الحاكمة التى تحتكر السلطة، كما يرفض هذا الموقف القراءة الأمريكية الحديثة التى تفسر أحداث ١١ سبتمبر والتى ترجعها إلى غياب الديمقراطية فى الوطن العربى مما دفع الشباب العربى للجوء للعنف، كما يرفض الربط بين ضرب العراق وبين غياب الديمقراطية فى الوطن العربى، لأن تدخل الولايات المتحدة فى المنطقة العربية هو جزء من استراتيجياتها لإعادة تشكيل العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وقبل أحداث ١١ سبتمبر، وهدفها الأساسى هو الاستيلاء على البترول، فنشر الديمقراطية ما هى إلا حجة أو ذريعة للتدخل فى المنطقة العربية، فمن دروس التاريخ المعروفة أن الاستعمار لكى يصون مصالحه لابد أن يضع ترتيبات معينة تضمن مصالحه، ومن هذه الترتيبات أن يكون للشعب ممثلون موالون له يستطيع من خلالهم إلزام الشعب بالاتفاقات والمعاهدات والديون، ومن المعروف تاريخياً أن التدخلات الأجنبية فى مصر فى موضوع الديمقراطية كثيرة وكانت بهدف تمكين الاستعمار.

كما شكك هذا الموقف الرافض من قدرة الولايات المتحدة على الالتزام بما جاء فى المبادرة وخاصة فى الشق الاقتصادى التنموى استناداً لحالة العجز فى الموازنة الأمريكية واستناداً لحقيقة أن أمريكا تقدم معونات عسكرية للأنظمة العربية الحاكمة أكثر مما تقدمه من معونات تنموية للشعوب، كما شكك فى رغبة الولايات المتحدة فى تقوية المجتمع المدنى لنشر الديمقراطية لأن التركيز على التطور الديمقراطى السريع فى العالم العربى يضر بالمصالح الأمريكية لأنه سوف يسمح للقوى الإسلامية ثم القومية بمزيد من التمثيل السياسى، وبالتالى فالتركيز الأساسى سيكون على التعليم حتى يمكن تدريجياً تبييض وجه أمريكا فى عقول الشباب المصرى فيصبح التحول الديمقراطى وقتئذ غير ضار بالمصالح الأمريكية(٦٠).

أما الموقف الثانى: وهو مع قبول المبادرة وضرورة التعامل معها، وهو موقف التيار الليبرالى، فيرى أن رفض المبادرة هو رفض للتقدم بوجه عام، وهو يمثل ثقافة الردة التى توجه سهامها للعقل لترد المجتمع عن المنجزات الضئيلة التى حققها فى مجال تحرير ومساواة المرأة والحريات العامة وذلك باسم التمركز حول قضية الهوية، وبالتالى يتحدد هذا الموقف من ضرورة اللحاق بالعربة الفائزة والتى هى عربة الغرب بوجه عام وأمريكا بوجه خاص، ويستند هذا الموقف إلى أن الغرب أثبت أنه بالفعل هو الفائز، وأن عربته سريعة

الخطى فضلاً على أننا لا نستطيع مناهضته، فوثيقة كولن باول هى معطى فكرى ينبغى التعامل معه من داخله وفى سياقه، وأن الحركة الديمقراطية فى مصر هى جزء من حركة عالمية من أجل الديمقراطية والتقدم، فالمبادرة تحتوى على أشياء إيجابية مثل الإصلاحات السياسية الجوهرية والحديث عن تمكين المرأة، وبالتالى يتحدد الموقف النظرى لهذا التيار فى الاتفاق حول ضرورة الإصلاح السياسى الجوهرى ومساندة الحريات وتمكين المرأة ووضع برامج اقتصادية لتجاوز الأوضاع فى المنطقة العربية وضرورة التحالف مع قوى التقدم والديمقراطية فى العالم، مع رفض السياق الذى ترد فيه المبادرة من سعى نحو المشروع الإمبراطوري الأمريكى(٦١).

- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يوم ٢٠٠٣/١/١٥ مائدة مستديرة بعنوان "مبادرة الشراكة الأمريكية فى المنطقة: رؤية من الداخل" وشارك فى اللقاء نحو ٣٠ شخصاً من ممثلى الأحزاب والقوى السياسية المصرية ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة وأكاديميين ومثقفين مستقلين وصحفيين، وكان هدف عقد الندوة - كما جاء فى سياق الدعوة - هو "الحوار الموضوعى بين القوى الاجتماعية والسياسية، حول قضية التحول الديمقراطى الحقيقى من خلال ما أثارته مبادرة الشراكة الأمريكية فى المنطقة العربية، وبالرغم من الاعتراف بأن المبادرة هى مبادرة موجهة بالأساس للحكومات العربية، فإن القوى والمنظمات المدنية والسياسية تكون طرفاً غير مباشر فيها سواء بالدعم أو الرفض"(٦٢)، وقد دار النقاش فى الدائرة المستديرة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية حول ثلاثة محاور وهى:

الأول: بلورة رؤية موضوعية تتعلق بمنطلقات المبادرة، وأثر السياق الذى تطرح فيه على مصداقيتها.

الثانى: فى حالة قبول الحكومات العربية (والحكومة المصرية) مثل هذه المبادرة، فإن التساؤل المطروح ما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه القوى المدنية والسياسية، مع الآخذ فى الاعتبار اتجاهات الرفض والقبول ومحاولات الاستفادة من الوضع القائم.

الثالث: هل ثمة احتمالات لآثار سلبية أو إيجابية لهذه المبادرة على أية جهود محلية مستقلة ترمى إلى دعم وتعزيز قضايا الديمقراطية والحريات فى المنطقة؟

وفى مناخ من الحوار الموضوعى، ناقش الحضور مختلف جوانب المبادرة وقد تعددت الرؤى حول المبادرة بداية من ضرورة رفضها لاعتبارات متعددة، وانتهاءاً بأهمية التوقف عندها والتعامل معها بموضوعية فى ضوء المتغيرات الحادثة على المستوى الدولى والمحلى وداخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.

وخلص الحوار إلى أن الإصلاح الديمقراطى الحقيقى مطلب مشروع وملح ومطروح منذ زمن طويل على الساحة المصرية قبل مبادرة باول، وأن معظم التيارات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى تكافح من أجل ترسيخ فكرة الاختيار الديمقراطى الحر، وأن الديمقراطية هى الإرادة الفعالة للتغيير السلمى وتداول السلطة وكذلك لترسيخ ثقافة الحوار والتسامح وقبول التعدد فى الآراء والأفكار المختلفة، وأن الديمقراطية هى السبيل الفعال أمام مختلف التيارات الفكرية والحقوقية والسياسية لتوصيل أفكارها ولتطبيق قضاياها الرئيسية حتى لو كان هناك اختلاف حول الأولويات، وتوافق الحاضرون على أهمية ألا نحصر أنفسنا بين خيارين: إما التدخل الخارجى لفرض الديمقراطية أو القبول بالأوضاع الحالية غير الديمقراطية، فهناك خيارات أخرى مفتوحة قوامها النضال الديمقراطى من أجل إشاعة ثقافة التعدد والحوار والمحاسبة والشفافية، كما عبر الحضور عن رغبتهم فى مواصلة الحوار حول هذا الموضوع الهام[٦٣].

أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بياناً للرد على مبادرة كولن باول نص على ما يلى "لا شك أن القوى الاجتماعية والسياسية تتطلع منذ زمن إلى تحول ديمقراطى حقيقى وتتفاوض الرؤى والمواقف حول هذه القضية الهامة، ولا شك أيضاً أن ثمة مواقف متباينة حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، ليس فقط فيما يتعلق بقضيتى فلسطين والعراق، ولكن من قضايا أخرى مثل التنمية وحقوق الإنسان، ومع ذلك فثمة إجماع عربى حول تعارض السياسة الخارجية الأمريكية مع مصالح قطاعات اجتماعية بعينها فى المنطقة"، وأوضح البيان أن مبادرة كولن باول وزير الخارجية الأمريكى المعروفة باسم مبادرة الشراكة الأمريكية فى المنطقة العربية فى هذا السياق، هى شراكة بين الحكومة الأمريكية والحكومات العربية فى الأساس، ولأنها أمريكية فقد أثارت جدلاً واسعاً فى المنطقة العربية لأسباب موضوعية تتعلق بسياق طرح المبادرة ومحتواها، وأخرى أيديولوجية وسياسية رافضة انطلاقاً من كونها أمريكية، وحدد البيان الأسباب الموضوعية للتوتر والاستياء الذى عبرت عنه منظمات المجتمع المدنى والقوى السياسية

والحركات الاجتماعية عربياً ودولياً بسبب إصرار الولايات المتحدة على اعتماد طريق الحرب ضد العراق من ناحية، وموقفها من مسألة الاحتلال الإسرائيلي والجرائم التي ترتكب في حق الفلسطينيين من ناحية أخرى، وأضاف البيان أن منطلقات كولن باول تعتبر سبباً موضوعياً يثير جدلاً حول المبادرة، حيث أن المبادرة تبدو وكأنها رد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أي في سياق الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وبالتالي فهي تأتي على طريقة استكمال الحرب بالسياسة. إن هذا المنطلق ذاته قد يعكس الهموم الأمريكية تجاه أو من المنطقة، إلا أنه لا يعكس بالضرورة مجمل الشواغل الديمقراطية المحلية والتي لا يجب أن تنحصر في صعود جماعات أصولية فقط. وذهب البيان أيضاً إلى أن الأسباب الأيديولوجية تتمثل في الرفض المسبق والقاطع لأي مبادرة أمريكية أياً كان نوعها أو شكلها بسبب أنها تحمل الهوية الأمريكية، والتي تعني في وعي قوى سياسية عديدة أنها مصدر كل الشرور في المنطقة(٦٤).

وبعد، فلقد تم عرض ردود الفعل المتباينة لمبادرة كولن باول من خلال مواقف منظمات حقوق الإنسان المعلنة في بيانات أو من خلال الأنشطة واللقاءات الفكرية والبحثية التي عقدتها كل من الأربعة منظمات السابق ذكرها. تبقى الإشارة إلى أنه بعد احتلال العراق "والتخويف بالديمقراطية والإصلاح" في العالم العربي فقد أصدرت لجنة الدفاع عن الديمقراطية بياناً نشرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ينص على ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية لإنشاء الجمهورية البرلمانية وتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري في المجتمع المصري من الداخل.

لقد تباينت ردود الفعل للمثقفين المصريين تجاه مبادرة كولن باول للشراكة الشرق أوسطية- ما بين الرفض، القبول مع إبداء التحفظ، الترحيب- والتي عبروا عنها من خلال المقالات التي نشرت في الصحف القومية ، الصحف الحزبية،أو من خلال مناقشات دارت في ندوات نظمتها منظمات حقوق الإنسان في مصر. ويمكن القول أن رفض المبادرة كان هو التيار السائد والغالب بين المثقفين المصريين، استند هذا التيار في رفضه للمبادرة على العديد من الحجج والمبررات من أهمها عدم مصداقية أمريكا في نشر الديمقراطية وتشجيع الإصلاح في العالم العربي. فمبادرة كولن باول للإصلاح هي تعبير واضح للاستراتيجية الأمريكية لتغيير النظم و التحالفات في المنطقة العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر بما يسمح لها بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة وليس تحقيقا لمصلحة الشعوب العربية .

ويتعرض الجزء الأخير من هذه الدراسة لعرض المبادرة الشرق أوسطية فى إطارها الأوسع وهو الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بعد ١١سبتمبر ٢٠٠١ ، والتى أعلنها الرئيس الأمريكي بوش صراحة فى وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية فى إطار الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

لقد استثمرت الولايات المتحدة أحداث ١١ سبتمبر إلى أقصى درجة ممكنة، ودخلت منها وبها عصر القطب الأوحد، وكان إعلان الرئيس بوش للوثيقة الاستراتيجية للأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠٢ تدشيناً رسمياً لبداية حكم الإمبراطورية الأمريكية للعالم، وبالتالى يثور التساؤل حول، أين نحن من هذه الإستراتيجية؟ وما هى السياسة الأمريكية للتعامل مع حكومات ودول المنطقة العربية؟ وما هو موضع مبادرة كولن باول فى إطار هذه الإستراتيجية العالمية الجديدة؟

ونتناول هنا عرضاً سريعاً لأهم الأفكار التى وردت فى وثيقة الأمن القومى لبيان وضع المنطقة العربية فى هذه الإستراتيجية من ناحية، وما دور مبادرة الشراكة التى أعلنها كولن باول كأداة من أدوات تحقيق هذه الإستراتيجية العالمية؟

١- وثيقة إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكي

أعلن الرئيس بوش إلى الكونجرس فى سبتمبر ٢٠٠٢ الوثيقة الإستراتيجية للأمن القومى للولايات المتحدة والتى اعتبرتها الكتابات العربية أشبه بإعلان إمبراطورى أمريكى يزيح الستار رسمياً عن بداية حكم الإمبراطورية الأمريكية للعالم، حيث زعم الرئيس بوش فى مقدمة الوثيقة أن الولايات المتحدة هى وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، بل إنها مصدر القيم الوحيد، ولذلك ستعمل على تسييد قيمها فى كل أرجاء العالم من خلال عملية تغيير واسعة المدى سياسية واقتصادية واجتماعية، فبدأ بوش الوثيقة بالكلمات التالية "انتهت الصراعات الكبرى للقرن العشرين بين الحرية والدكتاتورية بانتصار حاسم للحرية وبقيام نموذج واحد للنجاح القومى قابل للاستدامة: الحرية، الديمقراطية، والأعمال الحرة" ثم انتقل للقول "إن الدفاع عن بلادنا ضد أعدائها هو الالتزام الأول والأساسى للحكومة الفيدرالية، واليوم .

تغيرت هذه المهمة بدرجة كبيرة فكان الأعداء فى الماضى يحتاجون إلى جيوش جرارة وقدرات صناعية هائلة لتتمكن من تهديد أمن الولايات المتحدة، أما الآن تستطيع

شبكات مستترة من الإرهابيين المنظمين أن تتغلغل فى مجتمعاتنا المفتوحة وتستغل التكنولوجيا العصرية ضدنا، وإزاء هذا التهديد ستستخدم الولايات المتحدة كل أداة متوافرة فى ترساناتها للحرب ضد الإرهابيين، وسوف تحاسب الدول التى تتورط فى الإرهاب أو التى تضمن ملاذاً أمناً للإرهابيين لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة، ثم ينتقل بوش للحديث بعد ذلك عن أحداث ١١ سبتمبر التى أعلمت "الولايات المتحدة أن بمقدور الدول الضعيفة، مثل أفغانستان أن تشكل خطراً عظيماً على مصالحها القومية مثلها مثل الدول القوية، فالفقر وإن كان لا يصنع من الفقراء إرهابيين وقتلة إلا أن الفقر وضعف المؤسسات يمكنهم من أن يعرضوا دولاً لأخطار قيام الشبكات الإرهابية بها والمنظمات الإجرامية التى تتاجر فى المخدرات، ويستطرد بوش فى الحديث فى مقدمته إلى القول بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق توازن قوى يساند الحرية وبإيمانها الراسخ بأن هناك مسئوليات مهمة تقع على عاتق جميع الدول، على الدول التى تنعم بالحرية أن تعمل بنشاط فى مكافحة الإرهاب، على الدول التى تعتمد على الاستقرار الدولى أن تساعد فى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على الدول التى تسعى للحصول على مساعدات دولية أن تحكم نفسها بحكمة كى يتم إنفاق هذه المساعدات بشكل سليم، ولكى تزدهر الحرية، علينا توقع مبدأ المحاسبة وفرضه، وينهى بوش مقدمته بعبارات إنشائية أخاذة حيث يقرر أن الحرية هى مطلب الكرامة الإنسانية التى لا يمكن التفاوض بشأنها فى جميع الحضارات، وأن الإنسانية تمسك اليوم بيدها الفرصة لتعميق نصر الحرية على جميع أعداء الحرية، والولايات المتحدة ترحب بمسئوليتها لكى تقود العالم إلى تحقيق هذه المهمة العظيمة"

ثم جاء بعد المقدمة تقسيم وثيقة استراتيجية الأمن القومى الأمريكى إلى تسعة أقسام أساسية هى:

- نظرة إجمالية حول الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة.
- مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية.
- تقوية التحالفات لدحر الإرهاب العالمى لمنع الاعتداءات علينا وعلى أصدقائنا.
- العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الإقليمية.
- منع أعدائنا من تهديدنا، وتهديد حلفائنا، وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل.
- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادى العالمى عبر الأسواق الحرة والتجارة الحرة.

- توسيع دائرة التطور الاقتصادى من خلال انفتاح المجتمعات وإنشاء البنى التحتية للديمقراطية.
- تطوير برامج عمل للتعاون مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوى العالمية.
- تحويل مؤسسات الأمن القومى الأمريكى لمواجهة التحديات والفرص المتاحة فى القرن الواحد والعشرين.

وفى القسم الأول من الوثيقة والمعنون "نظرة إجمالية حول الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة" جاء التأكيد على النقاط التى ذكرها بوش فى المقدمة، أما القسم الثانى من الوثيقة بعنوان "مناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية" فجاء التركيز فيها على الوسائل التى تستخدمها الولايات المتحدة فى تعاملها الدولى وتحصرها فى أربعة وهى:

الوسيلة الأولى، رفع الصوت الأمريكى لإدانة كل ما يؤثر على الكرامة الإنسانية والتصويت فى المؤسسات الدولية للدفاع عن الحرية.

الوسيلة الثانية، استخدام المساعدات للدول الأجنبية لتدعيم الحرية وتدعيم أولئك الذين يسعون لتحقيقها باستخدام وسائل غير عنيفة.

الوسيلة الثالثة، جعل الحرية وتنمية المؤسسات الديمقراطية موضوعات أساسية فى العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، مع دفع الدول التى تنكر حقوق الإنسان، لتصحيح مسارها.

الوسيلة الرابعة، اتخاذ كافة الخطوات لتدعيم حرية الدين وحرية الضمير والدفاع عنها ضد الدول القمعية التى تخالفها[٦٥].

وبعبارة موجزة ستتولى الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عن الكرامة الإنسانية ومعارضة من يهددها.

واستطردت الوثيقة فى أقسامها الأخرى التأكيد على اضطلاع الولايات المتحدة وأصدقائها لتحقيق وتقوية التحالفات لدحر الإرهاب العالمى لمنع أية اعتداءات على الولايات المتحدة أو على أصدقاءها إضافة إلى العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الإقليمية، العمل على:عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، تشجيع النمو الاقتصادى العالمى عبر الأسواق الحرة والتجارة الحرة، توسيع دائرة التطور الاقتصادى وإنشاء البنى التحتية للديمقراطية والعمل على نشرها فى العالم،إلى غير ذلك من الأهداف التى جاءت الوثيقة لتأكيدها.

ونخلص من هذا العرض الموجز للوثيقة التى اعتبرها كثير من المثقفين وعلماء السياسة بداية الحقبة الأمريكية للهيمنة وأنها تشكل انقلاباً فى العلاقات الدولية(٦٦) فهى تشكل إلغاء ضمنى لنظام الدولة القومية الذى حكم العلاقات الدولية منذ اتفاقية وستفاليا عام ١٦٤٨ ، ففى هذه الوثيقة قررت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تحترم مبدأ السيادة المطلقة للدولة وهى تفعل ذلك لتحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى والذى تجعل فيه الأمن القومى لكل الدول الأخرى تابعاً له، فالوثيقة تؤكد على أن لحكومة الولايات المتحدة بمفردها حق تقرير ما إذا كانت أى دولة تمثل خطراً مستقبلاً بالنسبة لها أو إذا ما كانت تمثل تهديداً محتملاً لها، ففى هذه الحالة ستتدخل الولايات المتحدة للقضاء على هذا التهديد داخل الدولة، حتى ولو كان ذلك بتغيير نظام الدولة كما حدث فعلاً فى العراق فى إطار ما أسمته محور الشر.

ومن جانب أخر أعلن بوش فى خطاب الاتحاد الذى ألقاه يوم ٢٠٠٣/١/٢٨ ،فيما يخص الجزء الخاص بالشئون الخارجية، "أن أمريكا ستواصل فى منطقة الشرق الأوسط السعى لسلام بين إسرائيل الآمنة وفلسطين الديمقراطية، هذه الأمة الأمريكية قادرة على أن تقود العالم للتصدى للإرهاب الدولى وهزيمته، ذلك الشر الذى هو من صنع الإنسان أشد خطر فى الحرب ضد الإرهاب، وأشد خطر يواجه أمريكا والعالم يتمثل فى الأنظمة المارقة التى تسعى لامتلاك أسلحة نووية وكيمائية وبيولوجية، هذه الأنظمة يمكن أن تسخر هذه الأسلحة لأغراض الابتزاز والإرهاب والقتل الجماعى، كما تستطيع تقديم أو بيع تلك الأسـلحة إلى حلفائها من الإرهابيين الذين قد يسـتخدمونها من دون أدنى وازع وهذا التهديد تهديد جديد(٦٧)".

وبالتالى فإن السياسات الخطرة التى أعلنها بوش فى كل من وثيقتى الأمن القومى وخطاب الاتحاد، تنطوى على نظرية أساسية عن تغيير المجتمعات من الوجهة السياسية والثقافية باستخدام القوة المسلحة كما حدث فى العراق أو قوة التهديد بعقوبات متنوعة سياسية أو اقتصادية إن لم ترضخ بعض المجتمعات -وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط- للتوجيهات الأمريكية، بضرورة الإصلاح السياسى والثقافى وفقاً للمعايير الأمريكية، وبعد فإن التساؤلات المطروحة، أين نحن من هذه الإستراتيجية الأمريكية العالمية للهيمنة؟ ما موقف الحكومات العربية من الضغوط الخارجية فى ظل هذه الإستراتيجية الجديدة؟ ما موقع مبادرة كولن باول للشراكة كخطوة فى تنفيذ هذه الإستراتيجية والتى توافقت مع التحليلات

النظرية لهامر والتى عرضتها الدراسة فى جزئها الأول؟ هذه التحليلات القائمة على ضرورة نشر الديمقراطية وترويجها فى العالم، ومن انتهاء عصر الدولة القومية، وبداية عصر الإمبراطورية، انتهاء المفهوم التقليدى للسيادة وإحلاله بمفهوم جديد يسمح للولايات المتحدة بالتدخل فى الشئون الداخلية للدول لتغييرها أو تعديلها أو إصلاحها.

٢- المنطقة العربية ومبادرات التغيير فى إطار إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى

تعتبر المنطقة العربية والإسلامية طبقاً للرؤية الأمريكية هى من أكثر المناطق فى العالم إفرازاً للإرهاب وبالتالى كانت المنطقة العربية والإسلامية هى من أهم مناطق الحرب الدولية للولايات المتحدة ضد الإرهاب، وميزت الولايات المتحدة فى تعاملها مع المنطقة العربية بين الدول الراعية للإرهاب والدول المناهضة للإرهاب، أى فرضت الولايات المتحدة تصنيفاً ثنائياً فى تعاملها مع دول المنطقة (مع – ضد) كما فرضت تصنيفات فرعية داخل كل فئة من هاتين الفئتين، ومن أهم العوامل التى حكمت التصنيف هو التهديد الذى تمثله هذه الدولة بالنسبة للمصالح الأمريكية ومستوى التعاون بين كل دولة والولايات المتحدة وطبيعة علاقتها بها والتطور التاريخى لهذه العلاقة، وبالتالى وجد فى إطار مجموعة الدول المناهضة للإرهاب، الدول غير الإرهابية (الدول الصديقة)، ثم كان التمييز بين الدول التى مثل موقفها المناهض للإرهاب خطاً مستمراً فى كل من سياستها الداخلية والخارجية، وبين الدول التى انتقلت من موقف دعم الإرهاب إلى موقف مكافحته بتأثير مجموعة من الضغوط أهمها التهديدات الأمريكية (الدول التائبة).

وبناءً على هذا التصنيف (دولة إرهابية – دولة غير إرهابية) اختلف موقف الولايات المتحدة من السياسات المطلوب اتخاذها من أجل إرغام دولة على مقاومة الإرهاب أو تشجيع أخرى على ذلك، فإذا كان الحل العسكرى قد فرض نفسه فى علاقة الولايات المتحدة بالعراق، فإنها لوحت فقط باستخدامه من حين لآخر فى تعاملها مع سوريا ولبنان والصومال، وإذا كانت التدابير الأمنية مَثّلَ جوهر التوجيهات الأمريكية لدولة مثل اليمن والسودان، فإن قضية الإصلاح السياسى والتعليمى والمالى عبرت بشكل عام عن درجة من الاستمرارية تجاه مجموعة أخرى من الدول، وبالتالى يمكن تحليل السياسة الخارجية تجاه كل من الدول الشريرة (المناهضة)[٦٨]، الدول التائبة ، الدول الصديقة كلاً على حدة.

<u>الدول الشريرة</u>: هى دول تتهمها الولايات المتحدة إما بممارسة الإرهاب بنفسها كالعراق وإما بدعمه مادياً وعسكرياً مثل سوريا ولبنان والصومال، وقد سنحت أحداث سبتمبر

الفرصة للولايات المتحدة لتصفية نظام صدام حسين عن طريق محاولة اختلاق علاقة بينه وبين تلك الأحداث: كالقول بأن العراق مول تفجيرات ١١ سبتمبر ومشاركة مسئولين فى المخابرات العراقية فى التخطيط للأحداث، إلى الجمرة الخبيثة، لتتوالى الأحداث إلى اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل، ولتنتهى هذه الاتهامات باحتلال العراق، أما الدول الشريرة الأخرى - طبقاً للتصنيف الأمريكى - وهى الصومال وسوريا ولبنان والتى اتهمتها الولايات المتحدة بإيواء عناصر إرهابية مسئولة عن تفجيرات سبتمبر وبإقامة معسكرات للإرهاب، فقد لوحت أمريكا من خلال تصريحات المسئولين بضربات عسكرية محتملة ضد هذه الدول وتزايدت حدة هذه التصريحات بعد احتلال العراق.

الدول التائبة: وهى الدول التى كانت الولايات المتحدة قد أخضعتها لعقوبات دولية أو ثنائية أو هددتها بعمل عسكرى قبل ١١ سبتمبر بسبب اتهامها بممارسة الإرهاب أو التساهل معه، ثم عادت وغيرت سياستها حيالها بسبب تعاونها فى مكافحة هذا الإرهاب ذاته وخاصة بعد أحداث سبتمبر، وبالتالى انتقلت هذه الدول من موقع الهدف للحرب ضد الإرهاب إلى التعاون وهى بالأخص السودان، اليمن، ثم تأتى بعد ذلك وبخطوات أبطأ ليبيا.

الدول الصديقة: وهى الفئة الثالثة من الدول، وهى الدول التى تعتمد الولايات المتحدة عليها فى مجال مكافحة الإرهاب لعدة عوامل منها: طبيعة علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة أو للظروف الداخلية فى هذه الدول وتعرضها هى ذاتها لمشاكل مبعثها جماعات وتيارات دينية إرهابية وتعتبر مصر والسعودية هما الصديقين الأهم للولايات المتحدة فى المنطقة العربية(٦٩).

وهنا يثار التساؤل عن مضمون كلمة "الدولة الصديقة" فى العلاقات الدولية؟ فليس بالأمر الطبيعى قيام علاقات صداقة خالصة وحميمة بين دولة عظمى ودولة متوسطة، ففى مثل هذه الحالات، يكون هناك اختلافاً فى القدرات واختلافاً فى زاوية الرؤية، والنفوذ، والقدرة على التأثير، لذا عادة ما تتجه الدولة العظمى إلى توظيف الدولة الأضعف، الأمر الذى يتنافى مع الصداقة، ذلك أن الصداقة بحكم التعريف خالية من صفة الانتفاع أو التملق(٧٠)؟

وبالتالى، كيف استغلت أمريكا علاقات الصداقة مع دول المنطقة العربية فى حربها الدولية ضد الإرهاب، خاصة بعد إعلان المخابرات الأمريكية عن تورط كل من العناصر المصرية والسعودية فى التخطيط والتدبير أوالتنفيذ لهجمات ١١ سبتمبر؟ كان على الإدارات المسئولة فى الولايات المتحدة أن تجيب على سؤالين هامين، السؤال الأول، لماذا تفرز

البيئتان المصرية والسعودية عناصر إرهابية؟ والسؤال الثانى، لماذا تخص هذه العناصر بعدائها الولايات المتحدة[٧١]؟

وكانت الإجابة على التساؤل الأول،هى غياب الديمقراطية وبالتالى فقد بات على الولايات المتحدة أن تبادر إلى فرض قيمها السياسية والاقتصادية على البلدان العربية، هى تستخدم فى ذلك سلاح المعونات والمساعدات المالية القائمة على المنهج الجديد فى المساعدات الأمريكية الخارجية وهو مبدأ المسئولية المشتركة.

كما كانت الإجابة على التساؤل الثانى، هى ضرورة تنقية السياسات التعليمية والإعلامية العربية من مشاعر العداء للآخر وخاصة الولايات المتحدة.

وقد بدأت الحملة العنصرية التى شنها المسئولون الأمريكيون على العرب والمسلمين – عقب أحداث ١١ سبتمبر – تنحصر، ولكن استمرت الدعوة للتغيير فى المنطقة بل وقويت وأدمجت فى سياسات واستراتيجيات تستهدف إعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية وكذلك الإسرائيلية، كما أعيدت صياغة دعوات التغيير فى صياغات براقة خاطبت تطلعات بعض القوى فى تغيير الواقع السياسى المتخلف فى المنطقة، وتضمنت بعض عناصر المشروعات الوطنية للإصلاح[٧٢].

ومن هنا تأتى مبادرة كولن باول لنشر الديمقراطية والتنمية فى إطار التعامل الأمريكى مع الدول الصديقة على أساس "مبدأ المسئولية المشتركة"، ومن أهمها مصر ودول الخليج، وذلك لإحداث الإصلاح السياسى والاقتصادى والثقافى القادر على تجفيف منابع الإرهاب طبقاً للتخيلات الأمريكية.

فقد صرح كولن باول – عقب إعلان مبادرته – فى مقابلة عبر الهاتف أجرتها "صحيفة القدس": "بأن مبادرة الشراكة هى مبادرة لمساعدة الأشخاص والحكومات التى لديها رغبة فى التغيير، هى مبادرة إلى الدول أصدقائنا فى المنطقة العربية، ونأمل أن نستطيع المساعدة فى التأثير على الدول الراغبة فى التغيير من حيث كيفية تحقيق التغيير –أى تغيير– يمكن أن يكون أفضل لها من بين أشكال التغيير المطروحة، إن دور الولايات المتحدة ليس أن تملى التغيير بل أن تدخل فى مناقشات مع أصدقائها فى المنطقة، وقد حدد الدول التى تم المناقشة معها بخصوص التغيير، فعندما فكرت هذه الحكومات فى التغيير قدمنا لها المساعدة، فالبحرين غيرت بوتيرة والمغرب غيرت بوتيرة أخرى وقطر، الكويت نحن هنا لمساعدة أصدقائنا".

وبالرد على سؤال حول الإصلاحات السياسية فى السعودية أجاب باول بأن "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط هى مناسبة للمملكة العربية السعودية من حيث التعليم والتنمية، وأن الولايات المتحدة أجرت مناقشات صريحة جداً مع قادة سعوديين، ومع احترام ثقافتهم وتراثهم وتقاليدهم، لكن اعتقد بأن عليهم الآن، وهم يسيرون إلى الأمام أن يبدأوا فى فحص هذه التقاليد وهذه الممارسات لرؤية ما إذا كان التغيير مناسب".

أما بالنسبة لمصر فقد ذكر "إننا ننظر إلى مصر كصديق جديد لأمريكا ونحن على اتصال دائم معهم، ونحن نقدم لهم مساعدة اقتصادية وعسكرية كجزء من علاقاتنا، والآن نأمل أن يكون ممكناً توجيه جزء من تلك المساعدة فى الاتجاهات التى نصت عليها المبادرة، ونأمل أن المزيد من المساعدة سيكون متوافراً لدول المنطقة ومن ضمنها مصر على أساس المرتكزات الثلاث التى نوقشت اليوم وهى: تنمية المجتمع المدنى، التعليم، التنمية الاقتصادية[٧٣].

وقد اختلفت التحليلات حول مدى اتساق مبادرة كولن باول للإصلاح مع الخطوط الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، والتى تم صياغتها فى كل من وثيقة الأمن القومى للولايات المتحدة وخطاب الاتحاد اللذان أعلنهما الرئيس بوش.

فقد رأت بعض التحليلات أن مبادرة كولن باول لا تنتمى إلى الفكر الذى تبنته إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة وهو فكر الصداقة مع شعوب الشرق الأوسط بعد أن أصبحت الصداقة مع الحكام تشكل عبئاً على الولايات المتحدة، بل ومصدراً للتهديد الذى قد يصل إلى شواطئ الولايات المتحدة من شعوب الشرق الأوسط، لقد أدركت استراتيجية الأمن القومى أنه إذا كان ضمان تدفق المصالح الأمريكية يحتاج إلى صداقات مع حكام طغاة أو ديمقراطيين فإن أمن الولايات المتحدة يحتاج إلى صداقات مع شعوب أولئك الحكام، ولذلك ورد فى الإستراتيجية "أن على الولايات المتحدة أن تدافع عن الحرية والعدالة، لأن هذه المبادئ حق وصواب لجميع الشعوب أينما كانت وعلى أمريكا أن تؤيد بحزم متطلبات الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض".

فبينما جاء الخطاب الذى ألقاه وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى التاسع من نوفمبر ٢٠٠٢ فى ماريلاند منسقاً ومنسجماً مع فكر الإستراتيجية الأمريكية جاءت مبادرة كولن باول متراخية فى هذا الاتجاه.

فقد تضمن خطاب بيرنز أجندة عمل الدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط، وتحدث فيه بوضوح شديد ولغة صارمة عن أنظمة سياسية فى الشرق الأوسط لا توفر لمواطنيها فرصة لسماع أصواتهم، وبالتالى لابد من التغيير الجذرى لأنظمة هذه المنطقة.

بينما كانت مبادرة كولن باول بالصياغة التى أعلنت بها متراخية إلى حد كبير فى هذا الاتجاه المندفع إلى التغيير الجذرى لأنظمة المنطقة. فقد حاول كولن باول من خلال الصياغة التى أعلنت بها المبادرة أن يخفف كثيراً من قوة واندفاع أحد المحاور الواردة فى إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة وهو المحور الخاص بمناصرة الطموحات إلى الكرامة الإنسانية ونشر الحرية والديمقراطية، "فقد كانت المبادرة مصممة لبث الطمأنينة فى نفوس الحكام من الشرق الأوسط أكثر من كونها مصممة لبث الأمل فى نفوس الشعوب". فقد حرص باول على طمأنة الحكام حيث أشركهم فى مهمة إغلاق فجوة الأمل إذ يقول "علينا أن نعمل مع الشعوب والحكومات لسد الفجوة بين التوقع والواقع" ويصف باول المبادرة بأنها "جسر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، بين حكوماتهم وشعوبهم" كما أعلن بأن المبادرة هى من المشاريع الأكثر تحدياً التى درسناها نحن وشركاؤنا فى المنطقة"، وكان الملك الأردنى عبد الله قد أعلن فى حوار عبر الإنترنت مع رجال أعمال ومستثمرين عرب، قبل إلقاء باول خطابه، إن الأردن والولايات المتحدة قد عملتا معاً فى سبيل إنجاز هذه المبادرة كشريكين كاملين.

"والآن يمكن القول بأن تأثير الشركاء العرب كان واضحاً على خطاب باول، فالحكومات العربية كانت تخشى الاندفاع الأمريكى نحو تعزيز الديمقراطية والحرية فى الشرق الأوسط، لكنها بدأت تشعر بالارتياح خاصة بعد أن ذكر باول – فى خطابه – دولة قطر من بين النماذج العربية التى يرى فيها بصيص أمل، فقطر ليست نموذجاً للإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط بقدر ما أصبحت أخيراً المكان المناسب لإقامة القواعد العسكرية الأمريكية"(٧٤).

ما يستحق التأمل فعلاً هو أثر الضغوط الخارجية على مسار التطور السياسى والديمقراطى فى بلدان المنطقة، فقد توازى مع الطرح الأمريكى للإصلاح – خاصة بعد ١١ سبتمبر – العديد من المشروعات الوطنية للإصلاح جاء بعضها امتداداً لبرامج سابقة على نحو ما تحقق فى البحرين والمغرب، والتى تدعمت تجربتها بإصلاحات تشريعية وانتخابات شهد لها بالنزاهة إلى جانب مشروعات إصلاح جديدة متسقة مع المطالب

الأمريكية مثل مشروعات الإصلاح الخليجية، فقد أعلن ولى عهد السعودية مبادرة لإجراء إصلاحات داخلية وإتاحة مزيد من المشاركة السياسية فى أنحاء العالم العربى، وأطلق عليها مبادرة تحسين الوضع العربى "الإصلاح الذاتى: المنطلق الأساسى لبناء القدرات العربية" ، وقد تم توزيع نص المبادرة فى القمة العربية فى شرم الشيخ مارس ٢٠٠٣، حيث أعلن الأمير عبد الله تأجيلها إلى قمة تونس، مارس ٢٠٠٤ حتى يترك الوقت الكافى للقادة العرب للنظر والتشاور حولها، ليتفرغ القادة العرب لبحث القضايا العاجلة حول العراق وفلسطين، وأعرب وزير الخارجية السعودى تعليقاً على هذه المبادرة "أنه بدون إصلاح داخلى حقيقى فى المنطقة يقوم على الشفافية فإن القيادات العربية ستظل غير معبرة عن شعوبها وآمالها"(٧٥).

أما وزير خارجية قطر فقد أعلن فى لقاء بمعهد بروكنجز فى واشنطن فى ١١/١٢/ ٢٠٠٢ أن دولة قطر تشهد حالياً تغييرات سياسية مهمة وتعتزم إجراء انتخابات عام ٢٠٠٣ من شأنها أن تتمم كيانها الديمقراطى، وأضاف قائلاً أننا فى قطر مهتمون بإصلاح عبر برنامج متعجل وأعتقد أن الأفضل أن تبدأ المنطقة بإصلاح نفسها وذلك من خلال قيام الدول بالإصلاح نفسها، قطر تقول "لا نستطيع التحدث مع الولايات المتحدة فى المستقبل كبلد ديمقراطى إن لم نكن دولة ديمقراطية وإذا تخلفنا عن ذلك ستكون هناك اختلافات كثيرة فى وجهات نظرنا(٧٦).

ومن جانب آخر، أشاد الرئيس بوش بالانتخابات البرلمانية التى جرت فى البحرين ووصفها بأنها مثال هام على أمة فى طور الانتقال إلى الديمقراطية، وتعهد بوش فى بيان له صادر من البيت الأبيض يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢ بدعـم البحرين فى الوقت الذى يسعى شعبها لدعم المبادئ الديمقراطية وحكم القانون(٧٧).

وخلاصة القول، إن المبادرات الأمريكية، وما سبقها أو لحقها من إيضاحات، تتضمن بعض الإصلاحات التى يطالب بها الرأى العام العربى فى مجال الإصلاح السياسى، بل وينبغى الاعتراف بأنها أثارت ارتياحاً لدى بعض الفئات، إلا أنه لا يمكن الركون إلى دوافعها النبيلة التى عبر عنها المسئولون الأمريكيون، ففى خلفية هذه المبادرات تأتى الممارسات الأمريكية والإسرائيلية فى كل من فلسطين والعراق خير شاهد على الدوافع الحقيقية لهذه المبادرات.

خاتمة:

لقد أثارت الدراسة من خلال عرضها لمبادرة كولن باول للإصلاح السياسى، الاقتصادى والتعليمى فى المنطقة العربية عديداً من التساؤلات المتعلقة بقضية فرض الإصلاح من الخارج. من أهم هذه التساؤلات :ما هى علاقة الداخل بالخارج فى الإصلاح والتغيير الديمقراطى فى الوطن العربى؟ هل من الممكن تجاهل دور العامل الخارجى وقضايا العولمة والانفتاح بين المجتمعات وتأثيرها على الإصلاح الداخلى؟ لماذا نرفض الديمقراطية والإصلاح إذا أتت من الخارج؟ ألم تكن الديمقراطية والإصلاح مطلبا مستمراً تنادى به القوى والتيارات السياسية المصرية عبر تاريخها الطويل؟، فهل نرفضها الآن لأنها صدرت من وزير الخارجية الأمريكى؟ بل لماذا نرفض الديمقراطية حتى لو فرضت من جانب المحتل الأجنبى؟ ألم تنجح كل من ألمانيا واليابان فى تحقيق معجزات اقتصادية-وهما بلدين خرجتا منمرتين و مهزومتين بعد الحرب العالمية الثانية-بفضل عملية إصلاح وتحول ديمقراطى قادتها الولايات المتحدة ؟ هل يعارض عربى أن تكون بلاده مثل ألمانيا واليابان نتيجة الاستراتيجية الأمريكية؟

لا ينكر أحد نجاح محاولات الإصلاح من الخارج فى كل من اليابان و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية و لكن الأهم من ذلك هو ضرورة ربط هذا الإصلاح بدوافع الاستراتيجية الأمريكية فى ذلك الوقت.

علينا النظر إلى ما تمثله أوضاع التخلف و التدهور فى تلك المجتمعات العربية من تحديات لأمنها و مصالحها وذلك فى إطار استراتيجية أعم وأشمل.

فتحليل الدكتور/ محمد السيد سليم فى كتابه الهام "تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرين" هذه الظاهرة: وهى إعادة التأهيل أو الإصلاح من الخارج بقوله "فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة إعادة التأهيل إزاء الدول المهزومة فى الحرب العالمية الثانية، فعملت على إجراء تحولات جذرية فى بنية مجتمعات تلك الدول بما يؤدى إلى غرس النزعة السلمية الديمقراطية لديها، وفى هذا الإطار ركزت على إعادة هيكلة نظمها السياسية فى اتجاه الديمقراطية، ونظمها الاقتصادية فى اتجاه التطور الرأسمالى(٧٨).

لقد رأى د. محمد السيد سليم، أنه لفهم الإستراتيجية الأمريكية المقترحة للإصلاح وإعادة التأهيل والمطروحة فى المبادرات الأمريكية ينبغى علينا أولاً أن نعرف بالتفصيل ماذا حدث لليابانيين والألمان بعد الحرب العالمية الثانية، ماذا فعل الجنرال ماك آرثر فى اليابان، ماذا فعل الجنرال لوسيوس كلاى فى منطقة الاحتلال الأمريكى فى ألمانيا بالضبط،ما فعله قادة

الاحتلال فى اليابان وألمانيا يعد من أبشع قصص القهر والإذلال الاجتماعى ضد الشعوب طوال القرن العشرين، لقد حكم قادة الاحتلال مباشرة، فهم الذين أصدروا الدستورين اليابانى والألمانى، وهم الذين حددوا مناهج التعليم، بل مارسوا السخرة البشرية فى ألمانيا حيث جلبت فرنسا إلى أراضيها ٤٧٠ ألف عامل ألمانى للعمل بالسخرة فى مختلف نواحى الاقتصاد الفرنسى، وهم الذين حددوا الأحزاب التى يمكن أن تنشأ، باختصار اتبع الأمريكيون السياسات التى تكفل سحق اليابان وألمانيا ومنع صعودهما مرة أخرى لكى لا يتحديا الولايات المتحدة فى المستقبل.

بيد أن هناك جانباً أخر للإستراتيجية الأمريكية وهو أنها أفضت إلى التحول الديمقراطى فى اليابان وألمانيا وإلى تحول الدولتين لكى تكونا ثانى وثالث أكبر اقتصادين فى العالم على التوالى، فكيف حدث الصعودان اليابانى والألمانى رغم الإستراتيجية الأمريكية السالفة؟ وإذا فهمنا سر الصعود فى ظل الاحتلال ألا يمكن التجاوز عن مساوئ الاحتلال مؤقتاً إذا كان ذلك مقدمة للتحول الديمقراطى والتنموى العربى؟

الإجابة تكون فى معرفة، لماذا غيرت الولايات المتحدة إستراتيجيتها إزاء اليابان وألمانيا وسمحت لهما بالصعود الاقتصادى، بل دعمته من خلال برامج المعونة الأمريكية مثل مشروع "مارشال" فى ألمانيا، السبب الجوهرى هو نشوب الحرب الباردة بدءاً من مارس ١٩٤٧، فقد بدا منذ آخر اجتماع لوزراء خارجية الدول المتحالفة فى هذا التاريخ أن التحالف الرباعى فى الحرب العالمية الثانية انتهى، وأن هناك صراعاً دولياً ينشأ بين الاتحاد السوفيتى من جانب والدول المتحالفة الأخرى من جانب آخر، ومن ثم رأت الولايات المتحدة تخفيف القبضة الحديدية على اليابان وألمانيا والسماح لهما بالصعود الاقتصادى والسياسى ليكونا بمثابة حليفين ضد الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة من ناحية، ونقطتى ارتكاز فى إستراتيجية الاحتواء الأمريكية من ناحية أخرى ، ولم يكن اليابانيون أو الألمان فى مركز يسمح لهم بمجرد التعقيب على هذا التحول، ومن ثم فإن وجود منافس إستراتيجى للولايات المتحدة هو الذى أدى إلى تسهيل الولايات المتحدة صعود الدولتين المحتلتين.

أما وإن النظام العالمى الراهن يتسم بالقطبية الأحادية، ولا وجود لمنافس إستراتيجى للولايات المتحدة، فإن السؤال المطروح هو ما الذى سيدفع الولايات المتحدة إلى السماح بالصعود الاقتصادى والسياسى العربى الذى يمكن أن يشكل قوة منافسة للولايات المتحدة

ذاتها، خصوصاً أنها تسعى - كما أعلن جورج بوش فى أيلول الماضى - لعدم صعود أى قوة أخرى تنافسها فى المستقبل.

هناك سبب أخر يدفعنا إلى القول بأن الحالتين اليابانية والألمانية غير قابلتين للتطبيق فى المنطقة العربية، يتحصل هذا السبب فى أن العداء الغربى مع اليابان وألمانيا ظل دائماً عداءاً سياسياً – اقتصادياً، ولم تكن لهذا العداء جذور ثقافية، فالقيم الثقافية الألمانية هى جزء من القيم الغربية، والقيم الثقافية اليابانية لم تشكل أبداً تحدياً للقيم الغربية، أما فى العالم العربى فإن القيم الثقافية الإسلامية مثلت تاريخياً تحدياً للغرب، كما مثلت القيم الغربية تحدياً للعالم الإسلامى لأن كلاً منهما ينطلق من أسس مختلفة، ولهذا يصعب على المسلمين قبول الانضواء تحت لواء دولة غربية سياسياً وثقافياً كما فعلت اليابان حين قبلت أن يصوغ ماك ارثر دستورها، أو كما فعلت ألمانيا حين حدد قادة الاحتلال لإديناور أسس الدستور الذى ينبغى أن تضعه الجمعية التأسيسية الألمانية(٧٩). فالتدخل بالتغيير تعتبره الشعوب العربية جزءا من ثوابتها التاريخية و الدينية و من ثم سوف يزيد مقاومتها لهذا التغيير وبالتالى فان تجربة اليابان و ألمانيا لن تفلح فى تطبيقها على بعض البلدان العربية لاعتبارات متعلقة بأهمية البعد الدينى و القيمى فى منظومة الثقافة العربية(٨٠)

كما لم يعد شيئا خفيا و لا سرا مكتوما أن الاستراتيجية الأمريكية المعلنة منذ ١١ سبتمبر و التى أعقبتها العديد من المبادرات و البرامج الموجهة لدول المنطقة العربية(٨١) تصر على إجراء تغيير واسع فى البلاد العربية يركز أساسا على تغيير العقول و التفكير والاتجاهات، فقد نص فى الاستراتيجية الأمريكية صراحة على أن البيئة الفكرية الثقافية الدينية والمناهج الدراسية والحملات الإعلامية والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة هى التى قادت إلى هذا التطرف والعنف والإرهاب والذى وصل إلى حد تهديد مصالح أمريكا فى المنطقة بل تهديد أمنها القومي.

فما تسعى إليه السياسة الأمريكية و ما يقلقها تجاه المنطقة العربية و الإسلامية هو ضرورة إجراء تغييرات أساسية فى العقلية،فى طرق التفكير، فى تثقيف الشعوب العربية، فى البحث عن وسائل صياغة إرادتهم وتحديد اتجاهاتهم واختياراتهم ومواقفهم. ومن هنا كان البرنامج الأمريكي المعلن و المنقول من مصادر أمريكية ورسمية لتطوير الصحافة و الإعلام فى دول عربية. ومن أبرز خطوات هذا البرنامج إصدار صحف وإطلاق إذاعات وشبكات تلفزيونية أمريكية الفكر والأسلوب والاسم والتمويل لتقف فى وجه موجات

الكراهية والرفض للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية. ومن جانب آخر، كما أعلنت السيدة ايلينا رومانسكى المسئولة عن تنفيذ مبادرة الشراكة الشرق أوسطية فى وزارة الخارجية الأمريكية من خلال تصريحات نشرتها الصحف العربية قولها "إن الإدارة الأمريكية تسعى إلى تغيير المناهج التعليمية فى الدول العربية بما يؤدى إلى التخلص من الحقد و التحريض على الكراهية و العنف فى المنطقة ،ذلك أن الأجيال المقبلة ليست فى حاجة إلى مزيد من العنف، إن ما تسعى إليه الولايات المتحدة من وراء تغيير المناهج التعليمية هو تكريس التسامح و الإخاء بين الشعوب [٨٢].

خلاصة القول، هل تعنى معارضة التدخل الأمريكي فى الشئون الداخلية للبلدان العربية لتغيير مناهج التعليم والإعلام والثقافة مبررا لرفض الإصلاح و عرقلة التغيير و مصادرة التطور وفق برامج وطنية حقيقية ومخلصة؟ إن السعي إلي الإصلاح والتحديث والدفاع الدائم عن التطور الديمقراطى السليم والرغبة المستمرة فى الانفتاح على الثقافات العالمية واقتحام ثورة العلم والتكنولوجيا وحرية الرأى والبحث والاجتهاد كانت ومازالت مطلباً لقوى التقدم فى المجتمعات العربية ومن ثم فإننا فى أمس الحاجة الآن لمبادرات وطنية شجاعة وجريئة تشترك فيها جميع قوى وتيارات المجتمع السياسية ووضع برنامج عمل وطنى يهدف إلى التغيير والتقدم الحقيقى بكل حزم وعزم وليكن الإصلاح والتغيير "بيدنا لا بيد عمرو".

هوامش الدراسة

(١) أنظر التفاصيل حول تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على المنطقة العربية: "ملف أمريكا والإرهاب عالم جديد" السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢.

(٢) باول يعلن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وزير الخارجية يشرح المبادرة في خطاب في مؤسسة التراث يوم ٢٠٠٢/١٢/١٢، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي.

http://usinfo.state.gov/

(٣) "عام صعب" قال باول ويقول البشرى" وجهات نظر، عدد ٤٩، السنة الخامسة، فبراير ٢٠٠٣.

● طارق تيشـــرى، ملاحظات حول خطاب كولن باول وريتشـــارد هاس خلال مقابلة شـــخصية يوم ٢٠٠٢/٦/٦.

(٤) مرسى عطا الله، "عن الديمقراطية التى يزايدون بها علينا"، جريدة الأهرام،٦ فبراير ٢٠٠٣.

(٥) محمد صادق، "ابنة تشيني تشرف على برنامج لتدريب ٥٠ امرأة عربية على الديمقراطية"، الشرق الأوسط، ٦ نوفمبر ٢٠٠٢.

● وفى لقاء شخصى مع د. إبتسام سهيل الأستاذ المساعد بجامعة الإمارات، وأحد عضوات هذا البرنامج التدريبى، أكدت من خلال لقاءاتها مع المسئولين الأمريكيين أنها كانت لقاءات قوية ومفيدة، حيث تم توصيل عدد من الرسائل الهامة إلى المسئولين الأمريكيين، من أهمها عدم مصداقية أمريكا فى التعامل مع الصراع العربى – الإسرائيلى، وإرسال بيان تضامنى لمنع وقوع الحرب على العراق، وقعت عليه جميع المشاركات ماعدا المشاركات من دولة الكويت، ٢٠٠٢/٥/٢٠.

(٦) مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: ورقة تفصيلية يوم ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٢، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي

http://usinfo.state.gov/

(٧) محمود الريماوى، "ليست مبادرة ولا تنطوى على مشاركة"، جريدة الحياة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢.

محمد السيد سعيد: أطروحة الشراكة، جريدة الأهرام، ١٣ يناير ٢٠٠٣.

(٨) مقابلة عبر الهاتف أجرتها جريدة القدس العربية فى ٢٠٠٢/١٢/١٢ عقب إعلان المبادرة.

http://usinfo.state.gov/

(٩) إبراهيم نافع، "المبادرة الأمريكية الجديدة، تحفظات حول التوقيت والمكان والمحتوى"، جريدة الأهرام، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٠) نادر فرجانى يرد على كولن باول: "تقرير التنمية الإنسانية ضد الوصاية الأمريكية"، جريدة العربى، ٥ يناير ٢٠٠٣

- خبر بعنوان "فى ندوة ساخنة بمركز القاهرة لحقوق الإنسان، اتهام معارضى مبادرة باول بالفاشية"، جريدة العربى، ١٩ يناير ٢٠٠٣.

(١١) هاس: على الولايات المتحدة مسئولية ترويج الديمقراطية فى العالم الإسلامى (نص خطابه عن الموضوع أمام مجلس العلاقات الخارجية يوم ٢٠٠٢/١٢/٤، وزارة الخارجية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

http://usinfo.state.gov/

(١٢) السيد ياسين:

- "محاربة الإرهاب والدعوة الأمريكية للديمقراطية"، جريدة الأهرام، ٢ يناير ٢٠٠٣، ص١٣.
- "محاولة مزعومة فى النقد الذاتى الأمريكى"، جريدة الأهرام، ٩ يناير ٢٠٠٣، ص١٣
- "مقال فى المنهج"، جريدة الأهرام، ١٦ يناير ٢٠٠٣، ص١٣.
- "الديمقراطية بين الإجراءات والقيم"، جريدة الأهرام، ٢٣ يناير ٢٠٠٣، ص١٣.
- "الديمقراطية ومشكلة الوقت"، جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/١/٣٠، ص١٣.
- "الديمقراطية والتعليم"، جريدة الأهرام، ٦ فبراير ٢٠٠٣، ص١٣.
- "وهم الإعلام المستقل فى المجتمع الأمريكى"، جريدة الأهرام، ١٣ فبراير ٢٠٠٣، ص١٣.

(١٣) هاس: الحقوق القائمة والمسئوليات الناشئة "نص الخطاب الذى ألقى أمام طلاب معهد السلك الخارجى ومركز مورتارا للدراسات الدولية جامعة جورج تاون واشنطن، ٢/ ١/ ٢٠٠٣، وزارة الخارجية، مكتب برامج الإعلام الخارجى.

http://usinfo.state.gov/

(١٤) جريدة الأهرام، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٧٥، الصفحة الأولى.

(١٥) جريدة الأهرام، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٧٦، الصفحة الأولى.

(١٦) جريدة الأهرام، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٧٧، الصفحة الأولى.

(١٧) جريدة الأهرام، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٧٨، الصفحة الأولى.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) جريدة الأهرام، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٨٠، الصفحة الأولى.

(٢٠) حول تصريحات عدد من المسئولين عقب إعلان المبادرة فى جريدة الأهرام، أنظر:
جريدة الأهرام، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٨٢، الصفحة الأولى.

(٢١) جريدة الأهرام، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٨٧، الصفحة الأولى.

(٢٢) جريدة الأهرام، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٨٤، الصفحة الأولى، الأهرام، ١ يناير ٢٠٠٣، جريدة الأهرام، ٥ يناير٢٠٠٣.

(٢٣) جريدة الأهرام، ٦ يناير ٢٠٠٣.

(٢٤) فاروق جويدة، "روشتة لعلاج كل الأمراض"، جريدة الأهرام، هوامش حرة، ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢٥) محمد شعير، "العرب والديمقراطية الجديدة"، جريدة الأهرام، ٢٥ يناير٢٠٠٣.

(٢٦) صلاح الدين حافظ، سلسلة مقالات بعنوان مراجعات نقدية ضرورية جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ٤ ديسمبر ٢٠٠٢.

- مراجعات نقدية ضرورية(١)، "هل يكفى أن نرفض ديمقراطيتهم؟"
- مراجعات نقدية ضرورية (٢)، "أسباب الهجوم وهواجس التغيير"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ١٥ يناير ٢٠٠٣.
- مراجعات نقدية ضرورية (٢)، "حرية الصحافة وحقوق الإنسان مدخلا للإصلاح"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ٢٢ يناير ٢٠٠٣، ص١١
- "مراجعات نقدية ضرورية (٣)، "لماذا العودة إلى عسكرة الديمقراطية"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ٢٩يناير٢٠٠٣، ص١١.
- "مراجعات نقدية ضرورية (٤)،" لماذا الكراهية تحت الجلد"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ٥ فبراير٢٠٠٣، ص١١.
- "مراجعات نقدية ضرورية (٥)،" التغيير جراحة بدون ألم أو دم"، جريدة الأهرام ، صفحة قضايا وأراء، ١٢ فبراير٢٠٠٣، ص١١.

[٢٧] سلامة أحمد سلامة، سلسلة مقالات:

- "أمريكا وسراب الديمقراطية"، جريدة الأهرام، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٢.
- "ليس على الأرض سلام (١)"، جريدة الأهرام، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٢.
- " عـام التحـولات (٢)"، جريدة الأهرام ، ٣٠ ديسـمبر ٢٠٠٢.
- "العرب مستقبل مجهول (٤)، جريدة الأهرام، ١ يناير ٢٠٠٣.
- "أعراض انفصامية (٥)، جريدة الأهرام، ٢ يناير ٢٠٠٣.

[٢٨] سلامة أحمد سلامة، "نكتة أمريكية"، جريدة الأهرام، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٨، السنة ١٢٦، ص١٠.

[٢٩] د/ عمرو عبد السميع، "اختراع ديمقراطية جديدة"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ١٥ مارس ٢٠٠٣، ص١٢.

[٣٠] صلاح الدين حافظ، "الديمقراطية وصراع الأصوليات المتطرفة"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ١١ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٢٣٧٣، السنة ١٢٦.

[٣١] صلاح الدين حافظ، "مراجعات نقدية ضرورية (٢)، أسباب الهجوم وهواجس التغيير"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ١٥ يناير ٢٠٠٣، العدد ٤٢٤٠٨، السنة ١٢٦.

[٣٢] سلامة أحمد سلامة، "تعديل المناهج"، جريدة الأهرام، ١٣ فبراير ٢٠٠٣، ص١.

[٣٣] المرجع السابق.

[٣٤] فهمي هويدى، "تغيير المقررات أم السياسات"، جريدة الأهرام، ١٤ يناير ٢٠٠٣.

[٣٥] سلامة أحمد سلامة، "ديمقراطية الــ B.O.T "، جريدة الأهرام، ٥ يناير ٢٠٠٣، ص١٠

[٣٦] فاروق جويدة، "روشتة لعلاج كافة الأمراض"، مرجع سابق.

[٣٧] محمد السيد سعيد، "نظرية النظم الديمقراطية لا تتحارب"، جريدة الأهرام، صفحة تحقيقات وتقارير خارجية، ٧ يناير ٢٠٠٣، ص٧.

[٣٨] د/ منار الشوربجي، "مبادرة باول وسبل التعامل معها"، جريدة الأهرام، ٢٥ يناير ٢٠٠٣.

[٣٩] محمد السيد سعيد، "العلاقات العربية الأمريكية"، جريدة الأهرام، ٧ يناير ٢٠٠٣.
،هالة مصطفى، "المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى.. لا مبرر للتخوف من المبادرة"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وأراء، ص١٠.

(40) محمد السيد سعيد، "نظرية النظم الديمقراطية لا تتحارب"، مرجع سابق.

(41) محمد السيد سعيد، "حوار مع مبادرة باول حول صراع.الإرهاب والديمقراطية"، جريدة الأهرام، صفحة قضايا وآراء، 30 ديسمبر 2002، ص10.

(42) "المرجع السابق.

(43) فهمي هويدى، "دروس خصوصية أمريكية"، جريدة الأهرام، 3 سبتمبر 2002.

(44) محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرون"، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة 2002.

،محمد السيد سليم، "الديمقراطية تحت سنابك الاحتلال: اليابان وألمانيا نموذجان"، جريدة الحياة، صفحة أفكار، 6 يناير 2003، ص15.

،عادل عبد الصادق "ما بين نموذج أوروبا الشرقية و نموذجي ألمانيا و اليابان"، جريدة الأهرام 26 أغسطس 2003

(45) د. فتحى النارى، "ديمقراطية الغزو"، جريدة الأهالى، 9 أبريل 2003، العدد 1122،د/ فتحى النادي،" أنا ديمقراطى ما دمت توافق على رأى"، جريدة الأهالى، 29 يناير2003، العدد 1113.

،حسين عبد الرازق، "لا للقاء مع جرابو"، جريدة الأهالى، عامود لليسار، 5 فبراير 2003، العدد 1114.

،أحمد عبد الغنى،"مبادرة باول.. العنوان غلط"، جريدة الأهالى، 8 يناير 2003، العدد 1110.

،نبيل زكى، "2002-2003"، جريدة الأهالى، عامود عاجل للأهمية، 2 يناير2003، العدد 1109.

،حسين عبد الرازق، "ديمقراطية تفصيل"، جريدة الأهالى، عامود لليسار، 3 يناير 2003، العدد 1109.

،نداء الوطن، جريدة الأهالى، 8 يناير 2003، العدد 1110.

،نبيل زكى، "تغيير الأنظمة"، جريدة الأهالى، عامود عاجل للأهمية، 8 يناير 2003، العدد 1110.

،نجوى إبراهيم، "مبادرة أمريكية أم مجموعة أوامر؟!"، جريدة الأهالى، 25 ديسمبر 2002

-خبر بعنوان "ندوة حول مطالب الإصلاح والتحديث الديمقراطى"، جريدة الأهالى، ٢٩ يناير ٢٠٠٣.

(٤٦) خبر بعنوان "أحزاب المعارضة والقوى السياسية ترفض المبادرة الأمريكية"، جريدة الوفد، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢، العدد ٤٩٣٩، الصفحة الأولى.

-تصريح من مصدر أمريكى "مبادرة الديمقراطية لا تؤثر على المساعدات الممنوحة لمصر"، جريدة الوفد، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٢.

-د/ إبراهيم دسوقى أباظة، "ديمقراطية فى.."، جريدة الوفد، ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٢، ص٤.

-حسين عبد الرازق، "ديمقراطية بقرار أمريكى"، جريدة الوفد، عامود لليسار رد، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٢، ص١٤.

(٤٧) حول مزيد من التفاصيل حول هذه المنظمات من حيث تاريخ النشاة ومجالات النشاط والأهداف وأهم الإصدارات، أنظر الملحق الخاص بدراسة د. أميمة عبود، "قراءة في خبرة حركة حقوق الإنسان فى مصر" بحث مقدم إلى ندوة "من خبرات حوار الحضارات: قراءة لنماذج على الصعيد العالمى والإقليمى والمصرى" ٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٠٢، برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة.

(٤٨) ندوة "المفكرون المصريون يناقشون المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط" وقائع الندوة فى ملف العدد: نشرة "حقوق الناس" نشرة غير دورية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية، العدد (٣٤، ٣٥) يناير-فبراير ٢٠٠٣، القاهرة، ص ١٤-١٦.

(٤٩) جلال الجميعى، "الولايات المتحدة تطلق مبادرة الشراكة من منصة الصواريخ"، المرجع السابق، ص١٨.

(٥٠) جهاد عودة، "مداخلة أثناء الندوة"، المرجع السابق، ص١٥.

(٥١) سعيد عبد العال، "الشراكة العربية الأمريكية منذ الرئيس ويلسون حتى مبادرة كولن باول"، المرجع السابق، ص١٩.

(٥٢) جهاد عوده، المرجع السابق.

(٥٣) رفعت السعيد، ميلاد حنا، "مداخلة أثناء الندوة"، المرجع السابق.

(٥٤) جلال الجميعى،المرجع السابق.

(٥٥) صلاح عيسى، ، "مداخلة أثناء الندوة"، المرجع السابق، ص١٦-١٧.

(٥٦) نظراً لعدم صدور كل من التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والعدد الخاص بمبادرة كولن باول فى الجريدة التى تصدرها المنظمة بصورة دورية "حقوق الإنسان"، حيث ما زالا فى مرحلة الأعداد، فقد حصلت الباحثة على هذه المعلومات من مقابلة شخصية مع السيد محسن عوض أمين عام مساعد المنظمة العربية لحقوق الإنسان يوم ٢٠٠٣/٦/٦ فى مقر المنظمة.

(٥٧) حضر الحلقة البحثية كل من:

أ.محمد فائق أمين ،عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان

د. بهجت قرنى، أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية

د. أحمد يوسف أحمد، مدير معهد البحوث العربية والدراسات .

د. نيفين مسعد، وكيل معهد البحوث العربية والدراسات

د. محمد السيد سعيد، نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

د. منار الشوربجى، أستاذ مساعد العلاقات الدولية الجامعة الأمريكية

د. سمير مرقص، المركز القبطى للدراسات الإجتماعية

د. أبو العلا ماضى، وكيل المؤسسة لحزب الوسط

أ. صلاح حافظ ،عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية

أ. السيد إبراهيم علام المدير التنفيذى للمنظمة

أ.محسن عوض، أمين عام مساعد المنظمة

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) لقاء فكرى: صالون ابن رشد، مبادرة باول هل تصبح رداً على تقرير التنمية الإنسانية؟، نشرة سواسية، العدد ٤٩، ٥٠ أبريل ٢٠٠٣، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ص ٤٠-٤٢.

،سيد إسماعيل، مبادرة باول ... هل تصلح رداً على تقرير التنمية الإنسانية؟ صالون ابن رشد، نشرة سواسية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٥٠/٤٩، أبريل٢٠٠٣.

وقد حضر الندوة كل من :أ. صلاح عيسى، رئيس تحرير جريدة القاهرة، د. محمد السيد سعيد، نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، د. مصطفى كامل السيد، مدير مركز بحوث ودراسات الدول النامية بجامعة القاهرة.

(٦٠) مصطفى كامل السيد، المرجع السابق، ص٤٠-٤١.

(61) محمد السيد سعيد، المرجع السابق.

(62) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

Egyptian organization of human rights E.O.H.R.
http//www.eohr.org

(63) كشف بأسماء حضور المائدة المستديرة ٢٠٠٣/١/١٥ فى الموقع الخاص بالمنظمة.

(64) نص البيان الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى الموقع الخاص بالمنظمة، المرجع السابق.

(65) "إستراتيجية الأمن القومى للولايات المتحدة الأمريكية"، نص التقرير الذى وجهه الرئيس بوش إلى الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢، وزارة الخارجية الأمريكية،
http://usinfo.state.gov/

(66) حول الدور الجديد للإمبراطورية الأمريكية، لمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد حسنين هيكل، "الزمن الأمريكى: من نيويورك إلى كابول"، القاهرة، المصرية للنشر العربى والدولى، ٢٠٠٢.
- السيد ياسين، "الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمى"، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات ٢٠٠٢، ص٣٦٩-٤٠٩.
- السيد ياسين، "الإدراك العربى للإمبراطورية"، جريد الأهرام، ٢٠٠٢/١٢/١٢.
- السيد ياسين، "صعود وسقوط المرأة الدولية"، جريد الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٢٧
- السيد ياسين، "التحدى العالمى للإمبراطورية"، جريد الأهرام، ٢٠٠٣/٢/٢٠.

(67) ويعتبر خطاب هذا العام من أبرز خطب العصر الحديث نظراً لحديثه عن الحرب ضد الإرهاب، المسألة العراقية، والسياسة الخارجية الأمريكية، ويرى المراقبون السياسيون أن بث خطاب الاتحاد على شبكات التليفزيون – خاصة بعد تغيير موعده إلى فترة البث الرئيسية المسائية – قد غير الطبيعة الأساسية للرسالة، ويقول بول سى لايت وهو مختص فى علم السياسة من مؤسسة بروكنجز "أنه مع تغير جمهور المشاهدين من المشتغلين بالسياسة فى واشنطن العاصمة إلى جمهور أوسع خارجها، يمكن القول أن المشاهد الرئيسى لها الآن الناخب الأمريكى والجمهور الأعظم فى العالم لا المشرع الأمريكى.

(68) نيفين مسعد، "السياسة الخارجية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر"، فى أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران)، صناعة الكراهية فى العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة، مطابع الأهرام، ٢٠٠٢، ص١٨٠-١٩٢.

(٦٩) العراق انتقلت من مفهوم الدولة المارقة إلى الدولة الشريرة فى خطاب الاتحاد الذى ألقاه بوش فى ٢٠٠٢/١/٢٩.

(٧٠) محمد سيد أحمد، "نحو حوار عربى – أمريكى"، فى أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة (محرران) صناعة الكراهية فى العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة، مطابع الأهرام، ٢٠٠٢، ص٢٧٧-٢٧٨.

(٧١) المرجع السابق

(٧٢) بعض مظاهر انحسار الحملة العنصرية ضد المسلمين والعرب:

- بوش ٢٠٠٢/١١/٢٩ "البيانات المناهضة للإسلام والمسلمين لا تعكس مشاعر حكومتى أو مشاعر غالبية الأمريكيين، وأضاف أن الإسلام هو ديانة مسالمة وديانة تحترم الآخرين وأن حربنا ضد الإرهاب هى حرب ضد أفراد تملأ قلوبهم الأحقاد والكراهية، إننا لا نشن حرباً على أى دين.
- أقام وزير الخارجية فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠٢ مأدبة إفطار فى وزارة الخارجية لبعض زعماء المسلمين الأمريكيين والجالية الأمريكية العربية، وأعلن "نحن هنا فى الوزارة وفى الحكومة ملتزمون بقيادة بوش باستمرار برامجنا فى إقامة التواصل مع المسلمين من جميع الطبقات من مربين وزعماء سياسيين وشخصيات دينية ومسئولين حكوميين وصحفيين وأصحاب أعمال، ونحن نريد زيادة حجم برامجنا لنحفز هؤلاء الأفراد أى U.S. ليشاركونا حياتنا ونفسح المجال أمامهم لاستكشاف كيف معالجة المؤسسات والمنظمات الأمريكية للتحديات المشتركة بيننا" كما دعا الرئيس بوش فى ٢٧ نوفمبر السفراء المسلمين بالولايات المتحدة وعدداً قليلاً من الضيوف إلى مأدبة إفطار بالبيض الأبيض، كما قام بزيارة المركز الإسلامى فى واشنطن فى ٦ يناير ٢٠٠٢ لمشاركة المسلمين باحتفالات عيد الفطر.

(٧٣) مقابلة عبر الهاتف أجرتها جريدة القدس العربية فى ٢٠٠٢/١٢/١٢ عقب إعلان المبادرة.

http://usinfo.state.gov/

(٧٤) محمد عبد القادر الجاسم، "هل خدع الشركاء العرب باول"؟، مجلة نيوزويك، ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢.

(٧٥) حول إعلان مبادرات الإصلاح السياسى فى المملكة العربية السعودية، أنظر:

- "نص مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز" لإصلاح الوضع العربى، جريدة الشرق الأوسط، ٢ مارس ٢٠٠٣.

http/www.aausat.com.

- غراهام فولر "حول تغيير الأنظمة العربية، وجهات نظر، ٢٠٠٢/٧/١٧.

http/www.aljazeera.net/point-neus

باحثـــون يـحذرون مـن مخاطـر تجاهل الإصلاحـات بالدول العربية، جريدة الوطن العربى، ٢٠٠٢/١٠/٢٩.

http/www.aljazeera.net/neus

- الأمـــير عبد الله يجتمع بمثقفـــين يطالبون بإصلاحـــــات فى الســـــعودية، جريدة الوطن العربى، ٢٠٠٣/١/٢٩.

http/www.aljazeera.net/neus

- غراهام فولر، "خطة الإصلاح السعودية الجديدة هل هى جدية" وجهات نظر، ٢٠٠٣/١/٢٩.
- العربى الرحالى "الإصلاح فى السعودية: هل تكفى سلاسة الأسلوب فى تحقيق المطلوب؟"، ٢ فبراير ٢٠٠٣.

http/www.alarabonline.org

- ولى العهد السعودى يطلب تأجيل مشروعه لإصلاح الوضع العربى إلى دورة تونس، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣/٢/٣، ميدل ايست ٢٠٠٣/٢/٣.

(٧٦) وزير خارجية قطر يقول إن بلاده تطبق إصلاحات ديمقراطية وتعتزم إجراء أول انتخابات تشريعية عامة فى عام ٢٠٠٣، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى فى:

http://usinfo.state.gov/

(٧٧) الرئيس بوش يشـــيد بالانتخابات البرلمانية الأخـــيرة فى البحـــرين فـــى بيـــان للبيت الأبيض يوم ٢٠٠٢/١١/١٤، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجى فى:

http://usinfo.state.gov/

(٧٨) محمد السيد سليم، "تطور السياسة الدولية فى القرنين التاسع عشر والعشرون" مرجع سابق

(٧٩) عادل عبد الصادق ، مرجع سابق

(٨٠)The Middle East A Vision For The Future, New Initiative: The Roadmap, Free Trade and the Middle East Partnership Initiative. Information Resource Center Office of Public Affairs American Embassy in Cairo, Egypt, May ١٩،٢٠٠٣.

(٨٠) المرجع السابق

(٨١). جريدة الأهرام، العدد ٢٠٠٣/٩/٢٢

- فهمى هويدى "هواجس و هوامش صحفية " جريدة الأهرام ٨/١٢/ ٢٠٠٣
- فهمى هويدى "أسئلة مغلوطة فى لحظة الخطر" جريدة الأهرام ٢٠٠٣/٨/٢٦
- صلاح الدين حافظ "إصلاح عقولنا الفاسدة "جريدة الأهرام ٨/١٣/ ٢٠٠٣
- صلاح الدين حافظ "مبادرة شجاعة بدلا من النفى المخادع" جريدة الأهرام،٢٠٠٣/١٠/١

ثانياً: سياسة مصر تجاه القضايا الدولية ذات الانعكاسات الإقليمية

١١- موقف مصر من قضية الحرب الدولية ضد الإرهاب

د. محمد شوقي

١٢- سياسة مصر تجاه مبادرات حوار الحضارات والثقافات والأديان

أ.فؤاد السعيد

موقف مصر من قضية "الحرب الدولية ضد الإرهاب"

د.محمد شوقي

يعد مفهوم الإرهاب واحدا من أكثر المفاهيم السياسية المعاصرة إثارة للجدل والخلاف . فمن ناحية التعريف ليس هناك اتفاق – فى الفقه والممارسة – على معنى جامع مانع له، الأمر الذى يعنى أن بإمكان البعض إضفاء صفة الإرهاب على أعمال هى أبعد ما تكون عن الإرهاب، كأعمال المقاومة المسلحة التى تمارسها حركات التحرر الوطنى من أجل الاستقلال وتقرير المصير، وأن بإمكان الآخرين نزع هذه الصفة عن أعمال هى أقرب ما تكون إلى الإرهاب ، أو إن شئت فقل إنها أعلى مراحل الإرهاب وصوره، كالأعمال – الإرهابية – التى تمارسها الدولة ضد معارضيها السياسيين، أو تلك التى يمارسها المحتل ضد شعب الإقليم الخاضع للاحتلال ، فيما يعرف بإرهاب الدولة .

ومن ناحية الأسباب هناك من يرجعه – دون وجه حق – إلى تعاليم دين معين أو ممارسات حضارة بعينها ، من قبيل محاولات بعض مفكرى الغرب وبعض حكوماته إلصاق تهمة الإرهاب بالحضارة الإسلامية وتعاليم الدين الإسلامى ، على حين يرجعه آخرون – بحق – إلى اعتبارات سياسية، كالاضطهاد السياسى والاحتلال الأجنبى، أواقتصادية ، كالتفاوت الطبقى والاحتكارات العالمية، أو اجتماعية، كانتشار الجهل والأمية والممارسات العنصرية الصارخة، أو إليها جميعًا بدرجات ونسب متفاوتة .

ومن ناحية وسائل العلاج والمواجهة ، هناك من يركز على الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب ،على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية داخليًا وخارجيًا فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وهناك من يرون وجوب إزالة كافة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لضمان المواجهة الفعالة لهذه الظاهرة .

وإذا كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، والتى تعدّ أخطر ما عرفه العالم فى تاريخه من أعمال الإرهاب الدولى ، تمثل نقطة فارقة فى تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة ، حيث ترتبت عليها نتائج شديدة الخطورة كان على رأسها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية برفع راية "الحرب الدولية ضد الإرهاب"، ومحاولتها فرض مفهومها للإرهاب وطريقة مواجهته على غيرها من دول العالم ، ثم ما أعقب ذلك من شنها حربًا شرسة – أو إن شئت الدقة فقل عدوانًا – ضد أفغانستان تحت ادعاء أن نظام الحكم فيها هو المسئول عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر بدعمه وحمايته لتنظيم القاعدة الذى تتهمه

الولايات المتحدة بتنفيذ هذه الأحداث . فإنه كان لمصر منذ البداية موقف واضح من قضية "الحرب الدولية ضد الإرهاب" هذه سيّما وأن هذه الحرب كان لها تأثيراتها العميقة على مجمل القضايا الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، وعلى نمط العلاقات الدولية الذى يراد له أن يسود العالم . وستسعى هذه الدراسة إلى استعراض موقف مصر إزاء "الحرب الدولية ضد الإرهاب" ، مع تحديد تداعيات هذه الحرب على القضايا الإقليمية الهامة فى المنطقة، واقتراح استراتيجية مواجهتها قانونيًا وسياسيًا . وذلك من خلال عدة نقاط ، الأولى تعرض للتعريف بظاهرة الإرهاب فى ضوء تصاعد وتيرته فى العقود الأخيرة، وللدعاوى الأمريكية بصدد "الحرب الدولية ضد الإرهاب" وحربها فى أفغانستان، ثم تعرض الثانية لآثار هذه الحرب على بعض القضايا الإقليمية وعلى رأسها قضية فلسطين وقضية الأمن القومى العربى ، على حين تعرض الثالثة للموقف المصرى من هذه الحرب فى أبعادها المختلفة، محاولة فى النهاية أن تستعرض الاستراتيجية الممكنة لمواجهة هذه الآثار والتداعيات .

أولاً: تحديد معنى الإرهاب فى ضوء أحكام القانون الدولى المعاصر

إذا كان استخدام العنف أو القوة المسلحة هو القاسم المشترك بين التعريفات المختلفة بصدد الإرهاب ، فإن ثمة تباينًا كبيرًا فيما وراء ذلك بين من تصدون للتعريف به .

ولعل مردّ ذلك إلى اختلاف المصالح والأهداف والأهواء السياسية للأطراف المختلفة ، حيث تصف الحكومات أعمال معارضيها العنيفة بالإرهاب، ويصف به الأخيرون ممارسات حكوماتهم ضدهم . وفى مجال العلاقات الدولية كثيرًا ما تصف كل دولة ، خصم فى نزاع معين، أعمال الدولة الأخرى فى صدد هذا النزاع بأنها من قبيل الأعمال الإرهابية.[1] ليس هذا فحسب ، بل إن مصطلح الإرهاب يستعمل لوصف أعمال الكفاح الذى تخوضه حركات التحرر الوطنى والمقاومة الشعبية المسلحة ، فى صراعها ضد الاحتلال الأجنبى والممارسات العنصرية الصارخة، بغية انتزاع حقها - المشروع - فى الاستقلال والحرية وتقرير المصير،كما يستعمل لوصف ما قد تقدمه دولة من الدول من دعم لهذه الحركات فى كفاحها المشروع هذا .

ومن ثم فإنه على الرغم من الإجماع على إدانة الإرهاب باعتباره يهدد أمن البشرية واستقرارها، والإجماع على وجوب مواجهته بكافة السبل للحيلولة دون تفاقم آثاره بالغة الخطورة على المستويين الوطنى والدولى. فإن هذا الإجماع يبقى شكليًا فحسب بالنظر إلى نسبية مفهوم الإرهاب والخلاف حول تحديده بشكل جامع مانع - قدر الإمكان - يرضى

عنه الجميع أو ترضى عنه الأغلبية على الأقل. وهو الخلاف الذى واكب - ويواكب - كل المحاولات التى جرت لمناقشة موضوع الإرهاب، ووقف - أى هذا الخلاف - عقبة كؤدًا أمام كل الاعتبارات والمعايير القانونية الصحيحة فيما يتعلق بتحديد مصطلح الإرهاب .(٢)

غير أن هذا لا ينفى أن جهودًا مضنية قد بذلت فى سبيل تحديد مفهوم الإرهاب من الناحية القانونية . وهى جهود أخذت مسارات عدّة كان من بينها مؤتمرات واتفاقيات دولية عقدت فى هذا الصدد ، كما كان من بينها الجهود المكثفة التى بذلتها الأمم المتحدة فى قرارات جميعتها العامة ، وفى مناقشات وأعمال اللجنة السادسة التابعة لها ، بالإضافة إلى جهود اللجنة الخاصة التى كلفتها الجمعية بدراسة موضوع الإرهاب الدولى ومحاولة تعريفه . وتحديد الأسباب الكامنة خلفه، وسبل الوقاية منه ومكافحته.علاوة على الجهود الفقهية العديدة التى بذلت فى ذات السبيل .(٣)

ولقد كان "الإرهاب" منذ بدايات القرن العشرين محل استهجان المجتمع الدولى، حيث عملت لجنة الفقهاء التى كلفت بدراسة المشاكل المتعلقة بمسئولية مجرمى الحرب فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ على إدراج ما سمّته "الإرهاب المنظم" ضمن قائمة الجرائم التى عددتها وأوصت بالإسراع فى تجريمها بل وأدرجت الإرهاب فى المرتبة الثانية من بين هذه الجرائم التى بلغت - فى حصر هذه اللجنة - اثنتان وثلاثون جريمة. دون أن تنتهى - رغم ذلك - إلى تعريف واضح ومحدد له .

ثم جاء مؤتمر وارسو ١٩٢٧ ، والذى عقد فى أعقاب ما تقدمت به رومانيا من اقتراح لعصبة الأمم بعقد اتفاقية دولية لتعميم العقاب عن الإرهاب بغض النظر عن مكان حدوثه وجنسية فاعلة ، والذى كان على رأس جدول أعماله دراسة الأفعال المرتكبة فى الخارج والتى تشكل استعمالاً غير محدد للعنف ومن شأنها إحداث خطر عام. دون أن ينتهى أيضًا إلى تعريف لمعنى الإرهاب .

هذا بالإضافة إلى مؤتمر بروكسل ١٩٣٠ ، والذى استعمل فيه مصطلح الإرهاب Terrorism للمرة الأولى. ثم مؤتمر باريس ١٩٣١ . وغيرها من المؤتمرات التى خصصت لمناقشة موضوع الإرهاب من نواحٍ عدّة . وإن كانت تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤتمرات عابها أنها اهتمت بجانب واحد فقط من جوانب مشكلة الإرهاب ، وهو ذلك المتعلق بأعمال العنف التى تمارس ضد الدولة، أى عنف الأفراد والجماعات، دون أن تنظر

إلى الجانب الآخر من الصورة والمتمثل فى أعمال الإرهاب السياسى التى تمارسها الحكومات ضد معارضيها من الأفراد والجماعات السياسية فيما يعرف بإرهاب الدولة .

وفى ندوة بروكسل حول تعريف الإرهاب ومقاومته لعام ١٩٧٣، برزت صعوبة الوصول إلى تعريف واحد أو تحديد واضح للإرهاب نظرًا لتعارض وجهات النظر وتضاربها . وقد انتهى المؤتمرون فى خلاصة أعمال ندوتهم إلى أن القانون الدولى المعاصر لا يعرف مفهومًا قائمًا بذاته للإرهاب أو تعريفًا محددًا له .

بيد أن غياب نص قانونى دولى يحدد الإرهاب بشكل عام لم يمنع ظهور نصوص دولية تجرّم بعض الأفعال التى اتفق على كونها من قبيل الأعمال الإرهابية كاختطاف الطائرات أو الاعتداء على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية كرؤساء الدول. ولقد كان من إنجازات هذه الندوة – ندوة بروكسل – محاولتها وضع معايير معينة لتمييز العمل الإرهابى كان من بينها معيار براءة الضحية ، بمعنى أن العمل يعدّ إرهابيًا إذا كان ضحاياه من بين الأشخاص الأبرياء . غير أنه لم يتم الاتفاق على معيار محدد فى هذا الصدد نتيجة لنسبية هذه المعايير وتعارض المصالح بين الدول فى هذا السبيل .

أما مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المدنيين المعقود بجنيف عام ١٩٧٥ والذى كان من بين موضوعاته دراسة مشكلة الإرهاب الدولى فقد اقترح، فى محاولته لتحديد مفهوم الإرهاب، وجوب التمييز بين نوعين من أعمال العنف، أعمال يرتكبها فرد أو جماعة بهدف تحقيق مكاسب شخصية أو مادية، كاختطاف الطائرات للابتزاز وأخذ الرهائن للحصول على فدية مالية، وهذه أعمال إرهابية دون مراء. وأعمال لا ترتكب لتحقيق غايات شخصية أو مكاسب مادية لمرتكبيها ، وإنما خدمة لقضية يؤمنون بها ويشعرون بالالتزام تجاهها، مثل أعمال المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأجنبى والنظم التى تمارس تفرقة عنصرية صارخة ضد جزء من الشعب الخاضع لها، وهذه لا يمكن أن تعدّ من قبيل الأعمال الإرهابية بحال ، بل هى أعمال مشروعة بموجب أحكام القانون الدولى المعاصر .

وفى سبيل تحقيق التمييز بين هذين النوعين من الأعمال رأى بعض المشاركين فى المؤتمر أن يكون الدافع من وراء العمل هو العنصر الحاسم والمعيار المميز ، على حين رأى آخرون أن تكون براءة الضحية هى هذا المعيار . ولعل النقطة العملية التى تستحق التقدير فى أعمال هذا المؤتمر ، هى عدم إغفاله لظاهرة الإرهاب الرسمى المنظم أو ما

يسمى بإرهاب الدولة الذى تمارسه الدول الاستعمارية، والنظم الاستبدادية، والتى تقف – ومازالت – على رأس الأسباب المحركة والدافعة لتزايد وتنامى ظاهرة العنف السياسى الداخلى والعابر للحدود على السواء .

وبالإضافة إلى هذا فقد عقدت بعض الاتفاقيات الدولية الإقليمية بصدد الإرهاب، كاتفاقية واشنطن لعام ١٩٧١ بشأن مقاومة الإرهاب والمعاقبة عليه والتى عقدت فى إطار منظمة الدول الأمريكية ، واتفاقية ستراسبورج لعام ١٩٧٧ بشأن مقاومة الإرهاب والتى عقدت فى إطار مجلس أوروبا. والتى ظلت – أى هذه الاتفاقيات – مجرد جهود إقليمية محدودة النطاق والتأثير ، علاوة على فشلها فى الوصول إلى تحديد دقيق ومتفق عليه لمفهوم الإرهاب.(٤)

ولعل إعلان الأمم المتحدة بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول، والصادر بقرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٥/د٢٥ لعام ١٩٧٠ ، هو أول وثيقة دولية عامة تدين الإرهاب وتميز بينه وبين أعمال المقاومة المسلحة المشروعة . ففى صدد إدانته للإرهاب جرى نص الإعلان على أنه "على كل الدول واجب الامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية فى دول أخرى، أو التحريض عليها، أو المساعدة أو المشاركة فيها ، أو قبول تنظيم نشاطات داخل إقليمها تكون موجهة لارتكاب مثل هذه الأعمال ..." . أما فيما يتعلق بأعمال المقاومة المسلحة المشروعة فقد جاءت الإشارة إليها فى نص الإعلان على أنه "لا يجوز أن يؤول شيء مما ورد فى هذا الإعلان على أنه يخلّ بأى وجه من الوجوه بحقوق الشعوب المقررة بمقتضى الميثاق" ، وهو ما يحوى معنى الإقرار بمشروعية الأعمال التى تخوضها حركات التحرر الوطنى فى سعيها نحو الحصول على الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

غير أنه مما يؤخذ على هذا الإعلان – فى هذا الصدد – أنه لم يأت بتعريف واضح ومحدد لمعنى الإرهاب ، شأنه فى هذا شأن ما سبق من الإعلانات والمواثيق الدولية ذات الصلة .

ومع تصاعد وتيرة الأعمال الإرهابية ، وتلك التى يراد وصمها بالإرهاب ، تقدم الأمين العام للأمم المتحدة فى سبتمبر من عام ١٩٧٢ بطلب لإدراج بند يتعلق بالإرهاب على جدول أعمال الجمعية العامة فى دورتها السابعة والعشرين . ومن ثم أصدرت الجمعية

العامة أول قرار لها بصدد موضوع الإرهاب الدولى هو القرار ٣٠٣٤/د٢٧ فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٢ . وتنبع أهمية هذا القرار من الآتى :

١ - تأكيد الجمعية العامة الصريح فيه ، بعد إدانتها لأعمال العنف والإرهاب التى تعرض أرواحًا بريئة للخطر أو تؤدى إلى التصرف فى حق الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية أو عنصرية وغيرها من أشكال السيطرة الأجنبية ، غير القابل للتصرف ، فى تقرير المصير والاستقلال وتؤكد شرعية كفاحها ..." .

٢ - إدانة الجمعية العامة لأعمال الإرهاب التى تمارسها الحكومات فيما يسمى بإرهاب الدولة ، حيث جرى نص الفقرة الرابعة من القرار على "وتشجب استمرار أعمال القمع والإرهاب التى تقوم بها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية بحرمانها الشعوب من حقها فى تقرير المصير والاستقلال وغيره من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية" .

٣ -أنشأ القرار لجنة خاصة معنية بالإرهاب الدولى ، راعى فى تشكيلها مبدأ التوزيع الجغرافى العادل ، وكلفها بدراسة موضوع الإرهاب الدولى ،وفيما يتعلق بأعمال هذه اللجنة تجدر الإشارة إلى ما شهدته من انقسام حاد بصدد تعريف الإرهاب بين اتجاهين أساسيين.(٥)اتجاه أول ، تبنته دول العالم الثالث ودول المعسكر الاشتراكى، يقوم على ضرورة التمييز بين أعمال العنف التى تمارسها حركات التحرر الوطنى، وبين الإرهاب الرسمى أو الإرهاب الدولى الذى تمارسه الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والديكتاتورية ضد الشعوب المقهورة . ومن ثم فإن الرغبة فى قمع الإرهاب يتعين ألا تكون على حساب الشعوب المكافحة فى سبيل حريتها واستقلالها، وألا ينتج عنها تقييد لحقوقها المشروعة فى الكفاح وحمل السلاح والتى كفلها لها ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعددة . واتجاه ثان ، تبنته دول الغرب ، يذهب إلى إدانة أعمال العنف أيًا ما كانت دوافعها ،على اعتبار أن هناك من الوسائل غير العنيفة الكثير الذى يمكن للمضطهدين اللجوء إليه للتعبير عن مصالحهم والمطالبة بحقوقهم . وينفى – من ناحية ثانية – وجود علاقة بين أعمال القمع – والتى هى أعمال عنيفة فى غالبيتها – التى تمارسها الدول والإرهاب .

والحق أن المعيار القانونى السليم فى التمييز بين أعمال العنف المشروعة، والتى تمارسها حركات التحرر الوطنى على سبيل المثال، وبين الإرهاب، يقوم على أساس مشروعية استعمال القوة أو عدم مشروعيته ، حيث نكون فى الحالة الأولى أمام وضع يحميه القانون ويرفع عنه صفة الجريمة، ونكون على العكس من ذلك فى الحالة الثانية.(٦) وما

الخلاف حول هذا المعيار إلا نتيجة للخلط المتعمد من جانب عدد من الدول بين مفهوم الكفاح المسلح، والذى يندرج من الناحية القانونية تحت أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافى المكمل لها لعام ١٩٧٧ ، وبين الأعمال الإرهابية التى لا ترقى فى أهدافها إلى مستوى المقاومة المسلحة بمعناها - فى هذا الصدد - القانونى السليم.[٧] على أن ثمة قيدًا هامًا على أنشطة الكفاح المسلح هو ضرورة أن توجه أعماله إلى الأهداف العسكرية أو شبه العسكرية فحسب دون الأهداف المدنية والمدنيين .[٨]

والواقع أننا إذا ما استعرضنا الجهود التى قامت بها الأمم المتحدة فى العقود الأخيرة فى مجال التصدى لظاهرة الإرهاب ، لوجدنا أساسًا صلبًا يمكن البناء عليه ، يتمثل فى مجموعة من المعاهدات التى تشكل سلاحًا مهمًا فى الحرب الدائرة ضد الإرهاب ، يبلغ عددها إثنا عشرة معاهدة تتناول كل منها جانبًا محددًا من جوانب الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب .[٩] هذا بالإضافة إلى الإعلان الصادر عن الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ بشأن التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولى، وهو الإعلان الذى تضمن ، رغم عدم تعريفه للإرهاب الدولى تعريفًا محددًا، مجموعة من المبادئ والإجراءات والتوصيات التى تخاطب مختلف الدول بإدانة قاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته والتى تشكل انتهاكًا صارخًا وخطيرًا لمقاصد وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

ولقد أعادت قرارات الأمم المتحدة التالية لأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ التأكيد على ذات المعانى . ففى اليوم التالى للأحداث أكد مجلس الأمن الدولى فى قراره رقم ١٣٦٨ على خطورة هذه الأحداث الإرهابية وعلى كونها تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين ، مقرًا للولايات المتحدة الأمريكية بحق الدفاع الشرعى فى هذا الصدد ، مطالبًا الدول الأخرى العمل على تقديم مرتكبى هذه الجريمة إلى العدالة . ومن ثم كانت الحرب على أفغانستان تستند فى شرعيتها إلى مضمون هذا القرار ، وإلى خطاب الرئيس الأمريكى إلى مجلس الأمن الدولى فى الثامن من أكتوبر ٢٠٠١ والذى يبلغه فيه بعزمه على توسيع بلاده عملياتها العسكرية إلى تنظيمات إرهابية ودول أخرى تأوى الإرهاب أو تقصر فى مكافحته .[١٠]

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ هذا لم يعرف الإرهاب تعريفًا دقيقًا . ومن ثم يبقى التصور الأمريكى له هو الفيصل فى تحديد ما

بعد إرهابًا من عدمه ، وفى تحديد الدول المستهدفة بالإجراءات الأمريكية المتخذة فى إطار ما منحها القرار من حق "الدفاع الشرعى" عن النفس ، وفى إدراج من تراه من حركات سياسية . ولو كانت حركات تحرر وطنى مشروعة وفقًا لقواعد القانون الدولى المستقرة - كحزب الله اللبنانى وحركتى الجهاد وحماس الفلسطينيتين ، فى قائمة الحركات الإرهابية التى يتعين القضاء عليها .

كذلك تجدر الإشارة إلى أن قرار المجلس المذكور فى إشارته إلى حق الولايات المتحدة فى الدفاع عن النفس قد تجاوز ما انتهى إليه القانون الدولى المعاصر من شروط لحالة الدفاع الشرعى .(١١)

ناهيك عن أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبلغ المجلس - فى رسالة بوش سالفة الإشارة - بما اتخذته من إجراءات فى إطار "الدفاع الشرعى" عن النفس ، وإنما بما تزمع أن تتخذه فى المستقبل ، وهو ما يتعارض مع شروط حالة الدفاع الشرعى . ورغم ذلك لم تلق الرسالة تعليقًا - أو بالأحرى تفنيدًا - من المجلس أو من الأمين العام للأمم المتحدة .

وعلى ذات الدرب سار قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ الصادر فى ٢٨ من سبتمبر ٢٠٠١ ، والذى لم يعرف الإرهاب ، واكتفى بالحديث عن الإجراءات المطلوبة لمكافحته داخليًا ودوليًا .(١٢)

حاصل القول أنه ليس ثمة تعريف قانونى دقيق ومحدد للإرهاب ، الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه لتغليب الاعتبارات السياسية للدول الكبرى على الاعتبارات القانونية السليمة فى هذا الصدد .

ثانياً:الحرب الأمريكية على الإرهاب وتداعياتها على بعض القضايا الإقليمية في المنطقة

تحت دعوى محاربة الإرهاب ، وبقبول صريح أو ضمنى من الغالبية العظمى من دول العالم ، وبغطاء من الشرعية الدولية تمثل فى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٦٨ سالف الإشارة ، والذى اعتبر أحداث الحادى عشر من سبتمبر تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين ، مانحًا الولايات المتحدة الأمريكية الحق فى الدفاع الشرعى عن النفس فى مواجهة مثل هذه الأعمال ومرتكبيها ، بدأت الولايات الأمريكية حربها "الدولية" على الإرهاب فى أفغانستان فى أكتوبر ٢٠٠١ ، بهدف إسقاط نظام حكم طالبان والقضاء على تنظيم القاعدة الذى تتهمه بالمسئولية الكاملة عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر .

ودون دخول في تفاصيل حول مدى مشروعية هذه الحرب ، حيث لم تقدم الولايات المتحدة دليلاً واحدًا مؤكدًا على مسئولية تنظيم القاعدة ، ونظام طالبان الذى يوفر له الملجأ والحماية ، عن هذه الأحداث . ناهيك عن خروجها - أى هذه الحرب - على مقتضيات نظام الأمن الجماعى الذى أتى به ميثاق الأمم المتحدة ، ومخالفتها لشروط حالة الدفاع الشرعى ، كما حددها الفقه الدولى المعاصر . مما لاشك أنه كان لها آثار وتداعيات واضحة على عدد من القضايا الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط ، والتى سنكتفى منها بالإشارة إلى تداعياتها على كل من قضية فلسطين وقضية الأمن القومى العربى بما تسمح به حدود هذه الدراسة .

١- قضية فلسطين :

لعل أول أثر مباشر لأحداث الحادى عشر من سبتمبر ،وما تبعها من جهود أمريكية لإقامة تحالف دولى لمحاربة الإرهاب ثم قيام الولايات المتحدة بشن حربها على أفغانستان، على قضية فلسطين ، تمثل فى إقلاع إدارة الرئيس الأمريكى بوش عن سياسة اللامبالاة إزاء هذه القضية ، والتى كانت السمة الأساسية لسياسة هذه الإدارة فى صددها ، والبدء فى اتخاذ موقف محدد تجاهها . وقد تجلى ذلك - من بين مظاهر عدة - فيما جاء بخطاب الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من نوفمبر ٢٠٠١ - أى بعد شهرين من وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر - من الإعلان عن أن الحكومة الأمريكية تلتزم بإقامة سلام عادل فى الشرق الأوسط ،وهو السلام الذى يقوم على وجود دولتين - هما إسرائيل وفلسطين - يعيشان سويًا فى سلام داخل حدود آمنة . ومؤكدًا على أن السلام لن يتأتى إلا إذا تخلى الجميع عن التحريض والعنف والإرهاب .

وفى مناسبات عدة دعا الرئيس الأمريكى إلى وقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ أى إلى حدود ما قبل اندلاع الانتفاضة، وإلى وجوب وقف عمليات الاستيطان الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.[١٣]

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هى المحرك لمجلس الأمن الدولى فى تبنيه للقرار رقم ١٤٠٥، والذى يدعو للمرة الأولى - فى قرارات مجلس الأمن - إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

ومما لاشك فيه أن كل هذه التطورات تعدّ مؤشرات إيجابية على تغير فى الموقف الأمريكى إزاء القضية الفلسطينية ، وعلى التزام الولايات المتحدة بإقامة السلام فى منطقة الشرق الأوسط .

والحق أنه إذا كان الالتزام بالحل القائم على إقامة دولتين هو أكثر عناصر خطة بوش للسلام إيجابية. فإن الكثير من العناصر اللازمة لنجاح أى خطة سلام حقيقية هى – فى المقابل – غير موجودة فى خطة بوش هذه . فبغض النظر عن الحديث عن دولة فلسطينية مشروطة كما سنرى ، لم تتعرض خطة بوش لأى من القضايا الأخرى الخاصة بالوضع النهائى ، كقضايا السيادة والحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات. كما لم تحوى الخطة جدولاً زمنيًا لوضعها موضع التنفيذ الفعلى، حيث لم يكن هناك سوى حديث عن دولة فلسطينية "مؤقتة" بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ، ثم تتحول بعد ذلك إلى دولة دائمة، وهى الدولة – المؤقتة – التى جعل الرئيس بوش، فى خطته، وجودها مشروطًا بقبول الفلسطينيين مطالب تعجيزية من قبيل وجوب توفير الأمن لإسرائيل ومواجهة الإرهاب الفلسطينى وإدخال إصلاحات سياسية وأمنية على السلطة الفلسطينية تهدف – فى حقيقتها – إلى تغيير القيادة الفلسطينية الشرعية المنتخبة ديمقراطيًا والمجيء بقيادة بديلة تتعاون مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

ولقد استغلت إسرائيل، بما لها من نفوذ فى الولايات المتحدة بفعل اللوبى الصهيونى وجماعات المصالح وثيقة الصلة بإسرائيل، أحداث الحادى عشر من سبتمبر لتحقيق مصالحها . فربطت بين حركات المقاومة الوطنية الفلسطينية وتنظيم القاعدة ، وشبهت الرئيس عرفات بأسامة بن لادن . ويبدو أن جانبًا كبيرًا من الإدارة الأمريكية، ومن الرأى العام الأمريكى ، قد اقتنع بهذا التصور الإسرائيلى من أن إسرائيل تعدّ هدفًا "للإرهاب" الفلسطينى ، كما كانت الولايات المتحدة هدفًا لإرهاب تنظيم القاعدة ، ومن ثم يتعين مجابهته بكل الطرق الممكنة. هذا بالإضافة إلى أن الأجواء العامة داخل الولايات المتحدة والمعبأة بالكراهية لكل ما هو عربى أو مسلم فى أعقاب اتهام الإدارة الأمريكية لعناصر عربية وإسلامية بالمسئولية عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، خلقت – أى هذه الأجواء – بيئة مناسبة لإسرائيل تسنى لها بمقتضاها العمل على القضاء على عملية السلام فى المنطقة، وبحيث أضحى الحديث الذى تبنته الولايات المتحدة عقب الأحداث لتكوين تحالف دولى مضاد للإرهاب عن وجوب إقامة سلام عادل وقيام دولتين مستقلتين حديثًا دعائيًا فحسب ،

ومن ثم لم تعد إسرائيل تعبأ بالمطالب الأمريكية الداعية إلى الانسحاب من الأراضى التى أعادت إسرائيل احتلالها ، ووقف عمليات الاستيطان ، بل تزايدت الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين العزل ، وتصاعدت وتيرة عمليات الاغتيال والتدمير والتعذيب والاعتقال التى تمارسها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطينى .(١٤)

ليس هذا فحسب، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعتبرت أن جميع منظمات المقاومة الفلسطينية ، بدءًا من حماس والجهاد الإسلامى ، وصولاً إلى فتح وكتائب شهداء الأقصى – إضافة إلى حزب الله فى لبنان – ما هى إلاّ جماعات إرهابية يتعين القضاء عليها وتجميد أية أرصدة مالية لها فى البنوك الأمريكية ، وذلك وفقًا للتصور الأمريكى لمفهوم الإرهاب ، وبالمخالفة لقواعد القانون الدولى ذات الصلة ، كما تقدمت الإشارة .

وقد جاءت العمليات الاستشهادية الفلسطينية داخل إسرائيل ، لتدفع الإدارة الأمريكية إلى مزيد من التشدد فى هذا الصدد ، سيما وأن هذه العمليات نفذها بالأساس أفراد ينتمون إلى تنظيمات إسلامية كحماس والجهاد الإسلامى . وهو ما أعطى الإدارة الأمريكية المبرر لكى تواصل حملتها على هذه التنظيمات المسلحة، وأن تمضى قدمًا فى سياستها الرامية إلى محاصرتها ومحاولة تصفيتها بتجريدها من كل مصادر الدعم الخارجى لها .(١٥)

وهكذا فإن قضية فلسطين قد نالها الكثير من الأضرار بفعل الحرب الأمريكية ، الدولية على الإرهاب ، وبفعل الانفراد الأمريكى التام بقيادة النظام الدولى ، وتغليب المفهوم الأمريكى للإرهاب على ما عداه من مفاهيم رغم خطئه الظاهر .(١٦)

٢ – قضية الأمن القومى العربى :

إذا كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد أدت – من بين ما أدت إليه – إلى تصدر قضية "الحرب الدولية ضد الإرهاب" قائمة أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كانت الأخيرة قد نجحت بالفعل – ترغيبًا وترهيبًا – فى إقناع الآخرين أو إجبارهم على الوقوف معها ، بشكل أو بآخر ، فى حربها هذه ، ومن بينهم الدول العربية التى أعلنت كل منها ، غير مرة ، عن إدانتها لهذه الأحداث وعن استعدادها للمساهمة فى الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب . فإن حقيقة أن جميع المتهمين بالمسئولية عن هذه الأحداث – تنفيذًا وتخطيطًا – من جانب الإدارة الأمريكية ، بغض النظر عن مدى صحة وكفاية الأدلة التى استندت إليها فى توجيهها لهذا الاتهام ، كانوا من العرب والمسلمين ، جعل كل الدول العربية ، بدرجات متفاوتة، موضعًا للمساءلة والاتهام، أو الشك

على أقل تقدير ، وبغض النظر عن مدى "اعتدال" هذه الدول أو عن إدانتها الحاسمة والفورية لهذه الأحداث . ومن ثم كانت هناك – وما تزال – قائمة طويلة من المطالب السياسية والثقافية والأمنية التى توقعت الولايات المتحدة من هذه الدول أن تلتزم بها، حتى وإن كانت بعض هذه المطالب تمثل تعديًا على سيادة تلك الدول ، والتى أصبحت جميعها محلاً – بدرجات وأشكال متفاوتة – لضغوط أمريكية وصلت إلى حد التهديد بأن الحرب ضد الإرهاب من الممكن أن تمتد لتشمل بعضًا من هذه الدول ، باعتبارها ضالعة فى دعم الإرهاب أو توفر مأوى للحركات الإرهابية .(١٧) وما اتهام العراق ، قبل العدوان الأمريكى البريطانى عليه فى مارس ٢٠٠٣ ، بإيواء عناصر إرهابية ، وبوجود صلة بينه وبين تنظيم القاعدة ، رغم عدم وجود ما يؤكد هذا الادعاء ، إلا دليل دامغ على صحة الاستنتاج بأن ثمة تهديدات خطيرة للأمن القومى العربى من جراء هذه "الحرب الدولية ضد الإرهاب" . وهى التهديدات التى تأكدت مرة أخرى وبقوة ، إبان حرب العدوان الأمريكى البريطانى على العراق ، حين وجه أكثر من مسئول أمريكى كبير تحذيرات لسوريا استندت ، من بين ادعاءات عدَّة ، إلى دعمها للإرهاب ، باحتضانها لحركات فلسطينية "متطرفة" تهدد أمن دولة إسرائيل . وهى التحذيرات التى اضطرت معها هذه الحركات فى الفترة الأخيرة إلى تجميد أنشطتها فى دمشق وإغلاق مكاتبها الإعلامية هناك ، رغم حقيقة أن هذه الحركات ليست حركات إرهابية كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما هى حركات كفاح وطنى مشروعة وفقًا لقواعد القانون الدولى المعاصر ذات الصلة .

وفى ذات السياق كانت التهديدات الأمريكية للبنان بوجوب حل أجهزة حزب الله وتفكيك مليشياته العسكرية العاملة ضد الاحتلال الإسرائيلى الذى مازال جاثمًا على جزء من أرض الجنوب اللبنانى فى مزارع شبعا . كما كانت التهديدات الأمريكية المتكررة لإيران ، والذى تنعكس الأوضاع فيه بالضرورة على الأمن القومى العربى ، بوجوب أن يتوقف عن مساندته للإرهاب ودعمه للحركات الإرهابية ، رغم نفى إيران القاطع لمثل هذه الاتهامات .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى مفهوم الحرب الوقائية ، أو الحرب الإستباقية ، الذى رفعه الرئيس بوش فى ثنايا حديثه عن "الحرب الدولية ضد الإرهاب" . وهو المفهوم الذى يتعارض تعارضًا تامًا مع قواعد القانون الدولى الثابتة والمستقرة فيما يتعلق بحظر استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ، والذى يمثل محاولة من الرئيس الأمريكى لتعديل هذه القواعد بما يتوافق ومصالح بلاده من جانب ، وإضفاء الشرعية على ما قد تقوم

به الولايات المتحدة من استخدام – غير مشروع – للقوة ضد الدول المتهمة ، من وجهة النظر الأمريكية ، من جانب ثان . ليس هذا فحسب ، بل إن المطالب الأمريكية الموجهة إلى الدول العربية والإسلامية ، فى مجال الإعلام والتعليم ووجوب تعديل المناهج الدراسية ، ما يمثل محاولة لطمس الهوية الحضارية والثقافية لشعوب هذه الدول . ومن ثم يمثل على المدى البعيد ، حال الاستجابة له ، تهديدًا أخطر للأمن القومى العربى من التهديد العسكرى ذاته .

ثالثاً: مصر والحرب الدولية ضد الإرهاب

أدانت مصر أحداث الحادى عشر من سبتمبر إدانة فورية وقاطعة ، وأعلنت عن تضامنها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب ضد الإرهاب وفى السعى إلى تعقب المسئولين عن هذه الأحداث . والحق أن مصر كانت فى هذا متوافقة مع ذاتها ، حيث كانت سباقة إلى الدعوة إلى محاربة الإرهاب ، والذى اصطلت بنيرانه قبل غيرها من الدول ، حين دعا الرئيس مبارك إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب فى خطابه أمام البرلمان الأوروبى عام ١٩٨٦ ،[١٨] أى قبل خمسة عشر عامًا من وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر .

بيد أن هذا الموقف المصرى لم يكن متوافقًا مع الموقف الأمريكى من محاربة الإرهاب على طول الخط . فثمة اختلافات فى الرؤى والمواقف بين الدولتين فيما يتعلق بمفهوم الإرهاب وأساليب مكافحته ، وهو ما أشار إليه الرئيس مبارك فى حديثه إلى شبكة إن. بى. سى الأمريكية فى سبتمبر ٢٠٠١ وفى غير ذلك من خطبه وأحاديثه .[١٩] وهى الاختلافات التى كانت سببًا فى الحملة الشرسة التى شنتها الصحف ومحطات التليفزيون الأمريكى ضد مصر باعتبارها حليفًا لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليه . وإن كانت الإدارة الأمريكية قد أعلنت غير مرة على لسان العديد من مسئوليها ، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته ، فى إطار سعيها لبناء تحالف دولى ضد الإرهاب ، عن تقديرها لموقف مصر من الإرهاب ومكافحته ، بل إنها – أى الولايات المتحدة – قررت منح معونة مالية عاجلة لمصر بسبب تأثرها بأحداث الحادى عشر من سبتمبر والحرب الدولية ضد الإرهاب . حيث أعلن السفير الأمريكى فى القاهرة فى العشرين من نوفمبر ٢٠٠١ أن بلاده قدمت لمصر ٤٠٠ مليون جنيه بشكل عاجل لدعم ميزانيتها هذا العام لمواجهة تأثيرات الهجمات الإرهابية فى الحادى عشر من سبتمبر والحرب ضد الإرهاب .[٢٠]

١ – موقف مصر من مسألة تعريف الإرهاب وكيفية مواجهته

لقد انطلقت مصر فى رؤيتها لموضوع مكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وقبلها ، من وجوب التمييز بين أعمال الإرهاب والأعمال التى تمارسها حركات التحرر الوطنى فى سعيها المشروع للحصول على الحق فى تقرير المصير ومقاومة سلطات دولة الاحتلال . ومن وجوب التوصل إلى اتفاق دولى عام لمكافحة الإرهاب فى إطار مؤتمر دولى يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبحيث لا يتسنى لدولة بعينها أن تتخذ أية إجراءات منفردة فى هذا الصدد إلا بالقدر الذى يمنحها إياه المجتمع الدولى ممثلاً فى الأمم المتحدة وما ينتهى إليه المؤتمرون فى المؤتمر الدولى لمكافحة الإرهاب الذى يرجى انعقاده .

ففى المؤتمر الصحفى، قبل سفره إلى نيويورك لرئاسة وفد مصر فى أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أشار وزير الخارجية المصرى إلى أنه لا يتعين وصف كل الأعمال العنيفة بأنها من قبيل الإرهاب ، فهناك مقاومة مشروعة مقررة بموجب قواعد القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة ، وهناك حق الدفاع الشرعى عن النفس المقرر بموجب ذات القواعد والقرارات . وأضاف أن كل محاولات الخلط فى موضوع الإرهاب لا تهدف إلا إلى "إلهاء" العالم عن حقيقة ما يحدث فى بعض المناطق من العالم ، قائلاً : "إننى أقصد بصراحة أن إسرائيل هى التى تحاول أن تلصق التهمة بالعرب والمسلمين وأن تجعل الموضوع كله حربًا ضد الإرهاب والمقاومة أو الكفاح المسلح الشرعى"(٢١) ؛ وهى الرؤية التى لم تلق قبولاً من الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يتعلق بتعريف الأهلية ووجوب التمييز بينه وبين حركات التحرر الوطنى ، ولا فيما يتعلق بآلية المؤتمر الدولى باعتبارها الوسيلة لإقرار الإجراءات الواجب اتخاذها لمكافحة الإرهاب .

أما فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء تصاعد أعمال العنف والإرهاب فقد كان البون شاسعًا بين موقف مصر وموقف الولايات المتحدة الأمريكية فى هذا الصدد . حيث رأت مصر أن النزاعات الإقليمية ، وعلى رأسها النزاع فى منطقة الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى والحقوق المغتصبة للشعب الفلسطينى وقضايا اللاجئين والقدس وما إليها، هى من أهم العوامل التى تدفع إلى تصاعد موجات "العنف" المشروع فى بعض الأحيان، وغيرها فى أحيان أخرى ، حيث تكون الدعاوى المرتبطة بهذه النزاعات، بالحق أو بالباطل ، حافزًا لارتكاب مثل هذه الأعمال العنيفة . ومن ثم فإن استمرار الشعور بالظلم

وغياب العدالة مثلا ، من وجهة نظر مصر ، يأتى فى مقدمة أسباب العنف والإرهاب . وهو ما ألمح إليه الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة ، من ذلك ما قرره فى كلمته بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة المصرية حين قال "إذا كان مجلس الأمن قد أصدر العديد من القرارات التى اعتبرت الإرهاب الدولى ظاهرة تهدد السلم والأمن الدوليين ، واستند إلى هذه القرارات للترخيص بإجراءات محددة هدفت إلى أن الحاجة أصبحت ملحة لنظرة أكثر شمولية تقوم على الموازنة بين ما نقوم به من مجهودات فى إطار الحملة الدولية من جهة وما يجب أن نقوم به من معالجة موضوعية وأمينة للأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة .[٢٢]

وفى كلمته أمام قمة إفريقيا - بباريس فى فبراير ٢٠٠٣- أوضح الرئيس مبارك أن المجتمعات الإفريقية عانت الإرهاب إما نتيجة مشكلات سياسية لم تتم تسويتها بشكل عادل ، وإما بسبب الفقر والديون ، وأزمة الغذاء ، وعدم العدالة فى التجارة الدولية.[٢٣]

وفى مؤتمره الصحفى بباريس فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ - أى بعد عشر أيام على أحداث سبتمبر - قال وزير الخارجية وكذلك غضب العالم من تزايد التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة . موضحًا أن كل تلك العوامل وغيرها تؤدى إلى غضب الناس، وبالتالى إلى ردود فعل هادئة أو عنيفة ، كما طالب بمعالجة بؤر التوتر فى العالم ومن أهمها الصراع فى الشرق الأوسط .[٢٤]

وهكذا يبدو التباين بين الموقفين المصرى والأمريكى تجاه مسألة تعريف الإرهاب ، فالموقف الأمريكى يكاد يحصرها – أى أسباب الإرهاب فى تعاليم الإسلام وحضارة العرب والمسلمين، متجاهلاً كافة الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى التوزيع التفاوت الطبقى الكبير .

وأما فيما يتعلق بكيفية مواجهة الإرهاب فقد انطلق الموقف المصرى من وجوب التعامل مع كافة صور الإرهاب ، وعلى رأسها إرهاب الدولة ، على قدم المساواة ، ومن خلال جهود متضافرة سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية تأخذ فى الاعتبار أبعادها المختلفة حيث لا تكفى بداهة الجهود والإجراءات ذات الطبيعة العسكرية والأمنية ،[٢٥] والتى أصبحت هى السمة الغالبة فى التعامل مع الإرهاب فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، أقول إنها لا تكفى بمفردها لمواجهة هذه الأبعاد المختلفة . فللإرهاب أسباب وعوامل عديدة وخطيرة لا يمكن التعامل معها من خلال المنظور الأمنى العسكرى فحسب،[٢٦] كالتخلف الاجتماعى والاقتصادى، والفجوة بين الشمال الغنى والجنوب الفقير ،

وتهميش دول الجنوب، وازدواج المعايير وعدم العدالة فى التعامل مع قضايا الشعوب المناضلة ضد العنصرية والاحتلال الأجنبى .(٢٧) ومن ثم فإنه يتعين إدارة الحملة المناهضة للإرهاب دون تحيز ولا معايير مزدوجة ولا أهداف خفية ، ولا أن تكون الغاية منها هى سن الحرب ضد الدول والحضارات الأخرى ، ولا أن تكون حجة لتغيير المبادئ الرئيسية المستقرة فى القانون الدولى المعاصر وعلى رأسها الحق فى تقرير المصير ، والسعى إلى ممارسته ولا يقف فقط عند إجراءات المكافحة دون القضاء على الأسباب الكامنة ورائها ، مشددًا على ضرورة أن تشمل المواجهة حلولاً عادلة لقضايا احتلال الأراضى بالقوة وقضايا العولمة والتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى وجوب وجود إطار مؤسسى دولى متكامل للتعامل مع هذه الظاهرة مع تعزيز الجهود الإقليمية المشتركة فى هذا المجال .(٢٨)

حاصل القول أن موقف مصر من مسألة تعريف الإرهاب وكيفية مواجهته جاء مغايرًا للموقف الإسرائيلى ، من ناحية تركيزة – أى الموقف المصرى – على وجوب أن يتم التعريف بشكل مجرد ومن خلال جهود دولية يراعى فيها وجوب التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة المسلحة المشروعة ، وأن يراعى فى مواجهة الإرهاب أن له أسباباً عدة – سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية – يتعين أخذها جميعاً بعين الاعتبار عند تحديد آليات مواجهته ، ومن ثم عدم الاقتصار فى المواجهة على الأساليب والوسائل الفكرية فحسب ، وعدم إلصاق تهمة الإرهاب بأصحاب دين أو حضارة بعينها دون سواهم .

٢- موقف مصر من التهديدات التى تحيط بالأمن القومى العربى

ترتب على أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، وما تبعها من حرب على الإرهاب ، تهديدات خطيرة للأمن القومى العربى ، تقدمت الإشارة إليها . الأمر الذى دفع مصر إلى اتخاذ موقف حاسم وواضح فى سياق الدفاع عن الأمن القومى العربى، شمل الدفاع عن العرب والمسلمين فى مواجهة الاتهامات التى وجهت إليهم بالإرهاب بعد هذه الأحداث . إذ تبلور الخطاب السياسى المصرى حول أن الإرهاب ظاهرة دولية ، لا ترتبط بدولة معينة أو بدين أو حضارة بعينها . وقد استند هذا الخطاب فى ذلك السياق إلى العديد من الحجج والأسانيد الموضوعية ، من قبيل أن مصر كانت أول من دعا إلى عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ، وأن العنف السياسى فى الشرق الأوسط يعود فى الجانب الأكبر منه إلى زيادة الشعور بالظلم والإحباط بين أبناء شعوب هذه المنطقة نتيجة للممارسات الإسرائيلية المتعسفة والظالمة ، ومحاولتها فرض تسوية غير عادلة للصراع العربى- الإسرائيلى .(٢٩)

كذلك فقد عملت الدبلوماسية المصرية على محاولة إظهار الوجه الحضارى للإسلام والداعى إلى التسامح والعدل والأمن للجميع .

وفى هذا السياق فقد أعلن وزير الخارجية المصرى غير مرة أن مصر لن تشارك فى عمل عسكرى – أى ضد أفغانستان – تقوم به الولايات المتحدة ، ولكنها فى ذات الوقت على تعاون وثيق مع كل الدول التى تريد مكافحة الإرهاب والذى يتهدد العالم . وأضاف أن مصر تطالب بضرورة معاقبة الإرهابيين شريطة أن يكون الرد العسكرى موجهًا لأهداف محددة بعد أن يثبت بالدليل القاطع تورطها فى هذه العمليات .(٣٠)

وبعد انتهاء الحرب فى أفغانستان، وبداية الحديث عن إمكانية توجيه ضربات عسكرية لبعض الدول الأخرى ، وعلى رأسها دول عربية، تحت ذريعة مساندتها للإرهاب أو إيوائها للإرهابيين ، أكدت مصر مرارًا رفضها لأى هجوم من هذا القبيل . فقد أكد وزير الخارجية المصرى فى العديد من المناسبات أن مصر لن تقبل أى هجوم أمريكى محتمل على أى بلد عربى خلال المرحلة المقبلة تحت ذريعة محاربة الإرهاب، مشددًا على أن ذلك سيكون خطأً فادحًا من جانب الولايات المتحدة . كما أضاف – مؤكداً– أن من واجبنا مواجهة الحملة الشرسة على العرب والمسلمين وعلى موقفنا الداعم للحق الفلسطينى عبر حملة للتعريف بمواقفنا وقيمنا المعادية للإرهاب والتطرف .

وهكذا فإن موقف مصر الداعم – على الدوام– للحق الفلسطينى فى مواجهة الإجراءات التعسفية غير المشروعة لسلطات الاحتلال الإسرائيلى ، والمدافع عن الأمن القومى العربى ضد ما يحيط به من تهديدات تصاعدت وتيرتها فى ظل ما سمى بالحرب الدولية ضد الإرهاب ، يضعها على طرفى نقيض مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدعاوى الأخيرة بصدد الإرهاب وأسبابه وكيفية معالجته والتى تحمل – جميعها – فى طياتها تهديداً شديدًا للأمن القومى العربى فى مجموعة .

خاتمة :

لقد أصبحت "الحرب ضد الإرهاب" هى العامل الأساسى فى صياغة التفاعلات السياسية الدولية فى العالم كله ، وفى بناء تحالفات جديدة على حساب غيرها من العوامل.(٣١) وبغض النظر عن مدى مشروعية الغاية التى أعلنت من أجلها هذه الحرب، فإن الطريقة التى أديرت بها لم تؤدِ إلى استئصال خطر الإرهاب ، بل هددت – على العكس – بتعظيم مخاطره وتوسيع نطاقه – وما تفجيرات الرياض والدار البيضاء الأخيرة إلا دليلاً

على ذلك - من خلال تغذية التربة السياسية والثقافية الخاضعة له بشرايين جديدة ، وبسبب تدنى ثقة الشعوب والأفراد بقواعد القانون الدولى ومؤسساته وعلى رأسها الأمم المتحدة ، وهى ترى - أى هذه الشعوب والأفراد - الدولة الكبرى التى يُفترض فيها قيادة النظام الدولى والعمل على إنفاذ قواعد القانون الدولى الحاكمة له ، هى أول من تضرب بهذه القواعد والمؤسسات الراعية لها والمعبرة عنها عرض الحائط ، ونظرًا لتنامى الشعور بالظلم وعدم الاقتناع بإمكانية معالجة القضايا العادلة للشعوب والجماعات بحلول منصفة تقوم على مبادئ العدل والإنصاف والحق فى تقرير المصير والمساواة ، وما قضية فلسطين إلا بمثابة المثل الأبرز فى هذا السياق ، إذ بدلاً من الدفع فى سبيل حلها استنادًا إلى قواعد القانون الدولى ذات الصلة، وعلى رأسها الحق فى تقرير المصير وعدم مشروعية احتلال أراضى الغير بالقوة المسلحة ومشروعية المقاومة ضد قوات الاحتلال ومؤسساته، تم تكريس الاحتلال وتوسيع نطاقه، وغض الطرف عن المجازر التى ارتكبتها قوات جيش الاحتلال، تحت دعوى ، أيدتها الولايات المتحدة الأمريكية صراحة، أن ذلك بمثابة دفاع شرعى عن النفس وجزء من الحرب ضد الإرهاب .

علاوة على هذا فقد كانت "الحرب ضد الإرهاب" بمثابة حرب فعلية على حقوق الإنسان .[٣٢] فلقد نحيت اعتبارات هذه الحقوق جانبًا ، وأهدرت قواعد القانون الدولى الإنسانى بصورة واضحة خلال الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان باسم التحالف الدولى ضد الإرهاب. وبات من الصعب التمييز بين الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة والنظم التسلطية فى العالم الثالث فى مجال تقييد الحريات المدنية والعصف بضمانات حقوق الإنسان واعتماد تدابير استثنائية وتهديد حقوق الأقليات وطالبى اللجوء باسم مقتضيات الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب.

هوامش الدراسة

(1) راجع لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد ، مصطفى مصباح دباره ، الإرهاب : مفهومه وأهم جرائمه فى القانون الدولى الجنائى ، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازى ، ١٩٩٠ ، ص ص ١١-١٥ .

(2) راجع فى هذا المعنى جورج عرمونى ، محاولة لتعريف الإرهاب وتحديد الوسيلة لمحاربته ، شؤون الأوسط ، العدد ٧١ ، إبريل ١٩٩٨ ، ص ص ١١٤-١١٣

(3) راجع تفاصيل ذلك لمحاربته ، شؤون الأوسط ، العدد ٧١ ، إبريل ١٩٩٨ ، ص ص ١١٤-١١٣فى ، مصطفى دباره ، مرجع سابق ، ص ٧١ وما بعدها

(4) د. بطرس بطرس غالى ، الأمم المتحدة ومواجهة الإرهاب ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٧ ، يناير ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

(5) راجع تفاصيل ذلك فى مصطفى دباره ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦-١ ٢٦

(6) د. عبد العزيز سرحان ، تعريف الإرهاب الدولى ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، ١٩٧٣ ، ص ١٧٣ وما بعدها .

(7) د. رمضان صادق ، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٥ ، يوليو ١٩٨٦ ، ص ٣٢ ؛ جورج عرمونى ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(8) راجع تفاصيل ذلك على سبيل المثال فى ، د. صلاح الدين عامر ، المقاومة الشعبية المسلحة فى القانون الدولى العام ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، دون تاريخ ، ص ص٤٠٢-٤١٦ . وكذلك أ.د. عز الدين فوده ، شرعية المقاومة فى الأراضى المحتلة ، دراسات فى القانون الدولى ، المجلد الأول ، ١٩٦٩ ، ص ص ١٩-١٦ وأيضًا

George Abi-Saab, Wars of National Liberation in the Geneva Convention and Protocols, R.C.D.A.C., ١٩٧٩, Tome ١٦٥, pp. ٣٨٧-٣٧٥.

(9) د. بطرس غالى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١٢ .

(١٠) شفيق المصرى ، الإرهاب فى ميزان القانون الدولى ، شئون الأوسط ، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ص ٤٦-٤٩ .

(١١) راجع على سبيل المثال D.W. Bowett, Self-Defence in Int. Law, Manchester University Press, pp. ١٩٢-١٩٩.

(١٢) راجع تحليلاً لهذا القرار فى شفيق المصرى ، مرجع سابق ، ص ص ٥١-٥٣ .

(١٣) راجع د. مصطفى علوى ، الأمن الإقليمى فى منطقة الشرق الأوسط : التحرك نحو المجهول ، السياسة الدولية ، العدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ٢٦ .

(١٤) ولمزيد من التفاصيل راجع : Jaber Wishah, Terrorism, Human Rights and Palestine after september ١١, In: Teuorism and Human Rights, Cairo Institute for Human Rights Studies, Cairo, ٢٠٠٢,., pp. ٥١-٥٤

(١٥) راجع د. إسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٧٤-٣٧٦ .

(١٦) انظر لمزيد من التفاصيل : Azmai Bishara, The Impact of September ١١ on Palestine, In Ashild Kjok (edt.), Terrorism and Human Rights After September ١١, op.cit. pp. ١٦٧-١٦٩.

(١٧) راجع فى هذا المعنى ، د. مصطفى علوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ص ص ٢٧-٢٨

(١٨) راجع لمزيد من التفاصيل ، د. أحمد يوسف القرعى ، دعوة مصر لعقد مؤتمر دولى لمواجهة الإرهاب ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٦ ، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ص ٩٥-٩٨.

(١٩) راجع د. محمد سعد أبو عامود ، الدور المصرى فى الشرق الأوسط بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٨ ، أبريل ٢٠٠٢ ، ص ص ٥٥-٥٦

(٢٠) سعيد عكاشة ، موقف الولايات المتحدة من دول الوطن العربى ، السياسة الدولية ، العدد ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ص ٦٩-٧٠ .

(٢١) http:/www.mfa.gd.eg/getdoc.as

(٢٢) نقلاً عن جريدة الحياة اللندنية ، ٢٦ يناير ٢٠٠٣ .

(٢٣) الأهرام ، ٢٢ فبراير ٢٠٠٣ .

(٢٤) http://www.mfa.eg/getdoc.asp

(٢٥) أنظر فى هذا المعنى ، د. خيرى الحسينى ، اتفاقيات الإرهاب الجوى كمصدر للاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب ، جريدة الأهرام ، ١ فبراير ٢٠٠٣ .

(٢٦) راجع على سبيل المثال تصريحات السيد أحمد ماهر وزير الخارجية فى لقائه مع هيئة تحرير ومجلس إدارة مجلة "تايم" الأمريكية ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٩/١٣ .

(٢٧) د. مصطفى علوى ، مرجع سابق ، ص ٢٩.

(٢٨) راجع نص كلمة الرئيس فى جريدة الأهرام ، ٢٢ فبراير ٢٠٠٣ .

(٢٩) د. محمد سعد أبو عامود ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٣٠) http://www.mfa.gov.eg getdoc

(٣١) أنظر فى هذا العدد Marwan Bishara, Moral and Practical Imperatives of International Relations Post ٩/١١, In: Terrorism and Human Rights, Op.cit., pp. ٨١-٨٦.

(٣٢) راجع لمزيد من التفاصيل Irene Khan, Human Rights Challenges Following the Events of September ١١ and Their Impact on Universality and the Human Rights Movement, In, Terrorism and Human Rights, Op.cit., pp. ٣٥-٤٠.

سياسة مصر تجاه مبادرات حوار الحضارات والأديان

أ.فؤاد السعيد

فرضت المداخل الحضارية والثقافية والدينية ذاتها على الدراسات السياسية بشكل مكثف خلال السنوات الأخيرة، ليس فقط نتيجة لتوظيفها المكثف فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى العديد من المناسبات، أو من خلال تصديرها لنظريات مبسطة حول طبيعة الحضارة العالمية المعاصرة ووصولها إلى نقطة " نهاية التاريخ " الرأسمالية الليبرالية أو حول الصدام الحتمى القادم بين الحضارات والثقافات والأديان ، ليس بسبب ذلك كله فقط ولكن قبل ذلك بسبب ما لاحظه قطاع واسع ومتزايد من علماء السياسة والاجتماع فى أرجاء المعمورة منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى من بروز العديد من الظواهر الثقافية عالمياً والتى كان لها تأثيراتها الحاسمة على الأوضاع السياسية للدول وعلى السياسة الدولية أيضاً، مثل ظاهرة الإحياء الدينى والروحى التى أمكن رصدها فى مناطق العالم المختلفة بكيفيات متباينة. بل إن العديد من الظواهر الاجتماعية (كالعنف)والسياسة (كالإرهاب) لم يعد من الممكن تفسيرها من خلال تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فقط، دون الرجوع أيضاً إلى دور العوامل الثقافية فى تشكيلها .

ضمن نفس السياق، برزت التباينات الثقافية والدينية والمذهبية واللغوية (خاصة عند ارتباطها بالتباينات العرقية) باعتبارها المسبب الأكبر للشكل الجديد للصراعات الداخلية التى تخفى وراءها صراع الأهداف والمصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية (تم رصد ٢٧ نزاعاً مسلحا من هذا النوع الثقافى فى ٢٥ دولة خلال عام ١٩٩٩ على سبيل المثال)، وربما كانت الملاحظة الكيفية الجديرة بالتسجيل فى هذا السياق ، هى سرعة تحول هذه التباينات ذات الطابع الثقافى إلى نزاعات مسلحة ، وقوة تأثير القوى الدولية الكبرى على الأطراف المختلفة فى مثل هذه الصراعات ، بما يؤدى إلى سرعة اشتعالها وتفاقمها ، وهو ما يثير مشكلة تفتيت الدولة الوطنية إلى كيانات سياسية متعددة على أسس ثقافية وعرقية.

وضمن العملية التاريخية المعاصرة للعولمة، أصبح العالم يشهد صراعاً ثقافيا وإعلاميا حضاريا من أجل صياغة عقول الشعوب عبر جهود كل طرف فى الصراع الدولى لفرض أجندة معنية بالقضايا، بل وفرض فهم محدد لكل قضية من القضايا المطروحة وذلك بعد أن أصبح الوصول إلى الناس متاحا وبشكل فورى فى ظل ثورة الاتصالات والفضائيات

وعالمية الأخبار والصور. وفى سياق هذا الصراع الثقافى الإعلامى تجئ حوارات النخب الرسمية وغير الرسمية فيما يسمى بحوار الحضارات والثقافات والأديان،وسوف نتناول فى هذا البحث ثلاث قضايا أساسية مع التركيز على حوار الحضارات والثقافات بشكل أساسى، حيث أن موضوع حوار الأديان يحتاج إلى دراسة مستقلة، وهذه القضايا هى :

أولاً: التطور التاريخى لحوار الحضارات والثقافات.

ثانياً:الاستراتيجيات الثقافية المتصارعة والقضايا المطروحة عالمياً على الساحة الدولية.

ثالثاً:نحو استراتيجية ثقافية خارجية لمصر (على المستويين الإقليمى والدولى).

أولاً : التطور التاريخى لحوار الحضارات والثقافات :

من المنظور المصرى والعربى والإسلامى، تكشف لنا النظرة التاريخية لطبيعة العلاقة بين الحضارات والثقافات فى المنطقة وبين نظيراتها فى المناطق الأخرى من العالم، ذلك الحضور المكثف للعلاقة والتفاعل مع الغرب، أوروبا أساسا ثم امتداداتها فى مناطق العالم الجديد التى اكتشفها الأوربيون واستقروا فيها، وخاصة فى أمريكا الشمالية حيث نشأت القوة الإمبراطورية الأبرز فى عالم اليوم ، الولايات المتحدة الأمريكية. أما حضور الحضارات الآسيوية فى التفاعل التاريخى مع منطقتنا فكان ضعيفاً بسبب البعد الجغرافى – فى هذه الأزمنة – لحضارة عريقة كالحضارة الصينية وفروعها الثقافية – الحضارية فى الشرق الأقصى (اليابان – كوريا ... إلخ) . أما الثقافة أو الحضارة الهندية فكان تأثيرها ضعيفاً إذ اقتصرت على انتقال بعض تقاليد التصوف الهندى ذا الطابع الانسحابى الذى أثر على نزعة الزهد والتنسك فى المسيحية الشرقية ونزعات وحدة الوجود عند بعض المتصوفة المسلمين.كانت علاقاتنا الثقافية والحضارية والدينية تصل إلى الذروة مع الحضارة فى أوروبا من آن لآخر خلال مسيرتنا التاريخية،حيث ساهمت الحضارة المصرية وحضارة الرافدين فى صنع ما أسماه الغرب " بالمعجزة " اليونانية، وأسهمت الحضارة العربية الإسلامية فى نقل أسس المنطق العقلى فى التفكير – الذى كان حجر الزاوية فى " علم أصول الفقه "وأسس المنهج التجريبى، وكذلك نقل الفلسفة اليونانية – خاصة التقاليد الأرسطية – إلى أوروبا وذلك من خلال العديد من المعابر: الأندلس، صقلية، وجنوب إيطاليا، بلاد الشام خلال الحروب الصليبية، حركة الترجمة[1] ويمكن وصف العلاقة بين

الحضارتين فى هذا العصر الوسيط بأن المسلمين كانوا يشعرون بتفوقهم الثقافى الحضارى الواضح إزاء أوروبا لدرجة عدم ذكر شعوب أوروبا فى كتابات المسلمين آنذاك، وهو ما تفسره د.علا أبو زيد بسيادة الشعور بينهم بأن العالم غير الإسلامى لم يكن يمثل تحديا حقيقيا للعالم الإسلامى على المستوى الفكرى والثقافى وإن كان يمثل تحديا على المستوى العسكرى، بما يعنى أن " التسيد " فى مجال الفكر والعقيدة كان فى أذهانهم هو الأهم فى معركة التحدى الحضارى(٢) .

ولكن هذا الفهم لم يستمر، إذ عانت المنطقة العربية الإسلامية صدمة حضارية بدأت مع ظهور الفارق النوعى الكبير بين حضارتنا وحضارة أوروبا الناهضة فى التسليح وفى التنظيم العسكرى والاجتماعى الحديث ، وهو ما تجلى بوضوح مع الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ ، وهنا أصبح للفارق العسكرى والتنظيمى وزن متزايد فى تقدير علاقتنا بأوروبا إلى جانب العامل الثقافى – الدينى، وهو ما أدخل شعوب المنطقة ونخبها – خاصة مع مرحلة الاستعمار – فى حالة من الازدواجية تجاه الحضارة الأوروبية ، ما بين رفضها والقطيعة الكاملة لمنظومتها القيمية وبين الانبهار بها والرغبة الداخلية فى تمثلها وتمثل منظومة قيمها وكلاهما تعبير عن رد فعل مرضى متطرف لا تزال شعوبنا ونخبنا تعانى منه حتى اليوم .

ظهور فكرة " الحوار " فى العصر الحديث

على الرغم من أن جهود " حوار الأديان " ترجع إلى الستينيات من القرن الماضى، إلا أنها سرعان ما تيقنت من المخاطر التى تكتنف الحوار فى العقائد وثوابت الأديان ، إذ أن الحوار يتحول فى هذه الحالة إلى رغبة متبادلة من قبل كل طرف لسحب الطرف الآخر إلى معتقده والتشكيك فى بعض ثوابته الدينية ، وهنا يتحول الحوار إلى استمرار لعمليات التبشير المتبادل بما يفشل الحوار قبل أن يبدأ وبل ويؤدى إلى المزيد من التحفز المتبادل بين أصحاب الأديان المتبادلة ، ولهذا رأى البعض إطلاق تسمية " الحوار بين أصحاب الديانات" بدلا من تسمية " حوار الأديان(٣) .

ولنفس السبب نشأ ميل عالمى لفكرة "حوار الحضارات" حيث يشمل الحوار هنا كافة الجوانب الثقافية والسياسية إلى جانب الجانب الدينى.

خلال العقود الأخيرة بدا من الصعب تأمل ظاهرة حوار الحضارات والثقافات والأديان فى صورتها التاريخية الكلية ، وكان لابد أن تمر سنوات من الممارسة بحيث يمكن استخلاص صورة تاريخية كلية لمسار هذه الظاهرة الحديثة فى العلاقات الدولية بهدف الكشف عن الأهداف الإستراتيجية الكامنة والمسكوت عنها وراء طرح الشعارات الإنسانية البراقة فى مبادرات الحوار.

وربما كان المتغير السياسى الأبرز فى التمهيد لظهور ظاهرة حوار الحضارات والثقافات والأديان على المستوى الدولى تلك الضربات التى وجهت لفكرة " المركزية الغربية" أو " التمركز الغربى حول الذات " وهو ذلك الشعور والاعتقاد الطاغى بالتفوق والتفرد للتطور الغربى ، بداية من الإيمان بتفرد " المعجزة اليونانية " – اكتشاف المنطق والفلسفة كأساس لكل تفكير يمكن أن يؤدى إلى التطور الإنسانى المتواصل – ثم حدوث النهضة الأوروبية عبر إحياء التراث اليونانى واللاتينى ، ثم عصر التنوير أو الأنوار وظهور النزعة الإنسانية humanism التى وضعت الإنسان – لا الله – فى مركز الكون، وهو ما ارتبط بجرأة الإنسان على اكتشاف الطبيعة وقوانينها وتسخيرها واستنزافها لتطوره، ثم التفرد مرة أخرى بالثورة الصناعية كمسبب رئيسى للنهضة – مع غض النظر عن " فائض القيمة التاريخى"، أى الفوائض المتراكمة الناتجة عن النهب الاستعمارى لموارد المستعمرات – وأخيرا كانت النهضة العلمية والتكنولوجية الحديثة .. وبالطبع فإن ما بدا للغرب وكأنه تفرد تاريخى لحضارتهم كان الدافع وراء الاعتقاد بالاكتفاء الحضارى والثقافى (والعنصرى) وعدم الاحتياج لحضارات وثقافات وأديان الغير.

ولكن ثمة ضربتان وجهتا لهذا الاعتقاد خلال القرن العشرين،على المستوى الفكرى الأوروبى والغربى عموماً، حيث تحولت روح التفاؤل والإحساس بالإنجاز إلى روح من التشاؤم إزاء حضارتهم، إذ ظهر جيل من المفكرين الذين هالهم ما نتج عن حروب الغرب من ويلات ، فوجدوا فيها تعبيرا عن انحدار وانحطاط فى قيم حضارتهم رغم نجاحاتها المادية والعلمية والتكنولوجية واعتبروا أنها قد انتقلت من " طور ثقافتها " أى طور " إنتاجها الفكرى والروحى " وأصبحت تقتصر على " الإنتاج المادى " بحسب أوزوالد شبنجلر فى كتابه " أفول الحضارة الغربية" حيث رأى أنها حضارة متجهة نحو الموت والزوال. اما

آرنولد توينبي فاعتبر أن تفاقم النزعة العسكرية لدول الغرب وتحكم أهواء القلة فى قرارات الحرب هى الدافع للحضارة الغربية نحو الانتحار الروحى والثقافى(٤).

أما المتغير الثانى فى هدم روح المركزية الغربية ، روح الاكتفاء الحضارى والإحساس بالتعالى وعدم الحاجة للحوار مع الآخر ، فكان متغيرا سياسيا تمثل فى تلك الروح المعاكسة التى ظهرت مع حركات التحرر الوطنى من الاستعمار ثم تبلورت سياسيا فى "روح باندونج" ، أو " ريح الشرق " وما واكب ذلك من عودة هذه الشعوب إلى اكتشاف جذورها الحضارية والثقافية والقومية والدينية . وفى ذات الوقت كانت المدارس العلمية فى أوروبا – خاصة فى مجال أنثروبولوجيا دراسة الشعوب اللاغربية – قد تخلصت من تبعيتها لحركة الاستعمار، وتدريجيا بدأت عملية فكرية وثقافية لاعادة الاعتبار لتك الشعوب وحضاراتها القديمة

فى عام ١٩٧٧ ظهرتعبير "حوار الحضارات"، ربما لأول مرة، وذلك فى كتاب الفيلسوف الفرنسى روجيه جارودى " فى سبيل حول الحضارات(٥) " الذى جاء تتويجا لذلك الاتجاه الذى بدأ مع شبنجلر توينبى والفيلسوف الألمانى إدموندهوسرل فى كتابه " أزمة العلوم الأوروبية " .. إلخ "

ينطلق جارودى من أن الحضارة الغربية قد وصلت إلى أزمة ثقافية حضارية عميقة وشاملة تتعلق بافتقاد المعنى الكلى للحياة لا مجرد مجموعة من المشكلات الجزئية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى يمكن حلها كل على حدة. وأن هذه الحضارة تعد نشازا فى تاريخ الحضارات الإنسانية التى كانت تملك دائما تلك الرؤية الكلية للوجود وما وراء الوجود والتى تقدم للإنسان الإجابات الشافية – أيا كانت هذه الإجابات – على التساؤلات النهائية القصوى **Ultimate questions** التى لا يستطيع العلم وحده الإجابة عليها وبالتالى تحقيق الاستقرار للإنسان مثل التساؤلات عن معنى الوجود وما وراء الوجود، بداية العالم ونهايته ، مبرر الوجود الإنسانى ورسالة الإنسان فى هذا العالم .

أما حل هذه الأزمة التى تواجهها الحضارة الغربية، فهى تكمن عنده فى توجه الغرب إلى الحضارات الإنسانية العريقة غير الغربية والدخول معها فى حوار خلاق يتضمن الإنصات إلى حكمتها التاريخية.

ولكن منطق التواضع للحضارة الغربية كشرط لحوار الحضارات الذى يطالب به جارودى وغيره، لم يجد الظروف المساندة له على مستوى النظام الدولى،ففى نفسى الوقت فى نهاية السبعينيات كان نفوذ القطب السوفيتى يتقلص أمام امتداد نفوذ القطب الأمريكى، أما دول العالم الثالث التى كانت قد انفتحت على تراثها الثقافى والحضارى فقد بدأت تتجه نحو سياسات أكثر واقعية تعكس القبول التدريجي لبوادر النظام الاقتصادى العالمى الجديد، كما دعمت هيمنة القطب الأمريكى- والغرب بصفة عامة - على ثورة الاتصالات العالمية، من هيمنة التطور الغربى ونمط الحداثة الغربية التى أصبحت تدريجيا ذات طابع عالمى. ووصل الأمر إلى ذروته مع سقوط الاتحاد السوفيتى ووصول العولمة إلى دورة جديدة علىكافة المستويات، مما ولد ردود أفعال من الرفض للعولمة ومنظومة قيمها الغربية وهو ما ظهر أوضح ما يكون فى منطقتنا الحضارية التى تشكل منظومة القيم الإسلامية الركيزة الأساسية فى بناء هويتها.

فمنذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم وصل الصراع الحضارى - الثقافى - الدينى إلى ذروته على المستوى العالمى نتيجة رغبة القطب الأمريكى فى فرض مفهومه الخاص للعولمة فى شكل منظومة قيم بعينها تخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية على المستوى العالمى،وهى الرغبة التى جو بهت بحركة إسلامية مضادة ليس على المستوى الشعبى فقط، بل على بعض المستويات الرسمية أيضاً (وفى مصر بالطبع) وبين هذا وذاك كان لبعض المناطق الثقافية استراتيجياتها الثقافية الخاصة التى تلاقت أحياناً وتباينت أحيان أخرى مع الإستراتيجية الثقافية الأمريكية، وهو ما يتضح مثلاً بالنسبة لأوروبا وكأوضح ما يكون فى السياسة الثقافية الخارجية لبلد مثل فرنسا.

ثانياً: الاستراتيجيات الثقافية الراهنة والقضايا الثقافية المطروحة:

هناك العديد من ساحات العمل على المستوى الدولى التى تتفاعل من خلالها العديد من الاستراتيجيات الثقافية الدولية وفق مصالح كل طرف من الأطراف، فهناك المنظمات الدولية المختلفة وعلى رأسها "الأمم المتحدة" وبوجه خاص منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهناك المنظمات الإقليمية مثل مؤسسات الاتحاد الأوروبى أو منظمة المؤتمر الإسلامى أو جامعة الدول العربية ... إلخ.تعقد المؤتمرات وتطرح المبادرات لمناقشة قضايا حوار الحضارات والثقافات والأديان. وعادة ما يخفى "النص الظاهر" للمقررات والتوصيات والإعلانات والبيانات الصادرة عن هذه الفعاليات الاستهدافات الخاصة بكل طرف فى هذا

المعترك الثقافى الدولى. ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، يمكن الاشارة إلى عدد من الاستراتيجيات الثقافية المتفاعلة على المستوى الدولى.

الإستراتيجية الرئيسية الفاعلة هى الاستراتيجية الثقافية الأمريكية،وهدفها المضمر هو تهيئة المناخ الثقافى على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتقبل منظومة ثقافية بعينها تعبر عن قيم العولمة فى تعريفها الأمريكى بما يخدم مصالحها الاقتصادية ويدعم نفوذها السياسى وتمركزها العسكرى فى العالم.

تجعل هذه المنظومة من القوة المادية، الاقتصادية والعسكرية، المعيار الأساسى فى تحديد وزن أى دولة فى النظام الدولى الجديد، بصرف النظر عما كان يمكن أن تكتسبه دول ما من وزن فى العرف الإقليمى والدولى التقليدى، بسبب ريادتها الحضارية أو الثقافية أو الفكرية أو السياسية فى إقليمها،وهو ما ينطبق على دولة مثل فرنسا التى تميل دائما للتصرف كقائدة لأوروبا التى تقبل هذا الدور الفرنسى فى أحيان كثيرة، على الرغم من أن فرنسا قد لا تكون القوة الاقتصادية الأولى فى القاطرة الأوروبية. وقد ينطبق نفس الفهم بالنسبة لدولة كمصر تنظر لذاتها كما ينظر جيرانها لها ويتوقعون منها دائما أن تأخذ بزمام القيادة الثقافية والحضارية والسياسية بحكم عوامل عديدة منها ريادتها الواضحة فى إقليمها أو إطارها القومى العربى، أو إطارها الأوسع أى الحضارى الإسلامى.

من ناحية أخرى تعمل منظومة قيم العولمة الأمريكية على ترسيخ قيم الحداثة الغربية خاصة كما تبلورت فى النموذج الأمريكى وتعمل على نشرها تدريجيا بين النخب فى العالم، تمهيدا لانتشارها كطريقة فى الفهم والتفكير والسلوك لتشكل نمطا موحدا عالميا فى الحياة الاجتماعية، مفترضة أن هذا النموذج للحداثة المتطرفة فى عقلانيتها ونفعيتها وعمليتها هو النموذج الأمثل الذى ينبغى على كافة المجتمعات اتخاذه هدفا تنشد الوصول إليه.

وفى هذا السياق يتم التأكيد على بعض المفاهيم المستقرة فى التجربة الغربية من قبيل الحرية والتعددية والنسبية لتطبق فى مجالات القيم الأخلاقية والدينية والفكرية، خاصة فيما يتعلق بالأقليات وأصحاب الأفكار الجديدة مع إدانة بعض المبادئ التى تسم مجتمعات الحضارات الشرقية الإسلامية أو الآسيوية مثل مبدأ أولوية الجماعة على الفرد، والأمة على الجماعات الصغيرة ... إلخ.

وعلى الرغم من أن العديد من الأفكار التى تطرحها الاستراتيجية الأمريكية يمكن التعامل معها وقبول بعضها إلا أن السياسة الأمريكية على المستوى الدولى لا تبدى تفهما لحق كل شعب وكل دولة فى تقدير المدى الذى يمكن معه قبول مثل هذه الأفكار .ويصل الأمر إلى طرح مبدأ "حق التدخل" إذا ما قدر طرف دولى ما أن بعض هذه المبادئ-التى بدأت تتخذ صفة المبادئ الإنسانية-لا تطبق كما ينبغى فى مجتمع معين، وارتبط هذا المبدأ بالترويج لفكرة إعادة النظر فى مفهوم "سيادة الدولة"، ويصل الأمر إلى حد الحق فى إصدار الأحكام على نوع من الثقافات بأنها "لا تستحق الاحترام لافتقارها إلى التسامح"[٦] بما يمهد لإمكانية اللجوء إلى ممارسة الضغوط الدولية، وصولا إلى إمكانية التدخل العسكرى لهذه الأسباب ذات الطابع الثقافى.

ويلاحظ أن الاستراتيجية الثقافية الأمريكية تركز على ربط الإسلام برفض الحداثة وبممارسة الإرهاب وأنه يتنافى مع "ثقافة السلام" ويرفض الآخر ويرفض التعددية وتركز هذه الاستراتيجية على أن هذه السمات السلبية ترتبط بالإسلام كدين وليس بمجموعات معينة من المسلمين الذين يسيئون فهم حقيقة الإسلام وهى الصيغة المطروحة بكثافة فى الإعلام الدولى بصرف النظر عن صياغات مختلفة قد ترد فى بعض المناسبات على لسان بعض القيادات الأمريكية.

وأخيرا يبرز الموقف الأمريكى من قضية "الصناعات الثقافية" بداية من السينما حتى ألعاب الفيديو مرورا بصناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات-والتى أصبحت تشكل وزنا هاما ومتزايدا من الاستثمارات فى العالم- وفى الولايات المتحدة بشكل خاص- ويتلخص الموقف الأمريكى هنا كتجسيد لتلك النزعة الاقتصادية Economism المفرطة، حيث تختزل "المنتجات الثقافية" إلى قيمتها الاقتصادية والتجارية فقط، بغض النظر عن قيمتها الأنثروبولوجية كتراث ثقافى أو قيمتها النوعية كثقافة رفيعة. المهم أن منظومة قيم العولمة فى صيغتها الأمريكية تثمن تماما الدور الأساسى والضرورى الذى تلعبه عمليات التنميط الثقافى-الاجتماعى، فوحدة القيم والأفكار والسلوك والأذواق بالنسبة لعموم البشر- بما يتجاوز الثقافات الوطنية-يضمن تقبلهم للسلع والمنتجات التى أصبحت بدورها منمطة عالمياً.

فى مواجهة الاستراتيجية الأمريكية التى أكدت النزعة الاقتصادية المتطرفة فى التنمية وفى تحديد أوزان الدول فى العلاقات الدولية، والتى همشت دور العوامل الثقافية والفكرية والحضارية، برز خلال العقود الأخيرة اتجاه دولى معاكس يثمن تلك العوامل ويعتبرها جوهر التنمية وجوهر العلاقات الدولية أيضا. وتجسد هذا الاتجاه فى جهود عدد من المجموعات الدولية المتميزة، مثل "لجنة برانت" و"لجنة الجنوب" و"جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو"وهى المجموعات التى استهدفت اعتماد الرؤى الثقافية العميقة داخل استراتيجيات جديدة للتنمية الشاملة، كما حرصت على تأكيد رفض المركزية الأمريكية فى العلاقات الثقافية الحضارية على المستوى العالمى ودعت إلى إحداث نوع من التوازن فى التدفق الثقافى والإعلامى بين الولايات المتحدة من ناحية وبقية العالم من ناحية أخرى، كما عبرت عن القلق المتزايد من التأثير الأحادى الطاغى لنموذج ثقافى واحد على مستوى العالم، ومن التأثيرات السلبية لصناعة الإعلام والإعلان والسينما وغيرها من الصناعات الثقافية الأمريكية التى تؤكد قيم القوة والعنف والفردية والعنصرية، كما عبرت أيضا عن القلق إزاء ظاهرة تآكل القيم التقليدية فى العديد من المجتمعات المحلية ذات الثقافات العريقة، دون القدرة على إحلال قيم بديلة محلها[٧].

وعلى الرغم من أن أوروبا قد تلتقى مع الولايات المتحدة فى العديد من المرتكزات التى تقوم عليها استراتيجيتها الثقافية الدولية، إلا أن نزعة المواجهة تبلورت فى أوروبا بشكل أساسى كرد فعل للتخوف من سيادة الهيمنة الثقافية الأمريكية عالمياً وهو أمر لا يقبله الأوروبيون الذين يعتبرون أنفسهم المركز الحقيقى للحضارة الحديثة على المستوى الثقافى والفكرى، إضافة للتأثيرات السلبية لهذه الهيمنة على مكانتهم العالمية وعلى نفوذهم السياسى ومصالحهم الاقتصادية المباشرة.

ونتيجة لما لاقته نزعة المواجهة الثقافية (فى صيغتها الأوروبية) من تأييد واستحسان لشعاراتها من قبل آسيا والعالم الإسلامى ودول الجنوب عامه، فإن أوروبا لم يفتها تحويل استراتيجيتها الثقافية من استراتيجية أوروبية إلى استراتيجية عالمية فى مواجهة محاولات الهيمنة الثقافية الأمريكية.

وإذا كانت مواقف الدول الأوروبية تتباين من القضايا الثقافية المطروحة عالميا، إلا أن الاهتمام الأوروبى كان واضحا دائما فيما يخص فكرة حوار الحضارات والثقافات

والأديان، ففى مجال حوار الأديان كانت هناك مبادرات الفاتيكان ومبادرات الكنيسة الانجليكانية فى المملكة المتحدة للحوار مع الأزهر، وفيما يتعلق بحوار الحضارات والثقافات كانت هناك مبادرة الرئيس الألمانى السابق رومان هيرتزوج للحوار بين الحضارتين الإسلامية والغربية، وهى المبادرة التى تبناها فيما بعد الرئيس يوهانس راو ولكن الاهتمام الأوروبى بالتفاعل الثقافى العالمى عموما وبقضايا حوار الحضارات والثقافات لم يتخذ شكل استراتيجية واضحة المعالم إلا من خلال السياسة الخارجية الفرنسية، وربما كان من المفيد التوقف عندها باعتبارها الاستراتيجية الأكثر وضوحا وبروزا وربما الأكثر تعبيرا عن الأرضية المشتركة للموقف الثقافى الأوروبى دوليا .

تعمل الاستراتيجية الثقافية الفرنسية من خلال عدة دوائر، أولها، مؤسسات الوحدة الأوربية وثانيها، الدائرة العربية من خلال بعض المراكز الثقافية الهامة مثل معهد العالم العربى فى باريس (٨) ومن خلال العلاقات الثقافية الخارجية مع وزارات الثقافة فى تلك الدول، ثم الدور الثقافى والفكرى النشط للمراكز الثقافية ومراكز البحوث الفرنسية فى بعض الدول العربية، بالإضافة لعلاقتها الثقافية التقليدية بدول المغرب العربى وسوريا ولبنان بوجه خاص. وأخيرا تأتى المؤتمرات الفكرية المشتركة بين الطرفين وربما كان أهمها فيما يتعلق بقضايا حوار الثقافات والحضارات المؤتمر الفرنسى- العربى الذى نظمته "اللجنة الوطنية الفرنسية للتربية والعلوم والثقافة" فى باريس (١٩٩٨) والذى دشن استبعاد المدخل التقليدى فى التعامل مع العولمة والذى كان يطرح السؤال هل نوافق على العولمة أم نرفضها؟ ودعا للتعامل مع "العولمة" باعتبارها عملية تاريخية بدأت على أرض الواقع، أى أنها واقع موضوعى قائم ينبغى الشروع فى التعامل معه، كما دعا صراحةً إلى بلورة سياسة ثقافية أوروبية بالتنسيق مع حلفاء محتملين لمواجهة الهيمنة الثقافية الأمريكية.

أما الدائرة الثالثة التى تتحرك من خلالها الاستراتيجية الثقافية الفرنسية على المستوى الدولى فهى الفرانكفونية التى تضم طيفا واسعا من الأعضاء دول وجماعات فرنسية الأصل ضمن دول المنظمة فى أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا) وتبلغ عضويتها ٥١ عضوا.

وصل الاهتمام الفرنسى بقضايا حوار الحضارات والثقافات إلى حد اختياره كموضوع رئيسى لقمة الفرانكفونية التي عقدت فى بيروت، وعلى الرغم من أن هذه القمة

تأجلت لما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلا أنها لم تكن السبب فى طرح هذا الموضوع على القمة، إذا كان الموضوع معداً بشكل مسبق حيث كان مقررا أن تعقد قمة بيروت خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١ قبل أن يتم تأجيلها.

وعلى مستوى هذه الدوائر المتعددة -ومن خلال أدواتها المؤسسية المختلفة- تعمل فرنسا على تفعيل استراتيجيتها الثقافية على المستوى الدولى، من أجل تحقيق مصالحها، مستفيدة من ذلك الدعم الدولى لاستراتيجيتها من قبل الدول المضارة من الهيمنة الأمريكية فى كافة المجالات بما فيها المجال الثقافى.

ففى مواجهة الهيمنة الأمريكية، تطرح الاستراتيجية الفرنسية التنوع الثقافى على الصعيد العالمى باعتباره الشرط المسبق لقيام أى حوار بين الشعوب، وهوما جسدته الفرانكفونية مبكرا حيث إعترفت فى تكوينها الداخلى بتعدد الكيانات الثقافية، واعتبرت أن رسالتها الأساسية هى المناهضة الحاسمة للتهميش الذى أصبحت تعانى منه الكثير من الدول وبدأت الفرانكفونية بالفعل فى تنشيط حوار الحضارات والثقافات بداية من مارس عام ٢٠٠٠، حيث بدأت بالعالم العربى، ثم المجموعة الناطقة بالبرتغالية، ثم المجموعة الناطقة بالأسبانية، وتعمل على توسيع الحوار تدريجيا بحيث يشمل الجماعة الدولية بأكملها كما صرح أمينها العام السابق بطرس غالى.(٩)

وفى مقابل النزعة الاقتصادية الأمريكية فى النظر للثقافة كمجرد سلعة لها قيمتها الاقتصادية والتجارية ومطالبتها بتطبيق كافة قوانين حرية التجارة الدولية عليها مثلها مثل أى نوع من السلع ،تطرح فرنسا مبدأ "الاستثناء الثقافى" وهو الخلاف الذى برز أثناء مفاوضات منظمة التجارة العالمية واجتماعات سياتل. ولكن على الرغم من نجاح فرنسا فى حشد الكثير من دول العالم العربى والإسلامى، إلا أن التدقيق فى الأمر يكشف اختلاف الدوافع وعدم تطابق المواقف الثقافية، ففرنسا تطرح مفهوم "الاستثناء الثقافى" من منطلق احترام القيمة الذاتية النوعية المتميزة للثقافة تماما والفكر بصرف النظر عن طبيعة المحتوى الذى تحمله هذه الثقافة أو هذا الفكر بناء على مبدأ حرية التفكير والتعبير. أما الدول العربية والإسلامية فتؤيده من منطلق مختلف، يتعلق بحق كل شعب وفق تراثه الدينى والثقافى والحضارى الخاص فى قبول أو منع دخول المنتجات الثقافية إليها.

وفى ضوء ذلك ، يمكن تفسير إصرار الطرف الفرنسى فى قمة الفرانكفونية فى بيروت على أن المطالبة دوليا بمبدأ "الاستثناء الثقافى" إنما يأتى فى إطار القبول بالتنوع الثقافى- لكل الثقافات- عالميا، وليس كطريق للإنعزال بما قد ينتهى إلى حالة من الرفض للآخر.

فالتوافق الفرنسى (الأوروبى) مع مواقف عالم الجنوب- بما فيها المنطقة العربية- فى قضايا الثقافة العالمية، لا يسير دائما بشكل متطابق، إذ يرصد بعض المتابعين للموقف الفرنسى غموضا شديدا فيما يتعلق بمبدأ سياسى ذا أساس ثقافى مثل مبدأ "حق التدخل" والذى يتضمن إعادة النظر فى المفهوم التقليدى لمبدأ "سيادة الدولة"، وهو الموقف الذى تبرره فرنسا بعالمية بعض المشكلات مثل التوازن البيئى والأوبئة والجريمة المنظمة، ويمكن وصف هذا الغموض بأنه من نوع الغموض المتعمد، كما يمكن تفسيره بعدم الرغبة ولا الاستعداد الفرنسى للتماشى مع دول الجنوب فى رفض هذا المبدأ على ضوء وجود مصالح مباشرة وغير مباشرة لفرنسا فى بعض مناطق نفوذها خاصة فى مستعمراتها السابقة فى أفريقيا، مما استدعى استخدامها مبدأ "حق التدخل "فى العديد من المناسبات.

لم تكن الاستراتيجية الثقافية الأمريكية والفرنسية (الأوروبية) وحدهما على الساحة الدولية، ولكن كانت هناك محاولات أو مبادرات قد تمتلك الفكر المنظم ولكن تحدها حدود القدرة الفعلية لممثليها على التأثير الدولى.

من هذه المبادرات تلك التي ظهرت فى العالم الإسلامى مثل مبادرة الرئيس الإندونيسى الأسبق يوسف حبيبى للحوار بين الديانات السماوية الثلاث والتى لم تتطور بشكل جدى. ولكن الضغوط الثقافية والإعلامية الأمريكية المتزايدة على الإسلام دينا وحضارة وثقافة والتى واكبت ضغوطها السياسية وصولا إلى الحرب على العراق عام ١٩٩١ واتهامها دول عربية وإسلامية بمساندة " الإرهاب" كل هذا استدعى رد فعل إسلامى ظهر منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضى أيضاً ، وتمثل فى جهود علماء الدين و الحضارة المسلمين للرد على العديد من الافتراءات الغربية على الإسلام ثم الردود الفكرية على نظريتى"نهاية التاريخ" و "صدام الحضارات".(١٠)

ولم يتوقف الموقف الإسلامى عند حدود رد الفعل، بل تطور بشكل إيجابى خلال انعقاد المؤتمر الإسلامى فى طهران عام ١٩٧٧، وتوج بمشروع مبادرة لحوار الحضارات طرحها الرئيس الإيرانى محمد خاتمى، وهى المبادرة التى تطورت مرحليا لتصبح مبادرة

لحوار حضارات العالم القديم حيث شاركت فى فعالياتها إيران ومصر واليونان وإيطاليا كممثلين للحضارات القديمة. ليس هذا فقط، بل لقيت المبادرة الإيرانية (الإسلامية) استجابة واسعة بين دول العالم فى منظمة الأمم المتحدة، مما دعم صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبار عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات وهو القرار الذى تأخرت الولايات المتحدة- وبعض الدول الأخرى- فى تأييده توجسا من أجندة خفية كامنة وراءه، وتمت خلاله أنشطة ثقافية مكثفة فى العديد من دول العالم من منظور حوار الحضارات والثقافات وكان من أبرزها مشروع اليونسكو لاحياء "طريق الحرير" وهو الطريق التاريخى الذى يقطع العالم الإسلامى الآسيوى ويصل بين شرق ووسط آسيا وبين أوروبا والذى شهد أكبر عملية تاريخية للتواصل والتفاعل الحضارى الخلاق.(١١)

لم تكن المبادرة الايرانية (الإسلامية) إذن مجرد مبادرة ثقافية محضة ، بل كان هدفها السياسى واضحا فى قطع الطريق على الاستراتيجية الثقافية -الحضارية السياسية الأمريكية لوضع المنطقة العربية والإسلامية فى موقف المتهم، وتشديد العزلة الدولية على النموذج الإسلامى المطروح فى إيران تمهيداً للقضاء عليه.

وهكذا بدت الصورة خلال عقد التسعينات، كتعبير عن تطور تاريخى متزايد ومتصاعد لنزعات رفض هيمنة النموذج الحضارى الأمريكى وصيغته الخاصة للعولمة، وذلك على كافة الجبهات الحضارية الأوروبية والعربية – الإسلامية، بل وفى آسيا الإسلامية.

من النموذج الإيرانى إلى مبادرة حبيبى فى أندونيسيا إلى أطروحات الرئيس الماليزى مهاتير محمد حول تنمية وطنية اقتصادية وسياسية ذات طابع ثقافى إسلامى آسيوى تعضدها نجاحات فى الممارسة الواقعية على أرض الواقع، إضافة إلى رؤية للتعايش بين المنظومة الثقافية للإسلام مع التراث الثقافى والدينى الآسيوى السابق عليه(١٢).

إذن كان عام ٢٠٠١ يمثل ذروة جهود دولية لدعم فكرة "الحوار" بديلاً عن "الصدام" بين الثقافات والحضارات والأديان، وهى جهود أتت بشكل متواكب ومتكامل من قبل أطراف حضارية وثقافية عديدة : أوروبا خاصة فرنسا، العالم الإسلامى خاصة إيران وبدت هذه الجهود وكأنها إعادة صياغة ذات طابع ثقافى "لروح باندونج". ولم يكن أحد يتصور أن يكون العام الدولى للحوار بين الحضارات هو نفسه التى ستعلن فيه أكبر حرب حضارية فى

التاريخ البشرى تحت اسم "الحرب على الإرهاب"، مع الإصرار على اجتثاث ما يعتقد أنه الجذر الفكرى والثقافى للإرهاب كممارسة، وهنا يغض الإعلام الأمريكى النظر عن أى تحليل موضوعى للأسباب السياسية والاقتصادية والثقافية والملابسات التاريخية التى تكمن وراء ظهور العنف فى كل دين وكل ثقافة وكل حضارة.

فى مقابل بعض الآثار الداخلية السلبية التى عانى منها المجتمع الأمريكى بعد هجوم ١١ سبتمبر، كانت الولايات المتحدة الرابح الأكبر من الحدث، إذ استطاعت آلة صنع القرار الأمريكى أن تفيق من الصدمة بسرعة نسبية، مقارنة بضخامتها على المستوى المعنوى، وأن تستفيد من حالة وجود المبرر القوى لرد الهجوم حيث روجت بكفاءة إعلامية لا سبيل إلى إنكارها لفكرة المسئولية الحضارية الشاملة للإسلام والمسلمين عن الإرهاب، وأضفى الرئيس بوش الابن الطابع الدينى مباشرة على "الحرب على الإرهاب" عندما وصف الحرب على أفغانستان بأنها حرب صليبية وعندما وصف الحرب على العراق بأنها حرب مقدسة.

ثالثاً: نحو استراتيجية ثقافية خارجية لمصر (على المستويين الإقليمى والدولى)

وبغض النظر عن الجدل حول طبيعة الفهم الدينى – الثقافى – الحضارى لهاتين الحربين، وربما الحروب القادمة المتوقعة، وهل يعبر عن قناعة حقيقية، أم أن هذه هى الصورة الأنسب والأقدر على ضمان أكبر قدر من الحشد للأمريكيين وراء قرار الحرب، بغض النظر عن هذه القضية، فإن الضغوط الأمريكية على دول المنطقة العربية والإسلامية، على أرض الواقع لم تعد تقتصر على الضغوط السياسية والاقتصادية والتهديدات العسكرية، بل أصبحت تركز بشكل غير مسبوق على قضايا ذات طابع ثقافى عملى وواقعى من قبيل الضغوط فى اتجاه إدخال تغييرات جوهرية وسريعة على النظام الثقافى والإعلامى والتعليمى وصولاً إلى ما يسمى "بتطوير الخطاب الدينى".

وتبدو المنطقة العربية والإسلامية فى الوقت الراهن فى حالة من التخبط الفكرى إزاء التحديات الثقافية التى يبدو أنها أصبحت مفروضة عليها ليس فقط من قبل الولايات المتحدة – رغم تفردها بممارسة الضغوط المباشرة – ولكن من قبل العالم المتقدم كله، بل ويبدو أن المشكل المركب المعرفى – النفسى الذى يعانيه قطاع غير هين من النخبة المثقفة فى عالمنا العربى والإسلامى إنما يكمن فى مفارقة رفض التحديث والتجديد السياسى والثقافى والدينى طالما أن ذلك هو مطلب العدو، وهى مفارقة لابد من عبورها نفسياً قبل أن نتمكن من تجاوزها معرفياً.

الأمر الثانى يتعلق بنوعين من النظر كلاهما خاطئ فى تصورنا، أما الأول فيمثله دعاة الواقعية الفجة الذين يرون أنه لا قبل لبلادنا إلا الانصياع للضغوط الأمريكية طواعية وإلا تعر ضنا للمزيد من الضغوط التى لا قبل لنا بها، وهو الموقف الذى قد تتبعه بعض أنظمة الحكم فى المنطقة، مما قد يتبعه مخاطر فقدان الشرعية فى نظر شعوب ستنظر لأنظمة الحكم فى بلادها كمن فرط فى الاستقلال الوطنى، خاصة وأن لدى الجماهير المسلمة حساسية مفرطة تجاه ما يمس دينهم وبوجه أخص إذا ما تعرض لجوانب جوهرية فيه وإذا جاء بضغط من أجنبى، وأما الموقف الخاطئ الثانى، فهو موقف الرفض المطلق لإدخال أى تغييرات على البنية الثقافية فى البلاد وهو الموقف المتوقع من قبل أطراف لا تتحمل مسئولية القرار سواء كانت قطاعات جماهيرية أو قوى سياسية.

وفى كل الأحوال يسود اعتقاد كاسح بأن الأمر لا يخرج عن هذين الخيارين، كما تسود تخوفات كاسحة بأن الحرب التى شنت على العراق يمكن أن تشن فى وقت قريب للغاية على دول عربية وإسلامية الواحدة تلو الأخرى، وهى تصورات تنطوى على قدر من التبسيط والمبالغة.

أما الحل الثالث الذى نسميه البديل الإيجابى فيقوم على فكرة أن الضغوط الخارجية على الأمة قد وصلت إلى منتهاها المادى (باستخدام التدخل العسكرى) وذروتها المعنوية (بالتدخل المباشر لإجهاض أسس الهوية الحضارية والدينية والقومية للأمة). وأن الإحساس بهذا الوضع قد يدفع أنظمة الحكم والشعوب والنخب السياسية على اختلاف مشاربها إلى الإعلاء من قيمة المصلحة العليا للوطن، والعمل على التوصل إلى استراتيجية شاملة للمواجهة الذاتية، ليس فقط مواجهة الآخر الحضارى، ولكن أيضاً مواجهة الذات من أجل تطويرها (داخلياً) لتصبح أكثر قدرة على مواجهة العصر والتطورات المعاصرة فى النظام الدولى.

ويمكن فى هذا الصدد اقتراح البنود التالية :

أ- فتح حوار وطنى عام بين كافة الأطراف فى المجتمع المصرى ينطلق من الإقرار بوجود مشكلات حقيقية ينبغى مواجهتها، كشفت عنها حالة العجز التى ألمت بالوطن وجعلته عاجزاً عن مواجهة التحديات الصعبة فى ظل النظام الدولى الراهن.

ب- الإقرار بشمول الأزمة؛ وضرورة مواجهتها على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- الوعى والإصرار على أهمية التوصل إلى "حل وسط تاريخى" أو صيغة لمشروع وطنى للتحديث تتفق عليه الأمة بتياراتها المختلفة، وإلا استمرار نزيف التفرقة والضعف، مع الوعى بعدم قدرة أى طرف على تحمل مسئوليات المواجهة منفرداً بما فى ذلك الدولة ذاتها.

د- تتضمن عملية التحديث المنشودة الوصول بثقافتنا العربية الإسلامية إلى أقصى درجة ممكنة من التحديث (الأصيل) يسمح بها الاجتهاد بما لا يخالف عقائد الأمة، مع تكثيف الحوار الوطنى مع طرفين متطرفين، طرف يرى التحديث باعتباره "تغريباً" أى تحديث على النمط الغربى بالضرورة، وطرف منغلق لا يعرف تقاليد الاجتهاد الأصلية فى تراثنا.

ه- قد يفتح هذا النمط فى الحوار الوطنى المجال أمام طرح نموذج مصرى يمكن تعميمه على المستوى العربى والإسلامى، وهو ما يمكن تفعيله على مستوى مؤسسات الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى.

و- من المفيد الوعى المبكر بوجود عائقين ينبغى وضعهما فى الاعتبار، أما الأول فيتعلق بتراث الدولة المصرية الذى ينطوى على تقاليد العمل الرسمى المنفرد دون ثقة فى قوى المعارضة السياسية وقوى المجتمع المدنى بوجه عام. ويتعلق العائق الثانى بتلك القوى ذاتها التى تتسم بتقاليد من ضيق الأفق والانكفاء على الذات وعدم قبول التعامل مع المتباين سياسياً وفكرياً .. وهى عقبات قد يكفل تجاوزها نجاح استراتيجية العمل الوطنى المشترك لمواجهة الخطر الخارجى الداهم وذلك بديلاً عن استراتيجية انفراد الدولة بالمواجهة وقمع الداخل، أو استراتيجية الرفض المطلق من قبل قوى سياسية داخل المجتمع للدولة بما يدعم مخطط التفتيت الداخلى للأمة.

تمثل البنود السابقة بعض الموجهات لبناء وفاق ثقافى وطنى، لا يمكن بناء استراتيجية للحوار والتفاعل الثقافى والحضارى الخارجى (إقليمى ودولى) بدونها وفى مثل حالات الارتباك الفكرى كالتى تعيشها المنطقة فى هذه اللحظة التاريخية، تلعب الكيانات المركزية دوراً جوهرياً فى إعادة صياغة الأسس التى تقوم عليها الجماعة وهو ما ينطبق على الدور القيادى المتوقع دائماً من مصر على المستوى الإقليمى العربى وربما على

المستوى الحضارى الإسلامى. ومن المهم أيضاً الإصرار على دعم فكرة الحوارمع الثقافات والحضارات الأخرى فى ظل بنية نفسية وفكرية لقطاعات واسعة من شعوبنا التى لم تعد تقبل أى شكل من أشكال الحوار الثقافى والحضارى أو حتى التفاوض الدبلوماسى على ضوء تفاقم إحساسهم بحالة الحرب المعلنة على أوطانهم وهويتهم وثقافتهم ومقدساتهم.

١- مقترحات لإصلاح ثقافى على المستوى الإقليمى العربى

وفى سياق المقترحات السياسية العامة فى صدد إصلاح النظام العربى وتطوير الجامعة العربية على أسس جديدة بما يلائم الدروس المستفادة من احتلال العراق وما أعقبه من تحديات، يمكن اقتراح بعض الأفكار فى المجال الثقافى كما يلى :

أ- الإقرار بالأهمية الكبيرة للعمل العربى المشترك على الجبهة الثقافية، بنفس قدر الاهتمام المعطى للجوانب السياسية.

ب- دعم وتفعيل أدوار المفوضين الذين ينوبون عن الأمين العام لجامعة الدول العربية فى مجالات حوار الحضارات والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان، وتطوير إمكانات هؤلاء المفوضين. وإنشاء إدارات مزودة بالإمكانيات اللازمة لتفعيل هذه الأدوار واستحداث مفوضين وإدارات جديدة فى المجالات الثقافية المختلفة.

ج- أن تنشط المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة فى تشكيل لجان من الخبراء العرب لدراسة أفضل السبل لتفعيل الحوار الثقافى بين الأقطار العربية على مستوى النخب والشعوب، ورصد المشكلات الثقافية خاصة ما يتعلق ببعض الصور النمطية السلبية المتبادلة قبل تفاقمها.

د- تنشيط المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة فى تشكيل لجان الخبراء العرب لدراسة أفضل السبل لإحداث التطوير الملائم فى مجالات التطوير الثقافى وتطوير التعليم.

ه- تنشيط لجان من رجال الدين المستنيرين من أجل فتح الآفاق أمام تجديد الفكر الدينى بما يلائم مستجدات العصر وبما لا يخالف صحيح الدين وثوابته.

و- تقويم النظام الدينى والثقافى والتعليمى والتربوى الراهن فى الدول العربية، انطلاقاً من فرضية مسئوليته – ولو بشكل جزئى – عن تباطؤ مسيرة التجديد فى الفكر الدينى، بما ييسر تكوين رؤية لتطوير هذه النظم وصولاً بالفكر الدينى لما ينبغى أن يكون عليه.

٢- ملامح استراتيجية مصرية لتطوير الحوار الحضارى

➢ وضع الأبعاد الثقافية والحضارية(والدينية) في الإعتبار في عملية تحليل وفهم العلاقات الدولية ، ولوفي المستوى الثانى للتحليل.صحيح أن مفهوم "الدولة "سيبقى الوحدة الأساسية في تحليل العلاقات الدولية، ولكن ثمة عناصر مستحدثة فرضت نفسها في السنوات الأخيرة حيث أظهرت أدواراً فاعلة في النظام الدولى بعيداً عن تأثير ونفوذ الدول مثل 'الإرهاب الدولى'و'المجتمع المدنى العالمى'، ويمكن أن نضيف مفهوم ' الحضارة ' حيث يلعب الإنتماء الحضارى (الثقافى و الدينى) دوراً أساسياً في تحديد الشعوب لرؤيتها للنظام الدولى وبالتالى لمواقفها السياسية وسلوكها التصويتى داخل مجتمعاتها ..... إلخ، ينطبق ذلك علي المجتمع الأمريكى وأوروبا وأسيا وكذلك علي العالم الإسلامى .

➢ إعادة الإعتبار لعنصر الرؤى الفكرية العامة للشعوب التى تتبلور في سلوك سياسى محدد للدول ، وذلك في مقابل المنهج الذى يقتصر علي تحليل النصوص (الرسمية وغير الرسمية) كمحدد رئيسى لمواقف الأطراف المختلفة في السياسة الدولية. وعلي سبيل المثال فإن وجود بعض الكتابات الأمريكية المنصفة والموضوعية إزاء الحضارة الإسلامية أو إنتقاء بعض التصريحات الإيجابية لصانع القرار الأمريكى لايكون له قيمة في التحليل ، طالما أن الآله الإعلامية الأمريكية تروج لنظريات مثل'صدام الحضارات' والتناقض الحتمى بين الإسلام والحداثة'بل و تتخذ منها الأساس النظرى لتبرير سياستها وحروبها في الخارج .

➢ الإبتعاد عن التبسيط المخل في فهم العلاقات السياسية بين الحضارات، مثل الاعتقاد بأن النخبة السياسية اليمينية الحاكمة في الولايات المتحدة تعتقد فعلاً بروى صدام الحضارات والحرب الصليبية علي الإسلام و الأدق أن نقول بأن هذة النخبة السياسية تعمل علي توظيف مثل هذة النظريات وبعض مشاعر العداء التقليدى تجاه الإسلام وصورته السلبية كما توظف عقائد اليمين الدينى المنتشرة في المجتمع من أجل تبرير حروبها الخارجية التى تهدف لتحقيق مكاسب استراتيجية وسياسية ومصالح إقتصادية لشركات أمريكية كبرى .

➢ العمل علي تطوير المنظور الثقافى الحضارى في الأداء السياسى المصرى الخارجى، من خلال رفع مستوى حساسية كوادر التفاوض والتمثيل الدولى للدلالات

والخلفيات الثقافية للقضايا السياسية والإقتصادية المثارة - ناهيك عن القضاياالثقافية ذاتها- ويستدعى ذلك دعم وتطوير وتفعيل إدارة حوار الأديان والثقافات لوزارة الخارجية والتنسيق مع الإدارات المماثلة في جامعة الدول العربية.

➢ من الأمثلة الواضحة علي ما سبق مبدأ ' حق التداخل الدولى ' لحماية الأقليات الثقافية (الدينية واللغوية) والعرقية ، وممارسة الضغوط الدولية بحيث تدفع بهذه الأقليات نحو التحول من المطالبة بحقوقها الثقافية – وهو أمر مشروع في أى دولة ديمقراطية – إلى المطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية وصولاً إلى تفتيت الدولة الوطنية . ومثل الإصرار علي التعامل مع المنتجات الثقافية باعتبارها سلعاً تخضع لمبدأ حرية التجارة بصرف النظرعن مضمونها الثقافى والقيمى .

➢ التخطيط لفهم حقيقة الأخر الحضارى (خاصة الغرب ، وبوجة أخص المجتمع الأمريكى) فهماً حقيقياً واقعياً ، وتخليص هذا الفهم من الأحكام والصور المسبقة، عملاً بقول الحكيم الإفريقى ' إذا لم يفهمك الآخر ، فإن هذا يرجع إلى أنك لم تفهمه.

➢ ويتطلب ما سبق الإنتقال من التعميمات المخلة المبسطة لتعبيرات 'الغرب'،'أمريكا' ....إلخ ، إلى إنجاز المزيد من الدراسات السياسية والإجتماعية والثقافية للتعرف علي تضاريس هذه المجتمعات ، وتباينات الرؤى وصراعات الإتجاهات والمصالح داخلها ، بما يمكننا من التعامل معها والعثور علي القطاعات التى يمكن التفاعل الإيجابى معها .

➢ الإنتقال بحوار الحضارات من حالة الإقتصار علي المستوى الفكرى الفلسفى النظرى (الخصائص العامة للحضارات – قوانين العلاقات بينها .....إلخ) إلى إضافة المستوى الواقعي:السياسى والإجتماعي والفكرى من خلال دراسات واقعية وميدانية ومصطلحات ومفاهيم ذات محتوى علمى محدد .

➢ الإنتقال من وضع رد الفعل في الحوار الحضارى إلى وضع الفعل الإيجابى المخطط ، فعادة ما تبادر مؤسسات غربية بدعوة مفكرينا وباحثينا إلى تلك الندوات والموتمرات التى تأتى ضمن أجندة بحثية وسياسية تخص الجهة الداعية التى تحدد الموضوع والمنظور والمدخل والمسلمات المسبقة علي بدء الحوار.ونظن أن بعض المؤسسات الثقافية والعلمية والسياسية الغربية يمكن أن تتفاعل إيجابياً مع المبادرات

المصرية والعربية والإسلامية بحثاً عن العناصر المشتركة في الأجندات البحثية والسياسية ، بل سيكونون في حاجة للتفاعل مع ما نطرحه كقضايا محلية توسع من رؤى الحوار، كما سيمكننا هذا النهج الإيجابى من تحديد المؤسسات والمثقفين والباحثين وصناع القرار الغربيين الذين نتحاور معهم ، حيث يمكن أن يسهم هؤلاء كجسر للتواصل مع المجتمعات الغربية .

- التأكيد علي الميزات النسبية لمصر كواجهة عربية وإسلامية لطرح مبادرات حوار الثقافات والحضارات، وذلك من قبيل تجربتها الفريدة في التعايش بين ديانتين سماويتين لشعب واحد ، تراكمت وتعددت إنتماءاتها الثقافية والحضارية والفرعونية والقبطية واليونانية والرومانية والعربية الإسلامية،صلاتها بحضارات البحر المتوسط وصلاتها الإفريقية .. إلخ ، وذلك مقارنة بدول أخرى ظلت منعزلة ثقافياً وحضارياً .
- العمل علي كشف تناقض الموقف الحضارى لبعض القوى الكبرىالتى تلح على تطبيق مبدأ قبول التعددية الثقافية وحقوق الأقليات الثقافية داخل مجتمعات العالم الثالث – وهو مبدأ صحيح – كذريعة لإحداث القلاقل السياسية في بعض الدول، ولكن هذه القوى الكبرى تتجاهل تطبيق نفس المبدأ على مستوى العلاقات بين الحضارات والثقافات علي المستوى العالمى .
- يرتبط بماسبق ضرورة تبنى موقف ناجح وحاسم يرفض استخدام مبدأ " الخصوصية الثقافية والحضارية " من قبل بعض أنظمة الحكم لتبرير سياسات شمولية ومركزية ترفض التعددية الثقافية والفكرية والسياسية باعتبارها " أفكاراً وافدة " .
- تنشيط وتنويع الحوار الحضارى مع مناطق حضارية جديدة ، خاصة آسيا وأوروبا الشرقية وعدم الإقتصار علي الحوار الحضارى مع الغرب .
- عدم الإقتصار في الحوار مع الغرب علي الحوار العربى – الأوروبى والاهتمام بفتح حوار حضارى مع الولايات المتحدة أيضاً (المنتج الأكبر للسلع الثقافية علي المستوى العالمى والمتحكم الرئيسى في البث الإعلامى والثقافى). مع التركيز علي توضيح المخاطرالسياسية والأمنية للتطبيق الفورى والمتسرع للسياسات الثقافية

والتعليمية والإعلامية التي تنطوي عليها" مبادرة لمشاركة الأمريكية - الشرق أوسطية" (مبادرة باول) خاصة فيما يتعلق " بتجديد الخطاب الديني " وهو موضوع ذا حساسية خاصة لانظن أن الطرف الأمريكي يقدرها تقديراً واقعياً .

- تنشيط سياسة ثقافية – إعلامية خارجية لمصر والدول العربية، ذكية وغير مباشرة لمخاطبة الرأى العام الغربى (خاصة الأمريكى) علي أن يسبق ذلك دراسة معمقة للتركيبة الثقافية لتلك المجتمعات حتى يمكن مخاطبتها بلغتها بما يضمن التأثير المطلوب ، وأن يتم توظيف الصحافة والفضائيات والسينما و السياحة في تحقيق هدف تحسين صورة العرب في الغرب.
- وضع سياسة جديدة لتوظيف المهاجرين العرب والمسلمون في دول الغرب باعتبارهم نماذج حية قوية التأثير في تحسين الصورة حال قدرتهم علي التفاعل الإيجابى – باعتبارهم مواطنين – في الحياة الثقافية والإجتماعية والسياسية لمجتمعاتهم الجديدة .
- تنشيط الحوار مع قطاعات موضوعية ومنصفة داخل المجتمعات الغربية ، خاصة تيار المجتمع المدنى العالمى والكنائس والمثقفين الذين كان لهم موقفاً واضحاً ومؤثراً ضد فكرة الحرب.

(١) للمزيد من المعلومات عن التأثير العربى – الإسلامى فى بدء النهضة الأوروبية الحديثة راجع :

-Garaudy, Roger; Contribution historique de la civilisation arabo-islamic, Ed Liberté. Alger, ١٩٦٤.

عبد المنعم– الجميعى : دور الحضارة العربية الإسلامية فى النهضة الأوروبية كنموذج لحوار الحضارات ، سلسلة كتب بريزم المتخصصة ، مطبوعات بريزم الثقافية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٣ .

(٢) علا أبوزيد: أوربا فى كتابات المسلمين بين التجهيل والافتتان والرفض ، بحث غير منشور ، ندوة " المسلمون فى أوروبا "– قسم التاريخ – جامعة القاهرة ، مارس ١٩٩١ .

أنظر كذلك عرضاً نقدياً لأعمال هذه الندوة فى :

فؤاد– السعيد : حول ندوة " المسلمون فى أوروبا " ، مجلة " منبر الحوار " ، بيروت ، السنة السابعة ، العدد ٢٥ (صيف ١٩٩٢).

(٣) أنظر على سبيل المثال :

– فوزى خليل: خبرة اللجنة الدائمة فى الأزهر للحوار بين الأديان السماوية ، بحث غير منشور ، ندوة " من خبرات حوار الحضارات : قراءة فى النماذج على الصعيد العالمى والاقليمى والمصرى " ، برنامج حوار الحضارات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٣٠-٣١ أكتوبر ٢٠٠٢ .

(٤) وجيه كوثرانى: " صدام حضارات " أم إدارة أزمات ؟ ، فى : صامويل هانتجتون (وآخرون) ، صدام الحضارات ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٥ .

(٥)Pour un dialogue des civilisations, Ed. Denoel, Paris, ١٩٧٧.

(٦) التنوع الإنسانى المبدع (تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية) ، منشورات اليونسكو ، الطبعة العربية ، مركز مطبوعات اليونسكو ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٥٥ .

(٧)A practical Guide to the Decade For Cultural development, UNESCO

[٨] توشك الدول العربية أن تفقد هذا المنبر الفكرى والثقافى والحضارى الفريد الذى يسهم فى إبراز الوجه المشرق للحضارة العربية الإسلامية ، وذلك بسبب تراخيها فى توفير دعمها المادى المخصص له وفقاً لميثاق تأسيسه ، وربما تضطر فرنسا التى أسهمت فى إنشائه وبادرت بطرح فكرته أن تحيله إلى مركز لثقافات وحضارات البحر المتوسط ، بحيث يمكن حل أزمته المالية (! !)

[٩] بطرس بطرس غالى: الفرانكفونية والحوار بين الثقافات ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، العدد ١٤٦ ، أكتوبر ٢٠٠١ ، القاهرة .

[١٠] وليد عبد الناصر: حوار الحضارات على أجندة العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام ، العدد ١٤٧ ، يناير ٢٠٠٢، القاهرة .

[١١] نفـس المرجـع .

[١٢] مهاتير محمد: صوت الجنوب ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

التقرير الختامى:

تساؤلات واتجاهات المناقشة

د.نادية محمود مصطفى

د.زينب عبد العظيم

التقرير الختامي: تساؤلات واتجاهات المناقشة

د. نادية محمود مصطفى

د. زينب عبد العظيم

أثارت بحوث الندوة ومناقشاتها العديد من الاشكاليات والتساؤلات ربما بقدر ما أجابت على إشكاليات مطروحة على الساحة العربية عامة والمصرية خاصة بشأن الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ،وتتلخص هذه الأسئلة على النحو التالي :

١. ما هو مفهوم الدور ؟ وما المقصود به؟ ولماذا التمسك بعقدة الدور المبالغ فيها ولو على حساب المصالح المصرية؟ وهل الدور هو قضية "صناعة" بمعنى أن أي دولة يمكنها أن تصنع لها دوراً بشكل منعزل ومنفصل عن حقائق حضارية وتاريخية وإمكانيات فعلية ابتكارية خلاقة؟

٢. ما المقصود بالإقليمية ؟ وما الذي أصبحت تعنيه بالضبط بعدما أصبحت الولايات المتحدة دولة من دول الإقليم وأصبح العامل الدولي جزءاً عضوياً من مكونات الإقليم؟

٣. هل يمكن الحديث الآن عن دور إقليمي شامل بمثل ما كان عليه الحال في السابق؟ وهل ما زالت مصر تمتلك مقومات هذا الدور ؟

٤. هل العرب راغبين بالفعل في دور مصري؟ وهل هناك تعارض بين المصالح المصرية والمصالح العربية؟

٥. وفي ظل التأثير المتزايد للبيئة الدولية والعامل الخارجي، هل يمكن أن تلعب مصر دورها الإقليمي بمعزل عن الولايات المتحدة؟ أم أن هذا الدور أصبح مرتبطاً بالولايات المتحدة؟ وهل يكون توظيف الدور المصري في إطار الاستراتيجية الأمريكية في مصلحة مصر أم العكس هو الصحيح ؟ وما هي حدود الاتفاق والاختلاف مع الولايات المتحدة؟

٦. هل يمكن الحديث عن دور دون أن تكون هناك موارد ومقومات قادرة على بلورة المواقف المعلنة وتحويلها إلى سياسات عملية ملموسة تحقق فكرة الدور؟ وهل سلوك مصر ومواقفها من القضايا المختلفة مقياساً لرؤية تلك القضايا أم أن هذا السلوك يعكس أسلوبا براجماتياً للتعامل مع القضايا المتغيرة؟

٧. ما العلاقة بين التغيير النابع من الداخل وذلك المفروض من الخارج ؟ وهل هذا التغيير من الخارج يمكن أن يحقق المصالح المصرية والعربية؟ ومن أي منظور ؟ وما هي نوعية الإصلاح المطلوب إحداثه؟ وأين خصوصية المنطقة في هذا الإطار؟

٨. ما هى شروط التسوية السلمية التى تحقق الدور الإقليمى كما تتصوره مصر؟ وماذا عن السيناريوهات المختلفة بشأن الدور المصرى إزاء القضية الفلسطينية فى حال تبنى خريطة الطريق وفى حال فشل هذه الخطة؟

٩. هل دعم المقاومة العراقية يصب فى مصلحة الأمن القومى المصرى أم يعد فى غير صالحها لأنه يصطدم مع الولايات المتحدة؟

١٠. هل هناك سياسة مصرية واضحة المعالم تجاه السودان أم أنها مجرد رد فعل لتغيرات داخلية أو مساعى وجهود إقليمية ودولية ؟ هل يمكن القول أن إثارة قضية السودان فى هذه المرحلة وهذا الوقت إنما يقصد به تشتيت الجهود المصرية وإضعاف الدور المصرى المأمول والمطلوب تجاه قضايا أخرى أكثر سخونة؟

وعبر جلسات الندوة وعلى صعيد محاورها المتتالية برزت مجموعة من الاتجاهات بشأن القضايا المختلفة التى تناولتها الندوة وذلك من خلال الكلمات الافتتاحية والأبحاث المقدمة والمناقشات التى دارت حولها. وفى هذا الإطار يمكن تحديد تلك الاتجاهات على النحو التالى:

أولاً: من خلال محاضرة د.مصطفى الفقى يمكن إبراز الاتجاهات التالية :

١- إن فكرة رفض الدور المصرى إنما يفرغ العالم العربى من جزء كبير من شخصيته.

٢- إن الكثير من العرب يقول أن دور مصرى " هو حقيقة تاريخية " ولكن ليس بالضرورة قابلة للاستمرار ، وهذا القول هو قول ينطوى على مغالطة نظراً لأن هناك فهماً مغلوطاً لطبيعة العوامل المؤثرة فى هذا الدور. فالدور المصرى يمكن أن يستمر ولكن بأدوات أخرى غير تلك التى أصابها الوهن،على سبيل المثال ،تطوير الثقافة،تقديم تجربة ديمقراطية رائدة، تقديم نموذج للدولة العصرية يقوم على مجتمع مدنى متماسك وديمقراطية كاملة ومساحة معقولة للمشاركين تحتوى كل القوى بغير استثناء.

٣- إن العرب لا يكرهون مصر ولكن يرفضون استئثارها الدائم بكل المزايا ، ولديهم حساسية بالنسبة لدورها ، ومن ثم، فإنه ينبغى التعامل بدقة وحذر مع تلك الحساسية ولا داعى لعقد الاستعلاء بل ينبغى إتاحة الفرصة لكفاءات عربية أخرى حتى لا يتعمق لديهم شعور الاستعلاء المصرى.

٤- هناك حاجة لتصور دور مصرى إقليمى، وليس عربى فقط، يأخذ فى الاعتبار كل من تركيا وإيران .

٥- لا أحد يجرؤ على الدخول فى معركة تصادم مصالح مع الولايات المتحدة ،وهذا ينطبق على الدول الحليفة والصديقة، ناهيك عن الدول المنافسة والمناوئة ، فالجميع الآن يخطب ود الولايات المتحدة . ورغم ذلك فإن مصر ربما تعد هى الدولة الوحيدة بالمنطقة التى تحتفظ بهامش لاختلاف مع الولايات المتحدة وهو ما يتضح من موقفها بشأن قضايا عديدة : العراق، قضية الاصلاح..إلخ.

٦- إن الدولة التى تتصادم مع الولايات المتحدة لن تكون قادرة على القيادة فى المنطقة، والواقع فإن نظرة الولايات المتحدة ليست عدائية للدور المصرى، ولكنها تريد أن يكون هذا الدور فى صالحها.

٧- فى حين أنه لا توجد إراده عربية حقيقية لدعم الجامعة العربية ، فإنه من مصلحة مصر إحياء الجامعة العربية لأنها تمثل إحدى أدوات الدور المصرى وفقدانها هو فقدان لجزء من ذلك الدور.

٨- إننا مطالبون بتفكير غير تقليدى فى تلك المرحلة الفاصلة والتى تجرى فيها التطورات بأسرع ما نتصور.

ثانياً: على صعيد محور البيئة الدولية والإقليمية والوطنية الراهنة ، أبرزت الدراسات المقدمة والمناقشات حولها الاتجاهات التالية:

١- إن البيئة الداخلية فى مصر تشهد تفاقم حدة مجموعة من المشكلات رغم محاولات مواجهتها ، يأتى فى مقدمتها الفقر والبطالة والتعليم ، وقد أوضحت المناقشات ضرورة الأخذ فى الاعتبار أيضاً القوة العسكرية ،وتدنى الأخلاقيات والقيم .هذه المشكلات بالضرورة تؤثر على متطلبات قيام مصر بدور إقليمى فعال وبالطبع فإن متطلبات القيام بالدور هو التوصل إلى حلول لتلك المشكلات.

٢- وعلى صعيد البيئة الإقليمية، فإن النظام الإقليمى العربى يعانى من أزمة بنائية تتجلى مظاهرها فى استمرار مشكلة التناقض بين القطرى والقومى،وضعف وهشاشة الهيكل المؤسسى للنظام العربى، وهى مشكلة لا يمكن فهمها بمعزل عن مشكلة بناء المؤسسات الديمقراطية.كذلك فإن ضعف أو غياب الثقة المتبادلة بين الدول العربية، تزايد حالة الانكشاف الاستراتيجى للنظام العربى تجاه العالم الخارجى وتعثر جهود محاولات إحياء النظام العربى، كل هذه أمور مقيدة لدور مصرى فعال،ولا شك أن العدوان الأمريكى-

البريطانى على العراق وما استتبعه من وجود أمريكى مباشر فى منطقة الخليج إنما يعنى تقليص إمكانية تفعيل الدور المصرى فى هذه المنطقة.

وفى ضوء ذلك فإن مصر لا يمكنها القيام بدور عربى فاعل ومؤثر ما لم تعمل بجدية من أجل بناء قاعدة لهذا الدور على الصعيد الداخلى ، وهذا لن يتحقق إلا بإعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل، بما يمكن مصر من القيام بدور الدولة النموذج فى المنطقة العربية، ويعزز من قدرتها على القيام بدور فاعل ونشط على الصعيدين العربى والدولى. وفى هذا الصدد يتعين التركيز على عدد من المرتكزات منها: الاصلاح الدستورى والقانونى ، الاصلاح السياسى، الاصلاح الاقتصادى،واتخاذ خطوات جديدة على طريق الاصلاح التعليمى والثقافى والإعلامى، كذلك من المهم أيضاً تطوير وتنشيط الدور الثقافى لمصر وتطوير أدوات وأساليب ممارسة الدور المصرى وفى مقدمتها الأداه الدبلوماسية .

٣- وعلى صعيد البيئة الدولية فقد تم التأكيد على أن الانفراد الأمريكى بالنظام الدولى ليس جديداً ، وأن التطور الذى نحياه الآن ليس وليد تداعيات ١١ سبتمبر فقط، ولكنه اتجاه متصاعد ومتراكم منذ الأربعينيات.

أ- إن الولايات المتحدة قد تحولت بعدد ١١ سبتمبر من استراتيجية الاحتواء القائم على هدف الحفاظ على الوضع القائم إلى استراتيجية التغيير : أى تغيير النظام العالمى من خلال تغيير أعضاء ووحدات النظام، ولكن هو تغيير ليس بمعايير القانون الدولى والأمم المتحدة وإنما بمعايير الرؤية الأمريكية ومن منظورها. وفى مقابل ذلك فإنه لا توجد قوى كبرى أخرى تمتلك رؤية بديلة متكاملة قادرة على الانفاذ ، بل إن هذه القوى الآن تسعى جاهدة للم شملها مع الولايات المتحدة بعد حالة التشرذم خلال أزمة العراق.

ب- أن الولايات المتحدة من خلال تواجدها بالمنطقة، والناجم عن غزو العراق، إنما أصبحت تمثل لاعباً مركزياً محلياً ودولة جوار أى دولة شرق أوسطية ، ومن ثم فهى لم تعد فى حاجة إلى وكلاء محليين ، وهذا يمثل تحدى للدول الصديقة للولايات المتحدة ومن بينها مصر وإسرائيل. و يجب استثمار عدم حاجة الولايات المتحدة لإسرائيل الآن وفى هذه المرحلة .

ج- أن الخريطة الدولية هى خريطة شديدة التعقيد ومن يغامر بتجاهل هذه الخريطة فلابد أن يتعرض للأخطار، وإذا كانت مصر تريد أن تلعب دورها الإقليمى فإن ذلك لابد وأن يستند إلى بناء داخلى يؤهل لذلك،وفى هذا الإطار تم التأكيد مرة أخرى على فكرة "دور

النموذج" الذى يمكن أن تلعبه مصر،وأيضاًعلى ضرورة أن يستند هذا الدور على استراتيجية واضحة محددة المعالم.

ثالثاً: على صعيد الدور الإقليمى لمصر والزوايا المختلفة التى يمكن النظر إليه من خلاله، فقد برز الآتى:

١- فيما يتعلق برؤية مصر لدورها الإقليمى، فإنه يمكن رصد اتجاهين مختلفين فى هذا الإطار : يقول الأول، أنه على الرغم من استمرار مصر فى موقعها باعتبارها القوة العربية الأكبر ، إلا أن مكانتها الإقليمية قد شهدت تراجعاً نسبياً نتيجة لتطورات متعددة تتبلور مجملها فى ضيق الفجوة بين مصر ومعظم الدول العربية فى المجالات المختلفة ، كما أصبح للعديد من الدول العربية من مصادر وإمكانيات وأسباب القوة ما تحتاج إليه مصر خاصة فى مجالات الاستثمار والموارد الاقتصادية .وقد كان أهم محصلة لذلك هو تراجع نسبى فى القدرات المصرية على تحمل أعباء ممارسة الزعامة والقيادة العربية المنفردة،ومن ثم أصبح عليها القبول بالتحول والمشاركة فى نوع من القيادة الجماعية للنظام الإقليمى العربى، أما الاتجاه الثانى فهو يعبر عن الرؤية الرسمية لمصر ويتمثل فى أن هناك دور مصرى إقليمى تركزت حركته فى الفترة الأخيرة حول محاور وقضايا التسوية وتحقيق السلام العادل ودفع مبادرات التنمية الشاملة ودعم مبادرات تفعيل الجامعة العربية، والعمل العربى المشترك، باتجاه السوق العربية المشتركة ومقاومة ظاهرة الإرهاب ودعم الأمم المتحدة والشرعية الدولية ودعم حوار الشعوب والحضارات.

٢- أما على صعيد رؤى دولتى الجوار إيران وتركيا لمصر ودورها، فقد تكرس لدى إيران أهمية كسب الدور المصرى لفتح مجال أوسع لها للمناورة إقليمياً ودولياً فى ظل العداء الأمريكى المتصاعد الموجه لها ، و من ثم ركزت القيادة الإصلاحية على إمكانيات التعاون المستمر على مستوى القضايا الحضارية والثقافية لتحسين صورة إيران والإسلام دولياً ، فى حين أن الوضع بالنسبة لتركيا يسير فى اتجاه النظر للدور المصرى كدور مكمل للتوجه التركى سواء على مستوى التحالفات الإقليمية أو الدولية.

٣- أما بالنسبة للرؤية الأمريكية للدور المصرى بعد أحداث ١١ سبتمبر فإن الولايات المتحدة ترى أن على مصر القيام بتحقيق عدد من الأمور حتى تستعيد دورها الريادى فى المنطقة أهمها :

التجارة والاستثمار وذلك عن طريق تحقيق المزيد من فتح الأسواق والتحرير التجارى وتحسين المناخ للاستثمار الأجنبى ،الديمقراطية ومزيد من المشاركة والشفافية،وإصلاح التعليم عن طريق إحداث تغيير فى النظام التعليمى.

رابعاً: على صعيد محور سياسة مصر تجاه القضايا الإقليمية والقضايا الدولية ذات الانعكاسات الإقليمية، فيمكن إبراز الآتى:

١- فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية (القضايا الفلسطينية والعراقية والسوادنية) فقد برزت الاتجاهات التالية:

أ- إن الإدراك المصرى للقضية الفلسطينية قائم على عدة عناصر فى مقدمتها أن القضية الفلسطينية هى قضية أمن قومى ، وأن هدف السلام هو هدف جوهرى ، وأن حدوث مواجهة إقليمية من شأنه الإضرار بالأمن القومى المصرى، وبالتالى فإن موقف مصر الثابت إزاء القضية إنما يتمثل فى عدم السماح بالإنزلاق لحرب إقليمية ، ومن ثم ضرورة التمسك بالأداة السياسية والدبلوماسية . ولكن السؤال : هل يمكن التمسك بها حتى لو كانت عملية مظهرية منفذة للإرادة الأمريكية؟

ب- على صعيد القضية العراقية ، فإن كانت هناك حدود للدور المصرى لم يمكن تجاوزها عند معارضه الحرب...، و إذا كانت مصرقد تبنت موقفاً معارضا للحرب على العراق ، ورغم ما قيل عن فشل مصر فى منع الحرب، فإن ذلك لم يكن مرتبطاً بمصر فقط ولكن بالدول الكبرى والمنظمات الدولية والنظام الدولى ككل. والواقع فإن موقف مصر لم يكن فشلاً كاملاً فقد نجحت جزئياً على سبيل المثال فى إقناع العراق باستدعاء المفتشين وهذا أدى لحرمان أمريكا من قرار من مجلس الأمن يضفى الشرعية على الغزو الأمريكى للعراق

أما موقف مصر من عراق ما بعد الحرب، فهو رفض الاعتراف بحقوق عسكرية أمريكية فى العراق ، أساس ذلك أن سلطة الاحتلال تتولى حفظ الأمن والنظام ولاتمثل حكومة أمريكية تكون بديلة عن حكومة وطنية ، كذلك تؤكد مصر ضرورة أن يكون الاحتلال لأقصر فترة ممكنة وأن يتم إتاحة الفرصة للشعب العراقى لاختيار حكومة وطنية فى إطار الالتزام بوحدة العراق.

كذلك تؤكد مصر أيضاً على أن أى خلافات بين الولايات المتحدة ودول أخرى فى المنطقة ينبغى التعامل معها بالطريق الدبلوماسى ، وأن توسيع الحرب يفتح الباب أمام

تصعيد لا تحتمله الظروف الإقليمية، وتعتبر مصر أن نشر الديمقراطية بالقوة واعتبار العراق نموذجاً فى هذا الإطار إنما يمثل تدخلاً فى الشئون الداخلية للدول، وأن طرح هذه الأفكار يعطى صورة سلبية للشعوب العربية عن النوايا والخطط الأمريكية خاصة فى ظل الانحياز الأمريكى لإسرائيل ، وهذا لا يعنى رفض للديمقراطية فى حد ذاتها ولكن للنموذج الأمريكى للديمقراطية الذى تطرحه الولايات المتحدة.

والواقع فإن هذه السياسة المصرية تجاه القضية العراقية جسدت –وفقاً للبعض– سياسة محاولة تقليل المخاطر والخروج من الأزمة بأقل قدر ممكن من الخسائر وتفادى الصدام مع الولايات المتحدة ، ويرى هذا الفريق، الذى جسد أحد الاتجاهات البارزة فى المناقشات التى دارت فى الندوة ، أنه إذا كانت مصر لم تنجح فى تحقيق هدف تقويض الآثار الناجمة عن غزو العراق للكويت ولم تنجح فى منع الحرب على العراق فإن ذلك يشير إلى أن السياسة المصرية هى فقط سياسة إعلانات تتسم بالانسجام ، فهناك حالة من حالات إحلال الإعلان محل السياسة ، وأن هذا يكاد يمثل منطق السياسة المصرية بشكل عام وليس فقط بصدد العراق. فالسياسة المصرية هى سياسة تسعى لعدم اتخاذ أيه مخاطرة وبالتالى لا تسعى لتعظيم المكاسب من خلال قراراتها ، فهى سياسة تتسم بالحذر وبقدر محدود من المبادرة وبالتالى لا تحقق مصالح لمصر،ووفقاً لهذا الاتجاه فإن السياسة المصرية كان يمكنها أن تتخذ موقفاً يعظم المكاسب المصرية بشأن العراق من خلال العمل منذ ما بعد حرب الخليج الأولى، إما من خلال دمج العراق فى النظام العربى أو عزله تماماً باعتباره غير مقبول، ولكن السؤال : هل كانت مصر تملك أدوات تنفيذ هذه السياسة ؟ويؤكد هذا الاتجاه، أنه فى مرحلة ما بعد الحرب على العراق فإن البدائل أمام مصر،تتمثل فى، إما تجنب اتخاذ قرار العودة للإعلانات السياسية أو العمل على تعظيم المكاسب، ولكن يبدو أن مصر– فى نظر هذا الاتجاه– لا تتفاعل بكثافة وبقوة سوى على صعيد قضية التسوية السلمية مع إسرائيل، ومن الواضح أن مساندة مصر للمقاومة العراقية لن يكون فى مصلحة مصر لأن ذلك سيضعها فى صدام مع الولايات المتحدة وهو ما ليس فى صالح مصر.

فيما يتعلق بالقضية السودانية ، فقد وضح أنه على صعيد المبادئ والرؤية المصرية تجاه القضية ، فما زالت القناعة المصرية أن أفضل الحلول هو خيار الوحدة وتسوية المشكلة فى إطارها الوطنى بعيداً عن مبدأ حق تقرير المصير حتى وإن لم يكن يؤدى إلى الانفصال . أما على صعيد الممارسة فقد أصبحت مصر أكثر تحسباً لاحتمال إعمال مبدأ

حق تقرير المصير، وأن يختار الجنوبيون الانفصال، الأمر الذى أدى إلى فتح مزيد من قنوات الاتصال مع الطرفين الشمالى والجنوبى فى السودان للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من خيوط الاتصال بالقضية السودانية واستكشاف نوايا الأطراف المختلفة تجاه مصر، وهو ما يكشف عن تغير أساسى فى السياسة المصرية يتمثل فى التحول عن تصنيف القوى السودانية إلى أصدقاء وأعداء والتعامل مع جميع الأطراف .

٢- أما عن مبادرة باول للشراكة، فإن تلك المبادرة – كما أوضحت الندوة- لم تلق من مصر على المستوى الرسمى الترحاب وكان ذلك لعدة عوامل أهمها: أنها لم تتطرق إلى جوهر مشكلات المنطقة وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلى، كما أن هذا الموقف بُنى تأسيساً على رفض التدخل فى الشئون الداخلية واعتبار المبادرة تحدى لسلطة المركزية.

إلا أن هذا الرفض المبدئى اتجه بعد ذلك، ونتيجة لضغوط مباشرة، للتعامل الهادئ مع المبادرة .

أما الموقف غير الرسمى، فقد تراوح ما بين ثلاثة اتجاهات : رفض الاصلاح من الخارج، تحليل المبادرة لقبول ما يتفق ومصالحنا ورفض ما يتعارض معها، ضرورة الاستسلام للطرح الأمريكى لأنه السبيل للتخلص من النظم الفاسدة .

ومن خلال المناقشات وضح أن هناك اتجاه يرى ضرورة التعامل مع قضية التحول الديمقراطى باعتبارها قضية أصيلة ولا ينبغى اختزالها فى أنها مطلب أمريكى، ومن ثم فلا يجب الاستغراق فى نظرية المؤامرة. ويرفض هذا الاتجاه الربط بين المبادرة وتقليص دور مصر الإقليمى ، فهذه النتيجة غير مبررة ، فمصر ليست ضد الاصلاح وبالتالى فعندما تدفع فى اتجاه الديمقراطية ، فذلك لن يؤثر على دورها، كما ينقد هذا الإتجاه الرؤية الأمريكية عن الديمقراطية فى المنطقة لأنها تسقط خصوصية المنطقة وآثارها على إمكانيات وأشكال الديمقراطية فى المنطقة.

ومن خلال المناقشات وضح أيضاً الحاجة إلى حوار وطنى حول قضية الديمقراطية هدفه هو الوصول إلى توافق عام بين القوى السياسية من خلال تنازلات متبادلة ، حيث أن هناك انقساماً على المستوى السياسى وعلى مستوى النخبة المثقفة بشأن مفهوم أو ممارسة الديمقراطية ومدى شمول نطاقها. فقد طرحت بعض الاتجاهات -خلال المناقشات -قضية القيود التى تزداد على حركة وممارسة قوى التيارالإسلامى وما إذا كانت الدعوة إلى تغيير ديموقراطى حقيقى تعنى عدم اقصاء هذه القوى واستبعادها من نطاق الشرعية. كما طرحت

اتجاهات أخرى التساؤل عن مدى ما تحقق من تغيرات فعلية نحو مزيد من الديموقراطية فى مصر .

٣- أما بالنسبة للقضايا الدولية ذات الانعكاسات الإقليمية (الحرب الدولية ضد الإرهاب، حوار الحضارات)، فلقد أبرزت المناقشات سلامة الجمع بين القضيتين فى محور واحد على اعتبار أنهما وجهان لعملة واحدة وإن إقتضت كل منهما سياسات مختلفة وبصدد هاتين القضيتين، فقد تم طرح موقف مصر على النحو التالى :

أ- على صعيد الحرب الدولية ضد الإرهاب فإن الموقف المصرى انطلق من وجوب التعامل مع كافة صور الإرهاب وعلى رأسها إرهاب الدولة وضرورة التمييز بين أعمال الإرهاب والأعمال التى تمارسها حركات التحرر الوطنى سعياً للحصول على حق تقرير المصير، وترى مصر- مختلفة فى ذلك مع الولايات المتحدة – أن النزاع فى المنطقة والصراع العربى الإسرائيلى، هما من أهم العوامل التى تدفع لتصاعد العنف المشروع فى بعض الأحيان وغير المشروع -أى الإرهاب- فى أحيان أخرى، كما ترى أيضاً أن من أسباب الإرهاب، الفقر، الديون، أزمة الغذاء.

وتؤكد مصر على ضرورة التوصل إلى اتفاق دولى عام لمكافحة الإرهاب فى إطار مؤتمر دولى يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وبحيث لا يتسنى لدولة بعينها أن تتخذ أيه إجراءات منفردة فى هذا الصدد. كما تؤكد ضرورة أن يتم إدارة الحملة المناهضة للإرهاب دون تحيز ودون معايير مزدوجة ولا أهداف خفية ، كما ينبغى أن يكون مجلس الأمن هو المسئول عن تقرير ما إذا كانت دولة من الدول تدعم الإرهاب ، ومن ثم يتعين معاقبتها من خلال العقوبات التى يفرضها المجلس ذاته.

ب- وفيما يتعلق بسياسة مصر تجاه مبادرات حوار الحضارات والثقافات، فقد أبرزت الندوة التوصية بضرورة العمل على تطوير المنظور الثقافى الحضارى فى الأداء السياسى المصرى الخارجى من خلال رفع مستوى حساسية كوادر التفاوض والتمثيل الدولى للدلالات والخلفيات الثقافية للقضايا السياسية والاقتصادية المثارة، هذا الى جانب القضايا الثقافية ذاتها، ويستدعى ذلك دعم وتطوير وتفعيل إدارة حوار الأديان والثقافات لوزارة الخارجية والتنسيق مع الدلالات المماثلة فى جامعة الدول العربية . كذلك تمت التوصية بضرورة وأهمية التخطيط لفهم حقيقة الآخر الحضارى فهماً واقعياً حقيقياً وتخليص هذا الفهم من الأحكام والصور المسبقة ، كما تم التأكيد على أهمية الانتقال من وضع رد الفعل

إلى وضع الفعل الايجابى المخطط ، وفى هذا الاطار فإن مصر تمتلك ميزات نسبية عديدة كواجهة عربية وإسلامية لطرح مبادرات حوار الثقافات والحضارات.

ولقد نبعت هذه التوصيات من حقيقة عدم وجود إستراتيجية ثقافية مصرية بالرغم من أهمية هذه الاستراتيجيات -حتى بالنسبة لأكبر القوى المادية- نظراً لما أضحت عليه الأدوات الثقافية للسياسات الخارجية من أهمية معاصرة . ومن ثم فإن الدور المصرى – إقليمياً وعالمياً- يفتقد أحد أهم الأدوات المعاصرة . ومن هنا كان تأكيد الندوة على التوصيات السابق الإشارة إليها،على اعتبار أن الدور الثقافى والحضارى لمصر قد لا يقل أهمية عن الدور السياسى والاقتصادى الراهن.

خلاصة القول :

فإن عنوان الندوة لم يعنى الوقوع فى مصيدة عقدة الدور الإقليمى أو افتقاده، ولكن بينت فعاليات الندوة أهمية تشخيص الحالة الراهنة للدور، لأن لمصر دائما دور وإن تغيرت طبيعته وآلياته، ولذا فإن الذى يتساءل أين الدور المصرى إنما يبحث عن إحياء دور سابق، أما الذى يستنكر تكرار الدعوة الآن لدور مصرى فهو الذى يرفض أن يكون لمصر دور تنويرى تغييرى فى المجال العربى، ومن ثم فهو يحاول أن يبرر الوضع الراهن للسياسة المصرية. بعبارة أخرى فإن الاختلافات حول الدور الإقليمى لمصر ليست اختلافات حول وجود دور من عدمة (لأن الجميع يتفقون أن دور مصر الإقليمى هو معطاه تاريخية وجغرافية) وإنما هى اختلافات حول طبيعة الدور الراهن بالمقارنة بطبيعته فى مراحل سابقة. فهل هو دور مستقل أم تابع؟ هل هو تحررى أم محافظ؟ هل هو دور عربى أم وطنى أم شرق أوسطى أم متوسطى؟ فإذا كانت مصر قد قامت بدور ما فى مراحل سابقة وفى ظل محددات معينة، فإن الدور الراهن أو الدور الممكن لا يمكن أن يتطابق مع هذا الدور السابق نظراً للتغير فى محددات هذا الدور، ولذا تظل إشكالية العلاقة بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية فى ظل المحددات المصرية والإقليمية والعالمية، إشكالية مزمنة تختلف حولها الاتجاهات الفكرية والسياسية التى تهتم بالدور المصرى، أياً كانت طبيعة هذا الدور.

ومن ثم، فإنه على ضوء البحوث والمناقشات حول محددات الدور المصرى وقضاياه يمكن التمييز بين ثلاثة إتجاهات كبرى: إتجاه أول يبرر، التراجع عن دور مصرى إقليمى

كفاحي، واتجاه ثان، فج فى تأكيده رفض دور إقليمى مصرى، واتجاه ثالث يربط بين حماية مصالح مصر الوطنية وبين تجديد دورها الإقليمى "النشط والفعال".

الاتجاه التبريرى للواقع القائم أى واقع افتقاد مصر الراهن لدور إقليمى "كفاحى" إنما يستدعى مبررات عدة : مثل كره العرب ذاتهم ورفضهم لدور مصرى قيادى، الأوهام عن عروبة سياسة مصر الخارجية ،لأن العروبة ليست متجزرة ولأن الوطنية المصرية- هى الأساس، سنة انقلاب الأدوار وتداولها، تعاظم مواقف قوى أخرى تفرض رؤيتها وإستراتيجيتها فى المنطقة (الولايات المتحدة تريد توظيف الدور المصرى فى إستراتيجيتها تجاه المنطقة). وفى المقابل يتمسك هذا الاتجاه باستمرار دور مصرى ،ولكن فى ثوب جديد، ليصبح دوراً حضارياً، يتطلب تغييراً داخلياً، ولا يتطلب بالضرورة الإنغماس فى القضايا العربية المتفجرة والساخنة، وذلك حتى لا يستنفد القدرات المصرية، ومن ثم يكرس هذا الاتجاه الأدوات السياسية والدبلوماسية ذات التوجهات الهادئة على حساب العسكرية والاقتصادية ذات التوجهات الصدامية.

والاتجاه الثانى، اتجاه فج فى رفضه لدور إقليمى مصرى، وهو ينطلق من خطورة الرؤى الشمولية عن دور قوى إقليمى لأن الزمن قد عفا على هذه الرؤية وتجاوزها، ولأن أى رؤية تربط بين مصالح مصر وبين المصالح القومية هى رؤية خطيرة لأنها تتعدى حدود موارد مصر وقدراتها، ولآن أى سياسة إقليمية لا تنطلق من اعتبارات المصالح الوطنية وإعلائها هى سياسة عرجاء، ولأن الحنين إلى الماضى يعد سمة خطيرة إذا كانت حدود الموارد المتاحة لا تساعد على استعادة الدور السابق.

ومن الواضح إنه قد يبدو أن هناك تداخلاً بين الاتجاهين، ولكن يكمن الخط الفاصل الواهى بينهما فى درجة الحرص على تجديد دور إقليمى مصرى وإن اختلف فى طبيعته عن الدور المصرى فى مرحلة عبد الناصر. هذا ويحمل الاتجاهان فى طياتهما خطورة إسقاط المسئولية عن كاهل النظام المصرى الحرص الدؤوب لتجديد الدور الإقليمىالمصرى، على اعتبار أن الضغوط والقيود الخارجية -وتداعياتها بالنسبة للمشاكل الداخلية- أضحت بلا فكاك منها. كما أنهما يعتبران أن إدارة الواقع بقيوده للتكيف معه هو محك النجاح، وبذا فهما يسقطا محولات تغيير الواقع القائم باسم البراجمتية والعقلانية والرشادة وعدم الانفعال أو الانقياد وراء شعارات بل وأوهام لم يعد من الممكن تحقيقها.

والاتجاه الثالث، يدعو إلى استعادة مصر دور إقليمي نشط وفعال يوظف كل الأدوات ويشتبك مع كل القضايا، وهو ليس بالضرورة الدور الذى يقود للتورط فى حروب بلا استعداد، أو الذى يتدخل فى الشئون الداخلية للغير،أو الذى يسقط ولا يراعى ضغوط القيود الخارجية الراهنة، فهذا المفهوم عن الدور يعّد اختزالا سلبياً للدور ولكن المطلوب هو، الدور الذى ينطلق من إرادة مصرية ليس لدعم ومساندة قضايا الأمة العربية فقط على حساب المصالح المصرية الوطنية، ولكنه الدور الذى يؤمن بالرابطة بين النوعين من المصالح، وأن الدور المصرى لا يجب أن يقتصر على تجنب المخاطر تحقيقاً لمصالح آنية ضيقة ، ولكن يجب أن يتجه لتحقيق المكاسب بأدوات متنوعة، وليس بالضرورى أن يكون دوراً عسكرياً أو اقتصادياً ولكنه قد يكون دوراً سياسياً وحضارياً يحقق مصالحاً مصرية وعربية تساعد على مواجهة ضغوط وأعباء البيئة الخارجية. بعبارة أخرى، هذا الاتجاه ،وأن كان يعترف بأن الدور الراهن لا يمكن أن يتطابق بالضرورة مع الأدوارالسابقة، وإن كان يعترف بتزايد ضغوط الإطار الخارجى، إلا إنه يرفض تهميش دور مصر الإقليمى واختزاله فى علاقتها بإسرائيل بعد دخول مصر عملية التسوية السلمية، كما يرفض تقلص وانحسار الدور المصرى إيماناً بأن نطاق الأمن القومى المصرى أوسع بكثير من نطاق حدود مصر، ومن ثم فإن استعادة دور مصر لا يتطلب تغييراً داخلياً فقط لأن هذا التغيير لن يؤتى ثماره ولن يتحقق بصورة فعالة بدون تفاعل صحى نشط وفعال مع الإطار الإقليمى.

قائمة المشاركين*

أولاً:الكلمات الافتتاحية والمحاضرة الافتتاحية

١	د/ كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - رئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية
٢	د/ مصطفى الفقى	رئيس لجنة العلاقات الخارجية-مجلس الشعب
٣	د/ نادية مصطفى	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

ثانياً: المتحدثون

١	د/ أحمد إبراهيم	خبير الشئون الاستراتيجية -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - جريدة الأهرام
٢	د/ باكينام الشرقاوى	مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٣	د/ حسن أبو طالب	رئيس تحرير التقرير الإستراتيجي العربى-مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام
٤	د/ حسنين توفيق	أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٥	أ/ فؤاد السعيد	باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
٦	د/ محمد سعد أبو عامود	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان
٧	د/ محمد شوقى	أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
٨	د/ محمد عاشور	مدرس العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
٩	د/ محمد كمال	مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
١٠	د/ مصطفى علوى	أستاذ العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رئيس مجلة النهضة - جامعة القاهرة
١١	د/ منير بدوى	أستاذ العلوم السياسية المساعد- كلية التجارة - جامعة أسيوط

* الأسماء مرتبة أبجدياً

١٢	د/ وفاء الشربينى	مدرس بقسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

ثالثاً: رؤساء الجلسات والمعقبون

١	د/ أحمد عبد الونيس	مدير منتدى القانون الدولى – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٢	د/ جمال زهران	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية – كلية التجارة – جامعة قناة السويس
٣	د/ جمال عبد الجواد	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٤	د/ حسن نافعة	أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٥	د/ صبحى قنصوة	أستاذ العلوم السياسية- معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
٦	د/ فريدة جاد الحق	مدرس بقسم اللغة الفرنسية – كلية الآداب – جامعة القاهرة
٧	د/ كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – رئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية
٨	د/ محمد عبد السلام	رئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجى- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٩	د/ نازلى معوض	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١٠	د/ نيفين مسعد	وكيل معهد البحوث والدراسات العربية-أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
١١	د/ هالة مصطفى	رئيس تحرير مجلة الديمقراطية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لأزمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر وآخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية (ط ١)	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد
٤٨	العلاقات العربية –الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية–الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول للديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٦٧	المصـــالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفي الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)
٧١	التحلـــيل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانـــتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	مـــنظمة المؤتمـــر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصـــر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطـــور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩ (ط٢)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقـــات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٨٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(٣)	د.على الدين هــــلال
٨٦	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٧	قضـايا العلاقات المصرية-التركية	د.جلال عبد الله معوض
٨٨	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢)	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٩	الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٩٠	إحياء النظام الإقليمي العربي	د.أحمد الرشيــــــــدى
٩١	المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية (مجلدان)	د. مصطفى علــوى (محرر)
٩٢	السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية)	د.علىّ الدين هلال د. بهجت قرنــى (محرران)
٩٣	العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى)	د. نادية محمود مصطفى د. حسن نافعــــة (محرران)
٩٤	حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل فى مفترق طرق	د. نادية محمود مصطفى أ. جلال الدين عز الدين (محرران)
٩٥	الفكر السياسى المصرى المعاصر	د. عـــلا أبــو زيــد (محرر)
٩٦	مصر والأمة: ماذا بعد العدوان على العراق	د. عمرو دراج د. ناديـــــــة محمــــــــود مصطفى(محرران)
٩٧	إسرائيل من الداخل:خريطةالواقع وسيناريوهات المستقبل	د. نادية محمود مصطفى أ. هبة رءوف (محرران)

رقم الإيداع بدار الكتب : ٢٠٦١٥ / ٢٠٠٣
الترقيم الدولى : 9 - 834 - 223 -977